



وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

# الموسوعة الفقهية

الجزء الحادي والأربعون

نفاس - نهى عن المنكر

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

« وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ » .

(سورة التوبة آية ١٢٢)

« من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين »

(أخرجه البخاري ومسلم)

للموسوعة الفقهية

إصدار

وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - الكويت

الطبعة الأولى

١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٢ م

حقوق الطبع محفوظة للوزارة

ص. ب ١٣ - وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - الكويت

كتب مكنها من الجنة والدار<sup>(١)</sup>.

واصطلاحاً عرفه الحنفية والشافعية بأنه  
الدم الخارج عقب الولادة، وعرفه المالكية:  
بأنه دم الخارج من الفرج لأجل الولادة على  
جهة الصحة والمادة، يعضها انفلاً، أو معها  
على قول لاكثر، لا تنفها على الرابع.

وعرفه الحنابلة: بأنه دم ترحيه الرحم مع  
الولادة وتصلها بيومين أو ثلاث مع مداوة  
كوجع ويدها إلى تمام أربعين يوم<sup>(٢)</sup>.

الإلفاظ ذات الصلة:

١ - الحيض:

٢ - الحيض لغة: مصفر حاض، يقال:  
حاض تبيض إذا فاض، وحاضمت المرأة:  
سال منها<sup>(٣)</sup>.

واصطلاحاً عرفه الحنفية بتغيرات متتالية  
فقد للمالكية: هو دم يتغير وجه امرأة معاد

(١) حديث: ما من نفس موصوفة...

المخرجه نيلحاري (فتح الساري ٢٢٥/٣  
ط البقية) ورواه (٢٠٣٩/٢ ط الحلي) من  
حديث علي بن أبي طالب، واللفظ  
نيلحاري.

(٢) فتح المظهر ١/١٢٤ - والإنتاع ٨٢/١، ونهاية  
المحتاج ٢/١٠٥، ومقي المحتاج ١/١٠٨،  
ورسالة ابن أبي زيد القيرواني ١/١٢٦،  
والشمسوقي ١/١٧١، وكشف القناع ٢/٢٨٨.

(٣) نيلحاري، والمصباح في...

## نقاس

التعريف:

١ - انقاص شفة. ولادة المرأة إذا  
وصفت، وتنفس لرحم بالولادة، فهي  
تغشاه، ولا تغش: الدم، وتغش  
المرأة: زفت - بالكسر - شفاً  
وتغاشة وتغاشاً وهي تغشاه، وتغشاه  
وتغش.

واللعل لعبت النساء الولادة والحنان  
والحنان والجميع من كل ذلك، فساوت  
ونقاس ونقاس ونقاس<sup>(١)</sup>، وفي الحديث: من  
أسما، بلسن عيسى فغش بمحمد بن أبي  
يكر<sup>(٢)</sup> أي وصفت، والمنقوس المورود،  
وهي الحديث أيضاً: ما من نفس موصوفة إلا

(١) لسان العرب، والمصباح في... والفتاوى  
المهنية ٢٧٦، والإنتاع ٨٢/١، وكعبية  
نظام الرسمي ١/١٧١.

(٢) حديث: قال أسماء بنت عيسى بن...  
بمحمد بن أبي بكر...  
المخرجه ملب ١/٢٦٩، ط الحلي، من  
حديث عتبة رضي الله عنها.



روى هذا عن عمر وابن عباس وعثمان بن أبي العاص وعقبة بن عمرو وأنس، وأم سلمة، وبه قال الثوري وإسحاق، لما روي عن أم سلمة قالت: «كانت النساء يجلسن على عهد رسول الله ﷺ أربعين يوماً<sup>(١)</sup>، وما روي عن أم سلمة أنها سألت النبي ﷺ: كم تجلس المرأة إذا ولدت؟ قال: «تجلس أربعين يوماً إلا أن ترى الظهور قبل ذلك»<sup>(٢)</sup>، فإن زاد مع النفاس عن أربعين يوماً لم يصادف عادة الحيض فهو حيض وإن لم يصادف، عدة فهو استحاضة.

الراي الثاني: ذهب الشافعية والمالكية في المشهور عنهم، وهو مروي عن الشعبي وعبيد الله بن الحسن المنبري والحجاج بن أرطاة ورواية عن أحمد حاكمها ابن عثيمين: إن أن أقضى مدة النفاس ستون يوماً، واستدلوا بما روي عن الأوزاعي أنه قال:

(١) حديث: أم سلمة قالت: كانت النساء يجلسن على عهد رسول الله ﷺ... أخرجه لم يوافقه (٢١٧/١) ط حمدني، والترمذي (٢٤٦/١) ط الحلبي، واللفظ للترمذي وقال: حديث غريب.

(٢) حديث أم سلمة أنها سألت النبي ﷺ: كم تجلس المرأة إذا ولدت؟... أخرجه شذوذ عني (٢٢٢/١) ط المنية المتحفة، ونقل الترمذي في نصب الراية (٢٠٥/١) عن ابن القطان أنه أعلم بصحة الرواية عن أم سلمة.

أبو حنيفة: يعتبر الأقل بخمسة وعشرين يوماً، وقال أبو يوسف: يعتبر الأقل بأحد عشر يوماً، وقال محمد: تصدق فيما ذهبت وإن كان ساعة<sup>(٣)</sup>.

وقال لمزني عن الشافعية: أقل مدة النفاس أربعة أيام<sup>(٤)</sup>، وروى عن أحمد أن أقله يوم<sup>(٥)</sup>.

ب - أقضى مدة النفاس:

١ - للنفاس أربعين:

الأول: ذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية وهو مقابل المشهور عند المالكية إن أن أقضى مدة النفاس أربعين يوماً، وهو غالب مدة النفاس عند الشافعية، وقال أبو عيسى الترمذي: أجمع أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ ومن بعدهم على أن النفاس تدفع الصلاة أربعين يوماً إلا أن ترى الظهور قبل ذلك فتقتسل وتصلي، وقال أبو عبيد: وعلى هذا جماعة ناس<sup>(٦)</sup>.

(١) نصح تميم والكفاية ١٩٦/١، ودائع الصنيع ٤١/١.

(٢) روضة الطالبين ١٧٤/١.

(٣) كتاب النكاح ٢١٩/١، ومغني المحتاج ١١٩/١.

(٤) فتح القدير ١٩٦/١، وكتاب النكاح ٢١٨/١، والمغني لابن قدامة ٣٤٥/١، ٣٤٦.

قبل خروج بعض الولد بثلاثة أيام فأقل  
بأسبوع كجميع فهو نفاس كالخارج مع  
الولده ولا يحسب ما قبل الولادة من مدة  
النفاس<sup>(١)</sup>.

وذهب المالكية على قول الأكثر إلى أن ما  
خرج قبل الولادة لأجلها هو دم نفاس<sup>(٢)</sup>.  
أما الدم الخارج مع الولد فقد اختلف  
الفهاء فيه أيضاً.

فيرى الحنفية أنه استعاضة، و يرى  
المالكية أنه نفاس على قول الأكثر وكذا  
الحنابلة<sup>(٣)</sup>.

### انقطاع الدم في مدة النفاس:

انقطاع الدم في مدة النفاس أي قبل تمام  
الآربعين على ما ذهب إليه الجمهور - إما أن  
يقطع قطعاً تاماً بغير عوة، وإما أن يقطع  
ثم يعود، والتفصيل فيما يلي:

**الحالة الأولى:** انقطاع الدم قطعاً تاماً بغير  
عوة:

٨ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه انقضاء إذا

عشنا امرأة ترى النفاس شهرين، ودوى مثل  
ذلك عن عطاء أنه وجده، والمرجع في ذلك  
إلى الوجود<sup>(٤)</sup>.

### ابتداء النفاس:

٧ - اتفق الفقهاء على أن الدم الخارج بعد  
انقضاء الولد نفاس.

واختلفوا في الدم الخارج قبل الولادة  
لأجلها.

فذهب الحنفية: إلى أن الدم الذي تراه  
الحامل ابتداء أو حال ولادتها قبل خروج  
الولد استعاضة وليس بنفاس وإن كان  
ممتداً<sup>(٥)</sup>.

وذهب المالكية في الرجوع والشاقبة في  
الأنظر: إلى أن الدم الذي تراه الحامل قبل  
الولادة لأجلها حيض وليس بنفاس،  
ولا تحسب مدة النفاس منه بقى من خروج  
الولد وانفعال<sup>(٦)</sup>.

وذهب الحنابلة: إلى أن ابتداء النفاس  
من خروج بعض الولد، والدم الذي رأت

(١) الخروشي مع حاشية الهدوي ٢٩٠/١، وروضة  
الطالبيين ١٧٤/١، ومعنى المحتاج ١١٩/١،  
والمنهاي لأين قلعة ٣٤٥/١.

(٢) علاج النذير ١٦٤/١.

(٣) الخروشي مع حاشية الهدوي ٢٠٩/١، وروضة  
الطالبيين ١٧٤/١، ١٧٥، ومعنى المحتاج  
١١٩/١.

(١) كشف القناع ٦١٨/١، ٢١٩، والمصنعي  
٢٤٥/١ - ٢١٣.

(٢) شرح الخروشي ٢٠٩/١.

(٣) رد المحتار ٦٩٩/١، ودرية المصنفين  
١٧٤/١، ومعنى المحتاج ١٠٨/١، والإقناع  
٢٤٠/١، وكشاف القناع ٢٩٩/١.



وذكر المالكية والمتأصلة أن أكثر دم النفاس سترن يوماً ثلاثة انقطع قبل تمام السنين قطعاً تاماً بغير عودة ظهرت وانقضت وصلت<sup>(١)</sup>.

الحالة الثانية: انقطاع الدم ثم عودته في مدة النفاس:

٩ - ذهب المالكية ومحمد وأبو يوسف من الحنفية والشافعية في الأصح عندهم إلى أنه إذا انقطع دم النفاس خمسة عشر يوماً فقد تم طهره، وما نزل بعد ذلك فهو حيض<sup>(٢)</sup>.

أما مدة نقصت مدة الانقطاع عن خمسة عشر يوماً أو زادت فیری أبو حنیفة: لأن الطهر المتخلل بين الأربعين في النفاس لا يفسد، سواء كان خمسة عشر أو أقل أو أكثر، ويجعل إحاطة الدمين بطريقه كالدم الصوري، وعليه الفتوى، وعند أبي يوسف ومحمد الخمسة عشر تفصل، فلو رأت بعد الولادة يوماً دماً ولمالياً وثلاثين شهراً ويوماً دماً، فعند أبي حنیفة الأربعون نفاس، وعندهما الدم الأول هو النفاس<sup>(٣)</sup>.

انقطع عنها قبل الأربعين انقطاعاً تاماً ظهرت، وانقضت وصلت<sup>(٤)</sup>.

ولاحتجوا بما روي عن أم سلمة رضي الله عنها أنها سألت النبي ﷺ: كم تجلس المرأة إذا ولدت؟ قال: تجلس أربعين يوماً إلا أن ترى الطهر قبل ذلك<sup>(٥)</sup>.

كما صلوا هذا الحكم أيضاً بأنه مبني على الطاهر، لأن معلومة الدم سوهم، فلا يترك المعلوم بالمجهول<sup>(٦)</sup>.

غير أن المالكية<sup>(٧)</sup> كرهوا وطأها قبل الأربعين بعد التطهير، قال أحمد: ما يصحني أن يأتيها زوجها، على حديث عثمان بن أبي طلحة أنها أنه قيل للأربعين فقال: لا تخبريني<sup>(٨)</sup>، ولأنه لا يلزم عود الدم في زمن الوطء.

وذكر أبو الخطاب تكلفوا في: أن أكثر النفاس لا يكره وطأه<sup>(٩)</sup>.

(١) بدائع الصنائع ١٧٢/١، والخرشي ٢١٠/١، ومفاتيح المحتاج ١١٩/١، وكشاف الضعيف ٢١٩/١، ٢٢٠.

(٢) حديث: من لم سلمة عن النبي ﷺ أنها سألت: كم تجلس امرأة إذا ولدت؟ سنن شريفة ج ٦.

(٣) بدائع الصنائع ١٧٢/١.

(٤) كشاف الضعيف ٢٢٠/١.

(٥) الآثار: أنظر: الحنفية لعبد الرزاق ٣١٣/١، ومنه الباقين ٢٢٠/١.

(٦) الانتصار في المسائل الكبرى لأبي الخطاب للكلوثي ٦٠٢/١ ط الميكان.

(١) حاشية قدسري ١٧٥/١، والشرح الصغير ٣١٤ ط الحلبي، ومفاتيح المحتاج ١١٠/١، ١٢٠.

(٢) الشرح الصغير ١٧٥/١، ورد المحقق ١٩٢/١، واشتد مع المسحوق ٢٢٧/١، ٢٢٨.

(٣) رد المحتار ١٩٢/١، وشيخ الحافظ للزبيدي ٦٠/١ ط دار الكتب الإسلامية، وضع القدير ١٦٦/١.

وإذا جاوز انقطاع سنين يوماً، فإذا لم يبلغ  
النقاء خمسة عشر يوماً أم لا، فإنه يبلغ زمن  
النقاء خمسة عشر يوماً ثم جاوز الحالك فإملاذ  
حيض بلا خلاف، والنقاء قبله طهر.

وإذا لم يبلغ النقاء خمسة عشر يوماً فهي  
من الحيض، فإن كانت مميزة دوت إلى  
التمييز، وإن كانت مستمرة فهل تدر إلى أقل  
النفس أم غالية؟ فيه خلاف، وإن كانت  
معتادة دوت إلى العودة، وفي الأحوال كلها  
يراعى انقضاء، فإن سحبت فالعامة، في أيام  
الشرع مع النقاء المتخلل نفس، وإن لم يبق فلا  
يخص حكمه، وهل يبلغ من العادة، أم من  
مدة الإمكان وهي السنين، فيه توجهاً،  
الساقط في فصل التلقيح<sup>(١)</sup>.

ويرى احتياطاً: أن عودة الدم بعد انقطاعه  
في مدة الأربعين مشكوك في كونه دم نفس  
أو دم فسد لأنه يمارض فيه، لأما رتان، كما  
إذا لم تر الدم مع الولادة ثم رآته في السنة،  
أو في الأربعين لم يشكوك فيه، منصوص  
وتصني وتخصي صوم الفرج، ولا بأنها في  
الفرج زمن عذ الدم<sup>(٢)</sup>.

مجاورة الدم أكثر مدة النفس:

١٠ - لغتها تصيل في حكم الدم الذي يزيد  
على مدة النفس:

وذهب المالكية إلى أنه إذا انقطع دم  
النفس قبل طهر فام نفس من أيام الدم سنين  
يوماً، وتلحق أيام الانقطاع، وتغسل كلما  
انقطع، ونصوم وتصني ويوحاً<sup>(٣)</sup>.

ومذهب الأصح عند الشافعية أنها إذا رأت  
النقاء خمسة عشر يوماً فصعدت لم عاد الدم  
فهو نفس كما لو تخلل بينهما حين خمسة  
عشر لوقوعه في زمن الإمكان.

وفي النقاء المتخلل عند الشافعية قولان،  
أحدهما: أنه طهر، والثاني: أنه نفس، وهذا  
هو المشهور، وبه قطع الجمهور<sup>(٤)</sup>.

أما إذا لم تبلغ مدة النقاء خمسة عشر  
يوماً، فإذا جاوز انقطع حين يوماً، أو  
لا، فإذا لم يحارزها نظر: فإن لم يبلغ مدة  
النقاء بين الدمين أقل الطهر بأن رأت يوماً دماً  
ويوماً نقاء فأرقت الدم نفس قطع، وفي النقاء  
القولان - كالحيض<sup>(٥)</sup>.

الأول: أنه نفس، ويصح قول السحب.

والثاني: أن النقاء طهر، لأن الدم إذا دل  
على النفس وجب أن يدل النقاء على الطهر،  
وهو ما يصح بقول الفقهاء وقول المتأخرين<sup>(٦)</sup>.

(١) الخري ٢١٠/١.

(٢) المحصر ٥٢٨/٥.

(٣) روضة الطالبين ١٧٨/١.

(٤) منى المحتاج ١١٩/١ بمصر.

(٥) المرجع السابق غنة.

(٦) ٢٢٠/١، ٢٢٠/١.

ك. من مستندة غير مسيرة، ووجهه من دكم،  
المنصف وبهد الطيرين لصح المنصف  
وشخه انفاقي أبو الطيب ونام المحرمين  
والعراني.

والصريق النسي. حكاية المخالفي ومن  
الصباغ والمنوس، والمحوي والشيخ مصر  
وحرود من غير مهبوب والحد. اسيس. إلا من  
تسائه ثلاثة أوجه

أصحا يتشاهم أنه كالصرب الأول

والثاني أن السمو كاه، منس ومنارد  
عليه اسماءه. وقد قطع من القاصي في  
المعاج واختلوه حرمي حكاية، مصحاحا عنه  
فان الماوردي فاه المومي في جماعة الكبر  
ودورا بيت وبين النجيب على النجيب محكرة  
من حيث الضمر وليس مخطوفا به فجار أن  
سعل عنه إلى ظاهر غير النجيب مخطوفا به  
فلا يتقل عنه من غيره إلا بهين وهو مع ورو  
الأكبر. قال لرافعي وهذا المثل يجعل  
أثره فصححه إلى معام حله. فاشهد أن  
كانت معناه أو سرود إليه إن كانت هـ. فانه  
ثم ب. بعده

والوجه الثالث أن السبر معاني والذي  
بهذه حيف على الاتصال به، لأنهما دما  
معتدلي فحلز ب. تصل أحدهما بالآخر<sup>١١</sup>

بيري الحدية تتفرقه من المبتلة بالحق،  
وبس من لها عاده في النحاس

فله المبتدأ بالحق. وهي التي حلت من  
روجه قبل أن يحرض إلى وقت هزأت الدم  
ريده عن لرمض موعاً هجر استحاضه لأن  
لأربعين قلعة كالخشة لمحبوه ثم الريده  
عن المشوه في القبح استحاضه، فكذلك  
ريده على الأربعين في النحاس

ومن حياضه المبتلة في النحاس يد رأب  
ريده على عاداتها. فله كانت عاداتها أوجه  
فالريادة متحاضة لها من، وإن كانت دور  
لأربعين فما زاد يكون معاً في الأربعين  
من واد على الأربعين ثود إلى عاداتها فتكون  
عاداتها معاً، وما زاد عليها يكون  
استحاضة<sup>١٢</sup>

وأما الفلكية فيروى أن ده النحاس إن رد  
عن النسي يوم فهو متحاضة على وهو كاتب  
ها عاده في الريادة، خلاف ما في الإوشاد  
فانه معون على عاده<sup>١٣</sup>

وأما شاذية فقد جاء في المجموع بـ  
هـ. فم النسي حتى فيه طريهان أصحها  
انه كالتحريض إذا غير خمسة عشر في ثود  
إلى التمييز ب. كانت مصر أو المنة ب. كانت  
معناه غير مسيرة، أو لأقل أو الفلك ب.

(١١) ملحق مصانيع (١٦٦)، ١٢

(١٢) التفرش، ١١٠

(١٣) مجموع ٣٠٠/٣

١ - الرأي الأول يرى أن علي عليه السلام  
ما خرج حقيقاً من البيت الأول، وهو رأي أبي  
حنيفة، وأبي يوسف، ومالك، ورواه عنه  
أحمد، وأبو حنيفة، وأبو حنيفة، وأبو حنيفة

في الحديث، وهو رأي أبي حنيفة  
وأبي يوسف، وهو رأي أبي حنيفة، وهو رأي أبي حنيفة  
الأول، وذلك لأنهم كانوا، وهم المفسرون  
وهو المفسر من عند، فهو من دم الحبيب  
لهم، ومع خروجهم بالدم، هم المفسرون  
وبالولد الأول ظهر عنده، فظهر أن الخارج  
هو ذلك الشيء، وهو مسروق، وقد حكمه التمسك  
بأنه، كان فيه شيء من دم الحبيب، ومن ذلك  
استمر، وقد علمه في قوله، فقد حكم بأنه  
من غير ذلك، فظهر أن الخارج بعد الثاني  
هو لأبي حنيفة، وأنه المستحب

كما جاء في كتاب عندها عشرين، وثبت  
بعد الأثر عشرين، وفيه ألفي ألف وعشرين  
فقد ابن حنيفة وأبي يوسف فيمنع الأول  
عنه، وما بعد الولد الثاني، مستحب

في قوله، به واحد ثلاثة، والأول  
الأول، الثاني، فمنه، به أشهر، به من  
الثاني، الثالث، ولكن بين الأول والثالث أكثر  
من به أشهر، به صحيح، أنه به من به لا  
والأول، به

قال الحنفية، إن جوار الدم لأبي حنيفة  
وإمامه، فإنه حبسه، ولم يرد من حديثه  
ما جوار حبيب، لأنه في حديثه، لأنه ما نو  
به، يفسر، أو إذا الدم من الحنيفة  
دكر، ثلاثة، وهو دم، جوار، كثر حبيب  
فهو حبيب، لأنه ذو منكر، صلح، حبيب،  
بأنه ما به، به، به، به

لا بد، وأما، به، به، به، به  
الحبيب، وتكره، أولاً، لو به، به، به، به  
حبيب، فهو مستحب، إن لم يشكر، لأنه  
لا يصلح حبيب، ولا يشاء، فإن ذكر، صلح  
بأنه حبيب، وعندهم لا يدخل المستحبة  
في دم، فليس، كما لا يدخل في دم حبيب،  
لا يحكم، به، به

الناس في ولادة المومنين

١١ - السراويل، هذا هو الذي لا بد من  
ولادة، فل من به، أشهر، فإن جوار ما  
بأنه، من به، أشهر، بهما، حنيفة، وبه  
لا خلاف<sup>(١)</sup>

وبد احتجب، في حديث، به، به، به، به  
في ولادة المومنين، به، به، به، به  
به، أشهر، وفي حكم، ثم، به، به، به  
لهم، الأول، به، الثاني، إلى ثلاثة، أول

(١) صح تصحيح (١٧٧)

(٢) السراويل، به، به

(١) سراج مصنف الإجازات (١١٦٦)

٢٠ المصنف (١١٦٦)

وهذه الحداثة، إن وجدت سرايس أكثر  
 ذلول النحاس وأحره من أسلافه خروج بمصر  
 الأول في المذهب كذا قال المرحوم، لأنه  
 دم خرج عقب الولادة يكون معاشاً، أحداً  
 كحبل واحد، ووصفه، فهو كان بينهما أربعين  
 فأكثر فلا يفسد للثاني بها، لأن الولد الثاني  
 تبع للأول فلم يصير في آخر النحاس كانه،  
 بل ما خرج مع الولد الثاني بعد الأربعين من  
 الأول ده ١ - لا، لأنه لا يصلح حبساً ولا  
 غاصاً

١٣ - الولي الثاني يرى في النحاس بعد من  
 الولد الأخير

وهو قول محمد ورر من الحنفية، وشرح  
 الأوجه عند الشافعية، ويرد به عن أحمد

واحتجوا بأن النحاس يتعلق بوضع ما في  
 البطن فيمعلق بالولد الأخير كأنه الغاء العود  
 وهذا إنما بعد حبل، وكذا لا يصور بفناء  
 هذه الحبل مفرقة وضع الحبل لا يتصور  
 وجود النحاس من الحبل، لأن النحاس يفرقة  
 الحبل، ولأن النحاس ما يوجد من نفس  
 الرحم ولا يتعلق ذلك على الكمال إلا بوضع  
 الولد الثاني، فكان الوجود قبل وضع الثاني  
 خارج من وجه قول وجه، فلا تسقط الصلاة

وقال الشافعية يبدأ النحاس من الأول إذا  
 كان بينهما أقل من سبعين يوماً، فتبين بعد  
 وضع الثاني على ما مضى من الأول، إذا  
 لم يحصل لها بقا خمسة عشر يوماً، فإن  
 حصل لها بقا، ثم أتت بولد، فإنها تسقط  
 له نكاح لا تقطع حكمه على ما مضى النكاح  
 المذكور

من كان بينهما ستون وأكثر فتعاضد  
 ونفع دم النحاس قبل طهر تام كقطع دم  
 الحيض، فتلف من أيام الدم سبعين يوماً، وبقي  
 أيام الانقطاع، وتمت كل ما تقطع، وتصوم  
 بصبي، وبوطأ

ومثل الثمن ما لم يات به، ثم بعد طهر دم  
 ولا كان حبساً

وقال الشافعية يحترق النحاس من أول  
 الأول، لأنه دم يعقب الولادة فيحترق منه  
 منه كذا لو كان وحده، ويترتب على هذا  
 كوجه النكاح - النكاح من واحد ابتداء من  
 خروج "وإن الأول، فإن را مجموعهما على  
 سبعين يوماً فهي معاصرة، وإن وصفت  
 ثلثين بعد مقرر سبعين يوماً فهي معاصرة،  
 وإن وصفت ثلثين بعد مضي ستين يوماً من  
 حين أصبحت الأول، فإن جمعه، كان ما  
 رفته بعد التي دم فساد، وليس نكاح

(١) كشاف شراع ٢٩٠، والإحصاء ٣٨٦

(٢) مدافع الصبح ٤٤٦، وقوله مجموع ٢٦٦،

ر. مني ٣٨٠، والإحصاء ٣٨٦

(١١) حاشي الخريفي ٢١١

(١٢) مجموع ٢٦٦

قال لأقربوت إن ثمة دم في حامل حبر هذا  
أولى والأصول

١٤ - قرأني الثالث يرى أن مدة الحمل  
بدأ من الأول، ثم استأنف الحصة من الثاني،  
وهو وجه عبد صالحه حيث قُروا، إن المدة  
مستمرة من لولده الأول ثم تستأنف، ومعنى  
ذلك أنها حسان بعد كل واحد منها على  
حده، ولا يعني برادة مجموعهم على بشي  
حتى لو ولدت بعد الأول يوماً، وبعد الثاني  
شهر كان ماضى كاملين -

قال إمام الحرمين حتى لو ولدت لولداً  
في بطن وراث عصى ترك كل واحد مستقراً  
فجميع عصى، وبكل واحد حكم عصى  
مستقل لا يتعين حكم بعضها ببعض<sup>(١)</sup>

### حكم القبط في العتق

١٥ - ذهب المعهدة - إلى أن القبط الذي  
استدان بعض حلق كأمع وغيره ولد نصير به  
المركة، لأنه ولد خلق أومي، ونصير  
الأمه ثم ولد به، ولد له الولد، وكذلك  
يعقبي الأمه<sup>(٢)</sup>

(١) المجموع ٥٢٦/٦

(٢) المجموع ٥٢٦/٦ - ٥٢٧، ورواه مطائبي  
١٧٩/٦

(٣) فتح البدر ٦٦٤/٦، ط إحيه التراث العربي  
- بيروت، والبحر المحشي ١١٣/٦، ورواه  
الطالبي ١٧٤/٦، ومضى المصنف ٢٨٩/٣  
والعصى لابن قدامة ٢٤٩/٦

عنه، الثالث، كما إذا ولدوا واحد  
وخرج منه دون نصير

واختلف محمد بن بكر أنه إذا كانت عتاقها  
عشرين، حرأت بعد الأربعة عشرين، وبعد  
الثاني واحداً وعشرين الـ عشرين الأولى  
تكون امتحانها بصوم ونهلي منها، وما بعد  
الثاني عاصي<sup>(٣)</sup>

والوجه الثاني عند صالحه أنه - يعتبر  
العتق من الولد الثاني لأنه ما قام بها حمل  
الدم يسي مضاف كالمدة الذي حرره قبل  
الولادة، قال النووي، وهو أصح الأوجه عند  
الشيخ أبي حامد وأصحاب العراقيين والبحري  
والقروبي وصاحب المدة وغيرهم من  
أصحابنا

ويخرج عن هذا الوجه ما في حكم الدم  
الذي بينهما ثلاثة طرق أسحبها وبه قطع  
نصايب حسين في القولان في دم الحمل  
أصحهما أنه حبي، والثاني دم فساد  
ونظير الثاني انقطع بأنه دم فساد كالذي  
سواء في سحى، خروج مولد، وهذا قطع  
الشيخ أبو حامد

والثالث المصنف بأنه حبي لأنه يخرج  
الأول المصنف باب أرحم فخرج الحبيض،  
بحلال ما قبله قوله مسند، وقال القروبي

(١) - مع، مصنف ١٢٦

(٢) البحر الرائق ٢٤٩/٦

## وجوب العسل عند انقطاع دم النفس

١٦ - ذهب الفقهاء من أنه يجب لعسل على المرأة بعد انقطاع دم الطهر ، ودل عليه ما انفصل عنه (اجماع لأنه لم يرد نص من الرجال أو منه غير وجوبه

١٧ - ورد طريقه الولادة له ذهب عمر بن الخطاب عن جده أن قوله : *جاءني وهو طاهر لا عسل به* ، لأن الطاهر هو الدم ، لم يوجد

وفي وجوب غسل وعدمه اختلاف بين العلماء

والرأي الأول يرى فيه وجوب غسل ، ذهب إلى ذلك المالكية وهو الصحيح عند المالكية ، ومقابل لأصبح عند المالكية لأنه لا نص فيه ، ولا هو في نفس التصحيح ، لا يخلل لعدم ما دلالة إسناده على ذلك ، لا يجرم الزيادة

ولأنه وجوب الشريعة ولم يرد ما انفصل عنه ، ولا هو في نفس التصحيح فإنه ليس بهدم ولا تنقيح ، وإنما ورد لتنجيس بعدهم النفس ، إلا أن المالكية يرون ذلك نفس

والرأي الثاني يجب للعسل ، ذهب إلى هذا المشايخ في الأم ح ، وهو وجه عدم

(١) فتح الباري ١١٦٥:٦ ، وصححه السيوطي

١٣١ ، وصححه الصالح ٦٦٠ ، وصححه

المعالي ٨١١ ، والمعالي ١٠١ ، لأنه ٢١

وأن لا يمسح به من حلقه رذر استعمل القنطرة به على لوبير

القول الأول : تناسله بين المرأة إذا لم يمسح به أو حلقه حبيب على غير الغواني ، وقاله القائل أنه مبدأ حلقه الذي قد تم تصحيحه بعد عائس

والقول الثاني : أن مكثه دما لجميع لا به ، ذهب العلماء إلى أن حلقه ينظف به بعده عائس<sup>(١)</sup>

القول الثالثي وهو حر - الحبيب مقال أنه لم يمسح من حلقه شيء ، فلا ينظف به<sup>(٢)</sup>

وهذا الجواب ، يشك حكمه في موضع ما يجب فيه حر - الإنسان على الصحيح من العسل ، وعلى غيره حر - ، فلو وجب حلقه لم يضعه لا تحببها - ، يثبت بذلك حكم النفس ، على غيره وللمدة فور الخروج والحمد في سره وصححه وليس بهيم والظاهر

وحقه يشك - ، حكمه العسل - مضمة - ، حلقه

وقل يشك في حكم النساء في غيره أربعة أشهر<sup>(٣)</sup>

(١) عائس ١٢٢٩ ، والسيوطي ١٧٤٢:٢

وروضة مطبوع ١٧٤٦ ، وصححه لاس

٣٨٩:٩

(٢) عائس ، يشار فتح القديم ١٦٥:٦

(٣) لإيضاح ٣٨٢:١ ، وكذا الفتاوى ٢١٩

يسئل من خرجها، لكن يتعلق بالولد سائر أحكام الولادة<sup>(١)</sup>

خروج بعض الولد ثم رجوعه:

١٩ - من الشككية على أنه لو خرج بعض الولد ثم رجع لا يجب الغسل ويجب الوضوء<sup>(٢)</sup>

٢٠ - يحل وما يحرم على النساء.

٢٠ - صرح الفقهاء<sup>(٣)</sup> بأن حكم النساء حكم المذنبين في حل ما يحرم عليها ويحفظ عنها.

وذلك لأن دم النساء مع دم الحيض إنما استع خرجته طقة الحمل نكوه يتصرف إلى غلبه الحس

فيحرم على النساء الصلاة والصوم، ونقض الميم ولا نقض الصلاة

انظر تفصيل ذلك في مصطلح (حصى) (٣)، ومصطلح (نساء الغرائب) (٦).

وهناك أحكام فقهية أخرى تتعلق بالنساء، منها:

- حكم قراءة النساء القرآن - انظر تفصيل ذلك في مصطلح (قراءة) (٦)

الحنابلة. لأنها مثله للنساء المرحب طلق مقامه في الإيجاز كالنساء الحديثين، ولأنها يشترى بها الرحم فثبت الحيض.

ودعب الحنفية إلى أن المرأة إنما ولدت ولم تر دماً لا تكون نكساء في الصحيح، ولا يلزمها إلا الوضوء عند المصاحبة، ويلزمها الغسل احتياطاً عند الإمام، لأن لولادة لا تخلو ظاهراً عن قول دم<sup>(٤)</sup>.

ومن الشككية على أنه إذا لمب الحساس ولداً أو علقه أو مضغاً رنم تر دماً ولا بدلاً لومب الغسل من الأصح، لأنه لا يخلو من بلل خالياً غائبة مقام كالدم مع الخارج، وتظهر به المرأة على الأصح<sup>(٥)</sup>.

ودعب الحنابلة إلى أنه حرج العنفة والنسبة لا توجب الفس بلا نزاع<sup>(٦)</sup>.

الولادة يجرى في البطن:

١٨ - بما كان النفاس هو الدم الخارج من الفرج عقب الولادة، فقد نص الحنفية على أنه إذا ولدت من سرها - مثلاً - وبالد منها دم لا تكون نكساء، بل هي صاحبة سرج ما لم

(١) فتح القدير ١٦٤/١، وشرطي القلاح مع حاشية الصغري ص ٥٥

(٢) مني المحتاج ١٦٩/١، والمجموع ٢٣٣/٢، والإختار ٢٦٩/١، ودعوة الطائفة ٨١/١.

(٣) الإتصاف ٢٤٢/١

(٤) حاشية الطحاوي على مراتب القلاح ص ٧٥  
(٥) تحفة الحبيب ٢٠٤/١

(٦) يندلع المصنوع ٤٤/١، والخروشي ٢٠٩/١، ومني المحتاج ١٦٩/١، والمغني ٣٥٠/١، ورواها للمحتاج ٣٣٩/١



## نفاق

- حكم منه المصحف انظر تفصيل ذلك في مصطلح (مصحف ج ٣ - ٩)

- حكم دخولها المسجد - انظر تفصيل ذلك في مصطلح (مسجد ج ٣٤).

- حكم طوبى بها البيت - انظر تفصيل ذلك في مصطلح (طوبى ج ٢٢).

- حكم قريش المساء في حادثة النخاس - انظر تفصيل ذلك في مصطلح (عمل ج ٩٨ - ١٩)

- قطع النخاس لتبليغ في صوم الكهنة انظر تفصيل ذلك في مصطلح (تاريخ ج ١١٠)، مصطلح (مبارك ج ٣٤ - ٣٥)

- حكم نفاق الطلاق على النقص - انظر تفصيل ذلك في مصطلح (طلاق ج ٤٠)

- ويصنف حكم النخاس من المذبذب في مسائل - انظر تفصيل ذلك في مصطلح (حيض ج ٥٠)



(١) مصباح العرب

(٢) ن - العرب

(٣) المصباح المنير على سائر اللغات

دعوى ج ٣٥ - ٣٦ - سيرة - المصباح

الإسلامي ١١١٢

## الانتماء ذات الصلة<sup>(١)</sup>

### ١ - الكفر

#### ٢ - الكفر به هو

والصلاة حراً هو إنكار ما علم من الدين  
بالتصوير

والصلاة من الكفر والمعدى للعموم  
والخصوص

### ٣ - التوبة

#### ٤ - التوبة

وهي الاصطلاح من الرجوع التوبة إلى  
بقي الإسلام منه يدعى بظهره، وإن كان طهيرا  
حلاله<sup>(٢)</sup>

وقصداً أن كلاماً من التوبة وفقدانها  
تظهر خلاف ما يحسن

وتحصل ذلك في مصطلح (توبة ٤٠١)

### ج - الرد

٤ - أصل الرد الرداء، مصدر رادى يرتدي  
الرداء شرعاً المرافقة، أي أن يقصد الإنسان  
بأنه والله أو أعدائه الصالحة لم يرد الله  
مضوء مذهباً أو يستحوذوا عليه<sup>(٣)</sup>

(١) شأن الرداء والرداء ٤٢٣

(٢) تبسيطاً لتعريفه ٤٥٧٤ مبروك - هو  
شعره

(٣) فتح الباري ٤١٨/١

فالرداء - أمر يهدف به إلى الرداء في أفعال  
الإيمان التي يتظاهرون بها، كما قد يتصف به  
غيرهم من كائنات صحيح الإيمان ولكن يحرص  
له الرداء

## أنواع النفاق

٥ - حال من وجب النفاق في الشرع بنفسه  
قريب

الأول، النفاق لأكثر، وهو أن يظهر  
الإيمان بالإيمان بالله وعلانيته وكتبه ورسالة  
وتبوء الآخر، وبعض ما يتلفظ بذلك كله أو  
بعضه وهذا هو النفاق الذي كان على عهد  
رسول الله ﷺ، ومن النفاق من لم يعلم أهل  
وكتبه بهم، وأخبر أنهم في البراء الأسفل من  
النفاق

والثاني النفاق لأصغر، أو نفاق النفاق  
وهو أن يظهر الإنسان علانية حاله، وبعض  
ما يخالف ذلك<sup>(٤)</sup>

ومن هنا يجب أن ما فكر في الفرق بين  
وعلى من كافرين يدخل فيه أهل النفاق لأكثر،  
لأن كفرهم اعتقادي حقيقي، ليس معه من  
الإيمان شيء، وحيث فرق الكفر بالنفاقين  
في وعيد يروا بالكفر من كان كفرهم دون  
ظاهر، أو ناقض أهل الكفر النفاق<sup>(٥)</sup>

(١) جامع المقوم والمحكم لأبي رجب ٣١٢/٢  
ط مؤسسة

(٢) الإقبال لأبي تاج، ص ٤٤ - ٤

بشاق<sup>(١)</sup> قال: ولشاق شعب، وهذا مجتمع مع شعب للعلاق شعب من الإيمان، ومن كان منه من الإيمان أقل القليل لم يخذل في أكثر حال، وهذا مع الإنسان هو الذي موقع في المرد أصري، أما من كان محتضاً في حق الإخلاص فإنه يهضم منها<sup>(٢)</sup>.

### عقوبة المشاق

٧ - حكم المشاق حكم التوسيع المظهر للإسلام، وهو أنه من إذا طفق بكلمة الكفر أو وجد منه مكفر، ردت عليه الجنة، ومن يتقبل لا طلاق عنه<sup>(٣)</sup>.

١٠ - إن بر تيمية قال: فحينما كان المسلمون في غزوة، ونجاة من إقامة شعب عليه منه أكبر من بعده عيشاً ما به ﴿وَرَوْعَ آتَاهُمْ﴾<sup>(٤)</sup>، ومحبته حصل له أهوة والعمر حوجب بمرته ﴿بِحَبْدِ التَّكْمَلِ وَأَسْقِيَهُمْ﴾<sup>(٥)</sup>.

ومعرب من هذا ما علة أبي مفضل يوجه حوثر الغمر، وتركه، حصاره<sup>(٦)</sup>.

أما أهل المشاق العددي - اتلي بمن معه صاق، عطف - فلا يتسلوا في عهد التكاثر، ومنهم من خصته أهل الشقة، وقد يطلق اسم الشقال من هذا النوع عسى من يرتكب حصنة من حصاد الشقال لأثر بانيه<sup>(٧)</sup>.

### اجتماع المشاق والإيمان

٦ - قال ابن سمة: كان الصالحه والسلب يقولون: إنه يكون في العهديمان والمشاق، ومن عن حبيبة رضي الله عنه، أنه قال: الصواب أربده مذكر منها: وقلب به يمان ومشاق<sup>(٨)</sup>، ثم ذكر عن علي رضي الله عنه أنه قال: الصفاق يبرر لقطعة سوداء في القلب فكأنها لولا أديبه، فقال: رداً القلب سوداء، حتى إذا استكمل السواد سود القلب<sup>(٩)</sup>، وقال: بل بدل لك قول الله سبحانه: ﴿هَذِهِ تَحْضُرُ يَوْمَئِذٍ قُرْبُ مَيْمَنٍ﴾

(١) الصلوة المسمولة على اسم الرسول لا من بعد من ٣٥ - ٣٦

(٢) أثر حديثه القصور بقة، ١

أخرجه أبو يعقوب في حقه الأولياء (١٧٩/١) - الشاهد

(٣) أثر علي بن النضر بن عمار، قدوة موفاه في القلب

"أخرج عبد الله بن الصيرفي في شرحه من ١١٤ من كتابه القلب، وذكره عن الأثر في الشهادة في عروب الحديث ١٧١/٤ ط دار الفكر

(١) سورة ك عراف ١٦٦

(٢) الإيمان من ٢٤١ - ٢٦٣

(٣) المسمولة على شرح الشرح الكبير ٢٠٦/٤، وجواهر لأبيل ٢٥٦/١

(٤) سورة الأحزاب ٤٨

(٥) سورة التحريم ٩

(٦) تكملة المسمولة من ٢٦٥ - ٢٩٧، والفرع

الناظر، لو استعجال الحصول على الشيء من  
 صر وجهه وعدم الحبر عنه، مع نوع من  
 الجهالة بالله تعالى والتفلة عن مراقبه ولا  
 يمنع ذلك من أن يكون لغاها تلك المحصية  
 إيمان بالله تعالى وحبه له ورسوله ﷺ.  
 ودل على ذلك أن النبي ﷺ قال للمحصيات،  
 وقد خمد في المحصر أكثر من مرة فإنه  
 يحب الله ورسوله<sup>(١)</sup>.

## إحصاء أحكام الإسلام الظاهرة على المنافقين:

١١ - يحرق من المنافقين أحكام الإسلام  
 الظاهرة، ما دام كفرهم محميا غير محسوس،  
 وكانوا يظهرين للإسلام، لأن كفرهم محسوس  
 غير معلوم، ويمنون يوم القيامة على بياتهم<sup>(٢)</sup>.

أما من يعلم بقلبه بإقراره أو بيئته عنجري  
 عنه أحكام «الكافر المون»، فمن ذلك

### أ - الصلاة خلف المنافق.

١٢ - يدرك المالكية أن من كان بقلبه غير

## ما يتوقف عليه عقوبة المنافق

٨ - كما كان المنافق يشر كرهه ويظهر  
 لإيمان، فإنه لا يجوز قتله حتى يقوم عليه  
 أمر يبرر يستحق به القتل، ويشتك عليه  
 بالبيعة<sup>(٣)</sup>.

### نوبة المنافق.

٩ - المنافق تعبد ثوبه بما يسه ويسر له  
 بدالي، إن باب نوبة عداوة من قلبه بلا  
 خلاف<sup>(٤)</sup>، وذلك لما ورد من الآيات التي  
 دلت لهم باب النوبة، فتسوله تعالى ﴿وَأَمَّا  
 الْمُتَّقِينَ﴾ **فَالَّذِينَ آمَنُوا مِن كَثِيرٍ وَلَمْ يَكُنْ**  
**لَهُمْ نِيَّةٌ إِلَّا أَن يُرْوَدُوا وَاسْتُلُوا وَأَخْرَجُوا**  
**بِأَمْرِ رَسُولِهِمْ فَهُمْ عَلَىٰ مَكَامٍ شَرِّ**  
**وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ أَمَّا غَيْرُ ذَلِكَ**<sup>(٥)</sup>.

ما لم يظهر محكم المنافق حكم الرندق  
 أنظهر للإسلام وفيه خلاف نصيبه من  
 ربه ف ٥، ونوبة ف ١٢ - ١٣

## المحصية لا تدل على النفاق

١٠ - ليست كل محصية أو بدعة طيلة من  
 وجود التظاهر، وذلك لأن المحصية قد تصدر  
 عن غلبة الشهوة، أو وجود غشها، أو

(١) فتح القدير ٩/٩٨، وحاشية القسوي ٤/٣٠٦.

(٢) فتح القدير ٧/٧٠.

(٣) سورة النساء ١٤٥، ١٢٦.

(١) الصلح المبرور من ٣٦.

(٢) حديث ابن أبي حنيفة رحمه الله ورسوله.

أوردته ابن حجر في الإحياء (١/٤٦٤) - ط دار  
 الجيل) وعمره إلى كتاب المغلظة والنموذج  
 لمؤيد بن بكاز من حديث محمد بن عمرو بن  
 حمر مرسلا.

(٣) منهاج فقه السنة ١٢٢/٥ ر ٢٩٩/٦.

والمتأفون الذين لم يظهروا بمقتضى ما  
عليهم إن ماتوا، ويُدْفَنون في مقابر  
المسلمين، من عهد النبي ﷺ، وأنهم  
كاتب للمسلمين في حياة النبي ﷺ وحياة  
خلفاء يَدْفَنون فيها كل من أظهر الإيمان

ج - الجهاد

١٤ - أن المادة ١٥ بحر حوث مع النبي ﷺ  
في المعركة، كما حرج عبد الله بن أبي مع  
المسلمين في غزوة بني المصطلق<sup>(١)</sup>، وطرح  
بعضهم مع النبي ﷺ في غزوة بدر، وحلف  
الكثير منهم في المدينة، وورد بعضهم ثلث  
في غزوة بدر، فعصم الله منهم، وأخر  
حديثه بأسماء أصحاب ذلك التحارب معهم،  
وكانوا النبي ﷺ عشر رجلاً<sup>(٢)</sup>، ومع ذلك ففي  
انقضاء جرى عليه أحكام أهل الإسلام<sup>(٣)</sup>

١٥ - الجهاد من دخول أهل المكان في شؤون  
السياسة والحرب والإدارة

١٥ - يجب أحد الجهاد من دخول أهل المكان  
في شؤون الحرب والسياسة والحكم، لأنهم

معلن، بل هو أمر يستمر به، فمن صدى  
خلفه له عمن يتألفه، ففي وجوب علاقة  
القبائل بولان

أحمد به بعيد مطلقاً ولو طلب إسناده  
بأنفس

والنبي لا عهد في حال غزوة،  
لنفسه<sup>(٤)</sup>

ب - صلاة الجمعة على المنافقين

١٣ - كان النبي ﷺ، علي بن أبي طالب  
ويستمر لهم حتى مر، يقول له تعالى  
(لَسْتَ تَمْلِكُ لَهُمْ أَنْ لَا يُؤْمِنُوا بِهِمْ وَلَا يُغْنِي عَنْهُمْ  
شَيْئاً مِنْهُمْ إِذَا قَامُوا إِلَيْهِمْ) فله يكون  
بعضي عليهم بعد ذلك ولا يستمر لهم وكان  
من مات منهم صدى عليه المسلمون الذين لا  
يظنون أنه منافق، ومن علم أنه منافق لم يكن  
عليه، كان عمر صدى له عند ذلك  
مع بعض علي بن أبي طالب عليه حديثه<sup>(٥)</sup> - لأن  
حديثه كان له عليه بين المنافقين<sup>(٦)</sup>

(١) حاشية المقدسي على شرح كبير ١٢٥

(٢) م ١٠، سورة ٨٠

(٣) أن عمر كان يقاتل مع النبي ﷺ، يعني  
عليه حتى يصلي عليه حديثاً

أورد ابن عبد البر في الاستبصار (٣٩٤/٢) طدر  
الكتاب مصححاً، ومعهم يروي عن علي بن أبي طالب

(٤) لإبناه لابن عتبة من ١٨٦ وسيراً بن هشام  
٥٢٢/٢، خلاصة، مصطلح، بطلي ١٢٧٥،  
ومناهج السنة النبوية ٢٢٥: ٢٢٧

(١) حديث صحيح، حرج عليه الله بن أبي مع  
المسلمين في غزوة بني المصطلق

(٢) حرجه في الحاشية (دفع حاشية ١٣٢٧  
ط السلفية، ومب ١ ٢ ٢ ط الحديث)

(٣) حديث حديث رضي الله عنه عن النبي ﷺ  
(وفي تصحيح ابن حجر ملاحظاً)

(٤) حرجه مع ٢١٤٣/١ ط الحديث

(٥) لإبناه من ١٨٥



والصلة له النص أهم من النفع

ب - النفع.

٣ - التجشؤ يدل عود من تجشأ الإنسان تجشؤاً وهو سفس المعدة عند الامتلاء والاسم جشأ، ولفظ غراب: وهو صوت مع ربح يحصل من الفم عند حصول النفع<sup>(١)</sup>.

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي

وهو أحسن من النفع

الأحكام المتعلقة بالنفع.

ينطبق بالنفع أحكامها

أ - النفع في الإلقاء:

٤ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه بكرة النفع في الطعام والشرب لما روي ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ، فإنه متى أن شمس في الإلقاء أو يمنع به<sup>(٢)</sup>، ولما روي أبو سعيد الخدري رضي الله عنه قال النبي ﷺ: 'نهي عن المنع في الشرب، فقال رجل'

(١) المصباح المنير، ولسان العرب

(٢) حديث أبي النبي ﷺ أن يمتنع في الإلقاء

أخرجه أبو داود (١١٤/١) - ١١٥ هـ (حص)،  
والمصنف (٣٠٤/٢) ط الحسيني، وقال  
الترطفي: حديث حسن صحيح

## نَفْع

القصر ومع.

١ - من معاني النفع في اللغة: إخراج الريح يقال: نفع بطنه معاً أخرج منه الريح، ورمح في البوق يبعث فيه الريح ليحدث صوتاً، ويقال: نفع البار بالمساج هيجه، وادكلاً بريحه

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي<sup>(١)</sup>

الألفاظ ذات الصلة.

١ - النص

٢ - من معاني النص في اللغة: الريح يدخل وتخرج من أنفي الحي ولحمه حال النقص

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي<sup>(٢)</sup>

(١) لسان العرب، والمعجم الوسيط، والمفردات في غريب القرآن

(٢) المفردات في غريب القرآن، والمعجم الوسيط

قال الحنفية إن كان البيع مسموحاً بطل  
الصلاة به وإلا فلا بطل به

والمسحوع عند بعض مشايخ الحنفية هو ما  
له حروب مهيأة مثل «ألف» «نصف» وغير  
المسحوع بخلافه وإليه مال الحلواني

ولم يشترط بعضهم للمنع المسحوع أن  
يكون له حروب مهيأة، وإليه مال جواهر  
وآفة<sup>(١)</sup>

ودعب المالكية إلى أن المنع من المص  
مطل للصلاة إن كان حاملاً، سواء كان عالماً  
لم جاهلاً، وسواء أظهر منه حروف أم لم  
يظهر، أما إذا كان مائةً مجهولاً للسهو

أو المنع من الألف فلا يثبت به إنكار  
عند الاحتياط عتبه<sup>(٢)</sup>

وقال الشافعية في الأصح إنه مبطل  
للصلاة إن علمه عالماً عالمياً بالتحريم وظهر  
فيه حروف، فإذا نادى جاهلاً بالتحريم بأن كان  
غريب عهد في الإسلام، أو مشاً ببلاده بعيدة  
عن العلماء لو لم يظهر منه حروف فلا تبطل  
الصلاة به.

ومذهب الأصحاب لا تبطل بالمنع مطلقاً،  
ظهر منه حروف أم لم يظهر، جاهلاً كان

(١) من غنيته ١١٣/١ ط الأثرية

(٢) حاشية فيناني على شرح لمرقاتي ١/٣٢٨،  
وشرح الزرقاني ١/٢٤٧ - ٢٤٨

الفتاة لراها في الإماء<sup>(٣)</sup> قال: لم يرتها قال  
مهي لا أدري من مفسر واحد، قال «قلبي  
الصدق إن عن ميثاق<sup>(٤)</sup>، ولأن السهم من  
المنع لحمل أمته على مكارم الأخلاق، وأنه  
من بابه النظام.

وعرى أبو يوسف من التحفة - أنه لا يكره  
المنع في الطعام إلا ماله صوت مثل اب وعمر  
نسير النبي

وفي قول عند المالكية - إنه لا يكره المنع  
في الطعام من كذا وحده.

وقال الأمل من الحنفية إنه لا يكره  
المنع في الطعام إذا كان حراً، قال  
الحدادي وهو الصواب إن كان ثم حاجه  
إلى الأكل حجة<sup>(٥)</sup>.

## ب - المنع في الصلاة.

٥ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن المنع عند  
في الصلاة مبطل لها في الجملة، وختلفوا  
في بعض التفاصيل

(١) حديث صحيح عن المنع في الغرب...

أخرجه الترمذي (٢٠١/٤) ط (حسن) وقال  
حسن صحيح

(٢) حاشية ابن عثيمين ١٩٩/٦، والفتاوى الهندية  
٢٣٣/٢، والفتاوى ٢٦٥/٢، والشرح الصغير  
١/٧٨٢، ٧٨٤، والمنتقى ٢٣٦/٢، ومضي  
المحتج ٢٤٠/٢، وسيله علوم الدين ٢/٢٠٢،  
وكشافة الفتاح ١٧٤/٢، والإيضاح ٢٦٨/٢



بجانب الإجمالة بوردته في القرون الكريم<sup>١١١</sup> من  
موسى سماسي «وَبَشِّرِ شُعْ فِي الشُّورِ نَصْرِي وَمِي  
تَسْمُوْب وَيَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَن شَكَا لَكَ»<sup>١١٢</sup>  
وقوله جل جلاله «وَبَشِّرِ فِي الشُّورِ مَصْعَلِي وَمِي  
أَلَكُمُوبَ وَمِي فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَن شَكَا لَكَ»<sup>١١٣</sup>  
وموسى عز وجل «وَبَشِّرِ فِي الشُّورِ فَإِنَّ شَمِيْنَ  
أَلَكُمُوبَ إِلَّا وَفِيهِمْ مَسْئُوكَ»<sup>١١٤</sup>  
والتمثيل في علم العبد

٥ - الشع في الآن القلور

٨ - احصاء الشع في حكم الشع في الآب  
المهور، أجازد بمعصم في أحبال حاصه  
وصمها آحرون  
والتمثيل في مصطلح (معارف ١١١)



التمتع أم عالما، لأنه لا يسمى كلاماً في  
اللغة، والنصر ٥٥ في الكلام، وهو قوله  
في هذه الصلاة لا يمتع بها شيء من كلام  
المسلم<sup>١١٥</sup>، ولأنه لا يمتنع من التمتع عرف  
محقق بأشبه المصوب الفضل<sup>١١٦</sup>

وقاد المحتال بهكره التمتع في الصلاة إذ  
سم يظهر فيه حرمان، فإن ظهر فيه حرمان  
بطلت الصلاة<sup>١١٧</sup>.

ج - شع الروح

٩ - ذهب الفقهاء إلى أن الحبيب منه شع  
الروح به يعبر، سائما بحفظ له حمد في  
الإثبات إلى وفي مودته، وليب للمره بالجللة  
عنه فإن سم يسهل صاخاً بعد مودته، ويحرم  
إجهاده، لأنه لأنه يكون جبهة عليه إلى غير  
ذلك من الأحكام، وهذا في الجملة

والتمثيل في (قصة ٩، ١٠، ١١، وغرر ٩، ١٠،  
وإيهام ٣ وما بعدها، وإثبات ١٠٩)

٥ - الشع في الصور

٧ - ذهب العلماء إلى أن التمتع في الصور

(١) حيث. فإن هذه الصلاة لا يطلع بها شيء  
من كلام المسلمين.

(٢) أخرجه - ٥٥٨ (٢٨١/١) - ٢٨٢ ط (مجلسي)  
من حيث معارضة بين الحكم

(٣) مني فيحتاج ١٩٥/٩، رخصة المحتاج  
١٤١/٩، والتمتع ٨٩/٩.

(٤) كشاف تصدع ٢٠١/١، والإنصاف ١٣٨/٩

(١١١) جامع الأنوار المبهية و . طبع الأسرار للأخيرة  
(١١٢، ٣)

(١١٣) حوله النمل ٨٧

(١١٤) سورة الفرقان ١٨.

(١١٥) سورة مريم ٥١



الأرض) بأصل في وجوب طلب العلم، وقول  
مجاهد وقتادة بمعنى صبي علم طلب العلم  
ولا بحث عليه، دون التوجوب والإكراه وإباح  
لزم طلب العلم بأوليه<sup>(١)</sup>

ر مصطلح (طلب العلم ف ٦ وجهه  
ف ٧)



بعد وهي الجهاد الثلاث، ويسمى اليوم الفر  
النبي<sup>(٢)</sup> (ر: مصطلح) رمي له ٣ وما يخدم  
وحج ف ١٨٩

ويعد هذا الرمي سنوي مملوك مس  
ويحمل الحجاج جميعهم إلى مكة، ولا ينزع  
المكث يسمى بعد رمي هذا اليوم

يستحب في الفر إلى مكة ما يستحب من  
الأذكار للمسافرين من التكبير، والتهلل،  
والتسبيح، والصلوة على النبي ﷺ  
والدعاء<sup>(٣)</sup>.

وردا وصل المحضبة يستحب أن يرد  
به ويصلي، ر مصطلح (حج ب ١٠٧)

الفر طلب العلم والجهاد

٥ - ورد المع في الفران الكريم في البحث  
على طلب العلم والجهاد في قوله تعالى ﴿وَمَا  
كَانَ الْمُشْرِكُونَ بِشَيْءٍ مِّنْهَا بِكُلِّ غَرٍّ مِّنْ  
كُلِّ رِقْدٍ يَتَّبِعُونَ حُلُقَةً لِّتَنَلُّهُمُ فِي الْوَيْبِ  
وَلِيَتَنَبَّهُوا قَوْمَهُمْ فِيهَا وَنَحْنُ بِالنِّبَةِ لَمَلَفَةٌ  
يَتَنَبَّهُونَ<sup>(٤)</sup>، ونزل تعالى ﴿لَتَنَبَّهُوا بِهَا  
رَبَّنَا لَا وَجْهَهُمْ بِأَنْفُسِهِمْ وَلَقَدْ يَكُونُ  
فِي سَبِيلِ اللَّهِ  
لَهُمْ حَرٌّ لِّكُلِّ لِهَ كَثْرَ تَمَلُّكَ<sup>(٥)</sup>﴾

قال القرطبي هذه الآية (يعني الآية)

(١) المراجع السابق

(٢) سورة النور ١٢١

(٣) سورة النور ٤١

والنوم هو انقطاع الباطن، تمتد في ذلك  
الحكيم دبر يحق حوله النفس بالبدن على  
ثلاثة أصرب

الأول - قطع غيب، انفس إلى جميع  
أجزاء البدن ظاهره وباطنه وهو اليقظة  
الثاني - ان تقطع حروف من ظاهره دون  
باطنه فهو النوم

الثالث - ان تقطع صوت انفس من ظاهره  
تبقى ويطغى بذلك وهو الموت<sup>(١)</sup>  
ولا يخرج استعمال الفقه لهذا المذهب من  
مطابقه لمعناه

### الأحكام المتعلقة بالنفس

تنقسم بالنفس أحكامها

١ - النفس بمعنى الدم

٢ - الأحكام المتعلقة بالنفس بخلاف  
ما يتعلق كون الشيء له نفس سائلة أو ليس له  
نفس مائة

فصل في العقيدة، إلى أنه يعني في باب  
التفحص ما لا يخص له سائلة أي ما لا دم له  
سائل كالذهب والفضة وغيره<sup>(٢)</sup>

(١) التعريف لمعنى

(٢) حاشية ابن عثيمين (٢١٢)، وموافقه عليه  
من ٢٨، وتعليقه لأخبار الأئمة - ٢٩،  
وروضة الطالبين، ١٤٦، والمعنى أن دم  
١٤٦ - ١٤٧

## نفس

لتعريفه.

١ - من معاني النفس هي اللغة الروح،  
بمعنى، خرجت من تحت في روجه، والقدم،  
بمعنى ما لا يمس له سائله في الدم، ووث  
شيء، بعينه، هذا هو نفس أو بعينه،  
والجسم، يقال نفته نفس في أمته حين  
و نفس بمعنى سمة الهواء والتجميع  
نفس، والنفس الريح تند من و خارج في  
البدن من دم بالألف<sup>(١)</sup>

وقال الفخر جاني - نفس من الحيوان  
الحارثي اللطيف يحمل قوة الحياة والحس  
والحركة الإرادية، ومما هو الحكيم الروح  
الحيوية وهو جوهر مشرق لبدن، فعند  
الموت يتقطع صوره من ظاهر البدن وباطنه،  
و في وقت ووه - قطع من ظاهر البدن  
فدور طرفة عين ان الحور والنور من جس  
واحد، لأن الموت هو الانقطاع الكلي<sup>(٢)</sup>

(١) التصحيح سحر وسحره في الوصف  
والقدوس المحيط، الثمرات في غرب  
الغري بالاصح







(المعمر) الملقب كالفير والمعه والملح  
فلا شيء فيها<sup>(١)</sup>

وقد سمعوا، إنما يركض معمد عيس  
أدب أو مضى لا غيرهما من المعمد  
كنحاس وحيد<sup>(٢)</sup>، وقال المصنف مطلقاً على  
عشره الموهب. أمضى بكتف الرصاص  
والقردير والكحل والمقير والباوت والبريد  
والزريق والزريق والمقير والكبريت، فإن عد  
المعادن كلها لا ركاة بها<sup>(٣)</sup>.

وقال السوي لمن أصحابها على أن  
المسحرج من المعدن إذا كان دهاً أو فها  
وجب فيه انركاة وأما غيرهم من الجواهر  
كالجند والمحاسن والرصاص والفضة  
والبلور والمرجان ومقير والبريد  
والكحل، غيرها على ركاة فيها، من المشهور  
الذي يمر عليه الشاذلي في كتاب المشهور في  
الجند، ويقع، وبه قطع جماهير الأصحاب  
في القول كلها<sup>(٤)</sup>.

ودل على الحمل، وشافعية في وجه ناد  
حكاه الرافعي. وهو معاد دولي تعلوها  
البيصري عن معذب الشافعي القديم. إلى أن

(١) الفوائد الهندية ١/١٨٥، ينظر حديثه من  
حسين ٥٢/٢

(٢) الشرح الكبير ١/١٨٦

(٣) حديثه المسمى ١/١٨٦، وانظر شرح  
الزرقاني ١/١٩٢

(٤) المعبر ١/٧٧

## نقط

التعريف.

١ - المعطى - المكسر والفتح، والمكسر  
أصبع - المعطى، وقال ابن سبويه هو الذي  
مطلوب به الإبل لغروب والذير والقرآن وهو  
دون الكحل<sup>(١)</sup>

والمعطى في اصطلاح الفقهاء هو أحد  
الأجزاء المسعرة التي ركبها الله تعالى في  
الأرض يوم خلقها، وهي معطى يسمى الماء  
سواء كان في الأرض أو في خلقها<sup>(٢)</sup>

لأحكام المتعلقة بالنقط

٢ - ركاة النقط

٣ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه لا ركاة في  
معادن النقط

فقد جاء في الفوائد الهندية. وأم

(١) لسان العرب

(٢) حاشية ابن عابد ١/٤٤٢، ٥٢، وتبيين  
الحقائق ١/٢٩٦، واستاذ جوامع فتح القدر

١/١٢٢، وحاشية الجمل ٣/٥٧٢



أبو إسحاق بن حماد، وقد روي عن رسول الله ﷺ ما سقطه المصنف بقطع له، فلما أن روي قال رجل من المجلس: أتدري ما فُطعت له؟ إنما فُطعت له الماء العذب، قال - باخرجه عنه<sup>(١)</sup>.

ويرى المالكية أن حكم المعلق مطلقاً سواء كان ممدود عيين (المذهب والمعدة) أو غيرهما كالقندير والمضيق والياقوت والزمرد والزميرخ والفضة والكبريت للإمام أو مائه يقضه نفس شاة من المسلمين، أو يجعله في بيت المال لمناقضهم لا لنفسه، ولو وجد بأرض شخص معين، ولا يشتص به وب الأرض، إلا لأرض المصنف (بأن وجد بها، معلق عليهم ولا يتعرض لهم فيه، فإن أسلموا رجع الأمر للإمام وهو المرجح

وإذا أنقطع الإمام انقطع لشخص في مقابلة شيء كان ذلك الشيء لبيت المال، فلا يأخذ الإمام عنه إلا بقدر حاجته قال القاسمي: وإذا أنقطه ممدوداً يعطيه انتفاعاً لا سلبكاً، ولا يجوز لنس القعدة أن الإمام أن يبيعه، ولا يورث عنه أنقطه له، لأن ما لا يملك لا يورث<sup>(٢)</sup>.

(١) حينئذ أبو إسحاق بن حماد، أنه روي عن رسول الله ﷺ

أحمد بن أبي داود (٤٩١/٣) ط (حسين) والترمذي (٦٥٥/٣) ط (حسين) وقال حقيق أبو إسحاق

(٢) الشرح الصغير وحاشية الصاوي عليه ٦٥-١/١ - ٦٥١، وحاشية القسري ١٨٦/١ - ١٨٧، وانظر حاشية الجواهر لفتحة ٢٤/٣

وجوز الزكاة يتعلق بالنقط وبكل ما سرج من الأرض مما يخلق منها من غيرها من له قبضة، واستعملوا بمصوم قوله تعالى: **وَمَا يَكُنْ لَكُمْ يَنْ الْقَرْيَةِ**<sup>(٣)</sup>، ولأنه معدن تعاقبت الحركة بالخارج منه كالأثمان، ولأنه مال لو غنم وجب عليه خمسة غنم أخرجه من معدن وجب فيه الزكاة كالمعدن.

وصرح المحتلة بأن قدر الواجب لها ربع العشر، وسقط أنه زكاة<sup>(٤)</sup> وقال بعض شايخ المحتمة: يجب الحراج في نفس من القبر والنقط إذا كانت في أرض حراج<sup>(٥)</sup> (رو: معدن ٢٦)

ب - فملك معدن النقط بالإحياء والإقطاع ٣ - ذهب الحنفية والشافعية والمحتلة إلى أن معدن النقط والقبر والمصنف والماء وغيرها من المعدن الظاهرة لا تملك بالإحياء، ولا يجوز إقطاعها لأحد من الناس<sup>(٦)</sup>، فقد ورد أن

(١) سورة البقرة ٢٦٧  
(٢) المعنى ١١٣/٣، وحاشية ابن عثيمين ٥٣/٢  
والمنصور ٧٧/١  
(٣) حاشية ابن عثيمين ٥٣/٢، وانظر نبيين الحقائق ٣٩٦/١  
(٤) حاشية الطحطاوي على الدر المختار ١١١/١ - ١١٥، وحاشية رد المحتار على الدر المختار ١٧٨/٢ - ١٧٩، وسراج المحلى على المهج ٩١/٢ - ٩٥، والمفني ٥٧١/٥ - ٥٧٢



وقد ثبت وجوب دفعه المروجة بالكتاب  
واسطة والإجماع والمعصوم

أما الكتاب، فبقرينة قوله تعالى ﴿الَّذِينَ ذُو سَرَ  
مِنْ سَفِينَةٍ وَهُمْ ذُوْا كَيْدٍ وَهُمْ غَالِبُونَ﴾ (١)

وعنه بحال، ﴿وَمَنْ لَّا يَرْزُقْ لَمْ يَكُنْ رَاقِبًا﴾ (٢)

وقوله تعالى ﴿الَّذِينَ ذُو سَرَ مِنْ سَفِينَةٍ  
وَهُمْ ذُوْا كَيْدٍ وَهُمْ غَالِبُونَ﴾ (٣)

فهذه الآيات واضحة الدلالة في وجوب  
التمتع بالمزوجات

وأما المنة فذكره الله في خطبته في حجة  
الوداع فليستوا الله في النساء منكم  
أحدنوهن بأمان الله واستحللتم فروجهن  
بكلمة الله، ولكم عديهن أن لا يوطئن فرشكم  
أحداً تكرهه، فإن على ذلك فاصبروهن عسراً  
غير مبرح، وليس عليكم بدعهن وكسونهن  
بالمعروفه (٤)، وغير ذلك من الأحكام التي  
بينت وجوب تحفة الزوجة على زوجها.

(١) سورة الطلاق ٧١

(٢) سورة البقرة ١٩٣

(٣) سورة الطلاق ٤٦

(٤) حديث: افكروا في الله في نفسه ١٠

استرجع مسلم (٨٨٩/٢) - ٨٩٠ ط عيسى

الحسيني من حديث جابر بن عبد الله

وأما الإجماع فقد اتفق أهل الفقه على  
وجوب دفع الزوجات على أزواجهن إذا  
مكنت المرأة زوجها عنها وكانت مطيعة للزوجه  
ولم تمنع عنه لغير غير شرعي.

يقول ابن القيسر: اتفق أهل الفقه على  
وجوب دفع الزوجات على أزواجهن إذا  
كانوا باعين لا انشأ منهن (١)

وأما المحققون فلأن الزوجة مملوكة  
الصانع على زوجها ومملوكة من التصرف  
لحقه في الاستمتاع بها، مما جعلها مملوكة  
وتقتضيه، كما يلزم الإمام في بيت المال عقبات  
لعمل سفيهم، لا احتباس مملوكتهم على  
الجهاد (٢)

ولأن النعمة تعد جزء الاحتباس، وهو  
كان مملوكة لغير شخص كانت نفقته عليه  
تعد لغيره بحاجة إليه، يأساً على الماضي  
والدولي والممل في المصداق (٣)

سبب وجوب تحفة الزوجة

٥ - احتلتم المنه في سبب وجوب تحفة  
الزوجة على زوجها، وهل يجب بالتمتع وحده  
أم به وبالتمكيد والتسليم لتمامه على ثلاث  
أقوال

(١) المعنى والشرح الكبير ٢٣١/٩

(٢) المحرر الكبير ٥٢٤/١٥ وما بعده

(٣) السامع ١٦/٤، والمعنى ٢٣٠/٩، وتبيين

الاحتباس ٥١/٣

سبب النكاح مؤثر في استحقاق الثقة له  
عليه، لأنها مضمونة من الاكتساب بحقه  
فكان مع حبسها عائداً إليه فكانت كسابه  
عليه<sup>(١)</sup>

ولأن من كان محبوساً بحس شخص كانت  
ثقة على عدم ثمره لحاجة حسه، كالتجسس  
والتوقي والمعامل في الصفقات والمصارف إذا  
سار بصر المعضاية<sup>(٢)</sup>

القول الثاني لا يجب الثقة على الزوج  
لزوجته إلا بالتمكين من مصب بعد انعقد  
الصحيح

وهو ما ذهب إليه جمهور الفقهاء  
المالكية<sup>(٣)</sup>، والحنابلة<sup>(٤)</sup>، وهو رواية عن أبي  
يوسف<sup>(٥)</sup>، وهو قول الشافعي في التجلية<sup>(٦)</sup>

قال صاحب الكفاة: قلنا بعض المتأخرين  
إذا لم يرف إلى بيت زوجته لا يحق الثقة  
وهي رواية عن أبي يوسف<sup>(٧)</sup>

القول الأول أن سببه وحسها هو  
استحقاق الحبس الثالث لزوج عليها بالنكاح  
في عقد الزواج الصحيح، وهذا هو مذهب  
جمهور الحنفية<sup>(٨)</sup>، وهو قول الشافعي في  
المدبر<sup>(٩)</sup>

قال ابن عديم: فلا ثقة على منم في  
نكاح فاسد لا تعلم سبب الزوجات وهو حق  
الحس ك. المزوج عيب النكاح، وكلنا في  
عده<sup>(١٠)</sup>

وطيل مؤلا. عموم قول ابن عمر وحل  
﴿يُسْتَبْرَأُ ذُو مَرْءٍ يَزْنَ مَرْءًا﴾<sup>(١١)</sup>

فقد أمر الله سبحانه وتعالى بالإتيان عليها  
دون تقييد بوقت، هذا عنى وجوب  
الثقة لهم من حين العقد

وكذلك عموم قول مجيب بن  
عليكم وعليه وكسونه بالمعروف<sup>(١٢)</sup>، وقد  
يوجب لهم الثقة من حين العقد

ولأن حبس شخص ثالث لزوج عليها

(١) صح المدبر ١٩٢/٤، ورد استند ٦٤٤/٩،  
واقبلت ٦٩/٤

(٢) مرجع جلال الدين المحلي غير صحيح  
ثقتين ٢٢/٤ مع حاشية عمدة

(٣) رد المحتار ٦٤٤/٩

(٤) سورة الطلاق ٧٢

(٥) حديث: «لهم عليكم زواجه وكسونه»

(٦) تقدم بمرجه ص ٤

(١) المدبر ٦٩/٤

(٢) تيسر المطلق ٥١/٢

(٣) الشرح الكبير لمؤيد ١٥٠٨/٧، وشرح  
المعني ١٨٣/٤، ومرجع فحبل ١٨٢/٤

(٤) شعبي ٢٣٠/٩

(٥) كفاية على نهج ١٩٢/٤ - ١٩٢

(٦) حاشية عمدة ٧٧/٤، ومصدر المسند  
١٣٥/٢

(٧) كفاية على نهج ١٩٢/٤ - ١٩٢

إلياء، ولو لم يفعل لكان كفر عليها، ذو هذا  
على عدم وجوده<sup>(١)</sup>

ولأن العقد بموجب المهر، فلا يوجد  
عوض من مختلف<sup>(٢)</sup>

كما وإن النعمة مجهولة، والعقد لا يوجد  
مطلقاً مجهولاً، لأن هذا يعني أن سلفة لا  
يجب بالعدة وحده

ولأنها يجب في مقابلة الاستمتاع في عقد  
النكاح صحيح، وإذا وجد التسليم وحسب لها  
النعمة في مقابلتة كالبيع، إذا سمع المبيع وجب  
له على المشتري تسليم الثمن<sup>(٣)</sup>

القول الثالث وهو تقديم عقد الشامي على  
النعمة يجب بالعدة وتنفذ بالمكبر<sup>(٤)</sup>

شروط استحقاق الرجعة النعنة

٩ - اشترط جمهور الفقهاء - الحنفية  
والشافعية والمالكية - لاستحقاق الرجعة  
النعنة على زوجها أن يكون البراءة كبيرة أو  
مطلقة للوجه، وأن تسم نفسها للزوج متى  
طلبها، إلا لجمع شرعي، وأن يكون نكاح  
صحيحاً لا فاسداً، فهو كانت المرأة مضمومة

وقال صاحب الشرح الكبير رحمه  
الله (لمنعته من نفسها بصفة للوجه بلا  
سماع بعد أن دعت هي أو مجبراً أو  
وكيلها بالتحول ولو لم يكن عند الحاكم  
وبعد مضي من بغيره فيه كان منعها  
عاقبة<sup>(٥)</sup>)

وقال حلال الدين شمس الدين أحمد بن أبي  
نبي السلف يجب يوماً فهو بالمتكبر لا  
بالعد<sup>(٦)</sup>

وقال ابن قلعة في المعنى إن المرأة إذا  
سلمت نفسها إلى الزوج على الوجه الواجب  
عليها فلها عليه جميع حاجتها من مأكل  
ومشروب وملبس ومكبر<sup>(٧)</sup>

مسند بن أبي ربيعة في أن قتيبي رحمه الله  
على عائشة رضي الله عنها وهي ابنة سعد  
بن مسعود<sup>(٨)</sup> ولم يمن عليها إلا بعد أن دخل بها،  
فدل على ذلك معنى أن النعنة إنما يجب  
بالتكبر لا بالعدة، إذ لو كانت حقة لها  
منها، إباحة ولو كان قد أعتق عليها سفل

(١) شرح الكبير للرد المحتار ١/٢٩٢ - ١٠٩

(٢) شرح حلال الدين شمس الدين أحمد بن أبي  
نبي السلف ٧٧/٨

(٣) المعنى ٢٨٠/٩

(٤) حديث أبي النبي رحمه الله - عفا على عائشة  
رضي الله عنها وهي ابنة سعد بن مسعود

(٥) شرح المختار في دفع البري ٢/٢٤٩ (٦) مسلم  
١/٣٨٨ ط (٧) أبي السلف (٨)

(١) حاشية عمير ٧٧/٨، رضي الله عنه، ١٢٥/٣

(٢) لمرحوم الشافعية

(٣) دفع المحتاج ٢/٢٤٩

(٤) الملوس ٧٧/٨

أو حصل قبل مضي زمن يسير فيه كل منهما، ولا لغيره طيلة، ولا لمصلحة بها مانع كزنى، إلا أن ينفذ بها عالماً، وليس أتعنت مشرعاً على الموت أي بالغا السبيل، وهو الأخذ في الزرع.

وأما المدخول بها فلم يشترطاً شيئاً من ذلك.

يقول المصنف والجامع أنه في التوقيف حين السلامة من المرض ويلوح الزوج وإتمام الزوجة لوطه شروطاً في وجوب النكاح فغير المدخول بها التي دعت لمدخوله، فإن اختلفت فيها شرط فلا تعجب النكاح لها، وأما المدخول بها فتجب لها النكاح من غير شرط

وخالف بعض أصحاب المالكية حيث جعلوا الأمور الثلاثة المذكورة شروطاً في وجوب النكاح للمرأة مطلقاً، سواء كانت مدخولاً بها، أو غير مدخول بها ودعت لمدخوله<sup>(١)</sup>

من لا ثقة لها من الزوجات:

٧ - بعض الزوجات لا يجب لها النكاح من مال زوجها على تعيين هذا الفقهاء

قال الحنفية لا نفقة لكل امرأة جاهل

(١) شرح الكبير ٥٠٨/١، والرد المحتار ٢٤٩/٤ -

لا تطبق الوضوء فلا نفقة لها سواء كانت في منزل الزوج أو لم تكن حتى تنص إلى الحالة التي تطبق الجماع، لأن امتناع الاستمتاع إنما لمعنى فيها، والاحتباس الموجب للنكاح هو ما يكون وسيلة إلى معصود مسعى بالنكاح وهو الجماع ودواحيه، ولم يوجد، لأن الصغيرة التي لا تصلح للجماع لا تصلح بدواحيه، لأنها غير عتقها

ولم يشترط الجمهور في الزوج أن يكون بالغاً، بل يجب التفتة على الصغير من نكحت بشرط التي توجب الثبوت في الزوجة<sup>(١)</sup>

وقد اختلف بين المدخول بها، وغير المدخول بها

أما غير المدخول بها فتجب النفقة لمكانة من نفسها طيلة بوطه، ولا مانع بعد أن دعت هي أو مجبرها أو وكيلها لمدخوله - ولو لم يكن عند حاكم - بعد مضي زمن يتجهز به كل منهما عادة على البالغ، لا على صغير ولو دخل عليها بالنكاح واعتقها، ولا لغير صكته، أو لم يحصل منها أو من وليها دعاء،

(١) الغاية يباش فتح القدير ١٩٦/١، والهداية بأخص فتح القدير ١٩٦/١، وروضة الطالبين ٥٨/٩، والحاوي الكبير ٣٠/٩، والمصنف مع الشرح الكبير ٢٣١/٩، ٢٤٥، والإيضاح ٣٧٨/٩

الصوم أو الاحتكاك بقبر إذن والطلاق البائن ما لم يكن حلالاً<sup>(١)</sup>.

ويرى المعتزلة عدم استحقاق الزوجة للنفقة إذا لم تسلم معها زوجها أو معرض عليه، أو كانت مما لا يوطأ مثلها لصغر لعدم وجود التمكن من الاستمتاع من جهتها، وكذا الحكم لو سافرت بخير إده لصبر وجسد أو تشقت من صبره لتخربها من لبسته وظلمته، فأنهت النكاح<sup>(٢)</sup>.

#### تغير النفقة

٨ - لعديد الفقهاء في تقدير نفقة الزوجة على أربعة أقوال

القول الأول أنها مقدرة بتكاليفها، وإليه ذهب الحنفية<sup>(٣)</sup> والمالكية<sup>(٤)</sup> وبه قال بعض الشافعية<sup>(٥)</sup>، وأكثر الحنابلة وهو المذهب المتعمم<sup>(٦)</sup>.

واستدلوا على ذلك بقول الله عز وجل

(١) روضة الطالبين ٥٥٦/٤ و ٥٩ و ١٣، وأقلية الأخبار ١٤٦/١ - ١٤٨.

(٢) المبني والشرح الكبير ٢٥٦/٨ - ٢٦٦.

(٣) مبني ٢٣/٢، والأخير ١/١.

(٤) حاشية المسمى ٩/٢، ورواية المسند ٤٩/٢.

(٥) روضة الطالبين ١٠/٢، وهابية المحتاج ١١١/٧.

(٦) المبني ٢٦٦/٩، والإمام ٢٥٢/٩.

المرفقة من قبلها بمصيبة كالردة والزنا بالأصول أو الفروج أو تبهيل ابن الزوج بشهوة، وكذا التقدير<sup>(٧)</sup>.

ويرى المالكية أن من حوانع النفقة الشوز ووسع النول والاستمتاع، ويحقن الخروج بعد إحد الزوج نشوزاً مانعاً من النفقة على المشهور من مدعهم تقلياً بحق الاستمتاع في وجوبها على حق النفقة، وكذا المدة من طلاق بائن، فالمعتدة من طلاق بائن لا نفقة لها إذا كانت حائلاً، أما إذا كانت حائلاً قبلها السفقة ما دام الولد حياً، فإن مات انقطعت نفقتها، كما لا معه لحمل ملاعبة بشفيه ولا لحمل أمة زوجها حر، لأنه اجتمع في حقه زوجان من موجبات النفقة الولاد والملك، فاستعمل النفقة بأقوى الموجبين وهو الملك فمسقط المرجب الآخر.

والصحة عندهم: إذا اجتمع موجبان من موجبات النفقة لشخص أحد مقفه واحدة بأقوى الموجبين<sup>(٨)</sup>.

وعند الشافعية، تسقط النفقة بالشوز وظهر وبالخروج للصفقة غير المحروقة أو

(١) الهداية مع فتح القدير ٢١٦/٤، وروى المسند ٥٧٩، ٥٧٤/٢.

(٢) صواب المبدل ١٩١/٢، والشرح الكبير للمدير ٥١٤/٢ - ٥١٥.

﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا قَوْمَكَ بِاللَّغْوِ﴾

مروحيين متدلّاهم بأن الله عز وجل أوجب على المعبود له - وهو الروح - عبقة روحه من غير تحديد بمقدار معين، فيكون على الكتابة في المعروف والمعدود كسروق المعاصي والمضروب<sup>(١)</sup>

وبه، رفته عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها أن عند بيت عبه قالت يا رسول الله إن أبا سفيان رجل شحيح، وبس يعطيني ما يكفيني وولدي إلا ما أخذت منه وهو لا يعلم فقال (عدي ما يكفيك وردك) بالمعروف<sup>(٢)</sup>، فقد أمر النبي ﷺ هذا بأن تأخذ ما يكفيها وولدها من مال زوجها بالمعروف دون أن يقصر ذلك بمقدار معين والمعروف هو المقدّر حرفة بالكفاية، هذا هذا على أن عبقة الروجة مقدرة بكفايتها لا بالشرع

ومن رواه جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ حطت الناس بي

(١) سورة البقرة/ ١٣٣

(٢) البدائع ٢١١/١، والتمحيص ٢٢٢/١، وهمايه التبيين ١٨٤/٧، وقوله لئلا ١٦٥

(٣) حديث، محمد بن عبد الله بن بكير في مسنده بالمعروف

أخرجه البحاري فيفتح البجلي ٥٠٧/٩ ط التمامية، رستم (١٣٣٨/٢) والسنة السنن

حجة لوداع ذلك. قالوا الله في السماء فإنكم آمنتموهن بآمان الله وفتحنا عليهم مروجين كنسة الله ونهش عنكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف<sup>(١)</sup>

فارسول الله ﷺ قيد النفقة الواجبة على الأزواج للزوجات بالمعروف، والمعروف إنما هو الكفاية دون غيره، لأن ما يقصر عن الكفاية فيه استمرار بالرجعة، فلا يحد معروف وكذلك ما زاد على الكفاية فإنه يحد سرف وبس بالمعروف، تكون السرف مبنية، فكان المعروف هو الكفاية<sup>(٢)</sup>

ونقيس عبقة الروجة على عبقة الأقارب بنسب أنهن غير مقدرة بمقدار معدد وإنما هي على الكفاية، فتكون نفقة الزوجة على الكفاية

وقالوا إن النفقة إنما وجبت لكوتها محبوسة بحق الروح بمسوحة عن الكسب حرفة، فكان وجوبها بغير الكفاية<sup>(٣)</sup>

القول الثاني، إنها مقدرة بمقدار معدد، رآه ذهب الشافعية على التام، والفاضل من المعاملة

(١) حديث أولي عبيدكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف

(٢) سنن شعيبه قرا ٤

(٣) التمهيد ٢٣٢/٩

(٤) البدائع ٢٣/٩



### ما يراد في الشقة

٩ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن الزوجين إذا  
 ٢٥ موسرين فلزوجة مطلقا لموسرين، وإن  
 كان موسرين فظفره حقه الممسرين

في لو، واختلاف حالة الزوجين يسيراً لو  
 إحصاراً بأن كان الزوج موسراً والزوجة  
 مسروداً مثلاً، أو عكس، ولم يتفق على تعدد  
 معه، فقد اختلف تبعها، فمن يراد به  
 حاله في تدبير نفسه على ثلاثة أقوال

القول الأول: المعتبر حال الزوج يسيراً أو  
 عسراً، وإليه ذهب بعض الحنفية في ظفر  
 الزوجة<sup>(١)</sup>، وبه قال للشافعية<sup>(٢)</sup>، مستندهم في  
 ذلك إلى قول الله عز وجل: ﴿وَلَوْ كُنْتُمْ  
 تَفْقَهُونَ كَلِمَاتِي لَأُفِيضَ إِلَيْكُمْ أَلْهَامًا  
 لَكُم مِّنْ رَّبِّكُمْ وَلَكِن لَّا تَفْقَهُونَ كَلِمَاتِي  
 وَلَئِن يَرَوْا كِسْفًا مِّنَ السَّمَاءِ سَاقِطَةً  
 فَلَتَأْخُذَنَّهُمْ مَخِرَّةٌ وَأَثَرٌ لَّئِن لَّمْ يَظْهَرْ  
 لَهُمُ الْآيَاتُ فَلَا يُؤْمِنُونَ﴾<sup>(٣)</sup>، فلو كان  
 الزوج موسراً وجب عليه نفقة الزوجة  
 المطلقة، وإن كان مسروداً وجب عليه  
 نفقة الممسرين، لأنها هي حاسة لحاله<sup>(٤)</sup>.

وقد رعا الشافعية مذهبهم إذا كان الزوج  
 موسراً، وبعد إذا كان مسروداً، وبعد وذهب  
 لحد إذا كان متوسطاً

وعال لفاضي أبو حنيفة مطلقاً من الحبر  
 في كل يوم في حق الموسر والممسر عجز  
 بالكفارات<sup>(٥)</sup>

واحتجوا لأصل استحداث بين الموسر  
 والممسر بقول الله عز وجل: ﴿لَيْسَ ذُو سَوْءٍ  
 بِمُحِبٍّ وَمَنْ يُوْرِ سَوْءٌ يُوْرُهُ فَيُتْبِقْ بِمَا نَفَعَهُ  
 لِيَوْمِهِ﴾<sup>(٦)</sup>

والاستدلال بهما في قوله على الكفارة  
 بجمع أو كلاهما مأخوذ من قوله

القول الثالث: إذا اعتبر في تدبير النفقة  
 حالة أصناف الزوج والزوجة وحده، وإليه  
 ذهب المالكية، وهو قول حنابلة بعض  
 الشافعية<sup>(٧)</sup>

القول الرابع: أن المعتبر ما يرضه الفاضل  
 وعليه أن يجهده ويقدر، وإليه ذهب بعض  
 الشافعية<sup>(٨)</sup>

(١) أن. مطبوع ٩١٤، رد المحتار ١٤٥٢،  
 حاشية المدوني ٩/٢، وروضة الطالبين  
 ٤١/٩، والإبداعي ٢٢٢/٩

(٢) أن. مطبوع ٩١٤، رد المحتار ١٤٥٢،  
 ٥٧٤/٢

(٣) ردف الطائفي ١٠٧

(٤) سورة البقرة ٢٢٣

(٥) تكملة المصنف ١٩٨/٢٥

(١) مهذب المحتاج ١٤٨٧، رد المحتار  
 ١٤١٩، وقدمي ١٢٢/٩، المطبوع ١٤٦/٩

(٢) سورة الطلاق ٧

(٣) صحتي المحتاج ١٢٦/٩، وقدمي المحتاج  
 ٣٠٢/٩

(٤) ردف الطائفي ١٠٧، والمصري ٥٠٩/٢،  
 ونداء المجتهد ٨٩/٢

(٥) ردف الطائفي ١٠٧

الكتابة إليهم، دون إحصاء لحال الروح، على هذا على أن الاعتبار في تقدير منعمة مراعاة حال الروح، دون حال الزوج

**القول الثالث:** المعتبر حالهما معاً، وإليه ذهب بعض المحققين، ومذهب المصنفين، وهو المذهب عند المالكية<sup>(١)</sup>، وفيه حال الحائض<sup>(٢)</sup> مستحسن في ذلك، إلى قول الله تعالى ﴿لَيْسَ ذُو سُنْمٍ مِنْ سُنْمٍ وَمَنْ سَنَّهَ عَلَيْهِ رُزْقُهُ صَبِيحًا بِأَنَّ هَئِنذِ الْمَوْتُ﴾<sup>(٣)</sup>

وإلى قول النبي ﷺ بعد بث عتبة امرأة أبي سبيل: «حلفت ما يكسبك ولدك بالمعروف»<sup>(٤)</sup>

موجهين استدلالهم بأن الآية دلت على اعتبار حال الزوج، وإن حدث في عثي اعتبار حال الزوج، فكان المصنف ما اعتبر حالهما في تقدير المنفعة أنصب، إجمالاً بما مرهما، ختماً بهما<sup>(٥)</sup>

ولأن النور باعتبار حال الزوجين معاً به

وإلى قوله تعالى ﴿لَيْسَ ذُو سُنْمٍ مِنْ سُنْمٍ﴾ ومن حذر على بذكر الشيء معاً فإنه قل لا يكون الله يفت إلا ما نالها من قبل الله بعد عثي<sup>(٦)</sup> ذلك أمر سبحانه لأرواح بالصفة على حد وسعهم ومنكهم دون اعتبار حال غيرهم<sup>(٧)</sup>

**القول الثاني:** المعتبر حال الزوج، وإليه ذهب بعض المحققين<sup>(٨)</sup> مستدئين على ذلك بقصور الله عز وجل ﴿وَعَلَى الْقَوْلِ فِي رُزْقِ الْكَاثِرِينَ بِالْغَرَفِ﴾<sup>(٩)</sup> موجهين استدلالهم بأن المنفعة لله عز وجل للزوج والكسوة إلى المروحات والوفاء به دلائل على أن المعتبر في تقديرها إنما هو حال الزوجات دون الأرواح، وعطفه سبحانه كسوة على الزوجين حاربهما، ولما كان المصنف في الكسوة حال الزوج، فيكون المصنف في الرزق حالها كذلك<sup>(١٠)</sup>

واستدبروا كذلك يقول النبي ﷺ فهدت بعتبة امرأة أبي سبيلان الخدي ما يكفيتها وولدت بالمعروف<sup>(١١)</sup>، فاستدل رسول الله ﷺ

- (١) فتح الخدير ١٩٤، ١٩٥
- (٢) السراج الكبير مسدود ٥٠٨/٢ - ٥٠٩
- (٣) التاج والإكليل ١٨٣/٨
- (٤) المنهاج ٣٢٩، ٣٣٠، وكشاف القناع ٤٩٠، ٤٩١
- (٥) سورة هلاق ٧
- (٦) حلفت الخدي ما يكفيتها
- (٧) من سربته غيره ٨
- (٨) فتح الباري ٥٠٩، ٥١٠

- (٩) سورة الصافات ٧٢
- (١٠) تكلمنا بالمجموع ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢
- (١١) رد المحتار ٤٧١/٣
- (١٢) سورة البقرة ٢٢٢
- (١٣) فتح الباري ٥٠٩، ٥١٠، وبل الأمل ٢٢٢، ٢٢٣
- (١٤) حلفت الخدي ما يكفيتها وولدت بالمعروف
- (١٥) من سربته غيره ٨

## أولاً علاج الروجة

١٢ - ذهب المفهاء إلى عدم وجوب تسمى  
الفرجة وعدم وجوب إجراء الطبيب على  
الزوج " منسوخ في ذلك إني قول بمالي  
«يَنْبَغُ أَنْ سَمَوْ بَيْنَ سَمَوَيْهِ وَبَيْنَ سَمَوَيْهِ يَرْجُو عَلَيْهِ يَرْجُو»  
يَنْبَغُ مَا بَيْنَهُ أَنْ»<sup>(١)</sup>

موجهين عندناهم بأن الله عز وجل أكرم  
الزوج بالنقطة المسمومة على روحه. ومنست  
نقطة العلاج دخله فيها، لأنها من الأمور  
المعروفة<sup>(٢)</sup>

ولأن شراء الأدوية وإجراء الطبيب يساوي  
إصلاح الجسم فلا يلزم الزوج<sup>(٣)</sup>

ثانياً آلات التنظيف وأوقات التمشية  
والطبيب

١٣ - ذهب المفهاء إلى أنه يجب تزويجه على  
زوجها ما تحتاج إليه من العسل والفض  
لرئيسها والسفر أو نحوه من مصل به وأنها

نظر لحد كل واحد منهما، وهو أن ي  
أعجل حال فقهه، دوى الآخر<sup>(٤)</sup>

## أنواع النقطة

١٠ - ذهب المفهاء إلى أن النقطة الرجبية  
لزوجته على زوجها تشمل الطعام والكسوة  
والتمسكي، وكل ما لا يحس بها عنه. ونقطة  
الطعام هي مما حرت به صادة كل بلد من  
الخبر والسمن أو الرث والتمر والأرد واللبس  
واللحم وهو ذلك

والنقد الزوجي من ذلك هو ما يصلحه  
مذهب المفهاء، والمصنف هو ما يوردوه  
في حالات تغدير النقطة التي سبق  
تفصيله

وتعم المفهاء على وجوب الكسوة لزوجته  
على أشعر المصنف في مصنف (كسوة ف ٢  
وما بعدها)، كما اتفوا على وجوب سكنها  
وتفصيله في مصنف (سكن ف ٤ وما  
بعده)

١١ - ونسب أمر النقطة قاصر على الأنواع  
المذكورة فقط. بل يرى بعض المفهاء وجوب  
ما يحتاج به من دواء وأجود حديد يعم على  
شؤون مثلها عادة ونسب حبيب والآت لتجرب  
وكل ما هي في حاجة إليه من سرور وتفصيله  
فيما يلي

(١) السدوي الهند ٥٤٩/١، والبياتج ٢٠٠/١،  
وشرح الكبير للمدبر ٥١١/٢، ومحيي  
المحتاج ١٣١/٣، وبها، المحتاج ١٦٥/٧،  
والسدوي ١٩/٦٥، وحسن ٢٣٥/٢

(٢) حرره، انطلاق ٧

(٣) جامع ٢/٢، وشدة السوقي ٥١١/٢

(٤) الحنفى ٢٣٥/٩، وكشاد النجاش ٤٦٣/٥،  
ومحيي المحتاج ٢٣١/٣

(٥) كشاد المحتاج ٤٦٠/٥

وما يجوز بظلفتها من آلات الشغب<sup>(١)</sup>

لم يكن لها خادم فلا ترميه لأنه قد كان لها  
خادم علم أنها لا ترمي بخدمه بمسها فكان  
على الزوج بقية خادم، وإن لم يكن لها خادم  
دبر على أنها رافضة بخدمه نفسها<sup>(٢)</sup>

وينظر مصطلح (خدمة في لا وما بعده)

١٥ - واحتلف الفقهاء في الزمان الزوج  
بأكثر من خادم على ثلاثة أقوال

القول الأول لا يبرم الزوج بأكثر من  
خادم واحد، وإليه ذهب أبو حنيفة ومحمد<sup>(٣)</sup>  
وهو قول ابن القاسم من المالكية<sup>(٤)</sup>، وبه قال  
الشافعية<sup>(٥)</sup>، وهو مذهب الحنابلة<sup>(٦)</sup> لأن  
الخدام الواحد لا بد منه والزيادة على ذلك  
يبرم له حد معلوم بقدر به، فلا يكون أصحاب  
الخدامين أولى من الثلاثة والأربعة، فيقدر  
بأقل وهو الواحد.

ولأن المستحق خدمة نفسها، ويحصل  
ذلك الواحد، وإثباته بولا نعمه ملكها أو  
لتجمل وبس عليه ذلك<sup>(٧)</sup>

(١) والهاوي الهندية ٥٤٩/١، وصحفي المحتاج  
٢٣١٩، والمضي ٢٣٥٩، وكشاف القناع  
١٩٢٥، والفتح ٢٤٤.

(٢) أيلان ٢٤٤

(٣) حاشية الدرر ٥١٠٦

(٤) فقهه ١١٦/٢، ومعني المحتاج ١٣٢/٢.

١٢٢

(٥) حاشية ٢٢٧/٩

(٦) بفتح المحتاج ٢٤٤

١٦ ذهب الفقهاء إلى أن المولى لا يبرم  
ممن لا يخدم نفسه لكونها من ذوات  
الأفراد، أو كانت ممن لا يدين به خدمة  
عنها فإن كانت ممن تخدم في بيت أبيه، أو  
لكونها مربية فإنه يبرم الزوج بأن يبرم لها  
خادما وتبرمه بقية متى كان الزوج موحدا

وذهب الشافعية والحنابلة إلى أنه لا يشرط  
يسافر الزوج، بل يبرم استلوا المهر من  
والمهر من لا يدين بها خدمة نفسها

ويروى أبو حنيفة فيما رواه الحسن عنه أنه  
ليس على الزوج المهر بقية خادم وإن كان  
لها خادم، لأن الواجب على الزوج المهر  
من البقرة، وبس الكفارة، وعن محمد أنه إن  
كان له خادم فعلى الزوج المهر بقية، وإن

(١) البائع ٢٠٢، حاشية الدرر ٥١١٩،  
والنهي ٢٣٥٩، وكشاف القناع ٢٦٣/٥،  
وصحفي محتاج ٢٣١/٢

(٢) الدرر الهندية ٥٤٩/١، والفتح ٢٤٤،  
١٩٨٢/٢، ١٩٨٣، ومعني المحتاج ٢٣١/٢،  
١٢١، والمضي ٢٣٥/٩.

أما إذا كان للخدمة الظاهرة كفضلها  
الحوائج من الأسرائق والشافعية يعمرون  
خدمته الكبير

والخلاف الفقهاء في كون الخادم غير مسلم  
يرتفع ذلك في مصطلح (خدمة ف ١٤)

لزوم قبول للزوج خدمة الزوجة لها

١٧ - اصنف الفقهاء في لزوم قبول الزوجة  
خدمة الزوج لها إذا عرض عليها ذلك على  
قولين

القول الأول - لا يلزمها قبول خدمته لها،  
وإليه ذهب الشافعية<sup>(١)</sup>، وغير المذهب عند  
الحنابلة<sup>(٢)</sup> لأنها ليست في رتبة زهر به، وفيه  
عقصة عنها لكون زوجها خادماً لها.

القول الثاني - يدرم الزوج قبول خدمة  
الزوج لها، وهذا قول أبي حنيفة ومحمد،  
وزوجه عبد الحنابلة<sup>(٣)</sup>، وجاء في توجيه قول  
أبي حنيفة ومحمد أن الزوج لو قام بخدمتها  
بفسه لا يلزمه بقية خادماً أصلاً لأن الكفاية  
تحصل به.

إتيان الزوجة بخادماً معها

١٨ - اصنف الفقهاء في حكم إتيان الزوجة  
بخادماً معها ليخدمها

القول الثاني - يدرم الزوج دفعه خادمين  
لزوجته وإليه ذهب أبو يوسف من المذاهب  
في المشهور عنه<sup>(١)</sup>، وهو قول المالكية<sup>(٢)</sup>،  
وبه قال أبو ثور<sup>(٣)</sup>

لأن خدمة المرأة لا تقوم بخادم واحد بل  
تحتاج الحاجة إلى خادمين يكون أحدهم مهيئاً  
للآخر<sup>(٤)</sup>

القول الثالث - يجب لها العفة لأكثر من  
خادمين بالمعروف، وهذه رواية عن أبي  
يوسف، وبها أخذ الطحاوي من الحنفية<sup>(٥)</sup>  
ما يشترط في خادم الزوجة.

١٩ - ذهب المالكية والشافعية والحنابلة إلى  
اشتراط أن يكون خادم الزوجة امرأة أو مملوك  
يحل له النظر إليها، سواء كان صبيهاً مملوكاً  
مراغماً أو محرراً أو مملوكاً، إذ كان  
للمعلمة الباطنة وعلى هذا لا يجوز أن يكون  
كبيراً ولو شيعياً لتحريم النظر، لأن الخادم  
يحاط بالمحرم في حال أحواله، فلا يسلم  
من النظر<sup>(٦)</sup>.

(١) القناع ٢٤/١

(٢) حاشية القسوي ٥١٠/٢

(٣) المبني ٢٣٧/٩، وكشاف النجاشي ١٦٤/٨

(٤) القناع ٢٤/٤

(٥) القناع ٢٤/٤

(٦) العرفي ١٥٩/٤، ومبني المحتج ٤٣٢/٣

والمبني ٢٣٧/٩، وكشاف النجاشي ١٦٤/٨

(١) مبني المحتج ٤٣٣/٣

(٢) المبني ٢٣٨/٩

(٣) جامع الصغائر ٢٤١/٤، والمبني ٢٣٨/٩

الصغيرة على زوجها إذ لم يمكن وطؤها ولا لاستمتاع بها على ثلاثة أنوال للقول الأول لا تمتع للزوجة الصغيرة عند زوجها، وقيل ذهب جمهور الحنفية<sup>(١)</sup>، وبه قال المالكية<sup>(٢)</sup>، وهو الأصح عند الشافعية<sup>(٣)</sup>، والحنابلة عند الحاشية<sup>(٤)</sup> وبه قال العسرحي وإسحاق وأبو بوز<sup>(٥)</sup>

واستقروا في ذلك إلى جعل المني **بخل** مع غشقة أو المؤسبر وصي الله عنه، حيث عقد عليها وهي بنت ست سنين وصي بها وهي بنت سبع سنين<sup>(٦)</sup>، ومن ينقل أنه **بخل** أنموذج عليها في حال صبرها ولو كان حقاً لها لعمد إليها، ولو وقع ذلك لنقل للب، لكنه لم ينقل عنه **بخل** في ذلك شيء، بل قد على عدم استحقاق الصغيرة **بخل**<sup>(٧)</sup>

ذهب المالكية إلى أن إذا طلقت الزوجة أو خادمتها يحد منها ويكون عدها وطعمه الروح أن يحد منها حلال، قيل بعض لها يحد منها، لأن الخدمة لها، وحسنه غيرهم الزوج أن يحد منها

وقيل، ليس شاسي بما إذا كان حادماً مأخوفاً، ويظهر كلام شردير القصب، يحد منها سواء كان مأخوفاً أو لا، إلا أن يراه في حادماً تظهر بالزوج في الذي لو لمها<sup>(٨)</sup>

وذهب الشافعية إلى أن الزوج إذا أتمت حادماً يحد منها بزوج يحد، لو جازب يحد منها ولو تزوج يحد، ليس به ذلك، انصروها، قطع ما لو قد عليها إلا أن تظهر ربة أو حيلة تكون للزوج بعده<sup>(٩)</sup>

وذهب الحاشية إلى أنه إذا كان لها حادماً لرصيده يحد منه بها وتعمد على الزوج حلق

وإن قيل الزوج، لا أعطيك أنجر لها ولكن أنا كنت حادماً سواء، فله ذلك إذا كانها من يصلح لحادماً<sup>(١٠)</sup>

نقطة الزوجة الصغيرة

١٩ - استصحب الفلها، في وجوبه على الزوج

- (١) الفتاوى الهندية ١/٢٤٦، والبيان ١/١٩٤
- (٢) سبب الجليل ١/١٨١، وشرح المرحلي ١/١٨٤، ١
- (٣) تمهيد ١/١٥٤، مني المحتاج ٢/٢٨٨
- (٤) كتاب الضمان ١/١٧٦، والمصنف ١/٢٨١
- (٥) الإحصاء ١/٣٧٧
- (٦) المني ١/٢٨١
- (٧) حديث أحمد على عائشة وهي بنت ست سنين وهي بنت سبع سنين
- (٨) مني المحتاج ١/١٣٨، المني ١/٢٨٢
- (٩) حاشية الموسوي ١/١١٦
- (١٠) مني المحتاج ١/٢٢٢
- (١١) المني ١/٢٨٨، وكتاب الضمان ١/٢٢٢

موجهين يستدلان به بأن النبي ﷺ وحب  
نفعه الر، حب عدل لزوجهم، من غير تفرق  
بين صغرا أو كبيرة

وبالقي بقياس على رتقاء وانقياد، بجامع  
أن كلا منهن لا شأن مع وجوب إسمعه بهن  
وعدم إسماع لرتن والقرن، ما من وجوب  
بمقتضى

ولأن عدم بهن لوطه لم يكن بمعصية فلم  
يصح وجوب العقوبة بها كالمرسنة<sup>(١)</sup>

القول الثالث: إن نسكها الم روح أي  
الشفقة، وإن ردها فلا، وهو، وأنه لذل  
أبو يوسف من إجماعه<sup>(٢)</sup>

والسيد بأنه ما لم تحسن طلاء به برعد  
التسليم الذي وحده التعمد، وهو أن منع  
من إقرار

إن منسكه على التعمد، لأنه حسن به نوع  
منعته به روت من الاستسائة وقد رضي  
بالتسليم الخاص، وإن رده فلا شقة به حتى  
بجبه حال يقرر فيها على حسنتها، إن عدم  
التسليم أي أوجه التعمد وعدم رضاء  
بالتسليم الخاص

ولأن استغناء إسمع بحسب بالشكس من  
الاستساع ولا شتر، فذلك من الصغيره التي  
لا بجامع منها، لتمام المانع في معصية من  
الوطء والاستساع، فلم تحب عقوبتها بعدم  
بول المهر لثالث<sup>(٣)</sup>

القول الثاني: نهبت للصغيرة النعفة من  
زوجها، وهذا من مقابل لأظهر عند  
الاشاعة<sup>(٤)</sup> وبه قال بعض السجلة<sup>(٥)</sup> وهو  
قول الثوري<sup>(٦)</sup>

واستدلوا في ذلك أن عموم الآية  
الموجبة لعقوبة لزوجته من مودة تدلى  
فوقل "لو أن له بها وكنتون بقره" <sup>(٧)</sup>  
وعمل به ر وجدل في بينه من بين  
سنة<sup>(٨)</sup>

فقد وجب إسمعه بأدوجه من حين  
من غير تفرق بين ذرية لور<sup>(٩)</sup>

وبال عموم قول النبي ﷺ "ووهن حيككم  
هن وكسرتهن بالمهر" <sup>(١٠)</sup>

(١) المغني ٢٨١/٩، ودرماتج الصالح ١٩/٢

(٢) مني المحتاج ٢٨٨/٢، والمهدب ١٥٩/٢

(٣) المغني ٢٨١/٩، الإصحاف ٢٧٧/٩

(٤) المغني ٢٨١/٩

(٥) سورة البقرة ٢٧٢

(٦) سورة البقرة ٧

(٧) حديث مرأوس، كـ ١٤٠، ١٤١ من

مخرجه ٦

(١) مني المحتاج ٢٨٨/٢

(٢) المغني ٢٨١/٩

(٣) بالاج محتاج ١٩/٢

(٤) المرجع مس

## ملحق الزوجة المريضة

والمستندون لذلك بأن الاستمتاع بها ممكن  
ولا يترتب من جهتها وإن منع من الوطء

ولأن التسليم في حق التمكين من الوطء  
وإن لم يوجد، فقد وجد في حق التمكين  
من الاستمتاع وحده، يكفي لوجوب النفقة  
كما في الحائض والمسا والصابئة صرم  
رمضان<sup>(٢١)</sup>

القول الثاني: لا معه لها قبل النفقة مرد  
نفت وهي مريضة فله أن يوطئها، وبه قال  
أبو يوسف من الحنفية وصحبه من  
المالكية<sup>(٢٢)</sup>

فقد جاء في البائع: وري عن أبي  
يوسف أن لا نفقة لها قبل النفقة، فهذا  
نفت وهي مريضة فله أن يوطئها، لأنه لم  
يوجد التسليم الذي هو تخلية وتمكين،  
وإن يتحقق ذلك مع وجود المانع، وهو  
المريض، فلا تستحق النفقة كالصغيرة فلهي  
لا تحصل الوطء.

ولأن التسليم الذي أوجبه العقد - وهو  
التسليم الممكن من الوطء - لما لم يوجد كان  
له أن لا يبدل بالتسليم الذي لم يوجبه  
العقد<sup>(٢٣)</sup>.

٢٠ - أتمس الفقهاء على أن الزوجة إذا كانت  
مريضة ليس الاتصال إلى بيت زوجها وبذلك به  
سليم نفسها تسليمًا كاملاً، لم يزل هذا التسليم  
رأسي الزوجة والزوجة ممن يوطئ مثلها،  
وتسلطها الزوج فعلاً، أن النفقة تكفون واجبة  
لها عليه ويرتفع عنه وطؤها لمريضة<sup>(٢٤)</sup>

كما ذهبوا إلى وجوب النفقة لها عليه إذا  
وهت إليه وهي صحيحة ثم مرضت بعده،  
لأن الاستمتاع بها من حيث الجملة ممكن ولا  
يترتب من جهتها<sup>(٢٥)</sup>، ولأن الاحتباس قائم فإنه  
يستأنس بها ويمنعها ويحفظ أنبيس، والمانع  
عروض فأنه العيى

٢١ - وحيلفوا في المريضة المدحون بها  
مرحاً شديداً يصحبها من الانتقال إلى منزل  
الزوجة عنى حليل.

القول الأول: لها النفقة وإليه ذهب  
جمهور الحنفية، وهو المذهب عند المالكية،  
وبه قال الشافعية والنبيلة<sup>(٢٦)</sup>.

(١) البدائع ١/١٩٩، راجع المدعي ٥٠٨/٥،  
ومسعى المحتاج ٣/٣٣٧، وشرح منتهى  
الإرادات ٣/٢٤٢

(٢) شرح منتهى الإرادات ٣/٣٥٢، ومسعى  
المحتاج ٣/٣٧٢

(٣) البدائع ١/١٩٩، والمفرد ٢/٣٥٢، ومسعى  
المحتاج ٣/٣٧٢، والنهي ١/٢٨٤

(١) البدائع ١/١٩٩

(٢) المراجع السابق والمدة ٢/٢٥٦

(٣) البدائع ١/١٩٩



## تفقه الروحانية المعجزة

٢٢ - احتجبت المعجزة في مدى استحقاق الروحانية بالتفقه إذا كانت محسوسة بسبب معنى فيها دون مخاطلة منها على عري

القول الأول: بسبب لها المعجزة ما دامت محسوسة، وإليه ذهب جمهور الحنابلة، وبه قول الشافعية والحنابلة<sup>(١)</sup>.

واستدلوا بأن حبس المكاح قد بطل باعتراض حبس الدين، لأن صاحب الدين أحقر حبسها بالدين<sup>(٢)</sup>.

كما وردت بحبسها التكاليف الواجب بالمكاح من قبلها لعارض كالإشتر في عدم وجوب التفقه لها وهي معروضة

القول الثاني: لها التفقه مدة حبسها لم يكر من أصله، وبه حال المالكية وهو قول أبي يوسف من الحنابلة<sup>(٣)</sup>.

واستدلوا بأن مدة من الاستماع لم يكن بسبب من حبسها فلا تسقط بمقتضاها لأنها حيث إنشأت عسرها لا لمداستها<sup>(٤)</sup>.

(١) المنار: الهندية ٥٤٥/١، ومنع المنير ١٩٨/٤، وقصر المحتاج ٤٣٧/٢، وكشافه الإيضاح ١٧٤/٢.

(٢) فتح القدير ١٩٨/٤، شائع ٢٠/٤.

(٣) الشرح الكبير ١٧٤/٢، وقاص القدير ١٩٨/٤.

(٤) الشرح الكبير للرد ١١٦/٢.

## تفقه روحية القلب

مبات الخروج إذا لم يكون قبل الدخول ثم بعد

أولاً: تفقه روحية القلب قبل الدخول

٢٣ - مرد التفقه، في استحقاق روحية القلب التفقه الواجبة بإسباح قبل الدخول بين ما إذا يترك نفسها له حال غيبه وبسبب بلها به نفسها قبل غيبه

ذهب أصحابنا وأصحابنا والحنابلة إلى أنه إذا دخلت نفسها والخروج غائب قبله لا حرج لها التفقه<sup>(١)</sup>.

لأنها بدلت نفسها في حال لا يمكن التسليم فيه حتى يرسله الحاكم، شأن يكتب رسالة إلى حاكم البلد الذي هو فيه يستغيث ويطلبه برغبته روحته في تمكينه من عسرها وطلبه لتفقهه، ويسقي على ذلك من يمكن أن يقدم في مثله

فإذا سار الروح إليها أو كل من يتسلها له من يحل به ذلك كمحرمها، فوصل فتسلها بروج أو يائي وجب التفقه حينئذ لأن وجود أهل نيل ذلك كمنه

(١) شائع ٢٩/٢، ورد المصدر ٢٦٥/٢، ومنع المحتاج ١٦٧/٢، والمصنف ٢٨٢/٢، والبيان ٢٠٧/٢، وكشافه المحتاج ٤٧١/٢، وسواء التحليل ١٨٢/٢ - ١٨٣.

ثالثاً نفقة زوجة الغائب بعد الدخول

٢٤ - احتفت الفقهاء في فرض النفقة على الزوج أو ما في حكمه إن كان غائباً

فذهب المالكية والشافعية والحنابلة إلى أن نفقة الزوجة تجب على زوجها الغائب في حاله حاصراً كان المال أو غائباً، وسواء أكان ذلك يعرض الفاضي للنفقة إذا طهرت الزوجة أم سحر خلقه<sup>(١)</sup>. كما ورد عن رسول الله ﷺ أنه قال لهنذا امرأة أبي سفيان خدي ما يكفيك وولدت بالمعروف<sup>(٢)</sup>، وقد ظلك من النبي ﷺ مرساً للنفقة على أبي سفيان وكان غائباً

وللمصنفين هؤلاء في فرض النفقة على الغائب.

الأول هو أن يرضى الفاضي للزوجة نفقة عن زوجها الغائب بشرط طهرها، لأن الصنع من الزوج، فلا تسمع النفقة عن الزوجة، وبه قال أبو حنيفة أولاً وهو قول المخفي لحديث هذا السابق

والقول الثاني، لا يرضى لها النفقة ولو طهرت ولو كان القاضي عالماً بالزوجية لأن

(١) شرح الحرشي ٩٩٩/٤، والماج والأقنيل ٢٠٠/٤، ومعي المحتاج ١٣٦/٣، وكتاب

النكاح ٢٧١/٤

(٢) حديث إسناده ما يكفيك وولدت بالمعروف، حيث ترجمه في ٨.

إذا لم يفعل ما سبقه لفرس الحاكم عليه نعمتها من حين الوقت الذي يتمكن به الوصول إليها وتسلمها به، لأن الزوج امتنع من تسلمها لإمكان ذلك ونقلها عنها له فلم يمتعها كما لو كان حاصراً، ولأن الزوج يلتزم من الحضور لتسليمها يكون قد ترك حقه في ذلك، ويركه بحقه لا يملك ما وجب عليه من النفقة لزواجه

وإذا سالت مصداق له وهو حاصر ثم غاب عنها بعد أن عرض عليه نفسها وامتنع من تسلمها فالنفقة واجبة عليه في عيته ولا سقط عنه، لأن التامع من جهة.

وقال المالكية على ما جاء في الحطاب إذا سافر الزوج حين الدخول بطلت زوجته النفقة فلها ذلك على ما رجحه ابن رشد وهذا ما ذهب إليه ابن القاسم، وقيل لا نفقة لها إذا كان قريب لأنها لا نفقة لها حتى تدعو وهي لم تدع قبل حلفه يكذب أنه إما أن يسي أو أن يضمن، وقيل لها النفقة من حين تدعو إلى الباء، وإن كان غائباً عن قرب ليس عليها انتظاره وهذا أنيس، وهو ظاهر الرواية إذ لم يهرق عيها بين قرب ولا بعد<sup>(١)</sup>

(١) مواضع الحديث ٩٨٢/٤ - ٩٨٣، والماج والأقنيل ٢٠٠/٤، وشرح الحرشي ٩٩٩/٤

بها إلى قرص النقطة، إذ يجوز سماح البيعة  
في حتى حكم هو حكم، كشهادة رجل  
وامرأته على النسوة، فإنها معين في حتى  
الجال، ولا نقول في حتى القاطع كما هها  
تعمل هذه البيعة في حتى صحة الفرض،  
لا في إثبات النكاح

فإذا حضر وأنكر استناد منها البيعة، فإن  
أعاد بعد العرض وصحت الاستناد عليه  
ولا فلا

هذا كله إذا كان الزوج حاضراً ولم يكن له  
حال حاضر<sup>(١)</sup>.

فإذا كان له مال حاضر، فإنه أن يكون في  
بد الزوجة أو في يد غيرها

فإذا كان المال في يدها وهو من جنس  
التمتع فقد ذهب للحنفية إلى أن لها أن تسع  
على حصةها بلهر أمر القاضي<sup>(٢)</sup> لحدثت عند  
امرأة لمي محيان السابق<sup>(٣)</sup>.

وإن كان المال في يد غيرها وهو من  
جنس النكاح فقد أحسب للحنفية في أخذ  
الزوجة مضمونها من مال زوجها الذي بيد  
الأسيرين سواء أكان المال وديعة أم دهاً يلزم  
القاضي على مؤنثين

العرض من القاضي على الغائب قبضه عليه،  
وقد صح عند الحنفية أن النقض على الغائب  
لا يجوز إلا أن يكون عند خصم حاضراً ولم  
يوجد، وهو قول لمي حنيفة الأخر، وهو قول  
عريح<sup>(٤)</sup>

ونظر تفصيل ذلك في مصطلح (حية ف ٤  
وما بعدها)

٢٥ - فإن لم يكن القاضي عالماً بالزوجية  
فأثبت القاضي أن يسمح بينتها بالزوجية  
ويعرض بها نقطة على الغائب، فقد اختلف  
الحنفية في ذلك على قولين:

القول الأول: لا يسمحها القاضي  
ولا يعرض بها، وبه لال أبو يوسف<sup>(٥)</sup>، لأن  
البيعة على أصل الحنفية لا تسمح إلا على  
خصم حاضر، ولا خصم فلا تسمح.

القول الثاني: يسمح القاضي ببتها ويعرض  
لها معقه ويستعين عليه، فإذا حضر الزوج  
وأنكر بأمرها للقاضي بإعادة البيعة في وجهه،  
فإن قطعت بعد العرض وصحت الاستناد،  
وإن لم تعمل لم يبعد ولم يصح، وبه قال  
زهر

لأن القاضي إنما يسمح هذه البيعة  
لا لإثبات النكاح على الغائب، بل ليتوصل

(١) البدل ٢٧/٤

(٢) البدل ٢٧/٤

(٣) سبي مفرجه ف ٨

(١) البدل ٢٧/٤

(٢) البدل ٢٧/٤

أما إن كانت من جنس آخر بأن كانت  
عقراً أو عروساً فيها حكم ذنب بها يلي  
القول: إن كانت أموال الغائب عقراً:

٢٦ - ذهب المتأخرين إلى أنه لا يمرض الغائب  
لزوجته في عقار الغائب بنفسه، لأنه لا يمكن  
إيجاب النفقة في عقار الغائب إلا بالتبعية، ولا  
يباع العقار على الغائب في نفسه، لأن مال  
المؤمن إنما يباع إذا امتنع عن الأداء، ولم يست  
استأجره فلا يباع عليه<sup>(١)</sup>.

ثانياً: إن كان أموال الغائب عروساً

٢٧ - أما إذا كانت أمواله عروساً فقد اختلف  
المفتين في مرض النكاح فيها لمرجحة بيعها  
على غيبس

القول الأول: لا يمرض لها بنفسه في  
عروض الجيرة ولا نكاح في نفسها، وبه قال  
أبو حنيفة، لأنه لا يمكن إيجاب النفقة فيه إلا  
بالتبعية، وما كان للمؤمن بها يباع إذا امتنع من  
الأداء، والمالك لا يبيع لنفسه، فلا يبيع  
نفسه، ولا يباع عليه<sup>(٢)</sup>.

القول الثاني: يمرض لزوجته الغائب بنفسه  
في ماله إن كانت عروساً ببيع، وبه قال  
أبو يوسف ومحمد<sup>(٣)</sup>.

القول الأول: إن كان صاحب اليد مقراً  
بالوديعة والزوجية، أو كان المدين مقراً  
بالدين والزوجية، أو كان القاضي عالماً بملك  
لرئيس لها في ذلك المال بفتها، به قال أبو  
حنيفة وصاحبه<sup>(٤)</sup>.

لأن صاحب اليد وهو المودع - إذا أقر  
بالوديعة والزوجية، أو أقر المدين بالتدين  
والزوجية فقد أقر أن لها حق الأصل، لأن  
لمروجة أن يمد يدها إلى مال زوجها صاحب  
كفيتها من لحيث امرأة أبي سعيد، ولأنه لو  
لم يمرض القاضي لها النفقة في ذلك المال  
أصبرت، فكان الزوج يبعثها على أحد  
حقها واستهاة بفتها<sup>(٥)</sup>.

القول الثاني: لا يمرض لها بنفسه، به قال  
دور من الحنفية

لأن هذا قضاء على المالك من غير أن  
يكون عنه خصم حاصر، إذ المودع ليس  
بخصم من الزوج وكذا المدينون فلا  
يجوز<sup>(٦)</sup>.

هذا كله إذا كانت الوديعة والدين من جنس  
المنفعة بأن كانت دراهم أو مثاقير أو طعاماً أو  
ثياباً من جنس كونها

(١) البدع ٢٧/٤

(٢) البدع ٢٧/٤

(٣) البدع ٢٧/٤

(٤) البدع ٢٧/٤

(٥) المرجع السابق

(٦) البدع ٢٧/٤

تفضله من القاضي بالثقة أو تراض مع  
زوجها على مقدار الثقة لا تكون الثقة  
ديناً على الزوج أصلاً إلا إذا كانت المدة  
التي طلب الحكم ببعثتها أقل من شهر،  
فبوع بلفاضه أو يحكم لها لصعوبة  
الاحترار بها

لأن ثقة الزوجة لها شبهان: شبه بالعوض  
وأخر بالصلة عطاه من غير عوض، فهي  
ليست عوضاً من كل وجه وليست صلة من  
كل وجه

أما شبهها بالعوض فلأنها جزاء حبس  
الزوج محقق زوجها وفيما به يشؤون البيت  
ورعاية الأولاد

وأما شبهها بالصلة فلكون المنافع المترتبة  
على الاحساس عائنة على كلا الزوجين  
فيكون واجباً عليها فلا تملحق به شيئاً على  
الزوج

مظهر لشبهها بالصلة سقط بسطي المدة  
من غير قضاء ولا تراض من الزوجين كتحقق  
الأثر

ولشبهها بالعوض تصير ديناً بالقضاء بها أو  
التراضي عليها

وإن أنقضت على نفسها بعد تراضها به أو  
بعد قضاء القاضي عليه بالتمتع، وتكون قبل  
الإذن بالاستدانة منه أو من القاضي، فإن  
الثقة سقطت بإدائه الزوج إليها لمروجة أو

واستدائها في ذلك إلى ما استند إليه في  
برص بقائها إذا كانت أموالاً عتقاً من حديث  
عند

قال ابن حجر لم يكن له مال  
أصلاً طلبت من القاضي برص نفسه فتدنا  
لا يسمع البينة لأن قضاء على العائبة،  
وعند زهر يسمع القاضي البينة ولا يقضي  
بالنكاح ويعطيهما الثقة من مال الزوج، وإن  
لم يكن له مال أمرها القاضي بالاستدانة،  
وإن حضر الزوج وأقر بالنكاح أمره بقضاء  
البينة، وإن أنكر ذلك كلّفها القاضي عتقة  
البينة، وإن لم تعدلها أمرها القاضي برص ما  
أخذت، وما يفعله القضاة في زماننا من  
يدول البينة من المرأة وعرض الثقة على  
الخائب إنما يفيد لا لأنه قول علمائنا الثلاثة  
في ظاهر الرواية، وإنما يفيد لكونه مخالفاً  
في إما مع زهر أو مع أبي يوسف كما ذكره  
الخصام وهو أرفق بالناس<sup>(١)</sup>

ثقة زوجة الثاني لا مال له

٢٨ - أحللت الفقهاء في وقت اعتبار ثقة  
زوجة الذي لا مال له ديناً لمي دمه على  
قولين

القول الأول إن أنقضت الزوجة على  
نفسها من مالها أو من مال غيره بدون

(١) البحر الرائق ٧١٤/١













للقول الأول ذهب الحنفية<sup>(١)</sup> وهو قليل لأظهر عند قسامة<sup>(٢)</sup> بقرينة أنه لا يمكن لها مطلقاً حاملاً كانت أو غير حامل، وكذلك لحالته في عدمه إذا كانت غير حامل، وهي رواية إذا كانت حاملاً<sup>(٣)</sup>

واسدوا بأنه لا سبيل لمن لإحباب السكنى على الزوج لانتهاه السكنى بالزوجة، ولا سبيل لإحبابها على الزوجة لعدم الاحتباس من أحدهم

ولأنه حتى يجب يوماً بوم علم يجب في عدة ثوبه كالمطلقة<sup>(٤)</sup>

ولأنه محبوسة من أجل الشرع لا بلزوج فلا سكنى لها<sup>(٥)</sup>

القول الثاني أنها الكسى وإليه ذهب المالكية<sup>(٦)</sup>، وهو أظهر عند الشافعية سواء كانت حاملاً أو غير حامل<sup>(٧)</sup>، وهو المذهب عند الحنابلة إن كانت حاملاً وفي روايه وإن لم تكن حاملاً<sup>(٨)</sup>، واستدلوا بأنها متلفة من

والشافعية<sup>(٩)</sup> وبعض الحنابلة<sup>(١٠)</sup>.

لأن المال قد صار للمرأة، وسعته الحامل وسكنها، بما هو بالحمل أو من جلده، ولا يلزم ذلك قوله، لأنه إن كان يجب ميراث ثمنه الحامل من صبيته، وإن لم يكن له ميراث لم يرم ولدت أسيت لإعناق من حمل امرأته كما لا يلزمه بعد الولادة<sup>(١١)</sup>

ولأن الشفقة في مفاهيم التمسك من الامتناع، وقد رتب التمسك بالمرث، وليس للحامل دخل في وجوبها، فلا تسكن بسببه الشفقة<sup>(١٢)</sup>

ولأن الروجة محبوسة من أجل الشرع لا للزوج فلا نسمة لها<sup>(١٣)</sup>

القول الثاني. بها الشفقة، وهذا رواية في مذهب الإمام أحمد، لأنها حاصل زوجت لها الشفقة كالمعتقة له في حياته<sup>(١٤)</sup>

كما احتلف أصحابه في وجوب انسكنى مستعدة من وفاة على قولين

- (١) حاشية المغني على تبين الحقائق ١١/٣
- (٢) المذهب ١٦٥/٢، وحاشي المحتاج ٨٠٢/٢.
- (٣) المغني ٢٩٩/٢، والإيضاح ٣٦٩/٢
- (٤) المذهب ١٦٥/٢
- (٥) تبين الحقائق ١١/٣
- (٦) تنقيح والإكثار ١٦٦/٢
- (٧) المذهب ١٦٥/٢، وحاشي المحتاج ٨٠٢/٢
- (٨) المغني ٢٩٩/٢، والإيضاح ٣٦٩/٢

- (٩) المذهب ١٦٥/٢.
- (١٠) المغني ٢٩٩/٢
- (١١) المغني ٢٩٩/٢
- (١٢) تبين الحقائق ١١/٣، والمذهب ١٦٥/٢
- (١٣) تبين الحقائق ١١/٣
- (١٤) المغني ٢٩٩/٢

نكاح صحيح بموجبها النكاح  
تأملناه<sup>١</sup>

ونعني بذلك في هذا الموضع (نكاح)  
ب ١٤.

د - المعتقد من نكاح لم يذم بغيره

٣٦ - تمتع العهدة على أن تمتنع من نكاح  
لم يذم أو رطبه بشبهه لا يحميه بها إذ كانت  
حائلاً، واستثنى المالكية من ذلك النكاح  
مما رواه صاحبها<sup>٢</sup>

ولم ير كانت حراماً فقد اختصوا في  
وجوب خلفه على فوس

القول الأول يجب تنبيهه، وإليه ذهب  
المالكية<sup>٣</sup>، والمصنف<sup>٤</sup> وهو بعد للفرس  
عد الشافعية<sup>٥</sup>

لأن المحرم يلزمه وعليه دفعه كالفرس  
ولا تحصل النفقة إلى الحمل إلا بالإعانة عليها  
فوجب في النفقة

ولأن الحمل في النكاح المأثور كالحمل  
في النكاح الصحيح في الحرف يرد بالقول  
رأى اعتاد

القول الثاني لا يجب تنبيهه، وإليه ذهب  
صاحبها<sup>٦</sup>، والشافعية على الأصح<sup>٧</sup>

لأن المعتقد إما يجب في نكاح صحيح<sup>٨</sup>  
ويظهر بمقتضى ذلك في مصطلح (نكاح)  
ب ١٥

هـ - المعتقد من لعان

٣٧ - حسب المصنف في وجوب خلفه  
بمعتقد من يذم على بلاء أقوال

القول الأول لها بلاء مذكور، وإليه ذهب  
صاحبها، لأن المرفقة مضافة إلى الزوج، ولأن  
حلافة قد خيست نفسها بحق وذلك يوجب  
في المعتقد<sup>٩</sup>

ولأن الشافعية والمالكية إن لا يثبت بعد  
بذبح من لم يثبت الحمل وجب تنبيهه<sup>١٠</sup>

(١) مؤلف الجليل ١٨٩٤، والمصنف ١٢٥٧،  
والمصنف ١٢٩٩،

(٢) الشافعية ١٦٠/٤،

(٣) المصنف ١٢٥٧، وصاحبها ١٢٩٩،  
وتكملة (أخبار) ٨٢/٧،

(٤) المصنف ١٢٩٩،

(٥) الأخبار ٩٧٥، وليس المصنف ١٢٩٩،

(٦) مؤلف الجليل ١٨٩٤، والروضة ١٢٥٩،

(١) مؤلف ١٢٥٧،

(٢) مؤلف ١٢٥٧، ومؤلف الجليل ١٨٩٤،  
والمصنف ١٢٥٧، والمصنف ١٢٩٩،

(٣) والمصنف ١٢٩٩، ومؤلف المصنف ١٢٥٧،  
١٢٩٩،

(٤) مؤلف الجليل ١٨٩٤، والمصنف ١٢٩٩،

(٥) مؤلف ١٢٥٧،

(٦) مؤلف ١٢٥٧، ومؤلف المصنف ١٢٥٧،

١٢٩٩،

والمدح بعد المدح أو المدح بعد المدح  
بها المدح لأن المدح للمدح وهو المدح. ولو  
بها المدح بعد المدح المدح المدح المدح المدح  
بعد المدح فلا مدح في المدح لأن المدح المدح المدح

وقال ابن قدامة إذا تدبّر المدح المدح المدح  
يرد المدح المدح فلا مدح لها ولا مدح

و - نقطة المختلعة

٣٨ - قول الفقهاء من كره المختلعة حراماً  
وبين كره غير حسن

فانصرف على وجوب النقطة والعكس لها  
ما خلص حراماً<sup>١٢٧</sup>

أما قول من لا يركب رتالي. «فإن كثر  
أوتى من يلقوا عليهم حتى ينفقوا خذوا»<sup>١٢٨</sup>  
ولأنها مشعولة بماء فهو مستمع برحمها  
فصار لا يستمع بها في حال الرجعية،  
إذ السل مقصود بالكبح كما أن الموطأ  
مقصود به<sup>١٢٩</sup>

(١) كتاب القصاص ٤٦٥، ٤٦٦، والجمعي  
٦٨٧ (جيد للمراجع)

(٢) فتح البصير ١، ٢١٥، وحاشي البصير  
٥١٤، وجمعي المحتاج ٤٤٠، والجمعي  
٢٩٤

(٣) سورة الطلاق ٦.

(٤) جمعي ٢٩٤

القول الثاني به العكس دون النقطة إذا  
كانت حراماً أو حراماً وطنياً حراماً، رآه  
ذهب المالكية<sup>١٣٠</sup> وهو الأصح عند  
الشافعية<sup>١٣١</sup>

لأنها محبوسة لأجله، ولأنها معتد من  
مرفق حلال الحياء فوجب لها الحكمي  
كالمطلقة<sup>١٣٢</sup>

وقال الشافعية في وجه عدمه إن  
العكس لا يجب للمدح<sup>١٣٣</sup>

والمدح هو لا يرد المدح المدح المدح المدح  
عنها في المدح المدح المدح المدح المدح  
بها لها عليه ولا مدح، من أجل أنها  
بصرفان من غير طلاق ولا مدح منها<sup>١٣٤</sup>  
ولأنها لم تحسن مدح المدح المدح، عبه  
مكافئ<sup>١٣٥</sup>

(١) مواهب طليح ١٦٨/١

(٢) مهذب ١٦٥/٢، والروضة ٦/٩، راجعة  
للمدح ٦٧/١

(٣) مهذب ١٦٥/٢

(٤) مهذب ١٦٥/٢

(٥) حديث ابن عباس في المدح في المدح أو لا  
يث بها عليه. ١

أخبر أحمد (١، ٢٢٩، ٢٤٥) في التيسير  
وأبو داود (٢٢٩، ٢٤٥) في المدح من طريق  
عبد بن منصور عن عكرمة عن أبي بن  
وذكر، الشافعية ابن حجر في فتح الباري  
وسكت عنه (٢٤٥، ٢٤٦) في المدح

(٦) روضة الطليح ٦٦/٩

### سفر الروح للحي

٤٠ - لا خلاف بين العلماء في أن الروح لا  
تأثرت بأداء فريضة الحج والروح معها إلى  
بها (١)

وأما الخلاف بينهم في وجوب انقضائه بها  
في حال عدم خروج الروح معها إلى الحج،  
موضحين الفرق بين كون المبرور له فريضة  
أو لتأدية غيره، كالحج التطوع أو التمتع،  
شأنه ذلك

### أ - السفر لأداء حج الفريضة

٤١ - حلتل الفريضة في وجوب لا بد  
للزوجة بما لو حرجت وتأدت حج الفريضة  
دون سفر الزوج معها عن حال

القول الأول: يجب للزوجة الفريضة إذا  
حرجت بحج فريضة دون سفر الزوج معها  
وإن ذهب مع زوجها (٢) وإن كان  
أحد أبه (٣) وهو زوجته أبي يوسف من  
أحبها

واحتسبوا في وجوب الفريضة بها كات  
سألاً عن فريضة

القول الأول: لا يجب لها الفريضة  
بأنها ذهب الحائض (٤) والنفقة (٥)

لأن الزوجية قد زالت فأنشبهت المصوم  
بها روحها (٦)

القول الثاني: يجب فريضة والسكنى لها  
مطلقاً، وإنه ذهب الحنف

لأن عدم التفرقة بسبب من جهة خروج بعد  
أن كانت مستحقة لفريضة أبيها كالحج  
ببقي ذلك الحق بقاء امرأة (٧)

استحقاق الزوجية فعلق حال سفرها

٢٩ - ذهب جمهور العلماء إلى أن الزوجة إذا  
سافرت بغير إذن زوجها سقطت عنها

فريضة ما قبلت بعدهم أن يسافر معها أو لا

والنكاح في مصطلح (شور ف ٦ - ٧)

(١) حاشي المصنف ٥١٤١، ومراجع الجليل  
١٨٩٥

(٢) معنى المصطلح ٥٤١٣، وتحد المصاح  
٢٥٩٣

(٣) المعنى ٢٨٨٩، ٢٤٤  
(٤) فريضة السابق

(٥) الهدية وسج الفريضة ٢١٢، والدائع ٩٩،  
والأخبار ١٥٦٣

(١) نهاية مع صاح ١٤٨٩، وشيخ  
٢١٤ وحاشي المصنف ٥٦٦، وكنت  
المصاح ١٤٤٣، ورواية لطاليس ١٩  
رحمته ٢٨٩٩ - ٢٨٧

(٢) شرح الكبير للفرهيد ٥١٧٧، وشيخ  
الحري ١٩٥٣

(٣) والمسمى ٩٨٦٩، وكشاف الصح ١٧٢،  
والصحيح ٢٠٣٨ - ٢٠٤

(٤) رد المحتار ١٨٩٧

معها استحققت طهره، أو غير ذلك ولا يفهم  
أيه<sup>(١)</sup>.

### ب - الشعر لحج التطوع

٤٧ - مروي التقى، بين سمر الروحة لأبيه  
الحج غير القرض بلان<sup>(٢)</sup> وح ويزر سفرها  
غير يذنه

عنقل المعناه على أنه لا يفهم الثمرة إلى  
سافرت الحج تطوع معبر إلى روجها  
وكذلك الحج المسدود في القلعة عند  
تملكها<sup>(٣)</sup>

لأنها في معنى المسافرة وحدها فلا تكون  
لها ثمة<sup>(٤)</sup>

والمعنى هو: حرم استغف للروحة إن  
أخرست بالحج تطوع وسافرت بلان روجها  
على قرض

القول الأول لا يفهم لها ذلك مع  
الحجبة<sup>(٥)</sup> وهو الصحيح بعد الحجة<sup>(٦)</sup>

(١) المعنى المحتاج ١٣٨٣/٣ = ٢٣٩

(٢) قدر المصدر ١١٨٧ وحاشية المدقق  
١٧١٧، والمصدر ١٦٠٢، والمصنف  
٢٨٦٩

(٣) المعنى ٢٨٦٩

(٤) الدر المختار ٢٤٨/٢

(٥) المعنى ٢٨٦٩، وكشاف القناع ١/١٧٣،  
والمعنى ٢٥٥

لأن الروحة لمعت لموجب عليها ما  
الشرع في ركنه قدم تسقط بدفعها كصيام  
رمضان

ولأن التسليم المطلق قد حصل بالاسفال  
إلى منزل الزوج ثم مات بعد عرض الله عرضها  
وهذا لا يخلل العقد كما لا يخلل إلى سرك  
روحها ثم برمها صوم رمضان<sup>(٧)</sup>

وهي روجها عند احتجته يزمر بالخروج معها  
والإفطار عليها<sup>(٨)</sup>

القول الثاني لا تجب لها الثمة، وهو  
مبنى الحنيفة ما عدا رواية عن أبي يوسف،  
لأن قول الاحتياط لا من قبله بوجوب سقوط  
العقد<sup>(٩)</sup>

القول الثالث - المشافعة وهو أن يحرم  
الزوجة ببيع قرض أو محرمه بلا إذن شور ولا  
معة لها إن لم يثبت تحصيلها وذلك حتى  
إحرامها بقرض عن قول مرجوح، فإن ملك  
حليلها حال إحرامها بقرض عن الأظهر فلا  
تسقط معتها حتى تخرج من بينها للحج، فإذا  
خرجت لمساورة لحاجتها، فإن سافرت  
وحدها بدنه سقطت معتها في الأظهر أو

(١) معبر ٢٨٦٩، وكشاف القناع ١٢٤٤/٥

(٢) التذليل ٢٠٤

(٣) رد المحتار ١١٨٧

(٤) فتح قدير ١٩٨/٤، ورد المحتار ١١٨٧

الاحتمالية، ولم يكن لها عدد بعضها من  
يسمى مع السبعة سائر شروط عند  
كل صبح

مذهب المالكية والشافعية والحنابلة  
وجمهور الخنفية وهو المقتضى به عندهم، وهو  
درب انشعبي وحنابلة والأوراهي وأبي ثور إلى  
أن لا تقفه لمروجة إذا امتنع عن السفر مع  
زوجها، واعتبروا المنع عن السفر مع  
زوجها دون عدد نكاحه

لأن المروجة بما تستوجب النكاح  
بعضها إلى الزوج فتعقد نكاحها على السفر  
بها

فإن الثانية والسرقة بالسبعين عدم  
موجب<sup>١١</sup>

وفي قول بعض الخنفية يجب بها النكاح  
ولا بعد نكاح إلا أنكر بها مائة الف  
أو أكثر من مائة الف<sup>١٢</sup>

وأما إذا كانت ثمانية دون مائة الف  
فلا يجزئها عن السفر به، لأن امتنع كانت  
سراً وسقطت عقبتها

لأنها غير ممكنة من نفسها فتعقد بمقتضى كما  
لو سافر مع غيرها<sup>١٣</sup>

القول الثاني يجب السفر للمروجة إذا  
أحرمت بحج التطوع بإذن زوجها، وبه قال  
المالكية<sup>١٤</sup> والقاضي من الحنابلة<sup>١٥</sup>

لأنها سافرت بإذن زوجها عنه تسقط عقبتها  
كما لو سافرت في حجة زوجها<sup>١٦</sup>

وقال الشافعية، إن أحرمت المروجة بحج  
تطوع بإذن من زوجها هي الأصح لها عدة ما  
لم تخرج لأنها في بيته

ومقابل الأصح لا يجب الحقة لغوا  
الامتناع بها

ولو حرمت نكح التطوع سقطت عقبتها  
إن خرجت وحدها فإن خرج معها لم  
سقط<sup>١٧</sup>

امتناع المروجة من السفر مع الزوج

٤٤ - احتلف العلماء في حرم السفر  
للمروجة أو عدم رجبها إذا امتنع عن  
السفر مع زوجها وكذا الطريق أمراً غير  
محقق، مع عدم وجود المشقة غير

(١) الفو المحقق ١٦٦٤، ٣٩، ٣٦٦.

والمعتمد ٢٩٧/٢ وجوزع، لاكتفيل

٢٩٧/١، ومضى المسحج ٤٣٦/٢، والفتاوى

٧٧، ٧٤١/٤، وكشاف القناع ١٧٢/٥

وسلط أرنى الفهر ٢٥٨/٥

(٢) رد المحتار ٦٤٨/٢، ٣٦٦

(١) كشاف القناع ٤٧١/٥

(٢) حاشية الدوموي ٥١٧/٢.

(٣) المصنف ٢٨٦/٢، وكشاف القناع ٤٧٣/٥

(٤) المصنف مع شرح الكبير ٢٨٦/٢

(٥) مضي المسحج ٤٣٩/٢.



قال الحليله، وهو مروي عن الحائكيه في  
معادل المشهور ان كان مدحولاً بها على ما  
صحت في التوجيه<sup>(١)</sup>

والمنزل هؤلاء بأنها سلمت حبها تسليماً  
صحيحاً حوجب لها النفقة، كما لم كان  
الزوج كبيراً<sup>(٢)</sup>

وبأن الاستمتاع بها ممكن وإنما تمثّل  
نوطه من جهة الزوج كما لو تعدد التمتع  
بغيره لو فيه

ولاها محبوسه عليه والمقنع من جهته  
توجب لها نفقة<sup>(٣)</sup>

المركب الثاني لا تجب لها النفقة على  
زوجي الصغير وهو المشهور عند المالكة ولو  
دخل بها وامسأ<sup>(٤)</sup> وهو معادل الأظهر عند  
النفقة<sup>(٥)</sup>

لأنه لا يستمتع بها سبب هو معلور فيه  
ولا يلزمه غرم ثمنها.

(١) المحي ٢٨٣/٩ - ٢٨٤، والمهرمي ٥٠٨/٢  
والحرشي ١٨٥/٤

(٢) المحي ٢٨٤/٩

(٣) محي المحتاج ٢٢٨/٣

(٤) حاشية الطوسني ٥٠٨/٢، والحرشي  
١٨٤/٤

(٥) محي المحتاج ٢٢٨/٣، ومهابه المحتاج  
٢٠٨/٢

ولي قول آخر عند بعضهم أيضاً يترك أمر  
ذلك إلى القاضي حسب ما يهر له

قوله كان الفرض من السر الكبد للزوجيه  
والإصرار به أو كان الزوج غير حامون عليها  
في هذا السر فلا يحكم للقاضي بالسفر معه،  
بأن المسكت من السفر معه كان امسأها حتى  
ولا تسقط عنها

وبأن كان السر ليس فيه إصرار بالزوجيه  
وإنما كان لغرض من الأعراس كالتجولة  
وطالب التعم وهو مأمون عليها أجبه القاضي  
إلى حبه، وإن امسكت كان يسأعو بغير حتى  
وسقطت نفسها في هذه الأصاح<sup>(١)</sup>

نقطة روجه الصغير

٤٤ - إن كانت الزوجه كبيرة - أي يمكن  
وطؤه - والزوج صغير لا يستطيع الاستمتاع  
بها، ولم يكن قادراً عليه، وسلمت الزوجه  
عسب له، فقد اختلف المعهود في وجوب  
النفقة لها على زوجها الصغير على قولين

القول الأول يجب له النفقة، وإليه ذهب  
المحسبة<sup>(٢)</sup> وهو لأظهر عند الشافعية<sup>(٣)</sup> وب

(١) البداية شرح الهلبا ٤٧٤/٣، د. المحتار  
٢٦٦، ٢٦٠/٢

(٢) مفتوى مشيئة ٥٤٦/٦، والهدية مع فتح  
المدير ٢٩٨/١

(٣) محي المحتاج ٢٢٨/٣، ووجبة المحتاج  
٢٠٨/٢، م. مصطفى الباني المطبوع - مصر

كان حاضراً موصراً أنه ما ظفره فإن نروحه  
أن نستوعب جميعاً فيه وليس لها حق طلب  
التفريق<sup>(١)</sup>

كما ذهبوا إلى أنه إذا أحسر الروح بانفصامه  
ووصفت بالمقام معه أنها أن يبقى معه.

واحتلوا فيه لو أحسر الروح ولم ترع  
روحه بالبقاء مع في حقها في طلب التفريق  
بها ربيته على توثيق

**القول الأول** ليس لها طلب التفريق،  
وليس للزوج أن يستعاض من النكاح في تنفق  
على نفسها، وبهذا قال ابن تيمية وجماد بن  
أبي سليمان وعطاء والزهري والحنبل وابن  
أبي بلي وغيرهم، وأنه ذهب الحنفية وهو  
مقابل الأظهر عند الشافعية، وقول عند  
الحنابلة<sup>(٢)</sup>

مستبين في ذلك إلى عموم قول الله عز  
وجل: **فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا** قَطْرَةٌ إِلَى  
نَارِهِمْ<sup>(٣)</sup>، وموجبه منسلاً لهم بأن الله  
سبحانه أمر بإنظار المفسر إلى أن يتحقق  
بسلوه فتدخل الزوج في عموم هذه الآية،

(١) القواعد ٢٧٤، وشرح المغرني ٢٩٦/٤،  
ومضي المحتاج ٤٤٧/٣، والسي ٢١٣/٩

(٢) البدو المختار ٦٥٦/٢، ومضي المحتاج  
٤٤٢/٣، والإيضاح ٣٨٣/٩

(٣) سورة البقرة ٢٨٠

حق الزوج مدة حبس الزوج في دين خطتها  
٤٥ - احتلف الفقهاء في وجوب النكاح  
للزوجة إن حست روحها في سداد ما  
عليه من انكحة مع فلوته على تأديته على  
عزله.

**القول الأول** لها البعثة مدة حبس، وإليه  
ذهب الحنفية<sup>(١)</sup> والمالكية<sup>(٢)</sup> والحنابلة<sup>(٣)</sup>  
لأن السمع منه لا صها

**القول الثاني** ليس لها انكحة مدة حبس  
ولو بحق بحسبولة به وبهذه، وإليه ذهب  
الشافعية<sup>(٤)</sup>

لأنه لا يمكن للموجب بالنكحة أن تنفق  
بسبب سجنه فلا يجب معه النكحة

وهو أيضاً قول الحنابلة إذا كان معصراً  
لأنه مثله ما قبله له من التمكين منها<sup>(٥)</sup>

طلب التفريق بسببه عدم الاتفاق.

١ - إذا كان الزوج حاضراً

٤٦ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن الزوج إذا

(١) بلقيع الصنائع ٢٩٩/٤، وحاشية ابن حبان  
٢٩٠/٤

(٢) حاشية المغرني ٥١٧/٢، وحرر الإكليل  
٤٠٤/١

(٣) أمضي ٢٨٤/٩

(٤) ماضي المحتاج ٢٠٥/٩

(٥) مطلب أولي، انتهى ١٣٤/٥

وتكون مدورة بإشراق الروح، ولا يحق بها أن  
يظهره العلاق<sup>١١</sup>

والى ما رواه جابر بن عبد الله رضي الله  
عنهما قال: دخل أبو بكر يستأجر عمى  
رسول الله ﷺ فوجد الناس حولاً به، لم  
يؤذن لأحد منهم. قال: فأذن لأبي بكر  
فدخل، ثم أقبل عمر فأسأله فأذن به فوجد  
أبي ﷺ جالساً، حوله مدوء، وفجأً ساكتاً  
فقال فقال: لأقول شيئاً انصت إليّ ﷺ  
فقال: يا رسول الله لو رأيته بفتح حلجته  
سألتني الجنة فممت إليها فوجدت عقوبة  
فصاح رسول الله ﷺ وقال: من - عمر - كما  
يرى يسنني الجنة؟ قال: نعم يا رسول الله  
فجأً عنده فذره عمر إلى حفصة بعد عهدها،  
كلامه يسنن. قال: رسول الله ﷺ ما بين  
عنده مطلقاً وله لا يسأل رسول الله ﷺ  
شيئاً به. قال: عنده ثم عمر له نهراً أو  
بها وعمر بن، ثم ركب عليه هذه الآية  
﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّأَنفُسِكُمْ﴾ جنس يسمع  
﴿فَتَحْمِلْ سِكْرُكُمْ أَثَرُ غَيْظِكُمْ﴾ قال: عنده  
بعثته قال: عن عائشة بنى لرسول الله ﷺ أعرض  
عن أن امرأة أحد، أن لا يملحني فمه حتى  
مستيري أمينة فاست. وم هويها  
رسول الله ﷺ فزلا عنها إلا قلت. أيتها  
رسول الله ﷺ شـ راسولي؟ سل حد الله

وسوءه والذم لأخوة: رأسك إن لا تحمر  
امرأة من سنانك بالذي قلت قال: لا  
سألتني امرأة منهم إلا أعتبتها، إن الله لم  
يعطني بيتاً ولا شئاً ركن به شيء مقلداً  
ميسراً<sup>١٢</sup> فقد المقيت به على أنه ليس  
للمسألة أن تسأل زوجها ما ليس عنده  
ولا يكون لها ما ليس له بالطلاق من باب  
لوي

ولأن الله من اللوج على زوجها ولا  
يؤرخ أنكاح مدججه، قدما على عدم فسفه  
ماض<sup>١٣</sup> ومن الإحصار بالصدوق بعد  
المدح<sup>١٤</sup>

القول الثاني للحرث هو طلب التعريق  
به وبين زوجها لعمره عن الإبداء. فمن  
منع من لحاكم بينهما

وب دعه المائكية<sup>١٥</sup> وهو (أنظر هذا  
شافعية<sup>١٦</sup> والضحاح عن المجادلة<sup>١٧</sup>)، وهذا

(١) حديث: فدخل أبو بكر يستأجر رسول الله ﷺ

أمرجه مسلم (١٠٤/٢) - ١١٠٤ هـ عيسى  
الحسيني،

(٢) (المس ٢١٣)

(٣) درمة هذا من ٧٧٢ هـ ومناهج المصالح  
٢١٢٧

(٤) مواهب المصطفى ١٩٦٤ وشرح لعوسي  
١٩٦٧

(٥) مناهج المصالح ٢١٢٧

(٦) لعمري ١١٢٩، والإحصاء ٧٨٤،

(٧) من التقدير ٣٢٠/٣، وهذه المحتاج ٢١٢٧

قال الشافعي: «وإذا لم يسه الله شيئا»<sup>(١)</sup>  
ولأنه إذا ثبت الفسخ بالجزء من الوجه،  
ونقصه فيه أقل، فلا يثبت دفعه عن النكاح  
أبداً لا يقوم ليدل على أنها أولى

ويظهر تفصيل ذلك في مصطلح الطلاق  
ف ٨٤ - ٨٩

ب - إذا كان الزوج عاتياً

٤٧ - اختلف الفقهاء في حكم طلاق المرأة  
الغريبة عنها وعن زوجها العاتية، إذا لم  
يقع طلاقها ولم يترك لها مالاً يشترط منه  
ولم يترك لها شيئاً بالطلاق عليها، عسى  
تولي

القبول الأول: لعدم أن تطلب قهرها  
لذلك، وهذا هو المشهور عند المالكية<sup>(٢)</sup>  
ووجهه عند الشافعية<sup>(٣)</sup> وهو المذهب عند  
الحنابلة، لم تستع لانتفاء عنه<sup>(٤)</sup>

- أخرجه الشافعي في مسنده (٢٥٠/٢) برتيب  
الشافعي

(١) سنن أبي داود (٢١٢/٧)، وكشف المستور (١٧٩، ٥)

(٢) منهاج المجتهد (٤٤/٢)، ومروءات الجليل (١٩٩، ٤)، وشرح "مروءات" (١٩٩، ٤)

(٣) رد المحتار (٧٢، ٩)، ومعنى محتاج (١٤٣، ٣)

(٤) المعنى (٢٤٣، ٩)، وكشف المستور (٤٣٣، ٥)، والاصح (٩، ٣٩)

الغريبة فسخ عند الشافعية والحنابلة وطلاق  
رحمي عند المالكية، وهذا مروى عن عمر  
وأبي هريرة وابن عمر رضي الله عنهم، وقد  
قال سعيد بن المسيب والحنابلة وسحاق  
وأيوب قور وغيرهم<sup>(٥)</sup>

مسند بن أبي شيبة في ذلك إلى قوله عمر وجوز  
«فإن كانت» بغيره أو غيره «يحرره»<sup>(٦)</sup> فقد  
أمر سبحانه بالطلاق، ووجهه بالطلاق أو  
بغيره، وحسن، وعدم إبطال الزوج عليها  
بغيره إلا بعد الطلاق، فيتعين إثباته  
وهو التبرع بالإحسان<sup>(٧)</sup>

ولما روي أن عمر رضي الله عنه كتب إلى  
أبناء الأحرار فيمن صاب عن ماله من أهل  
بنيته، فأمرهم أن يرجعوا إلى سائهم، إما أن  
يدفعوا له ما يثبتوا باللفظ، فمن داري منهم  
فست سقط ما ترك<sup>(٨)</sup>

ولما روي عن سعيد بن المسيب أن أبا  
مرثد صالح عن رجل لا يجد ما ينفق على  
مراته، قال يفرق بينهما قال أبو الزناد  
قلت سنة فطلق سنة<sup>(٩)</sup>

(١) المعنى (٢٤٣، ٩)

(٢) مروءات المرأة (٢٢٩)

(٣) المعنى (٢٤٣، ٩)، وكشف المستور (١٧٩، ٥)

(٤) أخرجه عمر رضي الله عنه كتب إلى أحرار  
الأحرار

تقدم بخرجه ف ٢٨

(٥) أخرجه سعيد بن المسيب أن أبا الزناد قال =

بالبطقة، فمن عارف منهم تبيعت ببطقة ما ترك<sup>(١)</sup>

ولأنه لما تعذر الإتيان عليها من ماله أو بالاستدانة كان لها الخيار بالصنع كحال الإحصار<sup>(٢)</sup>.

ولأن في عدم إتقان ضرراً يمكن إزالته بالصنع فكان لها حق طلب<sup>(٣)</sup>.

القول الثاني. لغير المرأة الحق في طلب الصريخ، وهو من الصرية<sup>(٤)</sup>

وهو القول الثاني للملكية<sup>(٥)</sup> وهو الأصح عند الشافعية<sup>(٦)</sup> وبه قال بعض الحنفية<sup>(٧)</sup>

لأن الصنع إنما يثبت بالإحصار بالبطقة ولم يثبت إحصار الزوج لغيرته لعدم ثبوت حاله<sup>(٨)</sup>

(١) نهاية المحتاج ٢١٤/٢، والسنن ٢٤٣/٩، والترمذي ٢٤٣/٩، وهو تقدم شرحه ص ٢٨

(٢) كتاب الطلاق ٤٢٢/٤، والسنن ١٣٣/٨

(٣) كتاب الطلاق ٤٢٢/٥

(٤) رد المحتار ٦٥٩/٢

(٥) مواهب الجليل ١٩٩/٢، شرح الطريحي ١٩٩/٢

(٦) نهاية المحتاج ٨٢٢/٢، ومغني المحتاج ٤٢٢/٢، وروضة الطالبين ٧٢/٩

(٧) كتاب الطلاق ٤٢٢/٥، والسنن ١٣٣/٨، والإيضاح ٢٩١/٩

(٨) مواهب الجليل ٢٢٤/٥، ومغني المحتاج ٤٢٢/٢

والشرط للملكية لذلك أن تثبت الزوجية، وأن يكون الزوج قد دحر بها أو دعي إلى الدخول بها. وأن تكون أخته بحيث لا يعلم موطنه، أو علم ولم يمكن الإحصار إليه، وأن تشهد لها البينة بأنها لا تعلم أن الزوج ترك لها نفقة ولا كسوة ولا شيئاً من مؤنته، ولا أنه بعث إليها بشيء وصل إليها من علمهم إلى هذا الحين.

ثم يفرض القاضي لها بعد ذلك أجلاً حسب ما يراه: شهراً أو شهرين أو خمسة وأربعين يوماً، فإذا انقضت المدة ولم يقدم ولم يبعث بشيء ولا ظهر له مال ودعت إلى النظر لها، فإنها تطالب بمحضر عتلى أن ما رجع إليها زوجها المذكور من معية التائب عند الحاكم إلى حين حلها ولا ترك لها نفقة ولا كسوة ولا رزقت ذلك عنه ولا وصل إليها شيء منه إلى الآن، فلذا ثبت عند القاضي حلها طلقاً عليه، أو أبلغ لها الصلح<sup>(٩)</sup>.

مستند في ذلك إلى ما ورد عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه كتب إلى أمراء الأجناس في عات من ساء من أهل المدينة، لأمرهم أن يرجعوا إلى سائرهم، إما أن يقرروا وإما أن يمحشوا

(٩) مواهب الجليل ١٩٩/٤

من النكحة غالب كان أو حاضراً محض كان أو  
موسراً<sup>(١)</sup>.

### فتوى بالشفقة

٤٨ - محتاج الشفقة في حق طلب الزوجة  
الفسخ وعدم مبرها التمتع إذا تبرع به أحد من  
الزوج على قولين

القول الأول: تجبر الزوجة على قبول  
الشفقة من المتبرع وليس لها حق طلب  
الفسخ

ونبه صاحب المالكية لا ابن الكاتب<sup>(٢)</sup>،  
وهو وجه عند الشافعي حكاه ابن نجيم ربه أنس  
القرطبي<sup>(٣)</sup>.

القول الثاني: لا تجبر الزوجة على قبول  
الشفقة من المتبرع ولها حق طلب الفسخ

وبه قال الحنفية<sup>(٤)</sup>، وأبى ذهب ابن الكاتب  
من المالكية<sup>(٥)</sup> وهو الصحيح عند الشافعية،  
إلا إذا كان المتبرع لياً أو حباً للزوج وهو في  
ولاية أي متعباً بملزمها القول لعدم لها في

لما به، حيث لا يحسن قول الحاكم أو من  
يأخذ له أمر التعريض بطلانها، وهذا هو الصحيح  
عند الشافعية<sup>(٦)</sup>، والقول للحنفية<sup>(٧)</sup>، لأن هذه  
أقرب من معتقدهم فاعتبرت إلى حكم الحاكم  
كالفسخ بالتمتع<sup>(٨)</sup>

قوله: حصر الزوج من سهره وعاش ماله  
فقد هرس تشابه القول، فذهبوا إلى أنه  
إن كان عتلاً مسبقاً للفسخ فأكثر كان  
للزوجة الفسخ ولا يلزمها التمسك بالفسخ،  
وهذا إذا لم يتبرع عليها به أو استدانها، وإلا  
فلا فسخ، وإن كان عتلاً دون سائر الفسخ  
فليس بها الفسخ لأنه فيه حكم الحضر  
ويؤمر بالإحضار عاجلاً

وإن كان للزوج مولى نائب موسر وكذا له  
مال دون سائر الفسخ هي من طلب الفسخ  
لها وجهان، الوجهان عدم الفسخ

وإن كان له مدير حاصر وله مال بمسافة  
الفسخ كان لها فسخ كما هو قول مالك للزوج  
عائلاً<sup>(٩)</sup>

وعند المعتز لا يفرق بينهما بغير الزوج

(١) رد المحتار ٢٥٩/١

(٢) مواهب الجليل ١٩٩/١

(٣) مهذب المحتاج ٢١٤/٢ ومضي صحيح

(٤) ٢٤٢/٢، وروى الطائفتين ٧٢/٢

(٥) كشاف القناع ٢٨٧/٥

(٦) مواهب الجليل ١٩٩/٢

(٧) مهذب المحتاج ٢٤٢/٣

(٨) كشاف القناع ١٨٠/٥، والمصنف ٢٤٧/٩

والفسخ ١٣٣/٨

(٩) كشاف القناع ٢٨٠/٥

(١٠) مهذب المحتاج ٢١٤/٢، ومضي المحتاج

٢٤٦/٣، وروى الطائفتين ٧٣/٩

كانت تشبه الأعوانى لكنها ليست بحوض حقيقة، لأنها لو كانت عروصاً حقيقة لكانت عروفاً عن ناس شتى وهي الاستماع، لو كانت عروصاً عن ملوك المستعة وهي الاختصاص بها ولا سبيل إلى الأرب، لأن الروج منك منعنها بالمعقد فكان هو بالاسماع مشعراً في منك نفسه باستيقاه صانع وملوكة به، ومن يصرف في ملك نفسه لا يلزمه عوض لغيره

ولا وجه للثاني لأن ملك المستعة قد قيل بحوض مرة فلا يبدل بحوض آخر، فخلت الحقيقة عن معوض، فلا يكون عروص حقيقة بل كالمصبة، ولذلك سمى الله تعالى رؤفاً بقوله عز وجل ﴿لَا تَزُولُ الْأُولَى ثُمَّ يَأْتِيَنَّهَا أُخْرَىٰ وَهُمْ يُدْرِكُهَا﴾

القول الثاني تصير المصبة ساء في ثمة للزوج إذ أصبح عن ثمتها بعد أن وجب عليه من غير قضاء الفاضلي ولا رضا الزوج، والله ذهب الشافعية<sup>(١)</sup>، والحنابلة لقول الله عز وجل ﴿وَلَا يَجْعَلُ اللَّهُ سَبِيلَ قَوْمٍ عَلَيْهِمْ ذِلَّةٌ وَمَا يُؤْتِيهِم مِّن فَضْلٍ فَيُمْسِكُوا بِهِ يَأْكُلُوا وَيَلْبَسُونَ وَيَسْكُنُونَ﴾، موحى استبدالهم بأن الله سبحانه وتعالى أظهر عن وجوب سلفة والتكسوة مطلقاً دون قيد زمان دون آخر، ولأن المصبة قد وجبت، ولا أصل أن ما وجب

ملك الروج لتغيره والحق بها لأدعي ولد الروج<sup>(٢)</sup>

لأن في قبولها من المصبر مئة عليها والحق ضرر بها، فلا تجبر على قبولها، كما لا يجبر رب الدين على قبول من المصبر مئة الدين الذي سلك على غيره

هذا بخلاف ما إذا دفع المصبر المصبة إلى الروج أولاً ثم قام الروج بطلبها إليها.

هذا ذكر الشافعية والحنابلة أن المصبر لو سلم المصبة للزوج ثم دفعها للزوج لها أو دفعها إليه وكيله فيها سحر على القول منه، لأن المصبة حينئذ هي الزوج<sup>(٣)</sup>

اعتبار المصبة بها عن الزوج

٢٩ - احتجب المصبة، في اعتبار المصبة ديناً على الزوج على قولين

القول الأول لا تعتبر المصبة ديناً في دمه الزوج، لا يقضه للقاضي أو بمراضى الزوجين فإن لم يوجد قضاؤه ولا موافق سمعت رضي الزمانه وبها، قال الشافعية<sup>(١)</sup> لأن هذه المصبة تجري مجرى المصبة وإن

(١) مهذب المحتاج ٢١٣/٧، رمعي المحتاج ١١٢/٣، وروحه الفاضلي ٧٢/٩.

(٢) مهذب المحتاج ٢١٣/٧، رمعي المحتاج ١١٢/٣، وكشاف الطاع ٢٧٧/٤.

(٣) الجاني ٢٨٤ - ٢٨٥.

(١) سورة الشراء ٢٣٣.

(٢) روضة المطلقين ٧٦/٩.

الآب، فأخرج عليه روي النساء لأب  
الأولاد، فلا سبب عليه نعمة الأولاد  
بظنهم الأولى

وأب الأب من مفعوله معاً ﴿وَصَلَّيْهَا فِي  
الْجَنِّ مَرْوَةً﴾<sup>(١)</sup>، فقد برز في حق الأبوين  
التكافؤ دليل ما قبلها ﴿يَقْتَنِيَنَّ إِنَّمَا يَنْتَ﴾<sup>(٢)</sup>  
وليس من الإحسان ولا من المعروف أن  
يعيش في مع الله تعالى ويتركهم يموثون  
جوعاً

وأما الأجداد والجدات فكانوا من ولدها  
يقومون مقام الأب والآب في الإرث وعبره،  
ولأنهم تسبوا لإحياء فامتوجوا حبه الإحياء  
كالأبوين

أما استثناء الزوجية من اتحاد الدين فلا  
انفكاك تبعه باعتبار الحبس المصحق بمقد  
التكاح، ولما استثناء الولاد من اتحاد الدين  
أيضاً فلا أنتم عليه جرؤ، ومنه الجرم  
لا يمنع بالكفر إلا أنه لا يجب من المسلم  
حقه لوجه قهرين<sup>(٣)</sup>

وشرط الحنفية الفقر لتحقق الحاجة معروفين  
بين معه الزوجية وشبهه ثلثين بخلاف حقه  
الزوجة حيث يجب مع البنت، لأنها يجب  
لأجل الحبس القائم كروي القاضي<sup>(٤)</sup>

على إسكان لا يستقط إلا بالزواج أو الإبراء  
كسائر الواجبات<sup>(٥)</sup>

## ثانياً: القرابة:

تجب النكاح في النجاسة بالفرقة وذلك  
على التخصيص الثاني

القرابة الموجبة للنفقة وبين درجاتها

٥٠ - مختلف العهدة فمن يستحق النفقة  
سبب القرابة

فقد استحقه إلى أن يستحقها هم  
الآباء وإن عطلوا والأولاد وإن سفلوا،  
وقهر في حق لأرحم المبرومة فالأم والأخ  
والبني لأخ والعم والخال والحفنة، ولا تجب  
لغيرهم كالبني الأم وبنت الأم وبنت الخال  
وبنت الحفنة، ولا للمعزوم غير ذي الرحم  
كالبني الأم إذا كان أساس الرضاع، وبشروط  
التحريم في الدين فيما عدا الزوجية والأولاد  
فلا يجب لأحد النفقة مع خلاف الدين إلا  
بسبب الزوجية ولزوجة الأولاد<sup>(٦)</sup>

أب الأولاد مفعوله معالي ﴿وَصَلَّيْهَا لَمْ  
يَقْتَنِيَنَّ وَكَوْنَنَّ يَنْتَ﴾<sup>(٧)</sup>، والمولود له هو

(١) البهني ٢٤٠/٨، ومذاهب الصنائع ٢٥/٨ -

(٢) تبين الفقهاء بأنهم ٢٢/٤ م دار المعرفة -

(٣) سورة البقرة ٢٣٢

(١) سورة النساء ١٥

(٢) لبني الصنائع ٢٢/٨

(٣) تبين الصنائع ٢٢/٨





ومن الإحسان الإنساني عبيدهما عند  
حاجتهما

اقولك سعدكس ﴿وَصَحَّفْنَا فِي لُحْدَيْ  
مُثَلِّفًا﴾<sup>(١)</sup>، ومن المعروف ان قيام بكملتهم  
عند الحاجة

ولما روه عبد الله بن عمرو أن رجلاً أتى  
أنبي عليه السلام فقال يا رسول الله إن لي مالاً  
ورأيتك وإن لم يكن بحاجتي إليك فقال  
أنبي عليه السلام أنت وسنك مؤلفك، يا أولادكم  
من أطلب كسبك، فكموا من كسب  
أولادكم<sup>(٢)</sup> فإذا كان كسب مؤيد بعد من  
كسب الأب، فإن بعد الأب يكون واجب  
به، لأن هذه الإنسانية تكون من كسبه.

وقد حكى ابن المبرور الإجماع في هذه  
قالت عليها السلام فكموا على أن نفقة الأولاد بين القديس  
لا كسب سبها ولا مال واجب في حال  
الولد<sup>(٣)</sup>

فإن الأحكام والجماعات، فقد تقدم أن

وذهب الشيعة إلى إسقاطها فلا بد من  
علوا ولازلاذ وإن روى ولم يروهم الجمع  
دون من سواهم، سواء أكانت رفته منهم  
بغرض أم بحسب، وإن تم بغيره

ولا يعمه عمن نوي الأرحام من غير  
عمودي سب<sup>(٤)</sup>

والحديث عندهم لشرط بخلاف الدين  
لوجوب انفعه، لأنها مؤيدة على سب الير  
والهبة لهم تجب مع اختلاف القديس كسبه  
غير عمودي انفسا، وأنها غير متوافقة  
للمن يجب لأحدكم على الآخر بغير  
تفريقه<sup>(٥)</sup>

### إتفاق الفروع على الأصول

٥١ - اتفق الفقهاء على وجوب نفقة  
الأبوين للزوجة من قبل الولد<sup>(٦)</sup> لقوله  
سائس ﴿وَقَسْرَ رُكَّهَ لَا تَسْمُو إِلَّا بِأَهْ  
وَأَقْرَبِي بِحَسَبِ﴾

(١) إمام الميرزا ٣٩٢٩، ٣٩٣، ٣٩٦،  
دار إحياء التراث العربى - بيروت،  
والنسخ مع شرح الكبير ٢٥٩/٩.

(٢) لمعنى مع شرح الكبير ٢٥٩/٩، والرد من  
شرح ٣٩٦/٩ ط دار الكتب العلمية

(٣) تبين في تحقيق ٩٩/٣، وحاشية القموني  
٢٥٢/٩، ومبني المحتاج ١١٦/٣،  
والإمام ٣٩٢/٩

(٤) سورة الإسراء ٢٢/٩

(١) سورة طه ١٥٢

(٢) حديث عائشة رضي الله عنها وأبوها

أخرجه أبو داود (٨٠٩٣) هـ حمزة) وابن  
ماجه (٣٩٩/٩ ط الحلبي) من حديث  
عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عليه السلام وألفظ  
لأبي داود عليه السلام ومحمد بن أبي حمزة  
ثوريه ٢٥٩/٩ ط طبعه

(٣) مبني المحتاج ١١٦/٣، ومبني ٣٩٢/٩ هـ  
عمر

تجب على سبل الموصلة والبرء والقادر على  
الكسب كالموسر مستثنى عن الموصلة  
ويجوز بالمال الكسبة والحبابة والشاغبة في  
محل<sup>(١)</sup>

وقال الحنفية والشافعية في الأظهر كما قال  
السيوطي وهو قول حمص المالكية إن كان  
الأصل أميراً قلاد على الكسب تجب بقلته  
على فرعه كقوله لأن الله تعالى قد أمر  
بالإحسان إلى الوالدين، وفي إيراد الآيات  
للتكسب مع غنى لانه برك للإحسان إليهم  
وإنشاء لهم، وهو لا يجوز<sup>(٢)</sup>

ب- أن يكون المخرج موسراً وهذا يتصلق  
تفصيلاً، أو قادراً على التكسب وهو ما ذهب  
إليه الحنفية وهو الأصح عند الشافعية،  
والقرواية التي جرم بها صاحب الهداية عند  
الحكم<sup>(٣)</sup>، ولو يكون في ماله أو كسب فضل

المالكية يرون أنه لا يفتق لأحد سهو وقد  
ساقهم الجمهور في ذلك حسب ظواهر حرم  
النفقة لسائر الأصناف وإن عذر

وعد احتج المالكية بأن لأدله قد عارض  
على وجوب نفقة الأيوان المبشرين دون سائر  
لأصول، فيقتصر عليهما، وسي ثم لا نفقة  
على الولد لجد أو جدة<sup>(٤)</sup>

لما الجمهور فمالوا إلى الأصول وسجدات  
ملحقون بالأيوين المبشرين وإن لم يمولهم  
بطلاق، بل قدم، كما كلفوا، بهما في عدم  
النفقة ورد لشهادة، وغير ذلك

ولأن الأجداد والسجدات يمولون مقام  
الأيوين مبشرين في الإرث وغيره  
ولأنهم يسببون، في إحياء ولد الولد،  
لمسجوراً عليه الإحياء كالأيوين<sup>(٥)</sup>

شروط وجوب الإنفاق على الأصول

٥٢ - بشرط الوجوب الإنفاق على الأصول ما  
بأنه

أ- أن يكون الأصل فقير أو عاجزاً عن  
الكسب، فلا يجب على انفق نفقة أصله إن  
كان أصداً عياً أو قادراً على الكسب، لأنها

(١) منح الجليل ٢٤٨/٢، وحاشية السيوطي  
٥٢٢/٢، ومعي المحتاج ٤٤٦/٣ - ٤٤٨ -  
والإصناف ٣٩٢/٩، والفتاوى بدعش فشرح  
بكير ١٥٦/٩

(٢) فتاوى شرح الكوكب ٦٠٤/٣، وحاشية في  
٥٠٨/٢، ٦٧٨/٢، وحاشية السيوطي ٥٢٢/٢،  
ومعي المحتاج ٤٤٨/٣

(٣) سبب الحفاظ ٦٤/٣، وحاشية ابن عابد  
٦٧٨/٢، ومعي المحتاج ٤٤٨/٣،  
والإصناف ٣٩٢/٩، والكاسي ٣٧٤/٣، ٣٧٥  
رمقال قولي البهر ٦١١/٥

(٤) حاشية السيوطي ٥٢٢/٢

(٥) سبب الحفاظ ٦٤/٣، ومعي المحتاج  
٤٤٨/٣، والفتاوى بأعلى الدرر الكبير  
٢٥٧/٩

ولأنه ليس من الإحسان ولا من المعروف أن يحبس الإنسان في معص الله تعالى ويشرك آتويه يموتان، هوذا لوجود الحر جيب وهو شبيهة<sup>(١)</sup>

من تجب عليه نفقة الأصغر

٥٣. تحب معه الأصول على الولد، لأر للابوين تأويلاً في ما أثبتت به من، ولأنه أنرب الناس إليهما، فكان أولى باستمهال معتمداً به

وعلى عبد المحتجب على الذكور والآث مالسوية في هاجر أسوأه، لأن المصطفى بملهما<sup>(٢)</sup>

وتجب أيضاً على ولد الولد وإن برل على وري الحصر حلالاً لمساكنة، فلا شجب ٥٤. هم على ولد الولد ر' ف ٥٥

واختلف المصنف فيمن يجب عليه معه الأصول إن تعدد المروج.

معيد الرحيمية إن يحدث درجة القربة

١٠. حاشية رد المحتار ٦٨٣/١ ط مولدي، وتبين الحاشية ٣٣٣، وشرح مع المصنف ١١٨٧، و٣٠ شية القسوي ٥٣٢/٢، ومصر المحتاج ١٤٧/٢، وحاشية الشريطي وفي القسم على تحفة المحتاج ٣٢١/٨، ٣٢١، والمصنف باعتر الشرح الكبير ٢٥٧/٩

٢. فتح القدير ١٧٢/٢ ط مقر الفكر

من حقه معه وولده وأمرائه، فإن لم يفصل به شيء لا تجب عليه نفقة

وقال في التكملة لا يجب على المخرج المصغر التكملة ينفق على والديه، وهو مقابل لأصبح عبد الشافعية، وقال الحلواني من الجمعية إذا كان الأسر غيراً كسواء، وكان الأسر كسواء لا يحبر الأسر على الإنفاق عليه لأنه كان غيباً باعتبار التكملة فلا ضرورة في إيجاب النفقة على الغير<sup>(٣)</sup>

ج - اتحاد الدين بين المنفق والمنفق عليه، وهو المذهب عند الحنابلة، لأن النفقة مؤسسة على سبيل خير والنفقة، وأم تحب مع اختلاف الدين، كنفقة غير محمودي المذهب، ولأنهما غير متورثين فلم يجب لأحدهما على الآخر حقه بالقرابة<sup>(٤)</sup>

وهذا المحتجب والمالكية والشافعية والحنابلة في روية اتحاد الدين ليس شرطاً لوجوبه، مع الأسر على المخرج، فتجب النفقة عليه وإن اختلف دينه، لأن ذلك يمانى قال في حق الأبوين الكفار من طرد، جهلته حياة أن تُشترط في ما يقر لك به، فلم فلا جهلته وأصحابه في كذا مرفوعاً<sup>(٥)</sup>

(١) حاشية القسوي ٥٣٢/٢، سبب محال

١١/٣

(٢) المعنى بأعلى الشرح كبير ٢٥٧/٩

(٣) سورة نساء ١٥

الحاكم، الحاضر بالإنفاق بخصه، ترجع على  
المالك أو ماله إن وجد<sup>(١)</sup>

وإن اختلفا في خرب، فالأصح أنهما  
يجب التفتة عليه، ويرثا كالفرع  
ذكرنا كالفرع أنثى، لأن الزوجة والفرع  
بالأصغر<sup>(٢)</sup>

فإن استوى فرعه، فالفرع الصغير  
الأصح موت

وإن ساء الفرع في أصل الإرث دور  
عنه كس وص، فهل يسويهما في قدر  
(صالح ١ بورخ الإسلام بينهما بحسب  
لأثر ٢، ص ١٠)

وجه التوزيع إن شاء ريادة الإرث بريادة  
موت القرب، ووجه الاستواء في قدر الإصا  
اشتركتهم في الإرث<sup>(٣)</sup>

وهو بالحد فإني قد إن الحدث ووجه  
معه قدس وص فالفتنة بينهما ثلثاً  
للميراث لذواته بصلته (فرع الإرث مثل  
١٠٠)

فإن وص التفتة على الإرث، يجب أن  
توقف في تفتة عليه

في أو غير، كما التفتة سهم ماله وري  
بساوي في ميراث وحقه دور الميراث  
لميراث على إله إن كان فرع شخصي وص  
معه كانت تفتة على سهم ماله وإن كان  
ميراث لأخيه وإن حصة درجة القرابة، كما  
وكان له وص وليس من وحده التفتة على  
لأخيه، المكون على نصيب خاصة وإن كان  
الميراث بينهما لفرع البت<sup>(٤)</sup>

وعند المالكية في المشهور إن التفتة يجب  
على الفرع الموصر كيراث كان أو صغيراً، ذكرراً  
كان أو أنثى، واحد، أو متعدداً، مسلماً أو  
كافراً، حياً أو ميتاً، لفرع الميراث في الأم  
والأب والبنين، والمشهور أن التفتة بورخ  
على الأولاد الموصرين بعدد يساوي كل  
سهم<sup>(٥)</sup>

وعند السافعية أن من استوى فرعه في  
قرب وإرث وثلثهما تفتة على وإن اختلفا  
في التفتة، وعندها فمساوي أو يسوي أو هو  
ويست. وإن عاوتا في قدر يساوي، فرأى  
أحدهما بالمال ولاخر بالسكنى، لأن ملة  
يجامه التفتة تشتملها، فإن عاب أحدهما  
أحد فسلط من ماله فلا يمكن له مال  
أقترض عليه فمساوي إن أمكنه وإلا أصر

(١) ص ١٠ المحتاج ٤٥٠/٨

(٢) ص ١٠ المحتاج ٤٥١/٣

(٣) ص ١٠ المحتاج ٤٥١/٣

(٤) سورة القرب ٢٣٤/١

(٥) فتح البدر ٤١٩/٢ ط دار الفخر - بيروت

(٦) مراد: سجل ٢٩١ ط دار الفكر - بيروت  
الحسين ٤٤٨/١

وإن احتضنت ذرة المرأة كنت ولدان ليس  
فانفقت بينهما كالميراث<sup>(١)</sup>

### إتقان الأصول على الفروع

٥١ - ٦ خلافاً بين المفتين على وجوب  
إتقان لأب على ولده لمعاشر ذكراً كان أو  
أنثى لقول الله تعالى ﴿وَكُلُّكُمْ لَنَا أَوْفَاءٌ مُّقْتَصِدٌ وَمَا كُنَّا بِأَعْيُنِنَا ذَكَرُوا﴾<sup>(٢)</sup> والمقصود به هو  
الأب، فأوجب الله تعالى عليه رفق أساءه  
لأجل لأولاده، فلا تجب عليه تعقه لأولاده  
من باب أولى<sup>(٣)</sup>

ولقوله تعالى ﴿وَلَا يَرْسَخْ لَكُمْ فِيهِ لَبَدٌ﴾<sup>(٤)</sup> والرسوخ  
الرسوخ<sup>(٥)</sup> عند أوجب سبحانه وعلى امرأة  
الرجوع لأولاده من أئمتهم، ويجب لأجرة  
لإدخال الأولاد بمقتضى إيجاب مؤنتهم  
والإدخال عليهم<sup>(٦)</sup>

ولقوله عليه الصلاة والسلام: «لهدى عدي

(١) المعنى ٥٩٩/٧ نشر مكتبة التكميلات الأزهرية  
بالقاهرة.

(٢) نسي الحقائق ٩٢/٤، وسراييل الجديد  
٢٠٩/١، وتكملة المنهاج بشرح محتاج  
بمباش شرعي وليس المصنف ٣٤١/٨،  
والترغيب المبرح ٣٩٦/٩، دار الكتب  
العلمية بيروت.

(٣) مدونة الفراء ٢٣٢/١

(٤) مني المحتاج ١٧٢.

(٥) سرر الطلاق ٦.

(٦) مني المحتاج ٤١٦٢.

ما يكملك دولتك المصروف<sup>(٧)</sup> فقد أباح  
رسول الله ﷺ لأمرأة تبيعها الأخت من  
مال زوجها لتتق على نفسها وأولادها ولولا  
أن الإنسان على الأولاد والمروءات حق  
رجب لما أباح لها رسول الله ﷺ ذلك لجره  
من العصب

ولأن ولد الإنسان بعنه وهو معن والده،  
فكما يجب عليه أن يمس على عنه وأهله،  
كذلك يجب عليه أن ينفق على بعنه<sup>(٨)</sup>

قال ابن المنذر: أجمع كل من حفظ عنه  
من أهل العلم على أن على كمره نفقة أولاده  
الأطفال حتى لا يات بهم<sup>(٩)</sup>

وأما الخلاف بينهم في وجوب نفقته على  
أولاده الأولاد وفروعهم

فذهب جمهور المفتين إلى وجوب النفقة  
لسائر الفروع، ولا يروى أن الولد يمس  
الولد لمعاشر وما خرج منه<sup>(١٠)</sup>

ولأن النفقة تجب على من له الجربا  
لا للأولاد، وروى أن الولد وإن سرق بعض من

(١) حديث «على م كيت وربك...»

مبت خريجه ٤، ٨١

(٢) المعنى ٥٨٣/٧.

(٣) المراجع السليبي.

(٤) العناية على البداية بأصل شرح مع العبد

١١٠٩، ١١١، ومنى المحتاج ١٤٦٣.

والمعنى ٥٨٣/٧

عليهم ماصلاً عن بقعة نفسه، سواء أكان ذلك  
من ماله أو من كسبه

فلأدي لا يقصر عنه شيء، لا شيء عليه،  
حوله <sup>١</sup> عليه بمسك خضعت عليه، فلا  
مصل شيء ملاءمك. وقد فصل عن أهله  
شيء من قريته <sup>٢</sup>

ولأن بقعة الأديب مواهب، فلا يحب من  
المحتاج كائناً <sup>٣</sup>

وهذان الشرطان متعلقين ببعضهما البعض.

الشرط الثالث: تحاد العبد، ويهد قال  
الحساب في روائيه، فلا يحب انتمعه في  
عمودي السب مع اختلاف بين في لرواية  
المستند، عندهم، ولأنه مواهب على سبيل  
البر والعفة فلم يحب مع اختلاف الدين،  
كنقطة غير عمودي التنسب، ولأنهم غير  
متورثين، فحب يجب لأحد من على الآخر  
نقطة بالقرابة

ولا يخاص بقعة الأولاد عندهم على بقعة  
الزوجات، لأن نق لزوج حواس يجب مع

خدمه فوحش له استغفه عليه. وإن لم يكن  
وذاً <sup>٤</sup>

ودعت انصافه في عدم وجوب العفة  
لأولاد الأولاد على جدهم، لنفاهر النص  
المصري <sup>٥</sup> **«وَعَلَى الْوَلَدِ لَهُ بِقَعَةِ زَوْجَتِهِ  
بِطَرَفٍ»**

فهذا النص يدل على وجوب الإنصاف على  
وئد العصب، فلا يمتنع به غيره <sup>٦</sup>

ولأن العفة عندهم تحب بالارت لا  
بالجربة

شروط وجوب نقطة الأولاد

٥٥ - بالشرط لوجوب بقعة الأولاد أربعة  
شروط

الشرط الأول: أن يكونوا نساء لا مدلهن  
ولا كسب يصور به عن اتفاق غيرهم  
عندهم

فإن كانوا موسرين يحد أو كسب، فلا  
نقطة لهم، لأنهم يجب على سبيل التواضع،  
والموسر مسر عن جموع <sup>٧</sup>

الشرط الثاني: أن يكون ما يتعده لأصل

(١) سورة النقرة ٢٢٢

(٢) حاشية المدوني ٥٢٣

(٣) تهذيبه شرح بهاء الميشتي بأعلى شرح ضح  
المصنف ١١٤٦، وحاشية المدوني ٥٢٣

والمهدد ١٦٦٦ والمصنف ٥١٤٧

(٤) حديث الباء بمسك خضعت عليه

أخرجه مسلم (٦٩٣) ط حبيب المصنف من  
حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه

(٥) اللباب في شرح الشكوك ١٠٥٢، وحاشية  
المدوني عن شرح العرشي ٢٠٤٦ ط ولان  
مصر، وعلية المحجج ٢٩٤٦ ط مصطفى  
الحدي بمصر، والمصنف ٥١٤٧

بدل على حصر النفقة في الأب دون  
سر<sup>(١)</sup>

واختلف في حالة عدم وجود لأب، وكذا  
إذا كان موجوداً لكنه غير قادر على الإنفاق

فالحنفية يرون أنه يطرأ إلى الأصول  
الموجودة، مؤن كانوا جميعاً وارثين، فهم  
جميعاً مطالبون بالنفقة على حسب أنصبتهم  
في الميراث، فإذا وجد جد لأب مع الأم  
فالنفقة عليهما بسبب ميراثهما، ليكون على  
الأم الثلث وعلى الجد الثلثان

ولو وجد جد للأم وجدته لأب فالنفقة  
عليهما بالتصاري، لأن ميراثهما حساب

وإن كانوا جميعاً غير وارثين، يأن كانوا  
من ذوي الأرحام، فالنفقة على أقربهم درجة،  
من قصدت درجتهم كانت النفقة عليهم  
بالتصاري

وإن كان بعضهم وارثاً وبعضهم غير  
وارث، كانت النفقة على الأقرب، وإن لم  
يكن وارثاً، فإن اتحدوا في درجة القرابة  
كانت النفقة على الوارث دون غيره<sup>(٢)</sup>.

وأما المالكية: فإن بصورة عدد الأصول

الأب، فلا يوجب اختلاف الميراث كالصدي  
والأجرة<sup>(٣)</sup>.

خلافاً للجمهور الذين لم يشترطوا هذا  
الشروط، لقوله تعالى ﴿وَقُلْ لِلزَّوْجِ ثُمَّ يَرْجِعْ  
رَبِّهِمْ وَأَلْتَرُونَ﴾<sup>(٤)</sup>، فهذه الآية تدل على أن  
الولاية سبب لوجوب نفقة الأولاد على  
الآباء، أشد من الذي أو اختلف

الشروط فلو لم يكن يكون الميراث وارثاً،  
وبهذا فالحنابلة، مستدلون بقوله تعالى  
﴿وَقُلْ لِلزَّوْجِ ثُمَّ يَرْجِعْ رَّبِّهِمْ وَأَلْتَرُونَ﴾<sup>(٥)</sup>.

فوجهي استدلالهم بأن ميراث الوارثين  
قريب من ماضي ميراث الوارث أحق بميراث  
الميراث من ميراث الوارث، فببني لم يمتنع  
موجوب نفقة مالهم دونهم، وإن لم يكن  
وارثاً لم يجب عليه النفقة<sup>(٦)</sup>.

تعلم الأصول

٥٦ - إذا تعددت لأصول (الأب والأم والجد  
والجددة) فالدائن الفقه على أن حصة الميراث  
تكون راجعة على الأب إذا كان موجوداً  
وقادراً على الإنفاق لا يشارك فيها أحد،  
لقوله تعالى ﴿وَقُلْ لِلزَّوْجِ ثُمَّ يَرْجِعْ رَّبِّهِمْ وَأَلْتَرُونَ﴾ فالآية

(١) فتح القدير ١/١٠١، وشرح الميراثي  
٢٠٤/٢، والمصنف ١/١٦٦، والإنصاف

(٣) المغني ٥٨٨/٧

(٤) سورة المائدة ٢٣٢

(٥) سورة المائدة ٢٣٢

(٦) الإنصاف ٣٩٤/٩ وما بعدها



ولأن الإنفاق معنى يستحق بالسبب فلم  
يخص به أشد دون الأم كالزوجة

وإن كانت جدة وأخاً فعلى الجدة أساس  
الثقة والباقي على الأخ

وفي رواية عن الإمام أحمد: أن نصيب إنفا  
لم يكن له أب تكرب الثقة على المصبات  
خاصة<sup>(١)</sup>

#### مقدار ثقة الأقارب

٥٧ - اتفق الفقهاء على أن الواجب في ثقة  
الأصول قدر الكفاية من الشجر والأدم  
والكسوة والكس والرخاع، كنف رضيعاً،  
لأنها وجبت للحاجة فقصر بما تسدح به  
الحاجة

فقد قال رحمته دحقي ما يكفك وروثك  
بالصبر<sup>(٢)</sup>، بقدر ما كفك وتعق رذعها  
بالكفاية.

والإجماع المنص عليه إلى حاد، وعلى  
المختر إحتصافه، لأن ذلك من تمام كفايته<sup>(٣)</sup>

التي يجب عليها ثمنه الفروع غير واردة  
عنهم، وذلك لأنهم يرون أن الثقة لا يجب  
على أحد من الأصول سوى الأب<sup>(٤)</sup>.

وأما عند الشافعية: فإذا لم يوجد الأب  
أو كان عاجزاً، وجبت الثقة على غيره من  
الأصول المذكور دون الإناث، مستثلاً إذا وجد  
جد أم وجدة لأب، أو لأبى ذات الثقة على  
الحد لأب، وإذا تصدب الأصول ولم يكن من  
بهم ذكر بأن كانوا جميعاً من الإناث، كانت  
الثقة على الأقرب في تدرج

فمستثلاً إذا وجدت أم الأب ولم أب الأب  
وأم أم الأم، كانت الثقة على أم الأب، لأنها  
أقرب<sup>(٥)</sup>

وأما عند الحنابلة في المستند: فإذا لم  
يكن للقصبي أب والثقة على واثقه، فإن كان  
له وراثتان فالثقة عليهما على قدر برئتهما منه  
وإن كانوا ثلاثة أو أكثر فالثقة بهم على قدر  
برئتهم منه، فإذا كان له أب وجد فعلى الأم  
الثقة، وما بقي على الجد، لأنها برئته  
كذلك

لقولهم تعالى ﴿وَيَتَى الْوَارِثِينَ يَمْلِكُ بَيْنَهُمْ﴾  
والأم ولوثة، فكان عليها بالنسب

(١) السنن ٥٩١/٢، ٥٩٢.

(٢) حديث أحمد بن محمد بن بكير عن زهير بن  
المعمر.

عن نعيم بن (٨).

(٣) البيهقي ٣٨٨/٢، الجواليقي ١، حاشية

الموسوي ٥٢٢/٢، ومثلي المحتاج ٤١٨/٢،  
والمنهي ٥٩٥/٢

(٤) حاشية الموسوي ٥٢٢/٢

(٥) الشرواني وإبراهيم بن محمد المحتاج  
٣٥٢/٢، ومثلي المحتاج ٤١٨/٢.

## اجتماع الأصول والفروع

٥٨ - اختلفت انفسها فيما إن كان للمسلمين  
لنفسه مولود ومزروع

فعدم الحنفية أنه إذا اجتمع الأصول  
والفروع بسبب النفقة، كما لو كان له أب  
وأبى له، نفقة على الابن لا على الأب، وإن  
استويا في القرب والورقة، فجميع الأصل  
بالحجاب النفقة عليه، لكونه من نسب  
الأب<sup>(١)</sup>، كما يذهب عليه قوله رحمته الله فإن  
أولادكم من أبيكم فلكم من نسب  
وأولادكم<sup>(٢)</sup>

ولاد ما لا من النسب إلى الأب في قوله  
عليه السلام والسلام الأب وأب  
بوالده<sup>(٣)</sup>

ولا يشارك الولد في نفقة والده أحد من  
الأب أو الأم أو أحد، فلا يزوج أحد من  
والدته أو من زوجة أبيه كما لو كان له من  
النفقة أب وليس من وجبت النفقة على  
الأقرب، فتكون النفقة على الأب، لأنه أقرب  
درجة

وإن يزوجوا في درجة انقر به وجبت النفقة

على ح - انفسهم في نفقاته فلو كان  
له جد وأب أو هاتفتا عليه فلو قد  
ديرتهماء السادس من الجد، واليه بقي على  
بن الأب كما يروى<sup>(٤)</sup>

ومذهب الشافعية أنه لو اجتمع لمن  
نفقة أصل ومزروع فالأصل عندهم أنها يجب  
عنه التفرع وإن بعد كتاب وفي أبي، لأن  
عصيته أقوى، وهو أولى بالقيام بشأنه  
منهم حرمه

والشافعية أنها على الأصل لمنصحباً لها  
نكاحي وجوبه عليه في النكاح

والشافعية أنها تجب عليها لأشراكها  
في النفقة وهي النفقة<sup>(٥)</sup>

وأما الحنابلة فيرون أنه إذا اجتمع  
مستحق النفقة أب وابن من أمه، فالأصل  
كانت النفقة على الأب وحده، ولا تجب  
على من سواه، فعليه نفقة الزوجات والأولاد  
والزوجة المأزوجة<sup>(٦)</sup>، وقوله رحمته الله لا  
يؤلفه، وكما في<sup>(٧)</sup>، وهو النسب إلى  
أبني ما يكتسب ولدت بالعرف<sup>(٨)</sup>

(١) فتح مبدى ٢/٢١٩، والبدع ٢/٣٣

(٢) معي المحتج ٢/٢١٩

(٣) سورة الطلاق ١

(٤) سورة البقرة ٢٢٢

(٥) حديث أبي ما يكتسب ويؤلف بالمعروف

مهر حرمه ١/١٩

(١) فتح مبدى ٢/٢١٩

(٢) حديث أبي ما لا يكتسب من النسب  
كسب

من المهر ١/١٩

(٣) حديث أبي ما لا يكتسب من النسب

مهر حرمه ١/١٩

لهم في الجنة<sup>(١)</sup>، لقول تعالى: ﴿وَلَا تُفَرِّقْ بَيْنَهُمَا﴾<sup>(٢)</sup>، وموله ﴿وَأَشَدُّ لَكَ وَلاَ تَقْرَأُ بِهِ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِهِ﴾<sup>(٣)</sup>، وقوله ﴿وَلَا تُفَرِّقْ بَيْنَهُمَا﴾<sup>(٤)</sup>.

ذلك على قدر حمل حق في القرمي بعد حق، فالقري في القرمي، وأمر بالاحسان إليهم كما أمر به إلى المؤمنين، ومن الإحسان إليهم الإساق عليهم.

ولم يرد عليه الصلاة والسلام فيما رواه طريق البخاري رضي الله عنه قال قمنا المدينة فإذا رسول الله ﷺ فقام على المنبر يحث الناس وهو يقول: أيها المعطي أعط، وأبدأ بمن شعرت، أنت وأباك، وأحسن وأفضل، ثم انطلق<sup>(٥)</sup>.

وبعد رواه كتيب من نسخة الحمصي عن جده أنه أتى النبي ﷺ فقال يا رسول الله من أبرد؟ قال أنت وأباك، وأحسن وأفضل، ومولاك الذي يلي، ذلك حق.

(١) البحر الرائق ٢٢٨ ط دار المعرفة بيروت، والمعني ٥٨٩٥.

(٢) سورة الإسراء ٢٩.

(٣) سورة النساء ٣٦.

(٤) حديث زيد المعطي المساء، بدأ يس بعزة الله وأنت.

مرجه الثاني ٦٦٥ ط الشارح الكبير، وصحت ابن حبان (الإعداد ١٢٠١ - ١٢١١ ط مؤسسه رسالة).

فهذه النصوص جعلت الحقة على الأب مود غير<sup>(١)</sup>، فوجدت الشاع الحمصي، ومرك ما عده.

فإن لم يوجد الأب أجبر<sup>(٢)</sup>، ورثه عن حفته بقدر ميراثه منه، فمن كان له جده أم وأبي ابن كانت النصفة على ابن الأب لأنه الرث، ولا شيء على الجدة أم لعدم إرثه، ومن كان له أم وأبي، وجب على أمه سلس مفعته، ووجب على الأب شيئا، لأن ميراثهم كذلك<sup>(٣)</sup>.

وإذا حصح أصله ورث ولد وابن، وكان القريه مود<sup>(٤)</sup>، ولا مود موداً، وجد<sup>(٥)</sup>، فمفع على المورس الأبعد، لأن المورس كالعموم، فمثلاً من كان له أم لقيرة وجدة مودره كبت النصفة على الجدة فقط<sup>(٦)</sup>.

نقطة الحواشي.

٥٩ - الحواشي مع الأقارب المين ليسوا من عمودي النسب، إلا مودة وأبناء الأجداد والأحوال والحالات والأعمام والأعمام<sup>(١)</sup>.

وإذا اختلف النصف في نقطة الحواشي.

مذهب الحمصي والمجاهد أن النصف يجب

(١) المعني ٥٨٧٥.

(٢) المعني ٥٨٩٥.

(٣) مصدر المين ٥٩٣٤.

(٤) مود ح المير.

واجب ورحم موصولة<sup>(١)</sup>.

فالرسول ﷺ قد أخبر بأن العقدة على هؤلاء المذكورين حق واجب

غير أن الحقيقة والحاجة اختلوا بها بهم في تعيين من تجب نفقة من الحوائشي<sup>(٢)</sup>.

فالحاجة: بوجوب لكل ذي رسم محرم كالحم والمصدة والمحال والحائنه والأخ وابن الأخ، ولا تجب عندهم لذي رسم غير محرم كابن العم وبنت العم، ولا تجب أبشاً لمحرم غير ذي رحم كالأخ من الرضاع<sup>(٣)</sup> مستغلق على وجوبها لكل ذي رسم محرم بقرابة فبن محمود. (وعلى الوارث ذي الرحم المحرم مثل ذلك).

ولما الحائنة بوجوبها لكل فريسة وورث مريض أو مصيب، فتجب عندهم للأخ الشقيق أو لأب أو أم، والعم وابن العم، ولا تجب لعمه وبنت العم والخال والحالة رجوعهم مما لا إرث لهم بالعرض أو التعصيب، وذلك لأن ثريتهم ضعيفة، فهم كسائر المسلمين يأخذون مال عند عدم الوارثه وهذا هو المصحب عندهم.

(١) حديث بها رسول الله من بر<sup>٢</sup> قال أمنت وبائلك وأهلك وأهلك. ٤

أخرجه أبو داود (٣٥١/٥) ط حصص

(٢) فتح القدير ٤٢٠/٤، والبحر الرائق ٢٢٨/١

وقال أبو الخطاب إن النفقة تنرم ذوي الأرحام الذين لا يرتون بالمرض أو التعصيب عند عدم المصبات ودوي الفروع، لأنهم وارثون في ذلك الحال<sup>(١)</sup>

ومنصب المالكية والشافعية أن نفقة الميراثي غير واجبة، فلا نفقة عندهم لمن عدا الأصول والصروع من الأقارب كالأخوة والأحوال والأعمام، وذلك ليرود الشرع بوجبات نفقة هؤلاء الذين والمولودين، ومن سواهما لا يحرم بهم في الولادة، فم يشترط بهم في وجوب النفقة<sup>(٢)</sup>

فشرط وجوب نفقة الحوائشي عند المالكيين بها

٦١ - يشترط لوجوب نفقة الحوائشي عند المالكيين بها الشروط التي يجب بوارثها في نفقة الأولاد وهي:

أ - أن يكون المقتضى عليه فقيراً عاجزاً عن الكسب، بسبب الصغر أو الأتوية أو الرمات أو العجز، لأنها إمارة الحاجة ولتحقق العجز، فإن القادر على الكسب عني يكسبه

ب - أن يكون المقتضى واجداً ما ينفقه فاضلاً عن نفقة نفسه وعياله وخادمه

(١) النسي ٥٨٩/٥، والإصناف ٢٩٥/٨

(٢) موطأ الحنبل ٢٠٩/١، ٢١٠، ومطى المحتاج ٤٤٧/٣

والثاني: أن يكون تكريم المحتاج فارحاً  
محرم، لأن تكريمه في الفرية المحرم وأما  
دون البينة، والماصل بينهما أن يكون د  
رحم محرم، فقد كان الله تعالى ﴿وَلَوْ  
أَنَّكَ تَرَأَىٰ تَجَنُّبًا﴾<sup>١١</sup>، وهي قوله بر صمود  
وعسى الولد في الرحم المحرم من  
ذلك<sup>١٢</sup>

### اجتماع الأصوب والحواشي

٩٩ - اختص المصنف في عرض السمة حد  
اجتماع الأصوب والحواشي

لهذه الخدمة والحاجة إلى عرض السمة  
على الأقارب من جهة الحواشي، وإد  
احتجوا في تحديد الأهداف الذين يجب لهم  
الخدمة

مذهب النجاسة أن السمة يجب لكل ذي  
رحم محرم كسهم والماء والأخ والأخت،  
والحلق والحالة، ولا يجب لعمر ذي رحم  
محرم كإبى العم وست العم، ولا محرم غير  
في رحم كالأخ من الرضاع

ومذهب الحاشية أن السمة يجب لكل  
قريب وأخت عرض له نصيب كالأخ من أي  
الجهات كان، ولا يجب لمن لا يورث عرض  
أو نصيب، ولو كان من ذوي الأرحام

ج - اتحاد الدين بين المسلم والمسلم عليه،  
فلا يملك مع اختلاف الدين لعدم يورث  
مختلفي الدين

ويلاحظ أن الحاشية يشترطون هذا الشرط  
في معية الأقارب عمومًا، أما الحاشية فلا  
يشترطون هذا الشرط إلا في معية حواشي  
فقط<sup>١٣</sup>

وهذه الشرور الثلاثة محل اتفاق بين  
المؤلفين بوجوب معية الحواشي وهم الحاشية  
والحاشية<sup>١٤</sup>

وردت معية حواشي آخرين وهذا

الأول: قضاء القاضي به، فلا يستحق  
عليه، ولو عمر معهم بمنزلة من قبل القضاء  
أو الرضا، فليس له أخذه، لأن وحدها لم  
يكن طريق الإحباء لعدم معنى الحريم، بل  
هي صلة محضة، فجاء أن يوقف وجوبها  
على قضاء القاضي، بحلها معية لأصول  
والفروع فهي لا يوقف على قضاء خاصي،  
لأنها وجبت بطريق الإحباء، لما فيها من دفع  
الهلكة لوجود معنى السمة سر الشخص  
والمنع عليه، ولا يوقف حياء الإنسان على  
على قضاء القاضي<sup>١٥</sup>

(١) الهدية بأعلى فتح القدير ٤١٦/٨

(٢) سبب الحاشية ٦٤٥، والمحي ٥٨٤/٧،  
٥٨٥

(٣) فبدخ ٢٧/٤

(١١) مودة البراء ٢٣٣.

(١٢) الهدية بأعلى فتح القدير ٤١٨/١، ٤٢٠

ترجيحاً للجبرية، ولا يجب على المم التمسك  
شيء مع أنه وارث، لأن من جهة الحوائثي

وكذلك الحال لو جتمع لشخص يحتاج  
إلى النعمة عند الأب، وأخ شعور بالنعمة على  
الجد لأب وهو وارث، ولا شيء على الأخ  
الشقيق ترجيحاً للجبرية

وعند تعدد الأصول والحوائثي فالمعتبر  
الأثر في النعمة، عند جتمع لشخص يحتاج  
إلى النعمة جد لأب وطفة لأب رغم شقيق  
وهم لأب، فالنقطة على الجد لأب والجد  
لأب بحسب التمييز في النفس على الجد،  
لأب، والمسافر على الجد لأب، ولا شيء  
على المم الشقيق وأنعم لأب

هذا هو الحكم إن كان أحد اثنين وارث  
والآخر غير وارث<sup>(١)</sup>

ب- لم إن كان كل من اثنين وارثاً،  
فالمعبر في إيجاب النعمة بمقدار الإرث،  
فتوزع النعمة عليهم بنسبة الإرث

ولو اجتمع لشخص يحتاج من النقطة أم  
وعمه فالنعمة يجب عليهما بحسب نصيب كل  
سهماً فعلى الأم الثلث وعلى المم الثلث لأن  
نصيب كل في الميراث كذلك

والنسبة المصيبة من هذه القاعدة ما لم

وذهب المالكية والشافعية إلى أنها يجب  
للأصول والمصروع، غير أن المالكية لا  
يرحبونها إلا الأبناء والأولاد المباشرين، أي  
الطفة الأولى من الأصول والمصروع<sup>(٢)</sup>

وعلى ما يلي بيان مدعي النعمة والحنيفية  
عند اجتماع الأقارب من جهتي الأصول  
والحوائثي

### أولاً: مذهب الحنفية

١٢ - يرى الحنفية أنه عند اجتماع الأقارب  
من جهتي الأصول والحوائثي فالمحل لا  
يخرج عن أحد أمرين:

أ- أن يكون أحد النصفين وارثاً والآخر  
غير وارث، وإذا كان يكون كل من النصفين

أ- فإن كان أحد النصفين وارثاً والآخر غير  
وارث، فالنقطة على الأصول وحدهم ترجيحاً  
لاعتبار الجبرية

ولا يطالب، الأقارب من جهة الحوائثي  
بالنقطة ولو كانوا وارثين، لأن القربة الجبرية  
أولى من غيرها

ع- اجتمع لشخص يحتاج إلى نقطة جد  
لأم وعم شقيق، فالنقطة على الجد لأم مع أنه  
غير وارث، لأنه من جهة الأصول يلقم

(١) رد المحتار لابن عابدس ١٢٩/٢ طبعة  
بولي

(٢) الشارح والمكمل في شرح مواهب الجليل  
١٠٨٤، وروحه الطاهر ٨٣٩

الأوت، فإذا كان هناك من الأقارب من  
للمعتقدين من هو وارث وأخر غير وارث  
فالتفتة على الوارث دون غيره

وإذا تعدد الورثة، فالتفتة تكون عليهم  
بحسب أعبائهم في الميراث

فلو جمع لشخص يحتاج إلى التفتة أم أم  
وأب أم، فالتفتة على أم الأم، لأنها الورثة  
ولا شيء على أبي الأم لعدم ميراثه

وكذا لو كان له عم شعيبي وجد لأب،  
فالتفتة على الجد لأب، لأنه الورث ولا  
شيء على العم، لعدم ميراثه

وكذا انحكم إذا اجتمع لشخص يحتاج إلى  
التفتة أم وجد، فالتفتة عليهما أثلاثاً، فعلى  
الأم الثلث، وعلى الجد الثلثان، لأنهما يرثان  
كذلك

وكذا لو كان له جده، أخ، فعلى الجد  
سبعس التفتة، وعلى الأخ خمسة سداس،  
وهكذا الحكم في كل ما يماثل ذلك

هذا هو الحكم إذا كانوا وارثين بالتفعل

أما إذا اجتمع قريبيان موصران، وكان  
أحدهما محجوباً بقريب مقبر، فعند قرق  
المحسنة بين كونه من حدودي النسب  
(الأصوب والقروء) وبين كونه من غيرهما

اجتمع مع الجد لأب لم وعاصب آخر فالأخ  
أو العم، فالتفتة كلها على الجد لأب، لأنه  
يرث ميراث الأب ويأخذ حكمه

وقد لا اجتمع لمي يحتاج إلى التفتة مع  
وجد لأب وأخ شعيبي أو بس أخ أو عم،  
فالتفتة على الجد وحده، لأن الجد بحسب  
الأخ وبس والعم، ينتزعه حينئذ ميراث الأب،  
وحيث يحقق تنزيه ميراث الأب صار كما لو  
كان الأب موجوداً حقيقة لا شريكه الأم في وحيث  
التفتة، فكذلك الحال إذا كان موجوداً حكماً،  
تجب عليه وحده<sup>(١)</sup>

هذا خلاف ما إذا لم يوجد مع الجد لأب  
والأم عاصب من الحرثي

فلو كان لتغير المحتاج أم وجد لأب فقط  
ولا أحد منهما من العصبات وحيث التفتة  
عليهما وفق ميراثهما، لأن الجد في هذه  
الحالة لم يرث ميراث الأب فلم تجب عليه  
التفتة وحده وإنما رجت عليهما أثلاثاً<sup>(٢)</sup>

كتاب مقبب المحسنة

٢٣ - يرى الحنفية أنه عند جتماع لأقارب  
من جهتي الأصوب والحرثي فالمعصير

(١) رد المحتار ٢٢٥/٢ ط ٢٠٧٧

(٢) رد المحتار من الدرر المحتار ١٧٩/٢ طبعة

بن وأخت شقيقة تكون الصفة على البس  
لفظ، ولا شيء على لأخت مع أنها ترت  
الصف تسمى، وكذا لو اجتمع لشخص  
بمنح إلى الصفة كخ مسلم وابن نصراني،  
فصفتهم واحدة على الابن النصراني، وإن  
كان غير وارث، ولا شيء على الأخ  
المسلم، وإن كان وارثاً، لفرجح القرب  
وحزنية

وكذا لو اجتمع لشخص بمنح إلى الصفة  
ابن بنت وأخ شقيق فالصفة واحدة على ابن  
البنت، وإن كان غير وارث، ولا شيء على  
الأخ الشقيق، وإن كان وارثاً، لفرجح قرابته  
على غيره، وإن اشتريا في القرب (إذ لا كل  
منها بواسطة<sup>(١)</sup>)

وقد يقال أنه عند اجتماع الأقارب من  
جهتي الفروع والحوالي تجب الصفة على  
الوارث دون غيره، وعند بعضهم ينقسم  
عندهم بحسب نسبهم

فلو اجتمع لشخص بمنح إلى الصفة ابن  
وأخ لأب، فالصفة واحدة على الأب، لأنه  
لوارث، ولا شيء على الأخ لأب، لأنه غير  
وارث

وإن اجتمع بنت وأخت، أو بنت وأخ، أو  
بنت وأخ، فالصفة بينهم على قدر الميراث

فإن كان المحبوب من عمودي النسب لا  
تسقط عنه الصفة

فلو اجتمع لشخص بمنح إلى الصفة أب  
ولم وجد، وكان الأب معسراً، فهو  
كالمحبوب، وتكون صفة على الأم والجد  
أثلاثاً، اثنتان على الأم، واثنتان على الجد  
وإن كان من غير عمودي النسب، فلا صفة  
عليه

فلو اجتمع لشخص بمنح إلى الصفة أب  
ولم وأخرون وجد، وكان الأب معسراً، ولا  
شيء على الآخرين، لأنهما محجوبان  
بأب، وليس من عمودي النسب، وتكون  
الصفة على الأم والجد اثلاثاً<sup>(٢)</sup>

### اجتماع الفروع والحوالي

٦٤ - ذهب المالكية والشافعية إلى عدم  
وجوب الصفة على غير الأصول والفروع،  
سواءً للحنفية والمالكية، إذ يرى الحنفية أنه  
عند اجتماع الأقارب من جهتي الفروع  
والحوالي، فالمحضر في الصفة العرب  
والعرب دون الإرث، وعلى هذا فالثبوت  
تجب على الفروع ولو كانوا مختلفين في  
الدين، ولا شيء على الحوالي ولو كانوا  
وارثين.

فلو اجتمع لشخص بمنح إلى الصفة

(١) رد المحتار ٦٧٩٢ ط بلاق

(٢) المحلى والشرح الكبير ١٦٠/١، ٢٩٦



إلّا، وعند تعدد التوراة يكون السبق  
بحسب الأنصاف في الميراث

فلو اجتمع لشخص يحتاج إلى نفسه بنت  
وجده لأم وأخت شقيقة، فالنصف والبنية عليهم  
جميعاً فيجب على البنت نصف النصف،  
وعلى الجدة لأم النصف، وعلى الأخت  
الشقيقة الثلث، لأنها ترث الباقي مع البنت،  
وهذا على حسب أصيالتهم في التوراة خلافاً  
للمسألة والشريعة التي يوجبها على البنت  
نصف أختها بالقرابة<sup>(١)</sup>

فتتمة عدد مصادر بعض الأقارب:

٦٦ - اجتمع النصف في حد الأب والأخت  
بالنسبة على الأقارب إلى أبي

أ - يرى الجمهور (المالكية والشافعية  
والحنبلية) أن حد الأب والأخت  
الأقرب مقدر مما يفضل من قوته وقوت  
زوجته في يوم وليلة

فمن اكتسب شيئاً في يومه وأمن به  
على نفسه وزوجته ومفضل عنه شيء، وجب  
عليه أن ينصف للزوجة المحتاجة<sup>(٢)</sup>

(١) الكافي لأبي حمزة ٢٧٦/٢، ومعي المحتاج  
٤٠١/٢ - ٤٠٢/٢، ورد المحقق ٦٧٩/٢

(٢) رد المحتار ٦٧٦/٢ ط برلاق، والمصنفين  
على الشرح الكبير ٥٢٢/٢، وروضة المحتاجين  
٨٢/٩، والكافي لأبي جعفر ٢٧٥/٢،  
والنهي والشرح الكبير ٢٥٩/٩، ٢٧٠

في ذلك، سواء كان في المسألة رد أو موافق  
أو له يكر

وكذلك لو اجتمع لشخص يحتاج إلى  
نصفه ابن يهودي وعم مسلم، فالنصف واجبة  
على العم المسلم، ولا شيء على الابن  
اليهودي، لأن عمير ولوث، للاختلاف  
الذي<sup>(٣)</sup>

اجتماع الأصول والفروع والحواسي.

٦٥ - عند اجتماع الأصول والفروع  
والحواسي، يرى الحنفية أن النصف يكون  
على الأصول والفروع دون الحواسي،  
ويرى بعض فقهاء الأئمة أنه يجب تم التوراة،  
لأنهم الابن على الأب، والأب على الجد  
وهكذا.

وعند الاستواء في الدرجة والإثبات فعلى  
حسب أصيالتهم في الميراث

ويرى الشافعية أن النصف على الأصول  
والفروع فقط، وبعدم الفروع على الأصول،  
وعند التعدد يكون لأبصار بفرد الدرجة،  
وعند التعدد والاستواء في القرب يكون  
الأبصار بالميراث، وعند تعدد أنواع على  
حسب الأنصاف في الميراث

يرى الحنابلة أن المعتبر في فرض النصف

(١) الكافي لأبي حمزة ٢٧٦/٢، ٢٧٥، والمصنفين  
والشرح الكبير ٢٦٥/٩، ١٦٩، ٢٧٠

ولما اذبحوا منهم مني تحت عليه التمه  
 ١٠٠ الآء. إذ أعسر بالقلعة على ثلاثة أنوار.

القول الأول: أيها يحب علي بن يحيى من  
 البرونة وروى عنهم بحسب المبررات مع  
 مائة القرب والجرية عند الحنيفة، ومراعاة  
 الإرث عند الحنيفة

ومثلوا به بأن لار ٩٠ كان له ابن عسر  
 وسد وام كانت أذقة عسي الحسد  
 الشنار، وعسى الأم النساء لأن يصيبهم  
 كذلك، وإليه ذهب الحنيفة، وهو طاهر  
 المذهب عند الحنيفة<sup>١</sup>

يقول ابن أبيهيم: إذا تم بف نسب الآء  
 بحجة أولاده، أو تم بكمصت بعدد ٠ -  
 الكتب أنظر عليهم العرب ورجع على الآء  
 إذ أيسر، وفي جوامع الفقه، إذ تم يكن  
 ثلاث مال والجد لار لأم أو الحال أو النعم  
 موصر يجير على نعمة التصغير، ويرجع بها  
 على الآء إذا أيسر، وكما يجير الأبجد إذ  
 غلب الأكرام، ثم يرجع عليه، وإن كان به  
 جد ولم موصرا فالسعة عيبها على قدر  
 مبرراتها في ظفر المذهب<sup>٢</sup>، وروى الحسن  
 عن أبي حنيفة أنها عسي الجدة وحده لحديث  
 كذا

مد - ويرى الحنيفة ما عدا محمدا بن حنيفة  
 اليسر موصوب بعمدة الأندلس هو يسار  
 لعلوة وهو أن يذهب استحقاق ما يحرقه عليه  
 به أخذ لركلة، وقد عرفت ولو عبر سام -  
 فاضى عن حوضه لأصلية

فمن وجب عليه إركلة صدقه الصدق  
 وجب عليه الإتيان على تربية شرط له يكون  
 المال فاضلا عن نفسه ونفقة مائة، وقد هو  
 الأرجح وليس به منهم

ويرى محمد بن الحسن في قوله ٠ أن  
 حنيفة اليسر موصوب بعمدة الأندلس مقدر بما  
 يحصل من عطف نفسه وإيماله شهرا إلى كمال من  
 أهل الحنيفة على تعريض التزدي

يذكر أن من أهل الحنيفة فهو مقدر به  
 يحصل من نعمة وبنقة عماله كل يوم، لأن  
 المعتبر في حقوق المباد القدر، دون التصيب،  
 وهو مستحق عما راد على ذلك، فيصرفه إلى  
 أفقره وهذا أرجح<sup>٣</sup>

٦٧ ولا خلاف بين الفقهاء - ما آخى عاصي  
 سعة البرد بوجه بالشرط التي عدم ذكره<sup>٤</sup>

(١) حاسبه رد البحار ٦٦٩/٢ ط بولاق، وراجع  
 المختار ١٤٧/٢

(٢) حاسبه ابن عاصم ٦٧١/٢ ط بولاق،  
 وحاشية الطوس ٢٤٤، وروضة طالب  
 ٨٣/٩، وكذا في ٣٤٥/٢، وسمى المصنف  
 ١٣٤

(١) فتح المشير ١١/٤، والكنز ٢٧٧/٢  
 والتلويح والشرح الكبير ٢٧-٢٨  
 (٢) فتح العبد ١١٠/٢

﴿يَنْبَغِي لَكُمْ﴾<sup>(١)</sup> فسمعت ألسنة وسمى آدم بها وهو ليس جاشراً.

ولأن الحد يقوم مقام الأب في الولايه ويحصى دون الأم بانتصاب موجب أن يقوم مقامه في التزام التعاقب

ولأن الله سبحانه وتعالى سمي إبراهيم عليه السلام نبياً وولاً كان حياً بعيداً، فكان تعالى ﴿قوله أَيْسَئِلُكُمْ إِبْرَاهِيمُ﴾<sup>(٢)</sup>

ولقول الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمِزُونَ أُلَافَهُنَّ يَرْمِزُونَ عَلَيْكُنَّ﴾<sup>(٣)</sup>

لنما أوجب على لأم ما حصر عنه الأب من الرضاع، وجب عليها ما حصر عنه من شفقة.

ولأن الهمزة فيه محقة، وفي الأب مظلومة، مما جعلت بالمظلومة كن تحملها بالمسئلة أولى

ولأن القوند لما تحملت عنه أبنه، وجب أن تحمل أبنه معه<sup>(٤)</sup>

في نفقة الأقارب

٦٨ - اتفق المصنف على أن نفقة الأقارب تسقط بمضي الزمن، إلا إذا عسر وقت في

وفي قوله عند النعمية إلى أعسر الأب حملتها الأم ورجع بها على الأب إلا أبسر<sup>(٥)</sup>

ولمستدل أصحاب هذا القول، بقوله تعالى ﴿وَقُلْ الْوَلَدُ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ وَكَذَلِكَ يَتَّبِعُونَ الْأَقْدَامَ لَا تَحْزَنُ لَكَ إِلَّا وَفَاءً وَلَا مَرْوُءٌ لَكُمْ وَلَوْلَا وَقُلْ الْوَلَدُ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ يَتَّبِعُونَ يَتَّبِعُونَ﴾<sup>(٦)</sup>

موجب استدلالهم بأنه ما كان على الأب برهمين وكسوتهن بالمعروف كان ذلك على الأم والحد لأتبعه ورتان، موجب اشتراكهما في تحمل نفقات من أعسر أبوه بعنفه على من اشتراكهما في مهره<sup>(٧)</sup>

القول الثاني لا يجب معه الولد على الأم ولا على الجد إن أعسر الأب بالجمعة، وإليه ذهب الحنكية<sup>(٨)</sup>

القول الثالث، إنها يجب على الجد أبي الأب ثم على نيك وإن عسواء ثم تنتقل بعدهم إلى الأم، وإلى هذا ذهب الشافعية<sup>(٩)</sup>

مستدلون على ذلك بأن الجد يظن عليه اسم الأم، فيطلق عليه حكمه، قال تعالى

(١) حاشي رد المحتار ٦٧/٢ ط بولاق

(٢) سورة البقرة/ ٢٣٣

(٣) طالع المستخرج ٤٤٢/٣

(٤) مواهب الجليل ٢٩٠/٤، ٢٩١

(٥) الحاشي الكبير مساردي ٧٨/١٥

(٦) سورة الاحزاب/ ٢٩

(٧) سورة الحج/ ٧٨

(٨) سورة شجر/ ٢٢٢

(٩) المحلوي الكبير ٧٨/٢٥ - ٨٠

بعض عسها سوى مدة قصيرة، وهي ما دون الشهر، فلا سقط وتضيق دينا في الدمة

و ١٤٤٥، فخصي القاضي بالنسقة للصغير وصحت مدة، أو إن أمر الأم بالانقراض على الولد، والحال أنه الأس عانت وتركهم بلا معه، فلا سقط النسقة في هذه الأحوال كلها وتضيق دينا في الدمة<sup>١</sup>

نقول الثاني لا يصير دينا في حالتي الأولى إذا فرض الحبس على الولد والواقف في الدمة للمصية

والثانية إذا قام بالإنتقال عن تولد أو الوالدين شخص لم يقصد من الإنماء التبرع، وله الرجوع على من وجب عنه النسقة ولا سقط ويصير دينا عليه في دمنه، وبهذا حال المالك، فإن لم يرفعه، يخصي للمنفق مهر المشرع به، كما ذلك بعد الحكم بها<sup>(١)</sup>

نقول الثالث لا يصير النسقة دينا في الدمة، لا إذا فرضها القاضي على من وجبت عليه بكونه عاك أو مستعد عنها حد بغير شراجه أو إذا دأ القاضي لمن وجبت له النسقة بالانقراض للحية أو ابتاع دأثر من الفصل

الأحوال المصومة عليها، لأنها وجبت سنا لحظ ركزية للحاجة، وقد حصل دأثر في القاضي بدونها، بخلاف معه الزوجة مسب وجوبها لأحساس وتجب مع البسار، فلا تسقط الدخلة دينا معنى<sup>٢</sup>

واحلها في صيرورتها دينا على المنفق على ربه أو لا

نقول الأول محصيه وهو أن نسقه الأقارب لا تضيق دينا إلا إذا أذن القاضي لمن وجبت له النسقة أنه يستنيس، واستدان بنفسه، أو أمر المنفق العاك من وجب له النسقة بالاستدانة

لأن إذن القاضي كالمعاش، فلهذا يصح دينا معنى المنفق، فلا تسقط إلا بالاداء أو الإبراء، فإذا لم يستند بالمن لا يصير دينا، ولا يحق له الرجوع على المنفق دينا معنى<sup>(٣)</sup>

وكذا إذا فرض القاضي وحض مدة فقد بغير دأثر سقط ولا يصير دينا، لأن معه الأقارب يجب للحاجة، فلا تحب مع السرا، وقد حصلت تركها بمضي مدة

هذا بخلاف ما إذا فرضها القاضي ولم

(١) د السجدة ٦٨٥٦، ومواهب السبيل ٧١١، ٦١٢ ومعني المحتاج ٤١٩، ٤١٨، والذكي ٣ ٢٨

(٢) الهدية مع مع القدير ٢٢٩، ٢٢٨، وحاشية تيمم ٦٨٥ ٢

(١) بدائع الصنيع ٤٥١، ٤٥٢، وجع القدير ٢٢٩، ٢٢٨، وحاشية مير جلد ٦٨٥ ٢

(٢) مواهب الجليل رالاح والإكتفاء ٦١١، ٦١٢، وحاشية

مرض النقص للتقريب على الغائب

٦٩ - اختلف الفقهاء في كيفية إيجاب المقتضى على الغائب أم لا وجب له من الأقرب على الأبعد

القول الأول عدم وجوب التقيد على الغائب ولا يحكم بالحكم فيه وبذلك الجمهور - المالكية والشافعية والحنابلة - عدم كمال لأب عداً، والمقتضى واجبة عليه لاسه، وتجد حاضر، فالمقتضى على الجد بمرئى، ليرجع على الأب بما كفى ما لم يكن متبرعا

غير أن مخالفة لا يوجبون التقيد على الجد لمصره بمقتضى الأقارب في الولد والوالدين المباشرين<sup>(١)</sup>

القول الثاني للحبيب وقدمه بين مستحقها، فقالوا بوجوبه على الغائب بدون حكم لهماكم في حق الرجوع والوالدين والولد الصغير ومن في حكمهم، لأن مقتضى هؤلاء واجبة قبل الغائب، فكان قضاء القاصي إعادته على حصول عفة الرجوع له

أو إذا اقترضا لم يحجب عن من وجبت عليه وأنشده من خليف، لعدم وجود قاصر أو ممدد إشته وحصل الألف من بالعين، وبهذا من الشافعية<sup>(٢)</sup>

القول الرابع ودعمه الحنابلة بأن من مره الاتصال الواجب مدة لم يبرمه عوصه، أمثله الأكثر - من الحنابلة - وجزمه في المصنوع وبأن المصنوع، هذا الصحيح من المذهب وعليه جماهير الأصحاب

ونكر جماعة، لا يبرمه حكم لأنها ما كلف بمرمه كمنه المروجه أو اسدائ يافته، قال في المحرر وأما مقتضى القول فلا يبرمه لها مضي وإن عرفت إلا أنه يستدعي عنه إلا أن الحاكم<sup>(٣)</sup>

وصرح جمهور الفقهاء - المالكية والشافعية والحنابلة - بأن من مضر حسن روحه ثم استحلله وحيت عليه بآفته بها مضي بها لاستحقاقه من الحسن منه، يرجع الرجوع عليه بما أنفقته وإن لم يكن ما أنفقته على ديته بآفته القاصي، بمرأى لتعدي لأب بيه، ولأنها بما أنفق عليه لظن أنه لا أب به<sup>(٤)</sup>

(١) روى الطالبيين ٨٥٩، ومعه الصحيح ١٤٩٨

(٢) كشف المناع ٤٨٤، والإمام ١٠٢٩

(٣) شرح المرقاوي من خلال ٢٥٣/١ ومعه الصحيح ١٤٩٨، وكشافه ١٠٥٥

(١) سراج والإيجال يهتدى به هذا الصحيح ٢١٩/١، وموافق الجليل ٢١٩/١، ردده الحنابليين ٨٧٩، ومعه الصحيح ٥٧١٨، والهيبي واشترج كبير ٢٧١/١



وغرو الشافعي يبي كرون الحيواد مأكول  
اللحم أو غير مأكوله.

فقررنا أن مالت الحيواد مأكول اللحم  
إذا استبح من الإمام عليه لومه أحد أمور  
ثلاثة بيعة أو علفه والإيمان عليه، أو  
حيه، فمما للضرر عنه وإبقاء الملكة وعدم  
إسعاد ماله.

ولم يملك غير مأكول اللحم فيلومه بيعة أو  
الإيمان عليه، ولا يجوز له حيحه لأنه غير  
مأكول اللحم يحرم فيه

إن أبي ذلك تصرف الحاكم فيما يرا  
مصلحة حسب ما يقتضيه الحال وبما عنه من  
إجازه العلة أو بيعها، فإن لم يمكن ذلك  
وجبت مفسدها في يد المال، فإن لم يوجد  
في بيت مال المسلمين من الأموال ما يفي  
الحاكم منها فبيها، وحسب على جسامه  
المسلمين كمنبيها، وقال الأرمي من  
الشافعية. ونسبه ألا يبيع ما لم يكن إيجاره  
وحسب ذلك من مقتضى كلام الشافعي  
ومنهج الشافعية<sup>(١)</sup>

وقال الحنابلة: إن استبح مالك البيعة من  
الإيمان عليها أحمر على ذلك، لأنه واجب  
عليه كما يجيز على سائر التواجدات، فإن أبي

(١) المذهب ١٦٦/٢، وروضة الطالبين ١٦٠/٢،  
ومعني المحتاج ٤٦٢/٣ - ٤٦٣، ونسبه  
المحتاج ٢٤١/٢، ٢٤٢

الإيمان عيبه أو حمر عنه أحمر على بيع أو  
إجارة أو بيع مأكول، لأن بهما في يده يترك  
الإلتفات عليه ظلم، والظلم نجس لإزالته، فإن  
أبي قبل الحاكم الأصح من هذه الأمور  
الثلاثة أو افترض عليه وأنفق عليها، كما لو  
لمنع من أداء الدين، ويجب على مقتضى  
الكتاب المباح وهو كذب عيب ومشبه دروغ  
أن يطعمه ويسقيه أو يوصله، لأنه عدم ذلك  
تعتيه له، ولا يجعل حيس شيء من البهائم  
لتهتك جوعاً أو عطشاً<sup>(٢)</sup>

#### ملحة العارة

٧٣ - اختلف الفقهاء فيما تدرمه ملحة العين  
المصاره ومن الانتفاع بها على أربعة أقوال

القول الأول: إن ملحة العين العين المعارفة  
عنى ملكها، وإليه ذهب المالكية في  
الراجح عندهم، وهو قول أكثر الشافعية  
والحنابلة<sup>(٣)</sup>

واستدلوا في ذلك إلى أنها لو كانت على  
المستعير لكانت كراء، وربما كان عامها أكثر  
من الكراء، فخرج الحارة إلى الكراء

(١) كشف النفع ٥٩٤/٥ - ٥٩٥

(٢) حاشية الرمزي ونسج الحرشي ١٢٥/٢،

١٢٩، والفتاوى والإكليل بهامش مواهب

الجليل ٢٧٢/٥، ومضي المحتاج ٢٦٧/٣،

وأبى المطيب ٢٢٩/٢، ومعه أولي النص

للمالكه إن التمتع في البتة والميسر على  
المستعير، وقيل بقا في البتة والميسر على  
ربها، وأما في المدة العزيمه والميسر أيعيد  
عصم المستعير كتمعه العبد المحترم، وكأنه  
أقبح<sup>(١)</sup>

#### تعقّد الملقطة

٧٤ - اختلاف المدهاء في حكم الإيماني على  
الأمطه. ومما يلزمه الإيماني عليه، وهو  
يشترط فيه أمر القاضي أم لا؟ حتى يريده  
أقوال

القول الأول، إن الأمر ينقطع بأمر القاضي  
وإنه يكون جهتاً على عبدها، وبه حال  
الحص<sup>(٢)</sup>

وذلك لأن سلطان ولاية في حال الغائب  
ينظر له إذ هو حسب نظر فصل أمره كأمر  
المالك<sup>(٣)</sup>

وإن اتفق بغير إيمانه مده يكون مطوعاً،  
فيبني أن يرفع الأمر إلى القاضي لينظر ما  
يأمر به

إن كانت مما يقتضي الانتفاع به بالإجارة

(١) - نسخة المدهوي على شرح الشرحي ١٢٩/١.  
والساج والأكليل بهامش مواهب الجليل  
٢٧٣/٥.

(٢) المباحث ٢/١١

(٣) بهر المحقق ٣٠٥/٣

ولأن الإيماني على العارية من حقوق  
المالك دكت على مالكها<sup>(١)</sup>

ولبسها على العبي المستأجرة، وإن التمس  
لإعصم وصياتها على مالكها<sup>(٢)</sup>.

القول الثاني، إنها على المستعير وإليه  
ذهب الحمية، وبه قال بعض المالكة، وهو  
قول القاضي حسين من الشافعية، ووجه عند  
الحنا<sup>(٣)</sup>

القول الثالث، إن المستعير محبر بين  
الإيماني عليها وبين تركها فلا يحبر على  
الإيماني لأنه لا يزوج في العارية، وبكى يقال  
له أنت أحق باستمتاع ذلك شئب فلتسحق  
لبحصن لك ذلك المنفعة، وإن شئت فعل  
يفلا عبدها، أما أنه يجبر على الإيماني عليها  
فلا.

وبه قال بعض الحمية<sup>(٤)</sup>

القول الرابع، حال عصم الميسر من

(١) عصم المحتاج ٣٦٧/٢، وأيض المطب  
٣٢٩/٤.

(٢) مدهو لولي اسم ٢٤٥/٥

(٣) المناوي مهدية ٣٧٢/٤، وشرح المحرشي  
١٢٩/١، والفتح والإكديين بهامش مواهب  
الجليل ١٧٣/٥، ومعنى المحتاج ٣٦٧/٢،  
دمرة لولي النهي ٢٣٥/٥

(٤) المدهوي مهدية ٣٧٢/٤، رسالته الشفهي على  
حسب تحقيق ٤٨/٥



لنعمته بأفهبها؟ قال الإمام نعم كما تباح جميعها، وحكم حسناً لأنه لا يجوز، لأنه يذهب إلى أن نكاح نفسه وبهذا يذهب أبو العرج الرافعي قال ولا يستقرض على المال أيضاً بهذا المعنى

القول الرابع سحابة، وهم يرمون بين ما بيني وبينكم أكثر، وما لا بيني وبينكم.

فإن القسط ما بيني وبينكم، فالمتنزه بالخير بين ثلاثة أمور.

١- أن يأكل الخبث في الحال إذا سب عليها أنه لا، ويحرم تبسُّطه بمساحتها، لقول النبي ﷺ في حباله الخمسة أي بك أو لأحد أو للذئب<sup>(١)</sup>

فقد حمدها رسول الله ﷺ أنه في تحريم وسوى بينه وبين السب، والذئب لا يأكل في أغلب

ولأن في كل، في الحال هذه من لا يلق عليها وحرمة لماله، وهذا لعمري عليها تكون ذكها لوكي

(١) روى البخاري ١٠٤٠/٥

(٢) المعنى وقشرح تكبير ٣٦١/١ - ٣٦٧

(٣) حديثه أي بك أو لأحد أو للذئب

أخرجه البخاري، روى ما يرب ٤٦/٥ ط المصنف  
ومسلم ١٣٤٨/٣ ط المحققين من حديث  
روى بر محمد الجهمي

أمره بأن يزوجها ويمن عليها من مهرها نظراً بمعاث، ولا كذب مما لا يحتمل الامتناع بها بطريق الإجارة، رحمتي أنه لو آمن عليها أن يستقرض الخلفه قيسه مره بيهما وحفظ نهما منهما

وإن رأى أن الأصلح أنه لا يهبها بل يحن عليها، أمره بأن يمن عليها بشرطه أن لا يريد يفسدها على قيسه، ويكون ذلك حب على مساحتها حتى إذا حضر أحد من الخلفه<sup>(٢)</sup>

القول الثاني إن أمن حفظ الخلفه عيب، خير زوي. إذا حله بين أن يحنك بما هو عليها، لا يحنكها، أو أن يسلمها لمنعه في نظرها أمن عليها، وسواء أكل الإعدى يؤذن استعد أم خير إده، وإليه ذهب المالكية<sup>(٣)</sup>

القول الثالث إن أسك المتنزه الخلفه وسع بالإملاق عليها ذلك، وإن أراد الرجوع بها آمن على صاحبها لقن بذن الحاكم، فإن لم يجد حاكماً تنهد، وإنه ذهب بالخلفه<sup>(٤)</sup>

والمراد إذا أراد البيع، فإذا لم يجد حاكماً، استقل به، وإن وجدته بالأصغر أن يجب استعماله، وهل يجوز بيع جره منها

(١) المدخل ٢٠٣٢/١، روى البخاري ٣٠٥٣

(٢) حاكم المعجمي على شرح الكبير ١٢٣١٠،  
والمدونة ٣٦٧/٢

(٣) روى الطحاوي ٢٠٤/٥

كان الحفظ في علاجه بالجمع أو غيره  
عائجه ريس له مرء، وله أن يسج عنه إن  
احتاج إلى شرافة سجنه وإنشائه لأنه مال  
غيره. لمرء ما فيه لحظ لصاحبه كوصي  
تجيب

وإن كان الحفظ في بيته بأحد رجليه ثمه،  
كالخادم والطرف، فإن يسلر به ويمر يمكن  
تجسسه نعيه أكله. وكذا الحكم لو كان أكله  
أتمم لصاحبه، لأن الحفظ فيه<sup>(١)</sup>

#### حفظ الوديمة

٧٥ - ذهب الفقهاء إلى أن يمين الوديمة يسد  
ثلمه المودع وهو ريب ولا يلزم المودع لثمة،  
لأنه مذبذب يحفظه ولا يعمد عليه فإنه  
مها<sup>(٢)</sup>

وحد في تجسسه، والتحصين في مصدع  
(الوديمة)

#### حفظ المرحون

٧٦ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن حقة المرحون  
على الراس

لأنها من حقوق المالك، وكل ما كان من  
حقوق سلك مهر على الراس لا خمس

ب - أن يمسكها حتى صاحبه ويمتن عليها  
من ملكه ولا يملكها

وإن أحرر في هذه الحالة أنه يفتقر عليها  
موتياً الفقة على مالكة، ولشهد على ذلك  
في الرجوع بالنفقة ورواها

الأولى له أن يرجع، لأن عمر بن عبد  
المرير قضى بيمين وحده ضماناً لمن عديها  
رجاء وبها بأنه يهرم له ما أفتق، لأنه أتمم  
عليها لحفظها، فكان من مال صاحبه

الثانية يسد له أن يرجع بشيء لأنه أتمم  
عليها من غير إثم، فلا يستحق شيئاً قياساً  
على من سى دار غيره بغير إذن منه

ج - أن يمينها ويحفظ لثمتها كف صاحبها وإن  
يتولى ذلك نفسه؛ لأنه بما جاز له أكلها بغير  
إذنه جاز له بيعها من باب أولى

وإن ألفت ما لا يبقى عاملاً

إن كان لا يفر صلاح ولا غيره، كالتصحيح  
والفأكهة التي لا تجعق والخصم وروى  
بالمقتضى محبر بين أكله وهرم حيث استقته  
ومير يمينه وحفظ ثمتها، ولا يجوز له إشتاؤه  
عليه ثمة

فإن مره حتى تلف، فهو من صمائه، لأنه  
فرط في حفظه فآذنه فسمته كالثوبية

وإن كان يمكن بدونه بالصلاح كالصبي  
والرطب، فيطر ما فيه الحفظ لصاحبه، فإن

(١) ثمنه والفرح الكبير ٢٩٤/٦ = ٣٦٧

(٢) د السمنار ٥٠١/٤ ويده الصبي

٣٤٠/٦، ورواه الثعنين ٣٣٢/٨، والعمري

٢٩٢/٦

مال عام كالأموال الموقوفة على النفعاء، فإن لم يكن ذلك فإن مفعله تكون في بيت المال ولا تؤزم المقتطع في الجملة<sup>(١)</sup>

وتجمل ذلك في مصطلح (لبيط مـ ١٥)،  
(١٩)

بـ - تحقه الجيم

٧٨ - (إن كان للشيء مال فعقته في حاله، فإن لم يكن مال وله ثوبة يستحق به الثقة فتعقته على غرابته كما سبق بيانه في حقه الأفلوس

ولأن لم يكن له أفلوس ولا مال فتعقته في بيت المال انظر مصطلح (بيت المال مـ ١٢، بيم)

ج - ثقة العاجز الذي لا عائل له

٧٩ - لا خلاف بين الفقهاء في أن ثقة العاجز الذي لا عائل له ولا قدرة له على الكسب ولا يملك مالاً يجب في بيت المال، لأنه معد للصراف على ذوي الحاجات والمعممين ومن هم في مثل حاله ممن لا قدرة لهم على كسب كعائلتهم ولا عائل لهم يجب عليه نفقتهم

ولأنهم أجازوا دفع الزكاة إليه عند عدم قدرته على التكسب أو عند عدم لدونه على

(١) يدائع المصالح ١٩٨/٦، وتبيين الحقائق ٢٩٧/٥، وبداية المجتهد ٣٢٨/٢، وروضة الطالبين ٤٢١/٥، والمصنف ٥٧٩/٦

المرهون<sup>(٢)</sup> لقول النبي ﷺ لا يعلق الرهن، لصاحبه عند رجليه عرصة<sup>(٣)</sup>

ولأن الرقبة والمنفعة على بيت الرهن فكانت العدة عليه

ووافقهم الحق في ما يحتاج إليه مصلحة الرهن بنصه وتوقيفه، أما ما يحتاج إليه الحفظ المبرهون فقال المصنف إنه على المرهون، لأن حبس المرهون له<sup>(٤)</sup>

وتجمل ذلك في مصطلح (رهن مـ ١٩)،  
(٢٠)

فتاوى أخرى

١ - ثقة النبط

٧٧ - اتفق عقده على أن ثقة النبط تكون في ماله إن وجد معه مال أو كان مسحقاً في

(١) بين الحقائق ٦٨/٦، والناج والإقليم بهامش مواهب الجليل ٢٣/٥، والمصنف ٣١٨/٦، والمصنف ٤٢٨/٦

(٢) حديث لا يعلق الرهن، لصاحبه عرصة... أسره البيهقي في الحسن الكبرى ٢٩/٦ ط دقا للمعروف وأبو عبد الله في التمهيد ١٤-١٦ ط حلق - السخري عن حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وقال ابن عبد البر هذا الحديث عند أهل العلم بالنقل مرسل، وإن كان له وصل من جهات كثيرة، فاتهم بطورها

(٣) بين الحقائق ٦٨/٦

## نقل

### التعريف

١ - من معاني السبل - يسكن الماء وله تحرك - هي اللغة العربية والنقل وشاقته ما يحسه الإنسان من لا يجب عليه <sup>(١)</sup> قال الله تعالى ﴿وَمَنْ أَكْبَلُ لَهُمْ جَدِيدًا يُؤْتِيهِمْ نَافِلَةً لَهُمْ﴾

وأن في الاصطلاح فقد عرّفه إبراهيم الحلي كحقي بأن العبادة التي ليست مرضية ولا واجب، فهي العبادة الزائدة على ما هو لازم، فتعد للنسب المؤكدة والمصلحة والظروف غير المؤكدة <sup>(٢)</sup>

وقال الموسوي الحلبي ما عدا النبي ﷺ ولم يداوم عليه أي يتركه في بعض الأحيان ويعمله في بعض الأحيان <sup>(٣)</sup>

(١) كتاب العرب والمفردات في سبب الفرق  
تقريب الأصمعي، والمغرب

(٢) حوزة الإمامية ٧٩

(٣) حية الحلبي في شرح مية المعاني ص ٢٨٢

(٤) حاشية شوقري ٢١٦/١، والشرح مصنف  
١٠١٦ هـ مطبوع

محقق كتب بكيفية، واعتشروا الفدر، معبر  
كسب تكفي لحاجته كدهاء، لأنها حيث لا  
نكسو من عري ولا تنزع من جوع

ولأنه يعاني هذا بعد فليراً، وتعتبر نسبة  
كعبته من بيت الله، وهذه الكعبة تشمل  
سائر ما يحتاجه من معصوم ومبني وممكن  
وأجرة خادم ومعقنه إن كان في حاجة إلى  
خادم إن كان حراً أو رماً لا يستطيع القيام  
بخدمته نفسه، وليس له من يقوم عن رعايته  
وخدمته

ولأن ميراثه يؤول في بيت الله عند عدم  
وجود وارث له، فتجب معقنه به عملاً  
بالعاقلة التي تقول الخروج والمفسدان، ولأن  
بعض الشريعة تقضي بأن من مات شحان  
وجاره جناح وهو يعلم، ولأن تركه بعد تقدير  
بعضه في بيت الله بعد سلباً لعمه الذي هو  
به فيه لظن حرمه وهي في حرمه الناس  
سلم إلا أنه فيه حق <sup>(٤)</sup>



(١) يدافع المستقيم ١٣٩٤، ومحمي المحتاج

١٠٩٣ - ١٠٩٤

وتم الفصل بين الفس والفسه بعد قاء  
تشرع لاني الفس أهم، اد كل سنة مائة  
ولا عكس<sup>(١)</sup>

### فصل الفصل

٢ - تدب السنة النبوية على أن إلهام الوافق  
بعد أداء الفرائض تغطي إلى محبة الله تعالى  
تلقيد وصيرورته من جنة أوليائه الذين  
يحبهم ويحبونه<sup>(٢)</sup>، فقد قال النبي ﷺ  
إِنَّ اللَّهَ قَالَ مَنْ عَادَى فِي وَلِيًّا فَقَدْ آذَنَهُ  
بِالْحَرْبِ، وَمَا نَقَرْتُ إِلَيَّ عَبْدِي بِشَيْءٍ أَحَبَّ  
إِلَيَّ مِنْ مَا افْتَرَضْتُهُ عَلَيْهِ، وَمَا هَؤُلَاءِ عِبْدِي  
يَنْقَرُونَ إِلَيَّ بِالْوَرَائِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ، فَإِنِ أَحَبَّ  
كَتَبْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ، وَبَصَرَهُ الَّذِي  
يَبْصُرُ بِهِ، وَيَدَهُ الَّتِي يَهْتَشُ بِهَا، وَرِجْلَهُ الَّتِي  
يَمْشِي بِهَا، وَإِنْ سَأَلَنِي لِأَعْطِيَهُ وَلَوْ  
أَمْنًا لِي لَا أُعْطِيهِ<sup>(٣)</sup>

بعد حكم الله تعالى أوليائه علمهم إلى  
صميم

أحدهما من نمر إلى بناء الفرائض،  
ويشمل ذلك فعل الواجب، وترك

وهذا الشافعية فتعمل هو ما عد الفرائض  
أي من الصلاة وغيرها بالصوم والصدقة -  
وهو ما طلبه الشارع طلباً غير جازم، وغير  
عنه بآسنة والمنسوب والحس والمرغب فيه  
والمسحب والمندوب، فهي بمعنى واحد  
تترادفها على المشهور<sup>(٤)</sup>

### الإنفاذ ذات الصلة

الله

٢ - السنة في الله الطريقة والسيرة، يقال،  
سنة فلان كذا أي طريقته وسيرته، حسنة  
كانت أو سيئة<sup>(٥)</sup>

وأما في الاصطلاح بعد عرفها إبراهيم  
العلمي بأنها الطريقة الموضوعة المستوكة في  
السير من غير إنزاع على سبيل  
الموافقة<sup>(٦)</sup>

وقال النسوي السنة ر فعله النبي ﷺ  
وأظهر حالة كونه في جماعه ودلوه عليه ولم  
يقل دليل على وجوبه<sup>(٧)</sup>

(١) بهاء المحتاج وحاشية شيرازي ١٠٠/٢ -

١٠١، ومضى المحتاج ٢٢٩/١، والنجوى

٧٤، وحاشية القليوبي ١٠٩/١ - ١١٠،

رأس الفتاوى ٢٠٠/١

(٢) مصباح السر

(٣) به الشافعي في شرح منه المصنف ص ١٣

(٤) حاشية النسوي ٢١٩/١

(١) مرافق الفلاح ص ٢١١

(٢) دير الفلاحين ٢٤٥/١ - ٢٤٦

(٣) حديث ابن أبي عمير عن الصادق عليه السلام

ولي

أخرجه السيوطي (فتح الباري ٢/١١ - ٢٤٥)

٢١١ ط السنية

المعروف عنه. لأن ذلك كله من فرائض الله التي افترضها الله على عباده.

والثاني من دعواه إنه بعد العرائض بالقرآن<sup>(١)</sup>

ومن أنظم ما يترتب به إلى الله تعالى من السؤاقل كثيرة المارة العرفاء وسماحة سمكهم وتغلب وتغلبهم، قال حبيب بن الأرب رضي الله عنه مروجاً: ففرضت على الله ما يستعجب، وأدامت لك أسد تعرف إليه بصيرة هو أحب إليه من كلامه<sup>(٢)</sup>. ومن ذلك كثرة ذكر الله الذي يروا عليه فلسه وفلسه<sup>(٣)</sup>. فقد ورد عن سعد رضي الله عنه قال: سألت رسول الله ﷺ أي الأعمال أحب إلى الله؟ قال: أن تسبوت ولستك، رضي الله عنك. ذكر الله<sup>(٤)</sup>.

ونصف الأحاديث السوية كذلك هي أن الله

(١) جليلي التعلوه، وحكم لحي ج٢ ٢٢٤٠.

٣٣٦ م مؤسسة الرسالة

(٢) مكر حبيب، فخر إلى الله ما اعظم

أمره أبو عبد القاسم بن سلام في فضائل القسوت (١) ٢٩١ - ط ورية الأوقاف ضميمة

(٣) جليلي العطف، رفحكم ٣١٢٨ ٣١٣ ط مؤسسة الرسالة

(٤) حبيب، أن سموت ولستك طلب من ذكر الله

قصر حبيب بن حبيب في التصحيح (٣) ١٠ ط مؤسسة الرسالة

سبحانه وتعالى يكمل للعبادة م موكلاً من أتم القضي بمصلي الله قبل، فقد كان له حروباً رضي الله عنه سمعت رسول الله ﷺ يقول: ابن أول ما يحاسب به العبد يوم القيامة من عمله حالته، فإن صلحت فقد أفرغ وأنجح، وإن فسدت فقد خاب وخسر. فإن انتقص من يومه شيء، قال: شرب عرو وجلي انظرو من لعبدي من تطوع؟ فيكسب بها ما انتقص من العريضة، ثم يكون صلاته حمله على ذلك<sup>(١)</sup>.

قال ثوري: يحاسب أن يراه ما انتقص من شمس والهيئات المشروعة فيها من الحشر والأدكار والأدعة، وأنه يحصل له ثواب ذلك في العريضة وإن لم يحصله فيها وسأله في التصريح، يحاسب أن يراه ما انتقص ليها من مروض وشروطها، ويحتمل أن يراه ما ترك من العرائض ولما لم يحصله فمعرضي عنه من التطوع، والله سبحانه وتعالى يلقي من انظرو عاف الصلحة عن الصلوات المعروضة

وقال أبو العريبي: يحتمل أن يكون تكسب له ما نقص من فريض الصلوات وأعداء بعض

(١) حديث: أي أول ما يحاسب به العبد يوم القيامة

أخرجه أبو ذر (١) ٢٤٠ ٢٤١ م جليلي، والقرماني (٢) ٢٧٠ ط المحيي، واللفظ له، وقال: حسن عريبي

وقال عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه: **أفضل الأعمال أداء ما امر به الله، والودع عما حرم الله،** وحدثني أبا عبيدة عند الله عز وجل، وقال عمر بن عبد العزيز: **في حقيقته أفضل العبادة أداء الأمرين واجتناب المحارم**<sup>(١)</sup>

٥ - **واستثنى نفسه من أصل لفظة العرض على النعم لمجرد ذكرها صراً للمؤمن التي صلها النبي على التوجيهات**<sup>(٢)</sup> منها:

أ - **إيراء المحسر قبله أفضل من إنظاره، وإنظاره واجب وإيراءه مستحب**

هذه صورة ذكرها ابن نجيم وبين السبكي وظناني<sup>(٣)</sup>

ب - **أبداء السلام فإنه سنة، والرد واجب والأبداء أفضل**<sup>(٤)</sup> لقوله ﷺ: **«وحرهما ثلثي يبدأ بالسلام»**<sup>(٥)</sup>

الطوخ، ويحتمل ما يقصه من الحديث، وأول حديثي يظهر لقوله ﷺ: **«في بعض الروايات: أنه التركة مثل ذلك، ثم يؤخذ لأصناف من حسب ذلك»**<sup>(٦)</sup>، وليس في التركة إلا عرض أو فصل فكما يكمل عرض التركة بعضها كذلك الصلاة، وفصل الله واسع ووعده أشد وعمره أعم<sup>(٧)</sup>.

**المفاضلة بين العرض والصل:**

٤ - **لا خلاف بين الفقهاء في أن العرض أفضل من الصل**<sup>(٨)</sup>، فقد قال النبي ﷺ: **«يبدأ بحكيه عن ربه، فوما تقرب إليّ عبدي بشيء أحب إليّ مما افترضته عليه»**<sup>(٩)</sup>

وقال إمام الحرمين: **قال لأمة - حضر الله تعالى به ﷺ بإحسان أشياء لمعظم نوحه، لأن ثواب الغرائض يبريد عظمى لثواب المندوبات سبعين نوحه**<sup>(١٠)</sup>

(١) حديث: **«تم تركة على منتهى»**

أخرجه أبو داود (١١٩/١) ط حديث من حديث صحيح داري.

(٢) منه لأخوه طرخ القرافي ٥٢٢/٢ - ١٦٤

(٣) الأشباه والفتاوى لابن نجيم ص ١٥٧ ط دار الكتب العلمية، والأشباه والفتاوى للسيوطي ص ١٤٥، والفتاوى للقرافي ١٢٩/٢

(٤) حديث: **«وما تقرب إليّ عبدي بشيء أحب إليّ»**

نقد ترجمته ص (١١)

(٥) الأشباه للسيوطي ص ١٤٥

(١) جميع الفروع والحكم ٢٢٦/٢

(٢) الأشباه والفتاوى لابن نجيم ص ١٥٧ والأشباه والفتاوى للسيوطي ص ١٤٥

والفتاوى للقرافي ١٢٧/٢ - ١٢٨

(٣) المراجع شاذية

(٤) الأشباه والفتاوى لابن نجيم ص ١٥٧ والأشباه للسيوطي ص ١٤٥

(٥) حديث: **«وحرهما شيء بدأ»**

أخرجه الشيخان في (فتح الباري ٤٩١/١) ط السلفية، وشمس (١٩٨٤/٤) ط عيسى العلمي من حديث أبي أيوب الأنصاري

الذي هو الصلاة في مسجد رسول الله ﷺ  
لواجب التي هو أصل الصلاة.

ج - الصلاة في المسجد الحرام أفضل من  
مائة ألف صلاة في غيره، مع أن الصلاة  
فيه غير واجبة، فقد فُضِّلَ المندوب  
لواجب الذي هو أصل الصلاة من حيث  
هي صلاة.

د - الصلاة في بيت المقدس محسنة  
صلاة، مع أن الصلاة فيه غير واجبة، فقد  
فُضِّلَ المندوب لواجب الذي هو أصل  
الصلاة.

هـ - روي أن صلاة بـسـوـك خير من سبعين  
صلاة بخير سواك، مع أن وصف السواك  
مندوب إليه ليس بواجبه، فقد فضل  
المندوب لواجب التي هو أصل الصلاة.

و - العتوق في الصلاة مطلوب إليه لا يائم  
نلوك، فهو غير واجب مع أنه قد ورد عن أبي  
قتادة قال: بينما نحن صلي مع النبي ﷺ إذ  
سمع حليته رحاله، فبما صلي قال: «ما  
شأنكم؟» قالوا: «استجما إلى الصلاة». قال:  
«لا فعموا» إن أقيم الصلاة فعليكم بالسكينة،  
فما أدركتم غضبوا، وما فاتكم فأنتم»<sup>(١)</sup> وطي

ج الوضوء قبل الوقت مندوب، وهو أفضل  
من الوضوء بعد الوقت وهو اقترش

وذكر هاتين الصورتين المحسنة  
والشائعة<sup>(٢)</sup>.

وذكر الشائعة أن الأذان سنة، وهو على  
ما رجحه النووي أنفضل من الإقامة وهي  
قرض محبة لو من<sup>(٣)</sup>.

وذكر الملكية الصور الآتية

أ - صلاة الجماعة أفضل صلاة الفرد بسبع  
وعشرين صلاة، أي بسبع وعشرين مثوبة  
مثل مثوبة صلاة المندوب، وهذه السبع  
والمندوبون مثوبة هي صلاة لوصف صلاة  
الجماعة خاصة، ألا ترى أن من صلى  
وحده لم صلى في جماعة حصل به، مع  
أن الإقامة في جماعة غير واجبة، فصار  
وصف الجماعة المندوب أكثر ثواباً من  
تولي الصلاة الواجبة وهو مندوب فُضِّلَ  
واجبه، فدل ذلك على أن مصلحته عند الله  
أكثر من مصلحته الواجب.

ب - الصلاة في مسجد رسول الله ﷺ خير  
من ألف صلاة في غيره بألف مثوبة مع أن  
الصلاة فيه غير واجبة، فقد فُضِّلَ المندوب

(١) حديث أبي ثافة رضي الله عنه ايما من  
صلي...<sup>١</sup>

أخرجه البخاري ١١٦/٧ ط السلفية

(٢) الأئمة لاس صحيح من ١٥٦، والأئمة  
سيرطي من ١٤٧

(٣) الأئمة لاسيرطي من ١١٦



حديث آخر: «وما نلتكم فافضروا»<sup>(١)</sup>

قال بعض المتأخرين: إنما لم يعمم الإقرار في السعي، لأنه إذا عم على الصلاة عقوب شدة السعي يكون عسده قبيهاً وخلق يحمده من الخشوع اللاتي بمصلافة، فأمره عليه الصلاة والسلام بالسعيه ونوافر واجتنب ما يؤدي إلى فوات الخشوع وإن فاته تحمده والجماعات، وذلك يدل على أن الخشوع أعظم من مصلافة وصف الجمعة والجماعات مع أن الجمعة واجبه عند فضل السنن والتواجب في هذه الصورة فهي على خلاف العادة العامة التي نعلم تقربها التي شهد لها الحديث<sup>(٢)</sup> في قوله تعالى: «وما تقرب بي عبدي بشيء أحب إلي مما افترضته عليه، وما يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه»<sup>(٣)</sup>

### لزوم النفل بالشرع

١- اتفقوا على لزوم إتمام حج النفل والصوم بعد الشروع فيها<sup>(٤)</sup>

(١) حديث: «وما نلتكم فافضروا»

أخرجه أحمد (٢٧٠/٢) في مسند أبي حمزة رضي الله عنه

(٢) المروني قهرق: ٢٤٨/٢ = ٢٣٠

(٣) حديث: «وما تقرب إلي عبدي

أقدم لغيره» (٤)

(٤) فسر الأئمة بهامش كشف الأسرار شرح المنار ٢٤٨/١ ط بولاق، وصحة الخلق.

كما انفروا على أن من نوى القصد بعدال مقدراً، وشرع في القصد به، فأخرج بعضه لم تتركه الصدقة بآية<sup>(١)</sup>

وإنما اختلصوا في لزوم إتمام النفل من الصلاة ونحوه بعد الشروع فيها

فذهب الحنفية والمالكية إلى أنه من شرع في صلاة النفل أو في صوم النفل يؤخذ بالتمسك فيه، ولو لم يحصل يؤخذ بالقصد<sup>(٢)</sup>، لأن التمزي موصوف بأنه ط تعالى، وقد صدر حكم بالأداء، ولهذا لم مات كان مثلاً على ذلك، فيجب التحرز عن إبطال مراعاة حق صاحب الحق، وهذا التحرز لا يتحقق إلا بالإتقان، فبالا احتمال الرخص بالتمزي عساه فيجب لإتمام الهد، وإن كان في بعضه معلاً، ويجب القضاء إذا أفسده بوجود التمزي فيما هو حق الغير مرفة المستدور، فالمناور في الأصل مشروع غلاً، ولهذا لا يكون مستغلاً كالمواجل، إلا أنه

- بهامش البحر الرق: ٩١٤، وموارد الجبل

٩٠٢، والآيات البيات على ضوء جميع

الجماعات ١٨١/١ = ١٨٩، والمصنف ٩٥٢/٣،

ومعنى المحتاج ٤٤٨/١، ٥٢٣.

(١) القمني ١٨٥٣، ومولعب الجليل ٩٠/١

(٢) مسحة الحالة بهامش البحر حرالي ٩١/٢،

وكشف الأسرار عن أصول سرودي ٥٧٠/٢

نشر دار الكتب العربي، ومولعب الجليل

٩/١

هذه الأركان، والصلاة بما هي أركان مثل  
السمع والوقوف والسجود، فابتداء الافتتاح ليس  
بصلاة، فلم يوجد ما هو المنهي عنه، فجار  
أن يلزمه

وليس كذلك الصوم لأن السبي ورد في  
صوم يوم الحرة وأمنه الصوم صوم، لأن  
الصوم ليس هو إلا الإمساك، فوجد العمل  
السبي منه، فجاز أن لا يثبت حكمه ولا  
يؤمر بتمامه<sup>(١)</sup>

وعقب السبي والحابطة إلى أن من تلبس  
بمل - حيو حج وحرمة - فله قطعه ولا قض،  
عليه إذا خرج منه، وسئلوا بما ورد عن  
النبي ﷺ في صوم النمل «الصائم المنطرح  
امس تقسه، إن شاء صام وإن شاء أفطر»<sup>(٢)</sup>  
ومسوا الصلاة على الصوم وقالوا: يعاص  
بذلك بعبة التواضع غير الحج والعمرة  
كاعتكاف وطواف ووضوء ورفعة مودة  
الكهف ليلة الجمعة أو يومها والسيحاب  
حلب الصلاة، ولئلا يعبر الشروع حكم  
الشروع فيه<sup>(٣)</sup>

لأمرها التسمية فالتفكر يلزمه أوله المحذور  
علاً، فإذا وجب الانتفاء لأمرها التسمية فلا  
يجب الإتمام لمصلحة ما وجد عنه الأبناء  
ليقتضاه كان أولى، وهو مظير الحج فإن  
المشروع منه علاً بصير واجب الأداء لم إعادة  
التسمية حقاً للشرع، فكذلك الإتمام بعد  
الشروع في الأداء يجب حقاً للشرع<sup>(٤)</sup>

وقد روي عن أحمد في الصلاة ما يدل  
على أنها تلزم بالشرع، فإن لزم قال غيب  
لأنه عد الله الرجل يصبح صائماً متلوياً  
فيكون به خيار، والرجل يدخل في الصلاة أنه  
أن يعطها، وقال الصلاة أشد أما الصلاة  
فلا يعطها، قبل له فإن يعطها قصها؟  
قال: فإن قصها فليس به اختلاف، وقال أبو  
إسحاق الجوزجاني إلى عدا المولى، وقال  
الصلاة ذات إحرام ودخول فترت بالشروع  
فيها<sup>(٥)</sup>

وأضاف تحية أنه إذا افتتح اسأل بالصلاة  
سأله الطهارة والوقوف والاشتراط ثم أسدما  
لزمه القضاء في ظاهر الرواية

ولو شرع في صوم يوم النحر وأيام  
التشريق ثم أقبله لم يلزمه القضاء.

ونفرد أن المنهي إنما ورد عن الصلاة في

(١) أصول الشرحي ١١٥/١ - ١١٦ ط دار  
الكتب العلمية - بيروت ١٩٩٣ م

(٢) السبي ١٥٣/٣

(١) فتاوى للكراسي ١١١

(٢) حيث الصائم المنطرح ١٠

أخرجه الترمذي (١٠٩/٢) ط (الخطي) وقال  
والحصل عليه عند بعض أهل العلم من  
أصحاب النبي ﷺ وغيرهم

(٣) مني المحتاج ٤٤٨/٦، والمدي لايز تحاشا  
١٥٣/٣

یخرج کفر من لا یبشأ بعبیة  
لعمل، وهو الصبیح المستطیع الموقوف  
الصریح عن أبي حنيفة وإبي يوسف<sup>(۱)</sup>،  
عن الثاني وقوله عن حنيفة لإسلام كآله طسه  
على الصام<sup>(۲)</sup>

وشرح الحاکم، به بحرہ انتقل ثمر علیہ  
دوائف من الصلاة حتى تبرا فمنا عبد علیہ  
لاستغاثه التآخیر، واستشر من عبد الحکمہ  
المسئس لثوبن وعیم، وتتمتع بختل باؤثر  
ورحمي المجر<sup>(۳)</sup>

وقالوا بكرة الصوح بغيرهم لمن علیہ  
صوم واجب كالحمد ورواه صاء واكفاره،  
ونكك بما يلزم من تأخير الواجب وعدم  
مورثه<sup>(۴)</sup>

وصرحوا بأن من نوى ذم إجماره حج  
العمل، ولم يلا ذلك حتى يلق عليه<sup>(۵)</sup>  
رحماني من من المحتاج فلا من  
انحر حادي بكرة لمن عليه قضاء ومعدا أن  
يتلوع بغيره<sup>(۶)</sup>

قال البروكشي ليس به التطوع، والحج

وشرح الشافعية بأنه بكرة الحج من انكل  
غير صحيح والصرا بلا عذر، لقائل بركة  
سعالى ﴿لَا تَبْتَغُوا أَجْرًا﴾<sup>(۷)</sup>،  
من خلاف من أوجب إتمامه<sup>(۸)</sup>

وقال السجوطي ليس ما نعمل بغير  
يستحب فضاؤه إلا من شرع في نفل حله أو  
صوم ثم أنفذه فإنه يستحب به قضاء

وقال الحاکم يستحب لمن شرع في  
النفل إتمامه، وإن حرج منه استحب بصفاء  
بمخروج من الحلال وعلا ما نحر الذي رواه  
المصنف<sup>(۹)</sup>

نفل من عليه فرض من جهته قبل  
أدائه

۷ - يرى الحنفية أنه بكرة التمتع بالصلاة  
من صبه الفرائض، ولها النفل بغير من قبل  
لصا، رمضان فبحوز خدمه من غير  
خرامه<sup>(۱۰)</sup>

وقال من نوى الحج رعيه فلا يقطع  
علا وإن لم يكن حج للفرض، وكذا من نوى  
الحج عن الغير ثم ألقى كذا مما نوى وإن لم

(۱) حاشية ابن عابدین ۱۶۶/۲

(۲) حاشية الشافعي ۱۶۳/۱ والشرح الصغير

۳۱۶/۱

(۳) حاشية الترمذي ۵۱۸/۱

(۴) الشرح الكبير ۵۶۰/۲

(۵) حاشية المحتاج ۲۲۵/۱

(۶) سورة محمد ۲۴/۲

(۷) من المحتاج ۱۵۸/۱

(۸) الأذنة، والنظر لسجوطي من ۱۰۲، والمسي

۱۵۱/۲، ۱۵۲

(۹) حاشية ابن عابدین ۱۶۷/۲

نم قال ولأنه عبادة يدخل في حرماتها  
السائل قلده يصبح التطوع به قبل أداء فرضها  
كالحج.

وروي عن أحمد، أنه يجوز له التطوع،  
لأنه عبادة تدخل بوقت مباح فحاشا التطوع  
في وقتها قبل فعلها، كالمصلا، يتطوع غير أول  
وقتها<sup>(١)</sup>

وصرح الحافظ بأنه إن أحرمت بطوع أو نذر  
من لم يحج حجة الإسلام ومع من حجة  
الإسلام لأنه أحرمت بالحج وعنده فوزه برفع  
عن فرضه كالمصلي، ولو أحرمت بطوع وعنده  
مدونة وقعت عن المدونة لأنها واجبة فهو  
كحججه الإسلام.

والصورة كالحج فيما ذكره، لأنها أحد  
السنن وأثبتت الآخر، والثالث كالمسح  
عنه في هذا، فهي أحرمت المالك بطوع أو نذر  
عمن لم يحج حجة الإسلام وقعت من حجة  
الإسلام، لأن الثاني يجري مجرى المنوب  
عنه<sup>(٢)</sup>

## نفل الصلاة

٨ - الصلاة على ضربين فرض ونفل

والفرض خمس في اليوم والنافلة وسع

سئل أودع العرض فلو فعل لتصرف إلى  
العرض<sup>(١)</sup>

وقد لم يجد حجة نهية في لا يجوز من  
عليه فائده معبر عن أن يصرفه وما نصير  
فصلتها كالمطوع، قال الشرواني، ويصح  
التطوع في هذه الأحوال مع الإكتم سلاماً  
لمؤدكي<sup>(٢)</sup>

وعرى الحائض كرامة التمثل قبل دفاء  
الصلاة المكسرة الفائده، واستثنى من هذا  
الحكم ركعتي المغرب حيث قالوا بالانحياز  
فصلتهما قبل العريضة<sup>(٣)</sup>

وقال في نامة: اختلفت الرواية عن أحمد  
في جواز التطوع بالصوم متى علمه صوم  
فرض، فذكر فيه جهل أنه قال لا يجوز له  
التطوع بالصوم وعلمه صوم من الفرض حتى  
يقضي يوماً بغيره، وإن كان عليه نذر صومه  
يمني حد الفرض.

واستدل بما روي عن أبي هريرة رضي الله  
عنه أن رسول الله ﷺ قال من صام تطوعاً  
وعليه من رمضان شيء لم يفضه فإنه لا ينيل  
منه حتى يصومه<sup>(٤)</sup>

(١) استشهد في الفتاوى ٢٧٨/٣

(٢) تحفة المحتاج مع الشرواني ١٤٠/١

(٣) المصنف ٦١١/١

(٤) حديث أبي هريرة، من صحيح طحاوي

أخرجه أحمد في مسنده (٢٨٢/٢)

(١) المصنف ١٤٥/٣ - ١٤٦

(٢) للمصنف ١٤٦/٣

الركعة كلفه نصف من سجدة، وصلاة بقدر  
لشد الساجد وحشرون من رمضان بالجماعة  
يدنه بكرورة<sup>(١)</sup>

ونظر التفاصيل المتعلقة بهذه النوافل في  
المسئلة تحت الحاشية بها وفي (إحياء الليل)  
ص ١٩

وأما حكم الجماعة في النوافل فيظهر من  
(صلاة الجمعة ص ٨)

بـ = النوافل المطلقة

١٠ - هي النوافل التي لا تكون واجباً  
ولا ركن ولا حصر لأعدادها<sup>(٢)</sup>

عدد ركعات النوافل المطلقة

١١ - صرح الشافعية والحنابلة بأن الأنصر هي  
صلاة الليل في الليل والمهمل أن يكون  
مقياً<sup>(٣)</sup>

وصات الشافعية إذا شرع في نفل ولم  
يتوعداً فله أن يسلم من ركعة فله أن يسلم  
من ركعتين فصاعداً، ولو صلى غداً لا  
يعينه ثم سلم صح وهو نوى ركعة أو عدة  
غداً لو كثيراً فله ذلك، ثم إذا نوى عدداً

(١) عتب المنجلي شرح سنن أبي العباس ص ٤٣٢ -

٢٣٣

(٢) روضة الطالبين ٢/٣٣٥

(٣) روضة الطالبين ٢/٣٣٦، والإصابة ١/١٨٦

مغفيل حكمها في صلاة الخ (١) صلوات  
الخمسة (معرفة)

وأما النوافل فتقسم إلى مكية، مطلقة.

أ - النوافل المكية

١ - النوافل المكية تتعلق بسبب أو بوقت.

فأما النوافل المكية فهي تعلق بسبب  
بعض الكسوفات، والأضواء، وركعتان  
الطواف، وركعتان لأحرام، وركعة المسجد،  
وركعتان بعد الرمي، وصلاة الأسحار،  
وصلاة الحاجة

وأما نوافل العمرة فهي تعلق بالوقت  
بعض العياد والبروج والوبر، والصحي،  
وصلاة لأوليس، وصلاة التهجذ، والسر  
بروق<sup>(١)</sup>

ومن هذا النصف إحياء الأثر الأخير من  
رمضان وإحياء بعض العياد، وليلة  
الجمعة، وأول ليلة من رجب، وليلة النصف  
من شعبان، وليلة القدر<sup>(٢)</sup>

وقال المصنف بكرة الاحتجاج على  
إحياء كنه من منه ألهالي في المناسك  
وغيرها

وقال برقم: العلي (١) كذا من صلاة  
المرغبات ليلة أول جمعة من رجب، وصلاة

(١) القمي ٢/٢٦١، وروضة الطالبين ٢/٣٣٦

(٢) مرآة السالكين ص ٢٦١ - ٢٦٩

المؤسس ما ركعت، لا ركعة واحدة. قال هو التطوع بمن شاء رد ومن شاء شمس<sup>(١)</sup>

وقال المالكية: يستحب في المراحل بالليل والنهار أن يكون مثقياً يمتدحهم من كل ركعة<sup>(٢)</sup> فقد جاء في مواهب الجليل مثلاً عن التلخيص والاختصار في العمل متى متى

وفي كتاب الصلاة الأول من المصنفين باب الثالثة ما نصه: وصلاة العاطلة في الليل والنهار متى متى قال من ناجي هذا من ذهب مالك، وقال ابن مرقوب السنة في صلاة النافلة أن يسلم من كل ركعة، وإجاز ابن عروة التلخيص بالربع، واستظهر المحض أن ما ذكره ابن عروة<sup>(٣)</sup>

وقال أبو حنيفة: الأفضل في مراحل الليل وسهلا رباع<sup>(٤)</sup> لما ورد أن عائشة رضي الله عنها شئت كيف كانت صلاة رسول الله في

(١) مطلب أدبي في ١/٥٧٧ - ٥٧٤، وانظر الإحصاء ١/١٨٩ - ١٨٧.

وأمر عمر هو التطوع من شاء أخرجه البيهقي في الكبرى (٢/٢١٣) ط دائره المعارف

(٢) المعاني العقبه في ٨٧ ط دار الكتاب العربي

(٣) مواهب الجليل ١/٢٦٢

(٤) سواني، إصلاح في ٢١٤ - ٢١٥، وانظر سبيل المصطفى ١/٧٧٢

منه أن يرد وله أن يتقصه من أحرم بركته فيه جرمها عشرأ أو بعشر ثلث جعلها واحدة مشروط بتعبير الوجه قبل الزيادة والتقصيد، فلو زاد أو نقص قل تعبير الوجه عمداً بطلت صلاته<sup>(١)</sup>

وصرح الحنابلة بأن من طوع بالربع بهراً فلا بأس حديث أبي أيوب أن النبي ﷺ فكان يصلي قبل ظهر أربعاً، رأت الشمس لا يحصل بيها مستديم<sup>(٢)</sup> وكون الأربع بشهد أولي من سرفها لأنه أكثر عدلاً، وإن زاد عن أربع ركعات نهياً، أو زاد على اثنين لئلا ولو جاز ثلثي بهراً أو ثلثاً بسلام واحد صح ذلك وذكره

وقالوا: يصح العمل بركعة وسجوداً ثلاثاً وحسن قوله ﷺ «الصلاة خير موضوع من شاء سمع ومن شاء استكثر»<sup>(٣)</sup> وعن عمر رضي الله عنه أنه دخل المسجد فركع ركعة واحدة، ثم انطلق صدقه رجل فقال: يا أمير

(١) روضة الطالبين ١/٣٣٥.

(٢) حديث الكافي، صلي في الظاهر أخرجه ابن ماجه (١/٣٦٥) - ٣٦٦ ط عيسى الحلبي.

(٣) حديث الصلاة خير موضوع أخرجه أحمد (٢/٢٦٥) ط المصنفين من حديث أبي أمامة، وذكره البيهقي في مجمع سرفند (١/١٥٩) ط المصنفين وقد استشهد على أبي بريد وهو صحيح

بيلاً بسلطنة واحدة، لأنه ﷺ لم يرد  
عليه

قال حسن الشربلائي، هذا اختار أكثر  
المشايخ، وفي المصراع والأصح أنه لا  
يكفر لما فيه من وصل العادة، وكذا  
صحيح السرخسي عدم كراهة الصلاة  
عليها<sup>(١١)</sup>

ومررنا بالحكمة بين الربايات المتقدمة  
والربايات المتأخرة إذ يقولون إن المصلي إذا  
قام للشع الثاني من الربايات المتقدمة ٢ يأتي  
في أبعده الثالثة بدو الاستماع لأنها لما كبرها  
أشبهت المرفوعة، بخلاف الربايات المتأخرة  
فيستمتع ويتعمد ويصلي على شيء ﷺ في  
أبعده كل شئ منها

وقالوا إننا صغر نافلة أكثر من ركعتين  
كل أربع ما هو؟ وبم يجلس إلا هي آخرها  
دقيقاً فساداً به قال رقم وهو روية عن  
محمد

وفي الاستحسان لا تفسد لأنها صارت  
صلاة واحدة من دون الأربع، وجه العرض  
الجلوس آخرها ويجوز ترك القعود على  
الركعتين مطلقاً بالسجود ويجب العود إليه  
بتكرره بعد القيام د كم يستجد<sup>(١٢)</sup>.

—

(١١) مرابي الفلاح ص ٢١٤

(١٢) مرابي الفلاح ص ٢١٤

رمضان؟ فقال اب كان رسول الله ﷺ يريد  
في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة  
ركعة، يصلي أربعاً فلا تسأل عن حسنهن  
وطولهن، ثم يصلي أربعاً فلا تسأل عن  
حسنهن وطولهن، ثم يصلي ثلاثاً<sup>(١٣)</sup>،  
وكان ﷺ يصلي لصلى أربعاً لا يفصل بينهن  
سلام<sup>(١٤)</sup>

وحمد أبي يوسف ومحمد الأفضل في  
السهل كما قال الإمام أربع وأربع وفي السهل  
مثنى مثنى، قال في التولية وفي الميود  
ويقولهما يصلي أربعاً في الحديث<sup>(١٥)</sup> وهو قوله  
عليه السلام: «صلاة الليل مثنى  
مثنى»<sup>(١٦)</sup>

وأما الحنفية، فتكره الزيادة على أربع  
بسلطمة في كل السهول والربايات على ثمان

(١١) حديث صحيح، مرابي الفلاح ورسول الله ﷺ  
يزيد

أخرجه البيهقي (٢٥١/٤) في السهول، وسلم  
(٥٠٩/١) في عيسى الخطي،

(١٢) حديث صحيح، ﷺ يصلي الفصح  
آخرها أربع مثنى في المصنوع (٢٣٠/٧) ط دار  
المعروف، في حديث علق

(١٣) مرابي الفلاح ص ٢١٤ - ٢١٥، ونظر بين  
المتعلقين للزيلي ١٧٢.

(١٤) حديث صحيح، «صلاة الليل مثنى مثنى»

آخره البيهقي (٢٧٨/٧) في السهول، وسلم

(٤١٩/١) ط حوسن السهول، في حديث ابن

عمر رضي الله عنه

ودهب الحبة والمالكة في أظهر القولين  
وصحاحه من المتأخيرة ورواه عن محمد بن  
الحسن مع اختلاف الرواية عنه إلى أن كثرة  
الركوع والسجود - أي كثرة الركعات - فخص  
من طول القيام<sup>(١)</sup> لقوله **فَكَثُرَ** «أرب ما يكون»  
العبد من ربه وهو ساجد<sup>(٢)</sup> وقوله **فَكَثُرَ**  
دعيت بكثرة السجود<sup>(٣)</sup> وقوله **فَكَثُرَ**  
فمن رجع ركعة أو سجد سجدة رجع بها حرجه  
رجعت عنه بها خطيئته<sup>(٤)</sup>

وقال السجدي بن وامويه: ثم في التهاجر  
بتكثير الركوع والسجود أفضل، وأما بقليل  
تقليل القيام أفضل، لا أن يكون سرجل حرجه

(١) - ط ٣ ب ١ أ ٢ في ٥٧٤/١ وحكا ٨  
الشمسوني ٣١٩/١، والذخيرة ٤٠٨/٢،  
والمصنف ٢٦٨/٢ - ٢٦٩.

(٢) - حديث «أرب ما يكون العبد من ربه وهو  
ساجد»

أخرجه مسلم (٣٥٠/٢) ط عيسى الحلبي من  
سند أبي حمزة وصلى الله عنه

(٣) - حديث «عليك بكثرة السجود لله»

أخرجه مسلم (٣٥٢/١) ط عيسى الحلبي من  
حديث زبائد روي عنه

(٤) - حديث «من رجع ركعة أو سجد سجدة رجع  
بها حرجه» -

أخرجه أحمد (١٤٧/٨) هـ التميمية وذكره  
الهيثماني في مجمع الروايات (٢٤٨/٢)  
ط شمسوني، وقال أخرجه أحمد ورجاله  
رجال الصحيح

وصرحوا، بأن العمل بالركعة الواحدة غير  
مفروض<sup>(٥)</sup>

**المفاضلة بين طول القيام وبين كثرة  
الركعات في الصلاة**

١٢ - لا خلاف بين العلماء في أن الكثير من  
الصلاة أفضل من القليل مع الاستواء في  
القول

واختلفوا في المفاضلة بين طول القيام وبين  
كثرة الركوع والسجود مع استواء الرجل<sup>(٦)</sup>

فذهب المتبعة والشافعية والمالكية في أحد  
القولين والمحنابلة في قول إلى أنه تطويل القيام  
أفضل من تكثير الركعات لقوله عليه الصلاة  
والسلام **أَفْضَلُ الصَّلَاةِ طَوِيلُ الْقِيَامَةِ**<sup>(٧)</sup> أي  
القيام ولأن القراءة تكثر يطول القيام ويكثر  
الركوع والسجود بكثرة التوسيع، والقراءة  
أفضل منه، ولأن القراءة ركن مكان الجماع  
أحرى أولى وأشد في من جماع ركن  
وسنة<sup>(٨)</sup>

(١) البحر الرائق ١١/٢

(٢) الذخيرة للقرافي ٤٠٧/٢

(٣) حديث «طويل الصلاة طوبى القنوت»

أخرجه مسلم (١/٢) ط عيسى الحلبي من  
حديث جابر بن عبد الله

(٤) التلخيص ٢٩٨/٢، روي عن الحسن بن ١٧٢/٢

و ٤٠٨/٢ الشمسوني ٣١٩/٢، والذخيرة للقرافي

٤٠٨/٢، والمصنف ٢٦٨/٢ و ٢٦٧/٢ وما

يليه، وسنن أبي داود ٥٧٤/١



بلاضطجاع ولا يحدث أو المحول من ذلك المكان أو نحو ذلك، ولا يتبين الاضطجاع<sup>(١)</sup>

وقد ذهب المحققين إلى أن المستحب من حق الإمام والمقيد والمضمر وصل السنة بالمكتوبة من غير باطل إلا أن الاستصحاب من حق الإمام نشد حتى لا يؤدي إلى غيره إلى الكراهية. تحدثت عائشة رضي الله عنها قالت: «كان رسول الله ﷺ إذا سلم لم يقعد إلا مقدراً ما يقول عليهم أنت السلام ومنك السلام، فباركت يا ذا الجلال والإكرام»<sup>(٢)</sup> بخلاف المعتزلي والمضمر<sup>(٣)</sup>

وقال: إذا ثبت صلاة الإدم فهو محرم من شأنه تحريم من يماره وإن شاء تحريم من يمينه وإن شاء ذهب إلى حواشي وإن شاء استقبل الناس بوجهه

هذا إن تم يكن بعد الصلاة المكتوبة التي أتمها بطوع كالعجر والعصره قال في الخلاصة: وفي الصلاة التي لا تطوع بعدها كالصبر والعصر بكمه لم تكن بعداً في مكانه مستقبل لتبينة

فإن من بعد المكتوبة بطوع يقوم إلى تطوع بلا فصل، لا مقدراً ما يقول اللهم أنت السلام

بأنفس يأتي عليه، فكثير تركوع والسجود وفعل لأنه يقرأ جزء ويرجع كثرة الركوع والسجود، قال الترمذي: إنما قال إسحاق هذا لأنهم وضعوا صلاة النبي ﷺ بنسب بطول القيام ولم يوصف من تطويله بالنهار ما وصفه بإسحاق<sup>(٤)</sup>

وقال أبو يوسف: إنه قد كان له ورد من الليل جزء من القرآن فلا يقص أن يكثر عدد الركعات، ولا تقص السلام أفضل، لأن السلام من الأول لا يختلف ويضم إليه زيادة الركوع والسجود<sup>(٥)</sup>

### المفصل بين القرينة والنافذة

١٣ - ذهب الشافعية والحنابلة إلى أنه يسر المفصل بين النافذة والقرينة<sup>(٦)</sup> بقوله مدونة رضي الله عنه: «إن الذي نزلت له من الصلاة لا تؤصل صلاة بصلاة حتى تحكس أو يخرج»<sup>(٧)</sup>

قال البيهقي: فيما نقل عنه المدونة: أشار شافعي إلى أنه المراد بالاضطجاع بعد ركعتي صبح - المفصل بين النافذة والقرينة بمفصل

(١) المجموع ٢٩٩/٣ - ٢٧٠

(٢) طهر الزمان ٤٩/٤، والبداهة ٢٩٥/١

(٣) مطالب أولي النهى ٥٥٠/١، والمجموع ٢٩٩/٤

(٤) حديث طبراني لا تؤصل صلاة

(٥) أمرو، مسلم ٩٦/٢ ط حسني (الطلي)

(١) المجموع ٢٩٩/٤

(٢) حديث: «كان رسول الله ﷺ إذا سلم لم يبق، لا مقدراً»

أخرجه مسلم ٤٩٤/١ ط حسني (الحنبي)

(٣) غيب الشافعي شرح سيرة الشافعي من ٢٤١



«الهدى» والبيد في المهنة واكتساب الحلال  
والحرى فيه<sup>١</sup>

### عباد النافذة

١٥ - عباد الله من أفضل الأعمال<sup>(٢)</sup>  
وتأكد استحبابه في الأيام الماضية، وهو من  
أيام يفضله يوجد في كل سنة وبعضه يوجد  
في كل شهر وبعضه في كل أسبوع

أما هي السنة بعد أيها رمضان فمدم معرفة  
ويوم عاشوراء - والعشر الأولى من ذي الحجة  
والعشر الأولى من المحرم وجميع الأشهر  
التي هي معان الصوم وهي أوقات فضيلة

وتماثل تكرار في الشهر فأول الشهر  
رأسه وآخره - ورأسه الأيام البيض وهي  
الثلاث عشر والرابع عشر والخميس عشر

وأما في الأسبوع فالأربعاء والخميس  
والجمعة فأنه العربي، أهله هي الأيام  
عاشوراء بحسب هذا العام وبكثير العيرت  
تصالح «مورعا» بكه هذه الأوقات<sup>(٣)</sup>

ولذا ظهرت أوقات فضيلة فالتكدي في أي  
بعضه الإنسان معنى الصيام وإن مقصوده  
نفسية القلب وتفرغ القلب لله عز وجل

(١) جامع العلوم والحكم ٨٦٧، ٩١ ط مؤسسة  
رسالة

(٢) التفسير للقرني ٥٢٨/٢

(٣) إحياء علوم الدين ٢٣٧/١ ط دار المعرفة

بمحتاج به ليس لا يرجو به وفاة لشكر الله  
والمرء إنما أن يصبح من يقوت وبدلة بعض  
مردود، لأن كعبته من عرض وهو مدم على  
العمل

ومعنى الأصح مدغم أنها غير مستحبة  
ويظهر تفصيل ذلك في مصباح (مصدق)  
ص ٢٢

وقد لي رجب القسي الصدقة منها  
بعضه مدغم كالإصلاح - رعاية الرجل على  
دائمه بخدمته عدها لو يرفع متاعه عليها،  
واكتلمه عليه يستحل بها السلام وشب  
الطاهر، ولأن الأذن عن الطيق، ولأن  
المعروف والغير من المنكر، ومن أحب  
في الحجارة - رعاية ذي الحاجة للمملوك  
والصانع الأهم والصبر للمفقر من بصرة،  
وهذا هو الأهم أو غيره الضرب، وجاء في  
بعض روايات حديث أبي هريرة عن رسول الله  
الأربع صفته<sup>(١)</sup> يعني من لا يظفر الكلام إن  
لا في لسانه أو لمجد في لسانه ليس عنه  
يحتاج إلى بقاء

ومن ما هو لاسر الجمع كالتسبيح والتكبير  
والحمية والسهل، والسعي من الصلاة،  
والجود من في المصاحبة لانتظار الصلاة أو  
لاستماع الفكر، والتواضع في الناس والحسي

(١) حديث أبيك عن الأرم، ٤

طريقه أحمد (١٥٤: ١٥٤) ط القويد

## حج النعل

١٦ - حج تمت من أفضل لأعمال<sup>١</sup> فهو  
لبيك وبه ودعي الله عنه قبل مثل  
رسول الله ﷺ أي: العمل أفضل؟ فقال  
التمتع بالله ورسوله، قبل ثم صاده<sup>٢</sup> قال  
لتجهد في سبيل الله، قبل ثم صاده<sup>٣</sup> قال  
حج ضروري<sup>٤</sup>

وعن عائشة رضي الله عنها قالت قلت  
يا رسول الله ألا يزور مسجدك معكم؟ فقال  
«لا، لكن أحسن الجهاد وأجله حج ضروري»  
فأجاب عائشة: «لا تقوم الحج بهذا ولا سمعت  
هذا من رسول الله ﷺ»<sup>٥</sup>

ثم احتلف العلماء في المعاضلة بين حج  
النعل وبسر غيره عن عبد الله بن عمر  
الحنفي بناءً لربط أفضل من حج النعل  
واختلوا في المعاضلة بين التمتع وحج  
النعل

والمقابلة بدقائق الباطل ينظر إلى أحواله  
فقد يفتني حاله فويل له يوم يفتني  
يوم المظفر وقد يفتني مخرج الإقطر  
بالصوم، وإذا فهم الحصى وتحقق حده في  
سلوك طريق الأحرار سراقية النفس لم  
يحمه عنه صلاح قلبه، وذلك لا يوجد  
ترتيباً مستمراً، ولذلك روي عن عائشة  
رضي الله عنها أنها قالت: «كان  
رسول الله ﷺ يصوم حتى يظن لا  
يقدر، وينظر حتى يقرب لا يصوم، وما  
رأيت رسول الله ﷺ استكمل حبيب شهر  
قط إلا رمضان»<sup>٦</sup>، وعن أنس كثر لا  
تشته براه من النبي صلى الله عليه وآله، ولا  
سائماً إلا رأيت<sup>٧</sup>، وكان ذلك بحسب ما  
يكشف له سور النبوة من القيام بعمق  
الأولاد»<sup>٨</sup>

وللمفصل من أنواع صيام الشامية وما  
يستحب صيامه من الأيام وسائر الأحكام  
المتعلقة بالموضوع (١) «يوم الطلوع من ف  
١٧ - ٧

(١) حديث عائشة: «كان رسول الله ﷺ يصوم  
حتى يقول لا يصوم»

المخرج: مسلم ٨٦٠/٢ ط (عيسى الحلي)  
(٢) حديث: «كان لا يشته براه في النعل  
ص ٤٠

الخرقة الجاهلي (الفتح ٢١٤/٤ ط السبكي)  
(٣) [حيه علوم، نفس ٢٢٨٦]

(١) حديث: «كانت إلى المذاهب الأربع من  
السناسات ٨/٦ ط دار البشائر، وبهر طبع  
" ر ٤١٩/٢ ط دار ترويض للتراث

(٢) حديث: «أي العمل أفضل»  
أخرجه البيهقي (٧٧/٦ ط السبكي) ومسلم  
(٨٨/٦ ط عيسى الحلي) ونقط الجاهلي  
(٣) حديث عائشة: «كانت رسول الله ﷺ لا يرو  
ومعها معك»

أخرجه البيهقي (٧٢/٤ ط السبكي)

المرء الكفاي عن القول بالمرء، وكذا حتى  
القول بالسواحي إن غيب الفوات، فإن لم  
يعف يقدم مرض المرء الكفاي عن مرض  
الحج<sup>(١)</sup>

فرجع صاحب البرزاة أوفية حج النفل  
كسفته في المال والبدن جميعاً، قال وبه  
أقضى أبو حسيمة حسن حج وعرف  
المسألة<sup>(٢)</sup>

وفي التولجيه المحذر أن الصدقة أفضل  
لأن الصدقة تهنأ بمود معها على غيره  
والحج لا<sup>(٣)</sup>

## نقل

نظر التمال



وذكر المالكة في المعاضة بين الحج  
والجهاد أربع صور حدثنا أبو ن. انصور  
أربع لأن الحج والجهاد إما عرضاً أو  
مطوعاً بهما، وإما أن يكون الحج مرضاً  
والمرء مطوعاً وإما عكسه، فإن كان الجهاد  
مستحباً بفدية المدعو أو بتعيين الإمام أو  
يكثره الحروف كان أفضل من الحج سواء  
كان مطوعاً أو واجباً وحيث لا يؤخذ عليه  
ولو عن القول بضرورة الحج، وإن كان  
الجهاد غير مستحب كان الحج ذو مطوعاً  
أفضل من الجهاد ولو مرض كفايه وحيث لا  
يقدم تطوع الحج على تطوع الجهاد وهو  
الجهاد في الجهاد التخيير لتمامه، وعلى  
فرقة الكفاي كالجهاد هي الجهات  
المستحبة.

ويقدم مرض الحج على تطوع وعلى مرض

(١) الدر المختار مع حاشية بن عابدين ٢٥٢/٢ -

(٢) حاشية الطحطاوي على الدر ٥٥٩/١.

(٣) حاشية تدمري ١٠/٢

## نفي

بحسب المشهور في لغة العرب، ويرى هذا القول عن ابن عباس رضي الله عنهما، ولثبوتها والسعي وعطاء المراسم، والحس السعري والرهري وابن جبير وعمر بن عبد العزيز<sup>(١)</sup>

ب - النفي هو الحبس والسجن، وهو قول الحمصه والشافعية، وجماعة من المعتزلة وابن العربي من المالكية، لأن النفي من جمع الأرض مبالاً، والنفي إلى بلد آخر لا يده لأهلها، وهو في حقيقته ليس نفيًا من لأرض، بل من بعضها<sup>(٢)</sup>

وبهذا عمل عمر رضي الله عنه حين حبس رجلاً، وقال أحبسه حتى أعلم منه التوبة،

## التعريف

١ - النفي لغة التجريب، والفرق، والإبعاد وهو مصدر من باب رعى، يقال: رعى فلان نفسه، ونفيت شخصاً: دعتك من وجه الأرض، ونفيته من المكان: محبته عنه، ونفي فلان من البلد: أخرج وسوى إلى بلد آخر، ونفى الرجل: حبسه في سجن<sup>(٣)</sup>

وأما المعنى اصطلاحاً فقد اختلفت الصحابة والعلماء والمفسرون والفقهاء في تفسير النفي في حقه المقومات المذكورة في قوله تعالى ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَّا مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾<sup>(٤)</sup>، وذلك على عدة أحوال، أهمها ثلاثة:

أ - النفي: هو التشريد في أهل المدن والمطارد والملاحقة، وهو رأي الصحابة، والمفسرة في قول، لأن النفي هو الطرد

(١) المصباح السير، والقاموس السعيد، وأساس البلاغة، ومجمع مقاييس اللغة، ومختار الصحاح

(٢) سورة المائدة ٣٣

(١) لفظي لأن قوله ١٢/٤٨٧، والفرح الكبير مع حاشية التفسير ٣٤٩/٤، ونقطة المحتاج ١٤٩/٤، والأحكام السلطانية للسبكي ٦٦، وأحكام القرآن لابن العربي ٤٩٨/٧، طبقة عيسى الحنفي، وتفسير القرطبي ١٥٢/٤، وكشاف التنزيل ١٥٢/٤

(٢) أحكام القرآن للمصنف ٥٠٠/٧، المطيب البية المصرية، وأحكام الفرق لابن العربي ٥٩٨/٧، وسهجات المصنفين للسبكي مع حاشية الفوري ومدة ٢٠١/٤، والقاسم ١٨٧/١٩، والأحكام السلطانية للسبكي ٦٦، وحاشية ابن عابدين ١٥٤/٤، والميسر ١٩٩/٤، وسنن أبيه في مسنده ٤٩٣/٧

وفي لاصلاح التبرير عقيدة غير مقفلة  
شريعة تجب على كل نفس أو لأقرب له كل  
مصلحة تهيئ فيها حد ولا كفارة عابداً  
وانفصله بين تبرير والحق أن التبرير أهم  
من كفاية

### مشروعية النفي

١- حيث مشروعة النفي بالكتابة، والله  
والإجماع

في الكتاب (التي هي في كتاب آخر)  
يُؤَيِّدُ بِهَا بِرَّكَاتٍ لَهُ وَرَسُولُهُ وَيُسَبِّحُ فِي الْأَرْضِ  
قَالَ أَلْغَتْهُمَا أَوْ كَسَبَتْهُمَا فَتُطْلَعُ  
أَيُّدِيَهُمَا وَأَرْجُلُهُمَا مِنْ جَنْبِ أَوْ سَعْوًا مِنْ  
الْأَرْضِ يَهْبِكُ لَهْدَ جِرْقٍ فِي الْغَيْبِ رَهَقًا فِي  
الْأَجْرِ خَلَقَ عَيْنَهُ<sup>(١)</sup>

٢- وردت بعض الآيات في مسرعة  
الحسن، وفي العلماء التحسين بالعلم (انظر  
مضامير حسن ١٧)

٣- مسرعة ٣٩٦، راجع في عابدين ١٩٩٠،  
رمح الطير ٢١١/٤، والمهدب بطبري  
٢٨٩/١، مع بعض العلماء العلماء  
وسيرة المحدث ١٩٢٧، وعيانت الأمم في  
النباتات لعلكم في من ١٢٢، ص ٥  
معدود، إلا أن كفاية التبرير في اللغة  
١٩٣٦، ومردود لأن مطلع (١٩٦١) ط ١  
معدود

(٢) سورة المائدة ٢٣

ولا أخيه من يله من بعد قبولهم<sup>(١)</sup> وما  
يود أن يمر رضى الله عنه من بعد  
من هو الحمر إلى حبيب، فالحق بهرول  
وتشعر، بفان حمر رضى الله عنه لا أعرف  
معدود حسنا<sup>(٢)</sup>

جاء النفي هو في ما إذا يسي بعد أسر حمر  
انحسب فيه، وهو قول الإمام مالك، وابن  
سريج الشافعي، وخاراه نظري وقدمه<sup>(٣)</sup>  
فلذا أصيب النفي إلى النسب كذا المقصود  
به إنكار نسب المردة إلى والده

### الكفاية ذات الصلة

التبرير

١- من معاني التبرير في الإمامة (الكتاب)

(١) كذا في غير رضى الله عنه  
وردت في بعض النسخ ١٩٣/٦ من  
مكتبة، والله بعد لمن لم يرد  
المصدر حديث

(٢) كذا في غير رضى الله عنه قرب ربيعه من  
أب

معدود عبد الرافق في مصنف ٢١٩/٧  
في المكتبة (عسلي)، المجلد ٢١٩/٨  
في المجلد ٢١٩/٨

(٣) الدرج الكبر وحشية المصنف ٢٢٩/١  
٢٢٢، والمصنف لا يسي مناه ٢٢٩/١  
ومعدود نظري ٢١٩/٨، وأحكام المرد لا يسي  
نظري ٢٢٩/٨

(٤) المصنف المير والميرس محمد

وما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ صرب وعزب، وأن أم بكر صرب وعزب، وأن عمر صرب وعزب<sup>(١)</sup>

وقد ثبت أن الصحابة الموثقين صموا بين الحبل والعمى، فصر غير المحصر، وتصر ذلك ولم يعرف لهم مخالفة، فكانوا أجمعين، فأن الترمذي وأفضل على حد، عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ منهم أبو بكر، وعمر، وعلي، وأبي بن كعب، وعبد الله بن مسعود، وأبو ذر، وغيرهم رضي الله عنهم أجمعين<sup>(٢)</sup>

ومع صر رضي الله عنه صر من الحجاج لا تشاء تشاء به، وكذا علي مرأى من الصحابة، يثبت من عمولة له، لأن الحجاج لا يوجه اسمي، ولكن فعل ذلك لصحة رأيه، كما عاص عمر رضي الله عنه عبيد لسؤاؤه عن مشاقه لئلا يوافي السرور وسهله<sup>(٣)</sup>

وهي السنة، ودعاء الحديث في مشروعية التي فيها خلقت عبدة من الصمت رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «صروا بحبي، صروا بحبي، فادخلوا بهن صبيلا، البكر بالكر، ولد منه رمي سبه، والخبث بكذب حمد مئة وعلم»<sup>(٤)</sup>

وما ورد عن أبي هريرة وروى من حادثة رضي الله عنهما أن رجلين اختصما إلى رسول الله ﷺ، فقال أحدهما: إن ابني هذا كاذب عس على حد، فري بمرأته، فأعديت منه مائة شاة وحادم، ثم سألت رجلا من أهل ثهم، فأخبرني أن على أبي جلد مائة وتعريب عام، ودمي لمرأته الم جم، فإله رضي الله ﷺ فوافقي يعني بيده، لأنهم يسكت بكذب الله حتى ذكره، فإله شاة والحادم رده، وعلى أسك جلد مائة وتعريب عام وأعد ما شئت إلى امرأة هذا، فإن اعترفت فارجمها، فعدا عليها وأعترفت فرجمها<sup>(٥)</sup>

(١) حديث أبي عمر في الحديث ﷺ صرب ونحوه، وأن أم بكر

أخرجه ترمذي (١٤٤ ط الحسني) وقال حديث ابن عمر حديث صحيح، ونقل ابن حجر في المصنف (١٧٩/٢ ط العلمية) عن أبي القعقاع أنه سمعه، وهو الموقوف على صحيحه

(٢) جامع الترمذي ١٥/٢ ط الخليلي

(٣) المصنف بشرح في ٤٥٩، ومعنى المستأجر

(١) حديث سبعة من الصحابة صروا بحبي

نحوه في

أخرجه مسلم (١٣١٩/٣ ط عيسى الخليلي)

(٢) حديث، قال رسول الله ﷺ إلى رسول الله ﷺ فقال صموا

أخرجه مسند أبي يعقوب السري (١٣٧/٢٢

ط العلمية)، ومسلم (١٣٢٤/٣ ط ١٣٢٥

ط عيسى الخليلي راجع له البخاري





والمصنوع في مصطلح (أ) ف ١٨  
وتعريف ف ٢

ب - انتهى في حد الحرمة

أ - ورد النبي في حد الحرمة صراحة في  
القرآن الكريم، قال تعالى ﴿لَكُمْ حُرْمَةُ  
الَّذِينَ يَخْتَلِفُونَ أَلْفَ وَرَسُولٍ وَمَنْ يُنْكَحْ فِي الْأَرْوَاحِ  
فَلَا يَنْبَغُ لَهُ أَنْ يَنْبَغَ لَهُ أَنْ يَنْبَغَ لَهُ أَنْ يَنْبَغَ لَهُ  
أَنْبَغَ لَهُ أَنْبَغَ لَهُ أَنْبَغَ لَهُ أَنْبَغَ لَهُ أَنْبَغَ لَهُ  
أَنْبَغَ لَهُ أَنْبَغَ لَهُ أَنْبَغَ لَهُ أَنْبَغَ لَهُ أَنْبَغَ لَهُ

وأنمو المعناه على معنى لمخارج قطع  
الطريق، ولكن اختلعا في نظير المقرة  
ونعني في مصطلح (ج) ف ١٨

واختلعا أصلاً في المراد من المص في  
آية الكرمة كما سبق

لو تعريب ف ٢، وعرفه ف ١٨

ج - النبي نحرها

٩ - انتهى المعناه على مشروعيه المعبر  
بالمص، وبعمله الإمام والحاكم عند من  
المصلحة في المص<sup>(١)</sup>

(١) حرة المكة ٢٧

د - ويشرح المص بحسب طريقته تنقيحاً،  
فإن لا يقتصر على مجرد النبي وإجماعه على  
الوطن والأهل، وإنما أن يقرن به المظفر  
والملاحقة والمصاحبة، والحسن إما أن يكون  
مقتصراً على تفهيد الحرمة بغيره، وإما أن  
يقرب به الغرض والتعذيب

## موجبات النفي

شرح المص عقوبة في الرد، وفي التحريم  
وفي التزوير

أ - النبي في حد الحرمة

٧ - انتهى المعنى، على لا حد البراءة غير  
المحصن. رجلاً كان أو امرأة، من جلفه إن  
كان ج. أ. لمول تعالى ﴿لَا تَزْنِ زَوْجَكَ مَبْنِي  
كُلِّ دَهْرٍ يَنْبَغُ يَأْتِ جَدُّكَ<sup>(٢)</sup>﴾ وماكد ذلك مائة  
السنة في عدة أحداث.

وتفقروا على مشروعيه بقوله النبي للمرابي  
عن المحصن، مع خلاف في عبارة ج. أ.  
من حد الزنا وهو مجرد تعزير وديقه على  
الحد<sup>(٣)</sup>.

(١) سورة القدر ٢

(٢) حاشية ابن ع. من ١٤/٢، وفتح شذير  
١٣٩/٢، وحاشية الشمراني ٣٦١/٢،  
والقوانين المعية من ٢٨٤، ومعنى المحتاج  
١٤٧/٢، والبرهنة ٨٨/١، وشكك في دفع  
٩٢/٢، وسرد ١٩٩/٢.

(٣) المسوط المصنوع ١٩٨/٩، وفتح المدير  
٢٧٣/٢، والقوانين المعية من ٣٩٩،  
وحاشية الشمراني ٣١٨/٢، ومعنى المحتاج  
١٨٢/٢، وحاشية المدير ٢٠٠/٢، وشكك  
المصنوع ١٥٠/٢، والمصنوع ١٤٢/٢، وشكك  
المصنوع ٤٢٨/٢، والمصنوع ١٨٢/٢



والتحسينه وعقاب الأصح عند إشاعبه.  
ولا تشاعف، والله بكل<sup>(١)</sup>

ومال إشاعبه عي الأصح إذا رجع  
المالي إلى البلد الذي عي منه رؤا  
الموضع الذي عي إليه، وتشاعف البلد  
في الأصح<sup>(٢)</sup>

وقال تشاعف والحذلة، رة، المصفي في  
الموضع الذي عي إليه عي، في موضع آخر  
وسدح من بقيه مدة الأوب في التشاعف، لأن  
لحذ من حسر وحذ<sup>(٣)</sup>

وقال: إذا راس العريب في بلد آخر  
عُزب من بلد الراس إلى غير موطنه الأصلي  
تكميلا وإعداد عن موضع العيشه، ولأن  
التعب يباحثه

وراء التشاعف أنه إن عاد بعد تعريبه إلى  
بلده الأصلي أثناء مدة التعريب مع ما عي  
الأصح معلومة له من قبله،

ومقابل الأصح أنه لا يشرع له<sup>(٤)</sup>

ومال المالكية لغيره<sup>(٥)</sup> الذي عي معور

منهالة المصنعة غير المعنوية بالهوى<sup>(٦)</sup>.

وإذا علم من حصوله في بلد التعريب  
عند المالكية وفي وجه عند التشاعف، أو  
خروجه من بلد لرب في الوجه الآخر عند  
التشاعف

ولو دعي المحدث المصلحة لعدم ولا يه  
صديق، لأنه من حمود الله تعالى، وسدح  
استحباب، وذلك بمنع الإمام أن يثبت في  
ربوته من رمال الذي<sup>(٧)</sup>

ومن ظهرت نوبة الرائي قبل أن سقضي  
الست له يخرج حتى سقضي لأهله عند معبر  
شوها<sup>(٨)</sup>

وقال: المصنعة لا يغير المعنى حلاً في  
المرام، ولكنه يغير من التعريب، والمثل  
يجوز أن يبريد من حيث أنيسة على  
منه<sup>(٩)</sup>

وإن عاد المصنعي إلى وطنه قبل سقضي السنة  
أخرج مرة ثانية لإكمال المدة عند المالكية

(١) حاسب المدسولي ١٣٢٢، والشرع المدبر  
من ثوب المصنعات ٨٤٤، وسدح  
الحكم ٢٩٩٩، ٣٠١.

(٢) مصي محتاج ١٤٨٤، وحائب المجرى  
عبر المظلم ١٣٦/١، وسدح الحكم  
٢٩١٠٦، واضح و(كلين ٢٩١٠٦)

(٣) نصير الحكم ٢٩١٠٦  
(٤) بين الحكم من ١٨٦

(١) حاسب المدسولي ١٣٢٢، والشرع المدبر  
٩٢٩

(٢) مصي محتاج ١٤٨٤، والروضة ١٩١٠،  
وحائب المجرى ١٣٦/١

(٣) الروضة ١٩١٠، وكشاف فتح ١٣٦

(٤) مصي محتاج ١٤٨٤، وكشاف  
٩٢٩، والروضة ١٩١٠.



## ١- مكان النبي في الزمان

إلى مصر، وعزل علي رضي الله عنه إلى البصرة<sup>(١)</sup>

وجد تحفظه عند النبي، فلا يرسته الإمام بوسائله، وبذا عين الإمام له جهة عيسى للمضي أن يطلب عيسى في الأصح عبد الشافعية لأنه أتى بالرجل، وبمسألة له بنفسه نفسه، وفي مقابل الأصح له ذلك لأن المقصود ليعتد به على الوطن

ولا يجوز أن يكون الشرف بلجاني، بل يعلو<sup>(٢)</sup>

وإذا رجع المنزلة إلى البلد الذي خرج منه، إلى كل موضع الذي خرج إليه<sup>(٣)</sup> وقال، «لعلكم يعرفون» يعرفون الوفاة عن بعد فتدري وقع فيه الزمان إلى بلد آخر، ويخرج من البلد الذي خرج منه، وأما العرب الذي يربي دور مروية بعد، فإنه يجلد ويحرق بها، لأن سجنه في المكان الذي ربي فيه يعرفه له<sup>(٤)</sup>

١٣- قال شيخه، «النبي في الزمان تعبر المحقق من سياسة، بمرور إلى هذه المحاكم، ومكان النبي هو الجيب الجيب، لأنه أسكن خفتة من العرب، ولأن المقصود من إقامة نجد هو المنع من الفساد، وفي العرب فتح نأب الفساد، وفي نفس رطلال المقصود من النبي شرهه، ولذلك يحس حتى يظهر بوجه<sup>(٥)</sup>

وقال الشافعية والحاشية ومصر الخصب اسم النبي من البلد الذي حدث فيه الزمان، ويعرب الزمان إلى بلد آخر، في حس العرب في البلد الذي هي إليه ولا يتفق هناك، ولكن يحفظ ما يرفقه فلا يرجع إلى سنة، فإن أحسن إلى الاعتقاد والجميع علوماً من رجوعه أهمل<sup>(٦)</sup>

وقالوا، نخرج المنحكم على ما سمي في الزمان إلى مساهة مصر عما فوقها، لأن ما فوقها في حكم الحضر فتوصل لا حيز فيها إليه، «المقصود إحيائه بالبعد عن الأهل والوطن، وقد عرّف عمر رضي الله عنه إلى الشام، وعزل عثمان رضي الله عنه

(١) حاشية ابن عسكس ١٤٤، وصحيفة الشرفي ٤٥٢

(٢) روضة للعقلى ٨٩/١٠، وكشاف القواعد ٩٢/٩، ونجى القدير ١٣٩/٦

(١) مخي المنجد ١٤٨/٢، وكشاف الصالح

٩٢/٩، وحاشية القلبي وغيره، ١٨٩/٢

(٢) مخي المنجد ١٤٨/٢، والروضة ٨٩/١٠،

وحاشية الشافعية ١٣٩/٦، وكشاف الصالح

٩٢/٩

(٣) الروضة ٨٩/١٠

(٤) حاشية الشافعية وشرح الكبير ٣٢٢/٢

وبعدية المجهول ٩٢/٩، راجع والإكس

٩٢/٩

ب - مكان النفي في الحرابة

١٦ - القوم المعتقاه عن عقوبه النفي في الحرابة، ولكنهم احتلوا في مكانه

وقال النخعي: مكان النفي هو السجن، ليس في طاع الطريق في بيده، لا في غيره<sup>(١)</sup>

وقال المالكية: إن النفي في الحرابة كل في الحرابة، هو الحرابة وطعن في السد الذي غرب إليه، عن أن يكون لعمامة<sup>(٢)</sup>

وقال الشافعية: إن النفي في الحرابة هو السجن في الحرابة، وهو الضريح عند مدخل البحر للإمام، وتوفي يحيى النخعي إلى حيث برأ الحاكم، وأما سراج الشافعي فذهب الإمام مالت وقال: نحن متعين في هذه الحالة في غير موضع استأجر المصوم، لأنه أحوط وأشد في الحرابة والإباحة<sup>(٣)</sup>

وقال الحنفية: إن الحرابة بالنفي في الحرابة هو تشريد النخعي الطريق في

الأص، وعنده موكبهم بأرض إلى سد حتى تظهر ثوبهم، لأن النفي هو الطرد والأعداء وأحسن إسكان، وهذا بساكن، فمكان النفي عندهم لا يكون بالنخعي في سجن ولا في مريد إلى بلد معين، بل هو التشريد وتبليغهم من سد إلى آخر<sup>(٤)</sup>

ج - مكان النفي في التمير

١٧ - النفي في التمير إما أن يكون بميريا وبمير، عن النخعي إلى سد آخر، وإما أن يكون بحبس في السجن وإما أن يكون بالأمير<sup>(٥)</sup>

أما عمر رضي الله عنه يرحل من الحرابة في رمضان، فأمر به فحضر لمأوى موهبة، فحدثه بمخبر، لم يبره إلى الشام لانهجته حرمة رمضان<sup>(٦)</sup>، وكان عمر إذا عذب على رجل ميره إلى الشام<sup>(٧)</sup>، وكان

(١) كتاب الفاع ١٥٢/٩، والمعني ٤٨٢/١٧، والبروق ١١٠/٩

(٢) ثم عمر أنه أتى من جد توب الحر في رمضان

(٣) عمر ابن حنبل في السنن ١٧٩/٤، ط النخعي، إلى سعد بن مسعود في مكة

(٤) ثم عمر أنه كان إذا عذب عن رجل ميره إلى الشام

(٥) عمر ابن حنبل في السنن ١٧٩/٤، ط النخعي، إلى سعد بن مسعود في الحنفية

(٦) حلقه ابن علقم ١٩٤/٩، ومعني ٤٨٢/١٧، والبروق ١١٠/٩

(٧) حلقه المدوني والسرحد الكبير ٢٤٩/٩، والبروق ١١٠/٩، ويحيى النخعي ٤٨٢/٩

(٨) معني النخعي ١٨٢/٩، ورواه ١٥٦/٩

عمر يعني إلى عمره أيضاً<sup>(١)</sup>، يعني من  
هذا<sup>(٢)</sup>

### لأن معاملة الشخص النسي

١٦ - إذ كان النسي مجزوء بمهر من بلدته  
قوله يوانب في تمل لبلاد سلا يرجع إلى  
بلدته، وترك له حرية التصرف كما أنه لم  
يُجعل واسكن والمعاملات وصحيفة هذه  
وروجته وأولاده<sup>(٣)</sup>

والصالح الحساب له أنه في يفرق، من  
بلده، ويتركه، ويتركه في استدائه فلا سمح  
له أن يستقر في بلد، ولا يمكن أن يأتوا إلى  
بلده<sup>(٤)</sup>

وكان أنه يعني يروي عن النبي ﷺ مرسلًا  
أنه لم يحتسب كانا بالمدينة، بل لأحد  
هيت والأحر مائع وتُحفظ في حذمتها

(١) ثم عمر طه ناد، يعني الم شعبة

(٢) أخرجه البيهقي في الجسر، ٢٢٢/٨ - ط رقم  
المسند العثماني، من ابن يوانب ع

(٣) ثم عمر طه ناد، يعني إلى هذا  
أخرج عبد الرزاق في المصنف، ٣١٥٨٧ -

ط النسخ النسي - فهذا

(٤) يعني للمدراج ١٤٨/١٤ والمروغ ٦٩٦،  
وكشاف القناع ٩٦/٦، وحاشية البحراني على  
شرح المحط ١٣٦/١ مطبعة القند العنمية  
دمشق، وهداية المحتاج ٢٩٨/٤

(٥) كشاف القناع ١٤٦/٦، والنسخ ١٢، ٤٨٢،  
والله اعلم

منه إلى النسي، وأنه كان في ذلك المرح  
عنوان هذه النسي ﷺ، وحياة أبي بكر، وحياة  
عمر، أي دفعة حرة من بيته، وأنه شكا  
نصيب، فأدركه بعض الأسماء أن يداخ  
مديته في الجملة يور بسوق، ثم يفرق  
يعود إلى مكة<sup>(٥)</sup>

وإن كان النسي حراً فهو غيب للمحررة،  
ومع من بمطارة والنصر فيه، ويصور ضربه  
بالموطأ والنصا تأدياً وحرراً بحسب تهمة  
رجوعه، ولا مانع أن يمارس كل الأعمال  
التي يمكن مع تعمس، ولا مانع من أدائه  
عسلاً يناسبه، وأن يداخل عليه أهله  
وأولاده ويسمح له بالخلوة مع زوجته إن  
سهر حكان مسبب ذلك، وتكون معه  
المحبوس في عهده وطعامه وشرابه وكسبه من  
بيت أهله، ولو مرض في النسي وأضناه  
وسم يجه من يطعمه بخرجه الإمام من المجلس  
« كذا للعائيت من مرفعه للهلاك، ومن  
أبو موصف لا يحرجه، لأن هلاك في  
النسخ وطيرة سواه<sup>(٦)</sup> »

### ثالثا في المرأة

٧ - احتسب الفقهاء في بيع المرأة بالثمن

(١) الأم للإمام المساعي ١٢/٦ مسر دار  
الأم

(٢) حاشية الدوسقي ٣٢٢، ومبس الحكة  
من ٢٢٣، والموطأ ٦٠/٢٠



يكنى عد، وإن كان الطريق أصلاً، والأصح أنه  
يكنى مع لأمر بمرأة واحد، ثقة

وعنه أحمد بن محمد بن إسماعيل بن بكير له محرم  
عرب مع سنة ثمان، عا، ويضمن أن  
يسقط الهي كما يسقط مقر الحج، لم يكن  
لها محرم، فإن تعربها إعراف لها بالجنون  
وتعربها لها لعمري

وقال الشافعي، عن الأصح، والحاصل  
إذا رفض الزوج أو المحرم الخروج إلا بالحرمة  
لربها دفع الأجرة من مالها، وإن كان لها مال،  
لأنها بما يتم بها حواجب، لأنها من مؤنة  
سفرها

وقال الأصح عند الشافعي، وهو احتمال  
عدم إحاطة أو الأجرة تكون من بيعة  
المال، سواء كان لها مال أو لا

وإن رفض الزوج أو المحرم الخروج ولو  
بأجرة، فإن الحنفية لم يحرم على الخروج،  
وهو الأصح عند الشافعية، لأن فيه تعريض من  
مع يضمن، ولا يأنم بغيره

قال الشافعي، وعلى القول الأصح يؤخر  
التعريض إلى أن يتيسر

وقال الحنابلة، تغرب رجلها مع سيرة  
نقلت لأيه لا يسهل إلى تأخيرها، فأشبهه سفر  
الهمزة والحج إذا مات محرماً هي طريق  
وهو قول الثوري من الشافعية ويحاط الإلمام  
في ذلك

وقال الشافعي في الأصح، محرم،  
والحنابلة، والشافعي من مخالفة لا يفي  
المرأة من بيعة، وقاطعة الطريق وحدها، بل  
تعرب مع زوج أو محرم، تحدث ابن عباس  
رضي الله عنهما به منع عبي يفرق  
ولا يعلون وجن بمرأة، ولا يفرق امرأة ولا  
ومها محرم، قدام رجل ظان، أو سوان الله  
أكتب في غزوه كذا وكذا، وخرجته امرأتي  
حاجته قال: «ذهب بالحج مع امرأتها».

ولحديث: «لا يحل لمرأة تؤمن بالله  
واليوم الآخر سائر مسيرة يوم وليلة إلا مع  
دين محرم عليها»، ولأن الفقه تأديب  
المرأة بالجلد والشمي، فإذا خرجت رجلاً  
منك جناب الحياء

وقال الأصح عند الشافعية تعرب رجلها  
لأنها سفر واجب فيها فأشبهه سفر الهجرة.

(١) - حديث: «من رضي ٤٥ ٤٥ ٤٥ - مع  
طبي يفرق لا يفرق رجلها»  
أخرجه البيهقي (فتح الميسري ١٢٣٦  
هـ - ٩٧٨٢) - مع  
الحلي، وظلف بهادي

(٢) - حديث: «لا يحل لمرأة تؤمن بالله واليوم  
الآخر سائر مسيرة يوم وليلة»  
أخرجه البيهقي (فتح الميسري ١٢٣٦  
هـ - ٩٧٨٢) - مع  
الحلي، من حديث أبي هريرة، رضي الله  
عنه، وظلف لسنن

# ١ - انتهاء المدد

١٨ - إن المدد في النفي لأزلي غير المحصن - عند من يقول به - محددة شروع بسنة، وأما النفي في حد الحرابة والمغزير فقد يحدده الحاكم بمدة معينة، ولي كلاً الحالين ينتهي النفي بانتهاء المدد المحدد له حساً، إلا أن النفي لسبب آخر كـ سبائي، أو حرأ عليه ما يرجب بطلانه وسدده

## ب - الموت

١٩ - ينتهي النفي بموت المنفي عن بلد، أو موت المحبوس، لانتهاء محل التكليف

## ج - الجنون

٢٠ - قال جمهور الفقهاء، وهم طائفة والمالكية والشافعية: إن الجنون الطارئ بعد الجريمة يوقف التنفيذ في النفي (التعريب أو الحبس) لأن المجنون ليس مكلفاً ولا أهلاً لتطبيق العقوبات والادبيات وهو لا يخلل المقصود من النفي بعد الإذلال، لحدث عاقبته ومنه أنه عنها أوقع العلم عن ثلاثة عن الصيني حتى يحالهم، وعن المعنوي حتى يشفى، وعن النائم حتى يستيقظ<sup>(١)</sup> وكذلك

(١) حيث عاقبة. أوقع اقليم عن بلاد. ٤  
لمخرجه المصلي ١٥٩/٦ ط لممكنة  
الجبرية، والظاهر (٥٩/٣) ط دائرة المعارف  
العثمانية، واللعط بساكنم. وقال صحيح  
على شرط مسلم، وواقعه الذهبي

ومقابل الأصح عند الشافعية بجبر الرجز أو المحرم على الخروج للحاجة إليه في إقامه الواجب<sup>(٢)</sup>

وقال الحنفية لا تغرب المرأة في حد الرب أو الحرابة أو المغزير، وإنما عقوبتها الحبس<sup>(٣)</sup>

وقال المالكية إنه لا تغريم على المرأة مطلقاً، ولو مع محرم، أو زوج، ولو وصيت بذلك عن الممنوع في المذهب، وقالوا إن المرأة تستمر من قطع الطريق وبطش عليها عقرمت الحرابة، ولكنها لا تغرب<sup>(٤)</sup>

## رابعاً. انتهاء النفي

ينتهي النفي، حراً كان حبساً أم تعريباً، بأسباب متعددة، وقد يكون انتهاء قبل البدء بتطبيقه، وبعد الحكم به، وقد يكون أثناء التنفيذ، وهذه الأسباب هي

(١) حاشية القدوسي ٣٢٢/١، والقاج والاكمل ٢٩٦/٢، رخصي المحتاج ١/١٤٨، ١/١٤٩، (١٨)، وحاشية نميري ١/١٨١، والروم ٨٧/١٠ - ٨٨، وسهنية المصالح ٥١٨، والمفتي ١٢٩/٨ - ١٧٠ ط الرصد، والفروع ٦٩/٦، وكشاف القناع ٩٩/٦

(٢) فتح المغيور ٢٧٢/٤، وحاشية ابن عابد بن ٢١٢/٣

(٣) حاشية القسري ٣٢٦/٤، ٣٢٩، وبذبه الممنوع ١٧٠/٦ ٤٩٣، والقاج والاكمل ٢٩٦/٦، والقوانين للشهاب ص ٣٨١

هـ - العمود.

٢٢ - إذا كان النهي لحنى ثمي سقط  
بعموده، وظهره مثلاً لذلك بالمعنى  
المحسوس لحنى اللحن، وكذا إذا عفا  
مستحق حد العتق فلا يحرر للإمام هي  
الأصح عند الشافعية

كما يجوز العمود عن المصير، فإذا كان  
لحنى له، وتجرّد عن حق الأفي، ولحق حق  
السلطنة فيه، ورأى الحاكم في المحرر  
مصححاً

أب، إذا كان النسي في حد الرب لغير  
المحصن فلا يفسخ المحر نهائياً، لأنه حق لله  
تعالى في حد مقدم شره<sup>(١)</sup>  
و - الشفاعة.

٢٣ - تجوز الشفاعة للمحكوم عنه بالنسي  
تزيير، بل أيده، تنميط العمود، وذلك إذا  
لم يكن صاحب حق، حاقبه من دفع  
القصور<sup>(٢)</sup>

(١) حاشية فر دلفين ٢٨٨/٤، ٧٥/٤، وضع  
القدر ٤٧٠، وحاشية القليوبي ٢٠٦/٩،  
وتبصرة الحكام ٣٠٣/٣، والمطلب لشرقي  
٢٨٩/٢

(٢) حاشية القليوبي ٢٠٦/٩، والمحرر بزرگشي  
٢٤٨/٢، طبعه ٢٤٩، طبعه ٢٤٩، الأوتلاف  
مالكويك، والأحكام المسطّاتيه لملاوردي  
عن ٢٢٧

إذا جُرْ أثناء التعمد فإنه ينهي النسي

وقال المحقق، وهو قول سي مكر  
الإسكافي من الحقيقة. إن الجنون لا يهي  
تنميط التعمير، والذي فرغ منه، لأن القلابة  
منه للأصيب والرجز، فإذا بعض حلت  
فلا يوجب، فلا يهي تعطيل بجانب  
الرجز معاً للقصر<sup>(٣)</sup>

د - المرمى

٢٤ - لو عرض المحتفي في الحبس،  
وأقنعه، لم يحد من يحد منه ويحرم  
بشأنه، بخروجه الحاكم من الحبس، وهذا  
إذا كان المالك في المرمى هو الهلاك،  
وهو رأي محمد صاحب أبي حنيفة، وقال  
أبو يوسف، لا يخرج، والهلاك في  
السجن وغيره سواء، والقوى على قول  
محمد، وأبى بطلعه بكميل، فإن لم يجد  
كذلك فلا يظلمه

أب المرمى غير الخطير فربه يخالج في  
الحبس بالهناق<sup>(٤)</sup>

(١) حاشية الدسوقي ٢٨١/٣، وحاشية ابن  
صديق ٤٢٦/٤، وبطلان الصلح ٤٢٧/٩ -  
٤٢٨/٨

(٢) الإصطال ٧٤١/١٠، ومسمى الحاكم  
عن ١٩٢

(٣) مسمى الحكام عن ١٩٢، وحاشية ابن عيسى  
٢٧٨/٤

مها: أنه إذا تمت التقي لم يلحق الشخص  
بمن نسب إليه، وإلا سجد عند غزوة إلا إذا  
وجد ما يدركه.

والنصيب في (نسب، إيمان) ٢٥، ٢٦  
ع ٣٤



ويجوز لحاكم رد الشفعة إذا لم يكن فيها  
مصلحة، لأن عمر رضي الله عنه رد الشفعة  
في مدين بن وثيقة حين حبسه بئر بئر  
حاتبه<sup>(١)</sup>

قال لبركشي: إطلاق استعجاب الشفعة  
في التحرير فيه خطأ، لأن المستحق إذا أسقط  
حقه من التعزير كان للإمام لأنه شرع  
بإصلاح، ولقد يرى ذلك في إلهام، وفي  
من هذه الحالة لا ينبغي استعجابه<sup>(٢)</sup>

ز - الفتوة

٢٤ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن مونة الزامي  
فرد المخصص قبل السنة لا مؤثر في نفيه، ولا  
يخرج من حبه، حتى ينقص السنة، لأنها  
جاء من الحد، وإن عاد من السنة أعيد  
تقي<sup>(٣)</sup>

ونقل ابن مرقون أن العمري يستند بالفتوة  
م خلعت في ذلك خلافاً<sup>(٤)</sup>

تقي النسب

٢٥ - يترتب على تقي نسب شخص أحكام

(١) الشني ١٢، ٥٢٥.

(٢) الشني بركشي ٢/١٩٢.

(٣) الشني ٢/٤٨٢، ٢/٨٣، ٤٨٥ ونصراً

الحكام ٢/٢٠٠، ونسج القدير ٢/٢٦٨،

وضفي المحتاج ١/١٨١،

(٤) نهر الحكام ٣٠٥٢.

## نقاب

التعريف:

١ - من معاني النقاب في اللغة الجمع بجمع المرأة على ما روي أنها تستر به وجهها والجمع نقاب<sup>(١)</sup>

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى العامي<sup>(٢)</sup>

الإنشاءات ذات الصلة.

١ - الخمار

٢ - خمار في اللغة التغطية والاستر، يقال خمرت الشيء بحمبر، عطيته وسرته<sup>(٣)</sup>، والحمد للمرأة هو التصفيف وميل الخمار، تعطي به المرأة رأسها<sup>(٤)</sup>

(١) المصباح المنير، والصاموس المنجد، وصان البرص.

(٢) فتح قلبي ٥٣١ ط حنيفة رين الأوطار ١٨٤ ط دار الجيل - رتواند الجنة بركس

(٣) المصباح المنير

(٤) لسان العرب

واصطلاحاً فإن النقاب الأصمعي<sup>(٥)</sup> فصل الخمر ستر شيء، ويقال له يستريه خمار، تكن الخمر صدر في التسمية اسماً له، يعطي به المرأة رأسها، وجمعه خمر، قل معاني «وتستر بستر قل بيوت»<sup>(٦)</sup>

والعلاقة بين النقاب والخمار كليهما لباس للمرأة المسلمة فيخطر غطاء لرأسها والنقاب غطاء لوجهها.

ب - الحجاب

٣ - الحجاب في اللغة استر، والحجاب أيضاً ما استجبت به المرأة<sup>(٧)</sup>.

والعلاقة بين النقاب والحجاب أن لنقاب استر وجه المرأة أما الحجاب يؤبه ستر المرأة جميعها عن غير المخارم

ج - البرقع

٤ - البرقع هي قطعة ما تستر به المرأة وجهها<sup>(٨)</sup> وقال ابن منظور البرقع به حوالا للمبين<sup>(٩)</sup>

(١) المصباح المنير في غريبه القرآن ص ١٥٩

ب الحجاب

(٢) سورة النور ٣١

(٣) لسان العرب، والمصباح المنير، ولطارس

المعجم، ومختار الصحاح

(٤) المصباح المنير، ومختار الصحاح، والصاموس المنجد

(٥) لسان العرب

والعلاقة بين الثياب والبرقع هي أن كليهما  
عطاء لوجه المرأة، فهو أنه مبر في البرقع  
محرّمين بمعيّن، ومن وصف استجاب يذم  
كأنب اختلاف بينهما هي التوافق

#### ١ - الثياب

١ - الثياب هي الثوب بالكسر، و تعطي  
الشقة<sup>(١)</sup> أو م كال غنى تضم من الثياب<sup>(٢)</sup>،  
وقال ابن منظور الثياب ودايم، ثيابها غنى  
أعني، وروى الرجل غنائه على أنه<sup>(٣)</sup>

والعلاقة بين الثياب والثياب هي أن كليهما  
عطاء الوجه، فهو أنه في الثياب يستتر الوجه  
على العنق وفي الثياب يستتر نعم وما دون  
ولها كان الثياب أعم

#### الحكم الثكليفي

١ - كما كان الثياب هو سر وجه المرأة، فإن  
يكون مريضا يعودة المرأة، إذ العورة هي ما  
يحرم كشفه من الجسم سواء من الرجل أو  
من المرأة، أو هي ما يجب ستره وعدم  
إظهاره من الجسم، بناءً على بيان قوله المصنف  
في تحليل عورة المرأة يتضح منه حكم الحد  
الثياب

وتدل اختلاف الفقهاء في كون الوجه عورة

(١) المصباح المبرور

(٢) مختار الصحاح

(٣) لسان العرب

مذهب جمهور الفقهاء (الحنفية والمالكية  
والشافعية والحنبلية) إلى أن الرب ليس  
معوّده، وإذا لم يكن عورة فلا يجوز لها أن  
تستره، فتثبت عليها أن تكشفه فلا تنقض.

قال المصنف: تصح المرأة اقتداء من كشف  
وجهها بين الرجال في زماننا لا لأنه عورة  
من مخوف الدنيا

وقال المالكية: بكرة، ثياب المرأة - أي  
سعيه وجهه وهو ما يصل للماء - سواء  
كانت في صلاة أو في غيرها، كان الانتفاع  
بها لأجلها أو لا، لأنه من الغلو

وبكره الثياب للرجال من باب أومي إلا إذا  
كان ذلك من عادة قومه فلا يكره، إذا كان في  
غير صلاة، ر - في الصلاة يكره

وذكرنا: يجب على الشابة مخفية ثيابها  
ستر حتى الرقة والتكفير إذا كانت حبيبة، أو  
بكر الصداق

واختلف الشافعية في ثياب المرأة، فراقبي  
بوجوب الثياب عليها، وبإل هو سنة، وعين  
هو خلاف الأولى<sup>(١)</sup>

وانظر مصطلح (عورة) ف ٣ وما بعدها  
ومصطلح نظر ف ٣٨

(١) ليس الحنفية ٩٦٩، وفيه عليه ٢٧٢٠

والشرح الكبير ٢١٨٦، والفرق المبرور

١٠٩٦، ومعنى المنعاج ١٦٩، وكشف

الغلو ١٠٩

## الطاب للمحرمه

٧ - حظر الإسلام الطاب على المرأة المحرمه  
لحيث ان عمر رضي الله عنهما<sup>(١)</sup> ولا يتقب  
المرأة المحرمه ولا يلبس الثعالب<sup>(٢)</sup>

ولذا صرح الفقهاء بالحرمة فقالوا والمرأة  
حرامها في وجهه، فيحرم عليها مغطيته  
ببرقع أو طاب وعباءة لحيث ان عمر  
المتقدم، رأى عباءة أمير حادثة فحدث كما لو  
غطى الرجل رأسه<sup>(٣)</sup>

والفصل في مطلق (إحرام في ٦٧)

## الطاب في الصلاة

٨ - ذهب جمهور الفقهاء إلى كراهة طاب  
في الصلاة، وكرهه الثمانيه مطلقاً في الصلاة  
وفي غيرها

قال الحنفية ويكره النيش وهو مغطيه  
الأنف وأسمه في الصلاة لأنه يشبه عمل  
الكفار من حال عهلاتهم فيغيران، وهو

(١) حيث ابن عمر رضي الله عنهما لا تصد  
امرأة

أمرجه البحاري (مفتح البصري ٥٩٢)  
ط (تمية)

(٢) كشف منقوع ٤٤٧/٢ لا عالم الكتب،  
وحاشية الطحطاوي مع لأمر المختار  
٥٢١/٢، والشيخ والإكسبل ١٤١/٣ ط ط  
الكره وأبى المطالب ٥٠٦/١، ومهليه  
المطاب ٢٢٢/٣

حد الحائضه مكره محرماً<sup>(١)</sup>

ويرى المالكية أن الطاب مكره مطلقاً أي  
كأن في صلاة أو خارجها سواء كان عليها  
لاحيه أو غيرها ما لم يكن لعاداة، وإلا فلا  
كرهه في خارجها<sup>(٢)</sup>

ودد القسدي أنه يكره ان تصني  
المرأة سبعة<sup>(٣)</sup>

وقال الحنابلة ويكره أن تصلي في طاب  
ويرقع بلا حاجة، وقال ابن عبد البر أجمعوا  
على أن المرأة أن تكشف وجهها في  
الصلاة والإحرام، ولأن شعر الوجه يحل  
ببشرها الصلي بالحججه وعليه العم<sup>(٤)</sup>، وقد  
جاء في النسائي (الرجل عت، فإذا كان لحاجة  
كحضور أخت بلا كراهه<sup>(٥)</sup>

(١) حاشية الطحطاوي ٢٧٥/١

(٢) حاشية المدوني مع المرح الكبير ٢١٨/١  
ط دار الفكر

(٣) أسنى المطالب ١٢٩/١، وهادئ السجناح ١٢/٢

(٤) كشف القناع ٢٦٨/١، والمصنف لأبي قحافة  
٢٠٢/١ ط المراقي الحديثة

(٥) حديث. وهو أني إذا غرت تطيب ثم لي  
الصلاة، عن عائشة عن أبي هريرة قال  
أبى وسوء الله طاب عن الصفا، في الصلاة  
أن يطيب الرجل من

أمرجه أبو داود (٢٣/١) ط حشم، ثم  
أسند عن ابن جريح أنه قال أكثر ما رأيت  
عطاء يصلي سداً ثم قال أبو داود. وهذا  
يصح ذلك الطيب

## نكاح المتقة:

ومى حاشية الشرواني قال: إذا رأى الشاهدان وجهها عند العقد صح وإن لم يره القاضي المأخذ، لأنه ليس بصلح بالنكاح ولا شاهد كما لو روج ولي السارية التي لم يرها قط، بل لا بشرط رؤية الشاهدين وجهها في العقد النكاح<sup>(١)</sup>

## الشهادة على المتقة.

١٠ - قال بعض مشايخ الحنفية نصح الشهادة على المتقة ولو أجاز المدلان أن هذه السقرة ثلاثة ينت فلان يكفي هذه الشهادة على الاسم والنسب عتد عليه وعلى الفتوى، فإن عروها باسمها وبسبب عدلان، ينبغي للمدلين أن يشهدوا الزوج على شهادتهما، كمن هو طريق الإنشاء على الشهادة، حتى يشهدا عند القاضي على شهادتهما بالاسم والنسب وشهد بأصل المتى أصالة نصبر وفقاً<sup>(٢)</sup>

قال المالكية: لا يجوز الشهادة على امرأة مجهولة بشهود مبتقية حتى ترفع النقاب عن وجهها ويشهدوا على عينها، لتبين المرأة المشهود عليها لأنها الشهادة التي نصحوها عليها إذا طلبوا بها عند الحاكم، وإن نال الشهود غضب الاله<sup>(٣)</sup>

٩ - ذهب الحنفية إلى أنه لو كانت حاضرة مشتبهة، فقال تروجت هذه وقبلت جاز لأنها صارت معروفة بالإشارة، وقيل: بشرط في الحاضرة كشف النقاب

ولو كانت حاضرة مشتبهة ولا يعرفها الشهود نعم المحسن بشرط يجوز، وقيل، لا يجوز ما لم ترفع نقاب رملها الشهود، والأول أنسي فيما يظهر بعد سماع الشطرين منهما لأن الشرط ليس لشهادة تعتبر للأداء لبشرط التحقيل يلات المرأة. وفي التجسس أنه هو المحار لأن الحاضر يعرف بالإشارة، والاحتياط كشف بقلها وتسميتها وبسببها، وهذا كله إذا لم يعرفها الشهود أما إذا كانوا يعرفونها وهي حالية ففكر الزوج اسمها لا غير جاز النكاح إذا عرفه الشهود أنه أراد المرأة التي يعرفونها لأن المخصوص من التسمية التعريف وقد حصل.

ويشود المتقة نال الثوري وأبو ثور<sup>(٤)</sup>

وقال الشافعية على ما جاء في تحفة المحتج قال جمع، ولا يحل نكاح متقة إلا إن عروها الشاهدان اسماً ونسباً أو صورة

(١) تحفة المحتج في شرح المنهاج ١٠/٢٩٦.

(٢) دور الحكام وشرح غرر الأحكام ١/٣٧٤.

(٣) فتح المظهر ١٠/٢٩٧ ط دار إحياء

الثروت العربي، والفتاوى ١٧٣/٤





## نقد

المعروف

١. نقد في لغة معاصرة

٢. حلال المسبوك في نقد الأدب  
الحرف المعاصر

٣. نقد في لغة معاصرة  
نقد

٤. نقد النقد، في إعطاء شمس لوالأحره  
المدح والثناء (١٩٤٠) - نقد  
بنتها - لوالأحره الحرف المعاصر

٥. نقد النقد، في إعطاء شمس لوالأحره  
نقد النقد، في إعطاء شمس لوالأحره  
نقد النقد، في إعطاء شمس لوالأحره

٦. نقد النقد، في إعطاء شمس لوالأحره  
نقد النقد، في إعطاء شمس لوالأحره  
نقد النقد، في إعطاء شمس لوالأحره

٧. نقد النقد، في إعطاء شمس لوالأحره  
نقد النقد، في إعطاء شمس لوالأحره  
نقد النقد، في إعطاء شمس لوالأحره

٨. نقد النقد، في إعطاء شمس لوالأحره  
نقد النقد، في إعطاء شمس لوالأحره  
نقد النقد، في إعطاء شمس لوالأحره

٩. نقد النقد، في إعطاء شمس لوالأحره  
نقد النقد، في إعطاء شمس لوالأحره  
نقد النقد، في إعطاء شمس لوالأحره  
نقد النقد، في إعطاء شمس لوالأحره  
نقد النقد، في إعطاء شمس لوالأحره  
نقد النقد، في إعطاء شمس لوالأحره  
نقد النقد، في إعطاء شمس لوالأحره  
نقد النقد، في إعطاء شمس لوالأحره  
نقد النقد، في إعطاء شمس لوالأحره  
نقد النقد، في إعطاء شمس لوالأحره



ومع الاتفاق عليه وجب الالتزام بهه للمود فقد  
سألتني. (وَمَا أَتَى الْفَيْتَ بِأَمْرٍ أَوْفَى  
وَأَكْثَرُ) ' ومن ذلك الشئ لمي السبع،  
والأجرة في الإجارة

وإن كان العقد مطلقاً من هذه الجهة،  
بالأصل وجوب التمسك به، وإلا فللعقد الآخر  
من حيث السبع مثلاً حتى يسوي، حتى

وفي السألة تفصيل بنظر في (نرس لـ ١٢٣)  
و (تسليم مد ٤ وما بعدها)

٤ - ومخرج من ذلك برهان من المقود

النوع الأول. ما يجب فيه التمسك

أ - قبي بيع شعب أو الفضة مدفع أو نعة  
لا يصح ذلك إلا أن يكون التسليم مدفع من  
الطريق، ولو باع بنسيئة، أو أخر الدفع عن  
مجلس العقد لم يفسخ، بمرور الشئ <sup>(١)</sup>  
الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر  
بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر،  
والطح بالطح، مثلاً بثلث موله بمره، إن  
بيد، وإذا اختلفت هذه الأصناف فبيع كيف  
شئت، إذ كان يداً بيده <sup>(٢)</sup>

٥ - القصة من الذهب والفضة أو غيرها مما  
يتعامل به <sup>(٣)</sup>

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى  
العمومي <sup>(٤)</sup>

## الألفاظ ذات الصلة

النسيئة

١ - النسيئة: هي التأخير، فقول: بعت السلعة  
بنسيئة، أو بنسيئة، أو مسأاً، إذا بعت على أن  
يؤخر دفع الثمن إلى وقت لاحق وأصله من  
أساء الشيء، بلنا أخره <sup>(١)</sup>

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى  
العمومي <sup>(٢)</sup>

وأنقصه أن النسيئة ضد الفسخ، كالتأجيل  
والخمول

## الأحكام المتمثلةة بالتقدي:

لولا: التقدي بمعنى الحلول.

٣ - الأصل في بيع المال التقدي استخذه أن  
يجوز الاتفاق على دمه حالاً أو مؤجلاً، مما

(١) إسن العرب، والقاموس المحيط، والمصباح  
النير، والمعجم الموميط

(٢) روضة الطالبين ١١٧/٤، والمبسوط  
١٣٧/١٢

(٣) القاموس المحيط

(٤) الطائغ على أبواب المقنع من ٣٣٩.

(١) سورة الصافات ٢١

(٢) حديث، قاله بـ بالمدح بـ وورعته  
بالفضة ٤.

أخرج مسلم (١/١٢١) عـ عيسى (المعنى)  
من حديث عبد بن الصمد

والمستعمل في (ربا ف ١٢) و (صرف  
٨)

ويلاحظ انفلوس بالذهب والقصة في هذا  
الحكم عبر بعض الفقهاء وعند بعضهم لا  
رد هذا (د صرف ٤٦-٤٨)

ب لا يتم بشرط في صحة هذا الجمود  
قد رُس انفاق في محطس العملة لأنه لو  
تأخر كان من بيع الذهب بالدين، وقد انتهى  
نتيجه على بيع الكاس بالكال<sup>(١٠)</sup>.

وتجار المالكة نأخر قضة اليوم واليومين  
والثلاثة<sup>(١١)</sup> وعندهم في ذلك تعجيل بنظر في  
(سلم ١١٠)

ج بيع الدين المستقر في ابلعه من ثمن مبيع  
أو أخره أو على قرص أو سحره، لا يجوز  
من غير المسلمين، ويجوز بين من عليه

(١٠) حديث من يبيع الكال بالكال، (الكال)  
أما به البيهقي في القس ٢٩٠/٥ ط در  
المعارف العثمانية) وآخاكم في المستند  
(٥٧٣) ط دائرة المعارف) وفسده في حجر  
في تاريخ العراق (ص ١٤٢ - ط عيد المسجد  
معي)

(١١) رد المحتار على الدر المختار، المسمى  
حاشية ابن علقين ٢١٧/٦، ومعي المحتاج  
شرح المحتاج ١٠٩/٦، وقسمي لاس قدمه  
٢٩٥/١ ط تلند، وحاشية لاسوي في  
٢ شرح الكاسر ١٩٥/٢، وجواهر الإكليل  
٧٥ - ٧٢/٩

الدين، وبشرط في ذلك ان ينفذ المبري  
انتم قبل أن يعرفا عن محسن المصدق بيع  
بما لا يباع به مسبوقة، لحديث أبي عمر  
رضي الله عنهما، قال: "كان رسول الله،  
عليه السلام يبيع الإبل، والأصع فاصع بالدينار، حد  
البراهمة، ويبيع بالبراهمة واحد الدينارين، حد  
عده من عده، وأعطى هذه من عده، فقال  
رسول الله ﷺ: "لا بأس أن يأخذها بغير  
يومها، ثم تفرقا ويكفا شي<sup>(١٢)</sup>، قال وثق  
على حوز بيع الدنانير مائة من مائة من  
أحد المدينين بالأخرة بشرط المدة، ويداس  
عليه غيره، فلا يتم بغيره في تصحله ثم  
يصح<sup>(١٣)</sup>

بشر المعتبر في ذلك والحلاف فيه في  
(قير ٥٨ - ٦٠) و (صرف ٤٠)

الفرع الثاني ما يمنع فيه الإبرام بالنقد  
أما من ذلك اللب في ظل الخطأ وشبه العملة  
فإنها يجب على العاقلة في ثلاث صيغ، ثلاث

(١٢) حديث لا بأس أن يأخذها بغير يومها  
أخرجه أبو داود ٩٥٠/٢٣ - ٩٥١ ط حديث  
ومثل البيهقي عز شعبة أن الله بالوقف على  
ابن عمر، كما في قوله، هو لاني حجر  
٢٩٣/٣ ط دائرة المعارف العثمانية)

(١٣) مهمل المحتاج ٨٨/٢، ومعي المحتاج  
٧٠/٢، وحاشية القسوي ٢١٨/٢، وشرح  
مستدرك الإرادات ٢٢٢/٢، والمروغ ٢٢/٢،  
والمعتمد ٢٤١/٢

لاحتسالم أن تردى فيكون الموقوف كره، أو لا تردى فيكون سلفاً.

ومعنى هذا أن سلفاً جبراً جبراً سلفاً، وكذا لا يشترع في العمل إلا بعد شهر، فإن شرط بقدر لا حجة في ذلك الأجزاء، لا حجة في ذلك الأجزاء المحيرة، فيكون سلفاً، أو سلفاً فيكون آخره ويستحق التقد أيضاً عند المالكية، وبشرط شرط في كل ما يتأخر بقدر أيام الحبر، إن كان التمس سلفاً لا يعرف بعينه، وهو المسمى، وعلة البيع ليس م لي التمس في مخرج، وذكرنا به المصلحة منها ما هو اكتوى دية، سواء كانت معينة أو غير معينة، ليركبها مثلاً، بعد قضاء مدة الحبر، فلا يجوز التمس في هذه المصلحة، لأن الكراهة عند فقهاء المالكية مدة الحبر، فقد مسح المكشوف التمس الذي له في دمه المكشوف في شيء لا يتصل به الآن بل بعد أيام الحبر، لأن ليس الأرباب ليس قبضاً للأرباب<sup>(١)</sup>

ج - العمل به يمتنع فيها لتفاوت نقد العمل، ولو شرط نقله عند العقد بهذا الشرط عند المالكية والمصلحة<sup>(٢)</sup> ولو لم يمدد بالشرط بل تطوع به، لا يفسد ونظر (جملته ف ٢٤).

عند آخر كل سنة، لما روي أن ليس مبرر ومطلباً رضي الله عنها فصب بذلك، ولم يعرف فيها في عصرهما مخالفته، فكان لي معنى الإجماع<sup>(٣)</sup>.

ب - نقد الثمن في مدة خيار الشرط يفسد العقد متى أنه لا يجب على المشتري في بيع الحبر أن يفسد الشيء بل يجوز له أن يوجر البيع، لا حتمية البيع، ويجوز له النقد اختياراً وتطوعاً، ولا يكون ذلك مطلقاً للمخيار.

وذكر المالكية صواباً شيئاً بهذا يفسد على المشتري في بيع الخيار أن يفسد الثمن، أي بعينه، بعد البيع، لأن م يفسد يكون منقوضاً بين أن يكون سلفاً إن نسخ العقد أو نساءً إن تم يفسد، أما لو نقد الثمن بطرحاً دون شرط فلا يفسد.

وذكر المالكية صواباً شيئاً بهذا يفسد على شرط العقد إن تردد المملوك بين أن يكون موصياً أو سلفاً، فيفسد لأنه موصى جبراً بعداً احتمالاً، مبه.

ما لو أكرى أوصيه للزوجة، وكانت مباحة لا يثبت أن مباحة من لها الرعي، بل يشك فيه، كالأراضي التي تسمى مباحة المظهر،

(١) في مذهب ١١١٠/٥، والسنن ٢٨٨/٢، وهو المصنف ٣٠١/٨، والمصنف مع الشرح ٤٩٦/٩

(١) فتح البزير ١٩٩/٥، والفتاوى الهندية ١٢٢/٣، والمصنف ٥١٨/٣، والمصنف على الشرح الكبير ٩٨ - ٩٩ - ٩٩٢/٥

(٢) الشرح الكبير وحاشية المصنف ٩٦/٣، وهو المصنف ٤٩٢/٥



لكل عمل علم به يتم تصحیح المسئرين ويجب  
 ٥٥٥ هـ قال واشتد هذا كمال السلف  
 تتطعون علامات المقدرة بطولاً لديهم لا  
 لديهم

### أجرة التفتد

٥٥٦ هـ - ٥٥٧ هـ تصحیح. فمن يكون علمه فخره  
 بالقدرة

فدعيت أنت لك وهو التصحیح عند الحنفية  
 إن أنتم على المشري ٥٥٦ هـ - ٥٥٧ هـ  
 الحنفية، وهو طاهر شرواية لأنه يلزمه مسلم  
 انجذ من التفتد والجودة لا تعرف، لا بالقدرة  
 كما تعرف التفتد بالزود

هذا إذا كان قبل التفتد، أما بعد فمما  
 يتبع

وهذا تصحیح في ثبوت على الناح  
 ودور المسألة أجرة التفتد على التفتد  
 سواء كان هو التفتد أم المشري (٥٥٦)

ويظهر التصحیح في (بيع ٥٥٦) و (تفتد  
 ٥٥٦)

والعلم بالتفتد. أنه يوتفد المشري في  
 تفتد على البيع والإزالة

والقول الأساس أن ذلك جائز فيما لا يضر  
 إليه التفتد، ويكره إذا يضر إلى التفتد

والقول السابع أنه إذا كان لأجل كسبه  
 بحكمه حكم البيع المفسد حكاه في التفتد  
 من قبله عن أبي القاسم

والتصحيح عند الشافعية أن التفتد بطل،  
 لأن هذه الشروط ليس بشرط جبار، بل هو  
 شرط مفسد للبيع لأنه شرط في العقد شرطاً  
 مطلقاً. وأنه ما لو مانع شرط أنه إذا لم يمتد  
 فلا بيع بينهما، وبه قال زفر من الحنفية

ونظروا للتفتد مصطلح (جبار التفتد  
 في ٥٥٦)

ثالثاً التفتد بمعنى مبيع جيد التفتد من  
 ورفقها

### علم التاجر التفتد

٥٥٧ هـ ذكر العراقي في الإجابة أنه يجب على  
 التاجر تعلم تفتد، لا يستعفى نفسه وإذا  
 فلا يعلم إلى مسلم عقداً راتق وهو لا بدوي،  
 يكون ثمناً متصرفاً في تعلم ذلك، علم، إذ

(١) فتح المكي ٥٥٧/٢

(٢) المجموع ١٩٣/٢، والفتاوى الهندية ٣٩/٢،  
 رد المحتار ٥٥٦/٢ - ٥٥٧/٢، ولا بدع  
 ١٧٤٥

(١) إحياء صواعق الدين ٧٧٨/٢ طبعه دار الكتب  
 (٢) شرح فتح المدي ١٠٨٠، و رد المحتار  
 ٥٥٦/٢، ومختصر المحتاج ٧٣/٢، شرح  
 المسبب ٩١١، ١٩٩، و زاد نون الهدية  
 ٢٨/٢، والشرح الكبير مع حاشية الشريفي  
 ١٤٤/٢

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى  
العمومي

والعلاقة بين النقرة وتسبيكة العمود  
والحصر من، إذ النقرة أهم من التسبيكة

## نقرة

الأحكام المتعلقة بالنقرة:

تتعلق بالنقرة أحكام منها

١ - وجوب الركعة في النقرة

٢ - يجب الركعة في النقرة إن بلغ رجاها مائتي  
درهم أو عشرين ديناراً، وتكمل في بعضها،  
كأن كان عند أحد جانبيه مقدار أو داليم  
يردده ويرى جميع ذلك عشرون ديناراً أو مائتي  
درهم أو مائتي، ويخرج ربع عشر كل صنف من  
الدنانير والمدار، والدرهم والشار

والمشعشع ينظر مصطلح (ركعة) ص ٦٨ -

(٧١)

ب - بيع النقرة بوجه صحاحاً وبيع الصحاح  
ببعضها قدر

١ - إن باع نقرة بوجه صحاحاً، أو باع  
صحاحاً من أحد النعمين بوجه مدراً يجرى  
في تلك أحكام بيع أحد النعمين بوجه  
مستطيل من النعمتين في النقرة، والمحمول  
والعالم في المجلس

التعريف

١ - من معاني النقرة هي اللغة المقطعة المنبذة  
من الذهب والفضة، وقيل الذؤب هي تبر  
وقيل النقرة ما سبك مجتمداً معها  
والنقرة السكة، والجمع سدر

والنقرة سقرة في الأرض غير كيرة<sup>(١)</sup>

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى  
العمومي

الألفاظ ذات الصلة

التسبيكة

٢ - التسبيكة هي القطعة المستطيلة من  
الذهب، والجمع سبكتات، وربما أطلقت  
السبكة على كل قطعة مستطيلة من أي معدن  
كان، مأخوذة من سبكت الذهب والفضة  
سبكتاً: إذا تبتت وحبست من جهة<sup>(٢)</sup>.

(١) التبع والإكثول على هامش مرقم المجلس  
٣٥٥، ص ٦٨

(٢) العرب من قوب العرب، سار العرب  
(٣) المصباح المنير، رتل العرب، والعرب



٥ - عقد الشركة برأس مال من القطار

٦ - احسب العتبه في صحة عقد الشركة برأس مال من القطار

عقدية الحلية والمالكية والحديلة في وجه إلى أنه إن اجبت الفقرة وراح المبرر صحت الشركة بها والمضاربة عليها، ولا يحكمها حكم المبرور وهو المندع غير تنظيم<sup>(١)</sup>.

ودعت الشافعية في القول بتقابل للأظهر، والحدالة وهو المنهوب، إلى أنه لا يصح الشركة برأس مال من المصارف، ولا المضاربة بالتقار، لأنها أعباء متغيرة، ولأن قيمتها تزيد وتقص، فالتبعية المبرورة، لتأخذ حكمها<sup>(٢)</sup>.

ودعت الشافعية في الأظهر إلى جواز الشركة بالتقار، لأنها من المصارف<sup>(٣)</sup>.

ولم يبع بغير حنيفة يشترط الحلول والتمصيل<sup>(٤)</sup>.

وللتبصيل نظر مصطفح (ص ٧ - ٦٨، وفتاوى ١٢، وتوفد ٢)

ج - قطع الدراهم وتكسيها

٥ - اختلفت النسخة، في قطع الدراهم وتكسيها فقال المالكية والحدالة إن قطع الدراهم وكذا الدنانير مكروه مطلق محتاجة وبغير حاجة، لأنه من جملة الفساد في لأرض ويتكر على قاعه

وقد زوي أن الذي يقطعها من كسر مكة يستعين بالحجارة بينهم إلا من رأس<sup>(١)</sup>

وقال أبو حنيفة لا يكره كسره

ومصر الشافعية يقولون إن كسرها محتاجة لم يكره له، وإن كان بغير صاحبه كره به، لأن إدخال الفضة على المال من غير حاجة منه

والتمصيل في مصطلح (دراهم ف ٨)

(١) المجموع ٨٨/١٠

(٢) حديث أن النبي ﷺ: من كسر سكة فتمسرها

أخرج أبو داود ٢٢٠٢٦ ط حنبل (وإن ماجه ٧٦١/٢ ط حنبل تحلي) من حديث عبد الله بن عمرو بن مفلح القرني، وقال: «بدر في مختصر من أبي داود (٩١/٥) ط دار الفرج» في إسناده محمد بن حنبل الأرمي (أي بغير) لا يحتاج بصحة

(١) الحادي الكبير ١٢٧/٥، وروضة الخليل ٢٧٦/٤، ومجموع المحتاج ٢١٣/٢، وكشاف ١٩٨/٢، والمصنف ١٨٨/٥، والإنصاف ٤١١/٥

(٢) ابن عابدين ٣٤٠/٣، بخلافه، وحاشية المصنف ٥١٨/٢، ومرومب شغل ٢٥٧/٥

(٣) روضة الطالبين ٢٧٦/٤، ومجموع المحتاج ٢١٣/٢

ولا يخرج معنى الاصطلاح عن المعنى  
اللفظي<sup>(١)</sup>

والعلاقة بين النقش والشروط العصور  
والخصوص، فالنقش أهم من التزيين

ب - الرخامة

٣ - الرخامة من الرتبة ثم سمي كل رتبة  
رخمياً، والرخامة، كمال حسن الشيء،  
والرخامة في الأصل الفقه، ورخف  
الهيئة رخماً، وقته وأبعثه<sup>(٢)</sup>، وكل ما ذوق  
لدى فقد رخمه، وفي الحديث: إن النبي ﷺ  
لم يدخل الكلمة حتى أمر بالرخامة فنهى<sup>(٣)</sup>  
والرخامة هما بقوس وتصاوير مرسومة  
الكلمة، وكاتب بالذهب دلم بها تحكت

والاصح استعمال المعناه لهذا اللفظ عن  
حسن العرب<sup>(٤)</sup>

والعلاقة بين النقش والرخامة هي العصور  
والخصوص، فالنقش أهم من الرخامة

## نقش

التعريف

١ - النقش لغة: مصدر نقش، يقال: نقش  
نقشاً من باب قتل، ونقش الشوكة نقشاً  
استخرجتها من القش، ونقشه منعه فهو  
منقوش، استقش الشيء: أحذره، والنقش  
الأثر في الأرض، والنقش: مدون شيء  
بلون أو بالون<sup>(١)</sup>

ولا يخرج معنى النقش في الاصطلاح عن  
معناه في اللغة

الألفاظ ذات الصلة:

أ - التزيين

٢ - الشرع لعل السريين والتحصين  
والرؤوس التزيين، ومدى حمل مع الذهب  
فيبقى ما يدخل في الثار، فيغير الرؤوس ويغير  
الذهب، ثم قيل لكل منقش وتزيين مزوq<sup>(٢)</sup>

(١) لسان العرب، والمصباح المنير، وقاموس  
المعجم

(٢) قاموس المعجم، لسان العرب، والمصباح  
قصير

(١) حاشية الدسوقي ٦٥٦

(٢) لسان العرب، وقاموس المعجم

(٣) حديث: "إن النبي ﷺ لم يدخل الكلمة حتى  
أمر بالرخامة فنهى"

ذكره ابن الأثير في النهاية في غريب الحديث  
(٢٩٩٢) ط ٢٩٩٢، وفي الفكر، وفي جند من أخرجه

من تصانيف الحديث

(٤) إعلام السجد مأخوذ من تصانيف الحديث

٢٩٩٢، ٢٩٩٢، وفي غريب الحديث  
لاين لأثير ٢٩٩٢ ط ٢٩٩٢

حـ - الحشم.

سطر، و (وصور) سطر، و (الله) سطر،  
وختم به الكتف إلى الملوك ويثبت منه عمر  
في يوم واحد في المحرم سنة سبع من  
هجرة<sup>(١)</sup>

ومسح بصحاح ابنه كائسلطان  
والعاصي ومن بني معاوية غش حاتم  
الذي يحشم به في الكتاب، وأن يكتب  
اسم نفسه وبهم المكتوب إليه في باطه  
وختومه<sup>(٢)</sup>

وانقش القعص، على جوار نقش اسم  
صاحب الحافر عليه، واحتلوا في منى لفظ  
الجلالة أو الذكر

فريق الكتبة والمالكية بالشامية جواز

وكرها الحاشية<sup>(٣)</sup>

وراد الحاشية لا يجوز. نقش صموءل  
حـ ر. ولا محمد رسول الله، لأنه نقش  
حاتمه ﷺ وكان ثلاثة أسطر كل كلمة سطر،  
وقد هي عليه الصلاة والسلام. أن ينشأ أحد

٤ - الخشم لغة من جمعه يحشمه حشماً  
رحاماً طبعه<sup>(٤)</sup>، وثال لأهري الحشم  
بالكسر الممثل، ويطلق ما يوضع على  
الطية، وانقش الذي يختم على الكتف<sup>(٥)</sup>.

ولا يخرج المعنى لاصحاحي عن المعنى  
اللعوي<sup>(٦)</sup>

وانعلاقه بين المعش والحشم العموم  
والنصر، بمعنى أن كل ضم يمد نقشاً  
وليس كل نقش يمد حشاً

الأحكام المتعلقة بالنقش

تعلق بالنقش أحكامها

أ - نقش الخاتم

• - يندب لمحاكمه تخاد حاتم ونقشه<sup>(٧)</sup>  
لما ثبت أن النبي ﷺ انجد حاتمًا ونقش  
عليه (محمد رسول الله) فقد ورد في  
الشيء ﷺ لما رجع من المدينة كتب إلى  
مفوك الأرض، وأرسل إليهم رسالة، فكتب  
إلي من الروم. فقبل له منهم لا يقولوا  
كتلاً إلا إذا كان مصوماً فاتفق خانما من  
عصه، ونقش عليه ثلاثة أسطر (محمد)

(١) القاموس المصنف

(٢) المصباح الجبر، ينظر لسان العرب

(٣) الألباني، ١٥٩: ٤، والإنصاف، ١٤٤: ٣

(٤) زاد المعاد، ١١٩: ١، ١٢٠ ح مؤسسه رسالة.

(١) حديث: الانجاد ﷺ حاشية ر. ١٠

أخره حاشية توي وضع قبل ي ٢٢٤/١٠  
ط حاشية من حديث أبي رضي الله عنه

(٢) حاشية المعجم، ٤٢٢: ٥، زاد المعاد، ١١٩: ١.

(٣) الاخطي، ١٥٩: ٤، وموافيق المعجم، ١٢٧: ١،  
والملهم، ١٢٩: ٢، ولا حاشية

وهو الشخصية جبراه، وهو رأي محمد المالكية لا يرى رجب وليس بالغ وبعض الشافعية يد، كان بالشيء المقتض <sup>(١)</sup> واحتجوا بما روي من أن عثمان رضي الله عنه راد في المسجد (السوي) بيده كثيرة، وبني جملوه بالمحصر، الصفوثة واللصبة، وجعل عمله من حجرة غمرته، وسفحه بالساح <sup>(٢)</sup>

ج - نقش النار وتزيينها ورخوتها

٧ - احتلف الفقهاء في حكم نقش النار وتزيينها ورخوتها

ويرى أصحابه والمالكية حوله تزيين البيوت والعيقان والقفق والاحتجب ولا الر الحلب والفضة، وقبة الحفصة بالأ يجعل على قص، الكبيره فإن جعل كره، وإن كان لحاجة لم ضروره لا يكره <sup>(٣)</sup>

ويرى الشافعية والحنابلة حرمة رخرة

(١) تهذيب ١٢٧٠، ومواهب الجليل ٥٥٩/١ والمجموع ١٨٠/٢، مصالبي أوسي الشهر ٢٥٥/٢، وصاري مسكر ٢٧٧/١، وإعلام سيد للركشي ٢٢٦

(٢) نكر أن عثمان رضي الله عنه زاد في مسجد النبوي

أخرجه السيوطي (مع الهادي ٥١٠/١) ط السلب من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما

(٣) حاشية ابن عثيمين ٢٢٦/٥، والفتاوى الهادي ٣٦٩/٥، وحاشية الفتاوى ٦٥٩

مالية <sup>(١)</sup> أي على هيئة أو مثل نفسه، وكان نقش خدام أبي بكر (مع المصنف) وهو (كفى بالسور واعظا) وعثمان لتصيرد أو لتتلى وعلى (السلف لله) <sup>(٢)</sup>

وقد نوا ١٢٠ غلط الغشاش، ونقش في الحاتم سم غيره، إن لم يحكمه إصلاحه صحت عند أبي يوسف، وعند الإمام لا يقسم بكل حال <sup>(٣)</sup>

ب - نقش المسجد

٦ - احتلف الفقهاء في حكم نقش المسجد ويرى جمهور الفقهاء وهم المالكية والشافعية والحنابلة كرمية، لحديث أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال لا تقوم الساعة حتى ينقش الناس في المساجد <sup>(١)</sup>

(١) حديث أنس رضي الله عنه الصلاة والبلاء في نقش المسجد

أخرجه السخاوي (مع الهادي ٢١١/١) ط السنية من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه

(٢) حاشية ابن عثيمين ٢٢٠/٥

(٣) الفتاوى الهندية ١٥٧/٥

(٤) حديث لا تقوم ساعة حتى ينقش الناس في المساجد

أخرجه أبو داود (٢١١/١) ط حصص، وابن ماجه (٢١١/١) ط عيسى الحارثي، من حديث أنس رضي الله عنه، وصححه ابن حبان (١٩٣/١) ط الرسالة

يؤب والحرث معب أو فصة ، لأنه سرف  
ويقصي إلى الغيلا ، وكسر قلوب العفراء<sup>(١)</sup>

والنقصين انظر مصطلح لثري ب ٧٦  
ورحمة ب ٩١

د = قش يد المرأة المحرمة بالحناء

٨ - نصي الشفعية عس أنه يحرم عشي يد  
سورة المحرمية بالمعناه وكذا نظريه  
لأصليح وسومها لم يه من الفرية وزالة  
شئت العامور به في الإبرام<sup>(٢)</sup>

وتعيل ذلك في مصطلح لاحتساب ٢٢

هـ = قش على الفير

٩ - اختلع المعوي ، هي حكم تكذب والبس  
على الفير

هوى المالكة وشهوه والحبس كراحت ،  
ونال القردير ويسمي الحرمة لأن يؤدي إلى  
سفهة

ويزي الحنفية والسكي من ثلثه أنه  
لا بأس بالكتابة في حنيج إنيها  
مصطلح (مير ب ١٩)

----

(١) روضة السالكين ٤١١ ، وكشاف اقتضاع  
٢٢٨٩ والمجموع ٢٣٩

(٢) شفايري وعميرة ٩٩٩ ط عيس الحنفي ،  
وانظر أمسي المعاليب (٧٢١) الحكمة  
الإسلامية ، وحكمة الجمل (١٧١)

## نَقْض

التعريف

١ = النقص لغة إسداد ما أبرمه من عهد أو  
ساة أو غيره ، يقال : بعصت انجيلي نقضاً  
حطت برمه ، ومنه يقال : نقضت ما أبرمه ، إذا  
أبطالته ، والنقص ضد (إبرام)<sup>(١)</sup>

ولا يخرج استعمال الفقهاء بهذا اللفظ من  
الحسن المعوي

والنقص باعتباره من قولهم ألوه هو : إبداء  
أنوصف المعوي عينه يدوب وجود الحكيم في  
صوره بعير عنه تنحليس أنوصف<sup>(٢)</sup>

الألفاظ ذات الصلة ،

أ - الإبرام

٢ = الإبرام هي اللغة من إبرم الأمر ومروم  
أحكمه ، قال الحنبل : أبرمت الأمر

----

(١) القاموس المنهط وانظر انصباح ثم ر  
ريديت الأساطير ، واللفظ للنوي

(٢) شرح البدهش والأسوي عس سبهي  
٦٩ ط هو انكس الطيب

المكلف من فعل موجب لرفع حدث أو إلقاء  
حدث أو في معناه<sup>(١)</sup>

وبالنسبة للطهارة يشمل بولنص الوضوء  
وبالنسبة لتبسم وبالنسبة للمسح على  
الحصى، وبأن ذلك مبني على.

### ١ - توافق الوضوء

هـ - عند انعقاد بولنص الوضوء، وهي في  
الجملة خروج شيء من أحد الأنف،  
وخروج شيء من غير الأنف، ورواها  
المعتمد (أسكنه الجنون - الإحصاء)، والنوم،  
والقصر، ومن مخرج الأيدي، وعقبة في  
الصلوات، وأكل لحم الخنزير، وفعل البغيت،  
والردة، ونكاح في الحديث.

وقد انقضت الطهارة على بولنص الوضوء  
ببعضه، وانقضوا في بعضه الآخر

ويظهر بمقتضى ذلك أن مضمون الحديث  
هو ٢ - ١٠

### ب - توافق التيمم

١ - بعض التيمم موزع بعضها مطلق عليه  
وبعضها مشروط به، ومنها، أن ينقض  
الوضوء لأنه يملكه حكمه، وخروج  
الوقت، وخروج ماء حار منه، ورواها المعتمد  
المصحيح، وقد ذكره في سنده بلا ضرر كأن  
يتم امر من فعله أو يرد قول  
: (المعتمد في التيمم ٢٢٢)

(١) من المحتج ١٦٦، ١٧

حكمته، وقال العسكري: يبرأ الشيء  
منه، وأصله هي تفرقه لاجل، وهو في  
غيره مستعار<sup>(٢)</sup>

ويستعمل الفقهاء هذا اللفظ عند الكلام  
على العقود، فبأن إبرام عقد البيع وإبرام  
عقد النكاح، والإتمام أو نائه بولنص إبرام عقد  
الدعة مع غير المالك.

هـ - كسنة بين النقص والإبرام، انقضاء

### ب - العقد

٢ - انقضاء في اللغة يفيض الحن، يقال  
حفله ينفذ عقداً، وعقد كل شيء، (إبراه ١١)

وفي الاصطلاح: العقد ربط أمر  
التصرف بالإيجاب والقبول<sup>(٣)</sup>

والصحة بين النقص والملك هي النقص

## الأحكام المتعلقة بالنقص:

تتعلق بالنقص أحكام منها

## أولاً: نقص الطهارة

١ - المراد بنقص الطهارة: إفساد، قام به

(١) لسان العرب: رده، من اللغة لاس يذمر  
٢٤١/١، والفروق في اللغة من ٢٧

(٢) تهذيب الأسماء واللغات لفثوي ٢٧/١،  
٢٨ - وسان العرب

(٣) شريعات المبرهيني، وقواعد الفقه التركي،  
ونظر دستور تنظيم ٢٣١/٢

ج - توافر السج على الخطين

٧ - يحض السج على الخطين أسوأ مما يحض على رجليه ويحضر مختلف له، ومنها كل ما ينقص الوضوء، لأنه يترك منه فينقضه بالنقص أصله كالتسليم، ونزع الخفين أو امتدحها بمحمل القدمين لأن الحدث الحائز هو الطهارة يسري على التقديسين لمرأه الساتع، ومشي صده السج، وحدث ما يوجب المنس

والتمصيل في مصطلح (سج على الخطين) ص ٩٩.

ثانياً: نقض اليهود

حض اليهود بشما - نقض الهدنة، وبعض الأعلام، ونقض عقد معه

أ - نقض الهدنة

٨ - إذا تعاهد المسلمون مع غير المسلمين على ترك القتال، فإنه يجب على المسلمين الوفاء به، قال تعالى ﴿وَلَوْ لَبِثُوا بِالْكُفْرِ وَالْعَدْوِ إِلَى آخِرَتِهِمْ لَأَقْبَلَ كَبُورًا﴾

ونقض الهدنة بأمر منها

- نقض الإسلام إن علق بقاها بمتطلباته أو شئت غيرها، وهذا عند الشافعية والمالكية

(٩) سورة الإسراء / ٣٤

وعند الحديث إذا رأى في نفسه مصلحة لمصطفى<sup>(١)</sup>

- حضور خيانه من الكفار المهادنين كقتل مسلم وقتل مسلمين بلا شبهة واحد أموالهم وإهراء جاسوسين ينقض احتياط المسألة - في ومواضع المصنف فيهم لأهل الحرب - نقض من عقد بينهم بصرح لقول أو ذلك

والتمصيل في مصطلح (هدنة)

ب - نقض لأمن

٩ - إذا أتى لإمام أو مسلم بالغ حر من حاما المسلمين حرياً أو عدداً محصورين من أهل الحرب فليس للإمام ولا أحد من منس نقضه بخبر الأمة المسلمين واحداً يسمى بها أدنهم، فمن أخبر مسلماً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين<sup>(٢)</sup>، إلا أن يختلف الإمام حريقه منهم، لأن الأمل لازم من جهة المسلمين وجسر من جهة غير المسلمين، فلهما أن ينقضوه وقت ما شاءوا، فإن كان

(١) روضة الطالبين ٣٣٧/١٠، وسمى المحتاج ٢٩٠/٢، ٢٩٩، وكفاية القناع ١١٢/٣

والفتاوى الهنكية ١٩٧/٢

(٢) حديث أمة المسلمين واحدة

أخرجه البيهقي في صحيحه الباري ١٢/١٢ ط البغية، ومستم (١٩٩/٣) ط عيسى

الحلي، من حديث علي بن أبي طالب

التابع ماله الدين في ماله مناس <sup>(١)</sup> فلا من  
فلا في ولا نهرها <sup>(٢)</sup> اي التوابين

وكتيبات م فوق اسرة يالدة في قوله  
نحالي <sup>(٣)</sup> لكن يفتق ينكال ذو حبر  
برو <sup>(٤)</sup>

وما قطع به بالمبارا بين الأصل والفرع  
وان لم يكن مع اوس بالحق من الأصل  
كتيبات الأمة على العبد في السراية فيما إذا  
من الحوسر بعضه وقيس حبر مسمون من  
المناصب على النسخ في حكمه وشرع  
العارة <sup>(٥)</sup>

والتعبر في الملحق الاصولي

رابعاً نقص القضاء

الحكم الكيفي فنقص القضاء

١٢ - ذهب عهده في الحملة إلى أن نقصي  
إد عائد في حكمه صا لم جماعاً كان  
نصوده فافدا شرطي ووجب نفسه، إذ أن  
شرط الحكم بالاجتهاد عدم النص بدليل حبر  
معد وصي الله حبه اذن لم يجد في منه  
رسول الله ولا في كتاب الله <sup>(٦)</sup> قال أجهل

(١) سورة الإسراء ٢٢١

(٢) سورة الزمر ٢٤

(٣) حاشية ابن عثيمين ٥٦٢٥ - ٣٢٥/٤، وصي  
المصباح ٢٩٦/٤، وكشف الصاع ٢٥٩/٩،  
والمعنى ٥٩/٩

خيتهمه بأشياء غائرة منه سبه عبد  
الجمهور

وقال الحنفية إذ الإجماع بعد الأمان من  
شبه وإن لم يصدر منهم، بحالهم عند  
الأمان ولم يظهر منهم <sup>(١)</sup> عارثها

ج - نقص عقد القرض

١٠ - ينقص عقد الذمة بأشور منها

لحقو الذي يدار العزوب، وفتنطع على  
عزوب المسلمين

والتمصيل في مصطنع (نقص الذمة  
ب ٤٢)

ثالثاً نقص الاجتهاد

١١ - ذهب جمهور عهده إلى أنه إذا حكم  
المحاكم في قضية أو أدنى الممضي في مسانه  
وهما من فعل الاجتهاد لم يجر الرافعي  
إلا إذا كان أن حكمه خلاف من انكسب أو  
السنة أو الإجماع

ورد الشافعية إذا كان صحائفه ميسر  
جلي، وهو ما قطع به بعدم ناسر الفاروق بين  
الأصل والفرع، ككتاب مخرج العزوب على

(١) الاختصار ١٢٣٨ - ١٢٤، ورد المحقق  
٢٤٧٣، وشرح البرقي ١٢٢٣، ١٢٢،  
والموسم ١٨٥٣، ومن المحتاج ٢٣٨،  
وكشف الصاع ١٠٥٩



وما لا ينقض، فليس من توهم في ذلك.  
وسمهم من حصر النقص في مطالع لمخالفة  
النصيحة ببعض أو الإجماع وسد بها عد،  
ذلك

وفي الجملة فإن الحكماء الشافعي لا يحدو  
في ثلاثة أمور

فهم بنفس مكي حال، ومنه ببعض بكل  
حال، ومنهم مختلف مع<sup>(١)</sup>، وبمعنى ذلك  
بما يلي

### انقسام الأول ما ينقض من الأحكام

١٤ - ذهب الفقهاء في الجملة إلى أنه يجب  
لفض الحكم إذا خالف بعض الكتاب أو السنة  
والإجماع<sup>(٢)</sup>

وراد المالكية على ما ذكره عبد الله بن عبد  
أبي تليعة، أو مخالفة الأصول، أو لقياس  
المجلى، وقد تقررت ذلك، وقد، إلى قول

(١) لم يحد في بعض ٣٩٤/٤

(٢) الشافعي لأبي حنيفة ٥٦/٩، ٥٧، وكشاف،  
المنهاج ٣١٥/٩، والسيوطي بعد حمي  
٨٤/٦٦، ومثلي المنهاج ٣٩٦/٩ وما بعدها،  
وبصرف الحكم ٧٠/٨ وما بعدها، ومنه  
شعاع ١٤٢/٩ والسادة (١٤) من مختلف  
الاحاد، القليلة، وقد، الحداد للرملي  
١٥٨/٩، والقواعد، المعهبة لابي جري،  
ص ١٩٤

راي ولا فهو<sup>(١)</sup>، ولأنه إذا مرر الكتاب والسنة  
٥٤١، فوط، موجب بعض حكمه، إذ لا يصح  
للاحتياط في مورد النص، وإذا بعض الفقهاء  
ببأنه آخرى كالتقياس اسحق<sup>(٢)</sup>، سبقتي  
تفصيله في حكم ما بعض

وعلى الجملة يحرم أن ينقض من حكم  
فاسر صالح، معناه سبث لا يؤدي أثر نقض  
الحكم بمثلته وإلى أن لا يثبت حكم أصلاً،  
غير ما خالف نص كتاب الله أو سنة مؤتمره  
أو سنة أحد أو خالف إجماعاً قطعياً، بخلاف  
الإجماع السكوني<sup>(٣)</sup>

ما ينقض من الأحكام وما لا ينقض

١٣ - اختلف الفقهاء فيما ينقض من الأحكام

(١) حديث، ذلك لم يحد في سنة رسول الله ﷺ  
ولا في كتاب الله ﷻ

أصححه أبو داود ١٨٢/٤ في حصره،  
وشرحه ٦٠٧/٨ ط الحلبي والمندلي  
قوله، قد، شرعي ٥٥، حيث لا يحد إلا  
من حقه الوجه وليس إسلامه عندى بمنزل

(٢) الشافعي لأبي حنيفة ٥٦/٩، ٥٧، وكشاف  
شعاع ٣١٥/٩، والسيوطي لمصرحي  
٨٤/١٩، ومثلي المنهاج ٣٩٦/٩ وما بعدها،  
وبصرف الحكم ٧٠/٨ وما بعدها، ومنه  
معصية ١٤٢/٩، وشبهة (١٤) من مجلة  
الأحكام المدنية ومهابة المحتاج للرملي  
٢٥٨/٩، والفرع المعهبة لابي جري  
ص ١٩٤

(٣) شرح المنهاج ٥٧٨/٣، ٥٧٩

وقال لا يورث امرأة من دية زوجها حسن  
روى به صاحب الأصيل في بيان أن النبي ﷺ  
ورث امرأة شهيد النفس من دية زوجها  
بجورته عمر<sup>(١)</sup>

ونص في الأصابع بقصده ثم أخبر أن  
النبي ﷺ قال "وفي كل نصيب مما هلك  
حشر من الأصيل"<sup>(٢)</sup> ونقص عن رضى الله  
عنه قصا شرح في أبي عم أحمد ما<sup>(٣)</sup>  
بل قال بلح<sup>(٤)</sup> "منسكا بقوله تعالى  
﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا أَزْوَاجُكُمْ لَهُمْ فِي رِزْقِهِمْ﴾" فقال له  
عليه السلام قال لا تعاني<sup>(٥)</sup> "إن كانت أجل  
يؤثر كشأنه أم امرأة وثمة<sup>(٦)</sup> أخ أو أخت لأخي  
ويؤثر بينهم الأند<sup>(٧)</sup>" فيجوز أن عيب  
رضي الله عنه نقص دية الحكم سبحانه من  
جمله لا<sup>(٨)</sup>

فهذه كلها آثار لا يفرق لها في الصحابة

(١) حديث قال عمر كذا لا يورث امرأة من دية

زوجها

أخرجه سمرقاني ٢٧٧ في الحاشية. وقال

الترمذي حسن صحيح

(٢) حديث هي كذا أصبح مما هلك<sup>(١)</sup>

أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٣٨٥٨)

في المصنف المصنف

(٣) معنى المصنف ٣٩٦

(٤) سورة الأحزاب ٦

(٥) سورة النساء ١٢

(٦) المصنف ٥٧٩ ٥٨

المصنف أن حكم القاضي ينقص. وحالف  
الغمر عدل القياس أو حتى قلبي منه إذا لم  
يكن لها معارض راجع عليها. لأن كان لها  
معارض فلا ينقص الحكم. وقالوا إذا كان  
الحكم مخالفاً للإجماع فلا يرفع الخلاف  
وسبب نفسه. كما هو حكم بأن الميراث كذا  
بالإجماع دون النسخ. فهذا خلاف الإجماع. لأن  
لأنه على قولين. ثم قال كذا للحد أو بقاسم  
الحج. وإن حرمان الجدة من كفايته يتم يقل به  
أخذ من الإمام<sup>(١)</sup>

وقال "ماوردي" في حالف هذا في كتاب  
أول أو إجماع أو حالف من قياس القياس  
القياس الحلي أو حالف من قياس القياس  
قياس السمعين معص به حكمه وحكم  
غيره<sup>(٢)</sup>. لأن عمر بن الخطاب رضي الله عنه  
عدل عن إجماعه في دية الجبين حين أسره  
عبد بن مالك أن النبي ﷺ رضي الله عنه  
عبد أو أمه<sup>(٣)</sup>

(١) مصنف الحكم ٣٩١. والشرح تصعب

٢٢٥٩. ٢٢٦. وأدب القاضي بماوردي

٦٨٢٨

(٢) أدب القاضي لماوردي ٦٨٧/١ - ٦٨٩

(٣) حديث قال عمر عدل عن إجماعه في دية

الجبين

أخرجه أبو داود (٦٩٨١ - ٦٩٩) في حاشية.

والصالح ٥٧٥٦ في تاريخ المدونة.

مشتبه

محالفة فكانت إجماعاً، ولأن الكتاب، والله  
من الإجماع<sup>١</sup>

وقال النووي إذا نيس بنفسه أنه خلاف  
فرداً كغير كتاب أو سنة متواترة أو إجماع  
أو ثلثاً معكماً بحسب الواحد أو بالمعيار  
الجمعي فيقره بغير حكمه، أما إن نيس له  
بغيره خلفاً راه أوجب مما حكمه، وله  
الصوت فيحكم فيما يحدث بعد ذلك من  
الحدوث الحدوث مع (راه ثانية)، ولا بنفس ما  
حكم به أولاً، بل بنفسه، ثم ما بنفسه  
قضاء بنفسه بغيره، غيره وما لا فلا،  
ولا فرق بينهم إلا أنه لا يتبع قضاء غيره  
وأما بنفسه إذا وقع إليه، وله تبع قضاء  
بما أتاه

وقال: ما بنفس من الأحكام لو كتب به  
إليه لا يحس أنه لا يعمله ولا يفعله، وإنما ما  
لا بنفس ويرى غيره أصوب من عقل من كبح  
من التلغيف به يعرض عنه ولا يفعله لأنه  
إيمانه عني ما يفعله خطأ، وقال ابن الناصر:  
لا أحب تعبد به وفي هذه إشارة إلى جوهر  
نفسه

ومرح الشرخسي (الشافعي) بقول التلغيف  
هناك. إذ رجع به حكم ناس فيه شبه يريه  
ما بنفسه لنفسه، لكن أدى إجماعه إلى غير  
موجهات

(١) كتب الشافعي كتابه في ١٠٦٨ - ١٠٦٩

أحدنا يعرض عنه، وأصحابنا، بنسبه  
وعلى هذا، نعم، كذا، هو حكم نفسه في غير  
جتهادة تماماً لا بنفسه النفس، وسألت  
الحصوم إليه قوله بمعنى حكمه الأول، وإن  
أدى إجماعه إلى أن غيره أصوب منه<sup>(١)</sup>

ويرى فيها، فحسب أن التمراد بمخالفة  
الكتاب مخالفة النص القرآني الذي لم يحسب  
السلط في تأويله، كقولهم سجدس (أولاً)  
فكذلك، كبح بغيره، نيس (الشافعي)<sup>(٢)</sup> في  
سجدس (أولاً) على عدم جواز سجدس (أولاً)  
لأنه وجد به لفتي ومنها الأب، وهو حكم  
قاضي سجود، قلت نفسه من وقع إليه

وإن التمراد بمخالفة السنة مع مخالفة  
المشهوره كالحكم بحسب التعليل (أولاً) للزوج  
لأول بصحبه السكاح بدون إصاف الزوج  
الأنثي، لأن اشتراط الدخول ثابت بحديث  
المسيلة<sup>(٣)</sup>

والتمراد بالمجمع عليه ما ائتمنع عليه  
الجمهور في جمل الناس وأكثرهم، ومخالفة

- (١) روضة الطالبين ١١، ١٦٥، ١٥٢، ومباهية  
السحاح للرازي ٢٥٨، ٢٥٩ في ذكر التكرار
- (٢) سورة النساء ٢٢
- (٣) حديث المسيلة

أخرجته السنة، و... ح... في ١٠٦٩  
في السنة، ومعه ١٠٥٦ (في الحلبي)  
من حيث عكسه رضي الله عنها

أنه حكم بحرمات الإجماع الأشبه من الركة  
في حشرته. ثم 'ر' عد. ولم ينقض  
قضاء الأول، أما قبل له في ذلك قال  
ذلك على ما قضيت وهذا على ما يقضي،  
وعلى في الجدة تفصيلاً معدة وله سرد  
الأول، ولأنه يودي إلى أن يقصر الحكم بمثله،  
وهذا يودي إلى أن لا يثبت بحكم أملاً  
لأن المصنف في شيء يحالف الذي قبله،  
وثالث يحالف الثاني فلا يثبت الحكم

وأصناف شائعة. إنه في بعض عمر  
حلاف فيس خفي. وهو ما لا يربط أحكام  
المعاري ولا بعد كتمان الأثر على البر في  
باب أربعة بصفة الأمام - فلا يقضي الحكم  
المحارب له، لأن الموقوف المتعاقبة لم يقص  
بعضها بعضاً لف استمرار حكمه وليس الأمر  
على الناس

قال الشافعي من اجتهد من الحكم  
تقضي بجهلته ثم رأى أن جاء به خطأ، فإن  
كان يحتمل ما ذهب إليه ويحسن غيره لم  
يرد، وحكم بما يصاب بالذي هو  
أصوب<sup>١</sup>.

سعى غير معتبر، لأن ذلك خلاف لا  
حلاف، ولأنه يقضي الحكم كمنه إذا  
كان حكم لا دليل عليه قطاً<sup>٢</sup>.

## القسم الثاني ما لا ينقض من الأحكام

١٥ - لا ينقض من الأحكام كل حكم واحد  
بما من كتاب أو سنة أو إجماع وكذا  
الحكم فيما يسوغ فيه الاجتهاد، وهذا أصاب  
للقاضي في حكمه بالأصل أنه لا ينقض كما  
إذا حكم فيما يسوغ فيه الاجتهاد كان حكمه  
معداً وحكم غيره من القضاء به مائلاً،  
لا يعقب بفسخ ولا يقضي، لأن هذا القضاء  
حصل في موضع الاجتهاد فتعد، وتزيم على  
وجه لا يجوز إبطاله، والأصل فيه ما روي  
عن الشافعي أن وسراً له **لَا يَنْقُضُ** كان يقضي  
بالقضاء، رسول القرآن بغيره من قضي،  
فيستعمل حكم الفرق ولا يرد قضاءه  
الأول<sup>٣</sup>، وما روي عن عمر رضي الله عنه

(١) التمهيد على الهدى ١: ٢٨٧، ٢٩٢، وشرح  
أحمد بن علي ٣: ٦٣٨/٤ وبني لخصر،  
١٨٨٤، وانظر ضد المصنف ٢: ٣١٩،  
٣٢٠.

(٢) حديث هناك رسول الله **لَا يَنْقُضُ** يقضي  
بالقضاء.

لورد، اس مطبع في شربع ١٢٩٦، وهذا  
في نسخة بن جابر

(٣) ابن القيم في المحرر ١: ٢٨٧، ٢٨٩،  
وأيضاً في المحرر ١: ٢٨٧، ٢٨٩،  
٢٩١، والمبسوط ١: ٢٨٧، ٢٨٩،  
٢٩١، ومعنى المصنف ١: ٢٩١، ٢٩٢،  
بمعنى لورد جرى من ١٩١، والمعنى  
١: ٢٨٧، ٢٨٩، ٢٩١، ط في المراجعة

الناس على اختلافهم في المسألة اتفقوا على أن للقاضي أن يفتي بأي الأول الذي سأل إليه اجتهاده، فكان لفقيه مجمداً على صحته، من مقصده إن يتقضى بوجهه، وفي صحته اختلاف بين الناس، فلا يجوز للفقيه ما صحح بالأدلة بقول مختلف في صحته، ولأنه ليس مع الثاني دليل قطعي بل جهادي، ومعه طرد للقاضي الأول ثبت بدليل قطعي وهو إجماعهم على جواز انقضاء أي وجه لتفويض به، فلا يجوز تفويض من عصى دليل قاطع به فيه شهيد، ولأن الضرورة ترجع القوم بضرورة انقضاء الشيء على الاجتهاد وقد لا يجوز نفسه، لأنه لو جاز تقضيه برفعه إلى قاض آخر يرى خلاف رأي الأول يفتقه، ثم يرفعه المسمي إلى قاض ثالث يرى خلاف رأي القاضي الثاني يفتقه بل يفتقه، وينقص كما قلنا الأول، فيؤدي إلى أن لا تتدفع الخصومة والمنزعة أبداً والمصارعة صلا، وما تؤدي إلى الفساد

مسار

فإن كان القاضي الثاني رد الحكم، فرفعه إلى قاض ثالث بعد ذلك، الأول وبقول قضاء القاضي الثاني، لأنه لا مزية لأحد لاجتهاد في غير الآخر، وقد ترجع الأول باتصال القضاء به فلا يتمشى بما هو دونه، كما أن قضاء الأول كان في موضع لاجتهاد، والقضاء بالمجتهدين مائة بالإجماع، فكان القضاء من

يرى الحق بين محكم في محل الاجتهاد وانحكم المجتهد به.

فإن حكم في محل الاجتهاد هو أن يكون الخلاف في المسألة وسبب القضاء، كما لو قضى بشهادة المحدثين باللفظ بعد التوبة وكان القاضي يرى سماع شهادتهما، وإذا رفع من قاض آخر لا يرى ذلك ومحبته ولا يفتقه، وكذا لو قضى لمراد بشهادة زوجها وأمر آجي، فرفع من لا يجوز هذه الشهادة أمضاء، لأن الأول فقهى بمجتهد فيه يفتقه لأن المجتهد فيه سبب القضاء، وهو أن شهادته هؤلاء من نصير هذا للحكم أو لا؟

فإن خلاص في المسألة ومذهب المحكم لا في نفس الحكم

والمسألة مسألة المجتهد فيه فقالوا: إن حكم في نفس مجتهد فيه فلا يخلو إما أن يكون مجمداً على كونه مجتهداً فيه، وإما أن يكون مختلفاً في كونه مجتهداً فيه، فإن كان مجمداً على كونه محل لاجتهاد، فإنه إن يكون المجتهد فيه هو المنصفي به، وإما أن يكون نفس القضاء

فإن كان المجتهد فيه هو المنصفي به فرفع إلى قاض آخر لم يفتقه الثاني بل يفتقه كونه قضاء مجمداً على صحته، لما علم أن

(١) من علمي ٣٩٤/٥

حكمي وقد أخرج مما حكم به وأنه بصواب فلا  
ينقص حكمه إلى يصيبه ويحكم فيما يحدث  
بعد ذلك بما رآه ثانياً<sup>(١)</sup>

### القسم الثالث ما اختلف في نفيه من الأحكام

الأحكام التي يختلف الفقهاء فيها بين  
النوب بعضها والقول بعدم النقص من  
بعضها، وأنها:

#### ١ - الحكم المجتهد فيه

١٦ - قال الحميد: "حكم المجتهد فيه  
هر ما يقع خلاف فيه بعد وجود الحكم،  
يعمل بعد، وقبل يتوهم على إضفاء  
داهي آخر<sup>(٢)</sup> فيجوز للفقيه الثاني أن  
ينقض قضاء الأول إذا سلك اجتهداً إلى  
خلاف اجتهد الأول، لأن قضاء لم يجز  
بقول الكل بل يعمل البعض دون البعض  
فلم يكن جواره مصفاً عليه، فكان محصلاً  
سنته منته، ولو أطلقه ثاني بطل، وليس  
لأحد أن يجبره كما لو قضى أوله على  
اجتهاد أو لامرأته، لأن من القضاء يختلف  
في

الانقي مخالف للإجماع فيكون ماصلاً، ولأنه  
لا ينقض الاجتهاد بالاجتهاد، والدعوى متى  
تصلت مرة بالوجه الشرعي لا تنقض ولا  
تعد فيكون قضاء الأول صحيحاً، ويقضاء  
الثاني ما لم يطل<sup>(٣)</sup> بشرط نقاد القضاء في  
١٧ - ج. هـ. ث. أن يكون، في حالته ودعوى  
صحيحه، فإن كان هذا الشرط كان متروكاً  
لا حكماً<sup>(٤)</sup>

أما إذا كان انقضاء منه مجتهداً فيه، لو  
كان في معنى اختلص أنه محل الاجتهاد  
مبني بيانه في القسم الثالث، وهو الحكم  
المختلف به

ويرى المالكية أن الحكم في النازلة  
موضوع الدعوى يرفع الخلافه فلا يجوز  
لمتألف فيها بقضاء، فإذا حكم بفسخ عقد  
أو صحته بكونه يرى منه، ثم يجرى لقاضي  
غيره ولا له بغيره، وهذا في خلاف المعتبر  
من العلماء<sup>(٥)</sup>

وذهب الشافعية إلى أنه لا يغير به يعلى

(١) شائع لصانع ١٤٩٠، وتبين الحقائق على  
السكر ١٨٨٤، وردة شفاء، ٣٣٣/١.  
وقد العبد ٢٨٧/٥، ٤٩، وذهب المالكي  
للمصنف بمرح ابن سلق ٣٢٤/١، والعمدة  
الدرية لابن حنبل ٢٩٨/١

(٢) الأئمة، ومطهر آخر مجيب من ١١٧ ط دار  
فكر مدني

(٣) طهراني ١٨٥٤، ١٥٦

(١) رددة الطالبي ١٥٩/١٦

(٢) ابن حنبل ٣٩٤/٥

والثالث ولا يقف على حد، ولا يترى أحد ما  
تضي به به، وذلك صريح شبيه، وحالهم في  
ذلك ابن الفاسم وغيره من المالكية فقالوا  
بمسح الحكم<sup>١١</sup>

وردد المالكية على ما سبق أنه لو كان  
القاضي حكم بمسحيتها فيها اختلاف بين  
المقاول، وهما في قولاً شأناً من حكمه، وإن  
لم يخر شيئاً لم ينقض حكمه. قال ابن عبد  
الحكم سمعت ابن الفاسم يقول الذي  
بطلت امرأته كبتة فرفع امرأته إلى من لا يرى  
أنته فحسبها واحدة، فخرولها قبل أن يسحب  
زوجاً آخر، أنه يحرى بينه وبينها، قال ابن عبد  
الحكم ولست أراه، لا يرجع للعاصي عما  
أخلف به ولا إلى ما هو أحسن به حتى  
يكون لأرب خطأ بشأ صراحاً<sup>١٢</sup>.

ودعت المالكية في الأصح عندهم إلى أن  
نصاه للعاصي المستند إلى جنوده المبالغ  
عبر الواحد الصحيح الصريح الذي لا يحتمل  
لا تأويلاً بعبارة غير لفهم عن قوله، ينقض،  
والمحل لا ينقض، مثله المصداق بنفي خيار

نفسه، وقد إن كان القضاء في محل جمعوا  
على كونه محل لأجهاد

أما إن كان في محل استمعوا أنه محل  
الأجهاد كبيع أم الولد فعند أبي حنيفة وأبي  
يوسف بعد لأنه محل الأجهاد، وذلك  
لا خلاف الصحابة في جور سجنه، وعند  
محمد لا يحد نوع الاعتداء، بعد ذلك من  
الصحابة وغيرهم على أنه لا يجوز سجنه  
لمخرج عن محل الأجهاد، وهذا يرجع إلى  
أن الإجماع المتأخر لا يرجع الخلاف القديم  
عند أبي حنيفة وأبي يوسف. أما محمد  
فيرو أن الإجماع المتأخر يرجع الخلاف  
بمنظم، فكان هذا الفصل محتلفاً في كونه  
مجتهداً فيه، فإن كان من رأي القاضي الثاني  
أنه مجتهد فيه يندفع نقضه، ولا جرمه، وإن  
كان من رأيه أنه خرج عن محل الأجهاد  
وصار متمتعاً عليه لا يندفع، بل ينقضه لأرب  
مضاء لأرب وضع محتلفاً لأصحاب فكان  
باطلاً<sup>١٣</sup>

ودعت المالكية في المشهور عندهم  
والساقية والحبس إلى أنه لا يجهاد بسبه  
- وهذا يسوق فيه الاجتهاد - فحكم بما هو  
الصواب عنده ثم يبرر له بجتهاد كان أن  
الصواب خلافه فلا ينقضه، لأنه لو كان له  
بعض هذا لرأيه الناس لكن لا ينقض الثاني

(١١) تبصرة الحكام ١/٧٢، ٥٧/٢ ط در الكتب  
العلمية، والمصنف للويسوي ٢٩٠٢٩،  
٣٠٢، ومصدره القاضي لسماردي ١٦٨٢٩،  
ودعوة الطالبين ١٠٠/١١، ١٥١، برهني  
المحتاج ٣٩٦/٢، والمصنف ٥٩٩

(١٢) تبصرة الحكام ١/٧١

(١٣) التبصير ١٤٨/١٥

المحرم أنه لا يبرمه إلا أن يحكم به قاضي آخر منه<sup>(١)</sup>

ب- هم علم القاضي باختلاف اللهاء

١٧ - قال الحنثية إذا رفع إلى قاضي حكيم قاضي آخر يملك أي الهم الحكم والحسن يقتضاه لو مجتهداً فيه غالب باختلاف الفقهاء، علو لم يعلم ثم يجر قضاء<sup>(٢)</sup>، ولا يضمنه الشارح في ظنهم للمذهب، لكن في التحلالية. وبعض خلافه - وكأنه - نسي<sup>(٣)</sup>

وأما في عابدين - إذا قضى المجتهد في حادثة له فيها رأي مفرد قبل قبضته في ملك حادثة التي بعد فيها المتفق عليه محرم حكمه في المحل المختلف عليه وهو لا يبرمه، ثم بان أن قضاءه هذا على خلاف رايه اجزور قبل هذا التحلالية ليعتد لا بعد خضوعه، ولما يرد، أن قضاءه رايه في المسألة ولم يبرمه حال قضاءه في هذه خلافاً لم يعلم قبل أحمد من قضاة الإسلام وأنه لا يصدق قضاءه<sup>(٤)</sup>

ومذهب الحنابلة إلى أنه لا يخصص حكم القاضي بعلمه عليه لخلاف في المسألة، لأن

المجس - عند من يروى - وكذلك النكاح بلا رأي وقيل الأصح أنه لا يخصص في مسألة النكاح بلا رأي وصححه في الفروقة<sup>(٥)</sup>، وقال بالصدور في إسناده ثبت به قاضي مجتهداً فيما يسرع به الاجتهاد، ثم نادى به مسدداً اجتهاده لم يجر نفس حكمه، ولا يجوز به يحكم في المستقبل إلا باجتهاد ثلاثين لأول، ولم يأن له قضاء الاجتهاد قبل سعة تحكم به حكمه بالاجتهاد الثاني دون الأول، فبدأ على المجتهد في القبول أو بانه في الاجتهاد حقاً ما تقدم من اجتهاده قبل صلاته عن على جهاده الثاني دون الأول، وإن كان به بعد صلاته لم يبرمه، وصلى واستعبر خلاف الثالث بالاجتهاد الثاني<sup>(٦)</sup>

وقال الحنفية إنه إذا رفع إلى قاضي حكيم في مختلف فيه لا يبرمه نفسه بصفه لزمه تنفيذ في الأصح وإن لم يبره المرفوع إليه صححها، لأنه حك سماع الخلاف فيه، فإذا حكم به حكمه لم يجر بنفسه فوجب تنفيذه، وكذا لو كان نفس الحكم مختلفاً به كحكمه بعلمه<sup>(٧)</sup>، ولحق، يجرم تنفيذ الحكم إذا كان انحصاري مثالي لا يرى صحة الحكم، وهي

(١) أدب القاضي لابن أبي الدم الحصري

ص ٦٤ ، ٦٥

(٢) أدب القاضي الحصري ص ٦٨٢/١ ، وانظر

الحادي، كنز ٢٢٩/٦ ، ٢٤٠

(٣) كتاب سماه ٣٥٩/٦

(٤) نورد لابن ماجة ١٩٣/١

(٥) الدر المختار ٣٩٢/٨ ، ٣٩٥ - ط حنبل

(٦) ابن عابدين ٣٩٥/٦ ، ٢٩٦ ، وانظر سب

مدير ٢٨٨/٥



علمه بالحداد لا أثر له في صحة الحكم ولا بطلانه حيث واقع مقتضى التمسك<sup>(١)</sup>

ج - الخطأ في الحكم

١٨ - يرى المالكية أن القاصي إذا قصد استحكام شيء فأنقض عما قصدت لعمدة أو سبيل أو التمسك بال ينقض حكمه إذا نسب ذلك إليه، أما إذا لم تذكر بينه وبينه الدوى نصرة دون غيره

وكذلك ينقض حكمه إذا حكم بالنقض والتخمين من غير معرفة ولا اجتهاد<sup>(٢)</sup>.

وقال الحنفية - إذا قصر في المجتهد فيه مخالفاً لرأيه مائياً لمدعيه بعد عيالي حيث روية واحدة، وإن كان عاصماً فمعه ره شاع عنه، ووجه التمسك أنه ليس بحصاً يبين لأن رأيه يحتسب الخطأ، وإن كان الظاهر عنده الصواب، ورأيه عبره بحكمه صواباً وإن كان الظاهر عنده خطأ، وليس واحد منه خطأ يبين، فكان حاصله نعم، في محل مجتهد فيه خطأ - ووجه عدم التمسك أن قلبه مع اعتقاده أنه غير حق فلا يبين ويهدأ أحد شمس الأئمة الأربعة، رب الأول أحد الصلح الشهد

وقال أبو يوسف ومحمد لا يفسد في تزويجه لأنه نفس بما هو خطأ عنه<sup>(٣)</sup>

د - إذا خالف ما يعتقد أو خالف مدعيه

١٩ - إذا خالف القاصي المجتهد مدعيه ولم يكن ذلك عن غفلة أو سبيل فيجوز على أنه اجتهاد، ويذكر لا يحزر نفس حكمه

أما إذا كان مقلداً وتمسك في مجتهد فيه مخالفاً لمدعيه أو رأي مقلده معه ذهب التحمية والمالكية والتابعة إلى أن القاصي يمسك هو حكمه دون غيره،

وقد تشدعية ذلك بأن يكون التمسك غير متصور، وإن تكون المخالفة لاجتهاد عند أهل المدعي، وأنه في حكم بيع مدعي من قلده لم يمسك به، على أن لمقلده التمسك من قبله<sup>(٤)</sup>

وقال الحنفية إن كان القاصي مقلداً لإمام معانته في نفس المسائل لقوة دس أو قلد من هو أعلم أو أقوى منه فحسن، ولم يفتح في خلافته<sup>(٥)</sup>

(١) شرح فتح القدير ٤٩١٥، ورواهه فقهاء ٣٧٩، ٣٨٠، ونظر شرح مجلة الأحكام العدلية ٤٥٢١.

(٢) لأش. والنظير لاس سحيم من ٢٧٨، وابن حبان ٩٠٧، ومجلس السج ٣٩٩، والقسولي ١٤٥، ١٥٦.

(٣) كشف النسخ ٢٩٤٦.

(١) كشف النسخ ٣٢٩، ٣٣٧.

(٢) تلمسولي ١٥٩، وما يخلط، والقوسين شمسية لاس جري من ١٩١، والسج كونسريسي ٣٠٣٩.

بطلانه، فإن اعتقده صحيحاً وقت الحكم ثم  
تغير اجتهاده ولا يبرأ ولا يجمع ثم ينقذه  
وهذا ما ذهب إليه الحنابلة<sup>(١)</sup>

هـ - حضور الحكم من قاضي لا يبرح  
للحكماء

٢٠ - إذا ولي من لا يصلح للخدمة لجهل ر  
بحوه فهل تنقض أحكامه كلها أم أصاب فيها  
وما أحاط، أم يقتصر النقض على الأحكام  
التي يشوبها الجهل؟

أجيب الفقهاء في ذلك بعدم اشاعة  
وهو المذهب عند الحنفية وهنل بمالكية إلى  
أن أحكامه كلها تنقض وإن أصاب فيها، لأنها  
مصدرة من لا يملك حكمه، لكن صاحب  
مضي المحتج استثنى من قلت ما لو ولأه  
شركة بحيث ينفذ حكمه مع أجهل أو بحو،  
وقال إنه لا ينفذ ما أصاب فيه، وهو  
الظاهر<sup>(٢)</sup>

ودع بعض المالكية وبعض الحنابلة إلى  
أنه ينقض أحكامه المخالفة لمصروف كتب،  
سواء أكانت مما يستلزم فيه الاجتهاد أم  
لا يستلزم، لأن حكمه غير صحيح وقصوده  
كمنه، لأن شرط القضاء غير موجود فيه.

وقد جاء في شرح مجلة الأحكام مدني  
أن القاضي ليس له أن يعمل برأي مجتهد  
خلافه المجتهد الذي أمر بالعمل بمنتهى  
قوله في المسائل المجتهد فيها، فإن عمل  
وحكم لا يبعد حكمه، لأنه لم يزل غير  
مأذون له بالحكم بما ينافي ذلك الرأي لم  
يكس المعاصري تأييداً للحكم بالرأي  
مذكور<sup>(٣)</sup>

ودع المالكية إلى أن القاضي المجتهد  
والعقل إذا حكم في قضية لم يحدث أخرى  
مخالفة لأن حكمه لا يشمل ما دعوى  
لأخرى، فالمجتهد يستشهد في المسألة  
بجهله، والمعلم يحكم بما حكم به أولاً من  
راجع من ملله، وبغيره من أدوات المدعي  
أن يحكم بصدقه كما هو حكم بمنع نكاح  
من زوجت نفسها بلا رأي، ثم تجدد مشها  
منظرها فافس يرى صحة الزواج بدون رأي  
فإنه يحكم بصحته، وكل منهما يمنع فيها  
اجتهاد. ومن يجر لأحد ملله، حتى ولو  
كانت المرأة في النقصة الأولى هي ذات  
المرأة في القضية الثانية<sup>(٤)</sup>

وإذا حلف القاضي ما يعتقده بأن حكم  
بما لا يعمل صحته بمرمه بعضه لاعتقاده

(١) شرح مشيئ الإزادات ١٧٨٣

(٢) معني المصنف ٣٩٧/٤، ودرعه الطاليس

١١ ١٠١، والمصنف لابن قداما ٥٨/٩ وكشاف

المناع ٣٧٢/٩، والشرح الصغير ١ ٢٢٠

(٣) شرح مجلة الأحكام المقلد لمدني حيدر  
١٤٨٥ تأليف علي الشاذلي ١٨٠١ من  
المجلة والمقرر ٥٥٧

(٤) الشرح الصغير ٢١٩/٩

يَسْأَلُ رَبُّهُ أَتُؤْتِكُمْ هَٰذَا عَلَىٰ لُبِّكُمْ ۖ إِنَّكُمْ تَعْلَمُونَ ۚ  
 الصلاة والسلام، انقصناه ثلاثة، واحد من  
 الجنة والناس في ١١، ١٢، ١٣، أي فاص عرف  
 الحق وحكم به فهو من الجنة، وفاض عرف  
 الحق وحكم بحلله فهو في النار، وكذا  
 فاض قلبه على جهنم<sup>(١٢)</sup>

و = صدور حكم من فاض جلت

٢١ - احتلف الفقهاء في الأحكام التي  
 يصدرها القاضي إذا كان مبروفاً بالحق وكان  
 غير عدل في حال ومسيرته - عالمياً كان أو  
 جليلاً، صهر جوره أو حصى - من تفسد  
 أحكامه كلها ما جاب الصواب وما وافقه، ثم  
 تنقش أحكامه الخاطئة دون غيرها<sup>(١٣)</sup>

ذهب المالكية والحنابلة في الصحيح  
 عندهم - إلى وجوب تنقش أحكامه كلها،  
 سواء كانت أو خطأ، لأن لا يوم حينه

وإن شئ المملكة من ذلك ما إذا ظهر  
 الصواب والعدل في فسائده، وكان يظن أمر،  
 فيه خير ولكن عرف من أحكامه أن حكمه  
 فيها حرام، وشهد بذلك من عرف انقضاء،

(١٢) مؤ ١: ثقله ١٥١

(١٣) حديث النقص الثلاثة واحد في نسخة ٤ -  
 أحده أبو طه (١٤ ط حصص) والترمذي  
 (٦١٣٤ ط الحديث) من حديث بريدة واللفظ  
 لأبي داود

(١٤) لعمرو الشريعة ١: ٢٩٧

ويعي في بعض قضياه بعض الاجتهاد  
 بالاجتهاد لأن الأول ليس بالاجتهاد ولا يقص  
 ب وافق الصواب لعدم الفتنة في بعضه - فإن  
 الحق وحس إلى مسنده، والحق إذا وصل  
 إلى مستحبه مطربين المنهج من غير حكم لم  
 يغيره فكذلك إذا كان بغضه وجوده كملحه

وخلل اس عيب السلام من بعض شيوخ  
 المالكية أن هذا الحكم مقيد بما رد علم منه  
 أنه كان يشارف أهل العلم في أحكامه، وإذا  
 كان لا يشارفهم فتلخص كلها، والذهب أنه  
 ب. شارف العلماء من قضى قطناً وهم بمقتضى  
 حكمه<sup>(١٤)</sup>

واحتار صاحب الإصناف وذهب جماعة من  
 فقهاء الحنابلة لقوله بأنه لا ينقض من أحكامه  
 إلا ما خالف كتاباً أو سنة أو إجماعاً، وأن  
 هذا عليه عمن الناس من رضى ولا يسع لئس  
 غيره<sup>(١٥)</sup>

وقال المحقق - أن القاضي لو قضى بخلاف  
 الشرع الشريف وأعرض بذلك سببه لا يبعد  
 الحكم المذكور ولا يعمل بالحق المذكور  
 وبالحالة هذه، قال الله تعالى ﴿وَمَنْ يَتَكَبَّرْ

(١٤) شرح الصغير ١/ ٢٢٠، ٢٢١، وموسيقى  
 لفتحه لابي حزي ص ١٩٤ - ١٩٥، ومصره  
 الحكم لابن قريون ١/ ٧٣، والفرع لابن  
 رجب ص ١٢٢

(١٥) الإصناف ١/ ٢٩٥، ٢٩٦

جور. إذا ثبت في ادعي عليه أن حكم غيره  
التي

ومن الحمية على أنه إن كان القاضي  
تعد الجور فيما تحس وأقر به بالاضمان في  
مقابلة مو ، كان ذلك في حق الله أو في حق  
العد ، ويعود القاضي على ذلك لأرتكبه  
الجزيرة العظيمة ، ويعود عن المصا ، ومن  
أبو يوسف حتى أنه إذا غلب جور ، ورشقه  
ردت فصاها ، وشهدته

٢ - الحكم المطلوب بالطلاق

٢٢ - حسب الفقهاء ، سيما في حكم القاضي  
لنفسه أو لأحد آبيه ، ولله لو روجه أو من  
لا حق له فيه له ، لهم في ذلك رأي

الرأي الأول يرى الحنفية والشافعية  
والسنة عند المالكية والشافعية على  
الصحيح بعض الحكم لكونه بغير تمكيد  
للنعم ، بخلاف ما إذا حكم عليهم فبلغ  
حكمه لإنشاء التهمة

وراء الحنفية والشافعية أنه لا بعد حكمه  
لنفسه أو شريكه في المشرق

الرأي الثاني يرى المالكية في مقابل

من أحكامه تمضي ولا تنقض ، لأنها إذا  
نفذت وقد بسببها العظم الجدة كان  
ذلك إطلاقاً من

وقال أصبح إن أنقضه لثلاثة والأمر  
وصلة الشراء ، حازر ، ما عدل في منها ، وبعض  
منها ما نيز فيه جور ، استرجع ، ما ثم  
يرى القاضي بالجور تنقض كلها

وحكم بر رشه في القاضي عن المصل  
ثلاثة لثلاث

الأول - تنقض أحكامه كلها ، وهو قول  
القاسم

الثاني - عدم مقصدها مطلقاً ، وهو قول  
القاضي وسد عجل ، وحلل ذلك بأثر القضاء  
يحمل على الصحة ، ما ثم بيت الجور ، وفي  
لنفسه لثلاث ضرر لنفسه وهو بالقضاء  
في القاضي لا يخلو من عداء يرمونه بالجور  
يريدون الانتقام من بعض أحكامه ، فيبني  
عدم تمكيدهم من ذلك

الثالث رأي أصح ، وهو أنه ينقض من  
أحكامه ما عدل فيه ولم يترتب فيه ، وينقض  
ما نيز فيه الجور<sup>(١)</sup>

وتذهب بعض الحنفية وهو المنفذ من  
كلام الشافعية إلى أنه ينقض حكم من شاع

(١) للإمام ٢٢٤/١ ، ومصر المحتاج

(٢) من عابدين ٤١٨/٥ ، ٤١٩ ، والناوي ههنا

(٣) لجهة الحكم ٣٠٦ ، والشرح الصغير

بحسب نظره هل يؤدي ذلك إلى نقص الحكم أم لا؟ وقد صرح الشاهد ذلك على الوجه التالي:

كرد الشاهدين كافرين أو صغيرين

٢٤ - لا خلاف بين القضاة في نقص الحكم إذا بني على شهادة شاهدين ظهور كونهما كافرين، أو صغيرين فهم عمدا المهادين التي يحصل بين الصغار شرط لها - عند من يقول بها -

عمل الشاهدين:

٢٥ - ذهب المالكية والشافعية في الأصح عندهم وهو المذهب عند الحنابلة إلى أن الحكم ينتقض إذا ظهر أن الشاهدين كانا قبل الحكم غير عاقلين لنفسهما

وتفسر الحنفية نقص الحكم في هذه الحالة على المحذوفين في قلوبهم وقائلوا: إنه وإن كان لا يجوز بمقامي أن يحكم بشهادة الفاسقين لكنه إذا قضى بموجبهما لا ينتقض حكمه إلا بحد ذكر<sup>(١)</sup>.

المختار والاشقة في مقاصد التصحيح أنه يعد حكمه لهم بالسنة، لأن القاضي أسر الله، فلا يحرم من ثمة

وأما المالكية فأنه إن كان مبي الحكم هو اصراف المدعى عليه بجور الحكم عليه لايته أو غيره ممن ذكر، أما إذا كان الحكم يحتاج إلى مبي فلا يجوز الحكم لهم لأنه يتهم بالتساهل بها

ومنصوص الحكم إذا أثبت المحكوم عليه ما فرعه من وجود عمارة معه وبين القاضي، أو بينه وبين إبيه أو أحد والديه، وهو ما ذهب إليه الحنفية والمالكية والحنابلة والمشهور في المذهب عند الشافعية<sup>(٢)</sup>

وحول المأزود في الحكم في هذه المسألة يقولون إن أسباب الحكم ظاهرة بخلاف شهادته على غيره<sup>(٣)</sup>

ج - الحكم بيته فيها غلط

٢٦ - إذا كان مبي الحكم بيته لا ثمة فيها لم يجر نقص الحكم، وإن اعتور البيته ما

(١) مع القيد ٥٠٦/٥ - ابن عابدين ٣٥٧/٥، ٣٥٨، وتبصرة الحكم ٨٠١/٥، ٨١، والديلمي ١٥٢/١، ١٥٤، وكشاف القناع ٣٢/١، وشرح منى الإرادات ٤٧٣/٣

(٢) مخي المحتاج ٢٨٧/٥، وروضة الطالبين ١١٦، ١٤٥/١١، ونهاية المحتاج ٢٥٦/٨، ٢٥٧، والأحكام السلطانية ص ٤٦

(١) المعنى ٥٦/٨، والبصر ٧٤/٨، وابن عابدين ٤٠٥/٥، وأدت القصيدة لاس أبي الدم الحسوي ١٦٧/١، والقسولي ١٥٤/٨، وروضة الطالبين ٢٥١/١١

(٢) أمية القضاة ١٢٦/٩، وكشاف القناع ٣٦٠/٨، والشرح المختصر ٢٥٤/٨، ابن عابدين ٣٨-٨

المحرر: «شاهدك وزجرك»<sup>(١)</sup>، وقيل  
انصاحه، وحرر يمد ظاهراً فقط وعليه  
انقضى، لأن شهادته ضرورية صحة ظاهره  
لا يأنها ليست للقب، كذلك لأن المقصد  
بعد بقدر حجية

أما إذا علم القاضي بكتف الشهود فلا يفتد  
حكمه أصلاً<sup>(٢)</sup>

وقال مالك: «يدين المحكم بـ ثبت بعد  
المحكم قديم إن أمكن وقت من الاستماع،  
فإن لم يثبت انكذب إلا بعد الاستماع ثم يثبت  
إلا عزم الشهود قداماً أو امتناع، ولا يتأثر  
بعض المحكم»<sup>(٣)</sup>

وقال الحنابلة: «إذا ثبت كون الشهود شهود  
ورور وجب بقض المحكم»<sup>(٤)</sup>

لمحرر، «شهادة ثلث بـ أ - ٩»

### الرجوع عن الشهادة

٢٨ - لا خلاف بين العلماء في عدم بقاء  
المحكم إذا رجح الشهود عن شهادتهم وكان  
رجوعهم بعد انعكاسه إن كان القاضي فيه من  
الأموال، «ما لم يكن المحكم في قتل أو قمع

(١) أن ساهدك وحلك

ذكره ابن حجر في ملخص ١٧٦/١٣١ ط  
(الطبعة) وذكر أنه لم يثبت على

(٢) ابن عيسى ١٠٥٩، ١٠٦٠

(٣) الشرح الكبير وحاشية الشوكلي ٢٩٥/١، ٢٩٦

(٤) كتاب الصلاة ٤٤٧/٩، والبيهقي ٢٦٦/٩

ويرى ابن براونتي في الحنابلة أنه لا يجوز  
للماضي من الحكم بمقتضى الشهود إلا بثبوت  
بينة، أما إذا حكم بمقتضى عداوته أو  
بغيره عد، إلا لأم ولا يفتد في هذه  
الحالة في إحدى الروايتين<sup>(١)</sup> ويرى ابن دفعه  
وأبو الوفاء أنه إذا بان حسن الشهود قبل الحكم  
ثم يحكم بشهادتهم، ولو بان بعد الحكم لم  
يُنقض<sup>(٢)</sup>

### تقصير القاضي في الكشف عن الشهود

٢٩ - إذا ادعى المتهم عليه بقاء القاضي  
لمحرم في الكشف عن الشهود وأتى بما يوجب  
سقوط شهادته من شاهد عليه، فإن أثبت أنه  
ندم بما جرحهم كالمحرم، ففي بعض الحكم  
عدم انعكاسه فلو أن لإمام مالك، ومالك  
قال ليس للمحرم، وسدده قال الشهد  
وسجود<sup>(٣)</sup>

### شهادة الزور

٢٧ - ذهب الجمهور إلى أن المقصد يصد  
بشهادة الزور ظاهراً وبخساً إذا كان المعلن  
دليلاً، وإقامته غير عالم برؤوسه وذلك في  
المعقود كالبيع والبيع والبيع، والمفوض كالإقالة  
والطلاق لمود عيني رسمي فلا عنه لعقل

(١) الإصطلاح ٣٢٩/١١، ٣١٩

(٢) المصنف ٥٨/٩، المروغ لأمر ملخص ٤٩٥/٩

(٣) تبصرة المحكم ٨٠/٩

بحكم به أنه لا جرم فيه من سائر فيه،  
أنه في سائر خلاف هذا إذا كان  
القاضي منتهياً<sup>١</sup>

### شهادة المدعى على غيره

٣٠ - لا يختلف جمهور الفقهاء في أن  
المدعى الذبوي يمنع من قبول الشهادة

وقال المعتزلة على ما جاء في مجمع  
الأنبياء صلاً عن الفقه - من إقراره بكذب  
لا تمنع ما تم يقين بيمينها أو يوجب به  
سعة أو يدفع بها عن بعض غيره، وما في  
الثوابت وغيرها من إقراره بالمشاهدة، وإن  
شراؤه من غيره بيمينها، فإنه إذا كان  
عدلاً لا تقبل شهادته، وهو الصحيح وعنه  
الاجتهاد

وقال الشافعية لم يدين من يشهد  
عليه وبما في خصامه ولم يحد، ثم شهد  
فيه لم يرد شهادته فلا ينفذ ذلك قوله  
إني رددت ولو لم يصب المصادقة من القس  
وذلك معلوم

ولمختلف الفقهاء فيما إذا ظهر بعد بحكم  
أن الشاهد كان عدلاً يشهد عب

أو نحوه، وقد رجوع للشهود بعد الحكم  
وقبل الاستئناف بقصر الحكم بحرمه إقراره  
ولقبه الشبهة، وإذا كان بعد الاستئناف فلا  
بعض الحكم، وطرد الشهود باستئناف أو  
الانقضاء حسب الآخر<sup>٢</sup>

وتفصيل ما يرجع به على الشهود في  
الأسواق والجنسيات وغيرها يستظهر في  
مقتضيات شهادة ف ٢٨ - ورجوع ف ٣٧ -  
وصحان ف ١١٢

### شهادة الأصل لفرعه وحكمه وأحد الزوجين للآخر

٢٩ - ذهب الحنفية والشافعية  
والحنابلة إلى أنه لا تقبل شهادة الأصل  
لفرعه، والفرع لأبيه

ويرى جمهور عدم قبول شهادته إذا  
زوجين تلاحق، خلال سبعة أدين غورق  
عنها لأحد النعمه

وبعض استحالة على ما إن ظهر أن الشاهد  
من المشهود له أو ولده، والشافعية لا يرى  
الحكم به بقصه بعد إثبات السبب رغم بینه  
لأنه حكم به لا يعتقد، أنه ما لو كان عكساً  
بذلك وإن كان يرى الحكم به لم ينعنه لأنه

(١) شرح الفقيه من حاشية الأصولي ١٦٨/١  
والشرح الكبير ٢٦٩/١، ومبسوطه ١٦٨/١  
١٣١/٢ وكشاف الصبح ١٦٨/١ والشرح  
١٧٤/١

(٢) القسومي ١٦٤/٢، ٢٠١، والشمس ١١٥/١  
٢٤٨، وابن عابدس ٥٠٢/٥، ومبسوطه المحتاج  
٣٤٤/٤

فإن لم يثبت في مقال الحنفية، الذي يظهر عدم نقض لحكمه كذا قالوا، إن القاضي يس له أن ينقض بشهادة القاضي ولا يجوز له، إذا قضى لا ينقض، ثم قال وهو مخالف لما في البصيرة، وقد جاء بها عدم عدم قضاء القاضي بشهادة قاعد على عدله

والحنابلة يقولون، إن نقض الحكم يتوقف على ما يرد القاضي من أن هذه لشهادة مصبولة أو غير مصبولة، كما هو الحال في شهادة الأصل والفرع

ويرى الغزالي من انشغافه نفس الحكم في هذه الحالة<sup>(١)</sup>

ط - الدلع من المحكوم عليه بأن نه بينة لم يطمعها

٣١ - إذا نال المحكوم عليه: لدى بينة لم يطمعها قبل الحكم وحلت سماعها ونقض

(١) كتاب الدواع ١٢٩٩، والإحصاء ٤١٩/١١، والبيان في شرح النهاية للمصنف ١٩٦/٨ وما بعدها - فتح عز الفكر - بيروت -، وشائع الصالح ٧٨٢/٦ ط الحنفية، وابن علقم ٢٨٦/٢٨، ومجمع الأنهر ١٨٩/٢، وروضة الطالبين ١٢٦/١١، ١٢٧، ١٥١، ١٥٢، ومثلية الجن على شرح المصنف ٢٨٥/٢٨، وتبصرة المحكمات (١٢٢)، ٢٢٥، ٢٢٥، والموسمي ١٧٩/٢، ونقضي المستعان

الحكم بعد الحنفية لا تقبل دعواه ولا تسمع بيته بعد سئل بجم الذين اتسمي عن رجلي ادعى دية في تركة ميت وحدود الوارث في ذلك وخمن له يمينه الغير، ثم ادعى الوارث بعد ذلك أن الحب قد كثر نصي المال في حياته وأراد إثبات دية باليمينه قال لا تصح دعواه ولا تسمع بيته، هكذا في البصيرة<sup>(٢)</sup>

وعنه المالكية في هذه المسألة ثلاث أقوال، قال ابن القاسم، يسمع من بيته من شهد بما يوجب المسخ بسخ، وقال منصور لا يسمع منها، وقال ابن المبرز إن قام بها عنه فثبت نقضي الحكم بقضه، وإن قدم عليه غيره لم يسمع<sup>(٣)</sup>

ونحن الشافعية على أنه إذا أقدم المدعي عليه بينة بعد بينة المدعي وتعددها فقد أضاف في أوله إقامتها، لأن لم يطمع حتى قضى القاضي بصدقي وسلم المال إليه بغيره - إن نه يستد الحكم إلى ما قبل إزالته فيه فهو إلا مدع خارج، وإن استد وعكس بينة الشهود وتحرف لعل تسمع بيته، ومن مقدم باليد الغزالي، نقضه وجهان، أحدهما نعم، ويقتض المضاع الأول لأنها إنما أزيلت لعدم الحجية، وقد ظهرت الحجية، فهو أقام اليه بعد الحكم لمدعي وقبل تقسيم إليه سمع

(١) الفخرى المجموع ٦٦/٤

(٢) شعر المحكمات ٨١/١



# ١ - قضى القاضى أحكامه

٢٤ - الأصل أن القاضى إذا حكم بحسب ما يرى له أن  
 حيزه نفس حكمه، إلا إذا سأل بعض  
 جماعة، لكن بعض الفقهاء يرون كذا  
 بينه علم أن إذا بين له أنه حكم في قضية أو  
 سعى أو قضى بخلاف رغبة - وهو لا يذكر -  
 وتكرر على ما حصى به بعض الفقهاء، ولم يكن  
 بينه وبينه بعضه دون غيره، وهو ما ذهب إليه  
 جمهور الفقهاء - خلافاً للإمام أبى حنيفة الذى  
 يقول بمقتضى هذا الفصل ولا يرجع به

والاعادة أن كل قضاء لا يعرف خصمه  
 إلا من جهة كونه له رغبة أو رضاء فلا يتقضى  
 سواء كان سم تشبه به بذلك أم لا - وهو  
 وغيره

## ب - قضى القاضى أحكام غيره

٢٥ - ليس على القاضى نسيج قضاء من كان  
 قبله لأن الظاهر صحته، لكن لا وحده فيها  
 مخالفته صريحة نقضها، ومبانيه نهى ما لا  
 كان ذلك به ذهب على حسب القوم وبقضى  
 الحكم من قضاء نفسه

وثالثه أن ما صدر به قضاء نفسه بقضى  
 به لغيره غيره، وما لا فلا، ولا فرق بينهما<sup>(١)</sup>

بينه وقدمت على الصحيح إبقاء اليد حساً<sup>(٢)</sup>

ي - إذا لم يعين القاضى من قبل ولي الأمر  
 ٢٦ - إذا ظهر أهل بلد عد خلا من خاص على  
 أو جماعة عليهم قاضى فإن كان إمام الوقت  
 موجوداً بطل التقليد، ومن ثم يطر جميع  
 أحكامه، وإن كان ليس ثم إمام صح التقليد  
 وعدت أحكامه عليهم، وإن تعدد بعد ظره  
 ما لم يستبد المظفر إلا بإذنه ولم يفتى ما  
 تقدم من أحكامه، وهذا ما ذهب إليه شافعية  
 ومالكية<sup>(٣)</sup>

ونظر بتصيل ذلك في مصطلح (قضاء  
 و ٢٣)

## ٢ - تبعه قضى القاضى الحكم

٢٣ - في الحالات التي يجوز فيها مقضى  
 الحكم، إما أن يتقضى القاضي الذي أصدره  
 أو من يرضى عليه من القضاة كالعائى  
 الذى يؤتى القضاء بعد غيره فتر من عدم  
 أحكام سلمه أو كقاضى المكثوب إليه  
 لتعدد ذلك الحكم.

وأما أن يجمع ولي الأمر عدداً من القضاة  
 لينظر في حكم بحسبه، أصح من تدقيقه  
 الشبهة وتعميد ذلك فيه يلى

(١) الأشباه والاشباه لا ير حيزه من ٢٧٨،  
 وروى الشافعية ٣٩٩، ٢٢٢، و٢٠٠، ص ١٠،  
 تحريك ٧٦١، ٧٦١، وروى الشافعية  
 ١٥٠، ١٥١، والمبني ٤٦٩، ٥٧

(٢) روضة الطالبين ٤٩١٢  
 (٣) الأحكام السلطانية للماروني ص ٧٢ الطبعة  
 المصمودة، والأحكام السلطانية لأبى يعنى  
 ص ٧٣ ط دار الكتب العلمية

### ج - نقض الأمير والفقهاء حكم القاضي

٢٦ - نص الحنفية والمالكية على أنه يجوز في بعض الأحوال جميع الفقهاء منظر في حكم القاضي. فقد جاء في نسخة الحكم. قال مطرف وإذا اشتكى على القاضي في قضية حكم بها ووقع ذلك إلى أمير، فإن كان القاضي مأموماً في أحكامه عملاً في أحواله بغيره يقتضيه مآزق، لا لا يعرض به الأمير في ذلك ولا يقبل شكوى من شكاه ولا يجلس الفقهاء ليعتبر في قضائه. فإن ذلك من الخطأ إن صله ومن معناه إن يصوه على ذلك وإن كان عبداً منهما في أحكامه أو غير عدد في حاله أو جماعاً بفضله بغيره ويؤى غيره. قال مطرف. ولو جهل أمير فأجس فقهاء بلد وأمرهم بالنظر في تلك الحكومة وجهلهم هم أيضاً، أو أكثرهم، على النظر نظروا رأوا فصح ذلك الحكم بصحة الأمير أو رد له فيه إلى ما رأى القضاة، فأرى لمن نظر في هذا بعد ذلك أن ينظر في الحكم الأول، فإن كان محملاً لا اختلاف فيه أو كان صف مختلف في أهل العلم أو مما اختلف فيه لأئمة العاصون فالحل ببعض دلت فتكمه منى والمصحح الذي نكلمه الأمير والفقهاء رطل، وإن كان الحكم الأول خطأ بيباً أمضى لسعه راجع ما فعله الأمير والفقهاء، ولو كان الحكم الأول خطأ بيباً

أو لعمد فمد عرف من القاضي بعض ما لا يسمي من القضاء ولكن الأمير لم يحرره وأراد البصر في مصحح ذلك الحكم معه فحيث وجوز لفقهه النظر في إرادة تين لهم لأن حكمه خطأ بين بغيره، وإن استلموا على الأمير فولى بعضهم وأبى رأى بعضهم رأياً غيره لم يكن مع أكثرهم ولكن ينظر فيما اختلفوا به من رقة صواباً قضى به ونمده.

وكذلك يسمي بالقاضي أن يعمل إذا اختلف عليه المشيرون من الفقهاء. قال مطرف ولو كان القاضي لم يكن بعض بعد في المحصورة فضلاً على أنجلس معه غيره لسعر فيها قال قد حكمت، لم يثن ذلك منه لأن الجمع على النظر في ثنت الحكومة وحدها ملزمة بصره ما لو عزل ثم قال قد كنت حكمت لعلان على دلال لم يكن ذلك بغيره إلا بيبه يقوم على

قال مطرف ولو كان القاضي المشتكى في غير بلد الأمير الذي هو به بحيث يكون قاضي الجماعة معه، كما تقدم ينظر ذلك كقاضي معروف مشهوراً بالعدب في أحكامه والمصالح في أحواله أقره ولم يقبل عبه شكوى ولم يكتب بأن يجلس معه غيره، ولا يعمل هذا ماخذ من مضائه إلا أن يشتكى منه استبداد برأيه أو ترك رأيه من

في ذلك كله مقال فيه مثل قول مطوف  
الذي تقدم، ومثل ذلك ورد بمضمون في  
معنى الحكم<sup>(١)</sup>

### طلب المحكوم عليه تقص الحكم

٣٧ - ذهب التشدية والحسابة إلى أن  
الحكم الذي يستخرج النفس إن كان في  
حق الله تعالى - كالطلاق - بقعه الدامي  
لأن طلب هذا فيما يحكى تدلوكه، وما  
لا يحكى تدلوكه قصي بمعنى صورة  
الصالح

وإن كان يعطى بحق ادسي فلا يجوز  
للقاضي منه إلا بمثابة حدية

وأضاف الشافعية إلى ذلك أنه يلزم  
القاضي بتعريف الخصمين بما وقع به من  
خطأ حتى وإن حتماً بطلت، لأنهم قد  
يتوهمان أنه لا يقص، وهذا ما ذهب إليه  
سائر الأصحاب وصححه النووي خلافاً لأبي  
سريح الذي قال إنه لا يجرمه تعريف  
الخصمين، وإن علما وترى دعا إليه بنفس  
الحكم<sup>(٢)</sup>

(١) مصد، الحكم ٣٤١، ٦٤، ومعنى الحكم  
من ٣٧

(٢) القسسي لاس قسفة ٥٦/١، ٥٧، ٥٨،  
وردوه الطعير ١٠٠/١

بمضي له أن يشفوه، فيبني له أن يكتب  
إليه أن يشاور في أموره وأحكامه من غير  
أن يبنى به أحد أو يحبس به أحد

وإن كان ذلك القاضي غير مشهور بالعدل  
والزهد، ولما ظهرت الشك في عهده كتب إلى  
رجال صالحين من أهل بلد ذلك القاضي  
بأنهم لم يسمعوا منه والكشف عن حاله، فإن  
كان على ما يجب أمضاه، وإن كان على غير  
ذلك حرره

قال: ولو جهل لأمر وكسب إلى ناس  
بأمرهم بالجلوس معه في مقام الحكومة  
فعلوا واختلف وألهم فيها، وإن كان لأمر  
كتب إلى ذلك القاضي والأستاذ أن يرموا  
إليه ما اجتمعوا عليه واختبروا فيه فعملوا  
ذلك ثم كان هو سعد لحكم في ذلك  
بذلك له، وإن كتب إليهم أن يشفوه  
لم يجهدوا، ويحكم بأفضل ما يراه معهم  
جاء أنه أن يحكم بالذي يراه مع بعض من  
جس منه ليكون ذلك لازماً من حكم به  
عنه وإن لم يجتمع على ذلك جميع من  
امر بالنظر معه في ذلك، وإن كانت حكمه  
على مثل ما كان عليه قبل أن يجلس معه  
وقد اجتمعوا على حاله لم أر أن يحكم  
بذلك لأنه لأن على مثل ما يقتضي منه،  
ولكن يكتب بذلك من وآبه وذوي القربى  
إلى الأمر فيكون هو الأمر بالذي يراه  
والحكم به فوهم وقد مثل ابن القاسم

## صحة النقص

٢٨ - صرح الشامية بأن صيغة النقص هي: نقصته، أو فسخته، أو محو ذلك تأبطته، ونحو حال. ياتل أو ليس يصحح فوجهان عند الشامية. وقالوا: ويحي أن يكون نقضاً، إذ المراد أن الحكم لم يصح من أصله<sup>(١)</sup>

## نقود

### التصريف

١ - لتقود لغةً جمع نقود، والعمد الفعلية من الذهب أو الفضة وغيرهما مما يعامل به<sup>(٢)</sup> والتقود في الاصطلاح يأتي بمعنى:

الأول: أنها اسم معدني، والذهب والفضة، ومن ثم يكثر في كلام الفقهاء المتقدمين المتقدمين، والثانية: بإشارته إلى المعدن.

ويطلق الاسم عليهما سواء أكانا مطروحين في مسكوكات أم غير مطروحين، يأتي كما سلك أو تيراً أو حلباً أو غير ذلك فلما في المسكوكات فكثر.

ولما في غير المسكوكات فكثر قوله الزرقاني من المالكية: استعمال النقد في جديده وسقف<sup>(٣)</sup> يقتضيه الذهب والفضة، وقول حبيب الفروع من الحنفية: لا يصح

### تسبب حكم النقص

٣٩ - إذا نقص القاضي للحكم فيجب عليه من السب الذي يعمى للحكم من أجل، كلاً حسب لطفاضي الذي حكم بالنقص الجور والهرق ببعضه الأحكام التي حكم بها القاضي<sup>(٤)</sup>

### تسجيل حكم النقص

٤٠ - يجب على القاضي أن يسجل بنفسه كما يسجل للحكم، فيكون تسجيل الثاني ميطلاً للأول كما صار الثاني ناقضاً للحكم الأول<sup>(٥)</sup>

(١) مبني المحتاج ٢/٤٩٦، والرملي ٨/٢٥٨، طه نيل الفكر

(٢) مشرح الصغير ٢/٢٢٧، وكشاف المحتاج ١١٩، ٣٢٩/١

(٣) مبني المحتاج ٢/٣٩٦، حاشية المحتاج لرملي ٢٩٠/٨

(٤) المعجم الوسيط

(٥) الزرقاني على شرح مختصر حابل ٣/٦٣، ٣٧، بهامش المحتاج ٨٢٨

وعلى هذا الاصطلاح والذي قبله ليست  
الفلوس معداً

**الثالث** أنه اسم لكل ما يستعمل وسيطاً  
لتبادل سوءه. كالم من ذهب أو فضة أو حناس  
أو جلود أو ورق أو غير ذلك مما كان يستعمل  
سواءً عاماً

وعنه ما قاله الرافعي والسيوطي. إن كان هي  
تلك معد واحد أو بلود يطلب المعامل بواحد  
منها انصرف اتفعد إلى الممهور دون كان  
فلو<sup>١١</sup>

وعنه الاصطلاح الثالث هو ما جرى عليه  
الاستعمال في هذا العصر

### الألفاظ ذات الصلة

١ - الفلوس

٢ - الفلوس جمع فلس، وهي قطع معدنية  
صغيرة، مصنوعة من معدن سوى الذهب  
والفضة من نحاس أو غيره<sup>١٢</sup>

ولا يخرج الفلوس الاصطلاحي عن المعنى  
النحوي.

والصلة بين الفلود والفلوس أن كلا منهما  
يتناول به

ولقد قيل بل قد، وتركبه زه<sup>١٣</sup> وفي رواية  
المحتاج شرط الركن الذي به الحسن أن  
يكون مقدراً، والقصد المعنى والعقد دون لم  
يكونا مصرحين<sup>١٤</sup>، وورد مثل ذلك في  
مواضع

رجاء في مجلة الأحكام العدلية في المادة  
١٢ الفلود جمع فلد وهو عبارة عن الذهب  
والفضة، سواء كان مسكوكين أو لم يكونا  
كذلك. وقال القصب والقصه انقلبا

**الثاني** أنها اسم للمضروب من الذهب  
والفضة خاصة، أطلق عليها لاسم لأن في هي  
التي كانت تعد في الأثمان عادة، سواء ذهب  
حالاً أو معدن، جبهة كانت أو غير جيدة.  
دون غيرها مما يستعمل لتبادل (من)  
مبادرتهم الذاتية على ذلك هو السرحي في  
المبسوط: إن الفلوس سرح في ثمن  
الحسين من الأشياء دون الفيس، بخلاف  
الفلود<sup>١٥</sup>، байна بين الفلوس وبين الفلود

وقال السيوطي والرافعي في باب القراض  
يشترط في رأس المال أن يكون مقدراً، وهو  
الدينار والدرهم المعروفة<sup>١٦</sup>

(١) الفروع لأبي حنيفة ٨/٨٨٣

(٢) نهاية المحتاج ٩٨٣، ١٠٤، ١٢٣

(٣) المبسوط ١٣٧/١٢

(٤) فتح البير للرافعي في باب المجموع ١٢، ١٥،

وردعه الطائري ١١٧/٨

(١) فتح المبرر ٨/١٤٠، وردعه الطائري  
٣٩٣/٣

(٢) المحقق القوسيد، والأحكام السلطانية لأبي  
حنيفة في ١٧٨ طبعه دار الكتب العلمية

و صلة بين الفقد والسكة أو السكة أعم  
من الفقد

### مشروعية التعامل بالفقود

٥ - التعامل بالفقود جائز شرعاً بقوله تعالى:  
﴿وَلَوْ رَدُّكُمْ أَعَادَ بِنَا لَنُفِذَ فِيكُمْ قَتْلَكُمْ لَاحْكُمَ  
بِوَرِيكُم مَّوَدَّهٖ إِلَى التَّيْسِ فَكَفَّ أَبَا الرَّكْبِ  
فَكَفَّاهُ فَتَشْتَبِهُ بِرَبِّهِ يَسْأَلُ﴾<sup>(١)</sup>

وتوالى من النبي ﷺ من ذواته ومعه  
ورثته، إجماعاً، استعمالاً بالتأثير والتأثير،  
ومن ذلك ما ورد من حروقه لباري رضي الله  
عنه فإن: ومع إني رسول الله ﷺ جسر  
لأنني له نيا، فلتسب له شئني، فبعث  
إحداهما مديراً، وجئت بأشياء والفيظ إلى  
النبي ﷺ، فذكر له ما كان من أمره، فقل: لا  
يبارك الله لك في صفقة هبتك<sup>(٢)</sup>

وفي اتخاذ الفقود للتعامل حكيم ومصلح  
محقق بها، علمها الناس بالإنجارية وطوب  
المعبد، وأثرها الشراج من أجل تلك  
المصالح

ومن ذلك ما قاله العراقي عن الفقير

(١) سورة الفهود ١٩/

(٢) حديث ابنه، الله لك في صفه هبتك  
لتحريمه الجاهلي (١) ٦٣٢ ط (المسألة)  
والقرمدي (٢) ٥٥٠ ط (الحسيني) والشمط  
الشملي

ب - الفقد

٣ - الفقد هو ما استخرج من المذهب أو  
المادة من ثوبه، قل أو يضرب أو يصح،  
وقبل يسمى بذلك قبل بخلجه من ثوب  
المذهب

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي من المعنى  
العمري<sup>(١)</sup>

و صلة بينهما أن الأمر أصل للمعنيين من  
الفقد والفقه

### ج - السكة

٤ - سكة حديدة منقوشة مكتوب عليها،  
تصرب عليها الدراهم والعمائر والمسكوكات  
(وذلك أيضاً المسكوكات) وهي للعبادة  
المعدية المنقوشة من الفدين أو غيرها

وتطلق السكة أيضاً على النقوش والكثبان  
التي على الفقد<sup>(٢)</sup>

وهي تعتمد من دور إلى أخرى، ومن  
دور إلى دور في الدولة الواحدة، وتضمن  
السكة أيضاً على الفقد معدية المنقوشة،  
لأنها طمعت بأحد التي هي السكة

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي من المعنى  
العمري

(١) سلك العرب، وأبو عابدين ٣٠٦

(٢) سلك العرب، والقديم من محيط، والس  
عابدين ٣١٠، ٣١٨

وقد ابن خلدون قد الله تعالى خلقه  
مخبرين المصنفين من الذهب والفضة،  
بمنه لكل متمول وحسن الذخيرة والمهبة  
لأمل العالم في العاقبة، وإن احسب  
سواءها في بعض الأسرار وإنما هو لقصد  
محصلهما، كما يقع في غيرهما من حوالة  
الأسواق - أي تقبيل الأسرار - انشراحها  
عنها معزولاً<sup>١</sup>

### أنواع النقد

تنوع النقد إلى أنواع ثلاثة

#### أولاً: النقد التخيلية

النقد التخيلية التي استعملت في العصور  
الإسلامية بمرادها

أ - التخييل

ب - التخييل لغة عرسي معزول وهو نقد  
ذهب

والمصطلح عرقه من عائدته بقوله هو  
اسم للقطعة من الذهب المصروية المندثرة  
بالدخال<sup>٢</sup>، فورد التخييل منقولاً ثم وقد  
اختص المصنف في ورده

والتمثيل في مصطلح (دبير ه ٧ - أ)

خلفهما أمة معالي لتند ولهما الأيدي، ويكون  
حاكمين بين الأسوار بالعدد، ولحكمهم أخرى  
وهي التوسل بهما إلى سائر الأشياء، لأنهما  
عربان في أنفسهما، ولا عرص في أعينهما،  
يستند إلى سائر الأشياء بسنة واحدة، فمر  
ماتكهما فكانت كل شيء<sup>٣</sup>

وقال ابن رشد - هـ - في المصنفين  
هو التخييل، أو مقارعة السواقي، ونظمت له  
عسر إفراد التخييل في الأشياء محضها  
بالدخال جعل الدخار وتدارج لتعويضها، أي  
تخديرها<sup>٤</sup>

وقال ابن القيم التخييل والتخييل التخييل  
المصنعة، والتي هي هو التخييل الذي يتم به  
تخييل الأمور، ليحجب أن يكون مصدرة،  
مصدق، لا يرتفع ولا يخفض، إذ لو كان  
التميز يرتفع ويخفض كذلك لم يكن شيئاً  
يعتبر به التخييل، بل الكل مبلغ، والحاجة  
النسب إلى شيء مصدرة به المصنعة حاجته  
مصدرة عامة، وذلك لا يمكن إلا بسفر تعرف  
به القيمة ويستمر على حاله واحدة ولا يصوم  
هو بغيره، إذ يصير مبلغ يرتفع ويخفض،  
فمنه مغلطات على وضع الخلف<sup>٥</sup>

(١) إحياء علوم الدين للشيخ أبي حامد الغزالي ٢٢١٩، ط ٢٢  
الشيخ

(٢) بداية متوجه ١٩/٢

(٣) إعلام الموقعين عن رب العالمين ١٥٥/٢

١٥٦

(١) حكمة ابن خلدون ص ٢٩١

(٢) ابن خلدون ٢٩/٢

ب - الدرهم.   
 ٧ - الدرهم حر لمط فارسي محروب. وهو اسم للمحروب من الفضة<sup>(١)</sup>.   
 ولا يخرج المعنى الاصطلاحي من المعنى اللغوي   
 وقد اختلف الفقهاء في وزنه.   
 والمقتضيل في مصطلح (دراهم ف ٩).

(ر) صرف ٩٩ - ٩٩٠، وزكاة ف (٧٦).

ج - النقود الورقية. وقد طلب استعمالها في الحجر الحديث، حتى حلت مكان النقود الذهبية والفضية، وأخذت وتطبعهما في التعامل في عامة بلدان العالم، وقد أشار إلى إمكان اخذ النقود من الورق الإدمان لذلك، من باب انقراض وقوع ما لم يقع ويبان حكمه، فقال: لو أخذ الناس أجدر ببيتهم الجود حتى تكون لها سكة وعين لكرهتها أن تباع بالذهب والورق نظراً، وقال في موضع: لو جرت الجلود بين الناس مجرى العبي المسكوك لكرهنا بيعها بذهب أو ورق نظراً<sup>(٢)</sup>.

ورد حرف التعامل بالأوراق النقدية قسماً، ضد حكمي المفريدي أنه بما رحل إلى بغداد أخرج له أحد التجار ورلة فيها خطوط بقلم

ب - الدرهم.   
 ٧ - الدرهم حر لمط فارسي محروب. وهو اسم للمحروب من الفضة<sup>(١)</sup>.   
 ولا يخرج المعنى الاصطلاحي من المعنى اللغوي   
 وقد اختلف الفقهاء في وزنه.   
 والمقتضيل في مصطلح (دراهم ف ٩).

## تقياً النقود الاصطلاحية:

٨ - النقود الاصطلاحية هي ما يلي:   
 أ - المدروس، وهي النقود المصدرة من غير الذهب والفضة، ولكنها حلال   
 الأولى أن تكون رائجة، وفي هذه الحالة يختلف فيها، يرى بعض العلماء أنه لا يكون لها أحكام الفديس، فلا يجري فيها الرب بالمصالح ولا بالساء، ولا تجد فيه الزكاة ما لم تكن مستحقة، كما لو كانت عند الصبر، ويرى آخرون أنها تكون أئماً، بجامع التسمية بينها وبين المتقنين، فتأخذ أحكامها.

الثانية: أن لا تكون رائجة، وفي هذه الحالة لا يكون لها حكم النقود، اللأ   
 (ر) صرف ٩٥ وما بعدها، وفلوس   
 ب ٤ وما بعدها

(١) البائع ٢٢٩/٥.

(٢) الفتوة ٣٩٩/٣.

(٣) لسان العرب، والمصباح السمر.



ومصائب الزكاة في عروض التجارة، بقوم  
بالدينار أو الدرهم الفرضين كذلك  
ينظر تفصيل ذلك في (زكاة في ٨١ وما  
بعدها)

ب - أقل المهر

١٠ - اختطفت الفصحى، في أقل المهر، فذهب  
الحنفية والمالكية إلى أن أقل المهر مقدار ما  
لا يقل عن عشرة درهم عند الحنفية، وربع  
دينار أو ثلاثة دراهم عند المالكية، وهو  
النصاب الذي يقطع فيه يد اسرق منه كل  
شيء

لأنه في المسمى أقل من ذلك طلب تمام  
العشرة عند الحنفية، وقصد المسكح عند  
المالكية، ومنه في دخل، ويجوز بين نصابه  
وبين الفلاني إن لم يدخل.

وعند الشافعية والحنابلة لا حد لأقل  
المهر شرعاً، بل كل ما يجزئ أن يكون نملاً أو  
مبيحاً جاز أن يكون مهرًا<sup>(١)</sup>

ونظر التفصيل في (مهر في ١٨)

ج - كفارة من أتى امرأته في حيضها.

١١ - وهي عند الحنفية وأصحابه وقروها دينار،

(١) الاختيار بتفصيل المختار ١٠٢/٢، ورجوعه  
للإكثبات ٣٠٨/٢ والموسمي على الشرح  
لمكيه ٣٠٢/٢، ومعي المختار ٣٢٠/٢،  
وكتاب النكاح ١٢٨/٥

الحنف - أي بالحظ المسموي - وذكر أن هذه  
الأوراق مأسورة من ورق خوث، فيها ليس  
وصورة، وأن هذه الأوراق إذا أحاح الإنسان  
لي (حان بالقرن) من بلاد الصين لحسن دراهم  
دمعها فيها، وأنه ملكها يحتم لهم هذه  
الأوراق ويضع بها يأخذ بدلها عنها<sup>(١)</sup>

الأحكام المتعلقة بالنفوذ

أولاً - الأحكام الشرعية المقررة بالنفوذ

١ - نصاب الزكاة

٩ - نصاب الزكاة في الذهب عشرون ديناراً،  
ونصاب الفضة مائتا درهم، فإن لم يتم عند  
النصاب عند مالك فلا زكاة عليه وذلك لجميع  
عليه، وإن كان ممنوشاً فلفهها تفصيل بمصر  
في مصطلح (زكاة في ٩٩ - ٧١).

ومصائب الزكاة في الموسمي وفي الأوراق  
اتخذت من عند من لم يجب فيها الزكاة بقوم  
بشروطها بالدينار والدرهم<sup>(٢)</sup> (زكاة في ٧١ -  
٧٥)

(١) إهانة الأداة تكلف الفضة للمطوري في ٢٨  
(٢) ترى سيرة المرسوعة أن النفوذ الورقية تركت  
إلى ملك قيمتها نصاب مبيع أو نفع سواء  
كانت للتجارة أو لم تكن ما طعت لتعمل  
لجانباً وشجراً لأنها أصبحت غالب أموال  
ناس وواجب في البائت من طلب في هذا  
لنصر من نفوذ الفدية وتنشبه

١٠ - وعلم المصطفى عليه السلام وحشر من  
درجته وعلى أمير المؤمنين عليه السلام  
من الجنة ١٠ - وهو خير من جلالته ومصطفى  
يظهر في (حريه ص ٤٤)

ثامناً ضربت النقود وإصدارها

١٥ - ضربت النقود هو صحتها ونسبتها ويكون  
دليل بصريها على مسكها وهي المصلحة  
معتقدها عند مكانها بوضعها

وقال من النقود صحتها

أ - حق إصدار النقود

١٦ - حق إصدار النقود هو الذي هو  
ولا مد له من تعويض من يقوم بهه أو طاعة  
سائر الحكام من المستوفى في المصالحات  
بعض الفرض فيها بغير السطوة عليها بالحق  
معتقدها - وبما هي أن يكون بغير محدود  
و دون حدوده لممكن التعامل به مبداء كما  
حصل في عهد عبد الملك بن مروان

ولا يجوز تغير الإمام ضرب النقود لأمر  
في ذلك لأنه عليه

وحي لا من تحرير من افتات عليه فيما هو  
من عقود وسلوك ما حرم من جلالته  
مصرات السلطان أو موافقاً له في الأمور  
وسبب الفرض وهي الجودة حتى لو كان من  
الذهب أو الفضة المصنوعة من الأمان ثمرة  
في رواية جعفر بن محمد لا يسلخ ضرب

وعقد غيرهم مسلح وقطعه ليس له السلطان  
بما هو

ب - حصر ١٣

٥ - نصاب القطع في السرة

١٢ - حصر السرة من نصاب القطع في  
السرة

ويرى الحنفية أن عشرة دراهم مصروية أو  
ما فيه ذلك

ويرى جمهور الفقهاء المالكية والشافعية  
والحنابلة أنه أربع دراهم أو ثلاث دراهم أو ما  
فيه ذلك

ولهم في ذلك تعصيات مما هو في السرة  
١ - ٣٣ - ٣٦

٥ - الديار

١٤ - حدد الفرض مقدار ثلثيات، مائة نفس  
أكثر المسلم مائة من الأهل أو ألف دينار من  
الذهب أو ثلث عشر ألف درهم من الذهب  
وعند المالكية وسنعية والشافعية

أما عند الحنفية فهي في ألف ألف دينار أو  
عشرة آلاف درهم

وتفصيل ديال غيره ردية لأعضاء والنفوس  
يرجع إلى في (ديال ص ٢٨ وما بعدها)

و - الجزية

١٤ - من حرر الحره على (حلال) على الله  
فهو على الحسي ثمانية وأربعين درهماً في

وناسي . كما قال اليهودي نحو ان ينسب في شيء منها أنه جيد او رديء بكسر<sup>١</sup>

ب - أخذ الأجرة على سك النقود

١٨ - يحرم للإمام دفع لآجره على سك النقود ، وقد نقل اليهودي عن ابن سبيح أن على الإمام أن يدفع أجرة ضرب الفلوس من بيته لحد

ولو ضرب النقود بالذهب أو الفضة ، وأقصى الصاع لآجرهم من بيته المال فلا بأس بذلك

وقد جاء وقت كان بإمكان مالك البصرة أن يذهب بها إلى دار الحرب ، فتصرف به فقير أو حرهم ، ويعطي مالكها لآجرة دنت من عدده ، وهذا جائز شرعاً إذ رؤيت له دراهمه أو صائيره من ثمنه سعيها ، أما إذ جرى نيالال ، بأن أخذ صير ما أعطى ، فله فيه انحراف إلى أنه يجب لاحترار لأنه يدعله وما انخل ، وربما دحله وما انشاء ، قال وذلك حرام<sup>٢</sup>

الدرهم إلا في دار الحرب يرد السبطان ، لأن الناس إن دحهم لهم دكر المظالم قال القاضي أبو يعلى فقد منع من الضرب يصير إن السطان لما فيه من الاثبات عليه<sup>٣</sup>

وانظر (درهم ف ٧ ، ومكة ف ١١)

١٧ - ويهيئ للإمام ضرب الفلوس يسكن الناس من ينفقها في التحاحات الصغيرة التي هي أقل من قيمة الدرهم ، وحكمة أن يضرب من شخص أو غيره من المعدن التي تشمل كثرة الاستعمال ، على أن يهيئ للإمام أن يضرب لأمره دعوى تكون بقيمة المعدن في معاملاتهم من غير ظلم لهم شيئاً عنهم وبغير معاملاتهم

ومعصيته بقيمة المعدن أن تكون قيمتها بقدر ما فيها من الناس لتكون قيمتها دنية

وفكر من . . . أنه لا سعي للإمام أن يحرم على الناس الفلوس شيء بأيديهم ويضرب بهم غيرها ، لأنه إن فعل ذلك أفسد ما عندهم من الأموال ففسد أعمالها ، ولما ورد عن النبي ﷺ أنه نهى عن ضرب مكة المسلمين الجاهل منهم ، لا من رأس<sup>٤</sup>

(١) الصروح ١٥٧٢ ، وكشاف المقنع ٢٣٢٩ ، ومعهما يحتاج وحاشي الرقيبي ٨٧٣ ، ومعهما ابن حنبل من ٢٦٦

(٢) حديث نقود من ٢ - مكة المسلمين الجاهل منهم إلا من رأس

١ - أخرجه أبو داود (٧٣٠٣) ط صحيحه ، و . . . ٧٦٦/٢ ، عن عيسى الحلبي ، وأعله الحمدي في مختصر السنن (٩٩/٢) ، بشر دار المدة) ، ولم أحد رواته لا يحتج بحديثه

(١) كشاف المقنع ٢٣٢٩

(٢) إسناده ، طبعه دار الشريعة

وليس التبع على الرغم من تولد المشهور  
بجواز بيع الحبة الذهبية أو فضية ذهب أو  
فضة من جها أكثر منها ورناً، في مضافة  
الضريبة، إلا أنه لم يجر جواز بيع الدرهم  
والدينار بمعدونه سلفك من حبه كثر  
مها وزر، من أجل صاعه تصرف

وتفرق بين التبعين بأن السك لا تقوّم بها  
الصناعة بمصلحة مداه المتصورة منها، فإن  
السلطان يضرها لمصلحة الناس العامة، وإن  
كان الضارب يضرب بأجرة، فإن النقص منها  
أن تكون مبيداً للناس لا يجرؤون فيها،  
والسكة منها غير معدلة للزيادة في الثروة،  
ولو قويت بالزيادة في ذلك لمصلحة،  
ولمصلحة المصلحة التي ضربت لأجلها،  
واحتاجت الدرهم إلى التصويب بغيره، وبهذا  
بأن الدرهم عفاً الدرهم من كل وجه، وإذا  
أحد الرحمن الدرهم وذا مظهره، وليس  
الصور كذا<sup>(١)</sup>

وسمى المالكية حالة أجزأها  
بصور، وهي ما كان الدرهم  
يكون معه اثنين من مسكوك، ولا تروح  
بما هي السهل الذي سافر إليه، ويجوز  
دفعها إلى الشكك ليدفع له بدل مسكوكاً  
أي جديراً - ويجوز له دفع حبة السك،  
وإن لم ينسبها للزيادة، لأن الأجرة للزيادة،

(١) إعلام حوالي ١٦٣٦

قال وإنما أجبرت لتضرورة عدم تمكن  
حسافر من السفر لو تأخر لإتمام مسير<sup>(٢)</sup>  
وليس يجوز أصلاً دفعه، قال الأديب في  
شرح الكبير المسكوك انتهى لا يروج مع  
حسافر في بلد العرب كلفه في ذلك، بأن  
يدفع مسكوك إلى السكك ليعطيه المسكوك  
بدي يروج، مع زيادة أجرة، ولا يجوز  
دفعه لغير مسافر، ولا لغير أنه يحتاج،  
والأظهر أنه لا يجوز ولو اشتد الحاجة ما  
لم يدفع على عهده الهلاك ولا جاز،  
والله أعلم<sup>(٣)</sup>

### ج - نقش شيء من شعائر الإسلام على النقود

١٩ - قال المصنف في ضرب عمر رضي الله  
عنه الدرهم على نقش الكسرية<sup>(١)</sup>، وشكها  
باعتها، غير أنه دفع في مضها، الحمد لله،  
وفي حصة رسول الله، وعلى آخر لا إله  
إلا الله وحده، وعلى آخر حمداً لله  
عليه بين عباد رضي الله عنه ضرب درهم،  
ونسبها لله أكبر

فلما قام عبد الله بن ثوير رضي الله عنه  
بمنحه ضرب درهم مدونه، ونقش واحد

(١) نقراة لادري ١١١٧

(٢) شرح الكبير وحاشية المصنف ٢١٣

(٣) كسرى، به إلى كسرى، والمقصود

الدرهم مادية

أحدة، وعش الآخر. إلا أنه لا إله إلا هو  
أدفع من وجهه بطون، وكانت في شعور  
الولادة مصوب من الفروع، مدسة كذا، وفي  
الطريق الآخر محمد رسول الله أرسله  
بأنه في بعض يهوه، على الذي كله، ثم  
كوه الصنكون<sup>١</sup>

### د - من المحدث النقود المضروب عليها شيء من الفرق

٢ - د كتب على المصورة شيء من الفرق  
التكرير عدد الحبيب لفقته في منها وحصله  
على المحدث فاجمهور على أنه لا يحرم،  
وهل يحرم، وفي بكر<sup>٢</sup>  
(د فرهم ١ = ١١)

### هـ - ضرب النقود الحاصلة بالصور واستعمالها.

٢٦ - حسب الفقهاء في ضرب واستعمال  
الفرق التي يحرم عبورها وحدها، فحده  
وحالهم آخرون  
١١ = د ل ١، (دراهم ١ = ١٢، مصور  
٣٠ = ٥٧)

(١) غلة لأنه كشف ثمنه من ٥١ = ٥٤

(٢) ثم عاني على - ليل ٩ / ٩ وجمعه ليجمل  
٢١١ - والمضي الأمر لأنه ١٤٨٩ = ثلثه،  
بمنه لصباح ١٥٠٩

الوجهين محمد رسول الله في الآخر برافه  
بالقوة وبقوة

فمنه سنوت، الأمر بعد انكسار من مروان،  
منه منس شيء منه ومضعت شيء الرشي  
المصوم رشي في منس، فحده عن المصود  
(الأوراق) والصنكون، وضرب الدينير  
والدينير هي من من وسعين من هجره  
رشي ديت أنه كت في صدر كنه إلى مروم  
فهل من منه حده وذلك السبي بقة مع  
التاريخ، فكتب إليه منك الروم إنكم قد  
استشبهتم دنا وكذا، فتركوه، وإلا أنكم هي  
دعايون من ذكر بيهكم من بكره، معظم  
ذلك عنه، وكتم حائل من يهده من معديه  
بأنه عليه أن يذك قديم الروم، وبهي عبر  
المعقده ها، ودمر ١١ من بولهم ودمر  
فيها دكم الله ضربت القمار، درهم

وكتب إلى الحاجب د ل ١ أو فرها  
ملث، بمر ل ضرب أحد سيرة

ويحدث عيد الممثلة - نسخة إلى الحاجب  
بالقوة، سيور الحاجب إلى الأمان بضر  
الفرهم بها، ودمر إلى المصود كنهها  
بكتب ب منها كل شهر بما يجتمع منهم من  
المال كره يفضله عندهم، وأن ضرب  
الدراهم بالأمان على نسخة الإسلام،  
دمرهم إليه أولاً بأول، ودمر في كل مائة  
درهم درهم من الحفظ وأمره الضرب  
نقش على أحد وجهي ثمنه، وهي مائة

و- ضرب النقود المنشوشة والتعامل بها .

٢٢ - النقود المنشوشة هي التي خالط المعدن النقيس بها معدن آخر .

وغش النقود إما أن يكون من الإمام أو من غيره، فإن كان الغش من الإمام لمصلحة صلاحية النقد، أو لمصلحة يراها الإمام يتمتع بمصلحة لمصلحة عامة المسلمين فهو جائز، وإن كان الغش لغير ذلك أو كان من غير الإمام فلهيه، ولي التعامل بهذه النقود المنشوشة حلال ومصعب<sup>(١)</sup> ينظر في مصطلح (تروير) ف ١٦، ريف ف ٦، ٧، سوقة ف ٤، عن ف ٩، صرف ف ٤١ - ٤٥، يهرجه ف ٤

التعامل بالنقود الرديئة

٢٤ - النقود الرديئة هي ضد الجيدة، وقد فصل الفقهاء حكم التعامل بالنقود الرديئة

انظر مصطلح (رداءة) ٢ - ٥

ثالثاً: كسر النقود

٢٥ - الدرهم والدينار المكسور، أو المقطوعة، وهذا فصحة والصحاح - هي ما فصت بالمفارقة، أما أرباح المروث فهي نقود صحيحة

ومع استئصال المنيها في حكم كسر الدرهم، ينظر في مصعب ذلك في مصطلح (درهم ف ٨)

رابعاً: التزني بالنقود

٢٦ - استعمال ربة الذهب خلال سنة حرم على الرجال، وربة الفضة خلال لثلاثة أيام، ويحور لرجال منها ليسير على كفضيل ذكر في مصطلح (ذهب ف ٤، ٩، وقفه ف ٦ - ٨)

وهذه الفتوى إلى أنه لا بأس بالتخلي بالدينار أو الدرهم حسب القوية الشرعية إن سم يحنج، أي قطعها، فإن احتيج إلى قطعها لم يجر عبد الشافعية على الصمد والمحذلة، حال الرمي لم تستعمل المواء الدينار لمحتني، فإن جمعت لها عرى

كيفية التصرف بالنقود المنشوشة

٢٣ - مثبت الفقهاء في التصرف في النقود المنشوشة فمهم من يرى سيكها وتصميمها، ومنهم من يرى كسرها

وانظر تفصيل ذلك في مصطلح (ديوف ف ٧)

(١) ولا يحسن أن طبع نقود رديئة مطابقة في الجهة بالنقود الورقية التي تصدرها الدول هو من باب التزوير يمتنع كاهه عقوبة تزييرية لانتهاكه على الدولة وتميزه بالتالي وإلصاقه المضاعلات.

وإذا بيع النقد بال نقد سحي ثلث صرفاً  
وهو بذلك المصلا ب بعض

وإذا بيع المد بقدر من جنسه وجب المثل  
في الورق والنقاي في مجلس النقد، وإلا  
كان ربا حصل أو وما سية، وإذا بيع نقد من  
غير جنسه وجب التفاضل ولم يجب المثل،  
وهي ذلك نمصيل ينظر في (صرف م ٢٠ - ٢٨)

ما يجب فيه النقود ولا يجوز العرض:  
رأس مال شركة النقد

٢٨ - احتلف الفقهاء في جعل العروض رأس  
مال في شركة النقد.

فيري الحنفية وعامة الحنابلة والشافعية في  
قول أنه يجب أن يكون من الإنسان ولا  
يجوز أن يكون عرض ولو كان مكيلاً أو  
موروماً، لأن الشركة لنفسه الرجوع عند  
التمصصة برأس المال أو بمثله، ولو كان  
عرضاً تنظر رجوع كل من الشريكين إلى  
نصفه يتيقن

وعند الشافعية يجوز أن يكون العرض  
شخصي رأس مال شركة، ويرجع عند  
تمصصة بماله

وقال المالكية يجوز الشركة بالعروض إلا  
إذا كان رأس المال طعناً من كل منهما فلا  
يجوز، (ر' شركة النقد م ٢٤)

وجعلتها في قلايدها جازاً، لب أن نقلدت  
دائير أو درهم مثوره بالنمصد عند الشافعية  
كما في الورقة تحريها<sup>٢٩</sup>.

ولم ير أحمد إلا بطلان القواهم والدائير  
من أجل التحلي

أما عند المالكية فلا بأس بنظمها لهذا  
العرض عند ابن القاسم وابن وهب<sup>٣٠</sup>

(ر - جزم م ٨)

خاصةً النقود في العقود:

٢٧ - مستخدم النقود في عقود المعاوضات  
والتيكحة والتبرعات وغيرها، ولا شخص  
بذلك فقد نستعمل العروض أيضاً، فيكون  
العرض لمن مبيع، أو تبرعاً، أو مهراً أو  
مهوراً، أو جعلاً، أو غير ذلك

وفي البيع يسمى بيع العرض بالعرض  
معاوضة، وبيع القار بالقر صائفة

غير أن الأكثر في المبيعات ومحوها أن  
يكون العرض مقفلاً، هي الوعيمة الكبرى  
لنقود، ويسمى العرض التهدي لئلاً، وتنظر  
أحكام النقود في المبيعات في مصطلح، من  
م ٨)

(١) نهاية المحتاج ٩٢/٢

(٢) الأحكام السلطانية لأبي يعز م ١٨٦،  
وضع الملح المال ٢١٩/١

وفي قول محمد بن الحسن، وهو رواية عن أبي حنيفة وأبي يوسف وأبي ثور، وهو وجه عند الحنفية، تجوز شركة بها إن كانت باققة وبها يدفعهم على المود بجواز الشركة في المروعي.

لأن أبي قدامة، فإن قلنا بصحة الشركة بها، فبها إن كانت ماضية كان رأس المال ملتبساً، وإن كانت قائمة كان رأس المال قسماً<sup>١</sup>.  
(ر: فلول ج ٥).

٣٠ - وجميع السبوطي من فروع الشافعية أحكاماً يختص بها التقيد بالدين والنفسي

سها، أنهما قيم لأنيب، فلا مومم بهرهما

ومنها: أنه لا يبيع القاصي والوكيل والولي مال الغير إلا بهما

وسها: أن لا يهرض مهر المثل ٧ سها<sup>(١)</sup>

ما ينصرف إليه التقيد عند الإطلاق في العقود والإقرارات وقهرهما،

٣١ - إذا تباين سلعة بتقد، داهم أو داسير

وعبد الأراعي وحماه من أبي سليمان  
تجوز الشركة والمضاربة المروعي

٢٩ - وقال لأكثره، يعتبر في رأس المال في المضاربة وفي الشركة أن يكون مقدراً مصروباً، لا يجوز في الثمرة، لأن في قربة قسماً، وتضمن حال الحاجي في المسمى لا يجوز فقره في غير الدائير والفرام، لأنها أصول الأثمان وقيم المسميات، ولا يدخل أصولها تغيير، فأما ما يدخله تغيير الأسواق من المروعي فلا يجوز الفراض به، ورواه بتغير الأسواق ارتفاع الأضفار والقصاص<sup>(١)</sup>

ولا تجوز الشركة بالبدل المغشوش عند الحنابلة، ومعدل الأصح عند الشافعية، قل المسمى أو كثر، وقال أبو حنيفة إن كان المسمى أكثر من النصف جاز، لأن الحكم للأكثر، والأصح عند الشافعية جواز الشركة بالسقف المغشوش إن كان والجب<sup>(٢)</sup>

أما المومم فلا تجوز الشركة بها في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وأحمد، لأنها مومم، ونكد لغري بالشبه المروعي

(١) فتح مذهب ١٩٨/١، والمثلوي المهدية ٣٩٩/٢، ومغنية المومم على الشرح الكبير ٣٤٩/٣ - ٣٥١، والمصلي شرح المستهاج ٣٣٤/٢، وشرح منقهي الإرادات ٣٧٢/٢، والمقني ١٣/٢ = ١٤

(٢) المسمى ١٤٤، ونهاية المحتاج ٧/٢

(١) فمضى ١٥٤، وقصاي المهدية ٢٠٦/٢، وفي حديث ٣٤٩/٢، وشرح منقهي الإرادات ٣٧٢/٢

(٢) الأثني، ونظام المومم من ٣٧٠ بشر منقهي الحني



عوض مبدئي يشك في اتدبه لا بد من بيان  
مقداره وحسنه قطعاً لمناقضه، إلا أن لم يراج  
في التبدل إلا بعد واحد

وبعمل في الوصف والأوصاف ونحوها، انما  
تعمل لموصى له، أو الموقوف عليه دبير أو  
تدبير ممدودة في حال لإطلاق بالحرف  
الذي كان جارية وقت الوقف أو الوصية

وان أقر بدراهم وأطلق ثم فسرها بعدد  
البلد الذي أقر بها منه قبل، وإن أقر بما هو  
أجبر منها ثبت كدلت، وإذ فسرها بعد هو  
أقصى ثم يقبل

ولو أقر بدراهم أو دبير فأطلق فلو لمه من  
دراهم البلد ودائره وإن كاتب بمائة الدين  
أو مئوشة لأعطي كلامهم بعض على  
عرف بالذهب، كما عي الشمس والأجرة  
وسحروهما، وفي وجه ذكره ابن عديمه  
والعميري شرب الدراهم والدينار الورى  
الحالصة من الفش عدا ما تقدم في النقد  
الإسلامي في الفصد الأول، قال بن قدامة  
ودار الإقرار البيع في هذا، لأن إيجاب من  
طحال فاحتمى بدراهم الموضوع الذي هما  
فيه والإقرار بإسبار بحق ما يشي، فانصرف إلى  
دراهم الإسلام<sup>(١)</sup>

و... موعاً منه جهة شخص أو كان غير بعد  
التمت ولو كان غير، لك أنه أهلاً، وإن لم  
يكن في سدد إلا موع واحد انصرف إليه،  
ويصير هو المسمى

وان كان هناك أكثر من موع فإنه يصرف  
إلى غالب رواج ولو كان منشوف أو ناقص  
ثوباً، إذ القاهر رافعهما

وان عادت جميع أنواع الشهود ورواجها  
وجب التفتيش، وإن اختلف قيمه واحتلف فيما  
وقع به الممد ثمانية

وكذا لو كلف في البلد مقداراً كثيراً ولم  
ينسب أحدهما لشروط التحين لفت<sup>(٢)</sup>

وانظر للمصنف (نص ف، ٢٠)

وبو ذكر عدد دول صغير، بان لم يذكر  
دياراً ولا درجة ولا علماً، فعمل بالحرف،  
قال المصنف: لو قال اشترت هذه أقدار  
مضرة، أو هذا ثوب مضرة، وهذا البهيج  
يعتبره تصرفات أمشدة في الدار بن الدار،  
وفي الثوب إلى الدراهم، وفي البهيج إلى  
الدوس بدلالة الحرف<sup>(٣)</sup>

ومن هنا ينشأ الحجة وغيرهم على أن كل

(١) بهجة المحتاج ٢٠-٢١، ٢١١، ربه المرمود  
ص ٢٤، والمندوب الحاجة ١٢٤/١، درجة

المعسر ٢٩

(٢) الأخير ٢٣

(٣) تحفي ١٥٩/٥

(٤) الفيلسوف على شرح المساج ٩٣، والمسمى

يكون محملاً لتفسير بالإشارة.

هذا عند الحنفية في غير المعروف بتعيين  
الدرهم والدينار في الصرف بالتعيين فيه  
لا بشرط الفصل فيه في التجسس

ودكر الحنفية أيضاً أنها تتعين في الصرف  
بعد سلكه وبعد ملكه أصح، وفي الفس  
المشرك، فيزهر الفاضل منها برزء مضاعفاً  
فيش على شريكه، وفيما إذا تبين سفلان  
فصبه الفليس، فلو دعي على آخر مائة،  
فأخذه، ثم أمر أنه لم يكن له معنى خصمه  
حين، فعلى المدعي رد ما أخذ، بعينه ما دلم  
كانت

وعلق ابن عابدين أن الفقد لا تتعين في  
المهر ولو بعد الطلاق قبل الدخول فتد  
مش مصقه، ولا في الفلز، والوكالة قبل  
التسليم، وأنها تتعين في الأمانات، واليه،  
والصنعة، والتشركه، الجفارية،  
والعقب

وفي العهد المقلد عند الحنفية ورويان،  
يرجح بعضهم تفصيلاً أن ما عند من أصله  
تتبع به، لا فيما يتبع بعد صحته

وأما الخلفوس فإنها لا تتعين بالتعيين عند  
الحمية إذ كانت راحة لأنها مالا اصطلاح  
صلواته أنكنا

ويستثنى المائكية الصرف والكره، يكون  
الاحد لها في ذوي الشهادات، فإن كان كذلك

ويصرح الشافعية أنه لو وكل إيمان يبيع  
له عبداً وأمسره لم يكن به أد يبيع بغير  
نقد الد إلا برون عملاً بالعرف، وكذلك  
الشريك، لأن الشريك وسوكتين سهمها  
فصرف بلا ضرر، كما أن عهد الشريك  
والوحدة لا يبيع لهم البيع بسيرة أو بمن  
حاش إلا بعد<sup>(١)</sup>

تعين الفقد بالتعيين في المملوكات -

٣٢ - يرى الشافعية والحنابلة وهو رأي  
في العاسم وأشهد أن المود الذهبية  
والعقبية، وكذا القنوس من باب أولى،  
تتبع في المملوكات بالتعيين كما يتعين  
البيع فلو شري ثمة بهذا، فلبس لومه  
أداء ذلك الديار منه، في التبايع وثو  
تبين ذلك حيزاً معصوماً أو تلف في يد  
المشري من غير التبايع به عند البيع،  
لأن الفس أحد المقوضين، فتعين قبلاً  
على البيع

ودهب الحنفية والمائكية في المشهور  
وهو رواية عن أحمد، إلى أن يفقد  
لا تتعين بالتعيين في الفقد، لأنه يجوز  
إطلاقها فيه، كالمكالك وظلمته،  
ولأن الشخص اسم لها في الدعة، فلا

(١) «طهري» ٣٤٦، ٣٣٥، والمضي ١٩٣، ١٩٢،

والنودي وحالهم الشائعة وأبو عبد الله  
لم يبي

( ر زكاة ب ٧٦ وما بعدها )

ب - قضاء الدين ، وصورة ان يكون حطب  
دراهم ، وقد استع من انقضاء ، ومع من ماله  
في به القاصي فليس ، كان له أن يصرفها  
ماله ، هم حتى يصفي عريمه ، ولا يمس ذلك  
في غير الدراهم والتدبير عند أبي حنيفة

( ر إقلاص ب ٢٩ )

ج - ما ع شئ يدرهم ثم عمل ان يصفي  
الدين ، لتسري دونه التي ، منه من مشترية  
بدرهم أقل مما باع به لم يجر عند جمهور  
الفقهاء ، لأن في ذلك رب الفصل ولو لم  
يشتره بدرهم بل بدنانير نقل حسنها عن  
الدراهم التي باعها به يمس أيضا ، بخلاف ما  
لو اشتراه بمرص ، وذلك لأن الدنانير  
والدراهم جنس صورة واحد مسمى ،  
لأن المقصود بها واحد وهو الشئ ، وهي  
مصاله مع القيمة يرى سحرها الحسية  
والعينية والعميلة فهي النقود عند ، ولأنه  
قربة الثريا وجيرة شامي بطر إلى صورة  
العدد حيث توارث أركانه وشروطه

( ر بيع العدة قد ٣ )

(١) حديث الطي عن بيع المنية

خرج أبو داود (٢٩٠٣٧ - ٧٤١ هـ - ١٣٤٠ م)

من حديث أبي عمر

نعمين النقود في حق ، فيلزم يردف بعضها -  
حصلت بقوله (١)

وللتعصير النظر أيضاً (نص ب ٩ - ١١ ،  
صرف قد ١٤٩).

قيام بعض النقود مقام بعض في الزكاة  
ولمعاملات

٣٢ - التدبير والدراهم جسامان متباينان ، ولذا  
بحر ، بيع أحدهما بالآخر نقداً مع التفاضل  
: ، عن أبيهما ما لا يشتركون في  
النسبة ، وهو المقصود الأصلي منهما ، فإنهما  
كل جسد هو حد ، ويظهر أثر ذلك في أحكام  
منه

قال الحنفية : يجري الدرهم مجرى  
الدنانير في عدة مسائل ، ويرفضهم غيرهم في  
بعضها ، ونسبها إلى عابدين ، ومنه

أ - الزكاة ، فتمضم الدراهم إلى الدنانير من  
تكميل الثواب ، ويجوز إخراج أحد الجسدين  
عن الآخر ، ويوافق إحصاء في مسألة الضم  
المالكية والحنبلي في رواية والأوز هي

(١) الفتاوى للهاية ١٣/٣ ، وحطب إلى عابدين  
١٤٨٩ ، ١٢٩ ، والآراء وظللت لاسيما  
عن ٢٧٥ مقر دار حكمه ، والنصبي ١٢١٤ -  
٥٠ ، والشرح الكبير مع حاشيا القسوقي  
١٤٥٣ ، ١٤٤ ، والعروى ٢٤٥٣ ، ومنسقى  
٢٩٨٩



بمقتضى المذهب، ومن المذهب المنصف بمصر  
ليوم ويوما شاء، ثم لا يفرقان بينهما حمل  
يما تصاروا به

ومصر المحلقة كذلك على أن من عليه  
ديار فأكثر فلهذا درهم عشرة، كي نفقة من  
الغواص بمسبها من التناير صبح، نص عليه  
أحمد. أما إن صار يدفع الدرهم شيئا عشرين  
ثم صارها بها وقت المحاسبة فلا يجر ولا  
يصح، لأنه يكون بيع دين بدين. فبصرى  
الحكمة جوار ذلك<sup>(١)</sup>

ونظر بمصطلح (مصرف ٣٧ -  
٤٠)

### المقاصة في الدين النقدي

٣٥ - إر كائن لكان من شخصين دين على  
الأخر، وافق القديس في الجمن والوصف  
ووقت الأداء، كأن كانا دنانير أو دراهم حادثة  
أو مؤجلة بأجل واحد، دفع المقاصة بين  
الدينين<sup>(٢)</sup>

وفي المسألة بمصطلح ينظر في مصطلح  
(مقاصة ف ٥ وما بعدها).

- (١) شرح منقبي الإلهيات ٢٠٤٧، والكافي لامي  
عبد الله ١١٣٧، وغيره ١١٤١، ١٢٩٧  
(٢) جواهر الإكديين ٧٦/٢، وشرح المسبج  
٢٢٦/٤، والموسوي على الشرح الكبير  
٢١٧٢

درهم من ثوبه فيجوز التفسير في هذه  
الأمثلة من أي المصنف<sup>(٣)</sup>.

### استيفاء أحد جنسي النقد من الآخر

٣٦ - من كان له على آخر دين مسفر في  
دمته من أحد النقدين، كقدس فأخذ منها  
دراهم، أو عكسه، جاز عند الحنفية والحانية  
والشافعية في الجديد، واقتزم الحنابلة أنه لا  
يصح ذلك إلا إن كان سعر يومها، أخذ  
بحقيقة ابن عمر رضي الله عنهما مروجاً  
١٦ بأس أن تأخذها بسعر يومها<sup>(٤)</sup>، ولأنه  
النقضاء دين، وليس من باب المعاوضة وعند  
الحنفية يقتضيه مكان الغواص دفنير على  
الرافعي، لأنه بيع في الحال، يجز ما تراضوا  
عليه إذا اختلف الجنس<sup>(٥)</sup>.

وعند المالكية يقول ابن عبد البر في باب  
الحكم رد حمل الأجر فلا بأس أن يأخذ من

- (١) الأشباه والنظائر لابن نجيم من ٣٧٥ في  
أحكام النقض، وحشية ابن عابدين ١١٥٤،  
١١٦ و ٢٠٠/٢، والمصنف ٢٥٧/٤، الرامة  
١١٦/٢، ١١٧، والموسوي ٨٩/٢

- (٢) حديث ١٦ بأس أن تأخذها بسعر يومها  
أُخرج أبو داود ٥٦١/٢ ط (حصص) وسفل  
بن حجر في المصنف ٢٥٨/٢ = ٢٦ ط شركة  
مطبعة الفتى) من قبيحتي أنه عمله بالوئف

- (٣) شرح منقبي الإلهيات ٢٠٤٧، والمصنف  
٢٢٦/٤ = ٢٥٠، وابن عابدين ١١٥/٤، ٢٢٦،  
والقديسي ٢١٤/٢.

احتساب السحر. ورجع أبو الهمام الأول  
تصحيحاً لتصرفهما، ورجع صاحب النهر  
إثباتي  
وهذا الذي تقدم هو في المتن والشرح  
مختلف

٣٧ - وأما المشوشة بضمش مدح  
أحدها فيها إن كنا المش فيها مقلوباً فبمع  
عنها السمع، لأنها مجري في المعاملات  
لغير مجري الخلاف، لأن العبرة للأعجب،  
وهو كان نفس عالياً وهي كالمفوس كما  
بأن

ومرح الحادثة كما في شرح المستخرج  
بأن الأسماء المشوشة لا يصح السلم فيها  
لأن شها يجمع العلم بمقصودها، وكما  
فيه من الحرر، كما أنه لا يصح سلمهم إن  
تكون رأس مثل سلم لللب نمة

وقال الشيخ حمزة من تشابه الدرهم  
والدينار لو كانت مشوشة الظاهر الصحة  
لأن العن غير مقصود<sup>(١)</sup>

(١) حاشية ابن عيسى ١٠٣٤، والداري الهندية  
١٨١٧، ١٨٢، وتكملة فتح القمير ١٧٧  
رجوعه لأبيل ١٨٣، وشرح المحلى مع  
حاشية القليوبي ٢٥٥٢، وشرح مستخرج  
الإمامات ١١٥٧، والفتي ٢٩٩٤

(٢) شرح مسهب الميراث ٦١٥/١، وحاشية  
صبر على شرح المنهاج ١٥٥٢

## السلم في التلويح

٣٨ - لا خلاف بين القدماء في أنه لا يجوز  
أن يسلم تسليماً في عودم، ولا جزءهم في  
دينار، لأن فعل يكون مطلقاً

أب لو سلم عرساً في درهم لو  
تسليم، فقد ذهب جمهور الفقهاء المالكية  
والشافعية والحنابلة إلى أن ذلك جائز،  
لأنها يمكن أن يسلم بالوصف والورد،  
وقد قال النبي ﷺ من أسلف فلا يسلف  
إلا في كيل معلوم ووزن معلوم<sup>(١)</sup> وهي  
موردية ولأنها مشتق من السلف، كالتسليم  
المزجج، والبيع بشئ آخر

وقال ثمانية لا يصح ذلك سلماً بائناً،  
لأنه الثمن. والمسلم فيه لا بد أن يكون  
مشتقاً لأنه من البيع. ثم احتجوا، فقد  
أبو بكر الأعمش إلى أنه يعتقد بيعاً، لأنه في  
المنع بيع للعرس بفتح مزجل، والعبرة في  
التعقود بالمعاني وقال عيسى بن أبيك يعضل  
لأن العاصم لم يوجب العدة في حرص بل  
في الدرهم، فلا يمكن تصحيح العقد مع

(١) حديث من أسلف فلا يسلف إلا في  
كيل

خرجه كحللي (مع ماري ١٢٩٩)  
في السلمية (مسلم ١٢٥٨٣) وعيسى  
بالحلي من حديث ابن عباس - رضي الله  
عنها - وأما السلف

## المسلم في القلوس

٣٨- روى أحمد بن حنبل في مسنده، وفي غيره من كتب الرجال، أن رجلاً من جنود المسلمين في القلوس عدواً، لأن أُمّيته، بيتاً ملائمةً من لحسن الروال، لأجله نسب بالاصطلاح عسراً بالاصطلاح، وأنه من المذنبين على عهد المسلم فيها مع عدوهم، أنه لا يصح للمسلم من الإكتمال تعلق مهمته على حراجها من عهد التسمية، فبعض من جنود المذنبين، ما يزال حتى العهد، ويصير منه عدو، يصح نسبها<sup>(١)</sup>

وروى أحمد بن حنبل في مسنده، أن رجلاً من جنود المسلمين في القلوس ولو كانت نافقة، سواء ضاعها بالعدو أو بسوء، أنها ملحقه بالنفاق على ما قال اليهودي، ويكون رأسه عرساً لا لحناً

ثم من المالكية، عهد بأن من عدائهم كره ما حدثت في القلوس من بيع بعضه ببعض، سببه ولد يهود، إلا أنه قد

وإنما يشافعي في ذلك، يجوز المسلم في القلوس<sup>(٢)</sup>

## التجارة في القلوس (الصراغة)

٣٩- صرح بعض العلماء بكراهة التجارة في

القلوس، قال العربي: حليل الله المسامر وأندازهم، يكونوا حاكمين بين أُمّهم، وأندازهم ثم قال: ويمنع ذلك عرساً به وهو وسوسة إلى كل شخص، بعد كدحرف لا معنى به في نفسه، ويصير به التمسك في غيره، قال: من مع عرساً فهو معدود إلى باعة بنقله، من مع عرساً من الخمر في أُمّ من ينشد بيع، لنشد بالنقد عرساً، فإن النقد ليس عرساً، ولا يجرى مثله المكيور، ولا مرسى له النقد، مرسى إلا أنهار القند، قصوداً للعدو، وهو ظم

رجال السراة في موضع آخر، وهو أن يصرى لأن الاحتراز ليه من عدائهم عرساً، ولأن طلب بدقتهم العرس، ما لا تفقد أهميتها، ولما يتفاد رواجها، ولما لا يبيع، إلا ما عرساً جهله معاملة، مذاق العرس، ففهم بسلام الصيرفي وبن

العدو<sup>(٣)</sup>

وكيف أنه يعرفه "الجرحه مددب تحاشاه أنفسه، قال اليهودي: تنكح نسبه، في كل المديون جدها من بعض بواغ، ثم ربه كالصراغة<sup>(٤)</sup>

(١) أحمد بن حنبل، مسنده، ٢٢٣٦، ١٢

(٢) إمام، موطأ، القدر ٧٩٥/٥ ط النسخ

(٣) صرح بعض الأئمة، ١١١٤، وكشف الفتوح

٢١١٤، رجل المأرب ١١٤٦

(٤) صراح ٢٠٨٥، وليس حامديس ٢٠٢١،

والفاري الهندي ١٨٣٧

(٥) شرح سنن الأئمة ٢١٤٤، والكثير لأبي

عبد الله ١١٤٦، وأمام ٩٨٣

## إقراض النقود

٤١ - يجوز إقراض من النقود سواء كانت حصصاً  
أو ذهباً أو قلوياً

ولا يجوز أن يشترط على المقرض أن  
يؤد حصة أكثر مما أعطى، أو أجود مما  
أعطى، أو يرد صريحاً عن مكررة، فلا  
رد كذلك من غير شرط جاز، بما في  
حديث أبي هريرة رضي الله عنه أنكرتم  
لحكمكم قضاء<sup>(١)</sup> قال القليوبي: ولو نوى  
ذلك من غير شرط كان مكرراً، ولو لم  
يعرف بالرد مع التزاد، وقال كثير من  
العلماء بالحرمة<sup>(٢)</sup>

ومع ذكر البيهقي في الأشباه أن من كذب  
عاقبه أن يرد أكثر مما أعطى وعرف ذلك عنه  
فلا يحرم إقراضه على الأصح، ومثل ذلك  
شرح الحنابلة<sup>(٣)</sup>

وأما مصطلح (مريض) ٢١ وما  
يحدثها

(١) حديث: «أنكرتم حكمكم قضاء»

ترجيحه مسلم (١٢٢٨٣) في حيز الحظي

(٢) المحامي ٣٩٧/١، ٣٩٨، ورد المستخرج  
١٧٢/٤، ١٧٤، وحاشية القليوبي على شرح  
المنهاج ٢٩٠/٢

(٣) لأبيه، وشذوذ البيهقي من ٩٦، والأشبه  
والمفاتيح لأبي سعيد من ١٠٨، والمصنف  
٢٢٢/٤

## وهن النقود

٤٢ - ذهب الحنيفة والمالكية إلى حوز وهن  
النقد

ثم إن الحنفية قالوا إنما يصح ذلك  
لتحقق الاستيفاء منها، فإن ذهب بجسده  
فهي كسكة مسطحة مثله من الذهب، لأن  
الاستيفاء حصص، ولا فائدة في تخصيصه  
العمل، لأنه مثلي، ثم يلفظه إلى صاحب  
الحق حصداً

وأما المالكية فقالوا: يجوز وهن النقود  
سواء حصلت في يد عدد أو في يد العرض،  
وأشهرها أصح وهن أن يحرم عليها حتماً  
معكماً بحيث متى أزيل الختم عرف ذلك،  
وإنما اشترطوا ذلك لحماية للتزويج، لاحتمال  
أن يكونوا قصدوا به السلف، وسماه وهناً،  
والسلف مع التداية ممنوع

ويرى الشافعية والحنابلة أنه يصح أن يكون  
الختم وحداً مهماً إذا كان الزمان أو الحاكم  
المعروف، وكذا إذا بلغ ما يسرع إليه العبد  
لمن موجب فإنه يباح ويجعل قته رهماً<sup>(١)</sup>

(١) الاختيار لتعديل المسند ٦٧/٩، وحاشية من  
حامدين مع الفروع المسند ٣١٩/٢، ٣٢٠،  
ويؤيده الإكصيل ٧٩٨، والرد المحتار مع  
الشرح الكبير ٢٢٧/٣، وسهدة المحتاج  
٢٢٧/٤، والإيضاح ١٤٩/٤، والمصنف  
٣٧٧/٤





جوار وقف السقود، لأن لا يجوز وقف  
المسؤولات أصلاً عندهما

وروي عن زر من طريق الأنصاري إجماره  
وقفه - أي القراقرم والدير -

ومرو محمد أنه لا يجوز وقف مسؤولات  
لكس إن جرى الشعامل بوقف شيء من  
المسؤولات جاز وقفه قال في الاحتيار  
والعمرى على مذهب محمد لأجله لتمام  
وتتم مله بدلت، كالمصاحف والكتب  
والسلاح

وماء على ذلك، فحين جرى انشغال في  
المسور اللاحق بوقف السقود وجذب السقود  
يتحول السقود تحت قول محمد يجوز وقف  
ما جبره الشعامل بوقفه قال في المر  
السقار بل ورد الأمر لفظة بالحكم به كـ  
في مروضات ابن السقود

وروي الانصاف به مع بناء عليها من عندهم  
بإفراضها، وإن رد مثلها جرى لإفراضه أيضاً،  
وهكذا، قال ابن عديم كذا كانت السقود لهم  
والقراقرم لا تنعير بالشعامل، يكون مذهب قائم  
نظامه لعدم تعيينه

وذكر وهو صاحب الأمر أن تقع مصادرة إلى  
من يخصص فيها، ثم يُخصص بالقرية في النوع  
التي وقعت عليه<sup>(١)</sup>

ومر قرأ بين إجماع السقود وإعراجه مستعم  
الشريم بها أو محبته السقود بها أو سحر خلفك  
من المصاحف وبس وقفه على مثل هذه  
المنافع، بأن المنفعة الأصحية المقصودة التي  
حلفت بها السقود هي كسب الثمناً تنعير إلى  
الأعراس والاحتاجات، وأن لإجماع السقود  
المصير فيهما عدم السقود، بخلاف الوقف

وفي وجه عدم الحاجة بعله صاحب  
الفروع يجوز ردها للسقود والسقود وهو  
مقابل لأصح عند الشافعية<sup>(٢)</sup>

وأما انشغال موقوف السقود على عدم جواز  
وقف السقود على الإجماع وعلى الشريم وتحوط  
في المصالح لكن ذهبوا إلى أنها ردت  
على الإفراض جاز وقد سحر على الإمام  
مالك في السقود فتقرض ابن يسمع الإفراضها،  
يكون مذهب، هو، رد بقوله تعريض محيرة،  
وهكذا، قالوا رسول رد السقود موقوف  
بناء عليها<sup>(٣)</sup>

وتفصيل مذهب الشافعية في ذلك أن  
مقتضى قول أبي حنيفة وأبي يوسف عدم

حـ  
(١) مذهب المحتاج ٣٧٧/٢ وبها المصالح  
٣٥٨/٥، وروى الطائفة ٣١٥/٥، وأبو  
الطالب ١٥٨/٢

(٢) حواشي الإكبل ٢٠٥/٢، واحتج به بمروني  
٧٦/١، ٧٧، والمصنف ابن عديم ٨٤٤/٢  
والفرج لأبي مذهب ٨٧٤/٢

(١) الاحكام تفصيل ١٥٤، أو ١٤٢/٣، ومذهب  
الامر ٧٤٧/٢، وشافعية ابن عديم ٣٧٢/٢

## الفتح

٤٥ - المستعينة هريفة تتبع في نقل النقود من بلد إلى آخر، تستأجر بها أحطار النقل من سرقا أو من غيرها أو غيرها ذلك

وصورتها أن تعطي عمودا في يدها فتحملها في شكل التي هو فيها، ويغنيها للتاجر كذا إلى وكيله في البلد الآخر ليحمله مثله وهي دائمة بين أن يكون فرضا أو حوالا

وهذه معها بعض هذه هذه، أكرها قرضا يحترق معونة للمصرى، وهي مصنعة الأس من أحطار حرق، واجزأه خروا بها فيها من المصالح الكبيرة لهذه من غير صور يقع على حد المتعاقبين بها

ويستعمل من هذه في ذلك والحالات فيه في مصطلك (مفتاح) ١٣

سادسا - التعميرات التي تشتري النقود من حيث قيمتها

٤٦ - من استقود القيمة والقيمة تحوير بأنها ثابتة القيمة من زعم، ومع ذلك فهي عرضة لبدل قيمتها، فإذا كان ذلك يكون في الحادسة سنة هائلة جدا

(١) رد المحتار على الدرر ١٧٤٤  
٢٩٥، و٣٠٥، والإسبال ٧٦٣ وسباب  
المفتاح ٢٢٥، و٢٢٥/١

وأما الفلوس فتمتددها فغيرت في قيمتها، في تكون مطبوعة، مما يوزن على سنة مدحرات الدولة، ومدحرات التوجبه بها، رخص في الديون

ومن ثقت التغيرات ما يلي

أ - الخلا، وسببه ما كثر، الإقبال على تداولها، رثوسع في ذلك، والها في المتغيرات وسائر المتغيرات وكثرة ادخالاتها، من جهة، ومن جهة أخرى فله التوافر من الممك، التي ضربت منه، أو ممد عام، بتولية مصر ما يكون كذا به بيع حاجة الناس، في ذكر الحفر في الفلوس في عهد واحد، ورواها مضمنا حتى سبب إنشاها سائر المتغيرات، وصار يقال كل دينار بكذا من الفلوس

ب - انحصار، بسبب قلة الطلب عليها، أو في الإقبال على ادخالاتها، أو توافر الممك الذي يصنع منه كثر، في كثر ما يصنع منها ورواج السوي، رخصا وخسفا فاختار من فونها لشراء، ذهب، يكون ما يقدر ويدر معبر منه أثقل من كذا بشرى به ساعا ويظهر ذلك، سببا له أسعاره بين فدا من ماسة إلى الذهب أو المعص

ج - وقد يعمرها الكساد، في أن سببها هو أن تكثر المتغيرات بها في جميع بلاد، وصار الكساد الزواج والتفاني

لا ينطبق عليه أحكام العقود الخاصة به، وهذا في غير "عقود الذميمة والنظية"

لأن العقود الذميمة والمصبة فإن أحكامهما من حيث وجوب الركعة فيهما، وجريان الربح فيهما، نافية سواء كانت تقوفاً أو تفرقة

وهذا لأن القموس تلحق بالتلفين عند من أكتفب بهما - بمعنى التسمية - فلذا خرجت عن التعامل بطاقتي تسميتهما، فيبطل إيجابها بالتقديس، لزوال الملة للجماعة، ورجعت إلى أصلها وهو كونها سائمة من السلع<sup>(١)</sup>

وقد صرح الحنفية بأن قول أبي حنيفة وأبي يوسف في العقود لأصلاحيه أنه يجوز أن يبيع للساكن بعينه بمسكن بأعيانها، فالمراد لأن القموس صارب لنا في جميعها بأصلاحيهما، فيبطل بأصلاحيهما - وقال سعيد: لا يجوز ذلك مذهب القموس، راجحة لأن تسميتها بأصلاحيه للمعبر فلا تعمل بمجرد اسمها على إبطالها<sup>(٢)</sup>

**محافظة الإمام على استقرار أسعار العقود**

٤٨ - من المصالح العامة للمسلمين التي يجب على الإمام وحاشية المحافظة على استقرار أسعار العقود من الاستغناء، لتلا

د - الانقاع والانتعاج الذي له أثره مؤثر لا توجد في القسوس لدى التجار، وإن كانت توجد لدى الصيرفة، وفي البيوت<sup>(٣)</sup>

هـ - إبطال التعامل بالعقود بأمر الإمام، وذلك بأن يحرم الإمام التعامل بها، ويضرب بقدر جديدهم يدم الناس بالتعامل به لمصلحة يراها. قال ابن الهيثم: ونحريم السلطان معبر (أي معبر من الناس) في مثل هذا، لقول الله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَؤُلَاءِ فَسَيَكُنْ أَعْيُنُكُمْ حَاغِبَةً إِلَىٰ ظُهُورِهِمْ﴾<sup>(٤)</sup>

و - وقد صرح بها التمييز بأمر السلطان بتميز أسعاره، وقد قال ابن عابدين في رسالته تعدد في زماننا ورود لأمر السلطاني بتميز سعر بعض العقود راجحة بالنقص<sup>(٥)</sup>

**تحول العقود إلى صفة بعد بطلان التعامل بها:**

٤٧ - إذا بطل العقد، سواء ببطال الإدم له، أو بترك الناس التعامل به، فإنه يعود مرفوعاً

(١) حاشية ابن حنبلين ٢٤٨/١، ورواه عنه المعتمد في تفسيره للعقود إلى أحكام العقود في ١٢، ١٨، بشرح صلاة جبر

(٢) مرفوع فيعرض في أحكام التعامل بالقموس لأبي الهيثم في ٦٢

(٣) سورة النمل ٤٩

(٤) رسالة تبيين الرموز في ٢٨

(١) تكملة فتح القدير ٢٨٨/٥ ط دار المكر

(٢) تكملة فتح القدير ٢٠/٧

النبي ﷺ أنه نهى عن كسر سكة المسلمين  
الجائرة بينهم إلا من يلزم<sup>(١)</sup>

وقال ابن القيم ما حاصله: إن الأكلان  
بحسب أن تكون ما يتمتع بثبات ثقتها، لا  
يرجع ولا يمحض، قال وفي آخر ذلك  
حرم دبا غشقي والنساء في الذهب والفضة،  
إذ لو أبيع ذلك فبهما لكان سلماً لمعد  
لأحباتهم، فيؤدي ذلك إلى فساد أسر  
الناس<sup>(٢)</sup>

وروى الملقيني في كتابه في النفوس أن  
علاج اضطرابات الأسعد وموجبات الشلال  
الناشئة من ذلك إنما يكون بالمودة إلى فاعله  
استعمال النعمه الدعية والقصبة، وأن فساد  
لأموال الذي حصل في زمنه ناشئ عن سوء  
التقدير ومن جملة التمرج من ملاحظة  
التعامل بالذهب إلى فاعله التعامل بالفضة،  
وأن ذلك هو الذي أدى إلى تفاقم مشكلة  
الأسعد، قال في ذلك: «هم أنه قد تميز أن  
التعامل في فساد الأمور إنما هو سوء التدبير لا  
علاء الأسعد ثم ما فلز وفق الله من أسند  
إليه أمر عفاه حتى رقت المعاملات إلى ما  
كنت عليه بالذهب خاصة، وودهم السنع

محمل ذلك غلاء الأوقات والسلم ويسفر  
انقصر، ولتخص لطلبة نفس بالنسج يشد  
قيم من حصوله من الشؤ بههدهم وسهبههم  
واكتسابهم، مثلاً مذبح خيراً وبيع الحمل  
والنساء

وإن كان سبب الخلق محرم لإمام لأنواع  
من النفوس قدبة إبتئها بهم من يدويها في  
القيمة وأن يتبع بهم الفرصة التكاثر من التوب  
لإجراء الاستبداد، ويسمي أن لا يربد كمية  
الضرور الشديد منها من أجل الرغبة في أن  
يحدث في حيث المال دخلاً من ذلك. من  
اليهودي قال في سميده، يعني أن يضرب  
الإمام لمزعب مرساً تكون بصر العدل في  
معاقلهم، من غير علم لهم، ولا يتجر ذو  
الاستعان في الفلوس، بأن يشرى حساناً  
فيضربه فيشجر فيه، ولا بأن يعزم عديهم  
الفلوس التي بأيديهم ويصرف لهم غيرها، من  
يقرب الحساس بقيمة من غير ربح له،  
للمصلحة العامة، ويعطي أجره الصانع من  
بيت المال، من لتجارة فيها ظلم عظيم،  
وأكل لأموال الناس بالباطل، فإنه إذا حزم  
التعامل صارت هرباً، وإذ صرف لهم  
فلوساً أخرى أفسد ما كان عندهم من الأموال  
ينقص أسرارها<sup>(٣)</sup>. قال وفي المتن هي

(١) حديث: من كسر سكة  
المسلمين

عن طريقه ف ٢٧.

(٢) إعلام المؤمني ١٥٦/٢

(٣) كشف الصاع ٢٢٢/٢، ونظر مذهب الجليل

للخطيب المالكي ٣٢١/٤

أ - كتاب النقود الخلعية، وهي النقود التي  
ولدت من الحاجة أو الحاجة أو الحاجة فيلزم  
المدين بأداء العتق ولو كان عتقاً، فكل لو  
انقطع أو انقطع ذلك النوع من النقد لا يرجع  
إلى القيمة يوم ثبت الدين في دمه أو وقت  
الكتاب

ب - وأما النقود الاصطلاحية وهي النقود  
الغالية المش، والفلوس، فقد اختلف الفقهاء  
فيما يجب أدائه في حال كسرها أو إتلافها  
أو رخصتها أو حلالتها عن أقوال متعددة<sup>(١)</sup>  
نظر في مصطح (دين ف ٦٤ - ٦٩)



(١) رسالة تبيين ثمرات من أركان النقود لأبي  
عابدين، ورسالة قطع أمجادها عند تشيخ  
الحنيفة بنسري، حسن كتابه المعاني في  
الفتاوى ١٥١/٦ وما بعدها، والفتاوى الهدية  
١٢٥/٣، ونكتة فتح تبيين ١٥٥/٣، ١٥٦،  
والمدونة لكرسي ٤٤١/٣، ٤٤٥، وحاشيته  
المرموزي ١٦٠/٨، ونباهة المحتاج على ترح  
المصالح ٣٩٩/٣، والمجموع سلخوري  
٧٨٢/٩، والإنصاف للمرداني ١٧٧/٥،  
١٢٨، وكشاف الصانع ٣١٤/٣، وشرح  
المرداني ٣٩٠/٤.

وهو من الأعمال كلها إلى الدينار، ورد قيم  
الأعمال وأثمان المبيعات إلى المرمم، لكن  
في ذلك فائدة الأمة وإصلاح الأمور  
وإن ألبس من نظر إلى أثمان المبيعات  
باعتبار الذهب والفضة لا يجدها قد عتت إلا  
شيئاً يسيراً، وأن باعتبار ما دعى الناس من  
كثره الفوس فلم لا ألتج منه ولا أقطع من  
قوله، فثبت به الأصول، ونسخت به  
الأحوال<sup>(٢)</sup>

أثر تأثير قيمة النقد على الدينون

٤٩ - إن الدينون المقفولة بنقد معين، إما خلا  
ذلك النقد، وأثر المدين بسدادها بالمثل،  
يزداد القيمة الذي يتبعه نتيجة ذلك،  
فيكون عليه ضرر، وإن رخص النقد تمسح  
يكون في سداد الدين بالمثل ضرراً على  
الدائن

ثم قد يكون الضرر في كلا الحالتين كبيراً  
بحسب سبب الضرر

و قد يترتب النقد للمدين عند الوفاء، أو يقطع  
فيتمتع به بالمثل

و قد عالج الفقهاء أثر الميراث المذكور،  
على الدينون بالنقد نقود ظاهية ولفظية  
والفلوس

(١) إجماع الأمة، بكسر الميم ص ٧٩ وما

يتم

لما أسكر كثيره بقبوله حراماً<sup>(١)</sup>

وقال الحنفيا: قبيح الربيب وهو المتخذ من ماء الربيب مكروه بحريصاً، أشد وعلى، إلا أن حرمة هذه لأشربة دون حرمة الخمر حتى لا يكفر مستحبها، ويكفر مستحل الخمر، لأن حرمتها اجتهدية، وحرمة الخمر قطعية ولا يجب الحد بشرها حتى ينكر، ويجب الحد بشرب قفزة من الخمر<sup>(٢)</sup>

وعان الحنابلة: القبيح من ماء الربيب إما أشد وعلى فهو حرام ولو لم يسكر، وقال أحمد إذا أشد وأسكر فهو حرام ولذا لم يسكر لم يحرم، ولذا منع المرحل الربيب والخمر الهندي والعاب وسجوه ينفعه خلافاً وبشره منبه للدواء أكرهه<sup>(٣)</sup>



## الحكم التكليفي.

٢ - قال المالكية والشافعية: النجس من الربيب والخمر إذا أشد حراماً<sup>(٤)</sup> لأن النبي ﷺ قال:

(١) لسان العرب، وشاح المصروع، وأساس البلا، والمصباح المصروع.

(٢) المعنوي الهندية ٤٠٩/٥، وانظر قواعد الفقه للبركشي، وفتح القدير ١٥٩/٨، رملني المحتاج ١٨٧/٤، وأخصي ٥٨٩/٥، وكشف النجاس ١٢٩/٦

(٣) المعنوي الكبير ٢٨٢/١٧، وعائنية الدوسقي ٣٥٢/٤

(٤) حديث «ما أسكر كثيره، خطوله حراماً» أخرجه الترمذي (٢٩٢/٤) - الطحاوي من حديث جابر رضي الله عنه، وقول ابن أبي عمير حسن غريب

(٥) البر السخاوي وحاشيته ابن علقم ٢٩١/٥

(٦) المصنف لابن أبي عمير ٣١٩/٨ ط زوايد

«دهيم» هي اسم لكل طعام يتخذ لجميع  
وذلك «حرون» هي اسم طعام العرس خاصة

وهي مشتقة من «ولم» وهو الاجتماع، لأن  
«تزوج» بمعنى «اجتمع»، ومنه قولهم «أولم الزوج»  
إذا اجتمع عائلته وحلته<sup>(١)</sup>

و«نقبة» هي الاصطلاح نزع على «ار»  
طعام يتخذ لمرور حدث من عمره ولعلته  
وغيرهما

والمنبة بين النقبة والوليمة أو كلا منهما  
طعام يمتنع لمرور حدث<sup>(٢)</sup>.

#### ب - العقيقة

٣ - العقيقة هي النعمة من العنق وهو شعر  
والقطن، وهي اسم للشعر الذي يولد عب  
المولود ندياً كان أو غيره، ويسمى الشعر الذي  
يسحب من المولود يوم السابع من ولادته  
عقيقته<sup>(٣)</sup> ومنه قول النبي ﷺ «الطلام مرهبر  
بعضه»<sup>(٤)</sup>

(١) ثمان «عرب»، والماء «بحر»، «عرب» في  
ترب العرب

(٢) معنى المحتاج ٢٤٤٣، واليهي لابي كدامة  
١٥

(٣) الدم «بحر» العرب، والعقرب في مرتبة  
العرب

(٤) حديث، «الطلام مرهبر» يعني  
أخرجه سعد بن (١٤٠-١٤١ هـ الحلي) من  
حديث صفوان بن يحيى، وقال حدثت  
حسن صحيح

## نقبة

التعريف.

١ - النقبة هي النعمة طعام يتخذ لمرور من  
العمر

وفي التهذيب - النقبة - ما صعد المرء  
عند دخوله من شهر وتطلق أبقاً على ما  
يصح عند الإماء - كما تقول على ما يصح  
سفيانة، وطعام المرء ليلة عرسه، وما يخر  
من الضيفاء من نفسه<sup>(١)</sup>

ولا يخرج معنى لاصطلاحه من المعنى  
العمري<sup>(٢)</sup>

## الأكاف ذات الصلة

١ - الوليمة

٢ - احتلف قيل أنه في معنى «درب»، فقال

(١) المعصاح «عرب» والمعجم «نقبة»، ولقد  
العرب

(٢) المجموع للإمام سري في ١٠٠، وصح  
المحتاج ٢٤٤٣ - ٢٤٤٤، والصفي لابي  
يونس ١٧



والفوكيرة اصطلاحاً طعام يشهد لدينا،  
ويُدعى إليه الناس<sup>(١)</sup>

والعلاقة بين الفقيه والفوكيرة أن كلا منهما  
عظام يصنع سرور يحدث ويدعى إليه الناس  
هـ - العنبرة

٦ - العنبرة في اللغة، هي عذبة العلام  
والجارية عذراً من باب حبيب حقيقته فهو  
مملور<sup>(٢)</sup>  
والعنديرة اصطلاحاً اسم طعام يصنع  
للتخاد ويدعى إليه الناس<sup>(٣)</sup> والعنبرة هي  
الشفعة والعنديرة أن كلا منهما عظام يدعى إليه  
الناس

وفي الاصطلاح عظام يصنع لحمة البراء  
ويدعى إليه الناس وقال ابن قدامة العندق  
الطعام عند حذاء الصبي<sup>(٤)</sup>

والمصلة بين الشفعة والعندق أن كلا منهما  
عظام يصنع سرور حاد  
ز - الخروس

٧ - الخروس في اللغة يصعب الحاء المعجمة  
وسمي مهمل ويقال الخروسي مصدر مهمله  
عظام يصنع مولاد أي لتسلاطة من التطلق

(١) مقي المصباح ٢١١/٣، والمسي لاين قدامه  
١١٧، والمطبخ علي أبواب الضيق ص ٢٢٨

(٢) فيصباح المي، والمطبخ علي أبواب الضيق  
ص ٢٢٨

(٣) مقي المصباح ٢١١/٣، والمضي لاين ظلمه  
١١٧

والعقيقة شراً ما يذبح لأهل العزلة  
ص حلق شغرة تسمى للشبي باسم سية<sup>(١)</sup>

والمصلة بين الفقيه والفوكيرة أن كلا منهما  
عظام يصنع سرور حدث ويدعى إليه الناس

ج - العنبرة

٤ - العنديرة في اللغة، هي عذبة العلام  
والجارية عذراً من باب حبيب حقيقته فهو  
مملور<sup>(٢)</sup>

والعنديرة اصطلاحاً اسم طعام يصنع  
للتخاد ويدعى إليه الناس<sup>(٣)</sup> والعنبرة هي  
الشفعة والعنديرة أن كلا منهما عظام يدعى إليه  
الناس

د - الفوكيرة

٥ - الفوكيرة في اللغة هي الفوكير وهو الخمار  
بشال وكمر فلان أخذ الفوكيرة ووكر ملام  
العموم أنهمهم الفوكيرة، والفوكيرة الطعام  
ينضد الرحن عند غروفه من يتلله فبدعو إليه<sup>(٤)</sup>

(١) مقي المصباح ٢١٣/٤، والمطبخ علي أبواب  
الضيق ص ٢٢٨

(٢) المصباح المير والمصباح الوسيط،  
والمعاصر المحيط، والمطبخ علي أبواب  
الضيق ص ٢٢٨

(٣) المقي لاين قدامه ١١٧، ومقي المصباح  
٢١٤/٤

(٤) المصباح المير، المصباح الوسيط، وتبيان  
المر -

إلى مألوفه، والمأدبة طعام يصنع مدعوة<sup>(١)</sup>،  
ومع قول عبد الله بن مسعود رضي الله عنه،  
«إن هذا القرآن مأدبة الله»، فمن استطاع أن  
يعلم منه شيئاً فليعمل<sup>(٢)</sup>»

والمأدبة في الاصطلاح احتفال فيه  
الزلفاء

فمرفها المالكية بأنها الطعام الذي يحضر  
للجيران والأصحاب لأجل المودة

وعرفها الشافعية بأنها كل طعام يصنع  
مدعوة فلا سبب إلا لقاء الناس فيه

وقال الحنابلة هي اسم لكل دعوة لسبب  
كثرت أو لغير سبب<sup>(٣)</sup>

والصلة بين المأدبة والضيعة أن كلا منهما  
طعام يصنع ويدعى إليه الناس

### الحكم التكليفي.

١ - اختلف الفقهاء في حكم المأدبة، فبرى

(١) المصنف الوسيط والمطلع على أبواب المنع  
ص ٣٢٨

(٢) قول ابن مسعود إن هذا القرآن مأدبة الله  
أوردته الألباني في مجموع الروايات (١٦٤/٧)  
في القسمي، وقال: رواه الظهيراني بإسناد.  
ورواه عنه الظهير وذاك الصحيح

(٣) تصحح المحتاج مع شعراوي ١٢٣/٧ - ١٢٤،  
وحاشية الترمذي ٣٣٧/٧، والمعنى ١/٧

ويقال أيضاً: الخرمية وهي اسم لما يصنع  
لنفسه من طعام أو حياء، وهي الحديث في  
صفه الممر هي صفة المهيبي وخرمة  
مريم<sup>(١)</sup>

والخرموس من الخماء هي التي يعمل لها  
عدد التولادة مما سأكسه أو تحسوه ألباساً،  
وتخرمت المرأة عمت لنفسها الخرمة ومع  
التمثل

مخرسي يا عيسى لا مخرمة لك، يضرب  
لنفسه يقرم يحتاجه حين لا يجد من يقرم له  
بها<sup>(٢)</sup>

ولا يخرج المعنى لاصطلاحه من المعنى  
العمومي<sup>(٣)</sup>

والصلة بين الحرمة وبين الضيعة أن كلا  
منهما طعام يصنع لسرور حالات

### ر - المأدبة

أ - المأدبة في اللغة بضم الميم ومعناها من  
أدبها أي صنع مأدبة، وأدب القوم: دعاهم

(١) حديث: هي صفة المعنى وخرمة مريم  
ذكره ابن الأثير في التنقيح (٢١٧/٢) ط دار  
البركر، ولم يورد لمن أخرجه من المصادر  
الحنبلية.

(٢) المصنف الميم، والمصنف الوسيط، والمطلع  
على أبواب المنع ص ٣٢٨  
عني المحتاج ٢٤٤/٣، والمعنى ١/٧



المرس، وإنما ما عداها محصور، مكروه، إلا  
التمية مصدر

الرابع. لا ينشأ من المالكية وهو أن  
إحباطه دعوة التوبة وحضورها مباح، وكذا  
سائر التوابع إلا رتبة المرس بوجاهة التوبة  
إنها وحضورها واجب، وإلا التوبة مصدر  
وكذا الحادثة إذا حدث لإتلاف الجوار ومودته،  
مستحب أيضاً، ولم إذا قدمت للمصدر  
والحمد، حضورها مكروه<sup>(١)</sup>

وسمى شروط في استحباب وجوب  
حضور التوبة وغيرها من التوابع والتذورات  
في المصنف<sup>(٢)</sup>، بنظر تفصيله في مصطلح  
(وبعد المرس)



والثاني تبعه علماء السني وبعض  
الحنفية وبعض الشافعية<sup>(٣)</sup> وهو أن إيجابه  
الدعوة إلى التوبة وحقة لا يسع للمسلم  
تركها، لعموم الأحاديث الواردة في ذلك  
منها حديث أبي عمر رضي الله عنهما عن  
السبي بن أبي قال: «إدا دعا أحدكم أحدا  
بليجه عريته كن أو يحرمه، وقوله **تلك** من  
دعي إلى مرس أو نحوه فتجب»

**والثالث المالكية<sup>(٤)</sup>** وهو أن إجابة الدعوة  
إلى التوبة والحضور يليها مكروه حال  
المسوق، وأعلم أن طعام الحسد يقال له  
سقاء، وعظام التذود من سقاء يقال له  
تقية، وطعام التماس يقال له خرس،  
وطعام الذي يصل للجيران والأصحاب لأجل  
السوة يقال له ملية، وطعام مناء غيور يقال  
له وكيرة، والطعام الذي يصنع في سابع  
الولادة يقال له عفة، والطعام الذي يصنع  
عند حفظ المرأة يقال له حفاضة، ووجوب  
إجابة الدعوة والحضور إنما هو توقيعه

١. أخرجه مسلم (١٠٥٣٦) ط عيسى بن علي  
من حديث أبي عمر رضي الله عنه

٢. حاشية ابن عابدس ٢٢٩/٥، وشفا المصنح  
مع العنوش ٢٢٦/٥، ومعي المصنح  
١٤٥/٢ والمعي ١٦٧/٥، وكشاف الشافعية  
١٦٨ ١٦٩/٥

٣. حاشية الدوسي ٣٧٦/٥، والعرشي ١٠١/٥،  
والقوانين الفقهية ص ٢٠٠

(١) حاشية الدوسي ٣٧٧/٢، والعرشي ٢١٠/٣  
(٢) حاشية ابن عابدس ٢٢٦/٥، وحاشية  
الدوسي ٣٧٦/٥ وما بعدها، وشفا المصنح  
١٦٨/٥ وما بعدها، وكشاف الشافعية ١٦٨/٥  
وما بعدها، والمعي ١٦٨/٥ وما بعدها

وقال المالكية النكاح عقد سمي سمع  
بأنني غير محرّم ومجهوليه وأمة كتابه  
بهيمة<sup>(١)</sup>

وقال الشافعية النكاح عقد بصحي إباحة  
وط. بطلان النكاح أو تزويج و ترجمته<sup>(٢)</sup>

وقال الحنابلة النكاح عقد بتزويج، أي  
عقد يعتبر فيه لحظ نكاح أو تزويج و  
ترجمته<sup>(٣)</sup>

### حقيقة النكاح

١ - أحله الفقهاء في حلقة نكاح إلى ثلاثة  
أراء

الראي الأول أن النكاح حليل في الزمان  
مجاز من العقد، وهو ما ذهب إل الحنف من  
الشافعية، والشافعية في وجه، وممن  
أجازوه، وهو ما ذهب إليه المالكية منهم أي  
بعض كنه

والمستألف أن ما جاء في الكتاب أو السنة

(١) الفرج الصغير وحاشية الصاوي ٢٢٢، ٢ -  
٣٣٤ ط دار المعارف القاهرة

(٢) محلي المحتاج ١٩٣٣ ط دار الفكر  
وحاشية الرملي على شرح ر. فر الطالب  
٩٨٣، وبها المص ج ١٧٤، ١٧٥، والفتاوى  
٢ ٦٣

(٣) كتاب القناع من من الإصاح ٥١ ط مكتبة  
الهدى - الرياض

## نكاح

لتعريف

١ - النكاح في اللغة مصدر نكح، بناءً نكح  
ينكح الرجل والمرأة نكاحاً من باب ضرب،  
نكحاً لم يفسد، وغيره بطلان على الزوج،  
وعلى العقد، وباب الزوج، ويقال، مكنت  
انصرته سزوجته ونكح فلان امرأه  
تزوجها، قال تعالى ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنْ  
أَنْفُسِكُمْ﴾، ونكح المرأة باضعها<sup>(١)</sup>

وهو لا يصلح، أطلق الفقهاء على  
تعريف النكاح

فقال الحنفية النكاح عقد بعيد ملته  
انصفاً لأشئ بعداً، أي بعيد على استمداع  
الرجل من امره، سم يجمع من نكحها مانع  
شرعي<sup>(٢)</sup>

(١) سورة الساء ٣

(٢) المصباح المبين، وسأ الفرد، والقمر  
المبسط، والمجم الوسيط

(٣) طبر المحتار ورد المحتار ٢٥٨٣ - ٢٦٠  
ط دار وحيدة التراث العربي، فتح العبد  
٩٩٣ ط دار حيد، يوث العربي

الوطء، وأنت تنصرف إليه عند الإطلاق  
ولا يستأجر المدعي إلا إليه فهو ما سلفه  
العرف<sup>١</sup>

لرأي الثالث أنه عليه في كل من  
اتعمد الرجوع، هو رأي عند الحنفية على  
أنه مشترك لمظني فيه، أو مشترك معوي  
ذهب

ولأن يهرام من المالكية<sup>٢</sup> ويسمعون فقط  
النكاح - في شرع في التوجهين لكي على  
غير المتضمنة ذهب جديد

قال الشافعية في وجه به حقيقة هي  
لا مشترك كالمن

ولأن المتضمنة في كل من هو مشترك،  
بعض أنه حمله في كل منهما دائرته، فإن  
المدعي وعنه الأكثر

رأي قول المدعي هو حقيقة هي  
فلا يقال هو حقيقة غير أحدهما بالعرف من  
على محمودهم فهو من الأنعام المتواطئة  
قال من روي هو الأصح، قال المدعي  
والمدعي بين الاشتراك والمتواطئ أو الاشتراك

محمود من المدعي - أي مستحقة تستحق  
للمدعي والمتطابق بلا مرجح خارج - يولد به  
لوجه، لأن المدعي حلف على الحقيقة،  
والمراجع عليه في نفسه، كما في قول الله  
تعالى: ﴿وَلَا تُكْذِبُوا مَا نَكِّحْتُمْ لَكُمْ زَوْجَ  
الْبَيْتِ﴾<sup>٣</sup>، بخلاف قول الله تعالى: ﴿وَلَا  
تَكُونُوا زُفَرًا﴾<sup>٤</sup>، لأن المدعي إليها  
والمدعي منها العقد لا الوطء إلا مدعي<sup>٥</sup>

لرأي الثاني أنه عليه في العقد محل في  
الوطء، وهو ذهب إلى الملكية والشافعية  
في الأصح، وحمله على الصحيح،  
واستدوا بأن عقد النكاح عند الإطلاق  
يصرف في المدة، أم يعرفه دليل لأن  
المشهور في المدعي والأصل، ولا انكاح  
أحد يعطى المدعي بعد هذا العقد،  
فكذلك حقيقة فيه المدعي الآخر، وقد قيل  
ليس أي كتاب عقد النكاح مدعي بوجه إلا  
هو له تعالى ﴿مَنْ نَكَحَ ذَرْيًا عَدُوًّا﴾<sup>٦</sup> لحبر  
أحمد يارقي، المدعي<sup>٧</sup> وأصححه عنه عن

(١) رد - زاد ٢٢

(٢) رد - زاد ٢٤

(٣) مدعي المدعي ورد المختار ٢٦، ومدعي  
المدعي ١٢٣٤، والإصناف ١٣٥ - ٥

(٤) ثلاث من غويي عليه

سرحه مدعي المدعي ١٦٦٩  
ط الملقية من المدعي المدعي ٥

(١) شرح الحديث ١١٥٦، وهو المدعي المدعي  
١١٥٧، وهو المدعي المدعي المدعي المدعي  
١١٥٨، وهو المدعي المدعي المدعي المدعي  
المدعي المدعي المدعي المدعي المدعي المدعي  
المدعي المدعي المدعي المدعي المدعي المدعي  
المدعي المدعي المدعي المدعي المدعي المدعي  
المدعي المدعي المدعي المدعي المدعي المدعي  
المدعي المدعي المدعي المدعي المدعي المدعي

منه لا تنكحوا من عقد عليها أئذكم، وهو  
بعد أن من زنى بها أبوه لا نكح من عنها<sup>(١)</sup>

وبالفرعي. إن الرضا لا حكم له،  
لأن الله سبحانه وتعالى قال ﴿وَأَتَيْنَاكَ  
بِتَابِيبَةٍ<sup>(٢)</sup>﴾، وبسبب التي دعى بها من  
لمهاث نسائه ولا ابتها من ولاته، لأنه لما  
لزمه العقد في الرضا ووجوب العقد  
والميراث وبحقوق الولد ووجوب الحد لرفع  
أن يحكم له بحكم النكاح الجائر<sup>(٣)</sup>

وروي عن عائشة رضي الله عنها قالت  
اسئل رسول الله ﷺ عن رجل زنى بامرأة،  
فأراد أن يزوجها أو يسأها فقال لا يحرم  
الحرام التحلل إنما يحرم ما كان بنكاح<sup>(٤)</sup>

(١) حاشية الشبر طس على طهارة المحتاج  
١٧٤/٦

(٢) سورة النساء ٢٤

(٣) الجامع لأحكام القرآن ١٥٥/٥ ط دار إحياء  
الثواب العربي، شرح الدرر مع مفسر  
٢٥٩/٦

(٤) حديث لا يحرم التحلل ١

شرح الدرر طس في المص ٢١٨/٣ ط دار  
مطبعات دار إحياء في المص ١٦٩/٦ ط دار  
مطبعات، وذكره ابن حجر في المص ١٥٩/٩  
ط السليمانية وعرفه إليسا ثم قال وفي  
سألهما عثمان بن عبد الرحمن الوثابي  
وهو متروك، وقد أخرج ابن ماجه طحا سنة  
من حديث ابن عمر ٦٤٩/٩ ط الحلي  
وبأنه أصبح من الأول

يأتي على كل منهما بمرارة حممة بسلام  
المواظبة، فإنه لا يقال حقيقة لا عليهم  
مجتمعين<sup>(٥)</sup>

ما يترتب على الاختلاف في حقيقة  
النكاح

٣ - يترتب على اختلاف الأنهاء في حقيقة  
النكاح اختلاف الحكم في بعض المسائل  
المنهية

من ربي بامرأة حرم على أصوله  
ومروعه عند الحممة وهو لأشهر عند  
الحامية<sup>(٦)</sup>

وقال الشافعية، وهو المذهب عند  
الحنكية إن الرضا لا ثبت المصاهرة، علم  
رسي بامرأة أن يزوج بمرورها وأصولها،  
ولأنه وإنه أن يزوجها قال الشبر طس  
بأن على أن الوطء لا يسمى نكاحاً ولا يترتب  
عليه التحريم بالمصاهرة، لأن النكاح حيث  
أطلق حمل على العقد لا يبرئة، نحو قوله  
سألى ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ<sup>(٧)</sup>﴾

(١) رد المحتار والفر المختار ٢٦٠/٢، وموافق  
لمجلس ٢٠٣/٢، والفرشي مع العقد  
١٦٦/٢، وشي المختار ١٢٢/٢، والاعتناء  
٩٠، ٩٠، وكشاف الفتح ٥٥، ٩٠

(٢) رد المحتار ٢٦٠/٢، والمص ٥٧٠/٢  
٥٧٧، ومطلب أدبي الش ١/٥

(٣) سورة النساء ٢٢

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى  
العمومي<sup>(١)</sup>.

والخطبة مقدمه لتكالح

ب - التكاح

٥ - التكاح في اللغة مصدر مبالغ،  
يقال ٩ تكاح الرجل المرأة سباحاً  
ومسافحة، وهو المرفاة والمجور، لأن  
المدح صاعاً صاعاً، وهي التكاح غة عن  
المصاح<sup>(٢)</sup>

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى  
العمومي<sup>(٣)</sup>.

والسباح عند التكاح، لأن الزوج، هي  
السبح حرام، وهي التكاح حلال

ج - الطلاق

٦ - الطلاق في اللغة مصدر طلق، طعن اللام  
وصحها - بهال طلقه المرأة من زوجها  
طلاقاً، بقت<sup>(٤)</sup>

وهي الاصطلاح الطلاق من عقد التكاح  
بعد الطلاق ونحوه، لم كذا قال الحبيب  
من عهد التكاح أو بعض - أي بعض فيه

ومما يرمب على اختلاف المعنى، هي  
حقيقة التكاح أن من حلف لا يتكح ومن  
علق الطلاق على التكاح فإن الحلف ووقع  
الطلاق بالرفق، عند من يقول إن التكاح حصة  
فيه، وبالمعد عند من يرى أن التكاح حلفه  
به

وفصل الحصة فقالوا لو قال لزوجي إن  
يتكحك فأنت طالق فعلى بالوطء، وكذا لو  
أمانها قبل الطوط ثم سرجها طوط به  
لا بالمعد، خلاف الأحسن فعلى العقد،  
لأن وطء لما حرم عليه شرعاً كانت الحصة  
مجبورة فتعي السجائر<sup>(٥)</sup>.

وقال الشافعية - لو حلف لا يتكح حث  
بالمعد لا بالوطء، إلا إذا نواه، وكذا لو علق  
الطلاق على التكاح<sup>(٦)</sup>

الألفاظ ذات الصلة

أ - الخطبة

١ - الخطبة بكسر الحاء - هي اللغة مصدر  
خطب، بهال خطب المرأة خطباً وخطبة  
طسها للزواج، وخطب إلى أهلها طسها  
مهم للزواج، وخطب القوم قلاتاً، إذ دعوه  
إلى تزويج صاحبهم<sup>(٧)</sup>

(١) أسي المطلب ١١٥/٢ ط المكتبة الإسلامية،  
وموقع الجين ١٠٧/٢

(٢) النصاب المنير والمجم الرميظ

(٣) فوائد الفقه للبركي

(٤) القاموس المحيط.

(٥) رد المحتار ٢٦٠/٢

(٦) مفتي سمحان ١٦٣/٢ وسهله المصالح  
١٧١/٢

(٧) لسان العرب، والمصاح السر



الجماعة، منها حفظ النسب، وإخراج المرأة الذي يضر احتباسه بالزنا، وتبليق الزنا، وهذه الأسرة هي التي هي الجنة، إذ لا تنس هناك ولا حيا<sup>(١)</sup>

وقال الهيرتي ما اتفق لي حكم من أحكام الشرع مثل ما اتفق في النكاح من اجتماع دواعي الشرع والعقل والطبع، فلما دواي الشرع من الكتاب وأتت للإجماع خطاهوه، وأتت دواعي العقل. فإني كُنت عاقل يحب أن يبقى اسمه ولا يسمي اسمه وما دُنت عالياً لا يبقاه النسب. وأتت دواعي الذبح، فلا أطلع لليهي من الذكر والأنثى يدعو إلى تحقيق ما أهد من المباحات الشهوية والمصاحبات المفسدة ولا مرجر مهيا إذا كانت يلمر الشرع وإذا كانت بدواعي الطبع بل يؤجر عليه

ذلك المرحسي. يتعلل بهذا العقد أترار من المصالح الدينية والدنيوية، من دنت حفظ النسب، وإقامة عيبن والإعاق، وصيانة النفس عن الزنا، وتكثير عباد الله تعالى وأمة محمد ﷺ وتحسين مباحات الرسول ﷺ كما قال «تزوجوا، أفرود الزنوة وفي مكائركم

(١) أتنى المطالب ٩٨٣، ومعنى المصالح ٩٨٣، ومطالب لوكي البهي ٩٨، والسفي ٩٩٠

النكاح إنا طلقها قلنا رجعة<sup>(٢)</sup>  
والصله بينهما أن الطلاق حل بعد النكاح

### مشروعية النكاح وحكمته:

٧- ثبت مشروعية النكاح بالكتاب والسنة والإجماع

عن الكتاب قول الله عز وجل ﴿فَاَنْكِحُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ مِنَ الرِّجَالِ﴾، وقوله سبحانه وتعالى ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَنْثَى بِمَا كَتَبَ اللَّهُ﴾

وعن السنة قول النبي ﷺ «يا معشر الشباب، من استطاع منكم الباءة فليتزوج»<sup>(٣)</sup>

وأجمع المسلمون على أن النكاح مشروع، وعن بعض الفقهاء عن أن النكاح شرع من عهد آدم عليه السلام، واستمر مشروعته، بل هو مستمر في الجنة

ولما حكمته مشروعية النكاح فهي متعددة

- (١) الإنعام في حل المناظ لبي صحاح ١٩٩٦، وقشاع للمذاهب ٢٢١/٥
- (٢) حوزة النساء ٣١
- (٣) سورة المائدة ٣٢
- (٤) حديث «يا معشر الشباب»

أخرجها البخاري (فتح المكي ١١٢٣) في (الصلوة)، وسنن (١٠١٨٣) في (حسب الشافعي) من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه

### الحکم التکلیمی

ذهب الفقهاء إلى أن النكاح تجري عليه الأحكام التكميلية، فيكون واجباً - أو محرماً - أو مستحباً أو مباحاً أو مكروهاً أو حراماً، ولهم في ذلك تفصيل

### أولاً: الوجوب

٨ - قال الحنفية: نكاح يكون واجباً عند السواك، أي شدة الاشتغال بحديث بهيمة الدوح من الزنا لم يتزوج، إذ لا يلزم من الاشتغال إلى الجماع الحذف المذكور، قال ابن علقين: وكذا فيما ظهر من كمال لا يمكن مع نفسه عن النظر المحرم أو عن الاستمراء بالنكاح، فيجب التزوج وإن لم يخف الوذع في الزنا.

ويكون النكاح فرضاً إن بين الزنا إلا به، بأن كان لا يمكن الاستمرار عن الزنا إلا به، لأن ما لا يتوصل إلى ترك الحرام إلا به يكون فرضاً

ويشترط لوجوب النكاح أو فرضه أن يملك من قامت به حالة الوجوب أو الفرض المهر والنفقة، قال ابن علقين: ورد في البحر شراً آخر مبيهاً وهو عدم الجور في الظلم، فإن وجدت الشروط كان الحكم - ولا فلا يتم ترك النكاح

وقال المالكية: يجب النكاح على الراغب

الأمياء يوم القباضة<sup>(١)</sup>، وقد روي عن عمر رضي الله تعالى عنه - كما قال القرطبي - أنه كره، يقول: إني لأشروع المرأة وما لي بها حاجة، وأطرها وما تشبهها، قيل له: وما يحملك على هذا يا أمير المؤمنين؟ قال: عبي أن يخرج الله مني من يكثر به النبي ﷺ النبي يوم القباضة

وأصناف العرس في تركه ومسيبه يعلق البقاء المحذور به إلى نفسه، فإن الله تعالى يحكم ببقاء العالم إلى قيام الساعة، وبالناسل يكون هذا البقاء، وهذا النسل يحصل عادة بالوطء، فجعل الشرع حرم ذلك الوطء، النكاح، لأدبي التعلل فداءً، وفي الإقدام بغير طلق أشباه الأصناف وهو يجب لصباح المسألة، وقد التفتك على ما عنبه أهل الأدي من الحرية لا يثبت إلا بطريق نكاح، لهذا معنى: نعلق به البقاء المحذور إلى وقت<sup>(٢)</sup>

(١) حديث ابن ماجه في التوحيد ٤

أخرجه ابن ماجه في التوحيد ٤٥٨/٣ ط العينية، في حديث ابن ماجه، رفقته القيس في مجمع الزوائد ٢٥٨/٩ ط القيس، وقال أخرجه أحمد والبيهقي في الأوسط وسننه حسن

(٢) فضيلة بهاشي فتح المظهر ٩٨٥ - ٩٩٠، وميسر ١٩٢/٥ - ١٩٣ - ط دار المعرفه - بيروت، وتفسير القرطبي ٣٢٨/٩

سواء كان خوفه ذنباً عظيماً أو طافاً، لأنه يرميه  
باعتاد عبثه وتسرّبها عن الحرمان، فغرمه  
النكاح، ويقدم ميثاقاً على حجٍّ واجبٍ بعد  
لحنية المحظور بأخيه بخلاف الحج

وهذا التهمي بعض يستل فداً ولا  
يكفي في الخروج من عهد الوحد، فخره  
واحد، بل يكون التزويج في محضوج بعد  
لتنجح حبّ الزوج في المحظور

ولا يكفي في الإصابت بالعمد بعد، بل  
يجب الاستباح لأن ١٠٠ محظور لا بدع  
لا ٤

وخرجه سره في قوله تعالى «فبينا نؤا  
نظرة أنتم»

ومن أمثلة نكاح والده، أو أخته قال  
أحمد: «مره أن سروج زوجي بر والده،  
قال: «أعزج وأقوى يحلف بأن طلاقاً  
لا يسروج أبداً، ثم به أنه، و، قال  
١٠٠ مع ونسب لأخيه، إلهامه نكاح من لا  
يريد نكاحاً لعدم حصول العزيم»

ويجب النكاح بالمدار من ذي مشهور،  
لحديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه (١)

(١) سورة ساء، ٣

(٢) حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه

أخرج البهاري في ح الخوي ١١١١

١١١١ من حديث عائشة رضي الله

عنه

في خشي على حبّ الزوج، ثم يسروج، وقد  
أدى إلى إرضاع عنها من حرام، أو أدنى إلى  
عدم الإتمام عليها مع وجود إلهامه حلاً  
في الظاهر

وقال الشافعي: يجب النكاح من خوف  
العنت وسعي طريفاً لدفعه مع عذرة،  
وحكي أن حجر التميمي قد الحكم رجلاً  
بعد ووجهه، وأجب أبي من خلاف  
سأ، عن مطعم لأز الإحصان لا يوج،  
لا به رطل إلا سم يرد السري وتشتت  
السرقة بالرجل في هذا الحكم يجب  
النكاح على سرقة التي لا بدع عنها  
معجزة إلا بالنكاح

وقال: يجب النكاح بالمدار عن المحدث  
أبي صريح به من الرضا وغيره، قال  
الروائي: حلال لنهاية سجدت رضى  
المزوج، الشهادته على

وقال الشمس رطل لا يلهو بشير مطلقاً  
ولا ليشعب، كذا أفتى به التواتر رحمه الله  
مالي، قال شيبان، مائة احتج أنه لم  
لا، تأت به إليه لا

ومن نكاح فروع كملوة عمر الأمة  
لا يسرع لحياتهم الإبر، ١٠٠، لبقاء  
الصل

ومن الاحتباب يجب النكاح عن من  
يختلف الرضا بتوك النكاح من رجل وامرأة،

والنفقة فلأن العجز ههنا يسقط الزهرى  
فيسقط النفقة بالأولى.

ومن قال: إن النكاح مندوب ومستحب  
فإنه يرجع عن النكاح من وجوه:

أحدها: أنه سنة، قال النبي ﷺ: «النكاح  
من سنتي»<sup>(١)</sup>، والمستن مقدمة على النوافل،  
ولأنه لو عد على ترك السنة لم يولد له حديث  
المع الثلاثة فمن رغب عن سنتي فليس  
شيء<sup>(٢)</sup>، ولا روي على ترك النوافل.

والثاني: أنه فعله رسول الله ﷺ وواظب  
عليه، أي طوم وثبت عليه، بحيث لم يخل  
عه، بل كان يزيد عليه حتى تزوج حذفاً مما  
أبغى له من النساء، ولو كان النكاح أقصى  
دما فعل، لأن الظاهر أن الأنبياء عليهم  
الصلاة والسلام لا يتروكون الأفضل فيما له  
حد معلوم، لأن ترك الأفضل فيما له حد  
معلوم يعدد وله سهم، وإن ثبت انفصلية

وأما صور العين فيجوز بينه وبين الكفارة كسائر  
البدعات إذا نكحها<sup>(٣)</sup>.

ثانياً: التعبد.

٩ - قال الحنفية: النكاح سنة مؤكدة في  
الأصح - وهو محتمل للمود بالاستحباب -  
بأنهم يشركه، لأن الصحيح أن ترك السنة  
المؤكدة مؤلّم، ويشاب إن سوى وبدأ  
وتحصيلاً، أي مع نفسه ونفسها عن  
الحرّم، وكذا لو سوى مجرد الإشباع وإشغال  
الأمر، بخلاف ما لو سوى مجرد فضله  
الشهرة والثناء، وهذا الحكم في حال  
الاحتلال، أي الصلوة على وطء ومهر  
ونفقة، وأما حال الاحتلال في التوفيق فذلك  
بال لا يكون بالتمتع المأز في الواجب  
والعرض وهو شدة الانشغال، وأن لا يكون  
في غلبة الغنى كالمتن، بل يكون بين  
الغنى والشوق، وأما المدة على الصهر

(١) حديث: «النكاح من سنتي»

أخرجه ابن ماجه (٥٩٢/١) ط حبيس الحنبلي  
من حديث عائشة رضي الله عنها، وهذا  
إسناده البرصيري في مصابح الزجاجية  
(٣٣٢/١) - ط دار الجنان

(٢) حديث: «من رغب عن سنتي»

أخرجه البخاري (فتح الباري ١٠٤/٩)  
ط الصنعاء، ومسلم (١٠٢٠/٧) ط حبيس  
الحنبلي من حديث أنس بن مالك رضي الله  
عنه.

(١) الاختصار لتعميل شمسدار ٨٢/٣، والمهر  
المختار ورد المصنف ٢٦٠/٦ - ٢٦١، وعلق  
الصانع ٢٢١/٢، والشرح الصغير وحاشية  
الصاري عليه ٢٧/٢ - ٧٨، وحاشية النوراني  
٢١١/١ - ٢١٥، ومواهب الجاهل ٤١٢/٢ -  
٤٠٤، ومفاتيح المحتاج ٢٧٥/٢ - ٢٧٦،  
وتهذيب المحتاج ١٧٨/٢ - ١٨٠، وشجرة  
المستحاج ١٨٣/٧ - ١٨٤، وكشاف النكاح  
٩/٢ وما بعدها، ومطالب لوكي الشهي ٥/٥  
وما بعدها، والإيضاح ٦/٨ - ٦٥.

ما به يؤد به محرّم ولا حرم والأصل  
في النكاح المذهب

ومع المالكية الطلاق بأن يكون محتاجاً  
د أهية، ورد في طلاق بالاد لا يحش  
العت

ومثل النكاح من أي على أن الإلتاق من  
النكاح المحرم لا يجوز معه نكاح وإن  
حدث المرأة<sup>(١)</sup>

وقال القمامية النكاح مستحب لمحتاج  
إيه، أي تأني به، بأن ثوبه لله، أو غيره،  
ومر حصية كمن اقتضاه كلام الإجابة، بعد  
أهنية من مهر، وكسوة نفس النكاح، وهذه  
بومه، وإن كان متعمداً بحسينا بديه، ولم  
فيه من بقاء النكاح وحده فليس، للاستحسان  
على المصالح، وشعر أيا محشر الشباب  
من استطاع منكم لياؤه فليتزوج فإنه أحسن  
بسر وأحصى للفرج، ومن لم يستطع فعليه  
بالصوم فإنه له وجاء<sup>(٢)</sup>، ولم لم يجب  
لغيره تعالى ﴿فَاَنْكِحُوا مَا بَيْنَ يَدَيْكُمْ مِنْ نِسَائِكُمْ﴾<sup>(٣)</sup>

النكاح من حق الله في ذلك، في حق  
لأيه، لأن الأصل من إقتران من المصنوع،  
والنكاح دليل

الثالث أنه يجب بتوصل به إلى مقصود  
هو مقصود على الوفاق، لأنه سبب لصيه  
النكاح عن الفاحشة، وسبب ضيائه نفسها  
- أي الزوجة - من الهلاك بالفسقة والنكاح  
وتلبس حجب من النكاح، وسبب  
حصول الولد الموحد، وكل من هذا  
مقاصد مقصود على الوفاق، فكما أن سبب  
توصل إليه<sup>(٤)</sup>

وقال المالكية الشخص إما أن يكون  
له في النكاح رغبة أو لا فالرغبة إن  
حشي عن نفسه الزنا إذا لم يتزوج وجب  
عليه وإن أدى إلى إلتاق عليها من حرام  
أو تقي إلى عدم الإلتاق عنها، أو مع  
وجود مقصود بحريم غير ذلك. والظاهر  
رجوب إعلانها بذلك

وإن لم يحش عن نفسه الزنا نشب به  
النكاح لا أن يؤدي إلى حرام فيحرم  
وغير الرأب إن شاء إلى قطع متعوب فله  
والإيجع إلا أن يزوج سلا أو ينوي طرة  
من مقفه على مقفه، أو صون لها فيفسد

(١) الاحتياط لمقتضى المحتر ٨٢٣ ح دو  
له مرفعه وحده مستفاد ورد للمحتر  
٢٦٩٣، ٢٦٩٤، ومثل المصالح ٢٦٩٣

(١) التخرج الكبير وحاشية المصنوع ٢١٤٢،  
٢١٤ - دار المصنوع، والمصنوع مع حاشية  
المصنوع عليه ٢١٤٣، والبيان على المصنوع  
٢٠٣٣، ومذهب الجليل ٢٠٣٣

(٢) حديث أيا محشر الشباب - ٤  
سبح بحريه ق (٧).

(٣) سورة النكاح ٣١





خاصاً، الإیاض.

۱۶ - قال الخنصی: 'یکون المکاح مباحاً إن حال العجر عن الإیفاء بمراجعة خوماً غیر راجع، لأن عدم الجور من وجیه، ولم یظهر ابن عاصم أنه إذا لم یضمد إمامة السفة، بل قصد مجرد التوصل إلى قضاء الشهوة، ولم یحکم تیناً سم یسب علیه، إذ لا تورب إلا بالة، فیکون مباحاً

وقال المالکی: 'یحیح المکاح لمن لا یولد له ولا یرغب فی السوء، قال الخنصی: 'إنما کان لا إرادة له فی السوء ولا یرجو تمللاً، لأنه حصور أو خصی، أو مجرب أو شیخ من أر علیهم قد علم ثلاث من نفسه - کان مباحاً، ویفید هذا بما إذا لم یقطع عن صلفته، وإن لم تعلم المرأة أنه کونه حصوراً أو حسباً أو مجرباً

ولعل انشاعیه، من وجد الأهبة مع عدم حاجته إلى الشکاح ولا علة به فلا یکره به لقدرته علیه

ومما یستد المکاح لا یحصر فی

- ۶۱۵/۳ - ۶۱۶، ومروءات الجلیل ۱۰۳/۳ - ۱۰۴، وعلمی المحتاج ۲۲۵/۳ - ۲۲۶، ونهلیة المحتاج ۱۷۸/۳ - ۱۸۰، وشعده المحتاج ۲۸۳/۷ - ۱۸۷، وکشاف المصاع ۵/۶ وما یبعدها، ومطالب أولی النهی ۵/۵ وما یبعدها، والإصناف ۱/۸ - ۱۵،

وقالوا، من لا یحتاج من النساء إلى المکاح وعلمت من نفسها عدم الصیام یحاجه الزوج المتعلقة بالمکاح حرم علیه

وقال الحنابلة: لیس یسلم دخول دار کافر بأمان أن یتزوج بها إلا لضرورة، ولا یسری إلا لضرورة، ولا بطأ زواجه إن کانت معه ولا آفة ولا أمة اشتراها منهم بدار الحرب، ولا لضرورة ولو مسلمة، وأما إن کان فی جیش المسلمین فله أن یتزوج لما روی عن سعید بن أبی ملال أنه بلغه أن رسول الله ﷺ روج أب یکر أسماء بنت عبس وهم تحت الرایشة<sup>(۱)</sup>، ولأن الکافر لا یدلهم علیه أنه من قی دار لإسلام، وأما الأسیر فظاهر کلام أحمد، لا یحل له التزوج بدار کسراً، لأنه صعه من وده امرأته إذا أسیر معه مع صحة نکاحهما، قال البهوتی: بظاهره، ولو لضرورة كما هو مقتضى کلام المحتسب<sup>(۲)</sup>.

(۱) حدث سعید بن ملال أنه بلغه أن رسول الله ﷺ روج أب یکر أسماء بنت عبس، . . .

أخرجه سعید بن منصور (۳۸۴/۳) في المطبوع (المطبوع) وذكره ابن حجر في الإصابة (۲۲۵/۳) في حقه (الكبرى) وقال مرسل جيد الإسناد

(۲) الاختيار لمصنف المصنف ۸۲/۳، والدر المختار ۲۹۱/۳ - ۲۹۲، وشرح المصنف ۲۲۹/۳، والشرح المصنف ۲۲۹/۳، وصالحه عليه ۷۷/۳ - ۷۸، وحاشية النوري



## النكاح والعادة

احصلت الشهادة في كونه نكاح عباد،  
وفي كونه أفضل من غيرها - ولقد في ذلك  
بعض

١ - كونه النكاح عباد

١٢ - قال الحنفية النكاح لرب إلى  
العبادة

وختلف الفقهاء في شأنه في النكاح هل هو  
عبادة أم ليس بعبادة - فصرح جمع منهم بأنه  
ليس بعبادة بمقتضى صحته من الكفر،  
والعقوبة عندهم أن هذا المقصود وجود ربه  
عبادة، يدل على أمر النبي ﷺ به<sup>١</sup>، والعبادة  
تدعى من الشريعة، وسعة النكاح من الكفر  
مع أنه عبادة، وعبادة الكافر لا تصح - لما  
فيه من عمارا لا بد من عبادة المصالح  
وجميع الناس من هذه فصاح من المسلم  
وهي من عبادة، وتصح من الكفر ويست منه  
عبادة، وأنشأ النووي ما من قصد  
بالنكاح طاعة من ولد مبالغ أو عتق كان  
من جعل الأسرة وولد عليه، وإذا كان  
مصدقاً

ومحل اختلافهم في غير مكانه ﷺ، أم

(١) أمر النبي ﷺ بالنكاح في عدة حديث  
ابن جرير، بنحو - وأثبت ابن جرير  
التيار من منطلق - ولقد من مخرجهم  
في هذه (٧).

الحصان، لكن انظر بليانه من المصنف  
أفضل ١ - من النكاح إذا كان يعطيه  
عنها، وإن معنى النكاح للعامة النكاح  
للاستعمال بالعلم كما قاله الماوردي بن  
هو داخل فيها

وقال الحنفية بأن النكاح في الصحيح  
من المذهب ليس لا شهوة به كانه بن  
والفرع والفكره لأن الفعلة التي لها نكاح  
النكاح أو يستحب، وهي خوف الرضا أو  
وجود الشهوة مفردة به، ولأن مقصود من  
النكاح الرضا وهو ليس لا شهوة له غير  
موجودة، فلا يصحف إليه الفعلة به إلا أن  
يكون مباحا في حقه كسائر المباحات لعدم  
مع الشرع به

وصرح المالكية وشافعية والمحللة أو  
معرفة مسدود، المرحل في هذه لأحكام إلا أنه  
من كذا - فترى

(١) الاختيار لتبسيط المسائل ٨٧٣، والشر  
المختار ورد المصدر ٢٦٠٣ - ٢٦٦ - ٧٠، ج  
الصالح ٢٢٩/١، والشرح الصغير ١٠٠ -  
قاضي عليه ٧٧٣ - ٧٨ - وحاشية الدرر  
٢١٦٢ - ٢١٦، نوافل الجبل ٤٠٣ -  
١٠٤، ومقتضى المحتاج ٢٤١٣ - ٢٢٦  
وسهية محتاج ١٧٨٦ - ١٨، ورحمة  
المحتاج ١٨٤٧ - ١٨٥٧، وكشاف المحتاج  
٦٦٠٧ - ٦٦٠٨، ومطالب أولي النهى ٥١٥  
وما بعده، والفرع ٦٥ - ٦٥

وثنائي. أنه أعطه رسول الله ﷺ وروايت عليه في طوره وثبت عليه بحيث لم يخبر عنه بل كان يريد عليه حتى تزوج عدداً من أبيح له من النساء وأو كان المحامي من قبل أن يصل بها فعل، لأن الظاهر أن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام لا يتركون الأنصبل فيما له حد معلوم، لأن ترك الأنصبل فيما به حد معلوم عدوكة منهم، وإنما ثبت فطرية النكاح في حق النبي ﷺ ثبت في حق الأمة، لأن الأصل في الشرائع هو الصوم، والخصوص بدليل

الثالث، أنه سبب يجوز به إثني مقصود هو مفضل على التواقل، لأنه سبب لتميانه النفس من الفحشاء وسبب بصيرة صها من الهلاك، بلغة والبكيت والدياس ليجرها من الكسب، وسبب لحصول الولد الموحد، وكل واحد من هذه المقاصد مفضل على التواقل، فكذلك السبب الموصل إليه كالجهد والنص<sup>(١)</sup>.

وعن المالكة على أنه الرابع في النكاح إن لم يقش الغت تدب له النكاح وحاً النفس أقر لا ولو قطعه من عبدة غير رامية<sup>(٢)</sup>

ونال قضاة التحلي بعبادة من المسجد

هو قهره وعبادة قطعاً ومطيقاً، لأن فيه شر السريعة المنعكته بحاسه بملكه التي لا طمع عنها إلا النساء، ومن ثم وسع له من عقد المروجات ما لم يوسع كغيره، ليحصد كل ما لم يحفظه غيره، لتعدو إحاطة العقد لتصيل بها لكثرها بن مخرجهما عن الحصر<sup>(٣)</sup>

ب- المقاصدة بين النكاح والتواقل

١٤ - قال الكماطي من حال من أصحاب من الحصية إن النكاح قدس أو واجب، قال إن الاشتغال به مع ذمة المرائض والنفس أولى من الفخري لتواقل الصلوات مع ترك النكاح، وهو لول أصحاب الظواهر، لأن الاشتغال بالعرض والتواجل كيه ما كان أوس من الاشتغال بالعرض

وس قال منهم إنه مدور ومستحب، فإنه يرجح على التواقل من وجوه آخر أحدها: أنه متى قال النبي ﷺ: النكاح من مستحب<sup>(٤)</sup>، والتمس مقدمه على التواقل بالإجماع، ولأنه أوعد على ترك السنة بموّه المسمى رغب من مستحب مسمى مستحب<sup>(٥)</sup>، ولا عهد عن ترك التواقل.

(١) فتح البدر ١٨٤/٣، وههه المحتاج ١٧٨/٦.

ومضى المحتاج ١٦٦/٣

(٢) حقيق: النكاح من سبي

سبي تحريجه ف (٩)

(٣) حقيق: نفس وعقد من سبي

حيث تحريجه ف (٩)

(١) مباح الصانع ٣٣٩/٢، وفتح البدر ١٨٤/٣

(٢) شرح الزرداني ١٦٦/٣، والشرح القصير

١٦ - أما إذا كانت النافقة مضمر في معنى الخروج غير مصرح به بعد استئناف المذهب فيه

ذهب الجمهور إلى صحة النكاح ومن على ذلك الشافعية والمالكية على الراي والشافعية غير أنهم قالوا بكراهته وهو رأي عند الحنابلة حكى عن

وقال الحنابلة: أنه لا يصح وهو الأصح من المذهب عندنا، وهو قول بهرلم من المالكية

وهو كذلك تفصيل بهرلم في مصطلح (نافقة) ب ١٤ - ١٦، نكاح مبهمة عنها

#### ب - اللزوم

١٧ - لنكاح عقد لازم من جهة الزوج ومن جهة الزوجة، وهو رأي للشافعية والمالكية والشافعية من الأصح والحنابلة

وهو مبني على الأصح عند الشافعية أنه جازم من جهة الزوج من حيث إنه، وهو باطلان. والمبني على أصح من أصح، أما صحة من غير سببه من أسباب المصالح فلا يتأثر لا من الرجل ولا من المرأة<sup>(١)</sup>

أصل له من النكاح إذا كان يعلمه عنها وهي معنى التخلي بمعرفة النكاح للاشتغال بالمعلم كما قال الماوردي، بل هو خاص بها<sup>(٢)</sup>

وقال الحنفية إن النكاح أفضل من بواقي العادة ومن أسهل لبواقي العادة

وقال أبو يحيى الصمير لا يكون أفضل من النكاح، لا إذا أريد به المصالح المسموعة، أم، إذا لم يحصلها فلا يكون أفضل.

وعن أحمد الشافعي لبواقي العادة أفضل كما لو كان معدوم الشهادة<sup>(٣)</sup>

#### خصائص عقد النكاح

بمعنى عقد النكاح خصائص منه

#### ١ - التلبد

١٨ - ذهب العمهاء إلى أن النكاح عقد مؤبد لا يقبل التامع، فلا يصح بوقيته، سواء أكان بلفظ التامع أم بغيره من ألفاظ النكاح، وسواء أكان النافقة بمدة طويلة أم قصيرة، معلومة أم مجهولة<sup>(٤)</sup>

(١) معنى صحيح ١٧٦/٣، وبها المصالح ١٨٠/٣

(٢) كشف نقاء ٦/٦، والاصناف ١٥/١

(٣) بدائع المستقبح ٢٧٢/٣، والشرح الكبير والدرر ٢٣٩/٣، معنى صحيح ١٨٢/٣، وكشف النقاب ٩٦/٣

(٤) الإجماع في حل العقد لبي بدائع ١٨٢/٣، وصواب الحلبي ٢٧٢/٣، ولج القلبي ٢٤٨/٣، ٢٤٩، والمبني ٣١٥/٣، وتهذيب الفروق ٣١٥



ج - أو يعقد النكاح في المسجد

٢٠ - على الحصة والشافعية يندب عقد النكاح في المسجد<sup>٢١</sup>، الحديث «أعلموا هذا الحديث، واحضروه في المسجد، واضربوا عليه بالعمود»<sup>٢٢</sup>

وقال المالكية إنه حلتز<sup>٢٣</sup>

د - أن يكون في يوم الجمعة

٢١ - ذهب الحنفية والشافعية والحنابلة إلى أنه يندب عقد النكاح يوم الجمعة، قال ابن حزم: «لأن جماعه من أسلف استعملوا ذلك» منهم حمزة بن حبيب وراشد بن مسلمة وحبيب بن عتبة، ولأنه يوم شريف، ويوم عيد، فيه خلق آدم عليه السلام<sup>٢٤</sup>

(١) انظر المحارر ورد الحديث ٢٦١٦ - ٢٦٢٠، وصحي الصحيح ١٢٨/٣.

(٢) حديث «أعلموا هذا النكاح واجعلوه» في الصحيح ٩.

خواجه الترمذي (٢٩٠/٣ ط «تحفيظ») وقال: «هذا حديث قريب حسن في هذا الباب» وعيسى بن مسعود الأنصاري يصف في الحديث «وصف منادى ابن حجر في المتع ٢٢٦/٩»

(٣) مرقاة المفاتيح ١٠٨/٣

(٤) خلق آدم عليه السلام يوم الجمعة ورد في حديث أخرجه مسلم (٢١٥٠/٤) ط عيسى بن أبي هريرة مرفوعاً

وقال بعضهم يس أن يتزوج في شوال حيث كان يصكبه فيه، وفي غيره على السواء، لأن وجده سبب للنكاح في غيره معه

وقال ابن عثيمين نكاح في الزاوية والبناء والنكاح بين المسلمين جائز، وذكره الرضا والمختار أنه لا يكره لأنه عليه الصلاة والسلام تزوج بالصديق رضي الله عنهما في شوال روى بها فيه<sup>٢٥</sup>

٢٢ - إله بروحها بعد أن يسى ورسول الله ﷺ بعثت بأربعة أشهر وبعث (ذكر الباء بحالفة في شوال) الاستيعاب ٣٦٢/٩ ط القنبرية الكبرى) روى ابن حجر في «فتح» (١٩٩/٩ ط السبعة) «عن أبي ردة، دخول علي بمطبخه أنه كان قد ذهب وشعاً بفرا، وبعثه كان في شوال سنة كبرى، وفي ليلة يوم كانت في رمضان هذه، وأقبل بزوجته في ليلة الأولى، وأجلس مائتين وثلاثمائة ألفاً المقعد، وفضل بن الجوزي أنه كان في صفر سنة ثنتين، وقيل في رجب، وقيل في ذي الحجة قلنا: وهذا الأخير يشبه أن يجعل علي شهر الفول بها، وفيه تأخر دخوله بها إلى سنة ثلاث» مدخل بهب محمد وقعه أحد، حكاه عن هذا الخبر وفيه به

(٥) مواهب جليلي ١٠٨/٣، وفيه حاشيتي (٢٦٢/٩) ورواه صحيح راجحة النظر الترمذي ١٨١/٩ - ١٨٣



في سبيل الله، والامة التي تلي يريده (الاداء،  
و' كح الذي يريد العباد')

ط - الخطبة في الخطبة والخطبة

٢٦ - ذهب الحنفية والحنابلة إلى أنه ينبغي  
في التكليف حصة وشيء، وتفسير

فقال الحنفية ينبغي قبل إجراء العقد  
عندهم خطبة ولا سبيل بالبناء محصورة،  
بل يجوز في الحنفية ويشهد إلى أن الخطبة بما  
ورد فهو أحسن، ومنه ما نقل من الخطبة  
وهو المعروف بخطبة عبد الله بن مسعود<sup>٢٦</sup>.  
وهي كما قال رضي الله عنه 'أعلنت  
دعوتكم إلى الله والشهادة في انصافه والشهادة في  
الحاجة إلى الحمد لله، محمداً وموسى<sup>٢٦</sup>.  
وسبيل الله، من بعده، ولا يصلح  
ومن يصلح فلا عادي له، وأشهد أن لا إله

إلا الله عر الحنفية إلى هذا التفسير  
ماج<sup>٢٦</sup>

واسم سبيل في مصطلح (خطبة ط ٢٦ -  
٢٦)

ذكر المصنف وحوله

٢٦ - ذهب الحنفية إلى أنه ينبغي  
العقد والإشهاد عليه عند العقد، بما فيه من  
اطمئنان النفس ودفع ترهيب الاختلاف في  
المسئلين

وقال المالكية وحسن عليه بن كعب  
القيمة أنكم وزوجك، لا والله فيجب  
ذكره

والحنابلة ينبغي حلقه كله بلا ما قبل  
لحمه، وتأجيله كلاً أو بعضاً خلاف الأولى،  
حيث أحسن إلى أجل معلوم، والأصل  
يجوز<sup>٢٦</sup>

ج - الاستمالة للتكليف

٢٦ - من الحنفية عر أنه ينبغي الاستمالة  
للتكليف (ما يجد شهر وسعة، لأن شعاب  
ذلك على الله تعالى قد ورد في رسول الله ﷺ  
قال: «لأنه حق على كل مؤمن أن يستأمنه

(١) انظر التمهيد ورد في المدار ٢٦٢٢، والشرح  
التصنيف ٢٦٠٢، وفي التمهيد ٢٦٢٢

وذكر في طبع ١٠٢٥، والإيمان ٢٦٢٨

(٢) شرح التمهيد ٢٦٠٢، وذكر في التمهيد

٢٦٢٢، وفي التمهيد ٢٦٢٨

(١) حقه ابن عسقلان ٢٦١٧ - ٢٦٢

والمعنى: «لأنه حق على كل مؤمن أن يستأمنه»  
أخرجه ابن عسقلان (١٨٨٦ ط الحنفية)  
والسبكي (٢٦١٧ ط الحنفية الكبير) من  
حديث أبي حنيفة، وفيه الله عنه والسبكي  
للمعنى: «لأنه حق على كل مؤمن أن يستأمنه»

(٢) حديث عطية بن مسعود (٢٦٢٢ ط الحنفية)  
محله وسننه

أخرجه ابن عسقلان (٢٦١٧ ط الحنفية)  
وفي التمهيد (٢٦٢٨ ط الحنفية)، وفي  
التمهيد حديث حسن

خطبه، وروى عن رجل من بني سليم قال  
خطبت إلى النبي ﷺ ليلة بيته عبيد  
المطلب فأنكسني من غير أن يشهد<sup>(١)</sup>،  
ولأنه عقد مكره فلم يجب له خطبه  
كاتب

ولا انفصال على خطبة هو الجدهد عد  
احسانه

ويجزي عن ذلك أن يشهد ويصلي على  
النبي ﷺ لما روي عن ابن عمر رضي الله  
تعالى عنهما أنه كان إذا دعي لزوج قتل  
محمد ﷺ وصلى الله على سيد محمد، إن  
فلا يخطب إليكم قتاله، فإذا أكنتموه  
ولحمد الله، وإن ردكموه فليح الله

والمستحب خطبة واحدة لأن المقول  
عنه ﷺ وعن السلف خط واحدة وهو أولى  
بما نفع<sup>(٢)</sup>

وقال المالكية والشافعية يستحب في  
الكناح أربع خطب

(١) حديث رجل من بني سليم «خطب علي  
النبي ﷺ أمانة بنت عبد المطلب»  
أخرجه أبو داود (٥٩٣١) ط خضري  
والبيهقي في النبي للشمس (١٤٧٧) ط خازن  
المعروف الخطيب (١) وقال المصري في مختصر  
سنن أبي داود (١٥٧٣) ط دار المصروف  
إسناده صحيح

(٢) كشف المصنف ٢٠٥ - ٢٢٠، والمصري  
١٥٣١٩، ولذا المحقق ورد في تاريخ ١٩٢٧

إلا أنه، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله،  
ومعها ثلاث أصوات ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُوا وَلَا تَمُوتُوا وَلَا تَمُوتُوا﴾<sup>(١)</sup>،  
﴿وَرَكْعَتَا الْوُضُوءِ﴾، ﴿وَالْأَمْرُ بِالنَّاسِ إِلَى اللَّهِ﴾<sup>(٢)</sup>،  
﴿مَنْكُمْ رَبِّمَا﴾<sup>(٣)</sup>، ﴿أَمْنُوا لِلَّهِ وَفُوتُوا تَوَلَّ﴾<sup>(٤)</sup>،  
سورة<sup>(٥)</sup>

وقال الحنابلة يستحب أن يكون العقد  
معد خطبه عبد الله بن مسعود رضي الله  
تعالى عنه، يحضرها العاقد أو غيره من  
المحاضرين ليس بالإيجاب والعموم، وقال  
الشيخ عبد القادر وقد مر الخطبة عن  
العقد جائز، وقال في الإصناف يستحب أن  
تقال مع التهنين بعد العهد، وكان أحمد  
إذا حضر عقد كناح ولم يحط به بها عام  
وتركهم، وهذا منه على طريق المبالغة في  
المحبة لا على الإيجاب، وقد حوّل من  
يسمع قال قلب لأحمد، فيجب أن  
تكون خطبة الكناح مثل تولي ابن مسعود<sup>(٦)</sup>  
فوسع في قال، راجع ت وجدة لأن رجلاً  
قال، في ﷺ فزوج بها، فقال ﷺ  
ووجانها ما بعدت من العرافة<sup>(٧)</sup>، ومع يسفر

(١) سورة آل عمران ١٠٢،  
(٢) سورة النساء ١،  
(٣) سورة الأحزاب ٧٠،  
(٤) حديث فيرجعها بما منك من العرافة  
أخرجه البخاري في صحيح البازي ١٩١٩  
ط النسخة من حديث سهل بن سعد



النكاح<sup>(١)</sup>، ولقوله ﷺ «أُعموا هذا النكاح واجمعوه في المساجد وخبروا عليه بأئنه»<sup>(٢)</sup>.

واشتر مصطلح (إعلان ب ٧)

ك - الوليمة للنكاح.

٢٨ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن الزايمة - وهي طعام العرس - مستحب للفقير عيها - أو سنة مؤكدة للثبوتها عن النبي ﷺ عولاً وقولاً، معنه ﷺ أنه أولم عني بعض بني بني من شجر<sup>(٣)</sup>، وأنه ﷺ أولم عني صفة بنو ومن وألف<sup>(٤)</sup>.

(١) حديث - (أخبار النكاح)

أخرجه أحمد (١) ط المسند، والحاكم (١٨٣٩) من حديث عبد الله بن الزبير رضي الله عنه وصححه الحاكم ووافقه شعيب.

(٢) حديث - أخرجه هذا النكاح واجمعوه في مساجد - (أخبار) طه بالذ - من بحريه رقم ١٩٩.

(٣) حديث - أولم على بعض سلكه بنين من شجر.

أخرجه البخاري (٢٣٨٩) ط المسند، من حديث صفة بن شبة.

(٤) حديث - أنه أولم عني صفة بنو ومن وألف.

أخرجه البخاري (ص ٢٨٩/١) ط المسند، ورواه مسلم (١٠٤١/٢) ط عيسى (الحسين) من حديث أبي بن مالك.

الأولى خطبة قبل الخطبة من الخطب أو ناله تضمن اشتمال النكاح

الثانية - خطبة من الولي أو نائبه تنصص إجابة الخطب أو لا غفر له

وفيها تفصيل ينظر في مصطلح (خطبة ب ٣٧)

الثالثة - قبل عقد النكاح من الولي بالإيجاب

الرابعة - قبل تمام عقد النكاح من الزوج بالتقرب

وقال الفصل بين الإيجاب والمقبول بخطبة الزواج معتبر، لأنه مقدمة لقبول مع صوره، فليس آخياً عنه<sup>(١)</sup>

ي - إعلان النكاح.

٢٧ - ذهب الفقهاء إلى أنه ينبغي إعلان النكاح أي إظهار علفه، حتى يشهر ويعرف ويبدء من بهمة ظراً<sup>(٢)</sup>، لقوله ﷺ «أُعموا

(١) جوامع لإكليل ١٧٥/١ - ط دار الباز - مكة المكرمة، والشرح الصغير ٣٢٨/٢، والسي المطالب ١٧٧/٣، ونهاية المحتاج ٢١٢/٢.

(٢) الفرسيفار و - المختار ٢٦١/٢، ٢٦١، والشرح الصغير والصارى ٣٢٩/٢، والهمي ٢٣٧/٢، ورواه السادة شافعي شرح إحياء علوم الدين ٢٤٠/٢ - ٢٤١.



ما يستحب في الروضة من الوصف.

ذهب الفقهاء إلى أنه يستحب لمن أراد الشكح أن يتحبر امرأة التي منجس عليها الأوصاف الثلاثة، أو بعضها.

١ - أن تكون ذات دين.

٣١ - ذهب الفقهاء إلى أنه يستحب لرجل أن يتحبر بككاح المرأة ذات الدين، تحدث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أن رسول الله ﷺ قال: «ككاح امرأة لأربع عافها، ولحيها، ولجمالها، ولذبيها، فطهر بملت لمس مرت يدك»<sup>(١)</sup> أي فستبست إن فعلت، أو اختفرت إن لم تفعل.

وذكر الشافعية ذات الدين يأتي مراحدها صفة لعدالة والحرص على الطاعات والأعمال الصالحة والعمه عن المحرمات، لا العمه عن الرضا فقط.

وذكر الحنفية: ينبغي أن يختار الزوج من توفقه خلقاً وأديباً ورعاً<sup>(٢)</sup>.

٢ - أخرجه جيد الزرق في المنصف (١٩١/٦).

(١) حديث «ككاح المرأة لأربع» نقلها، ورحمها.

أخرجه السخري (فتح الباري ١٣٢٩ ط السلفية)، ومسلم (١٠٨٦/٢ - ط عيسى الطباع).

(٢) أبو المختار ورد المختار ٢١٧/٢، وموسم الجليل ١٠١/٢، وحاشي الجليل على شرح -

اللهم إني أسألك خيرها وحيها حليها عليه، وأعوذ بك من شرها وشر ما جبلتها عليه، وفي رواية: «ثم لا تلتصق بها وبدع بغيرك»<sup>(١)</sup>.

وقال الخطيب عن الثوري قول أبي حبيب رضي عن النبي ﷺ: «ممن أنسى بزوجته أن يأسرها أن يصلي خلفه ركعتين ثم يأخذ بخاصيته ويذهب بغيرك»<sup>(٢)</sup>.

وردد عن أبي سعيد مولى أبي أسيد أنه زوج حفصه عبد الله بن مسعود وبوطر وحذيفة وغيرهم من أصحاب رسول الله ﷺ عنهم قالوا له: «إذ أحسن عليك أحب صبي ركعتين ومعهما فلتصل خلفك وحظ بخاصيته وصل الله خيرها، ومعهود بك من شرها»<sup>(٣)</sup> وللخصيل فطر (عرس ف ٥).

(١) حديث: «إذا سرج أحدكم امرأة أو اشتري خداماً فليقل اللهم إني أسألك خيرها»<sup>(١)</sup>. أخرجه فهو داود (٦١٧/٢ - ط حسبي)، والحاكم (٩٨٥/٢ - ١٨٦)، والبيهقي (١٨٦) داود وصححه الحاكم ووافقه الذهبي، راجع أبو داود بين أبي حنيفة.

(٢) حديث: «ممن أنسى بزوجته أن يأسرها أن يصلي خلفه ركعتين» ذكره الذهبي في مجمع الزوائد (٢٤١/٢ - ٢٤٢ - ط القسبي) حديثاً يسنه دون ذكر الأخذ بالخاصية، وعرفه إلى الطبراني في الأوسط وذكر أن فيه رواية لم يهد إلى من ذكره، ورواه آخر اختص.

(٣) أثر من ابن مسعود إذا دخل عليك فلتكلمه فليس ركعتين.

ب - أن تكون مكرراً

٣٢ - ذهب الفقهاء إلى أنه يستحب اختيار النكاح لمكره بقول النبي ﷺ عليكم بالأيكار، فأنهم أضافوا لها، وأنشأ أرساماً، وأرخص باليسر<sup>(١)</sup> أي أحبب كلاً وأكثر أولاداً، وأرخص باليسر.

إلا أن الشافعية والحنابلة نصوا على أن التيب أولى لمن له مصلحة أرجح في نكاح التيب يفدها على النكر مراعاة للمصلحة، كالماجر عن الانطافئ، ومن هذه عماله يحتاج إلى من تقوم عليهم<sup>(٢)</sup>، كما استصوبه

- المسجع ١٢٨/٤ ط ٢٠ إمامه القرائت لمعري - بيروت لبنان، ومجلده المحتاج ١٢٨/١، ردعي المحتاج ١٢٩/٣ - ١٢٩، ومطابق لولي سنة ٨/٥.

(١) حديث، صحيح بالأكبر مشهور أصح ألفوا.

أخرجه ابن ماجة (٥٩٨/٦) - ط الحسبي من حديث عويم بن ساعدة وأعله البرصري من مصباح الرجاجة (٢٢٦/١) - ٢٢٧ - ط دار الجنان، ينفذ أحد رواه

(٢) فتح الباري ١٢١/١ - ١٢٢ ط السلفية، ورد المختار ٢٩٢/١، وموندب الجليل والناسج والإكبل ١٠٣/٣ - ١٠٤، والشرح الصغير وحاشية نصاري ٣٩١/٢، والجمع على شرح المسجع ١١٨/٤، ردعي المحتاج ١٢٧/٤، ونهاية المحتاج ١٨١/١، وكشاف الصاع ٩/٥.

النبي ﷺ من جابر رضي الله عنه، فقد روى جابر أن النبي ﷺ قال له: أفلا تزوجت مكرراً ملاحبها وملاحبك؟ فقلت جابر، يا رسول الله، توفي والدي، أو استشهد، ولي أخوات صغار مكرهت أن تزوج مطلقاً فلا تؤذين ولا تقوم عيبن متزوجت نبأاً، وهي رواية، فأصبحت أن تزوج مرة ظلم عليها ومسلطهم، فقال ﷺ أصبت، وفي رواية أخرى: «لذلك جابر إن أبي مثل يوم لحد برك سح شاتت كن بي سح أخوات، فكرهت أن أجمع إليهن جاريه خرماء، مثلهن، ولكن امرأة تمسطن وتقوم عليهن قال ﷺ أصبت»<sup>(٣)</sup>.

ج - أن تكون حسية.

٣٣ - ذهب الفقهاء إلى أنه يستحب أن يتخير الرجل لنكاح المرأة الحسية السنية، أي طيبة لأصل، وذات الحسب هي التي يكون أصولها ذوي شرف وكرم وبنات، لسببها إلى

(١) حديث، أصحاً تزوجت مكرراً ملاحبها وملاحبك.

أخرجه البخاري (الفتح الباري ١٢١/١) ط السلفية، وموندب (١٠٨٧/٢) - ١٠٨٨، وميسر للحلبي، والرواية الأخرى لسلم.

(٢) رواية: «إن أبي قتل يوم أحد» أخرجه البخاري (الفتح ٣٥٧/٧) - ط السلفية.



ر - أن تكون أجنبية

٣٧ - يجب الشايع والحياء إلى أنه يستحب  
بمن تحظر للزواج أن يكون أجنبية من الزوج  
وأن تكون ذات قرينة، والمطلوب يستحب  
لمرحل أن لا يسرج عن مشيرته لأن ولد  
الأجنبية يكون أجنبياً، ولأنه لا يفسد لصلال  
بمضي مع المرأة إلى قضيمه الرحم المأمور  
بصلالها<sup>(١)</sup>

ح - أن تكون خطبة الدهر والمرة

٣٨ - قال الحنفية وشذعية والحنابلة  
يستحب أن يتخلى الرجل بمن يتكهن أن  
يكون أمير الس، خطبة ومودة، وأن يكون  
مديناً المهر<sup>(٢)</sup>، لما ورد عن عائشة رضي الله  
عنها أن النبي ﷺ قال: إذا من بين المرأة  
نيسر خطبتها ونيسر صداقها ونيسر رجمها  
وقال عروة: وإن أتت من أول شوامها أن  
يكثر صداقها<sup>(٣)</sup>

(١) مني المحتاج ١٥٧/٣، وكشاف الخفاف ٩٠  
والمنشئ ٥٧٧/٦

(٢) رد المحتار ٢٦٢/٢، ومنه المنشئ  
١٧٧/٣، والمنشئ ١٨١/٦، والإحصاء  
٣٧٨/٨

(٣) حديث ابن من بين المرأة شيسر  
خطبتها

أخرجه أحمد ٧٧/٦، ع المبداء والحاكم  
١٨١/٢، ع دائرة المعارف المتصانف  
وصححه الحاكم ووافقه الذهبي

ويستحب في عيبه وماله ونفسه<sup>(٤)</sup>، ولأن  
جمال الزوجه أسكن تنص القروج وأخص  
لصهر وأكرم لموته، ولذا جاز النظر إليها  
قبل النكاح<sup>(٥)</sup>

و - أن تكون عائلة حسنة المصروف

٣٩ - يجب التفهيم إلى أنه يستحب أن تكون  
المرأة التي سكر للنكاح والفرقة العقل، حسنة  
الخلق، لا حنفاء ولا سنية حلق، لأن النكاح  
براء للعشرة الحسنة، ولا تصح العشرة مع  
الحقارة، ولا يضب معها عشر، وربما عدى  
ذلك إلى ودها، وقد قيل اجنبوا المحقارة  
فإن ولدها صبيح وصحبها بلا<sup>(٦)</sup>

(١) حديث أصير فاسد أصلاً المرو  
المسلم

أخرجه بعده من معمر في المنس من  
حديث يحيى بن حماد مرسل (١١١/٣)  
ع المجلس طلي، وأخرجه الطبري في  
الأوسط (٣١/٣ - ٧٢ ع مكتبة المعرف -  
الرياض) من حديث أبي عروبة، وقمر  
الشمسي في مجموع الروايات (٣٧٢/١)  
ع القاضي، وقال فيه جابر الحمفي وهو  
صحيح ولد وثق وقبحه رجال ثقات

(٢) رد المحتار ٢٦٢/٢، ومنه المنس ج  
١٧٧/٣، ربه المنس المحتاج ١٨٢/٦، ومطالب  
أولي النهي ٨٦

(٣) رد المحتار ٢٦٢/٢، ومنه المحتاج  
١٨٢/٦، ومطالب أولي النهي ٨٦



تطعمكم وتكسبون الأثماء وانكحوا إليهم<sup>(١)</sup>،  
ولأنه ربما يمر بكل شهر لعدة، فلهذا،  
وربما كثرت من طابع أبيها

وقال الحنفية، لا ينبغي تزوج بنته من  
ولفبطه وحسنه تسب ومن لا يعرف  
أبوه<sup>(٢)</sup>

### حكم الزفاف.

٤٤ - الزفاف إهداء للمرأة إلى زوجها، أي  
خل العروس من بيت أبيها إلى بيت زوجها،  
قال ابن علقم، والمرد به إصداق النساء  
لذلك، لأنه لازم له مرد.

ومن النجاسة - هي المحتر عدهم - هي  
أن الزفاف إن لم يشمل على مائة ذبابة غرامة  
يجوز ولا يكره.

(١) حديث صحيح فيكم والكفر، الإفتاء.

مخرجه في صحيح (٢٣٣/١) ط غير الحلبي  
من حديث حديثه، وهي أنه حيا، وقال  
في صحيح في التلخيص (١٤٦/٣) - ط شركة  
طباعة القبة - مدار، على أناس جمعوا  
وأعاد ذكر الحديث في التلخيص (٢٤٨/٩)  
ط الطبعة وقال: وأمره لم يجمع من  
حديث غير أيضاً وفي إسناده مقال، ويروي  
أحد الإسنادين بالآخر.

(٢) شرح الصمدية وخاتمة الصادي ٣٤٩/٢.  
وهذه النسخة وحاشية شمس الدين ١٨٦/٩،  
ومطاب لربي النبي ٩/٥

وقال الحنفية - وشعب لمن أراد أن يزوج  
لست أن يظن لها شيئاً وسباً حسن الصورة،  
ولا يزوجها ميمناً، وقيل - ومن التمثيل أن  
يزوج الشيخ حياً أي شابة.

### المرأة التي يكره نكاحها

٤٣ - من الفصاة حلى أو صاف في المرأة  
يجوز نكاحها مكروهاً، ومن ذلك

قال المالكية - كره نكاح امرأة مشهورة  
بفروج ولو بقرائن لأحوال وإن لم يثبت  
علمها بفروجه انشهره، أي هذا إذا ثبت  
بالينة، بل وإن لم يثبت، وأما من يتكلم  
فيها ويثبت مشهوره يثبت فلا كراهة في  
زواجها، قال بعضهم - وحصل الكراهة  
نكاح المرأة التي شهوت بالزواج إذا لم  
تحدد، أما إذا حدثت بلا كراهة هي  
زواجها

وقالوا - وكره تزوج امرأة صرحت لها  
بالفجاءة في الفداء، ويجب عرائ كل منهما.

وقال الشافعية - نكح بنت الزن والعمس  
- أي يكره نكاح كل منهما - ولحق بهم  
الحنابلة ومن لا يعرف أبوه، لم يكره تغيير

(١) رد المحتار ٢٢٧/٢، وبهية المحتاج  
١٨٢/٢، ومنه في المحتاج ١٢٧/٣، ومطاب  
لربي النبي ١١/٥، وكلمات الفتاح ١١/٥.



والشخص في مصطبح الساع ف ٢٢،  
عرس ف ٢٧، مزارقة ف ٤ وما بعده.

### أركان المكاح

٤٥ = اخذت الفقه في أركان المكاح

ذهب الحنفية إلى أن ركن المكاح هو  
الإيجاب والقبول فقط

وذهب المالكية إلى أن أركانها ولي،  
ومحل (زوج وروضة)، وصحة

وذهب الشافعية إلى أن أركانها صحة  
صحة (زوج وروضة) وشاغل.

فدس

وذهب الحنفية إلى أن كاته ثلاثة ووجاهة  
والإيجاب والقبول

بالصحة، ففصل في إيجاب هذه  
الأركان<sup>(١)</sup>

### أولاً: الصيغة في المكاح

٤٦ - أتمنى إياه هاء على أن السدح يستند  
ملا لإيجاب والقبول وذهب بالقبول الذي يدل  
علم، ذلك، من يقوم مقام القبول

أما لإيجاب عند جمهور الفقه - المالكية

(١) يشاقق الصانع ٢١٩/٢، وشرح الصبر  
٣٣٦ - ٣٣٨، ومعنى المستح ١٢٩/٢،  
وشرح غام ٣٧.

قال الكمال، أصغر، من كراهه الخراف،  
والمحتمل أنه لا يكره إذا لم يشتمل على  
مسند دينه وعن عائشة رضي الله تعالى  
عنها قالت قال رسول الله ﷺ: «أعلموا  
هذا المكاح واجعلوه في المساجد، وأصبروا  
عنه بالندوة»<sup>(١)</sup>، وعنها قالت: «أولت  
أهراً إلى رجل من الأصهار ففعل  
الشيء ﷺ: «يا عائشة ما كان معكم بهو لأن  
الأصهار يهجمونهم النهار»<sup>(٢)</sup>، وروى عنه ﷺ  
أصل ما ييسر الحلال والحرام بالدف  
والصوت»<sup>(٣)</sup>، وقال الفقه المرد بالدف  
ما لا حلال له

ونقل ابن عثيمين عن البحر من الدخيرة  
صوب كذا، في العرس مختلف فيه، وكذا  
احتلوا في الفتاوى في العرس، فذهب من لا  
بما كراهته كفسر الدف<sup>(٤)</sup>

(١) حديث معلق من المكاح ٤

سبب تخريجه ف ٢٠

(٢) حديث في عائشة ما كان معكم بهو ٥

أخرجه البخاري (٢٥٩ ط سنن)

(٣) حديث فصل ما بين الحلال والحرام الذي  
والعرس

أخرجه الترمذي (٣٨٩ ط ط - هـ) ٥  
والسائي (١٣٦ ط التحفة الكبرى) من

حديث محمد بن حبيب الحمصي، وشرحه

نفساني، وقال الرملي: حديث حسن

(٤) الفو المختار رد المختار ٢٢٢/٢، وفتح

المنير ٢٢٢ - ٢٢٤، وشافق الضع ٣٢٢/٥

وعلى هذا لم قال الزوج زوجي أو تزوجت أنتك كان إيجاباً، ولو قال الولي أو الزوجة: قبلت كاذباً قولاً، وبمعقد النكاح بذلك<sup>(١)</sup>

### الإكفاظ التي بمعقد بها النكاح:

٤٧ - يعنى المعقد، على أن النكاح بمعقد بلفظ الإنكاح والتزويج، وهما اللفظان الصريحان لن النكاح<sup>(٢)</sup>

واقصر الشافعية والحنابلة على ذلك فلا يعقد عندهم النكاح بعبر مغير اللفظين قالوا: لأن معنى الكتاب ورد بهما وذلك من قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ نِكَاحًا غَيْرَ الَّذِي كُنْتُمْ عَلَيْهِ﴾، وقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنْتُمْ بِتِلْكَ أَعْيُنًا تُبْصِرُونَ﴾، ولم يذكر سواهما في القرآن الكريم، فوجب الوقوف معهما تبعاً واحتياطاً، لأن النكاح يرفع إلى العبدية لورود النكاح فيه، والأفكار في المباحات تنفي من الشرع، والشرع إنما ورد بلفظي التزويج والإنكاح

والشافعية والحنابلة - هو ما يصدر من ولي الزوج، والقبول هو ما يصدر من الزوج أو وكيله

لكن المالكية والشافعية يستوي عندهم أن يقدم القبول على الإيجاب أو يأخر عنه ما دام قد تحققت الموجب والقابل، قالوا قال الزوج لولي: زوجي أو تزوجت أنتك كان قولاً، ولو قال الولي بعد ذلك: تزوجت أو أنكحت كان إيجاباً، وانعقد النكاح بذلك.

إلا أن المالكية قالوا: يتدبّر لشغل الإيجاب<sup>(٣)</sup>

لما عت العبدية فلا بد أن يقدم الإيجاب على القبول ولا يجوز أن يقدم القبول عليه، قالوا: لأن القبول إنما يكون للإيجاب، فعنى وجد قبلة لم يكن قولاً لعدم معناه، ولم يصح، قالوا قال الزوج: تزوجت أنتك، وقال الولي: ووجعته، لم يصح رواية واحدة<sup>(٤)</sup>.

ولما العبدية فالإيجاب عندهم هو ما يصدر أولاً، سواء أكان المستقدم هو كلام الزوج أم كان كلام الزوجه أو وليها، والقبول هو ما يصدر من الزوج، سواء أكان صابراً من الزوج أم كان من الزوجة أو وليه

(١) فتح القدير ١٠٢/٣، فخر دار إحياء التراث العربي

(٢) سج القدير ١٠٥/٢، والمصنفون المصنف ١/٢٧٠، والموسوعي ٢١١/٢، وشي المصنف ١٠٥/٢، والمني ٥٣٢/١، ٥٣٢/٢.

(٣) سورة النساء ٢٢/

(٤) سورة الأعراف ٣٧/

(١) الشرح الكبير وحاشية الموسوي ٢٢١/٢، ومعنى المستأنج ١١٠/٢، وفتح القدير ١٠٢/٢.

(٢) المنى ٥٣١/١، وشذات الكناح ٣٧/٢.

وبهذا فأن سعيد بن المسيب وعطاء  
الرهري ررعه<sup>١٦</sup>

أما أحمد بن محمد والحافكية فقد امتازوا عن  
الكتاح بما يدل عليه كتابة في الحمله،  
وقسوا الألفاظ من حيث ما يعمده به الكتاح  
منها وما لا ينقد به منها إلى أربعة أقسام، ألا  
أن لكل مذهب تيمنا في بيان هذه الأقسام،  
وذلك كما يلي

٤٨ - قال النعمنة إنه كما يعتقد الكتاح  
بالنطق الصريح وهو الإنكام والرويح عند  
الانقاف للكنه، ويسمى هذه الألفاظ إلى أربعة  
أقسام

أ - القسم الأول: لا خلاف في إجماعه في  
المنهج، بل الخلاف من خارج المنهج،  
وهو ما سوى ما يظن كتاح والرويح، من  
نطق الله وصدقته والملكوت والجل، نحو  
جعلت سبي لث مائة لأن الملكوت سبب  
سلك الصفة في محلها بواسطة ملك التربة  
منه كانت ملككت، والسبب طرير  
المجاز<sup>١٧</sup>

ب - القسم الثاني، وفي خلاف في المنهج  
والتصحيح لا يعمده وهو لغة السج، نحو

١٦ مقني المحتاج ٦٤٠٤، والمعني ٥٣٢/٦.

بعث نفسي مني أو لنتي، واشتركت بكتاه  
فقدت نعم، يعتقد والاعتقاد بلفظ البيع هو  
التصحيح لوجود هريق المعنى

واختلف في الاعتقاد بينك مسلم ليل لا  
يمه عد لأن المسلم في الحيوان لا يصح،  
وقيل يعتقد لأنه ثبت به ملك الرب

والمتنوع عن أبي حنيفة أن كل نطق تحنك  
به الرقوب يعمده له الكتاح، والمسلم في  
الحيوان يعتقد حتى ولو نطق به الفرس يعتقد  
محمداً، لكن يس كل ما يعمده، اسمعي  
المتنهي للنطق بعد صوره لعدم لزوم اشتراك  
الأمم فيهما

وفي الاعتقاد بلفظ النصف روايتان قيل  
لا يعمده لأنه وضع لأشياء منك الذلهم  
والدناير التي لا تنصير، والمعصود عليه هنا  
سبع

ج - قيل يعمده، لأنه يثبت به ملك معين في  
الجملة، قال صاحب الفتح وظاهر هذا أنهما  
عولان وقاد مشوهما المر، بأن

أ - القول بمر، بعد يعتقد به كثير  
من العرب، وقيل لا يعتقد لأنه من  
معنى الإجماع، قيل لأول عباس نحو  
أبي حنيفة وسعيد، والثاني من قول  
أبي يوسف

أما لفظ «صالح» فذكر صاحب الأجناس

وعن الصخاري أنه يتقدم بلفظ الوصية لأنه  
يشترط فيه ملك الزوجه في الجملة

وعن الزكري في إيد قيد الوصية بالحق بأن  
قال الوصية بك مستفي منه الآن ينعقد  
للمالك، لأنه به صار مجزئاً عن التملك، قال  
صاحبه المصنف ويسمي أن لا يختلف في  
صحته حيث، والحاصل أن ما وردت بالحق  
يصح

وقد قيد به بلفظ الوصية بأن قال أوصيت  
لك بملتي بعد موتي ثم يكن بكاحاً.

وإن لم يعمد لا يتحقق ولا يتحقق ولا يتحقق  
الموت، بأن قال، أوصيت بك بها ولم يرد،  
فبأن لا يكون بكاحاً، وعن المنطوق  
يعقد

القسم الرابع وهو ما لا خلاف في عدم  
الاعتداد به، وهو لفظ الإباحة والإحلال  
والإعارة والقرض والتسعة وذلك لعدم تملك  
الجمعة في كل منها، أي أن كل لفظ من هذه  
لأنه ليس سبب لملك المست

ولا يملك أيضاً لفظ الإباحة والإعارة  
تسعة عقد ثابت

كما لا يملك بلفظ موصلة كيجوز،  
بتدبير طبعهم على شراي، وذلك لعدم  
لا عن قصد التصحيح، بل عن تحريف

أنه لا يعمد به، وذكر السرخسي أن ما ورد  
البكاح بلفظ التصحيح جائز

القسم الثالث ما فيه خلاف والمصحيح  
عدم الاعتداد به، وذلك لفظ الإباحة، فلا  
يصدق البكاح بلفظ الإباحة في التصحيح، لأن  
الإباحة لا تسمى إلا بوجوب، والبكاح يشترط  
فيه به، فبأن فلا يصح أحدهما للأخر

وقد ذكر في بعضه بلفظ البكاح بلفظ  
الإباحة، وقد ذكر صاحب المصنف بدلاً  
الزكري قال لأن المسمى بالبكاح مسمى  
في الحقيقة، وإن جعل في حكمه لعدم وفاء  
مسمى له مسمى لم يرض الآخر في فواء مسمى  
فالمسمى (أي بلفظ) (١) وقد دلل على أنه  
بموت الإباحة

قال صاحب المصنف - البكاح لا يجوز الاعتداد  
بلفظ البكاح بلفظ الإباحة - في المصحيح - ما  
جعل المرأة مسأخرة، إن إذا جعلت المرأة  
بلفظ الإباحة، وإن كان من المسلم كأن يقال  
استأجرت هذه ناسي هذا، أي تملكها إباحة  
في كل لحظة، بمعنى أن لا يملك في  
حوال

ولا يصح البكاح بلفظ الوصية، لأنه  
توجب تملك موصلة إلى ما بعد الموت

(١) فتح مشرق ١٠٨، ١٠٩، ١١٠

(٢) سورة النساء، ٢٤

(٣) فتح المند ١٠٨، ١٠٩

المرأة ووحيت بمسي بالعرب ولا بغيره  
وغير الزوج، والشهود بمنفرد، أو لا  
يعتمد صح كالطلاق، وبطل لا كبيع  
ومثل هذا في باب الرضا<sup>(١)</sup>

٢٩ - وقسم المالكة الألبان بالنسبة للزواج  
في ذلك لمظن الإتيان والزوج - إلى  
أربعة أقسام:

الأول ما يعتمد به الزواج مطلقاً، سواء  
سحب مطلقاً أو لا، وهو أنكحت وورثت.  
الثاني ما يعتمد به الزواج إن سمي صداقاً  
وإن لم يسم، وهو فقط وعت مثل، وعت لك  
بنتي بكذا، قولي سم بسم صداقاً ثم يعتمد

الثالث ما لا يرد بين انعقاد الزواج به  
وعدم انعقاده، وهو كل بعد يقضي المدة مدة  
الحياة مث حب، وملكت وأحللت، وأعطيت  
ورحب، فقبل يعتمد به الزواج إن سمي  
صداقاً، وهو قول ابن الفسار وهذا الزعاب  
في الإنشاق البياضي وبس الحبري في  
أحكامه

وبطل لا يعتمد به مطلقاً، أي ولو سمي  
صداقاً، وهو قول ابن رشد في المقدمات.

الرابع ما لا يعتمد به انعقاد مطلقاً، وهو

ونصحيح فلم تكن حرة ولا مجارة  
بعدم انعقاد بل عداً، فلا يصار به  
أصلاً.

سكن لو أنه في ثرم على الطور بهذه  
للمنطة، وصارت من قصد واحتار منهم  
كان ظناً، وبها حديثاً، ولقد أفسى بهنوار  
انعقاد للزواج به في هذه الحالة شيخ الإسلام  
أبو السعود

قال ابن عابد، وحاصل كلام المر أنهم  
إن اتفقوا على استعمال التجوير في الزواج  
بوضع شديد بعدا يكون حقيقة غريبة، مثل  
الحقائق المزعومة، ومثل الألفاظ الأعجمية  
بموضوعه بزيادة، فيمنع به العقد لوجود  
عيب كذالة على المعنى المراد وإضافته من  
بعض قصد<sup>(٢)</sup>

وقال الحنفية إن أمانة الكسبه في الزواج  
كأنه والتمليك والصدقة والبيع لا بد فيها من  
النية مع حرية أو نصبين القابل للموجب  
ونهم الشهود المراد أو علامهم به

والأصل أن كل لفظ موضوع لتمليك العين  
يعتمد به الزواج إن ذكر المهر، وإن قالية،  
وما ليس بموضوع له لا يعتمد به، واختلفوا  
في انعقاده بغير لا يعتمد أنه كاح فلا لبس

(١) حاشية ابن علقمي ٢٩١/٢، ونيس الحقائق

٢٩١/٢، والأحزاب ٨٢٢، ونسح القنبر

(٢) المر مستحضر وحاشية ابن عابد ٢٩١/٢.

كقول الولي بمروج: تروح بنتي عيتور  
الروح تزوجها<sup>(١)</sup>

أما لو كان الزوج للولي وبجبي استثنى  
أما الولي روحك بنتي، لأن نكاح بنعد  
عد تملكه واشافعه والحال في موت  
وذلك حد "الحنثه ينقد النكاح" سواء على  
"قول بأن قول: روح الولي زوجي هو موكل  
عنصره بالنكاح وبسر الإحصاء" أو على القول  
بأنه وبجبي، وروح هذا في البحر

ما عدا الحال في المذهب فلا ينفذ حد  
نكاح لأن الأصل عدمه<sup>(٢)</sup>، بتقديم الإحصاء  
على القبول فإذا تقدم لمقبل فلا ينفذ  
النكاح، والإحصاء بعده يكون من أبي  
الزوج وليس من الزوج، وإنما كراه الزوج  
يعبر به<sup>(٣)</sup>

٥١ - أما لو كان النكاح بالمضارع عند مالك  
الجمهور: المضارع المندوب به مرة كقول  
الزوجة: تزوجت - فصح الكذب - لو أقردت  
- بكسر الكاف - والمضارع المندوب بالمرور  
كقول ولي الزوج: تزوجت من نسي  
المضارع المندوب به مرة كقول: تزوجتني

كل نفس لا ينصي بعده، الحياة كالعسي  
والإحصاء والدرية<sup>(٤)</sup>

رألة الصمعة على الرمان والرها في  
الحقد

٥١ - بعد العقد، إلى أن: نكاح يستند  
رأية: والموت بعدة المص، كقول  
الولي للزوج: روحك ابني أو فخذك،  
لموت الزوج: فصح نكاحها، أو وصيت  
لأن المص: أم على البنوت والتمص: دور  
السمن

إلا أنه حد متشافه لا يكفي أن يقول  
الروح: فصح فقط، أو: فصح فقط، بل  
لا بد أن يقول: فصح نكاحها، أو: فصح  
نكاحها، إذ أم يقل ذلك ثم يستند النكاح  
في العقد

وحد جمهور الفقهاء: الحنثية والمانكية  
والجانبية وموت: عند الشافعية - يكفي أن يقول  
الزوج: قبلت أو وصيت ويستند نكاح  
بذلك<sup>(٥)</sup>

ويستند النكاح بالإحصاء بعدة الأمر

(١) نهاية المحتاج ٢٠٩/٦

(١) حاشية الدوسقي ٢٢١/٦

(٢) القدر المحذور وحاشية ابن مفسر ٢٦٣/٩

(٢) القدر المحتاج وحاشية ابن مفسر ٢٦٢/٩

والشرح الكبير وحاشية الدوسقي ٢٢١/٦

٢٦٣، والزوج: كذا في الدوسقي ٢٢١/٩

والشرح الكبير ٢٥٠/٢، ونهاية المحتاج

٢٢١، ونهاية المحتاج ٢٠٩/٦، والله به

٢٠٩/٦ - كشاف صاع ١٠٠

٢٢١/٩

ملك، فإن النكاح ينتقد بهذه الصيغة. لكن بشرط أن لا يقصد في المصارع البهيم بالقاء الاستقبال أي طلب الزعد<sup>(١)</sup>.

وقال الدسوقي المالكي: المصارع كالماضي في انعقاد النكاح به، ثم قال واعتزله الناصر للفتاى بأن الحفود إنما يحصل بالماضي دون المصارع، لأن الأصل في المصارع الزعد وفي الماضي الزوم<sup>(٢)</sup>.

٥٢ - وصرح الحنفية والشافعية بأن النكاح ينتقد بصيغة اسم المفعول، قال الحنفية: كأنه مشزوجك، أو قال جفتك مخاطباً، ونقل ابن عابد عن الصح: لو قال باسم المفعول جتتك مخاطباً، يقال الأب زوجتك والنكاح لازم وليس للمخاطب أن لا يقبل لعدم جريان الصيغة به.

وهي حاشية الزملي على أسس المطالب بوقتي بصيغة اسم المفعول، كأنه مشزوجك والقياس النصح، كما لو قال أنا بالعت دارى بك<sup>(٣)</sup>.

٥٣ - وأما صيغة الاستفهام فقال الحنفية لو صرح بالاستفهام اعتبر مهم الحان، قال في

شرح الطحاوي: لو قال من أعطيتكها؟ فقد، أعطيت، إن كان المجلس للزعد موعداً، وإن كان للنفذ نكاح، قال الرحسي: فحينما أن العبارة من يظهر من كلامهما لا سيوفاً، ألا يرى أنه ينتقد مع الهرز والهرز لم يتر النكاح<sup>(٤)</sup>.

وقال الشافعية: لو قال الولي تفروج ابنتي لا يجزى، لأنه استفهام فكيف قالوا لو قال الفرج تفروجي ابنتك فقال بوي، ووجنتك لم ينتقد، لا أن يقول المخاطب بعده زوجك.

يرى الحاشية أنه قد تقدم الإيجاب دفع الاستفهام قرأه لا يصح<sup>(٥)</sup>.

### انعقاد النكاح بغير العربية

٥٤ - ذهب جمهور الفقهاء (الحنفية والشافعية والحنبلة في المذهب) إلى أن من لا يحسن العربية يصح منه عقد النكاح بلسانه لأنه عاجز عما سواه. لفظ عنه كالأخرس ويحتاج أن يأتي بالمعنى المذهب بحيث يشتم على معنى اللفظ العربي.

والوجه الثاني عند الحنبلة أنه لا يصح منه عقد النكاح ويلزمه أن يعلم العربية.

(١) حاشية ابن عابد مع الدر المختار ٢٦٤/٢

(٢) حاشية الدسوقي ٢٢٠/٢، ٢٢١

(٣) الدر المختار وحاشية ابن عابد ٢٦٤/٢

٢٦٥، وحاشية الزملي بدوئى أسس المطالب

١١٩/٢

(٤) الدر المختار ٢٦٤/٢، ٢٦٥

(٥) أسس المطالب ١١٩/٢، وروضة الطالبين

٢٩٩/٢، وشافى الشافى ١٠/٢





أما الكتابات مصحح بلا إشهاد وأما  
الإشهاد فتمكّن المرأة من إتيان مكاتب إذا  
عقد الخروج<sup>١</sup>

وقال الشافعي إذا كان الكتاب إلى غائب  
أو من موطن يصحح<sup>٢</sup> فيل يصحح في الغائب  
ويصحح في الغائب لأنه كسبة ولا ينفذ بالكتاب.  
ومن حاطب مدنا بسلته فقال زوجته سري  
بكتاب فله الكتاب أو لم ينفذ بكتاب الخبر  
فقال قلت لكاهن لم يصحح عني صحح<sup>٣</sup>  
والصحيح في المسألة شرطه لقول في  
حجس بلوغ الخبر وأن يقع بحضرة شافعي  
الإيجاب

١ - النووي لا يكفي في المجلس بل  
شرط عقد<sup>٤</sup>

٢ - أظهر من الحيلة صحة عقد النكاح  
بكتاب مع علة العقد<sup>٥</sup>

ج - الموصول

٥٧ - ذهب جمهور في الحيلة من صحة  
إرساله فمردود في النكاح، قال تركساني  
النكاح كما ينفذ بالكتاب بحري الأمانة ينفذ  
به بطريق السبب بالوكلة وبوصاية لأد كلام  
المراد كلام المرسل في قول الرجل إلى

وأما العادة فقد اختلف الفقهاء في انعقاد  
النكاح بالكتابة إليه

عند الحنفية ينفذ النكاح بالكتاب كما  
يعقد بالخطاب وبصورة أن يكتب إليها  
يخطبها إذا شاعها الكتاب أحصت الشهود  
وهراته عندهم وقابل زوج بمضي مه أو  
مؤول أو فلا يكتب أي يخطبني فتشهد  
أي زوجت نفسي معه. أما لو لم يخطب  
حضردهم سوى زوجة بمضي مه فلا  
يصدق لأن سماع الشهود شرط صحة النكاح  
وبما أحصاهم الكتاب والتميز عنه فهو  
سموياً لغيره. أما إذا كان الكتاب يخطب  
المزوج أما إذا كان يخطب الأمر كقوله زوجني  
بكتابي فلا يشترط إعلامها بشهود ما لم  
يكن الكتاب لأهل تنويع طرفي العقد بحكم  
الوكالة

وقيل إنه لو كان فمضي فثبت شروطه  
بصحة وهو الإيجاب وهو شرطه سماع  
الشهود

ولرجوع الخروج بالنكاح إلى نكاح  
مختوماً يقال هذا كسبي إلى فله فاشهد  
على ذلك ثم يحد في قول في حصة حتى  
يخطب الشهود عليه وعقد أبي يوسف يحد  
ولو حجب الزوج الكتاب بعد العقد فتشهد  
بأنه كتابه ولم يشهدوا به له لا يلزم  
ولا يفسد بالنكاح وهو في مذهب مالك  
الدية ويصح به

١ - عاتية ابن عاتية ٢٩٨/٢

٢ - خروج ٢٧٧، ٢٨

٣ - الإجماع ٥٠٨



وهذا بالنسبة لمطبق على شرط مستقيل،  
وأما تطبيقه على أمر حال فيجوز عند الاحتية  
والحنابلة.

قال المحتية وذلك كمن خطبت إلى ابنته  
فقال زوجها، فلم يصدق الخاطب فقال: إن  
لم يكن زوجها من فلان فقد زوجها منك  
فقبل بحضرة الشهود ثم ظهر أنه لم يكن  
زوجها حيث ينفك النكاح بينهما، لأن هذا  
مصدق بما هو موجود للعاب والتمتعين يكفى  
للعاب لتحقيق وتسيير<sup>(١)</sup>

وقال الحنابلة يجوز الحلون بالشروط  
الحاضرة والشروط الماضية مثل قوله  
زوجك هذا المولود إن كان أنثى وعما  
يعلمان أنها أنثى فإنه يصح النكاح لأن ذلك  
ليس بتطبيق حقيقة إذ الماضي والحاضر لا  
يليه<sup>(٢)</sup>

ورحب الشافعية إلى أنه يصح تعين عقد  
النكاح على الشروط الحاضرة أيضاً

وقالوا: هو بشر شخص سواه لقال  
لاحر: إن كانت أنثى فقد زوجها فقبل  
قالهيب بطلان النكاح ولو كان الواقع في  
مفس الأمر كذلك لوجود عبور التعليق  
وقصد الصيغة

ولكنهم قالوا: لو أخبر شخص يحدث

(١) فتح القدير ١٠٥/٢، ١١٠

(٢) كشف اللغاب ٤٠/٢

شمار شرط عليه يصح النكاح ويبطل  
الحيار<sup>(٣)</sup>

ويرى المالكية أنه إذا شرط الحيار في عقد  
النكاح يوماً أو أكثر لأحدهما، أو بختيار الغير  
فيفسخ النكاح قبل البناء وجوباً، ويثبت  
بالتحول بالمسمى إن كانه، وإلا فيفسد  
المثل.

وفي رواية أخرى عند الحنابلة أنه لا يصح  
عند النكاح<sup>(٤)</sup>

### تعلق الصيغة:

٦١ - ذهب جمهور الفقهاء - الحنفية والمالكية  
والشافعية والحنابلة - إلى المنع من أن  
النكاح لا يصح تعلقه على أمر مستقيل في غير  
المشيئة لأنه إلزام، فهو قال الموصي: إذا جاء  
فلان فقد زوجتك بنتي فلاته عين مباء فلان  
فإنه لا ينفك، وشك إن وصفت زوجته بنتا  
فقد زوجتكها، وروي عن أحمد أنه تعين  
عقد النكاح على أمر مستقيل يصح<sup>(٥)</sup>.

(١) فتح القدير ١١٠/٢، والدم المحتار وحشية  
ابن عيسى ٤٨٨، ومضي المحتاج ١١/٢،  
والإيضاح ١٦٦، والمضي ٥٦/٢

(٢) جوامع الإكالي ٢٨٤/١، والإنصاف ١٦٦

(٣) فتح القدير ١٠٥/٢، ١١٠، ومضي المحتاج

١١/٢، ١١٦، ومبطلية المحتاج ٢١٩/٢

وكشاف اللغاب ٤٠/٢، والإنصاف ١٦٦

والمعدات ١٢٢/٢

زوجها مني من ثلث فقال قد شئت  
وهيأت ليصبح النكاح<sup>١</sup>

### إضافة الصيغة

٦٦ - لا يصح إصداق من هو نكاح من  
المتصلين كالزوجة التي على لسانه مروجته  
قوله: إن بعد غد أو مساء كذا أو شهر كذا أو  
زوجتك مني إذا «من» هي المشبهة<sup>٢</sup>  
ويظهر مصطلح نكاح مني منه.

### نائب النكاح.

٦٧ - لا يجوز تأخير النكاح بعد  
ويظهر نصيبه من مصطلح النكاح مني<sup>٣</sup>

### قولي شخص طرفي عقد النكاح

٦٨ - قولي صيغة عقد النكاح من الطرفين  
في خروج الزوجة - يأتي على نحو  
الأول أن يكون الزوج أصلاً من جنس  
نمسه في العقد ووب من جانب الزوجة كمن  
نمسه إن كان وبعاً علي - من نمسه وثره  
تزوجها من نمسه فهل يجوز له أن يقول  
طرفي العقد؟

ثبت له تعليق المحبر ثم قال لأحر  
صدي أقصر بعد زوجتك فإنه يصح لأنه  
ليس يتعيب بل يجهل ويكون إن «بعضي»  
قوله<sup>٤</sup> «أقصر» من السر «وخالوي» في كونه  
نكاحاً<sup>٥</sup>

### واختلف العلماء في التعليق بالمشبهة

قال جماعة يصح النكاح في التعليق  
بالمشبهة إذا بطل من به المشبهة في  
المعنى، فإنه قال مروجته في ثلث أو في  
شاة يد فاعلم صاحب المشبهة مضيقته في  
المجلس فأنكح جازماً لأنه المشبهة «و» بطلت  
في المجلس صار مكانها مخرج مشبهة لكون  
ذلك إذا بدأت الجماع، أما إذا «بطل» الزوج  
والله مروجته إن ثبت ففيل المرأة من  
غير شاة صح النكاح لا يحتاج إلى بطلان  
شيء بعد ذلك لأنه المبرور مثله<sup>٦</sup>

وقال الأصحابية لو قال مروجته إن  
«بطل» الله وليد التبعي أو أطلق ثم يصح، وإن  
قصده التبريد وإن كل شيء بمشيقته الله تعالى  
صحيح<sup>٧</sup>

وقال الحنابلة، لو قال زوجتكها إن  
شاة الله، أو بيت إن شاة الله، أو قال أوسي

(١) كتابه، الخراج ص ٤

(٢) قدر «المختار» وماله من عاين ص ٢٩٥

وحاشية القسوتي ٢٣٨١٧ ويظهر المحتاج

١٤٢٣، وكتاب محتاج ٩٧، ٩٨

(٣) مفتي «المحتاج» ١٤١٣، ١٤٢

(٤) سورة آل عمران ٧٥

(٥) فتح القدير ١١٠٣

(٦) معني المحتاج ١٤١٣



تقول فصیح كما یوجد من رجلین<sup>(١)</sup>

وعند الشافعی والحنابلة فی انوریه اثبتیه  
ومقابل المشهور عند المالکیة - وهو قول زهر  
من الحنفیة ان لا یحور مولي الذي یرید  
الزواج من مویبه ان یولی طرفی العقد ولكن  
یوکل عبوه یروجه ایضا بإدائها، قال الشافعی  
یوکل من کفی مساویة له فی الفرحة بلان عقد  
والفکاحی

وفی المحسني قال احمد فی رواية لی  
مستور لا یراج نفسه حتی یولی رجلاً،  
لتحلیت فی المعبره بن شب حطب مرفقة هو  
قولي انی یس بها لامر رجلاً لزوجته<sup>(٢)</sup>، ولأنه  
عقد مائة بالآداب فلم یحور ان یولی طرفیه  
کالحج<sup>(٣)</sup>

الموردة الثالثة أن یترک طرفی العقد ولی  
الزوج والمروجه وذلك فی الشریع من عبیه  
کأن یولی جد طرفی عقد فی تزویج بنت ابیه  
بین نسه الآخر

وقد اختلف الفقهاء فی ذلك

(١) المبني ١٦٩/٩ - ١٧١

(٢) حديث حطب الدجیر من شعبه امرأه هو  
اولی شئس به عامر رجلاً تزوجه  
أخرجه ترمذی مطبق (فتح الباری ١/١٨٨/٩ -  
ط مسقیة) روضه البیہقی فی تحلیات  
کد فی القدر لاسی حشر (١/١٦٩)

(٣) بدایع الصنائع ١٣١/٣، والخطاب ١٣٩٤،  
ومنی شعبان ١٦٣/٣، ومنی ١٧٠/٣

عند الحنفیة - غیر زهر - والشافعی من  
الأمح والحنابلة فی رواية أنه یحور أن یولی  
ولی الزوجین طرفی العقد إلا أن یشاعبه  
بجسمین هذا الحق للعقد فقط یؤثر سائر  
الأدب، تقوه ولان

١ عند زهر ومقابل الأمح عند الشافعی  
ولی الرویة الثالثة عند تحلیة أنه لا یحور  
أن یولی طرفی العقد وإنما یوکل عباه  
یروجه لاسی به لأن زهر شکک اسم  
لتطریس مضمین وهو لإیجاب العیون قال  
یروان لا یعادی<sup>(١)</sup>

انظر مصنف (تولی ٦)

### انعقاد النکاح بالنیابة

٦٥ - امرأه مامدة انکاح بشفاعة امرأتین  
فی عقد النکاح إذا أن النیابة والوکالة متساویان  
وعمل ان النیابة عدم لامرأها حیث إذا ولی  
الحاکم أمیراً أو قاضياً بغير نائب عنی ولان  
ولیس وکلاً<sup>(٢)</sup>

وبالکفاسی النکاح کما یعمد تطویر  
الأصالة یعمد بطریق النيابة بالوکالة والرسالة  
لأن تصرف الوکیل یتصرف لموکل

وحکم التوکیل فی النکاح أنه جدر بالشفاعة  
اعلمها، والتدبیل علی جوازها ما ورد من

—

(١) بدایع الصنائع ٢٢٩/٣، ومنی ٢٠٤ -  
١٦٣/٣، والامی ١٦٩/٩ - ١٧١

(٢) السراج الکبیر مع شافیه ١٧٠/٣، ومنی ٢٢٧/٣

مما روي في حيز التوكيد في كالبية<sup>(١)</sup>

واختلط اليهم في وحي امرئهم... في  
له أن يوكر في إمكانها من هو السبيل فقط  
أو هو كل شيء دون أن يكون مجيئاً  
كأن استعمل في جواز أن يتولى له أنه فقد  
الشكك بالوكالة أم لا يجوز بها ذلك  
ويظهر تفصيل ذلك في (٦٦ - ٧١)

### ثانياً الولي.

٦٦ - احكام العهد، في كون الولي وكذا من  
أركان الكساح أو شرطاً في صحته أو شرطاً في  
جوازه وفاداه

معنا الصاحبة المتعبد لولي كمن  
أراد أن يعد كساح، فلا يصح الكساح بدون  
ولي بشرطه، لأنه من أركان العقد التي لا  
يصح وجوده إلا بها، والمراد بالولي من له  
ولاية دون ولي العدل غيره، إلا أنه

ولا صح عند المالكية، الشافعية والحنابلة  
الكساح من أنشئ<sup>(٢)</sup>

فلا صح عبارة طبراني في الشكك إيجاباً  
وقولاً، فلا شراح فيها بدون الولي ولا يعبر  
بده، ولا يعرف لا يولاه ولا يوكاله، ولا  
تغير الكساح لا يولاه ولا يوكاله

(١) المعنى ١٤٩٥، وكساحه نداء ٥٨٥

(٢) - شرح الصغرى ٣٣٥ ٦٩٠ وشرح  
البرقاني ١٩٨/٤، ومعنى التمسك ١٤٧٤  
بعد الجوز من الصغرى ١٣/٢

أم حب - وهو الله عنها - أنها كانت معه  
من حبش هناك عنها - وكان يمسها حتى إلى  
أرضي لعينه، فزوجها الصديقي رسول الله ﷺ  
- وهي عدهم -<sup>(١)</sup> فإن كان فعل ذلك بالمر  
النبي ﷺ فهو زكوة، وإلا كان معه غير أنه  
بعد أحوار شبيبة عقدته وولاهه اللائحة  
كأن وكالة السابقة<sup>(٢)</sup>

كذلك ورد عن النبي ﷺ أنه وكل رسولاً  
رافع في قول كساح ميمونة<sup>(٣)</sup>، أو وكل  
عمرو بن أمية السهمري في قبول كساح أم  
حبيبة رضي الله تعالى عنهما<sup>(٤)</sup>، ولا به عند

(١) حديث الله حبة لها كانت مداني  
منه

أحد له دور (٥٩٩) ط حصار  
وانتشار (١٩٩) ط المجدي الكبرى،  
وشرح مع السهمري في مختصر السير  
٣١ ط دار المعرفة

(٢) قدس ٢٣١.٦

(٣) حديث ابن عباس رضي الله عنهما في قبول  
كساح ميمونة

آخره الترمذي (١٩١٤)، من حديث أبي رافع  
أنه قال: تزوج رسول الله ﷺ ميمونة وهو  
حلال، وبنى بها وصر بذلك، رد - له  
رسولاً بينهما، وهو حمزة بن عبد المطلب

(٤) حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه في قبول  
كساح أم حبيبة

المرجعي للبيهقي (١٩٩) ط دائرة المعارف  
من حديث أبي جعفر محمد بن علي  
مرجلاً

الصغيرة يكره كانت لم نبياً، وكذا الكبيرة  
المعومة والمردودة

ويعتبر في التولية على الجاهل العاقل  
أقوال أصحاب الكمال حال وحاصل ما عه  
عليك في ذلك، سبع روايات

رواية عن أبي حنيفة

الأولى تجوز ميثقة بالشفة الحائنة عقد  
نكاحه ونكاح غيره مطلقاً أي من كفه أو  
من غير كفه - لا أنه خلاف المصحح،  
وهو ظاهر المذهب<sup>(١)</sup>

والأبي حنيفة على ظاهر المذهب التكتف  
لغيره والله ولاستدل

أما التكتف فقولته تعالى ﴿وَلَوْ لَا فُلُوكَ إِنْ  
وَقَبْتُ قُبُورًا لَّيُفْنِنَ فِيهَا لَأَوْدَعْتُهُمْ  
بِمَنَازِلِهِمْ﴾<sup>(٢)</sup> دلالة الشريعة على عقد  
النكاح بغيره فكانت حجة على المخالفين،  
وقوله تعالى ﴿إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ فَمَا يَحْكُمُ بِهِمْ  
فِي حُكْمِهِمْ فَمَا يَحْكُمُ بِهِمْ فَمَا يَحْكُمُ بِهِمْ  
فِي حُكْمِهِمْ﴾<sup>(٣)</sup> أصاب نكاح في قوله ﴿فَمَا  
يَحْكُمُ بِهِمْ﴾ أيها الجفسي بغير النكاح منها،  
وأصله في قوله ﴿فَمَا يَحْكُمُ بِهِمْ﴾ أي  
أي يتحكم بها من غير ذكر الزوج، وقوله تعالى  
﴿وَلَوْ لَا كُنْتُمْ لَفُتْنًا لِّلْجَنَّةِ لَمَا كُنْتُمْ لَهَا

وقال الشافعي ولو عدم الولي الحاكم  
فولت مع صاحبها أمرها رجلاً مجتهداً لير وجهها  
منه صح لأنه محكم، والمحكم كالحاكم،  
وكذا لو ولت مع عدلاً صح على المختار وإن  
لم يكن مجتهداً لئلا يفسد النكاح إلى ذلك قال في  
المهمات ولا يختص ذلك بعقد الحاكم بل  
يجوز مع وجوده سراً وحضراً سواء على  
المصحيح في جواز التحكيم، قال الولي  
الموافي ومرد المهمات، إذا كان المحكم  
صالحاً للعضد، وأما الذي احتاره المروي أنه  
يكفي البدلة ولا يشترط أن يكون صالحاً  
للقضاء بشرط السمو وقد القاضي<sup>(٤)</sup>

وقال الحنفية التولية شرط في الوكيل  
وهي من شروط الجواز والعدالة فلا ينفذ  
إنكاح من لا ولاية له، والولي العاقل البالغ  
الفرط، ففروح أصبي والمعمود والعند  
والكامل على النكاح، وعدة عند فخر  
فتهم، وقال إرمي وابن حنبلين التمريض  
خاص بالولي من جهة القرابة، إذ الحاكم والي  
وليس بوارث وكذا سيد العبد

والولاية في النكاح زوجان

الأول، ولاية مدب واستحباب، وهو  
الولاية على الجاهل العاقل نكر كانت أو نبياً

والثاني: ولاية إيجاب، وهو التولية على

(١) بدائع الصالح ٣٣٧، ٢٢٧، ومنع الفهر  
١٥٧٣، والمرد المختار ورد المختار ٣٩٥٢

(٢) سورة الأحزاب ٥٠

(٣) سورة بقره ٢٣٠

(٤) عقد الجواهر النسخة ١٢/٢، وهذا محتج  
١١٧/٢، ورواه الشافعي ٥٠/٢، ٥١



قادر أجنبي، وبالبلوغ عن عقل زال القجر  
حقيقته وقلوب على التصرف في نفسها  
حقيقه، فزود ولاية الغير عنها وثبت الولاية  
لها، لأن المبدأ الشرعي إنما تثبت بطريق  
الضرورة مطلقاً مشمول بمراد الضرورة، وإذا  
صار ولها نفسها في النكاح لا تنقض موليا  
عنها بالضرورة، ما فيه من الاستحالة<sup>(١)</sup>

والرواية الثانية عن أبي حنيفة هي رواية  
الحسن عنه أنه إن عقدت مع كذا جاز ومعه  
غيره لا يصح، وسقطت لثمنوي، بما ذكر  
من أنه كم واقع لا يرفع، وليس كل ولي  
يعص المراءى والخصومة، ولا كل قاصر  
يعد، ولو أحسن الولي ردعاً الفاسي فقد  
بشرك أئمة بسرد في أبواب استحكامه  
واستقلاله لتصر الخصومات، فينظر الضرورة  
وكان منه دفعاً لها، وقال ابن الوهم ويسمي  
أن عدم المسحة اليمنى به بما رد، كان لها  
أولياء أحياء، لأن عدم مسحة اليمنى كان على  
ما وجهت به هذه الرواية، دفعاً لضررها، فإنه  
قد ينقرد لما ذكرناه، لم ما يرجع إلى حلها  
فقد سقط برضاها بغير الكفاءة.

وعن أبي يوسف ثلاث روايات لا يجوز  
مطلقاً إن كان لها ولي، ثم رجع إلى الجواز  
من الكفاءة لا من غيرها، ثم رجع إلى الجواز  
مطلقاً من الكفاءة وغيرها، قال الكمال

(١) بدائع الصنائع ٢٤٨/٢

ينكح أولادها<sup>(٢)</sup> والاستدلال من وجهين  
أحدهما أنه امتناع النكاح إليهم قبل بلوغ  
جواز النكاح بمبارهن من غير شرط الولي.  
والثاني أنه نهى الأولياء عن الجمع من  
نكاحهم أنفسهم من أولادهم إذا سرامى  
الزوجان، المهي يقتضي تصور المهي عن  
وأما الله فما ورد عن ابن عباس رضي الله  
تعالى عنهما عن رسول الله ﷺ أنه قال طيس  
سوءني مع الشيب أمراً<sup>(٣)</sup>، وهذا قطع ولايه  
الولي عنها، وورد عنه أيضاً عن رسول الله ﷺ  
أنه قال: لا يأم أحد بنفسها من زوجها<sup>(٤)</sup>،  
ولا يأم لأمه لا زوج لها

وأما الاستدلال فهو أنها لما يلعب من  
عقل وحريه صار ولية نفسها في النكاح فلا  
يبنى مولياً عليها كالصبي المفلح إذا بلغ،  
والجاء أن ولاية الإنكاح إنما تثبت ثلاث  
على التصغير بطريق النيابة عنها، لتكون  
النكاح تصرفاً مطلقاً منصوصاً بمصلحة الدين  
والتدبير، وحاجته إليه خالاً ولاً، وكروب  
عاجزة عن إسراف دينك بنفسها، تكون أدات

(١) حوزة قبلة ١٣٤/٢

(٢) حديث «ليس لأولي مع نكاح امرأة»  
أخرجه أبو داود (٥٧٨/٢)، ٥٧٩ ط حصراً،  
والناسي (٨٥٧) ط الفجالة الكبرى  
(٣) حديث «لا يأم أحد بنفسها من زوجها»  
أخرجه مسلم (١٠٣٧/٢) ط محسن الحسيني

من حديث ابن عباس رضي الله عنهما

مرجها، فإن اشجروا فاستبدوا ولي من لا يري<sup>(١)</sup>، ولا يقال يمكن حمل النبي في قوله **نكاح** إلا نكاح إلا بولي، على معنى الكامل. لأن كلام سائر عموم على إحصائيات الشريعة، أي لا نكاح موجود في الشرع إلا بولي.

وقالوا إن النكاح لا يصبح بدون ولي لعدم وجود شرطه، ولأن المرأة غير مأمورة على التخصيص لعرض عفتها وسرعة ابتذالها فلم يحرم تقويضه إلبها كالعبد في المال، ولم يصح أن يترك له ولا أن يتزكى فيه، وبودي هذا، على حصر دعوي وابن مسعود وابن عباس وأبي هريرة وعائشة رضي الله عنهم

وقالوا إن حكم يصح عقد النكاح بدون ولي حاكم لم ينقض حكمه، أو كان متولي العقد حاكماً بولاه لم يفسد، وكذلك سائر الأحكام مما يسهل بنا حكم بها من يراها لم ينقض لأنه يسوغ فيها الاحتياط فلم يجر بعض الحكم بها<sup>(٢)</sup>

### شروط الولي

دعت العلماء الر أنه يشترط في الولي في النكاح شروط انفقوا على بعضها، واختلفوا في بعضها، ويبين ذلك فيما يلي

(١) يجب حاشه أيا امرأة نكحت بغير وليها حاكمها

أخرجه الترمذي (١٠٧٩) ط الحلي، وقال هذا حديث حسن

(٢) الإحصاف ٩٩/٨، وكشف النجاشية ١٩٠

وترتيب الروايات عنه على ما ذكرنا هو ما ذكره شرحي

وعلى محذورين اعتماد موقوف على حجة الولي، إذ أجده نقد وإلا بعض، إلا أنه إذا كان مع قصد وأجمع الولي بغيره العاصي العقد ولا يلتزم إليه، وقوله رجوعه إلى عامه شروط<sup>(٣)</sup>

وعلى الحاشية، الولي شرط في صحة النكاح، فلا يصح نكاح إلا بولي، قال المرداوي هذا المذهب وعند الأصحاب وهو على، حال الترخي لا يحتلص لأصحاب في ذلك، وعن أحمد ليس الولي شرط مطلق، وخصه ابن قدامة صاحب المقنع جماعة بالعقد لعدم الولي والسلمة، وعلى المذهب عنهم لو روجت امرأة نفسها، أو روجت غيرها كبتها وأختها، أو وكلت غير

وبها في شروطها ولو بدون وليها، لم يصح نكاح في المصور ثلاث حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال لا نكاح إلا بولي<sup>(٤)</sup>، وهو معنى الحقيقة الشرعية

بما قبل ما ورد عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله ﷺ أيا امرأة نكحت بغير ربها فكن حرة باطلا، فكنها باطلا، نكاحها باطل، فإن دخل بها فله مهر مما لم ينسأ من

(١) فتح البدر ١٥٧٣

(٢) حديث أبي موسى «لا نكاح إلا بولي»

أخرجه أبو داود (٥٦٨٩) ط حسني، والترمذي

(٣٩٨٧) ط الخطيب، وقال حسن

### الشرط الأول: القفل والبويع

٦٧ - أن يكون الولي بالغا عاقلا عند جمهور العلماء

فلان ثبت الولية للمحور ولا يصح لأهوالها من أهل الولاية، لأن أدلة الولاية الفموية هي لحصيل الطرمي حق الترتي عليه وذلك بكمال العقل والتراي ولم يوجد. ألا ترى أن الولاية لأي مهمل على نفسه كيف يكون متى غيره

ودوي عن الإمام محمد بن قيس إذا بلغ الصبي عشر أزوج ونزوح، وعنه إذا بلغ اثني عشر<sup>(١)</sup> والهراد بالجنون. كما قال التكمال - المطبوع، وهو على ما قيل سنة، وقيل أكثر سنة، وقيل شهر، وعنده العموي عند الحموية، وفي المحميس وأبو حنيفة لا يؤمن في الجنون المطبق شدا كما هو عليه في التمهيد فيموضع إلى رأي خاصي، وعنه المطبق ثبت الولاية في حالة دلالة بالإجماع، والمعنى أنه إذا كان مطبقا سبب ولاية من وج ولا يفسر إقامته، وغير المطبق الولاية نسبة له فلا زوج ومنظر

بماقته كالمسلم، ومنعفي النظر أن نكحه لمخاطب إذا كان منتصرا بماله زوج وإن لم يكن حقيقا، ولا تنصر على ما احتاره أئمة آخرون من شعبة<sup>(٢)</sup>.

(١) يندفع الفتوى ٢٢٧/٢، والشرح الصغير ٣٦٩/٢

- ٣٧١، ومغني المحتاج ٢٤١/٢، والإحصاف

٧٢٨، ٧٢٩، وكتاب الفتاوى ٥٣/٥، ٥٤

(٢) فتح القدير ١٨٠/٢، ١٨١.

### الشرط الثاني: الحرية

٦٨ - ذهب جمهور الفقهاء في أجمعه إلى أنه يشترط في الولي أن يكون حرا، لأنه لا ولاية للممكوك على أحد لأنه من من أهل الولاية، ألا ترى أنه لا ولاية له على نفسه، ولأن الولاية تنبئ عن المالكية، والمختص الواحد كيف يكون مأكنا وممكوكا في زمان واحد، ولأن هذه ولاية نظر ومصلحة، ومصلحة التكمال لا يعرف عليها إلا بالتأمل والتفكير، والممكوك مشغول بخدمته مولاه لا يتفرغ لتأمل والتفكير فلا يعرف كونه مكوكا مصلحة.

وأما الشافعية أنه يجوز للمربي أن يترك لغيره في قول التكمال يرد عليه قطعا ويحرم لأنه على الأصح، ولا يصح تركه في الإيجاب على الأصح عند جمهور الشافعية

ومثل المردوي من الحائلية عن الروضة في ولاية العبد على حرته بوليته، فقد في ألفه عد الأصوبه الأظهر أن يكون وليا<sup>(٣)</sup>

### الشرط الثالث: الإسلام

٦٩ - ذهب العلماء إلى اشتراط الإسلام في ولاية المسلم على المسلم

قال الحموية: لا ولاية لمكافر على المسلم، لأنه لا ميراث بينهما، فإن سي<sup>(٤)</sup>

(١) فتاوى ٢٢٧/٢، والشرح الصغير ٣٦٩/٢.

ومغني المحتاج ٢٤١/٢، والإحصاف ٧٢٨.

ومطالب ربي النبي ٦٤/٥

على مسلم ولا على كافر ولا على مرتد منه  
وأما اسلام الدولي للجن بشرط، لشوب  
الولاية في الحماية، فهي تكفير على الكافر لأن  
الكفر لا بدح في الشفعة التابعة في حصص  
النظر في حق العز في عليه، ولا في مورد في  
الكفر، يوث كافر، ولهذا كان من أهل الولاية  
على عبده. على غيره. قال عمر بن  
«وَأَمَّا كَفَرُوا فَهُمْ أَهْلُ الْوَلَايَةِ مِنْكُمْ»<sup>(١)</sup>

قال المالكية، يصح بولاية الكافر للمسلم  
وعكسه فلا يكون أحسب ولا تكفيراً لا  
منه كفاية في وجوبها لكافر فقط، أو معتونه  
الكفرة، بل أغلب وهو مسلم ببلاد الإسلام  
مراجها ولو مسلم حيث كانت كنية<sup>(٢)</sup>

وعان السابعة لا يزوج المسلمه من  
كافر، ولا زوج الكفرة من بيتها المسلم،  
ويصح من لا يصح منه من الكافر  
لا يصح الكافر لأخصيه ولو كانت عليه  
مسلم، وحلف اعتدلت الزوج في ذوي  
النصرية والنصر في اليهودية كالزواج لهما  
محال في «وَأُولَئِكَ كَفَرُوا مِنْكُمْ أُولَئِكَ يَتَرَفَعُونَ»  
ولفسه انقشبه بالآيات أنه لا ولاية لمحرم

ولا بتوليت أهل مدين نبي<sup>(٣)</sup>، ولأن الكفر  
يسمى من دور ولاية على المسلم، لأن  
شرع فعل ولاية الكافرين على المسلمين  
ومال انه محال في قول بعض الله في الكفر على  
المؤمنين سيلاً<sup>(٤)</sup> قال رامة الإسلام بعد، لا  
يعلى<sup>(٥)</sup> ولا يثبت الولاية لمكافر على  
المسلم بعد بدلان المسلم من جهة كافر  
وهذا لا يجوز، وهذا صلب المسند على  
مكتح كافر

وكذلك يكافى في مسد وأصوله عنه كافر  
ولا ولاية فيه، لأن المسلم لا يرث الكافر من  
الكفر لا يرث المسلم، قال النبي ﷺ «لا يرث  
المسلم الكافر ولا الكافر المسلم»<sup>(٦)</sup>

وقالوا لا ولاية لمعتمد على أحد ولا

(١) حبيب، الإسلام في الدين

أخرجه أبو داود (٣٢٨٦، ٣٢٩) وحدث  
من حديثه في الله من غيره، وصححه  
إسحاق، ابن المصنف في خلاصته في المير  
(١٣٥١) - في كل الرصد

(٢) سورة البقرة ٦٤

(٣) حديث: الإسلام بطور ولا يهي

أخرجه الدونطى (٢٤٢٦) في كل شخص من  
حليف خالد بن عمرو الهذلي، وحسن رصده  
في حجره، فتح القري ٣٦ ٢٤ - في الله

(٤) حديث: لا يرث المسلم الكافر

أخرجه البخاري في فتح الله ٢٤٢ - في السنة،  
ومطبعة (١٢٣٣) في عيسى الحلبي، من حديث  
السنة في يد، وسائق البخاري

(١) بهامه الصحيح ٢٣٧٥، ٢٣٩، وشرح  
الفصل ٣٧٠٢، ومطالع ربي شهر ١١٠٥،  
٦٥، وكتاب الفناج ٥٤٦، ووجه الفناجين  
٢٦٦٤ - ووجه المحتاج ١٥٩٣

(٢) سورة البقرة ٢٢

(٣) شرح الفناج ٣٧

# الفرق الرابع : العنافة

٧٠ - اختلف الصلابة في اشتراط انعاده في الولي إلى رأيين

الأول - لا يشترط الصلابة في الولي، وهو رأي الحنفية والمالكية حتى المشهور، ورأيه عند الشافعية، ورأيه من أحمد

وسئلوا به يوم قوله تعالى ﴿وَيُكَلِّمُ الَّذِينَ يُكَلِّمُهُمْ﴾، وشبهه عليه السلام تفسيره بالسلمة، وأنكحوا الأكمه، وأنكحو إليهم عليه السلام من غير فصل، ولأن الناس من أسرهم علمهم وحاصهم من لدن رسول الله عليه السلام إلى يومنا هذا، يزوجون بينهم من غير تكبير من أحد، ولأن هذه ولاية مضر، والمسلم لا يفتح في الفتوة عن تحصيل الخطر ولا في الداعي إليه وهو نفسه، وكذا لا يفتح في الوفاة فلا يفتح في تولايه كالعبد، ولأن أهلنا من أهل الولاية من معه يكون من أهل الولاية على غيره كالعبد ولهذا فيما شهدناه، ولأن من أهل مدن بومي الولاية وهو ولاية تلك حتى يزوج ثمة تكون من أهل النوع الآخر عليه السلام.

(١) سورة شور ٢٦.

(٢) حديث البخاري في التكميل، وأنكحوا عليه السلام.

تقدم تحقيقه في ٤٣

(٣) بدائع الصانع ١٣٩٩، ٢٤٠، وحاشيته من

المنسوخ ٣٦٢/٢، وفتح القدير ٢٨٠/٢،

١٨١، وفتح شرح المنصور ٣٦٩/٢ - ٣٧٦،

والنصر ٧٣/٨ - ٧٤، وعمد الجواهر

للحنفية ٢٢/٢، وفي المنهاج ١٥٥/٣

على دمية، وبالحكمس، والد المستأمن كالدمي، وصحة النفسي

ومرتكب المحرم الجنسي في ربه من أوله الكافر، كتناسل هذه فلا يزوج مولاه، بخلاف ما إذا لم يرتكب ذلك، وإذا كان مشركاً فهو حرام

ولا فرق بين أن يكون زوج الكفرة كافراً ومستمداً، لكن لا يزوج المسلم منهم بخلاف الروح الكافر لأن نكاح الكافر صحيح وإن صدر من قاصيهم

أما التردد فلا يلي منطقاً لا على مسلمة ولا مرتدة ولا غيرها لأن قطع الموالاة به وبين غيره، ولا يزوج أمه سكتة كما لا يزوج عليه السلام وقال الحنابلة، لا يزوج كافر مسلمة ولا حرة إلا لم ذلك الكافر، إذا أسلمت يزوجها

والمسلم يزوج أمه الكافرة، والسلطان يزوج كافراً لا ولي لها

ولي النبي نكاح بوليته الفقيه من انفعي، قال المصنف في هذا هو المذهب المتفق عليه عند الأصحاب، ولم يعرفوا من اتحاد فيهم أو تباينه، ورأيه من مسلم وهو المذهب متناه أبو الخطاب وغيره

ويشترط في التمني إذا كان ديناً الشرط المعنوي في التمس عليه السلام

(١) روضة الطالبين ١٦٧/٢، وفي المحتاج ١٥٦/٢

(٢) الإحصاء ٨٠٦/٢، ٨١، وكشاش الشهاب

٥٤، ٥٥/٢

في عهد النكاح ذكرنا إلى رئيس

الرواي الأول ذهب المالكية والشافعية  
والحنابلة في الجملة إلى أنه يشترط في ربي  
نكاح المذكور، فلا يصح من أنثى

وأضاف المالكية أنه يباح له تزويج  
مالكته لأمة، ورواية على أنثى، ومختلفة  
لأمة لم يوجد معها صاحب نسب من  
يتولى العقد عمن من المذكورة المستزادة  
لمسروطة<sup>(١)</sup>

وفصل الشافعية وقوله لا تزوج المرأة  
نفسها بعد من زوجها ولا دون يمين منه، ولا  
بزوج غيرها بولاية ولا بوكالة من الولي، ولا  
تقبل بكاحاً لأحد، قطعاً لها عن هذا الباب،  
إلا لا يلقى محاسن المصنفات دحولها فيه، ثم  
مصد صمد من الحياء، وقد قال ابن عباس  
«أَيُّهَا الْقَوَّاتُونَ عَلَى الْفُكَاةِ»<sup>(٢)</sup> فقال  
الغضنوي معني «مُؤْتَمِرَاتٌ عَلَى الْفُكَاةِ»<sup>(٣)</sup>  
ليأمرهم بمخالفتهم ومته ولا، تزويجهم كما  
يؤشد إليه الحديث. «لا نكاح إلا بولي»<sup>(٤)</sup>  
وكبر الولي فيه دليل على ذكره، وإرادته

الرواي الثاني، يرى أنه يشترط الحداد في  
ولاية النكاح، وهو رأي الشافعية في المذهب  
والحنافية كذلك وغير المشهور عند المالكية

وأضاف الشافعية أنه لا ولاية لقاموس، غير  
الإمام الأعظم، مجبراً كذا أو لا، أهلي بنفسه  
أو لا على المذهب بل سبيل الولاية للأحد  
سحبت<sup>(٥)</sup> لا نكاح إلا بولي، ولي مرشد أو  
سقط<sup>(٦)</sup> أم الإمام الأعظم فلا يقدح بسفه  
لأنه لا يمحرم به، وقد نزل الإمام المرواني  
لا تعلق على أن المستور يني، وأثبت غيرهما  
فيه حالاً، وقال العمري، إن مات القاموس روح  
في الحال، وزجه يلاً الشرط في ولي النكاح  
عدم القاموس لا يبرأ الشهادة المعتبر فيها  
العدالة، قال الشريفي الخطيب وهذا هو  
المعتمد، وما بين العمري لا يزوج في الحال  
من لا يدمى، لا استواء قياس على الشهادة<sup>(٧)</sup>

الشرط الخامس المذكورة

٧١ - .ختلف العقول في استراط كون الولي

(١) حديث ٦٦ نكاح إلا بولي، مرشد أو  
سقط

أخرج الطبراني في الأوسط ٢١٨/٦٦ مكتبة  
المطهر (الرواية) من حديث أبي عيسى، وعنه  
أبو حمزة في صحيح أبيه ١٩١/٤ - (المطبعة)

(٢) روضة الطالبين ٦٢٢/٦٢، ومغني المحتاج  
١٥٦/٦٢، والإمام ٧٣٢/٦٢، ٧٤

ومطالع أمني - ٦٥/٥، وعقد الجواهر  
التيبة ٧٤/٦

(١) الشرح للمصنف ٢٩٩/٢، وروضة الطالبين  
٣٧٧/٢، وسنن المحتاج ١٤٧/٢، والإضاف

١٨/٢

(٢) سورة النساء ٣٤

(٣) حديث ٦٦ نكاح إلا بولي

سبي مخرجه ٦٦

وكلت غيرها لي يوزجها أو زوجها غيرها  
وأجرت

وقال محمد لا يجوز لا يزوج ولا يفسخ الوصي  
قول منّا قلها لا يجوز ولا يقع حلالة ولا  
طهارة ووضوء حرام، دون امتنع الوصي من  
لأحارة فكر التصديقي عن محمد بسجدة  
العاصم العقد يهجم، وذكر مثاقم عن محمد  
فإن سم يجره الوصي أغيره لنا وكان موعظه  
تصّب قصود روايتك روي عنه أنه رجيع  
إلى قول أبي حنيفة هل مره بسنة أيم<sup>١</sup>

وقد سبق ذكر ذلك كن يرفع عن كلام  
عن الولي في عقد التفكاك ر ٦٦

شروط الفاسد القرند

٧٢ - اختلاف الفقهاء في شروط كون الولي  
في عقد التفكاك رشداً أم لا

الفرقي الأول يرى التخصيمية واحكامك  
والثانية في رجه وانما يابى أنه لا يشترط  
أوسع في ولاه التفكاك

وأما في التمكنية أن التخصيمية<sup>٢</sup> يزوج

السبب فيه مدونة حديث لا تروج المرأة  
بمراة، ولا المرأة نفسها<sup>١</sup>

وقالوا هو وكل الزوج ليه - مثلاً - هي أن  
يؤكل رجلاً في يلبس مد تكاسها، لا عنها  
من عنه أو هتق صبح، لأنها صغيرة بين الولي  
والوكيل، بخلاف ما لو دلت عهد

ولو ابتسامة امرأة فإن أحكمها تنفذ،  
باصروده ولها - صحيح تزويجها

ولا يعتبر إن المرأة هي تكاح لغيرها إلا  
في ملكها أو عبده أو محدود<sup>٢</sup> في وصيه  
منه<sup>(١)</sup>

وقال الحنفية في الصحيح من لمصح  
إن المرأة لها تزويج أمها ومعتقها<sup>٣</sup>

الراي الثاني يرى أن حجه زهر والمفسر  
وأن يوسع في ظاهر لزومية عد أن عبارة  
سبب معتبرة في إل كاح حتى لو زوجت  
المرء فتدله المصلحة نفسها جاز، وكشئت بر  
زوجها غيرها بالولاية أو سوكه، وكذا د

(١) حديث لا تروج المرأة الجوه ولا المرأة  
صها

طرحه ابن صبح (١٠٦٦) ط حيد بن  
شعيب. قال الزمعي ٧٢٧٣ هـ  
المجلس القاهر من حديث أبي هريرة

(٢) روي الطحاوي ١٧٨٧ - وصلى المحام  
١٠٦٦، ١٤٤٧، والجلي والعلوي ٢٢١٦٢

(٣) وصال ٢٨٩٨

(١) الأختان تطلب مختار ٤٠٢

(٢) السعة عند المصنف، حاكمه والتدله في  
المصنف - ويخرج عند الشافعية هو القسط  
في عمان والإسرائيل به، والرجوع عند  
الشافعية أن السعة هو التسمير في الحال  
بفصاد به وهي المير مناً بعد مصطفى

(٣) ف ١

وقالوا: لا يرون بالسعة الذي هو التبدير بالمال<sup>(١)</sup>

الشرط السابع: ألا يكون محرماً بمحض أو عمة

٧٣- اختلف الفقهاء في اشراط خلو وسي النكاح من الإحرام بمحض أو عمة، ي. والحين

الرأي الأول يرى أنه يشترط خلو من الإحرام بمحض أو عمة، وهو رأي المالكية، والشافعية والحنابلة

والمحرّم بأحدهما لا يصح منه تولي عقد النكاح، قال المالكية: إن عقد صح أنما

وقال الشافعية: وهذا الشرط عدم في الولي ولو حاكماً أو قروحاً، أو الركن من أحدهما أو الزوجة، الحديث: «لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا بمحض»<sup>(٢)</sup>، وتكرّر حرام تولي لا ينكح الولي الأبدي في الأصح<sup>(٣)</sup>

الرأي الثاني يرى أنه حليفه ولو يوسف ومحمد أنه لا بأس بمحرّم أن ينكح وينكح

محرّمه وعبرها بإلزامه بأن وليه استحباباً لا شرطاً، وإلا بأن روح الله مثلاً يبر إرادته وليه غير الولي لثباتها له المصلحة، فإن كان صواباً أنساه وإلا رده، فهذا لم يحظر له<sup>(٤)</sup> ماص

الرأي الثاني، يرى الشافعية أنه لا ولاية لمحجور عليه بصفه بأن يقع غير رشيد أو يلهو في حاله بعد رشده ثم حصر عليه على المذهب لأنه لا يلي أمر نفسه بمهره أو تولي، فإن لم يحجر عليه، قال الرافعي: لما يبرني أن يزوج ولا يلهو وهو منصوص كلام النووي وهو المصنف، وجزم أبو أيوب مبررة يزوال ولا يلهو، وأما ابن أبي شيبة

وعن الحنابلة عن اشتراط الرشيد في النكاح كما ورد عن أبي حنيفة رضي الله عنهما عن رسول الله ﷺ أنه قال: «لا نكاح ولا يفتن ولي مرشد أو سلطان»<sup>(٥)</sup>، وشرّف هذا هو معرفة التكفّر ومصالح النكاح، وليس هو حفظ المال، لأن رشد كل مقام بحسبه، قال الشيخ نبي الله

(١) الإيضاح ٧٦/٨، ٧٥

(٢) حديث: «لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا بمحض»

أخرج مسلم (٣٠/٢) عن أبي حنيفة (ص) عن حديث عثمان بن عفان

(٣) الشرح الصغير ٧٧٢/٢، وكشافه القواعد

(٤) ١١١/٢، ورواه الطبراني ٦٦/٢ ومسي

النكاح ١٥٦/٣

(١) مدخل المصنف ١٧١/٢، وشرح الصغير

٣٦٩/٢، ٣٧١، ومسي المصنف ١٥٦/٣،

والإيضاح ٧٥/٨

(٢) مفتي المصنف ١٥٢/٢

(٣) حديث: «لا نكاح إلا بإذن ولي ومرشد أو سلطان»

سنة مخرجه قرا ٧٠،



وضع من أمته الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه<sup>(١)</sup>

الرأي الثاني يرى أنه يصح نكاح الولي إذا تكرره على زوجة موليته وهو رأي الحنفية

فيصح نكاح المكره لأن النكاح مما لا يحتمل الوجود، والثابتة عندهم أن كل ما يصح مع الوجود يصح مع الإكراه، لأن ما يصح مع الوجود لا يحتمل المسح، وكل ما لا يحتمل المسح لا يؤثر فيه الإكراه<sup>(٢)</sup>

### أسباب اللوابة في النكاح

ذكر الفقهاء أسباباً لولابة النكاح وهي

أ. القرابة:

٧٥ - سب ثبوت هذه اللوابة هو أصل القرابة وثبتها لا كمال القرابة وإنما الكمال شرط الصدم، لقوله تعالى ﴿وَلْيَكُونَا تَحْتَ

(١) حديث: «إن الله وضع من أمته الخطأ والنسيان». أ. والشافعية: ١.

أخرجه ابن ماجه (٢٥٩/١) ط حبيس (طبعي) ولأن ابن حجر في فتح (١٦٩/٥). ويجاب ثبات

(٢) رد المحتار والدر المختار ٥٢٢/٥.

(٣) سورة التور ٣٢/

ويخطب ولكنه إن تزوج فلا يبغى به الله يستحل حتى يحل.

واستدلوا بما ورد من ابن عباس رضي الله عنهما أن زوج النبي ﷺ ميمونة بنت الحارث وهو محرم<sup>(١)</sup> وقالوا: إذا كانت حرمة الصيام لا تمنع عقد النكاح فكذلك حرمة الإحرام لا تمنع عقد النكاح أيضاً

وردى الطحاوي عن ابن مسعود وابن عباس وأنس بن مالك رضي الله عنهم أنهم لا يرون بأساً بتزوج المحرم<sup>(٢)</sup>

الشرط الثامن: ألا يكون الولي مكرهاً.

٧٤ - اصل المصنف في اشتراط أن يكون ولي النكاح غير مكره على عقده إلى رابين.

الرأي الأول: يرى أنه لا يصح نكاح الولي الذي أكره على عقد النكاح وهو رأي المالكية والشافعية<sup>(٣)</sup>.

ويستدل لهم بقول النبي ﷺ: «إن الله

(١) حديث: تزوج النبي ﷺ ميمونة وهو محرم

أخرجه البهوتي (شرح البيهقي ٥٠٩/١) ط الشافعية

(٢) شرح صفري الآثار ٢٦٨/١ - ٢٦٣. ط مطبوع الآثار المصنف

(٣) الأنسب والمطالع للسيوطي من ٢٥٣. والسنن لأحمد ١٨٨/١. والشرح الصغير ٣٧١ - ٣٧٠/١

التي هي<sup>(١)</sup> ولأن الغرباء يحصل بها الشفعة، وهي دأبه إلى حصص النظر في حق المولى عليه<sup>(٢)</sup>

١ - الإمامة

٧٨ - سبب ولاية السكك بالإمارة لشؤون النبي ﷺ «السلطان ولي من لا ولي له»<sup>(٣)</sup> ولأنه نائب عن جماعة المسلمين<sup>(٤)</sup>

٢ - القوصاية

٧٩ - ثبت ولاية السكك عند بعض العلماء بالقوصاية<sup>(٥)</sup>

(١) حديث حماد بن عمار، رحمه الله عليه، لا تناف ولا تروية

أخرجنا بطريق في حديثك ٣٤١/٢ ط دار المعارف، وتبين في سائر الكتب ٢٩٢/١ - ٢٩٣ ط مكتبة المعارف، وصححه الحاكم

(٢) حاشية ابن عابد، ٢٩٦/٧ السراج الصغير ٢٥١/٢، روضة الطالبين ٥٣/٧، ٥٥، ٥٨، الإنصاف ٧٠/٧ - ٧١

(٣) حديث «السلطان ولي من لا ولي له» أخرجه أبو زر (٥٦٨/٢ ط مسند)، والترمذي (٣٩٦/٢ ط المحققين من حديث حازمه رضي الله عنه، وقال الترمذي حسن

(٤) حاشية ابن عابد، ٢٩٦/٧، والشرح الصغير ٢٥١/٢، روضة الطالبين ٥٣/٧، ٥٥، ٥٨، الإنصاف ٧٠/٧ - ٧١

(٥) عند الجوهري النسخة ١٩٦/٢، ومطابق لؤلؤي انتهى ٥٥/٢

٧٩ - ثبت ولاية السكك بالملك، أي ملك السيد لمعه أو أمه، لأن ولاية الإنكاح ولاية نظر، وأما ملك داغ إلى الشفعة والنظر في حق المملوك، فكذلك سبب لنسب التولية

ب - الملك

٧٩ - ثبت ولاية السكك بالملك، أي ملك السيد لمعه أو أمه، لأن ولاية الإنكاح ولاية نظر، وأما ملك داغ إلى الشفعة والنظر في حق المملوك، فكذلك سبب لنسب التولية

والمعمول ليس له ولاية، لعدم الملك له، إذ هو مملوك في حقه فلا يكون مالكا<sup>(٦)</sup>

ج - التولية

٧٧ - ثبت ولاية السكك بمولاه العدة لقول النبي ﷺ «الولاية لجهة كل جهة كتسبب لا تناف

(٦) حديث أنس بن مالك، وتكون الإمامة من عرجه رقم ١٢

(٧) بفتح الصادق ٢٣٧/٢، ٢٣٨، ٢٥٢، وليس عليه ٢٩٦/٢، روضة الطالبين ٥٣/٧، ٥٥، ٥٨، والشرح الصغير ١١٣/٢ - ١١٦، وكذا في الفتاوى ١٨٥ - ٥١، وليس المطالب ٢٢٩/٢

(٨) بفتح الصادق ٢٣٧/٢، ٢٣٨، ٢٥٢، والمر بالمختار ورد المختار ٢٩٦/٢، روضة الطالبين ٥٣/٧، ٥٥، ٥٨، والشرح الصغير ٢٥١/٢ - ٣٩١، والإنصاف ٧٠/٧ - ٧١، ومطابق لؤلؤي ٥٥، ٥٥، والبدع ٣٩٠/٢ - ٣٩١، عند الجوهري النسخة ١٩٦/٢، ١٨

## أنواع الولاية في النكاح

٨٠ - ذهب الفقهاء إلى أن الولاية في النكاح بحسب المسمى على نوعين

ولاه إحصاء وهي تنفيذ القول بالإيجاب على الغير، أي أن يباشر الولي العقد ليشهد على المسمى عليه، أو أي

ولاية اختيار أو ولاية مد ومحتاج، أو ولاية شركة، على اختلاف بين الفقهاء في بعضها

وليس في هذه الولاية تنفيذ القول على الغير أو اختيار، ومقتضاها أن يزوج المسمى عليه يصح بعد أحد أو خضاره<sup>(١)</sup> وللمعنى في كل فرع تفصيل

## النوع الأول - ولاية الإيجاب

٨١ - فصل الفقهاء على إثبات ولاية الإيجاب ببعض الأوجه، على معنى المسمى عليهم وهم في ذلك متصبن

٨٢ - دل التحفة ولاية المحتم والإيجاب والاستعداد للإيجاب يكون لمومي، وهو عليه المعنية مطلقاً وله نكاح الصغير والصغير، والمجنون والمجنونة لقومه بقرعة

(١) هذا الصلح ورد صحيح ٢٩٩/٢ - وصح القدير ٩٩٦/٢، والضرع ١٠٥٨ - ٢٤١٢ ٣٥٥، ومسمى الصدق ١٤٩٢، ١٥ ١٧٢، وكشف ١٤، ١٤٢، ١٤٣

ونكاح إلى العصبة<sup>(٢)</sup> والعمات خروجه حديث عائشة رضي الله عنها قالت «قلت يا رسول الله يباشر النساء في البصاة؟» قال بغيره، قلت وإلا البكر مسلمة نفسها فتسكت فإن سكتها دية<sup>(٣)</sup>، وبخروج الزانية عن الصلح، وحديث عائشة «أن النبي ﷺ تزوج بها وهي بياض سيرة، وهي بها وهي بنت سبع سنين<sup>(٤)</sup>»

وشره ثبوت هذه الولاية عندهم كونه المسمى عليه صغيراً أو صميراً، ومجوزاً كبيراً، ومجنونة كبيرة، سواء كانت الصغيرة بكر أو ثيب، ولا يشترط هذه الولاية على البالغ المأهول ولا غير، لثاقف الحائض لأن هذه الولاية تصور مع الصغير وجودها في الصغير والمجنون، وفي تكبيره فلكونه مدور

(١) حديث النكاح إلى العصبة ذلك في مجاز في التبرية (٢٢/٣) - المصنف الجديد - نسخة وقال نخعي في التثنية ١٣٤٤ - دار الفكر - لا يثبت  
(٢) حديث في نسخة طهنت ب وموت ١٠٠ - سائر الجاه في تصحيح  
(٣) نسخة السخاوي وصح شرح ٣١٩/٢ طهنت  
(٤) ميب - ١٤٣ - في نسبي ﷺ زوجة وهي بنت سبع سنين  
حرجة البخاري - ج الثاني ١٩٠ - ١٩٠  
- المصنف - وصح ١٢٨/٢ - مسمى الحنفية

شاه آدم علو النكاح، وإن شاء مسح، وقال  
أبو يوسف، لا خيار لهم كما هي إنكاح الأب  
والجد

وقالو يملك الأب يجازي بعد العلامة  
والعذر وأن شئت على النكاح صلتة مدعة  
ونحننا عن الورق الذي هو سبب هلاكهم  
أو نطعنهم، وليس لمولى أن يزوج المكاتب  
والمكاتب غير رقابته، فزوجهم من شاء،  
ولا يجوز مكنتهما إلا بإذن المولى ثم  
الثالث بينهم، ويمتد المكاتب لزواج أمته  
لأنه من الأكتاب، ولا يملك تزويج أمته  
لأنه محبر لا كتاب، ولو زوج أمته من  
غيره غير مهر مجاز ولا مهر، وهل يجب  
حق الفسخ ثم ينفذ

٨٢ - وفي المسالك المولى المحبر أحد  
فئات

أ - الأب فله الجير، ولو يزوج مملوكا أملا،  
ولو أملا من حلقه، أو تصح منظر لثلاث  
من بناء

الأول الجير ولو عتقا ذلك لإلحاقه عند  
ليها وحده مصحح عنها قبل الزواج

مع الجور وهو ما وعدنا، سواء كان الجور  
أصليا بأن سعى مجترة، أو عارضا بأن طرأ بعد  
البلوغ، وقالوا ولو طرأ لم يفسد المولى  
التزويج، وعلى أصل النعمية ينهي أن الأب  
والجد لا يملكان إنكاح النكر الساتر بعير  
رصاصا عديم

وكانوا إذا ثبتت ولاية الإنكاح على  
هؤلاء، لأن إنكاحهم من المصالح، وذلك  
يكون بين مكنتهم، والمكاتب لا يتفر من  
كل وقت، فمست الحاجة إلى إثبات الولاية  
على المصالح حصصا للمصالح، والمهر  
موجبة للمهر والشعقة منتظم الجميع، إلا أن  
نعمية الأب، اتحد أكثر

وإن كان المزوج لمصير أو الصغيرة أيا لو  
جدا، ولمصير أو المجترة بينهم، ولترقيق  
ذلك لزم النكاح، ولا جواز واحد من هؤلاء  
لمولى عنهم، ولو كان النكاح بعير كصه، أو  
بعض فاحش، فهو من نعم الأرحام، وشده  
حرصهم على دفع المولى عنهم فكأنهم  
يخشونه بنفسهم، وإن أشي بذلك ما حبر  
عائنه رضي الله تعالى عنها حين بعده، لكنه  
بشروط في الأولياء عندنا أن لا يعرف من أي  
مهم هو لاختيار مجانة وسقاً ولا يفتل  
النكاح

وإن كان المزوج لو حد من هؤلاء خبر من  
ذكر من الأولياء، ولكن واحد منهم التحيل  
- وإن كان مكاتبه من كصه ويلا عبي - وإن

(١) - لأختيار ٩٦٣، ٩٣، ٩١، ٩٠٩، وصح  
المصير ١٢٦٥ - ١٦٦ - ريدانج المسالك  
٢١١٩ - ٢٤٤، راليز المسند ورد المسند  
٢٩٨٩ - ٢٩٩ - ٣٠١ - ٣٠٦

مجمعا على استاءه وليس للأب حيرها بن  
دري، انحد شبهه، ولا به جيره

الثالثة المبحوتة الثانية تثبت للأب حيرها  
لعدم مبيرها، ولا كلام يولد معها إذ قال  
أه، ذلك شبهه، إلا من سبق أخيه، تنظر  
إلادها لتستاء، ولا تغير

ومحل جبر الأب، في الثلاث، هو سم يلزم  
على مروه أو موهن صرع عاقبة، كسرونها  
من حصي أو دي عاقبة، كسبون ويخون، مما  
يرد به الزوج شرعا، ولا فلا جبر

ب - وصي الأب على عدم الأب بعد الجبر  
ببب للأب جبر فيه، ومحبته إن عير له الأب  
الزوج، ويان مهر النحل، ولم يكن فاسدا،  
بببب للأب له جيره مطلقا ولو بدون مهر  
السل، ولدوسي الجبر كذلك ين مروه الأب  
به ولو حصيا، أو أمره بالسكاح ولم يعين له  
الزوج ولا الإحصاء، مكان قال له، زوجها، أو  
زوجها من أحببت لو سم برصاء، وهذا هو  
الراجح، وقالوا تراجع الجبر إن ذكر البضع  
لو سكاك أو التزويج ما رفاق له الأب الأب  
وصبي على بضع يتي، أو على كساح يتي،  
أو على مروه يتي، أو وصي على يتي  
مزوجها، لو سزوجها من أحببت، زاد سم  
بذكر شيء من الثلاثة فتراجع عدم الجبر،  
كما إذا قال وصبي على يتي، أو على  
معه يتي، أو على يتي فلاما، وأما لو  
قال وصبي فقط فلا حر اتدقا

وحير البكر ولو عاتسا هو المشهور من  
المذهب، خلافا لابي وهب حيث قال  
لأب جبر البكر ما لم تكن عتسا لأنها بعد  
عست صارت كمتبت

ومقتضى الخلاف من قوله في العير البكر،  
أو لا يجهل بمصالح النساء، والمشهور ما مر  
الأول، وإن وصي باظر للضم.

ولم ينسأ المالكية من جبر البكر من رشفها  
لأب، أي حبتها وشفتها أو طمس الحبر عنها  
بما قام به من حصي منصرف، وهذه البكر  
لمستثناء من الجبر لا بد من زده، في الكساح  
بأنه

كما استأوا من كساح منه وأكثر يتي  
، جها بعد أن دس بها تم بابب وهو بكر  
فلا حر عيرها شرعا لأن منها بابب الزوج -  
منه النبوه

الثانية تثبت التي لم تبلغ ثلث بعد  
في أوّل الزوج بكتبتها، فبالأب - وهذا  
صحتها إذ لا عير بغيرتها في هذه الحالة،  
والثب التي بلغت ذوات بكتبتها يوم ولو  
تكونت على رأس الحب، عن وجهها أو وذات  
من اقترنا للأب حيرها، ولا حق لإلادها  
من القرد، والثب التي، ذلك بك، بها بعارض  
كوتية أو ضررة أو نحو ذلك، للأب جبرها  
ولو عتس

أما من قالت بكتبتها سكاك فاسد و

قدود، فإن مرضى أو قوسه الأصل فلا جبر للمالك.

والأصح عند الملحق وغيره عدم الجبر مطلقاً بالأنثى المذبذبة أو المنطق لأجل

ولا جبر للسيد على المملوك والصكائب، لأن الصكائب أحرر منه ومنه، والمملوك تعلقت به أحرره.

وكره للسيد جبر أم ولده بعد أن يستبرئها على استباح، فإن سره صبح على الأصح، وقيل لا جبر له عليها، بخلاف جبرها به يمين.

وجبر الشركاء مملوكتهم - ذكر أو أنثى - إن اتفقوا على تزويجها، لا إن خالف بعضهم فليس بلأحر جبر.

ومد المالك على سائر الأوباء المصيرين لقوة بصره لأنه يزوج الأم مع وجود أبيها وله جبر النيب والكر، والكبيرة والصغيرة، والدكر والأنثى، لأن الرقيق مال من أمواله، وله أن يزوج ماله بأي وجه<sup>(١)</sup>.

٨٤ - وقال المشيخة للآل ولاية الإحصار وهي تزويج ابن الصغير العدل وابنه البكر صغيرة أو كبيرة، عاتلة أو محترمة بغير يدها.

والوصي في النيب السامع، أمره الأب تزويجها فأب، مربيته بعد الأب، ولا جبر، فإن زوجها مع وجود الأب جاز على الأب، ولو زوجها الأخ برضاها جاز على الوصي، لصحة عقد الأبعد مع وجود الأقرب، والزوج من مولى المولى بعد التزوج، ولا فالان مقدم على الوصي، وهذا مقدم على الأخ.

هذا من المولى المصير للأنثى، أما المولى المصير للذكر ففالو - بجبر الوصي وحكم لا جبرهم ذكر محضاً مطلقاً وصغيراً بمصلحة النسب تزويجها، بأن جبر الوصي أو الضرر على المعجونة فتعطف الزوجية، ومصلحة المصير تزويجها من قبله أو شريفة أو منه مع لو من تعطف منه، ولا جبر للمالك إلا عند عدم الأم والوصي، إلا إذا بيع عاتلاً أي رشد مع جبر لالكلام للمالك.

ج - المالك لأمه أو عاتله له جبرهما على الشكاح، ولو كان المالك أنثى فليها الجبر كذلك لكن توكل في العقد على الأم بخلاف القيد ظهر العقد بينهما، ويمنع الجبر إن كان يحو المملوك في المكاح الذي جبر عليه ضرره، كالتزويج لمدي عاتله، فلا جبر، ويصح النكاح ولو طال الأمد.

وللمالك الجبر ولو كان المملوك عبداً مديوناً أو معتقلاً لأجل، ما لم يصر من ماله المصير، أو يقرق أجن العتق كاللثة الأشهر

(١) الشرح الصغير مع الصولي ٢٠١/٢، ٢٥٢.

٣٦٦، ٣٦٩، ٣٩٦، والفسري ٢٤٤/٢.

الحج، فإن الروح عند مجيئها تكون الحية على  
الترابي، وإنها عرض في تسجيل برء دنته  
وهذه الشروط منها ما هو مفسر لصحة  
النكاح بغير إراد، ومنها ما هو محير لجمهور  
الإنم فقد

والمعتبر صحة النكاح بكون إرادها من هذه  
شروط أن لا يكون بينها وبين وجه علقوه  
ظاهرة، وأن يكون الزوج كفتاً، وأن يكون  
موسراً بحال الصدق حتى لا يكون قد سجد  
حلقها، وقد عا ذلك من شروط محير لجمهور  
لأعنام على عقد النكاح بكون إرادها

قال الشافعي ويستحب استئذان البكر إن  
كانت مكنت لحيث «البكر يستأذنها»  
أمرها، ونصباً لمفسرها، أما غير المكنت فلا  
إذن لها، ويستحب استئذان المرأة، وإن  
لا يزوج الصغيرة حتى يبلغ

والمستحب في الاستئذان أن يسل إليها  
سيرة ثقات يظنون ما هي بمسئدة، ولأم الأولى  
ذلك لأنها يطلع على ما لا يطلع عليه غيرها

وانتجد أبو لأب وبه فلا كالأب عند علمه  
أو عدم علمه فيما ذكر ذلك ولا، وعصره  
في لأب، ويزيد الجهد عنه في «سورة واحدة»  
وهي توبي طرقي انعقد بخلاف لأب

رواية لأب، والحمد كالأب وسجد، فكس  
وحس الجهد بتولي طرقي انعقد.

ولا كثر لرجال البكره بلا وطء في مقبل  
كصفتها، وحده حيث «طولي تخيس» وهو

محير حيث أن بعضها من رها، والبكر  
بمساققتها بوعا في عها<sup>(١)</sup>، وفي رواية  
«البكر يستأذنها بوعا»<sup>(٢)</sup> حملت عسى  
تدبها، ولأنها لم تدرس أرجان بالوطء فهي  
مستعدة للبعث

ولترويح الأب استه البكر بخبر إرادها  
مروط

الأول أن لا يكون بينه وبينها عذوة  
مأخرة، لأن كان فليس له تزويجها إلا بوعا  
بختلف غير الظاهر، لأن الولي يحتاط لمؤبته  
لحوق الضرر وعمره

الثاني أن يزوجها من كاذ

الثالث أن يزوجها بغير منها

الرابع أن يكون المهر من بلد البلد

الخامس أن لا يكون الزوج محسرة  
بأقهر

سادس أن لا يزوجها بغير مشور  
بماثمة كعسى وشبح هرم

السابع أن لا يكون قد رجب عليها

(١) حديث «البكر استأذنها بوعا»

أخره مسلم (١٠٣٧/٢) ط عيسى الحمصي  
في حديث ابن عباس رضي الله عنهما

(٢) حديث «البكر يستأذنها بوعا»

أخره البخاري (٢٤٠/٢) ط در شعاس  
من حديث ابن عباس رضي الله عنهما  
(١٠٣٧/٢) ط العبد (البكر) «البكر» «نر»

الإجبار، إن طهرت مصلحته في مروجها، ولا تشتط الحاجة قطعا، لإعادتها المهر والتعفة، وبخلاف المجنون، وسواء في جور الترويج مستهرة وكبيرة، ثيب وبكر، نجس قبل الموع أو بعده

ويسمى الولي المجبر - لأب أو أجد - ترويج مجنون بالغ تطبيق جسده وظهوره حاجته لنكاح بظهور رغبته في إما بدونه حول النساء وتقدمه بهن، لو يتوقع تفاته مشوهد بقول عدسين من الأمباء، فيصور المصداق المترتبة على ذلك

فإن نطق حنون الرجل والمعد - وكل شيء - العاين مع بروحا - حتى ينفق زبائنه ويكون القصد من الإفاقة

والأظهر حته انشائية أنه ليس للمعد إجبار عبيده - غير المكاتب والمحظرون - وهو صغير، وسلفه في التيسر - على النكاح - لأنه لا يملك رلمه بالطلاب، ولأن النكاح يدم دنة العد مالا فلا يجبر عليه كالكاتب

وثاني له إجباره كالأمة، وعين يجبر الصغير

وللمعد إجبار أمته غير المبعوضة والمكاتب

الكبير - أو بأصح ومجبره في الأصح كما في منهاج العالين - أو الصحيح كما في روضه الطالبين - بل حكمها حكم الأكر لأنها - ممدوس الرجال فهي على حاله وعيانه، والثاني أنها كائيب لروال المستهدة، ولو حفظ بلا يكره بهي بكر

وملوه المسجر - لأب أو الجد - ترويج مجسرة أكبر جنونها الفقة معصاة ولو ثيب لاكتسبها مهر والتمعة - وربما كان جودها لشدة الشيق، فإن لم يكن للمجسرة - أو حد لم تروج المجسرة الصغيرة حتى تبلغ، وعنده يروجها السلطان في الأصح المصوم، سراجته أمانيها حبيب مغلوبهم ولأنهم أعرف بمصلحتها، والثاني يزوجه العرب ياد السلطان لقيامه مقدم إده

وتزوج براسطة السطاح للحاجة إلى النكاح مظهر علامة شهرتها، أو موع شغلها بقول عدسين من الأطباء، لأن ترويجها يقع إجباراً وغير الأب والجد لا يسمت، وإجبار، وإنما يفسر إليه للحاجة انشائه مسرة الضرورة، ولا يروجها بمصلحة كنوم المود في الأصح، والثاني مع كالأب والجد، بل أين الرفعة وهو لأصح، وإد انحلت المجسرة - هذه - بعد ترويجها لا يبار بها، لأن ترويجها كالحكم به أو عليها

وتزوج الأب والجد المجسرة لأنه لا يوجي به حنة متباد فيها ربحها ولا ي

(١) معني المستباح ١٤٩٣، ١٥٠، ١٥٩.

١٦٨، ١٦٩، ١٧٢، ١٧٣، زودرة الطاس

١٥٣٧، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧



منى النكاح، لأن النكاح يرد على صانع  
البهيمة وهي مخلوقة، ولهذا دارت العبد،  
في زوجها برفق وهي السبب وإن كان أبوم  
فرضاً لأنها لا تسب لها، ولا يزوجها بمحب  
كجلم وأبرمى ومجنون بعير رفسها - وإن  
كان يجوز بها منه وإن كرهت - وهو الجبر  
المؤبد والحداد عليه على النكاح ثم يصح

وإذا طيب العبد بالبيع أو الأمة من سيد من  
منهما أن يزوج له لم يجز السيد على ذلك،  
لأنه يتوشى عليه مقاصد الملك وفوقه، وما  
منه من تبصير القيمة ونفوس الاستماع بالأمة  
عنه، ومذهب الأظهر في العبد يجزى السيد  
على إنكاح العبد أو عسى بعه، لأن الصنع من  
ذلك يوقعه في الفجور إذ خشي العت، ولأن  
في الأمة إن حرمت الأمة على السيد تحريمها  
مؤبداً بسبب أو وضع أو مصاهرة أو كانت  
بأنفة ثلاثة خلفه الرء، لزوم السيد تزويجها، إذ  
لا يوضع منه قضاء شهوته، ولا بد من  
إعتاقها، أما إذا كان التحريم لمعارض كالأمة  
ملك أختين قوطى، إعتاقاً ثم طلبت  
لاخرى تزويجها فإنه لا يلزمه إعتاقها  
ههنا<sup>(١)</sup>

٨٥ - وفاد الحنبلية في ولاية لأجير، لأب

خاصة تزويج به الصغر وكذا المجنون ولو  
ماتين دون إنبه، لأنه لا يول لها نكاح له  
ولا به تزويجهم كأولاده الصغار، وح<sup>(٢)</sup> زوج  
الأب أنه لصغره أو جنونه فإنه يراه به  
أنه لا يستحق ولده، ولا معه شيئاً يرد به  
شكك كارتفاع رجوعه لها فيه من الصغير،  
وبإرجاع الأب له الصغير والمجنون يصير  
المثل وغيره ولو كرها، وليس لأي سبب  
حار إذا بلغ وعقل.

ولأب تزويج بنته الأتكو ولو بعد التلويغ  
دون إنبه، فعول السي<sup>(٣)</sup> والإم أحق  
ممنها من ربه، وأبكر بشأن في نفسها  
وأبها صماتها<sup>(٤)</sup> فتما نسم النساء فميس  
وأب الحق لأحدهما إذ عسى فيه من الحكم  
الأحر وهي اليكر، فيكون وأبها أحق بها  
مها، وقد الحديث على أن الاستدانة هما  
والاستمارة في حديث آخر مستحب غير  
رجح

ولأب أبناً تزويج لبنت لها دون مسع  
سبب صير إنبه، لأنه لا بد لها

وليس للجد تزويج هؤلاء بدون إنبهم  
لعموم الأحاديث، ولأنه باصر من الأب فلم  
يملك لأجير كالحكم

(١) حديث الأية لمن نفها ٤

أخرجه مسلم (١٠٢٧/٥) ط شعبي من  
حديث ابن عيسى

(٢) صحتي المحتاج ١٤٩/٥، ١٥٠، ١٥٩

١٦٨، ١٦٩، ١٧٢، ١٧٣، روضة الطالبين

٨٣/٧، ٨٤، ٨٥، ٩٤، ٩٥

بها حاجة إلى النكاح لدفع ضرر الشهوة عنها، وصيانتها عن المعجزة، وتحصيل مهر القعدة والعقادة وصيانة الفرض، ولا سبيل إلى إزالتها، فليح تزويجها كالمهرح بها، ويعرف مهرها إلى الزوج من كلامها وزوجها الرجل وميلها إليهم ونحوه من مرائر الأحوال، وكذا في حالة عدم أهل الطل فإن تعدد غيره وإلا فأنك إن علمتة تزول بتزويجها، فلكل ذي تزويجها لأن ذلك من أعظم مصالحها كالمداواة، ولم لم يكن للمصونة ذات الشهوة ويحرمها وهي لا يحاكم زوجها

وإن احتاج الصغير المدلى أو المحجور المطلق البالغ إلى النكاح بوجه أو خدمة أو غيرهما زوجها الحاكم بعد الأب والموصي، أي مع خدمتها، لأنه ينظر في مصالحهما إدار، ولا يملك تزويجهما بغيره لأوليائه وهم من عند الأب وزوجته والحاكم لأنه لا يحل لغير هؤلاء في مالهما ومصلحتهما المتعلقة به، وإن لم يحتاجا إلى النكاح علس للحاكم تزويجهما، لأنه يضار بهما بلا منعه<sup>(١)</sup>

وللمسد عند الحنابلة إيجاب إمامته الأكر والأكبر على النكاح، لا فرق بين الكبيدة والصغيرة منهن ولا بين المولى والممير، و

ومن استثنى نكر بالغة هي والمهمل، أي هي قلما دلتهم، ولما أمه حديث ابن عمر رضي الله عنهما يرفون: فمروا النساء من يتكهن<sup>(٢)</sup>، ويكون استئذان الولي له، بنصفه أو منسوه ثبات يظن ما في نفسها لأهلها فلا يستحي منه، وأنها بدت أرمي لأهلها مطلع بها على ما يحجب على غيرها

وحيث أجرت الفكر أحد بتعريضه من سهر فأكثر كمن لا تعين المجير من أب أو وصيه، لأن النكاح يرد بغيره فلا جبر على من لا رعب به

وقد صرح بعض علماء الحنابلة بأنه يشترط الإختيار شرط هي،

أن يزوجها من نفسه وهو المثل، وأن لا يكون الزوج مصراً، وأنه لا يكون بينه وبين الأب عدلوه ظهري، ولا يزوجها بقصد البتة، فإذ أصبح المجير من تزويج من عيسته بث مع سهو فأنش، فهو عانس سقطت ولايته، وعنى به إن نكر<sup>(٣)</sup>

وقالوا: وما المتجنن، فالجميع الأرياء يزوجها إذا ظهر منها العن للزوج، لأن

(١) حديث: مروا النساء من يتكهن  
لتخرجه أبو داود (٥٧٥:٣) ط حمص، وقال  
الخطابي فيه رجل جهول كما في بعض  
النسب لنسري (٢٩:٣) ط دار شعوب

(٢) شبلع ٢٢٧، وكشف النكاح ٤٢:٣٥ = ٤٧

(٣) كشف النكاح ٢٢٧ = ٤٧، وكشف النكاح ٢٢٧

المولى عليه كما هي المالكه و شفعه  
و حنا

و ينفقه في ذلك حصي

٨٧ - يرى أبو حنيفة وأبو يوسف في ذلك  
الأول أنه لا حيل على البكر المالكه المالكه  
في النكاح ، وكذلك البحر المالكه المالكه  
والمكاتب والمكاتبه ولو صغيرين لقول  
العلي عليه السلام « شئت أن يسكنها من وليها »  
وغيره تسامر ، وإحدى مكومها<sup>(١)</sup> ، وفاتت  
عائشه عليها السلام ، سول الله ، بسأمو النساء من  
بعضهن<sup>(٢)</sup> ، قال : نعم ، فقلت : إن تسكر  
تسأمو ، منحي فسكت قال سكتها  
بها<sup>(٣)</sup>

ولاً ولاية التتقم والإيجاب في حقه  
الصغر إنما ثبت نظرياً عليه عن الصغير  
لحجتها من اقتصر على وجهه كقصر  
والمصلحة بمعيها ، وبنيولوج والعقل وال  
المحر وثبت الفلدة حليها ، ولها صارت من  
في سلطان في أحكام التشرع ، لا أنها مع  
تدبرها حنيف عجزاً هو مشتركة النكاح عجز  
بدمه واستحباب ، لأنها تصحح إلى الخروج  
إلى محفل الرجال ، والنمارة مغيرة مشورة<sup>(٤)</sup>

(١) حديث « الشئ أحب إليّ »

أخرجه مسلم (١٠٣٧) ط عيسى الحنفي

(٢) حديث « تسامر النساء في الضمير »

سبق ترجمته ص (٨٢)

الولد ، لأن ما يقمن مملوكة له ، والنكاح عقد  
على منفعه ، ولذا ملك الاستماع بها  
وبها عارثه الميراث ، ولأنه يصح بذلك ما له  
من مهر وولده وتسقط عنه نفقاتها  
وكسوتها ، ولا فرق بين كونها مملوكة أو  
محرمة عبي كاخته من صانع

ولا بحر مكانته ولو صغير ، لأن ممرته  
محرمة عن ملكه ، وبذلك لا يهرمه مفعها ،  
ولا يملك إحرازها ولا أخذ مهرها

ولقد جازعه الصغير ، وكذا المحرم  
وحر باله ، لأن الإنسان إذا تمت بروج له  
الصغير والمحموم عليه كذلك مع منكه  
وسام ولايته أولى

ولا يثبت نسب أحد جده الكبير العائل  
على النكاح ، لأنه مكلف بملك الطلاق ولا  
يجوز على النكاح كالحرة ، والأمر بالنكاح  
مخصص بحاجة طلبة<sup>(٥)</sup>

لنوع الثاني ولاية المشاركة أو ولاية التتقم  
والاستحباب

٨٦ - هذه الولاية عهد أن نكاح المولى عليه<sup>(٦)</sup>  
إنما يكون بعد أحد ردها بدأ واستحباباً عنه  
أي جده وأبي يوسف ، أو ولاية مشتركة بين  
الولي والمولى عليه عند محمد من العمية ،  
أي لا يملك نكاح الولي إلا بعد أخذ

(١) كتاب النكاح ١٢١/٥ ٤٧

و نخرج من محفل الرجل من النساء عيب  
في النكاح، فكانت نكاحها عجزاً من  
والسحبان لا حلف، فثبت الولاية عليها  
حتى حسب الحصر، وهي ولاية نسب  
وامتداد أب لا ولایا حصر وليها لا، أما  
لنحكم عن غير الله

وأما تبيين محمد فهو أن كتاب مد الجوع  
ولاية الشريعة لا ولاية الاستدلال، فلا بد من  
رضا كذا في كتب الباحة<sup>(١)</sup>

ولما كان الرضا في بکاح القابلة تعافله  
شروط الجوار منها إحداهما، حتى يغير إليها توقف  
التزوج عن رضاها، وإن وضعت جاز، وإن  
رمت بطل

وعرف المحبة - كسائر صفات المناصب - بين  
ما يعرف به الرضا بما يكمل من الشئ وما  
يعرف به من اليكز القابلة ليعاقله فدلوا إن  
كانت المرأة التي يرد تزويجها ميبا فرضاها  
يعرف بالمولد نادرة والمعلمي أخرى، كما أفتوا  
فهو التخصيص على الرضا وما يجرى حصوله  
والأصل به قوله ﷺ «التنبيه لسائر في  
نفسها»، وقوله ﷺ «اللب عروب من

نفسها»<sup>(٢)</sup>، وأما مدعي نعم النكاح من  
نفسها، والمحال له زعمهم والتمعه، ونحو  
ذلك، لأن هذا من الرضا وهو ينسب  
بأنفس مرد والمعلمي أخرى والأصل فيه ما  
روى عن أبيه ﷺ أنه قال سببه رضى الله  
بمكثي عنها «إن وتلك جلا حذر شئ»<sup>(٣)</sup>

وإن كانت المرأة يكرأ فيعرف رضىها  
بهذه الطريقتين، وثالث وهو السكوت،  
وعنه المسحوق، والعميان أن لا يكرأ  
سكوت رضا

وجه الاستحسان ما ورد عن عائشة  
رضي الله عنها «سألت رسول الله ﷺ  
نسأله المسأله في نكاحها؟ قال نعم  
فقلت عائشة رضي الله تعالى عنها لور  
أشكر سائر فتسعي فتسكب، فقال ﷺ  
مكانها لفتها» وروى مسكوتها يضاف  
وروى مسكوتها برأها»<sup>(٤)</sup>، وكل ذلك

(١) - كتاب التنبيه عروب من نفسها

(٢) - أخرجه ابن ماجه ٦٠٢/٩٢ هـ عيسى  
المعيني، وأحمد (١٩٢/٤) ط الهيسية من  
حديث علي بن عمير الكندي، رضي الله  
عنه، قال أبو بصير، رجاله ثقات إلا أن  
ممنوع (٢٤٠/٨) هـ دار الفوائد.

(٣) - حديث ابن وهب ولا خيار لك

(٤) - أخرجه دار القسبي (٢٩٤/٣) ط دار  
المعاصر

(٥) - حديث أبي بكر بن أبي شامة

عن أبيه د، ٨٢٦

(١) - كتاب التنبيه (٢٤٢/٢)

(٢) - حديث التنبيه في نفسها

(٣) - أخرجه أحمد (٢٤٢/٦) ط المسند فيه من  
حديث ابن عمر رضي الله عنه، وأعله في  
التنبيه

الولي الأبعد كان الكحاح من طريق وكالة  
لا من طريق الولاية لأنهم لم يسموا، والوكالة  
لا تست إلا بالقدرة، وإذ كان ولياً بالجوهر  
بفريق الولاية فلا يفتقر إلى القوة

ورجعه انقياس الفتي لا يثير سكوت المرأة  
وصا أن السكوت يحتمل الرضا ويعتقل  
السطح، فلا يصلح دليل لرضا مع الشك  
والاحتمال، وهذا ثم يعمل قليلاً، كذا  
المروج لحيياً أو ولياً غيره، ربي مه

وسنة للولي أن يستأمر البكر قبل  
الكحاح ويذكر لها الزوج، معقول، ب. فلا  
يحطيك لو يدرك، فلا سكوت فقد  
دعيت، لما ورد من عاتقة وغيرها، قلنا  
ورجعه من غير مستأمر فقد أخفا الستة  
ولا في البحر من السطح ونوعه على  
رجعها، وقد صرح أنه يملك لما أراد أن  
يرجع فاطمة من علي رضي الله تعالى  
عنهما فما إلى حلفه فقال إن علياً  
بذكره فكنت زوجة<sup>(١)</sup>

ومستأمر الولي البكر البالغة العاقلة في  
الكحاح فقد حكت غير مسهونة، أو يحسن،  
أو بكت بلا صوت فهو يحد. في المحار  
تسمى. لأنه حزن على مفارقة أهلها، وإنما

من في الباء، ولأن السكر تستحي من  
الغنى بالاد في الكحاح، لما فيه من ظهور  
دعيتها في الرجال فتسب إلى الرضا، هو  
ثم يجهل سكوتها إداماً رخصاً بالكحاح دلالة،  
وشروط استسقاطها وهي لا تنطق عادة،  
بماث عليها مصالح الكحاح مع حاجتها إلى  
دست، وهذا لا يجوز، وتزوج حات الرضا  
عنى جائب السطح في سكوت البكر لأنها،  
مولى ثم تكفى رخصة نردت، لأنها إن كتبت  
لستحي من الإذن فلا تستحي من الرد،  
لما سكبت ولم ترد دل على أنها راضية،  
مخلاف ما إذا زوجها أجسي أو ولي غيره  
أرضي به، لأن احتمال السطح. في حالة  
سكوت. إزاء، فقد يكون سكوتها من  
جوابه مع أنها قد ردت على الرد بصغيراً  
وعلم مهلاً، بكلامه، فبطل رجوعان دليل  
الرضا، وأنها إنما تستحي من الأولياء لا  
من الأحباب، والأبعد عند مهام الأقرب  
وحضوره أجسي، فكنت لي حد الأجنب  
كالثيب، فلا بد من فعل أو قول يدل على  
الرضا، ولأن المروج إذا كان أجنبياً لم يكن

وأما روضة السكوت، ومصلحة لدرجته السوي  
في المصالح الفكرية (٧٠٢/٢) ط الهيئة العامة  
للكتاب، وعرفها لفضيلة القاضي من حديث  
أبي هريرة، وقد رويها مسكونها لفرهم،  
فاخرجها من أبي شيبة (المصنف ١٣٠/٢)  
ط السلفي) من حديث عائشة

(١) حديث (إن علياً يذكره) .

أخرجه ابن سعد في الطبقات (٢٠١/٨) ط دار  
المطبعة من حديث عطاء بن رباح

أريد أن أزوجه من جبرتي أو من بني عمي  
فصنعت، فلو كانوا يحضون بهو رضاء، وإن  
كانوا لا يحضون لم يكن رضاء، لأنهم إذا  
كانوا يحضون يحضون فيعلنون ثوب بهم،  
وإذا لم يحضوا لم يعلنوا ولا ينصرون الرضاء  
لأن الرضاء بعير المعلوم محل

ولو سمي الولي لها فزوج رسم يسه المهر  
فصنعت فسكرها رضاء على ما صححه  
الشمريشي والمريغاني وشرأح كتابهما ثوب  
الأصهار والهداية وجمهور السنديين، لأن  
المكاح صفة بدون ذكر المهر دليل بشرط  
تسحب قدر الصدى مع سمية الزوج،  
لاختلاف الرقية باختلاف المدة فلا وكثرة،  
وصام الرضاء لا شب إلا بذكر الزوج والمهر  
وهو ما نقله المحققين عن الساجدين، ومنه  
الكاساني من القموي

ولو سأل المهر في غير الولي الأقرب،  
كأجنبي أو ولي ممد، فلا عبره بسكرها من  
لا بد من الثبوت لو بد هو في معاد من فسد  
بشك عمن الرضاء كعصبة ممد ودمه،  
وتصكبها من الرضاء، ودخولها برضاء،  
ويؤثر البهتة والمصحة سروراً، وهو ذلك  
لأن السكر إنما جعل رضاء عبد الحاجة أي  
عند استعمار الولي وعبرها عن المباشرة، فلا  
يقاس عليه علم الحاجة وهو من لا يملك  
لفظه ولا انطوائه، بل كلامه

ولأنه من رضاء بكارها برتبة - أي نطفة

يكون ظنت عند الإجراء، وهو أبي يوسف في  
البيكاه أنه رضاء لأنه شدة الجلاء، وعن محمد  
رد لأن وصفه لإظهار الفكرة، قال لس  
الهمام بعد ما سبق والممول عليه اختيار  
فرقت الأحوال في سكناه وانصحتك، فإن  
مطلوب أو أنكل المحيط

ولو استأدها الولي بكتب بصوت لم يكن  
لجناً ولا رضاء، حتى لو رضاء بعدة انعقد كما  
قال المحققين خلافاً عن المصريح وغيره  
والحكم كذلك لو استأدها الولي بواسطة  
وكشف له رذوله، لو زوجها وليها وأمره  
رسوله أو فولي عده

ولو قال الولي للبكر: أريد أن أزوجه  
ملائاً عقابته غيره أو من منه لم يكن إيجاباً،  
ولو زوجها ثم أحيوها فقال: قد كان غيره  
أولى به كان يجازى، لأن قولها في الأول  
إظهار عدم الرضاء بمترويح من خلاف، وقولها  
في الثاني قبول لو سكوت عن الرد، وسكوت  
الشكر عن الرد يكون رضاء

ولو قال ولي للبكر: أريد أن أزوجه من  
رجل وتم يسه فصنعت لم يكن رضاء كذا  
روي عن محمد، لأن الرضاء بالشيء يسوي  
انطعم به لا يتحقق.

ولو قال الزوجك ملائاً أو ملائاً حتى عد  
جماعة فصنعت، من أبيهم ووجهي حاز

ولو سمي لها الجماعة مجعلاً بها لقال

و دل لوی پوست و محبت تروج کما تروج  
الثیب لفرته <sup>۱</sup> البکر تستفر رالثیب  
شاد <sup>۲</sup>، و هذه ثیب حقیقة، لأن الثیبه  
حقیقه من راثب علیه و هذه کذاک مجری  
منبها أحكام الثیب، و من حکماها الله  
لا یحوز نکاحها بغير اذنها بمسا ولا یکنی  
سکره

ولو کانت ماهرة بالبر، یا ذالیه علیها  
احدا، أو اعتاده و نکر منها، و عصر علیها  
بعضه، یستفید بالاجماع لروای احمد و جامع  
تصیر بقطر

و من راثب روح البکر أو طفله قبل النکاح  
تروج کالابکر، لقده النکرة و النکاح

۸۸ - و یری النکاح ان الذی غیر مجبر هر  
من بعد انقضاء سن ذکرم فی ولایه لإحیاره  
و هم لاثب و انومی و یحذکم و الحقیق، و علی  
لا تروج بالغ، لا یقتضی، سوه کنت مکره أو  
ثیب، و الأدل من ان هذا یختلف

(۱) حدیث ۱ بکر خطبر و الثیب شاد

محرجه <sup>۳</sup> (۲۲۹۶) (۳) الحسیب) من  
حدیث ابو حمزه و ابن الحسا (۴) اکثر فی  
التطبیع علیہ بسندہ صحیح (۵) ۲۰۲/۱ ط فخر  
المطیوی

(۶) لإحیار ۹۲۳ - ۹۱ - ۹۱ (۷) صحیح مقبول  
۱۳۶۳ - ۱۳۶۱، و صحیح مسند ۲۵۱۲ -  
۲۵۱۱، و الدر المنکدر، و مسند ۲۵۹۶ -

۲۵۹۶ - ۲۵۹۶

من فوق الراس، أو طهره، و هی عکس  
الثیب، أو بروز بعض، أو حصول جراحة،  
و بعض فی بکر حقیقة، لأن البکر حقیقه  
بمرفقه ثیب لم یجمع بکاح ولا فیره کما  
قل من عادی من الظهیری، و هی واثیة  
منها بعضه، أي احده، التي علی النکاح  
و من بکره بم تری لا لم یجامع و هی بکر  
حقیقه، و هی کذاک بکر حکما بروح صما  
تروج الابکر، و یحد فی خوف و غیرها حکم  
الابکر حتی یفعل - کما قل من مودود  
انموذجی بک الوصیه ثم بالاجماع

و من راثب عدلتها سوطه یستفید به ثوب  
صمد، و هو القوط بمقد حشر أو ناسه أو  
ثیبه عطف روح کما تروج <sup>۴</sup>، و لا یکنی  
من هذا لکون

و ذالک عدلتها بالزوا فایه تروج کما  
تروج لالبکر فی قول ثیب حقیقه، لأنه عبه  
بایة شکرت مقام الطف فی البکر الحیه،  
و هی موجوده فی حق هذه و ان کانت ثیب  
حقیقة، لأن رواه بکرته لم یظهر لث من  
بشقه حیه منها الإذن بالکاح صریحه  
و یمنونه من راثب المرحه، و لا یروى کذاک  
ب یوجد الکاح أو شهر الرثا، و لو شکره  
عطفه علی من نطق نوبها مصلحه الکاح،  
و ان یطلب و الثیب یغیر و یبکر تنصیر،  
بأنه لایرأ منها، و یجب أن لا یشرط دوا  
لنکاحه

يقول رخصته به، ولا تكفي الإشارة

الرفعية البكر ولو مجبرة التي زوجها  
برئيسه أو التي أولادها أو زوجها رئيس -  
لا يد من دها بالقول، لأن المبدأ ليس بكسبه  
للحره

الحاشية البكر التي زوجها الذي عيب  
كعدمه وبرعي وحوي وحصاءه - علا من  
طلقها أن يقول: رخصته به مثلاً

الحاشية غير المجرا التي انقضت عيبها،  
أي تعدس عليها ولها عبرة مجبر عقدتها  
مقبولاً لها، ثم انتهى إلى طهره ورخصته  
يصح النكاح، ولا بد من رضا القول

وقال المالكية: يصح عقد المصاهرة عليها إذا  
رخصته بقدر عليها اعتباراً بشرطه

الأول أن يقرب (حاشية)، بأن يكون العقد  
بالسوق أو بالسجدة مثلاً ورضا عليها بالحر  
من وقت

ثاني أن يكون الرضا بالقول، فلا تكفي  
انقضت

ثالث أن لا مدح به في رد النكاح بين  
الرضا به

الرابع أن يكون من عيب عليها بالنكاح  
حال الاعتبات والرضا، دون كانت به من  
يصح ولو مره بالبدل وأنه إليها المجبر من  
وقت

لهذا البكر غير المجبرة سمها أي ما  
سئل، من برخصته لها زوجها من دها  
على مهر تشريه كذا، على أن الذي يتولى العقد  
ولا ٩ فلا تكفي المقتضى، وبذلك علامها بأن  
مكسبها إذن ورضا، وإن لم يعلم بذلك  
واضحت المذهب فلا تقبل دعواه، وتم النكاح  
عند الأكثر

ولا تروج البكر إن سمعت، بأن قالت: لا  
أزوج أو لا أرضي أو ما في مديان، وكذا إن  
عرفت، لأن المذموم دليل عدم الرضا، لا إن  
صحت أو يكف قروج، لأن بكها يفرض  
أنه لم يسمع منها الذي يتولى عقدها

والثاني - ولو سمها - حرب عن الرضا أو  
المسح، ولا يكفي منها ما لم يسمع ويشترك  
الزوج في عدم لائقه بالصمت مع البكر

الأولى البكر التي رخصت أرمها بأن لطلن  
الحر عنها في التصرف، الذي وهي يقع ولا  
يد من دها بالقول

الثانية: البكر التي عضلت برخصه لرمها  
إلى الحاكم فزوجها الحاكم لا بد من دها  
بعوله، فإن أمر الحاكم أنها بالبعد، طأجاب  
وروجها ثم يحتج بإذن، لأنه مجبر

الثالثة: البكر المصاهرة من لا أم لها  
ولا وصي وروحت يعرضه وهي من قوم  
لا ووجود بالمرحوس، أو بروجود يعرض  
معلوم فزوجها ولها بغيره لا بد من تعهدها بأن





مروءة من أبي عمر رضي الله تعالى عنه  
ومعه في حقه البرية، ولا يـ  
نكاح احتج فيه استهـ

و رجب الكلام بوجه يـ  
عن بعضه<sup>(١)</sup> وهو من عهد في نقل الـ  
الرجاء وأور<sup>(٢)</sup>، حيث حثك بأسبويه  
وهذا لشدة بره<sup>(٣)</sup> في حكم "شبهة" لأن  
الحكمة التي فطنت شرفه بها وبين البحر  
مباينة الرجال هذه موجودة عند التكاثر  
وذلك الفكر للصداق ولو رجها غير لـ  
أب سوي وإن صحت، بكت عدة،  
كنكح<sup>(٤)</sup>، أما ربه عن أبي هريرة رضي  
عنه أن قال رسول الله ﷺ بعد الشبه  
فإن صليت فهو، فيها وإن فلا جوار  
عليها وفي ربه فإن يك، سكت<sup>(٥)</sup>

حرفاً ما رسول الله ﷺ ركب فيها<sup>(٦)</sup> من  
سكت<sup>(٧)</sup> إلا المحسنة في الأثر  
ووجهه<sup>(٨)</sup> عليه عهد الميل للوجوه، لأن  
حاجة إلى النكاح تدفع عند الشهوة عهد  
وحبها عن الفج<sup>(٩)</sup> وحصل المهر والند  
المدفوع ربيته العرض، ولا سئل إلى إند  
فصبح مروجها، كالمس مع أسبها، ويعرف  
مبليها إلى نرجان من كلامها وسبها نرجان  
"مبليها" بهم، نحوه من قرآن الأثر<sup>(١٠)</sup>، ويـ  
أن قال ربه في أهل البيت إن بعد عده ولا  
وثنان أن عهدي ترون بروجها، فكن في  
روجها لأن ذلك من أعظم ما فصحها  
كالمس<sup>(١١)</sup> ولو لم يكن صحبه ربه أشبه  
ووجهه<sup>(١٢)</sup> لا لكه<sup>(١٣)</sup>

ونس من عهد لـ وجهه<sup>(١٤)</sup> من  
عليه ترويح صغيرة كهي دون فتح من  
أهم من أوج بنت سبع سن فاكتر بديها، ولـ  
عد صحيح من ربه<sup>(١٥)</sup> من روي من عائشة  
رضي الله تعالى عنه<sup>(١٦)</sup> أيا قالت إذا شئت  
البحرية سبع سنين فهي ثم<sup>(١٧)</sup> روي

(١) حديث إلا نكح الأيم من ربه

أخره، ثوري (الفتح ٢٨٦: ٢ ط سلمه)

وهنا ١٠٢٦: ٢ ط (الحلي) من حديث

أبي هريرة

(٢) قول ربه في بيت المقدس سبع سنين

هي مرارة

ذكره الترمذي (٩٦) ط المسح وشمس

من أسبها بكت<sup>(١)</sup> ٢٢٠ ط  
أله فكا فوي أنه يستلزم ربه عهد من  
أسبها

(٢) ذكره في كتابه المصنف ٢٨٩: ٢ ط  
عهد أن القادي ١١ ط  
بند في كتاب مسدده فكا فوي عهد  
الطرحه في ربه

(٣) حديث أسبها ربه من أسبها

من حديثه في ٨٨٧

(٤) حديث أسبها ربه في حديثه

دعه لـ ٢٨٣: ٢ ط

مروءة من حديث أبي هريرة، ثم قال

في نسخة أخرى

فريق الأوبياء -

٩١ - ذهب المقعد، إلى الزاوي في السكاح  
 كان سجيناً فإنه يكون أسقود، لا يلقى  
 أحد في غالب الألية

وذهبوا - بنى النخيل - إلى أمه في مملكة  
أسلم ولاية الكونغ. ثم بقى في  
ولاية الصلابة ثم من كل سنة في ولاية  
الفرقة ثم من كل سنة في ولاية الأمارة ثم  
من كل سنة في ولاية البراءة

والمعنى: في ترتيب الأولياء من المكاتب  
وذلك على التعيين الأس

[illegible]

ولأنها غير رافعة للامتناع من سماعها  
للاستدلال على ذلك إنا نجد، ومطلق البكر  
أجمع من سكوتها اضحكها وبكاد لا  
الأخص في الإرد، وبما اقتضى منها بالانصاف  
للاستدلال، فإن أدلت مطلقا فقد في الإرد،  
ولا لم ما في مقتضى استصحاب لا لا جبره  
هو العذر، واكتفى بسكوتها لا ثم نخرج  
العلم

وورن الجكره بوضع و اقبية و شدة  
حيث ويحوى كعوط من شامس لا يبر صم  
الادء عنها حكيم بكر هي الادء لانها سم  
بحبر العفصوة ولا وجد وعود هي انه لي  
تقتب من سم ن حنربها و كذا وط هي  
القمس و سرة ذوب المرم لانها غير موطوء  
في القبر

ويعسر في الاستدراك نصيب الزوج عن وجهه خلع المرأة المرافقة، بأن يذكر لها نصيبه ونصيبه وحده لتكون على مقبدر من إتيانها في مرويحه لها، ولا ينشيط في الاستدراك تدبير الظهور لأن ليس ركباً في الكساح ولا مقصوداً منه، بل اليهودي ولا ينشيط أيضاً الشريعة بالحدود ولا ينشيط الإثبات عنى بها ثوابها في يرونها ولو عبر مجملها، والاحتياط

(٦) کتاب (تذکرہ) ۱۶ - ۲۷

على المثلج مع لم كان مربية أو حائما  
يسلكه بالولاية<sup>٩٢</sup>

٩٢ - ورس المالكية لأوقفاء غير المجبرين  
في الشكاح، ولكنهم اختلفوا في التقديم  
بحسب هذا الترتيب هل هو واجب أو  
مستحب إليه، والراجع حكم أن التقديم  
بذلك الترتيب واجب غير شرط، وقيل إنه  
مستحب

ومالوا يقدم عند وجود متعدد من  
الأولاد، غير للمرأة في العقد عليها ولو كان  
الابن من زنا كما إذا تبيت بكرا ثم ربت  
وأنت بولد فيقدم على الأب، وأما إذا تبيت  
برب وأنت معه بولد فإن الأب يقدم عليه.  
لأنه في تلك الحالة مجبوز لأب - ثم بعد  
الابن ابنه، ولو عقد الأب مع وجود الابن  
والبنت جاز على الابن ولا ضرر، ثم أب  
للزوجة - أي شرعي، وأما أبو الزنا فلا عبدة  
به - ثم أخ شقيق أو لأب - أما الأخ لأب فلا  
ولاية له خاصة وإن كان له ولاية عامة - ثم  
أنت وإن سفل وهو المشهور من تقديم الأخ  
وأبيه على الجد هناك ثم جد لأب، ثم عم  
لأب، عاتيه. جدد أب، فعمه أي عم الأب،  
فأنته.

ويقدم من كل صنف الشقيقين على الذي  
لأب على الأصح عند ابن بشر، والمصالح

فإن لم يكن عصبة لا سببية ولا سببية  
فالولاية للأب عند الإمام ومعه أبو يوسف في  
الأصح، وهو استحسان والحمل عليه، وقال  
محمد ليس لغير العصبات ولاية وإنما هي  
للعصاة ثم لام الأب، ثم لبنت، ثم بنت  
الابن، ثم لبنت البنت، ثم بنت ابن الابن،  
ثم بنت بنت البنت وهكذا إلى آخر الفروع  
وإن سفلوا ثم يحدد العدة، ثم للأخت  
لأب ولهم، ثم للأخت لأب، ثم لولد الأم  
الذكر والأنثى سواء، ثم لأولاد الأخت  
الشقيقة وما عطف عليها على هذا الترتيب،  
ثم لدوي الأرحام العصبات، ثم الأخوات، ثم  
البنات، ثم بنات الأرحام، وهذا الترتيب  
أولاهم، فيقدم أولاد العصبات، ثم أولاد  
الأخوات، ثم أولاد البنات، ثم أولاد بنات  
الأرحام

ثم تكون ولاية الشكاح لمولى المولود وهو  
الذي أسلم على يده لير الصغيره ووالاه، لأنه  
برئ فثبت له ولاية الترويج إذا كان الأب  
مجهول النسب ووالاه على أنه إن جنى بعقل  
عنه، وإن مات برته

ثم لسلطان، ثم لفاض نص له عليه في  
مشوره، ثم سواب القاضي إن قوص له  
فلنك، وإن تم يعرف إلى الترويج فليس  
بنايه ذلك.

وليس للرعي من حيث هو وصي أو  
تزوج فيهم مطلقا وإن أوصى إليه الأب بذلك

٩٢) الفهر المستأثر ورد في المصنف ٤١٩/٢ ٤١٩/٢

وہیں کیا ولایت و لکھا لا بائو شعد بلی  
توکن کالمعتة، ولا بشرط فی الکمالہ مدہ  
صحت علی لأظهر، بل ۛ تحصیل فیہ الشفعة  
والحن علیہ عادی، ولا بد من ظهور الشفعة  
علیہ منہ بالعدلی، والا فالحاکم هو الذي  
ینولی عقد نکاحها

ثم ینولی الحاکم عند النکاح بعد من سبق  
ذکرہم

فان لم یوجد للمرأة عاصب ولا موثی  
أعلى ولا کذل ولا مانع شرعی، نولی عقد  
نکاحها رجل من عاہ المأثور، ومن فذلک  
الحال والجد من جهة الأم والأخ لام مهم  
من أم النولایہ العاه بانها درمہاد وضع  
النکاح بالنولایہ العامة فی المرأة النبیة  
- الحالیة من النسب والحسب والحال  
والجمال - مع وجود ولی خاص غیر مجبر  
لنکوحہا لہ، اسہا وعدم الاشتات فیہا  
لا یمنعہم بذلك مہر، ولا یفسخ نکاحها  
محال عدل، من انفق أو لاء دخل فی الزوج  
أو لم یدخل، أما الشریفة فتقید صحة  
نکاحها بالنولایة العامة مع وجود ولی غیر  
مجبر بما إذا دخل الزوج بها وظال، مع أن  
عقد النکاح لا یجوز <sup>(۱)</sup> بقولہا

۹۴ - وقال شافعیہ یرتب الأوبیاء فی

عقد النکاحی وهو یزول مالم یابس العنصر  
وسنخوف، ومما یلہ م رویہ ابن زیاد عن مالک  
أن الشقی وعیرہ فی مرتبہ و حدیث یفترض  
عند التنازع

وینضم الأفضل عند التنازع فی المرتبہ  
ولم تنازع منسویون فی المرتبہ والمفضل کأخوہ  
کلہم علماء بمر الحاکم فیس یقدمہ، لیک ثم  
یکن حاکم أفرع ینهم

ثم یقدم بعد عہد لک نولی لأعلى  
وہر من أقص امرأة، محصب المصنویون  
بأنسہم، عیولہ وہر من أعتق معتتلها وإن  
علا

ثم هل یقدم المورلی الأسفل وهو من  
عہد ۛ المرأة أولا ولایتہ لہ أصلاً عہدہ  
صحیح عدم النولایہ، وهو المنہاس، لأن  
لوالایہ هنا إسما سحن یا تمصیب، والعتیق  
یسر من عہدہا.

ثم کافل للمرأة مہر عاصب، فلیت إلا  
ملت لمروحا أو حلی، وکملہ رجل ۛ فی قام  
بأمرہا حتی ملغ عہدہ، أو خلیف علیہا  
قد ۛ مراء کأن مسیحا لحضانتها ذراعاً أو  
کأن أجیباً، فلیت مسد لہ النولایة علیہا  
ویروجہا بآذنها إن لم یکن لہا عصب، وشافر  
المردیة أن فذلک خاص بالعدیة، أما شریفة  
فبہا حلال، والمصحب لہ المرأة الکاملة لا  
ولایہا علی المکفولہ، وولایہا للحاکم،

(۱) الشرح المصمیر والصاوی ۴۸۹/۲ - ۴۹۲.

واضح الکیر والمسموی ۲۲۵/۲ - ۲۲۶

هو نوبس لأنه يدعى بالحد والآخر والآخر  
بالحد وحده

ولو كان ابن عم أحدهما ابنا والآخر  
أخوها من الأم فالابن العمدة لأنه أقرب

ولو كان ابنا عم أحدهما عنى بالجد  
يقدم ابن العمدة والتفريق يسوى بينهما ثم  
ابن عم أحدهما حال بعده سواء فلا  
خلاف

ومما لا يبي لا زوج بسوء فلان شاركها  
في نسب كاس هو ابن ابن عمها فله تولية  
بذلك فلا يصح نسبه الترويح بسببه  
الآخرى لأنها غير مقسمة لا مثله وإذا  
وجد معها نسب آخر بنفسها التولية مع  
نسبه

ومن لا عقبه لها ينسب بعده بها ولا  
فيشر إلى اعتقها رجل فولاية ترويحها له  
فإن لم يكن بعده فولاية طبعهاته ثم  
أهله ثم له نصيب مفضة وهذا على  
مذهبهم في الإزواج

وأما في ما يجب في ترويح أسطفا حل  
زوج بالولاية العامة أو سيادة لخرعية  
وحيث حكاهما الإمام

ومن فواتد الخلاف أنه لو أقر ابن عمي  
كالح من عاب عمها ونسبه إلى فلان بنو له  
زوجا أحد بنو أو قدس حر أو بالنسبة ثم  
جر

الكلية بحسب جهة التي يولد بها إلى  
المولى عنها فعمده جهة القربى من التولية  
ثم نسب

وأما الأولياء بالترويح أنه إذا اعلم  
الأولياء يولد به ثم جد لأب ثم نوه وإلى  
علاء لا حصاص كل منهم عن سائر العصاب  
بقولية مع مشاركة في العصبية أنه يقع  
لأبوين ثم أخ لأب، لأن الأخ يولد لأب  
مهور فاقرب عن له ثم ابن لأخ لأبوين ثم  
ابن الأخ لأب وإن سفل، لأنه أقرب من  
العم ثم عم لأبوين ثم عم لأب، ثم ابن كل  
منهما من سفل، ثم سفل العصبية عن القرابة  
بالزوجة، لأن له أحد فيهما واحد لا في  
سفل

مما بعدم الأخ ولأبوين على الأخ لأب  
في الإزواج ومما يولدان يظهر حسب وهو  
الجد يدسم أيضا والتفريق يسويان

ويجزي القولان في بني الأخ والعصير  
وسي التعمير إذا كان أحدهما من الأبوين  
والآخر من الأب، ولو كان ابن عم أحدهما  
أخوها من الأم، أو ابن ابن عم أحدهما  
منها فبالإسلام حسب سواء وطرد  
الجمهور المومنين، وقالوا بالجد يدسم  
الأخ والآل

ولو كان ابن عم أحدهما من الأبوين  
والآخر من الأب مكنه أخوه من الأم فالتاني

ثم يسوءها كعدت وإن سرلوا، ثم النعم  
لأنه، ثم النعم لأن ثم يسوءها كعدت.  
وإن سرلوا، لأقرب فالأقرب، ثم أقرب  
الخصيات على ترتيب الميراث لأن الزلانة  
حبسها على النظر والشفعة، وهذه ذل  
المرأة، والأحق بالميراث هو الأقرب،  
فيكون الحق بولاية

وتكون الزلانة بعد عصبة السب ليموت  
المنعم بالحق لأنه يرثها ويعمل فيها عند  
عدم عصبتها من نسب فيكون له تزويجها،  
ثم أقرب عصباته فانهم على ترتيب  
المراث، ثم مولى المولى، ثم عصباته  
كعدت. ويلزم هذا وإن نزل على يه  
لأنه أخو بالميراث رفقاً في انتصافه  
وسد فم الأب في السب بزيادة نفعه  
وعصيلة ولأدله وهذا مقوم في أبي المعنى  
فرجع فيه إلى الأصل

ثم تكون ولاية المروج لمسلطون، وهو  
الإمام الأعظم أو نائبه الحاكم ومن يوصى إليه  
الأحكام، وبو كذا الإمام أو الحاكم من بعده  
إذ استوفى عن سد لأنه يجري في حكم  
مسلطهم وفأقربهم مجرى حكم الإمام  
وصاية

ولا ولاية بعير العصبات النسبية والنسب  
من الأقارب كالأخ لأب والخال وعم الأم  
واسيها ومحوهم، لأن من لا يعضها نسبه  
الأجنبي منها

وكعدت لو كان لها ولي، والأقرب  
عالب، إن قلت يزوج بالولاية هذه عيب  
الحاضر، أو ما قبله، فلا، وأقرب الجوزي الأول  
وكلام القاضي في غيره يقتضيه، وصحيح الاسم  
بما إذا راجح لمعني أنه يزوج ببناته بنفسها  
الولاية، فإن الشريسي الحطاب وهذا  
وجه<sup>(١)</sup>

٩٥ - وقال المحامي ابن النحاس في ولاية  
نكاح المرأة زوجها، لأن الولد موهوب لأبيه،  
لأنه مملوك (وَرَوْضًا لَمْ يَمْنَحْ)<sup>(٢)</sup>،  
وقال يزوج، أنت ومالك لايت<sup>(٣)</sup>، وتيات  
ولاية الموهوب له على التهمة رأس من  
العكس، ولأن الأب أكل شحمه وأنه نظراً  
ثم التجدد هو الأب وإن علا لأن التجدد يولد  
وتعصب فائيه الأب، وأدى الأجداد لأقربهم  
كصغير، ثم من المرأة، ثم ليس لها وإن  
سفل، ثم أحوها لأبويها كالميراث، ثم  
عوق لابنها لايت، ثم موهب كعدت  
بعدم من الأخ لأقرب عن أبي الأخ لأن،

(١) منسب المصنف: ١٥٢/٣ - ١٥٢، وروضة  
الفتاوى ٥٩٢ - ٦٠.

(٢) مودة لابن ٩.

(٣) حطاب، أنت ومالك لايت.

المخرج ابن ربه ٨١٦/٢ - ط (محمي) من  
حديث عهده بر عمر. وقال لمبدي في  
مجموعه النسب ١٨٣/٥ بشر ذكر المرفقة،  
وجال إسناده لغات

حيثما، فذهب الجمهور إلى أنها سئل إلى  
السيدان وذهب جماعة إلى أن سلام  
من الأهل الكس إلى أنها سئل إلى  
لأبعد، فمن ثم يكرى أو عسل أنفس إلى  
السلطان

والنصيب في مصطلح (فضل ف ٥)

عينة الوبي.

٩٧ - حلف المصنف في بقاء ولاية امكاح  
عند عيب الولي من تكرب لتحاكم ثم للولي  
لا يمتد؟

لفظ الحلف إنما يقدم الأقرب على  
لأنه إذا كان الأقرب حاضراً أو عيباً عيب  
غير متمنع

فأما إذا كان عيباً عيباً ممتنعاً فلا يعد أن  
يروج في قول أبي حنيفة وأبي يوسف  
وسعيد، وعد ربح لا ولاية للأبعد بعد قيام  
لأقرب بحال

واحتسب المصنف في قول «ذهب الأقرب  
بأنه لا عدم رولها» حال بعضهم به بأنه  
لا إلى حدثت الأبعد ولاية لعيب الأقرب  
يصير حال له غير موقوف في الدرجة،  
فالأقرب والعيب والبعيد، وبمعقدهم مرور  
ولاية بسئل إلى الأبعد، هو الأصح

واستأنس لزوم أن ولاية الأقرب أدنى من  
سبب تمتع بولاية وهو عدم العيب، ولهذا

إد عدم الولي بعد ما بين ثم يوجد أحد  
من أقدم، وعمل ولها ولم يوجد غيره،  
ورحبها ذو سلطان في ذلك المكلف أو في  
شبهه أو غيره أو أمير القافة وسجوه لأن له  
سلطته، فإن تعلق ذو سلطان في ذلك  
الممكن زوجها حلال بانها، حال أحمد في  
عدمه قوية «أبي وتبها يزوج من لا ولي  
لها، لا لحالها لها في الكس والنسب إذا لم  
يكن في ثبوت قاهر، لأن شرط الولاية  
في عدم انحائه يمنع النكاح بالعبه منه بحر  
كاشراط كون الولي عيباً في حق من  
لا عيبه لها

وإن كان في البلد حاكم وأبي الترويج إلا  
ثم لم يخطب جعلاً لا... من ماله وجوده  
كعدمه»

فتنقد الولاية بالعيب.

٩٩ - ذهب الفقهاء إلى أنه إذا تحقق العيب  
من الولي ونسب ذلك عدم الحاكم، أمر  
الحاكم الولي بالترويج إلى... يكرى لعيب  
مسبب معقول، فإن امتنع فكيف الولاية إلى  
غيره

وحلف المصنف ليس ينتقل إليه الولاية

(١) لم يفتي بطلان حكم رئيس القرية وعلى  
غيره وعلى من له مال ومعد

(٢) كتاب النكاح ٩٥ - ٩٦ - ٩٧



موضع لا حصل له القواصل والرسول في  
السنة لا مرة واحدة، فإنه منقطع، وإذا  
كانت القواصل متصل إحد في سنة غير مرة  
فلست بمنقطعة

وقال أبو بكر محمد بن العباس السعدي  
إن كان لأقرب في موضع يموت الكلف  
الخطب بالمنقطع، ولله عبيت منقطعة، وإن  
كان لا يموت نسبت بمنقطعة، قال  
الكاسبي: وهذا أقرب إلى الحق لأن التحويل  
في الولاية على محمد بن علي نظر للمولى عليه  
ورفع الأمر عنه

٩٩ - وقال السالك: إن تعدد الولي في جبر أو  
نفس مضمومة ببعض الحق لئلا يكون الأقرب  
والأقرب دون إيمانهم، فلا كلام لنا فيكم مع  
وجود غيره من الأولياء، والله المستطي وهو  
المشهور عند بعضهم، وذلك لشرب الأسم  
وتعدد مرة الأديب، فلهذا يعيد عليه في  
حينه معلومه، وحكي لي في سنة ١٢٠٠ عس  
له كسدي العبيد البعيدة بروج الحكام دون  
غيره، ويكون هو المصحب، قال الصدوق  
والله، وهو بعض المؤمنين، مثلاً أي عوفي  
في العهد والاسم بعد الله

وإن لم يكن الولي المجبر عليه حجة كإثباته  
من مصر، وهو ما استظهره في رشد لأن من  
إيمانهم كان بها وببعض، مثلاً أشهر، وقال

لو روجها، حيث هو يجوز، فقيام ولاية يصح  
الانتقال إلى غيره

واستدل الأئمة الثلاثة من أحسنه بأن  
ثبوت الولاية للأئمة زيادة بطور في حق  
الحاضر تثبت له، بولاية، كما في الأب مع  
الحديث كلف من صديق، وأن الأئمة أقدر  
على الحصول الغير للحاضر، لأن مجالس  
الخطب مضمومة تحت الكفاءة والمهر، ولا  
شك أن الأئمة يمكن من إحراز كفاء  
الحاضر بحيث لا يموت مائة، وأخبر  
الغائب عبيت منقطعة لا يلتزم على حراره  
عليها، لأن الكفاءة الحاضر لا ينظر حضوره  
ومستطاع إياه عائداً، وكذا الكفاءة الحاضر،  
لأن لا أنه لا خطب حيث هي مائة، فكان  
الأئمة أقدر على إحراز الكفاءة من الأئمة  
وكان أكثر على حرار الكفاءة، فكان لولي  
ثبوت بولاية له، إذ المرجوح في مائة  
الراجح ملحق بالعمم في الأحكام كما في  
الأب مع الحد

٩٨ - في حقه، في حقه، بنية المنقطعة

عن أبي يوسف ورواه، قال في رواية  
في غير رواية، وفي رواية مائة شهر  
صاعداً وما بعده ليس منه منقطعة

وعن محمد بن عثمان أيضاً، روي عنه ما  
في الكوفة في الروي، وروي عنه في الرقة  
إلى البصرة

وذكر في شجاع، إذ كان عائت في

الحاكم لأنه وكيل العائد، وإن روج الأبعد  
صح لأن جبر مجرده

وإن عاب أنولي المعبر عنه مرة كعشره  
أيام أو عشرين يوماً، مع أمر الظهور  
ومشواً، لم يروج المجبرة حاتم أو غيره  
لأنه في حكم الحاضر، إذ كان يصل الجبر  
إليه فلا كبير مشقة، ويصح أن روج، إلا إذا  
جبر الأخرى وحذف عنها صريح أو فساد  
فكالمعبر ووجه حكمه هو غيره ولا  
فتح

١٠٠ - وقال الشافعي لو عاب أو ب  
الأمر بعد الولاء، لم يوجب، ولا وكيل  
له تقليد أو دون حصة القهر روح المراء  
سلطان بلدها أو نائب، لا سلطان غير ملده  
ولا الولي إلا عا، على الأصح، لأن الغائب  
ولي القهر روج حتى أنه إذا عا، استقله ما  
عنه الحائز، وجعل يروج وأبعد، من  
الشيطان والأولى مناصي أي يرد للأبعد  
أن يروج أو يستأنه يروج الصانع المخرج  
من الخلاف

وإذا عاب أنولي الأقرب دور موحش  
لا يروج إلا بإذنه لا يصح قهر المصاحف  
مراجع يدهر أو يركل كما لو كان مقبلاً،  
والصحيح يروج فلا يضر بدواب الكف،  
لراحت المصاحف الصوب

الأكثر من حربة لأن مالها كان يريها  
حبة أشد، وإن روج مدونه من فرد،  
فالحائز هو الذي يروجها بإذنها، أي  
صحتها، وإن غيره من الأولياء، إذا كان  
نائلاً أو حيف عليه المال، وإن لم يستوطن  
الولي الغائب، أي لم يكن بينه الاستيطان بها  
على الأصح، وإنزوات أيضاً على الاستيطان  
بالعمل ولا يكفي مدونه، فله من خرج  
لمحولة روجها وبينه المدونة يروج الحاكم  
بينه وهو حاتم إقامته، إلا إذا حيف بدها،  
أو عا، مبرجة الإعرار بها، فإن سبق ذلك  
كتب له الحاكم إما أن يحضر ووجهها أو  
يكن وكيلاً يروجها عنه ولا يوجها  
عليه، فإن لم يجد شي، روجه الحاكم  
ولا فتح كما قال أبو حنيفة

ولم يرد الأمر للحاكم دون غيره لأن  
الحاكم رب الغائب وهو مجبر لا كلام لغيره  
منه

وإن كان أنولي عا، عنه بعده مرجو  
المصروف لا يجاز ولا يوجه الحاكم  
ولا غيره

وإذا عاب بولي الأقرب غير المدونه عنه  
مضاهياً من مدقه، ثلاثاً يوم وجوها  
وأردت المدونه حيا أنحكك مروجها لا  
الأبعد، أو يروجها لا بعد في هذه الحاف  
صحيح، فإن كان الغائب على الأقل من الثلاثة  
كتب له إما أن يحضر ويحكم ولا روج

واقعية المتضمنة هي ما لا تفيض إلا بكثرة  
ومشقة، نفس حقد قال الموقر وعد الله  
من القصد لله، فإن المحييد لله شوقه ولا  
معرفة.

وإن كان الأقرب أسيراً أو محسوساً هي  
مسافة موب، لا يمكن مراحته أو تنهد أي  
مسر عراجمته هورج لأبعد صبح، أو كان  
الأقرب عاجلاً لا يعلم بجمته قرب هو أم بعيد  
له روح الأبعد صبح، أو علم أن الأقرب قريب  
مصادقة ومن يعلم مكانته هورج الأبعد صبح  
سحمر من هفتة، أو كان الأقرب مجهولاً لا  
يعلم أنه معه للمرأة فوج الأبعد الذي له  
صبح البروج استصباحاً للأمر ثم لا علم  
الغصه بعد الحقد وكذا غير معلوم حيث لم  
بعد غفد.

وبما روح الأبعد من غير عدد الأقرب إليها  
سبب يصح السكح وتو أجد، الأقرب، لأن  
لأبعد لا ولا يلا له مع الأقرب، أنسه ما لم  
روحها أحس.

ولما روح أجبي وبو ساكدا مع وجود ولي  
ثم يصح السكاج وبو أحتوه الولي بعد شرطه  
وهو الولي<sup>١</sup>

**نزويج ولين امرأة لأكثر من رجل**

١٠٢ - ذهب الغصه إلى أن امرأة إلى روحه  
وليان مستوي في ولاية استريج لرجسي.

وعلى الأول جو بعدد ليرصوب إليه لمتة أو  
عرفه جنز سلطان ان يروج بعير ففته ماله  
الرويتي، فإن الأذرعى في بعد من أنه لم كان  
في شيد في صبح سلطان وسعد ليرصوب  
ربه أن القاصي هورج

ويروج خاصي أبتة عر امه عود شدي لا  
عرف مكانه ولا موه، ولا حياته، لشعر كناع  
المرأة من جهته فلسه ما لم بدل، حد انا  
مع حكمه موهه والا رجها الأبعد

وللغاصي الشويك على دعواته حية فيها  
رأها غلبه من السكح والحداد، لأن الأميد  
برجع فيها شيء قول ربابها، لكن بسحب  
لأمة ألب، بذلك، لا يقبل بها، إلا شهادة  
مصنع على ناصر أحمد بها

ولو روحها انحكم لحية ربابها ثم دع  
والا كنت روحها في الغيب، قدم سكح  
الحاكم<sup>٢</sup>

١٠١ - وقد تمحابة إلى غاب الولي هيبه  
منطقه و. يوكن من يروج روح الولي بعد  
دور السلطان لموهه **السلطان** وفي من  
لا ولي<sup>٣</sup>، وهبه لها ولي، ماله سكر  
به قير روحها انحاكده لأن له مفر في ماله  
الغالب

(١) معنى المستطاع ١٥٧٣

(٢) حديث السلطان ولي من لا ولي له

سير تاريخه ص (٧٤).

(١) كذا في نسخة ٥٥٥

وان لم يعلم السابق من المصير، أو ربما  
معاً بهلاً، لجهن للصحيح وهو السابق من  
المعدين، ولتعدد الجمع بينهما، وعدم لزومية  
أحدهما

وبو كان أحد الوثنيين لفرب من الآخر فلا  
ولاية لأيهما مع الأقرب إلا إن غلب عيب  
منقطعه عنكاح الأبعد يجوز إذا وقع قبل عهد  
الأقرب، نقل ابن حبان عن البحر

وبو زوجها أبوها وهي بكر بالغة عاتلة،  
بأمرها من رجل، وزوجت من نفسها من  
آخر، فأيهما أعت هو الأول فالقول له  
وهو الزوج، لأنها أعت لملك الكاح له  
على نفسها، وأمرها حجة ثلثة عبيد،  
وإن قالت لا أدري الأول ولا يعلم من  
غيره يرق بينهما، وكذا لو زوجها وليها  
بأمرها<sup>(١)</sup>

١٠٤ - وقال المالكية إن أدت المرأة غير  
المعجزة من زوجها نولي - أو أكثر - معاً أو  
مرتبه بعد كل منها على رجل مع اثنتين  
وعلم لأول منهما بالثاني، فلا أول منهما  
يقضى له بها - وإن تأخر الإذن به - دون الثاني  
في العقد، لأنه تزوج ذات زوج وهو الأول،  
ويفسخ عقد الثاني، ومحل كونها للأول إن  
لم يثبت بها الثاني عدل كونه غير عالم بمعه

(١) الباقى محط و رد المحتار ٣١١/٢، والاختار  
٢٧١٣، وفتح السالك ٢٥١/٢

وعلم السابق منهما، والنكاح له - وعده الثاني  
باطل، لحديث: «لها امرأة زوجها وليان فهي  
للأول منهما<sup>(١)</sup>»، فإن وقع العقدان معاً بهلاً  
لتعدد صحيحهما وعدم أولوية أحدهما.

وقد أورد المصنف، لهذه شمسية صور  
مستقلة فيما يلي تخصصها

١٠٢ - قال الحنفى لو زوج المرأة وليا  
مستولى من القرابة كأسوين شقيقين وعدم  
السابق من المعدين فلم يقو انتهي<sup>(٢)</sup>  
إذا نكح نوليها للأول نساً<sup>(٣)</sup>، ولا  
كما سبق فقد صح فلا يجوز نكاح الثاني،  
لأن عيب الولاية المرفوعة وهي لا تنجز،  
والحكم الثابت بالعقد - وهو مدث انقضاء  
لا يمحوا، لأنه لا يجوز التجزؤ في  
التزوج

(١) حديث: «لها امرأة زوجها وليان، فهي للأول  
منهما»

خرج أحمد لمحمد (٨١٥)، ١٨ ط (١٠٠٠) من  
حديث سمرة بن حبيب، وروى ابن حجر  
في المحلى (١٦٥٣) ط شركة القضاء  
الصبي، في مصنفه على إثبات شيخه وروى  
عن سمرة، وعلى اختلاف في إسناده  
(٢) حبيب: «إذا نكح الزين حلالاً من»

لمحمد البيهقي في المنى الكبرى (١١٠٩)  
ط (دائر، انصافه) من حديث سمرة من  
جندب، أو عتبة بن عمار، وأشار ابن حجر  
في المستدرج (١٦٥٩) إلى شركة طسافه  
ثنية إلى إعلاله

مصره . واطلب ثلاث صحبة ، فزوج واحد وسأ والأحر عمره . أو في البرق المحصر رجلا فزوج الولي زيد . وقويك مصره . أو وكس رحطين فزوج أحدهما ربما الآخر عمره . فلهما لك خمس مود

أحدها أن يسير أحد الكاسير وسلمه . مبر الصحيح والثاني باطل . سواء أدخل الثاني أم لا ، ربما يحسم تسير باقيه أو تصدق

الثانية أو بعد من باطلان

الثالثة : قال لم يعلم تسبق والمنية وأمكن العلم بعد ، فباطل لأن الأمن عدم الصحة ، كما أنكر الجمهور ، وبطل الإجماع وغير وجهاته لا بد من شيء صحيح لاحتمال سبق

الرابعة : أن سبق واحد معين ، ثم بعض ، يتوقف على يس . ولا يجوز بواحد منهما ، لاستتاع بهاء ، ولا اثبات تكاحها ، إلا أن يخلقاها أو يموت أو يظن أحدهما ويموت الآخر ويقضي غائبا بعد موت آخره

الخامسة : إذ علم سبي أحدهما وسب بعضه ، بال آيس من تزويجه ولم يزوج عمره ، فباطل على المتزوج وهو المذهب كما لو اختص السبي والمنية بسبب الإحصاء لم يميته ، والفرق الثاني ، بولان أحدهما قد

غيره عنها قبل ، فإن سدد الثاني . هي منه الحال . مبر له دور الأول . ويشرط لذلك أن ينفذ بها غير عالم بأنه ثان . وأن لا يكون عقد الثاني في عدم وفاة الأول ، وألا لا يسجد الأول بالتدبير

وسمح تكاحهما معاً بلا طلاق إذ عقد برمن واحد تحقيقاً أو شكاً ، وخلا أو أحدهما ، أو لا

وكذا يصح تكاح الثاني بعد بلا طلاق بأجل بينة شهد عليه أنه فتر لس الضرر أنه يضم له ثلث ، والحال أن العقد وقع لهما على الترتيب وعدم الأول والثاني

لما إن فتر الثاني بعد الدخول بینه دخل عالماً بأنه ثان فصح تكاحه بطلاق الثاني لا أعمال كذبه وإنه دخل غير عالم . ويشره جميع الصائق ، ولا تكون لأول

وكذا يصح التكاح بطلاق . محقق دفعهما في زمانين وجهين تقدم ومن عقد أحدهما على من عقد الآخر إلا لم يخلوا ر دخلا معاً ولم يعلم الأول والا كانت له . فإن دخل أحدهما معي له لم يعلم أنه ثان<sup>(١)</sup>

١٠٥ - وقال الشافعي . إذ كانت سرقة لأحد الزوجين أن يزوجها يزيد وللآخر أن يزوجها

(١) بشرح المصير ومصاري ٣٢٨/٢ - ٣٨٤ ، والشرح الكبير والنفوس ٢٤٥/٢

باطلان من أصلهما، ولا يحتاجان إلى مسح، لأن لا يمكن تصحيحهما ولا مرجع لأحدهما على الآخر، ولا مهر لهما على أحدهما ولا يرثانه ولا يرثهما لأن لعقد باطل، ووجوده كعدمه

والجهل الجهل الساذج منهما، أو جهل السبق بأن جهل كل واحد منهما أو مرتبته، أو علم سبق السابق من المعتبرين ثم سبي، أو علم سبق وجهل السابق منهما فتصححهما ساقط، لأن أحدهما صحيح ولا فريق للعلم به، وجهل المهر يشترعان عليه، فمن حرجب عليه القرعة ثمرة، لأن عقد أحدهما صحيح، وقد أصبح نكاحه من غير شبهة الرجوع من الدخول فوجب عليه نصف المهر، وكذا لو طلقها<sup>(١)</sup>

### الوكيل في النكاح

الوكيل في النكاح إما أن يكون وكيلًا عن الزوج أو الزوجة أو الولي

#### أ- وكيل الزوج غيره في النكاح

١٠٧ - اتفق الفقهاء - الحنيفة والمالكية والشافعية والحنابلة - على صحة التوكيل في عقد النكاح من الرجل

وقد استدل بما ورد عن النبي ﷺ أنه

«... يا هؤلاء - والثاني مخرج من نظير المسألة في الجمعتين به وقت الأمر حتى يصير، وإن دعى معرفته وجب القوف»<sup>(٢)</sup>

١٠٨ - وقد اتفقت الحنفية، إذ زوج وليان مسروبان في الفرجة تمويه، وعلم السابق منهما، فانكح له وبعد الفتي بامتناع الحديث سره وعنه مرفوعاً «أبى امرأة زوجها وليان فخير للأول منهما»<sup>(٣)</sup>، ولأن العقد الأول خلا عن فبطال، والثاني زوج زوجة حيوة، فكان باطلاً كما لو علم

فإن جعل بها الشسي وهو لا يعلم أنها ذك زوج فرق بينهما لبطلان نكاحه، فإن كان وطنها وهو لا يعلم فهو وطء لثبتهما، بجيب لهما به مهر المثل، وورد للأول لأنها زوجته، ولا محل له حتى تنقض عليها من وطء الثاني يعلم ببراءة وحدها منه، ولا مرد التصادق الذي يؤخذ من الدخول به وهو الثاني على الزوج الأول الذي دعيت إليه لأنه لا يسلط بمصرف في نفسها فلا يملك هو به، ولا يحتاج استنكاح الثاني إلى مسح لأنه باطل

وإن وقع الشكاحان في وقت واحد لهما

(١) روضة الطالبين ٨٨٧ - ٨٨٩ ومصرى المستخرج ١٦٤

(٢) حديث «أبى امرأة زوجها» (رواهها ٢ سبي مخرجه في ٢١-٢٢)

(٣) كشاف القناع ٥٩٥ - ٩

والاعتبار بالمحرمين غير سديد، لأن العقل شرط أصلية التصرفات الشرعية وقد انعدم العقل لمي المجنون، ووجد هنا هي العبي الثقل، فتصح وكالته كاليالغ، إلا أن حقوق الطه بارجع إلى الموكل<sup>(١)</sup>

وقال المالكية يصح لزوجه إذا وكل من يقد له أن يوكل ذكراً أو أنثى، حراً أو رقياً، بالغاً أو صبياً، مسلماً أو كفرةً إلا المحرم بحج أو عمة، ولا صبيث العقل أو فاقده، فلا يصح لزوجه يوكل أي منهم بملق الإحرام وضف العقل أو عده<sup>(٢)</sup>

وقال الشافعية يصح أن يوكل الزوج في النكاح من يصح له أن يباشر النكاح بنفسه، فلا يصح يوكل صبي ولا مجنون ولا معي عليه ولا امرأة ولا محرم بحج أو عمة لأن تصرف الشخص بنفسه أقوى من تصرفه لغيره فإن تصرفه له بطريق الأصل، ولعمد بطريق النيابة، فإذا لم يلد على لأقوى فلا يقدر على الأصعب بطريق الأولى<sup>(٣)</sup>.

وهي الحاشية أنه يجوز لزوجه أن يوكل من يقدر له النكاح، فقد ورد أنه ﷺ وكل أبا رافع في تزويجه بمينة<sup>(٤)</sup>، ووكّل عمرو بن أمية القرني في تزويجه أم حبيبة

وكل أبا رافع في تزويجه بمينة<sup>(٥)</sup>، ووكّل عمرو بن أمية في تزويجه أم حبيبة<sup>(٦)</sup>، ولأنه عقد صوابه جاز التوكيل فيه كالبيع<sup>(٧)</sup>

١٠٨ - وللعفاء تفصيل فيما يشترط في التوكيل. قال الحنفية. يشترط في التوكيل أن يكون عاقلاً، ملا تصح وكالته المجنون والصبي الذي لا يعقل

ولم يلبس والحرمة قلبية بشرط لصحة التوكيل فتصح وكالته الصبي العقل والعبد، مأثورين كانوا أو محجورين، لما ورد أن رسول الله ﷺ لما خطب أم سلمة قالت يس أحد من أولادني شاهد، فقال ﷺ: فليس أحد من أولادك شاهد ولا عات يكره ذلك، فقالت لأمها عمرو بن أم سلمة بما عمرو قم فتزوج رسول الله ﷺ<sup>(٨)</sup>، وكان صبياً

(١) حديث: قل وكل أبا رافع. ٢٠.

سنن ترمذ (١٦٠)

(٢) حديث: «وكّل عمرو بن أمية في تزويجه»

سنن ترمذ (١٦٠)

(٣) المعنى ١٧٢/٩ ط شريفي

(٤) حديث: «خطب رسول الله ﷺ أم سلمة. ٢٠. أخرجه الطائي (٨١٢)، ٨٢ ط فيجارية الكبرى، والمحاكم (١٦/٤) ١٧ ط فيجارية المتأخرة من حديث أم سلمة رضي الله عنها، ومال المحاكم صحيح، وواقعه الذهبي

(١) البدائع ٢٠١/٩، ٢١

(٢) الشرح الصغير ٣٧٢/٢

(٣) مكي المستحاج ٢١٨/٢، ١٨٨/٢

رواجها لأنها لا يملك مد الحق، مما لا يملكه لا يصح لها أن تركل به<sup>(١)</sup>.

وقد ذكر السامعي والحنابلة صواباً نفعلي بإذن المرأة في رواجها

فقال الشافعي: إذا كان الزوج غير مجبر أو كانت ثيباً بقي التوكيل صواباً

أحدهما: قالت: زوجني ووكلي، منه التزوج والتوكيل

الثانية: ذهب عن التوكيل، فلا يوكل

الشافعي: قال: وكل تزويجي، وانصرفت عنه، عليه التوكيل، وهل به أن يزوج بنفسه؟ وجهها: أحدهما نعم.

الثالثة: قال: أذنت لك في تزويجي، من التوكيل على الأصح لأن المستصحب ببولابه

ولو وكل من غير مراجعتها واستئذنها يأنكبه لم يصح عن الصحيح، لأنه لا يملك التزوج بنفسه عند، والشافعي يصح<sup>(٢)</sup>

وقال الحنابلة: والولي ليس يوكل المرأة لأن كم نيت، لا يفته من جهتها، ولو كان

وقالوا: لا يشترط في توكيل الزوج عدالت يصبح توكيل فاسق في لهره لأن الفاسق يصح قبوله الكاح لنفسه يصح قبوله لغيره، وكذا لو وكل مسلم نصرانياً في قبول كاح نصرانية لصحتها قبول ذلك لنفسه<sup>(٣)</sup>

ب = توكيل المرأة من تزويجها

١٠٩ - مختلف الفقهاء في جواز توكيل المرأة من تزويجها

فقال الحميدي: يجوز للمرأة أن تباشر عقد الزواج، سواء أزوجت نفسها، أم زوجت غيرها، عليها أن توكل من تزويجها، لأن من شرط التوكيل أن يكون ممن يملك فاس ما وكل به يصح، فما لا يملكه منه لا يحتمل التوكيل إلى غيره فلا يصح<sup>(٤)</sup>

وقال المالكية: إذا وكلت الميتة كالبعثة وانسكتة أسبياً في بلد ليس فيه مسلمان أو فيه تكني بعسر وصلتها إليه ولا ولي لها جاز<sup>(٥)</sup>

وقال جمهور الفقهاء: ليس للمرأة أن تلي عقد الزواج بنفسها سواء زوجت herself أم غيرها، فليس لها أن تركل من يتولى عقد

(١) مغني المحتاج ١/١٢٧، ١٤٧، ٢٠٨/٢، رمقد الجواهر في المصنف ١٣/٢، والمغني ٤٤٩/٢

(٢) روضة الطالبين ٢/٢٧ - ٢٢، ومغني المحتاج ١٤٢/٢

(٣) الإحصاء ٨٢/٨ - ٨٩، كشاف القناع ٥٩/٥، ٥٧

(٤) المصنف ٢٠٣

(٥) الأخيرة للفراني ١١٠/٢



توكيلاً مطلقاً، وإذنها لوليها في العقد أيضاً مطلقاً، كقول المرأة لوليها، روح من شئت أو من ترشده

ويستفيد الولي إذا أدلت له أن يزوجها وأعطت بالكفاءة وكملت وكيله المطلق يتقيد بالكفاءة، وإن لم يشترط، لأن الإطلاق يحمل على ما لا يقصده<sup>(١)</sup>.

### ج - توكيل الولي غيره في النكاح

١١٠ - توكيل الولي غيره، لمباشرة عقد النكاح جائز باتفاق فقهاء الحنفية والمالكية والشافعية والمجالية إذ لم تفرقت في التوكيل الشروط المعينة عند كل مذهب<sup>(٢)</sup>

ولها يلي التفصيل ذلك.

فقال المالكية: لا يصح توكيل ولي امرأة لمن يتولى عقد نكاحها نيابة عنه إلا مثله في امتناع الشروط المشتركة في ولي النكاح.

وقالوا: توكل المرأة المالكة لأمه وهوصة حسب أنثى والمعتقة لأنثى فقرة، مستوفياً لشرائط من عقد الأنثى - في الحالات

الولي وتوكلاً منها لمسكت من عرله كسائر الوكلاء وإنما إيمها - حيث اعتبر - شرط صحة تصرفه لنسب ولاية المحاكم عليها، حيث عرر أنه ليس وكيلاً عنها منه توكيل من يوجب نكاحها بغير إذنها وقبل إيمها لوليها في تزويجها وإن لم تكن مجبرة، ولا يعتبر توكيله إلى حضور شاهدين لأنه إذن من الولي في التزويج، فلا يعتبر إلى إذن المرأة، ولا الإيهاد عليه، كإذن الحاكم

ولا يد من إذن امرأة غيبو مجبرة لتوكيل وبها في التزويج لأنه نائب عن غير مجبر، حيث له ما يشئ لمن يتوب عنه، فلا يتكفي إذنها لوليها من غير مراجعة وكيل لها وإذنها له بعد توكيله، ولا يكفي إيمها لوليها يوكيل في التزويج بلا مراجعة وكيل لها وإذنها لتوكيل في التزويج بعد توكيله، لأن الذي يعبر إيمها به للتوكيل هو غير ما يوكيل به الموكل، فهو كالمركل في ذلك، ولا أثر لإذنها له من أن يوكل الولي، لأنه أحجب وبه توكيله كولي، قال الجهمي فيخذه أنه لو انتقلت الولاية للأب بعد فلا بد من مراجعته له بعد انتقال الولاية إليه

ولو وكل ولي غير مجبر في تزويجها بلا إذنها، ثم أتمت لتوكيل وليها في تزويجها زوجها صح النكاح، ولو لم تأذن للولي في التزويج أو التوكيل، فبهم وكيله مقامه

ويصح توكيل الولي في إيجاب النكاح

(١) كتاب الفاع ٥٦٥ - ٥٩، ومطالب الولي النسي ٩٨/٥ - ٧١

(٢) بدائع الصالح ٢٣١/٢، ٧٥٢، وابن عديم ٣١٤/٢، والشرح الصغير ٣٤٥/٢ - ٣٥٧،

٣٧٢، ومنهني الصحاح ١٤٨/٢، وكشف الفتاح ٥٦/٥ - ٥٩.

الثالثة، وإن كان الأول من أجبتها من الموكل،  
في الثلاث مع حصر، وثبتها، ومن الموكل  
عليه، في الأولى والثانية لا في الثالثة حد  
يكون له، ولقيت، إذ لا ولاية للمستغنى  
حينئذ يجب تحدها، وليتألف

وأما في المكر حكن من ضمانه، والقوص  
والهاتين، بل، تزويجه، على المشهور، وهو  
مولد له، عند، في العدة، أو العدة، وفي  
لا تقبل المرأة نفقه، بل، عند الزمان،

وقال الشافعي الموكل يلتزم بيع حاتر،  
فإن كان الوحي مجزأ، إذ لو كان غير مجزأ  
على الصحيح، وقيل بشرط إيجابها حكماء  
المطالع والمضي أب، حاتم، ومن هذا  
كانت صفة، أصح الموكل، وعلى الصحيح  
وكيل لا يشترط بعس المخرج على  
لا مهر

ولم أدت اثبت في المكاح لو ذكر كثير  
أب، وأحد، في اشترط التمييز، أفه لا،  
وقيل لا بشرط تفرق، لأن الولي من يدفع  
العار عن السب خلاف، أو كفي

وإذا كان الولي غير محرم، وكانت ثيا هي  
الموكل، أو

إحدى، في ثلاث، روي، وكذا، في  
الزوج، أو البنت

(١) مسند أبي داود، ٢٢٢، ٢٢١، ٢٢٠، الشرح  
تكملة، ٢٨٤، ٢٨٦، ٢٨٧

الثانية، ذهب عن الموكل، فلا يوجب  
ثالثة، أو، وكذا، روي، وأقصر  
عليه، في الموكل، وهل له أن يزوج نفسه،  
وهذان، أصحهما، نعم

الرافعة، قالت، لنفسه، بل، في تزويجه،  
فله الموكل، من الأصح، أنه، منصرف  
بإلأ

وإن، كل، عن، من، حجب، واستثنائها،  
بالكنية، ثم، يصح، عن، الصبي، لأنه لا يملك  
أن يزوج نفسه، حينئذ، الثاني، يصح،

وكان، إيجابه، ككل، من، واحد، من، الأول،  
مجرى، كذا، أو، غير، يقوم، مقامه، وإن كان  
الولي، حائراً، لأنه، عقد، صوابه، حار،  
كأنه، وإن ورد، أنه، لا، ذكر، أب، أو، أم، في  
زوج، موقوف،

والنور، ليس، بأكبر، نسوة، لأنه، لم، يثبت  
وذلك، من، جهتها، وبذلك، أو، وكذا، عن  
المعتمد، من، قوله، كذا، أو، وكذا، أو، وكذا،  
أو، غير، شرط، صفة، نسوة، أنه، ولاية  
أنت، كذا، عنها، وحده، بغير، أنه، ليس، وكذا  
عنها، بأكبر، من، بغير، تكاخي، بغير، إله،

(٢) ر. ف. ط. ٧١٧، ٧٢، ر. م. ص. ٥٢٢

(٣) حديث، في، مسند، أبي داود، ٢٢٠، الشرح  
تكملة، ٢٨٤، ٢٨٦، ٢٨٧

مؤكلاً مطلقاً، ويصح قول الولي المؤكلاً  
روح من شئت أو من برصاء، وهي أن رجلاً  
من العور، يرث اسمه بعد عسر رخصي الله  
بما عنده وقال: لا وأحدت كفلاً بوجهه ونو  
سرافك معه، فزوجها عتلاً من عتقان  
ورخصي الله بدائي عنه، فهي أم عمرو بن  
عنتان، اشتبهت ذلك فسمي بكر، وكان المؤكلاً  
في البيع وشتره.

ويستفيد الولي بما أوصت له أن يزوجها  
رأطظ بذكره، وكذلك وكيل السطو  
بشبه بالكمه، وإن لم يشترط، لأن الإطلاق  
يحمل على ما لا يشبه به.

ويصح بوكبه مقيماً، فتزوج طلاء به، أو  
زوج هبة، فلا يزوج غيره لقصور ولايته<sup>(١)</sup>.

### الوصي في النكاح

١١١ .. اخذت المصنف في ولاية  
النكاح لوصي قهرى الحنفية وشافعية  
وأحمد في رواية أنه لا تستفاد ولاية النكاح  
بالوصية.

قال الحنفية ليس لوصي ولاية الإنكاح،  
لأنه ينصب بالآمر فلا يعلو موضع الأمر  
كالوكيل، وإن كان الممت قد أوصى إليه لا  
يملك نكاحاً، لأنه أراد بالوصاية نكاح ولاية.

(١) كشف القناع ٥٦: ٥٩، مطالب الولي

المع ٥٦: ٥٨، ٧٤، والإيضاح ٥٦: ٥٧، ٥٨

مثل إدمها لوليتها في تزويجها وإن لم يكن  
مجردة، ولا ينتقل إلى حضور شاهدتين لأنه  
إذن من الولي في تزويج فلا ينتقل التوكيل  
إلى إذن المرأة ولا لإشهاد سليله كإذن  
الحاكم.

ويصح للموكيل ما يشاء لمؤكل حتى في  
الإيجار لأنه نائبه، وكذا أحكامه والصلحان  
بأنه لغيره في التزويج.

ولا يملك الولي مؤكلاً في تزويج مؤبنة  
إن وكلت غيره - كما لو وكلت من هو أبعد  
منه - ولو كان توكيلاً للغير بدينه، فهو وكيل  
في هذه الأحكام لم يصح توكيله، لأنه إذ صح  
بذوي إدمها لكسر صحته تصرف وكيل الولي  
مؤقرة على استئذانها وقد من صلبه الأذن  
منها لغيره، فلم يصح توكيله لغيره.

ولو وكل ولي غير محبر، في تزويجها فلا  
إدمها، ثم أدت لمؤكلت وليها في تزويجها  
فتزوجها صح النكاح ولو لم يذن للولي في  
التزويج أو التوكيل، أقيم وكيله مطلقاً.

ويصح شرط في وكيل الولي ما يشترط في  
أولاي من المذكورة والمزوج والمعل وأصله  
وإشهاد الدين والرشد، لأن، ولأنه فلا يصح  
أن يباشرها غير أمها، ولأنه إذا لم يملك  
تزوج مؤكليه أصله فلا لا يملك سراج  
مؤلة غيره بالتوكيل ولي.

ويصح توكيل الولي في إيجاب النكاح

يجوز أن يثبت فيها في حياته ويكود ثابته  
فيها مقاماً مقامه بجواز أن يثبت فيها بعد  
موته

وصفة الإيصاء أن يقول الأب لمر  
أخسره وصيبت إليك كناج بنتي: أو  
جئت وصياً في كناج بنتي، مقول: موصي  
مفاده: وهذا من من يقدم عليه الموصي،  
قال كان الولي له الإختيار كسي البكر فذلك  
الإختيار لموصيه، فيجوز وصي لأب من يجبره  
الأب من ذكر أو أنثى لقيام مقام الأب،  
وإن كان الأب ليس مجبراً كما هو ثابت ثم به  
سحب سبب، وذهب وعلموا وسخوه من  
يحتاج إلى ثبوت نوصيه كمنه يحتاج إلى  
ثبوتها كوكيله

ولا خيار لمر بوجه الموصي، وقولاً كان  
أو أنثى - إذا بلغ، لأن الموصي قام مقامه  
الموصي فلم يثبت في ذريته خبر  
كوكيل

وبدأ الموصي إليه بالمعظر في أمر الإزالة  
تصديق لم يملك بربيع خلعهم

ومن ثم لا يستلزم ولاية الكناج بالموصيه  
إذا كان الموصي عصبه، حكاه الفقهاء في  
التمديد الكبير واختاره ابن حامد<sup>(١)</sup>

لأن كناج إليه وإنها لا يحصل المص حبه  
محبته قلنا بعد الموت، قلنا من الموصي في  
حياته وجلا لزوج الموصي المرأة من ذلك  
الرجل في حياة الموصي فهو وكيل لا وصي،  
وإن زوجها من بعد موت الموصي فقد طلب  
الوكيله بالموت وانتقلت الولاية إليكم عند  
موت قويم، مع لو كان الموصي مريض أو  
جائلاً فإنه يستلزم الترويج بالولاية إن لم يكن  
أحد أولى منه

ويرى المالكية والحنابلة وهو المذهب أن  
ولاية الكناج يستلزم بالموصيه ولهم في ذلك  
مقتضى

فقال المالكية وصي الأب عند عدم ل  
أبتر فيما تلاب به يتم<sup>(٢)</sup>

وقد سبق بمقتضى ذلك عند المالكية في  
ولاية الإحار (المرد - ٨٢)

وقال الحنفية، وصي كل واحد من  
أولاده في الكناج بمقتضى مقامه،  
فستلزم ولاية الكناج بالموصيه إن من له على  
الترويج مجبراً كان الولي أو غير مجبر كناج  
مصر أم وكذا هم وأبوه، لأب ولاية خاصة  
بمصر فتجارت وصيته بها كولاية المال، ولأن

(١) بدائع الصالحين ٢٤٩/٢، ٢٥٢، وشارح معجم  
رواه المحار ٣٩٤/٢، والإحصاء ٨٥/٨.

(٢) الشرح المصنوع ٢٥٤/٢، ٢٥٠، ٢٧٢،  
والقاضي ٢٢٢/٢

(١) كشاف القناع ٥٦١ - ٥٥٩، مقتضى آدمي  
الهي ٧٦، ٧٢، والإحصاء ٨٥/٨، ٨٦.

## إنكاح النجم.

١١٢ - حبيب الله في إنكاح النجم - وهو الصغير أو الصغيرة الذي مات أبوه - فذهب ومنهم إلى المنع مطلقاً وأجازوه غيرهم بالفراقة أو بالنسب العام للولاية. وقد آخرون لإجازة يخلفه انفلا، في حين فيها غيرهم ببلوغ تسع سنين وأكثره ولهم في ذلك تفصيل

فقال حنيفة - ليس تلوصي من حيث هو وصي أن يزوج النجم - وهو يشمل الصغير والصغيرة - سواء أوصى إليه الأب بقلبك أو لم يوصر على المنع، لأنه من يوتي، نعم لو كان له أب أو حاكم فله بملك الخروج بالولاية إن لم يكن أحد أولى منه<sup>(١)</sup>

واعتند عند المالكية - كما نقل الاسوي من القهري - وهو ما ارتصاه المتأخرون أن القتل على سبعة الفدادين على شية، فمضى حلف عليه، فساد حلفها بغير أو وما لو عدم حاض شرعي أو مبلغ مال أو دين ووجبت، بمقت حسراً أو لا، وصيت بالنكاح أو لا، فبجرحها ولها على النكاح، ووجب مشاورة القاضي في تزويجها

والد لم يحرم عليها النساء ووجبت صحيح إن دخل بها الزوج وفاته بعد النكاح، بأن

(١) الدر المختار ٤١٤، ٤١٥

وبنت ولدين في طين أو صلت به، شد فيها ذلك

وإن حلف فسد ما رزجت من غير ماورد القاضي صحيح إنكاح إن دخل بها ويزن - بمثل

وقالوا رجبر وصي صغير بمصلحته انصت تزويجه كزوجته من غبة أو شربة أو ابن عم أو نس تحفظ ماله، فإن لم تكن مصلحته فلا يصح تزويجه<sup>(٢)</sup>

وقال الشافعية ومن على حاشية النسب فاح وعم وسخوفا ٧ يزوج صغيرة بمحال عند عدم الأب بكر وشيئة، عاقلة أو مجنونة لأنها إنما يزوج بالإنذ وإدائها غير صبر

وكذا الصغير فلا يجوز لأحد من حاشيته - أب أو الوصي أو عاصي أو بوجه لعدم الحاجة وإتمام كمال النية<sup>(٣)</sup>

وقال الحنابلة ليس ليس هذا الأب ووصيه الذي نهر ل على الإنكاح يزوج صغيرة لها دون تسع سنين - لها زوجي فإن عداة بين مطعون رضي الله عنه ١٠٤ بة أنه من عبد الله بن عمر رضي الله عنهما فرفع ذلك

(١) شرح الكبير وحاشية الشارح ٢٢٤، ٢٢٥  
(٢) والشرح الصغير ٣٩٦

(٣) معني الحاج ١٤٠٤، وزوجه المطالبين ٤٦، ٥٥، ٥٦

ذكره أو شيء - أو يزوج، ويكبر بك يولد السيد، لأن في حد صوم للرير من الرن، وحفظ مال السيد من التضر أو التضر، لعله مالى «وذلكموا الأذن بكنز» والتضيق بر بكنز «والتضيق» «ال ابن قدسه والامر ينضمي للوجوه، ولا بجه إلا عبد الطلب والأصل أن ولاية ترويج الرقن سائكة.

ونقصيل نكاح الرقن، وأمناءه، وولايه بكناحه، وغير ذلك في مصطلح ر. د. ٦٥، ١٨، ٧٢ - ٩٩

### إنكاح الفضولي

١١٤ - حلف اشتهاد في إنكاح الفضولي منهم من ائنه ومنهم من حمله بوقفاً والتعصير في مصطلح (شوقي د. ٨)

### نكاح السفيه

١١٥ - اتفق الفقهاء على صحة نكاح السفيه المحجور عليه للسفه، ولكنهم حتموا في التشرط دون الرقي لصحة نكاحه والتعصير في مصطلح (سفه د. ٢٢)

### ثالثاً: الإشهاد على النكاح.

١١٦ - احتسب الفقهاء في كون لأشهاد على النكاح ركناً أو شرطاً أو واجباً، ولهم في ذلك فصيل

سلي يلة ممال لا تمكنح إلا بإدائها<sup>(١)</sup>، والصغيرة لا يدا لها بحال، وليس لاسخر الأولياء ولا لمحاكم ترويجها، والناظر الأوله ترويج بنت سبع سنن فأكثر بلدها، ولها يدا صحيح صغير بعدد بما روي عن عائشة رضي الله عنها «إلا ثلث ليلته سبع سنن» بهي امرؤ<sup>(٢)</sup>، ومصاد في حكم المرأة ولأنها مفسح بذلك للنكاح وتحتاج إليه، شيهت قبالة<sup>(٣)</sup>.

وقالوا حكم ترويج سبي صغير بلوصية حكم ترويج الأنثى بها عسى الصحيح من السعد<sup>(٤)</sup>، فلو رضي الأب أنه يزوج الغلام ابن بلو له سواء كان الغلام عاقلاً أو مجنوناً، وسواء كان تحتون صمداً أو عاكراً<sup>(٥)</sup> والتعصير ينظر مصطلح (يتيم)

### نكاح الرقن

١١٣ - ذهب الفقهاء إلى أنه يجوز للرقن

(١) حقيقت فكان قلعة بن مملوك - رضي الله عنه - زوج ابنة أبيه ١٠

لمرحه الدارطني في الس (٢٢٠٢) - ط مر المصنوع

(٢) حليث، أم حيث إذ ملكت سخره نج ١٠

سبي مروج (د. ٩٠)

(٣) كتاب الفناح ٢٦٥

(٤) الإنصاف ٨٧/٨

(٥) شحي ٢٩٩، ٦

وليده السيد وجماعته من، لأصحاب بما إذا  
 لم يكتموه فمع الكتم تشنوط الشهادة روية  
 زائدة، وذكره بعضهم إحداهما<sup>(١)</sup>

ومال المالكية لإشهاد على النكاح  
 واجب، ولكنه ليس ركناً من تركه عقد  
 النكاح لأن مدعي العقد لا يملك عليه، وهو  
 كذلك ليس شراً ما في صحة عقد النكاح، بل  
 هو واجب مسلم، مطلقاً أن كل نس - وجيل  
 وامرأة - اعتمد في حلوه على فساد بدعيان  
 سبق عقد بلا إشهاد بمزدي إلى رفع مد  
 هر.

ومال الأشهاد على نكاح عند المالكية  
 واجب، وكونه عند العقد وجلاً على  
 الواجب، ذلك حصل لإشهاد عند العقد  
 عند حصول حرجه واستلوه، وإن فقد  
 عا، العقد ووجد عا، دخول عقد حصل  
 الواجب وقوات مستلوه، وإن لم يحصل  
 عند العقد كان واجبا عند ابتداء، وإن لم  
 يوجد شهود أملاً وحصل لدخول بلا  
 إشهاد على النكاح مسح العقد بطلنه باتت  
 وإذا كان المسخ بطلنه نصحه العقد بانون  
 الأشهاد عليه، وكان سبه لأنه مسح جبري  
 من الحاكم<sup>(٢)</sup>

قال جمهور الفقهاء - الحنفية والشافعية  
 والمالكية في منع - لا يصح النكاح  
 إلا بحضور شاهدين غير عتشة رضي الله  
 تعالى عنه، إلا نكاح إلا بولي وشاهدي  
 عدل، وما كان من نكاح على غير ذلك  
 فهو باطل<sup>(٣)</sup>، والمعنى في اشتراط  
 الاحتياط للأصاح، ولأنه عقد ينظر به حق  
 غير المتعاملين، وهو الولد، فاشتراط  
 شهادته في نكاح يحميه أبوه فصيح سبه،  
 ولأن الحرج مائة إلى دفع بهمة الزنا من  
 لروحه بعد النكاح والدخول ولا تدفع لا  
 بالشهود بظهور النكاح وإشهادته بقول  
 الشهود

غير أن الحنفية والحاللة بروحه شرط،  
 ويرى الشافعية أنه ركن<sup>(٤)</sup>

وهي رواية عن أحمد أن الشهادة ليست من  
 شروط النكاح، وذكرها أبو بكر في المدح  
 وحياته

(١) حديث «لا نكاح إلا بولي وشاهدي  
 عدل»

أخرج ابن حبان في صحيحه (١٥٠٠٠)  
 ٢٨٦٩ هـ مؤسسه الرسالة (١٥٠٠) وفيه في  
 الفن الكسري (١٢٤/٩) ط دار المعارف  
 القومية

(٢) مذهب الصنف ٢٥٢/٢، ومعه في الصحاح  
 ١٤٤/٢، ومذهب أولي النهى ٨١/٢

(١) الإنصاف ١٠٢/٨، والمصنف ١٥١/٦

(٢) الشرح الصمير وأصاري ٣٢٩/٧، والشرح  
 الكر والدرقي ٢١٦/٧، ٢٢٠

الشرط، لإجماعنا على أن شرط التعاطي لا يسع استبعاد النكاح، ولأن الإشهاد شرط جواز العقد، والعقد يتعلق بوجوده بالطرفين الزوج والمرأة، ولم يوجد الإجماع على الطعن لأن شهادة الكافر حجة في حق الكافر وليست بحجة في حق المسلم، فكانت شهادته في حقه ملزمة بالمعنى، فلم يوجد الإجماع من جانب الزوج، لصار كأنهم سموا كلام المرأة دون كلام الرجل، ولو كان كذلك لم يكن النكاح، كما هذا

وخالف أبو حنيفة وأبو يوسف فقالا إذا زوج المسلم ذمة شهادة مذهب فله بغيره، سواء قلنا مواعين لها في الذمة أم مخالفين، لعموم الأدلة من الكتاب والسنة، ولأن لنا كتاباً على الكافر<sup>(١)</sup>.

ب - التكليف

١١٩ - ذهب الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة إلى أنه يشترط في شاهدي النكاح التكليف، أي أن يكون كل منهما عاقلًا بالغًا، فلا نعين شهادة مجنون بالإجماع، ولا شهادة صبي بقول الله تعالى ﴿وَأَشْهِدُوا ذُنُبُهُ يَوْمَ يَكْفُرُ﴾<sup>(٢)</sup>، ولأنهما ليسا من

الشرط السوابج لوالدها في الشاهدين

١١٧ - قل الفقهاء على أنه يلزم توفر شروط في شاهدي النكاح، لا أنهم اتفقوا على بعضها، واختلفوا في بعضها الآخر، لانها على النحو التالي

أ - الإسلام.

١١٨ - ذهب الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة إلى أنه يشترط في شاهدي النكاح الإسلام، وذلك في الشهادة على نكاح المسلم المسمى بالتعلق بينهم، فلا ينعقد هذا النكاح بشهادة غير المسلم لأنه ليس من أهل الولاية على المسلم، لأن الله تعالى ﴿وَكُنْ تَحْتَ لَفْظِ الشَّاهِدَيْنِ عَلَى الْكُفْرَةِ كَيْلًا﴾<sup>(١)</sup>، وقال رسول الله ﷺ لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل<sup>(٢)</sup>.

ولما لم يعمد إذا نكح دعية فذهب الشافعية والحنابلة ومحمد وروى من الحنفية إلى أنه يشترط إسلام الشاهدين على هذا النكاح، لأن شهادة الذميين على المرأة الدنبة غير مقبولة عندهم، وفي الاحتجاج بحديث: لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل قال محمد وروى: المرأة منه عتالة النبي لا عدله

(١) مقتضب المستخرج ٢٥٤/٢ - ٢٥٤، ومغني

المحتاج ١١٤/٣، ومطالب أولي النهى ٨١/٥

والفتاوى ١١٥/١

(٢) سورة الطه ٢٨٢

(١) سورة النساء ١١٩

(٢) حديث: لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل

سنة لم يرد (قد ١١٦)



معرستها ليحضرها من امره من نصفها فيقول  
الأمر سيده ريش

والوجه الثاني وجه مداني الصحيح  
الشاميه ان النكاح لا يهدم - يستلزم بل لا  
بد من معرفة العداله بالعدله

ويقال امر منسوب عدل في الرويه  
تعتبر بهن انصتروا غير لم يصح به النكاح  
كما رجحه ابن السري بعد الإجماع

ومروى - - - - -  
ومر - - - - -  
والسلام والحرية - - - - -  
نكاح النكاح - - - - -  
سواء مسوي أو مداني لا يسسوي  
لإسلام والحرية - - - - -  
النكاح ولا حرية - - - - -  
يحصل فيها مسويون بكفارة والأحرار  
بالأحرار - - - - -  
لإسلام والحرية - - - - -  
به - - - - -  
لإسلام والحرية - - - - -  
عن ذلك خلاف عداله والنكاح

وتنكب بحرية واحمد في رواية أخرى  
بنيابة الشاهدين - - - - -  
محصوله انه سفي - - - - -  
معلقة عن شرط - - - - -  
بصانته المصاحح عن شرط بالذيل - - - - -

على الشاهد ولأن الشهادة من باب التوابع  
وهي بعد الشهادة لأنها بعد القول على  
الحيرة وكل هو المحصول - - - - -  
به على نفسه تكف يكون به ولاية على  
غيره<sup>١١٩</sup>

ج - العداله

١٢٠ - احمد ينفقه في نشره العداله في  
شهادتي النكاح

فيشره - - - - -  
والشاميه من الأصح - - - - -  
النكاح العدله - - - - -  
بولي - - - - -  
لأنه لا نسب بها

وهو الشافعية في الصحيح عدم  
الشاميه وهو المصنف على أنه يكفي عدله  
العداله الظاهرة - - - - -  
وعما المروى عن عدله - - - - -  
عنه عداله - - - - -  
الحكم - - - - -  
ولأن النكاح يجري بين أولاده الناس والعوام  
ولو اعتبر فيه العداله لكانه لا يحق

- (١) مدام الم - - - - -
- (٢) وصفي المصاحح ١٢٧٧ - - - - -
- (٣) قولي الكور - - - - -
- (٤) حديث النكاح لا يبرم - - - - -

ليس أملاً بشهادته

ودعيت الجديده اس لانه لا يشترط كون  
الشاهدين على التكمع حريين لأنها شهادة عس  
فون أسهم، لا تنعاضه<sup>(١)</sup>

و- الذكورة

١٢٢ - يشترط لنبالكية والشاهدين والاحتفاظ  
في شاهدي التكمع المذكورة، فلا ينعقد التكمع  
عندهم بشهادة النساء، ولا بشهادة رجل  
ولم يثبت لأنه لا يثبت بقولهم، وري أبو عبد  
في الأحوال عن الزمري أنه قل مصت النس  
أن لا تجوز شهادة النساء في الحدود ولا في  
التكمع ولا في الخلاف

ودعيت الحمية وأحمد في رواية إلى أنه لا  
يشترط ذكره شاهدي التكمع، فينعقد عندهم  
بحقو، وعن ولم يثبت<sup>(٢)</sup>

و- السمع

١٢٤ - أحسن الفقهاء في اشتراط السمع في  
شاهدي التكمع

(١) يفتح الصلح ٢٥٥/٣، ومعه المحتج  
١١٤/٢، والدروري ١٦٥/٢، وحده الجواهر  
المنية ١٣٧/٢، ومطالب الرعي ٨٦/٢.

(٢) جتالغ الصلح ٢٥٥/٢، والمشرح الكبير  
يعلق للدروري ٢١٦/٢، ريمس المحتج  
١٤٤/٢، وكشاف الضعاع ٦٥/٢ - ٦٦،  
والإنصاف ١٠٢/٢، واللمضي ١٥٢/٢.

وهي شرط انعقاده فعليه التمسك، ولا العس  
لا يقدح في ولاية الإنكاح بتمه<sup>(١)</sup>

و- العبد

١٢١ - ذهب الحنفية والمالكية والشافعية  
وانحتملوا إلى أنه لا يصح التكمع شاهد  
واحد بل لا بد من حضور شاهدين لصحة  
عائشة رضي الله تعالى عنها: لا تكبح إلا  
بولي وشاهدي عدل<sup>(٢)</sup>

والفصل الشافعية أنه لا فرق بين حضور  
الشاهدين بعد أو اتفاق<sup>(٣)</sup>

و- الحرية

١٢٢ - أحسن الفقهاء في اشتراط حرية في  
شاهدي التكمع.

ذهب الحنفية والمالكية والشافعية إلى أنه  
يشترط في كل واحد من شاهدي التكمع أن  
يكون حراً، فلا ينعقد التكمع بين له ربي لأنه

(١) يفتح الصلح ٢٥٥/٢، والمشرح الكبير  
للردبر بجائبه الدروري ٢١٦/٢، ومعه  
المحتج ١٤٤/٢ - ١٤٥، وكش الضعاع  
٢٥٥، والإنصاف ١٠٣/٢.

(٢) حديث لا تكاح إلا برني وشاهدي عدل  
سبحه سريجه لف ١١٦

(٣) يفتح الصلح ٢٥٥/٢، ومعه المحتج  
١٤٤/٢، ومطالب الرعي المنية ٨٦/٢،  
والدروري ١٦٥/٢، وحده الجواهر الثمينة  
١٥٣/٢

هو وجه عند شاعبه في شامدي الكاج  
النصر بل يجوز أن يكون نصير - ١٢٤  
انصيرت بيضا لا شك فيه، كاستهاده  
بالاستعانة، ولأن النصير كذا يكون لكلامي  
لا يقدح إلا في الآلهة سمير النصير يور  
شعده عليه ربي مشهود - ١٢٤  
يعلق في ولاية الإنكاج ولا في قول ككاج  
نصير ولا في الجمع من جوار انصير سبهده  
في النجده كذا من امر انصير انصير الكاج  
محصوره

ومن التفسير الحساب ١٢٤  
الوجه بالعد الكاج محصوره الآله من حكمي  
في النصير لأن النصير أهل فلشون<sup>١</sup>  
ط - الطين

١٢٤ - صلت الآلهة في اقتراف النطد في  
شامدي الكاج

فمن شعبة وآله شاعبه في  
لأصح به بيت ط في شامدي الكاج أي  
يكون نصير، فلا يبعد الكاج من نصير  
شامدي من نصير، والآله من شاعبه  
فلشون لأن النصير كذا من كجر من كذا  
شعده

مستطرد الحشميه وآله الكاج - ١٢٤  
وشعده أن يكون شعده الكاج سيمي - ١٢٤  
رفع الميراث في الشهود عليه في ولاية من  
شعده، أي صناع كلاء النجده من حميد،  
حتى من شعده سلام كلاء من الآخر أو  
سمع من شعده الآلهة من الشعده من شعده  
لاجر كلاء الشعده الثاني لا بد من ذلك  
فلا لكلامي لا حصر الشهود شرط في  
العد، وعد الإيجاد والقبول، فما لم يسمع  
للآمده لا يحضر الشهادة من طركين فلا  
يوجد شرط لوم

وحكم ششمين لوم في الأصم وجه  
عد لشاعبه أنه لا مستطرد في شاهد علي  
الكاج سمع<sup>٢</sup>

ح النصير

١٢٤ - احتلف الفقهاء في اشتراط النصير في  
شامدي الكاج

١ - ط انشاعبه في شامدي الكاج  
نصير، لأن الآلهة - وهي الشعده صبه  
في مرد الكاج لا شاعبه إلا العديده  
الآله

ولا يحضر الحشميه والشاكميه والحشميه

١ - ط في الآلهة ١٢٤، ومن شعده  
١٢٤ - الشعده في ١٢٤ - الشعده  
١٢٤

١ - ط في الشعده ١٢٤، والشاكميه ١٢٤  
١٢٤ - ط في الشعده ١٢٤، والشاكميه ١٢٤  
١٢٤ - ط في الشعده ١٢٤

ل - أن لا يكون الشاهدان في الزوجين

١٢٩ - نص العيلة - في المذهب عندهم كما قال المودودي = على أنه يشترط في كل من شاهدي الكتاب أن لا يكون من أحد الزوجين، فلا يصدق الكتاب عندهم بشهادة أي زوجين ولا بشهادة أي أحد

وهذا ما برز من عموم قول الحنفية والعلانية أنه لا تصل شهادة الزوجين لولده ولا لزوجته

وفي المسألة عند الشافعية أنه أصح الاحتاد<sup>١</sup>

كتاب السر:

١٣٠ - اختلاف الفقهاء في ما فيه كتاب السر وفي حكمه

قال الحنفية كتاب السر مسموح به بحصره شاهدين، أما ما عداه فمحرّم، فالحق أنه مباح حلاله لا كتاب السر، إذ السر لا حاور القين حرج من أن يكون، سو، وهذا هو غير كتاب السر، ويقول مذهب، ولفظ "مسموح" هذا الكتاب<sup>٢</sup>، لأن العاقلين إذا أحصر

(١) روضة المصنف للمصنف ١٢٩٦، عمدة الجواهر النسخة ١٢٩٤، وروية الطبع ١٢٩٧، ١٢٩، ومعه المصحح ١٢٩٣، ولإتلاف ١٢٩٨

(٢) حديث "اعتدوا هذا الكتاب" من حرجه في ١٢٠

لكن ما الحنفية إذا أضاف بحقه مند

وعند المالكية ومقابل الأصح في الشافعية قبل سائر

والتمثيل في مصطلح (حرج من)

ي - التلطف

١٢٧ - نص المالكية والشافعية على أنه يشترط في شاهدي الكتاب التلطف والقبض، فلا يصدق الكتاب عندهم بالمعنى الذي لا يقبض، ويصدق كما قال المودودي من يحفظ ويبرر من حرج<sup>٣</sup>

ل - معرفة لسان العاقلين

١٢٨ - نص الشافعية على أنه يشترط في شاهدي الكتاب معرفة لسان العاقلين، فلا يكفي إظهار لغة موصى بول المأذون، قال الشيرازي: "ي بعد عدم التلطف أما قلنا بأن خبره عند حسنها ونسب على الفصل فصيح، وعلى حكمي عند المأذون

وحكمي أن السر الحرج العاقلين وحدها أن الكتاب يحفظ من لا يعرف لسان العاقلين لأنه يفتقر إلى حكم<sup>٤</sup>

(١) حاشية المصنف في ١٢٩٦، وروية الطبع ١٢٩٧، وروية المصحح ١٢٩٨، وروية الطبع ١٢٩٧، وروية المصحح ١٢٩٣، ومعه المصحح ١٢٩٣، ومعه المصحح ١٢٩٣



قصداً صحيح العدد، كره كمالهم له، لأن إسنه إعلان النكاح<sup>١</sup>

كما يشترطون أنه لا يكون أحد الزوجين ملكاً للآخر كلاً أو بعضاً<sup>٢</sup>

### رابع محل عقد النكاح

١٣٦ - محل عقد النكاح هو الزوج والزوجة معاً، وهما عبد المملوكة والشعبه والعتقه والعتقه من أديان النكاح صلاح بلحميه، وقد من خصص هذه الأركان.

وانفق الفقهاء على أنه يشترط أن يكون كل من الزوجين حراً للآخر، وإن لا يقوم بواحد منهما مانع من موانع النكاح

فلا يصح نكاح محرمة عليه بسببه أو ذناباً أو مصاهرة، ولا نكاح مجرميه، أو وثنية أو مرتدة، أو ملاحينه، ولا نكاح ذات زوج، ولا معتقة ثلاثاً، ولا المعتقة من حيره، ولا نكاح من محرم جمعها مع زوج

والتمصيل في مصطلح (محرم هـ ١٨، ومحرمات النكاح هـ ٢ وما بعده، ووثني هـ ٢٨)

كما يشترطون تعيين كل من الزوجين في عقد النكاح، لأن المقصود في النكاح التمييز فلا يصح يادوا، وتزوج باسمها الذي تعرف به

واشترط المملوكة أن لا يكون أحد الزوجين مريضاً مرض الموت، فلا يصح نكاح مريض أو مريضة، ويفسخ قبل الهناء ومعه، لكن إن صح لحريض لم يفسخ، ولا ميراثه إن مات أحدهما قبل الفسخ، ومريضة بالذوق أو الحرب المسمى، وعلى المريض إن مات قبل الفسخ الأصل من انتسب والمسمى ومصدق المثل، ولها بالذوق المسمى من الثلث مثلاً<sup>٣</sup>

كما اشترط المملوكة والعتقه واخته أن لا يكون أي من الزوجين أو الولي محروماً بحد أو عمة

وسبق تفصيل ذلك في شروط الولي في عقد النكاح

### شروط النكاح<sup>٤</sup>

١٣٦ - اتفق الفقهاء على أن نكاح شروطاً لا بد منها:

(١) الباق ٢٥٦/٢، ٢٥٧، وضع المصنف ١٠٤/٢، والشرح للمصنف ٣٧٤ - ٣٧٥، ودوا الطالبيين ٤٣/٢، وحاشية الباجوري على بن النكاح ١٨٨/٢، وكشاف الفتاوى ٤١/٥، ٦٦

(٢) شرح المصنف ٣٧٣/٢، ٣٨٧، ٤٢٧، والذخيرة للبرقي ٨/١، ٢، ٦٦

(٣) كتاب الفتاوى ٦٦/٥

والمنها، في ذلك نصيب كالتالي

قال الحنفية شروط ذكر النكاح أنواع  
هي شروط الانعقاد، وشروط استجواز  
والانقضاء، وشروط لزوم

١- أما شروط الانعقاد فزوجان

زوج يرجع إلى المأخذ وهو العقل، فلا  
يتخذ نكاح المجنون والعبي الذي لا عقل،  
لأن العقل من شروط أهلية التصرف

وزوج يرجع إلى مكان العقد وهو اتحاد  
المجلس إما كالمعاقد حاضرين، وهو  
أن يكون الإيجاب والقبول في مجلس  
واحد، حتى لو اجتمع المجلس لا يحد  
النكاح، بأن كانا حاضرين فأوجب استعانة  
بشام الآخر عن المجلس قبل التصديق،  
أو اشتمل على برجم اختلاف المجلس  
لا ينعقد، لأن انعقاده عبارة عن ارتباط  
أحد الشطرين بالآخر

٢- وأما شروط الجواز والنعاء فصها أن  
يكون المأخذ بالما، فإن نكاح العبي المعقل  
والذي كان منقداً فهو غير نافذ، بل يصاد  
بوقف على إيجاره عليه، لأن نكاحه التصرف  
لاشتماله على وجه المصلحة، والعبي قل  
أهمه لانشغاله بالنهر واللعب لا يمت على  
ذلك فلا يبعد نكاحه بل يتوقف على حازه  
وليه، فلا يتوقف على بلوغه حتى ولو بلغ  
قبل أن يتزوج الوصي لا يبعد بالكلية، لأن

العقد انعقد موقوف على إيجاره الوصي ووصاه  
لنقوط اعتبار ربح العبي شرعاً، وبالبالوغ  
والث ولاية الوصي فلا يبعد ما تم به من نفسه  
بعد البلوغ

ومنهما أن يكون حراً، فلا يجوز نكاح  
مملوك بالغ عاقل إلا بإذن سيده، والأصل فيه  
موله <sup>١</sup> وأما عند تزوج بغير إذن سيده فهو  
عاهر <sup>٢</sup>

ومنه - الولاية في النكاح، فلا يتخذ  
نكاح من لا ولاية له

ج- وأما شروط الدوام فزوجان في الأصل -  
زوج هو شرط وشرط النكاح لازماً، وزوج هو  
شرط بلان لازماً

أما الزوج الأول فمنه أن يكون الوصي في  
نكاح الصغير أو الصغيرة هو الأب أو الجد،  
فإن كان غيرهما من الأولياء كالأخ والعم لا  
يلزم النكاح حتى يشاء الصغير والصغيرة  
الخير بعد البلوغ وهذا موله أي حبيصة  
ومحمد، وعند أبي يوسف هذا ليس بشرط  
ويلزم نكاح غير الجد والأب من الأولياء حتى  
لا يشأ الصغير والصغيرة الحار

(١) حديث (أما عند تزوج بغير إذن سيده فهو  
عاهر)

الحري القومدي (١٩٩٣) ط الحنبلية من  
حديث سائر رضي الله عنه، وقال حسن  
صحيح





خلیل رقمی آن کی واحد متعہ علی حصر  
وجود نکاح النہی مجهولاً

وکنہما کی کل واحد متعہ فی مرض  
صحیح رقمی فی مدلا معلوماً

ولابی صحیحہ آن الشرط الاول صحیح  
وموجبہ جسمی، والشرط الذی یبغی موجبہ  
الذات، والنسبہ منی صحیح لا یجوز نمی  
موجبہ بہاقل الشرع الثانی

وہو زوجہا علی قفہ ان کتاب ایضہ  
والغیر ان کتاب جمیعہ صح الشرطان،  
والغیر ان لا صراطہ ہا لأن المرء یحیی  
صعہ واحدہ إلا ان انوح یجہلہا، ولہی  
امساکہ لأولی المعاطفہ موجودہ فی التسمیہ  
اشتبہ، لأنہ لا یدری أن الزوج من یحیی  
الشرط الاول أم لا؟

۱۳۴ - وقال فیالکلیہ ہو زوجہا امرأۃ  
علی شرط کی لا دالہ او کی لا ینہی لا ہاراً  
او لیلا فقط فصح لبکاح من الدخول  
لا بعدہ، لأن دسہا بما یقتضی متعہی  
البکاح، ولست ہبہ من التحمل ہی التحمل،  
ولہی کای یشہ بعد الدخول بمساک التملی لأن  
الصدائق ہونہ ویخص مالہ ہذا الشرط

ولو وقع التکاح بعیثہ ہو ما لم یکن لأحد

## الشرط فی عقد النکاح

۱۳۳ - احصت اتعہا فی الشرط فی عقد  
نکاح، هل سطل الکاح أو لا تطلہ؟ ولہم  
فی ذلك تفصیل

یرى الحنفیہ ان نکاح لا سطل الشرط  
الخاصہ بمسک النکاح وطبع الشرط

ومن أمثلہ ذلك أن یتزوج الرجل امرأۃ  
علی ألف شرط کی لا یتزوج علیہا، وہی رقمی  
بما شرط علیہا الجسمی لأنہ یصلح مہر وقد  
برفصا ہ، وإن نہ ہوت علی مہر متعہ لاشہا  
ما وضعت بالذات - وهو دون مہر مثلاً - إلا  
مع ما ذکر لہا من المنعۃ فیکمل لہ مہر  
المثل - لأنها ما رعت بالمسک وسدہ بکنہ  
ما سکی

ومن ذلك ما سوتزوجہ علی ألف  
وکرانتہا، أي یأخذ یحیی علیہ بشیء سر بہ  
علیہا مہر مثلاً لا یقتضی من ألف لأن رضی  
مہر، وإن طلقتہا قبل الدخول فمہر نصف  
الألف لأنہ أكثر من النصف

وہی قال علی ألف إن لہ بہا والکلیہ إذ  
أخرجہا، فإن قذف فیہا الألف، وإن أخرجہا  
مہر مثلاً لا یرد علی ألفی ولا یقتضی من  
ألف، وهذا عندہ فی حنیفہ

وقال الصاحب الشرطان جائز، وعند  
رغم فاسدہ - وعسی ہذا علی ألف کی لم  
یتزوج علیہا وفقد إذ تزوج

(۱) لا حسیث ۵۳، ۱، ۱۱۶، والیجر ہرمن

۱۳۱۳ ویرن ہجرت ۱۶۸۲ - ۱۱۹

يتزوج عليها ان شاء، أو يسافر بها، أو لا  
يخرج إلا بإذنه فهذا لا يؤثر في النكاح<sup>(١)</sup>

وزن شرطه بخلاف مفسده مهر صريحي

أخصاصاً لا يدخل بالمقصود الأصلي  
من النكاح فيفسد الشرط، سواء كان لها بأن  
ضرب أن لا يتزوج عليها، أو لا يتسرى، أو  
لا ينفقها، أو يطلق غيرها، أو كان الشرط  
عليها بأن شرط أن لا يقسم لها، أو لا يعين  
عليها، أو يجمع بينها وبين غيرها لم يكن  
والمفسد بفساد الشرط لا يفسد النكاح على  
المشهور، وهي وجه أو قول حكمه الحاشي  
يحل النكاح

الضرب الثاني ما حمل بمقصود النكاح  
كأن شرط الزوج أن لا يطلق زوجته أصلاً، أو  
أن لا يطلقها إلا مرة واحدة مثلاً في سنة، أو  
أن لا يطلقها إلا للأبد فقط، أو إلا مهاداً، أو أن  
يطلقها ولو بعد الوطء، بطل النكاح، لأنه يناهض  
مقصود النكاح بابطاله.

وهو التبرع بالخطيب ما جرى عليه  
المصنف - أي المبرور في المصنف من  
البطالان حيث إذا شرط عدم الوطء هو ما  
صححه في المحرر، وفي الشرح الصغير أنه  
الأشبه، والذي صححه في الروضة وأصلها

الزوج من أولهما أو لأحسبي فسخ قبل  
الدخول، وثبت بعدة المسمى إن كان، وإلا  
بصدق المثل، إلا خالف المجلس لأنه يفتقر  
هنا إلى الشرط

ولو رفع النكاح على شرط أنه إذا لم يأت  
بالمصداق أو ثبت كذا فلا نكاح فيصح قبل  
الدخول بعد أن جاء به في الوقت المذكور أو  
قبله، فإن لم يأت به فسخ أيضاً

وعالوا كل من وقع على شرطه بفساد  
المقصود من النكاح، كأن وقع على شرط أن  
لا يقسم بينها وبين غيرها في المسمى، أو  
على شرط أن يؤثر عليها غيرها، أو شرط أن  
يعفوها عنها، أو على أنها، أو أن لا ميراث  
بينهما، أو شرط على الزوج أن ينفق على  
وتعبد من غيره، أو على أنها لو أعتقها، أو  
شرط عليه أن أمورها بيدها، أو شرطت  
زوجية الصغير أو السفيه أو أمية أو عفاها  
على أوليها أو الميراث فإن النكاح يفسخ في  
الجميع قبل الدخول، وثبت جده بمهر  
ثمنه، وبقي الشرط<sup>(٢)</sup>

١٣٥ - وقال الشافعي: الشرط في النكاح إن  
لم يتمن به من قبله فهو باطل، وإن تمس به  
نكح لا يخالف مذهب النكاح، بأن شرط أن  
يعفوا عنها، أو يقسم لها، أو يتسرى، أو

(١) روضة المحققين ٢٢١٤/٧، ٢٦٥، ومضي

المصنف ٢٢٦/٣ - ٢٢٧

(٢) الشرح الصغير والصارف ٢٨٤/٢ - ٢٨٦،

والشرح الكبير والسنوني ٢٢٨/٢



حيث برز، وسقط حفظها من المصحح، لأن الشرط خلوصه. وقد زال - فراجعنا إلى الأصل، والسكس محض حقه، وقال ابن تيمية: حين شرطوا أن يسكنه بمنزل أبيه فسكنه، ثم طلبت سكس ماردة وهو عاجز لا يلزمه ما عجز عنه بل ولو كان قادراً.

ولو شرطت عليه مائة ولها من غيره وكسوة مدة معينة صح الشرط وكانت من المهر، وقطعه إن لم يرض المهر لم يصح للجهالة.

والقسم الثاني من الشروط في النكاح قائم، وهو نوعان

أحدهما: ما يبطل النكاح، وهو أربعة أشياء

أحدها: نكاح الشغار، وهو أن يزوجه وليته على أن يزوجه الآخر وليته ولا مهر بينهما، لما روى ابن عمر رضي الله تعالى عنهما أن رسول الله ﷺ سئس عن الشغار<sup>(١)</sup>

وتفصيل ما يكون به اشتار المصلي عنه،

(١) حديث ابن عمر: أن رسول الله ﷺ سئس عن اشتار؟

أخرجه البخاري (المصحح البيهقي) ١٦٢٢ ط المسقية، ومسلم (١٠٢٤٢) ط عيسى (المصنف).

رضي الله تعالى عنه فقال لها شرطها، فقال الرجل: والله بطلعتنا فقال عمر: مدطع الحثوف عند الشرط، ولأنه شرط لها مقعده مقصود لا منع المقصود من النكاح فكان لازماً

والشرط الصحيح لا يجب الوفاء به بل يسر! لأنه لو وجب لأجبر عمر رضي الله تعالى عنه الزوج عليه ولم يجبر بل قال لها شرطها، فيكون لم يف الزوج بشرطها فلها الفسخ، لما تقدم من أثر عمر، ولأنه شرط لازم في عقد فثبت حق الفسخ بشرط الوفاء به، فافهم وتفهم في البيع

وحيث قلنا نصح فبمعه ما شرط أن لا يقع به لا يحرره عليه، لأن الحرم على الشيء يسقطه، والنصح على التراخي

ولا تلزم منه الشروط إلا في النكاح الذي شرطت فيه، فإن باقت المشتري منه ثم تزوجها ثانية لم تعد الشروط، لأن رواد التمتع رواد لما هو مرتبط به

ولو شرط أن لا يخرجها من سرور أبيوها، فمات الأب أو الأم بطل شرطه، لأن السرور صار لأحدهما بعد أن كان لهما، باستحسان إخراجها من سرور أبيوها، بطل الشرط

ولو تعدد سكن السرور الذي انشرب سكتله - بخراب وجهه - سكن بها الزوج

والشكامة في مصطلح (شعار ف ا وما  
 بعداء وكماح مهي عه ف ١٤٥٩)  
 الثاني ككاح بحدوث أو بزوج وحس  
 المصلحة ثلاثاً شرط أنه متى أحسد للأول  
 طلقها، أو لا ككاح بيهود، أو انقضا عيبه وهذا  
 ككاح حرام غير صحيح يحدث ابن مسعود  
 رضي الله عنه فمن رسول الله ﷺ للمحلل  
 والمحلل له<sup>(١)</sup>

والله أعلم بما (تحليل ف ١٤٦)

الثالث ككاح لمتعة، وهو أن يخرج  
 ثرجل المرأة إلى متعة أو يقول أمتعتني  
 بمثلت فتقول أمتعتك نفسي، لا يؤمن  
 ولا شهيد، وما روى أريج بن سرة عن  
 أبيه قال رسول الله ﷺ مني يوم النكاح من  
 متعة النساء<sup>(٢)</sup>

وإنه يدل في مصطلح ككاح مهي عه  
 ف (١١٥٩)

الرابع إذا اراد في النكاح بأن  
 تزوجه على أن لا يحل له فلا يصح الككاح

(١) حديث ابن مسعود العرس رسول الله ﷺ  
 المحلل وحصل له

عن جريح الترمذي (١٩٩٣) من الحديث (١٤٠٠)  
 حسن صحيح

(٢) حديث سرة شبيب قال رسول الله ﷺ  
 من يوم النكاح من متعة النساء

عن جريح مسلم (١٠٢٠٦) ط ٤  
 الحديث

والسبع الثاني من الشروط العسقة في  
 الككاح إذا شرط تزويجان أو أحدهما الخيار  
 في الككاح أو في المهر، شرعا أو أحدهما  
 عدم المودة، أو شرط إن جاء بالسهر في  
 وقت كذا وإلا فلا ككاح مهي عه، أو شرط  
 تزويج عدم المهر، أو المتعة، أو كسها أن  
 من غيرها أو أكثر، أو إن أصلها رجع عنها  
 إذا أصنق أو بيمضه، أو يشترط أن يعول  
 عيها، أو شرط أن لا يكون عيها في  
 الحبيب إلا ليلة، أو لا تسلم عيها فيه أو إلا  
 بعد مدة معينة، أو شرط عيها أن يسلم به  
 إذا ركب لعداها، أو لا يسكن بها حيث  
 شاءت أو حب شاء، لها و عيها، أو  
 شرط أن لا يسهل لها ما تحتاجه من  
 وقت ولديها، أو شرط بها أهله وود القربى  
 ففي هذه الصور كلها ينقض الشرط لأنه يناهي  
 منفس العقد وينفس إسقاط حدود يجب  
 بالمد قبل المدة هل يصح، كذا أو أحده  
 الشفع شهدة، لن القى ويصح العقد لا

أولاً الحقوقي المشتركة بين الزوجين:

١ - المعاشرة بالمعروف

١٣٧ - ذهب المالكية والشافعية والمحنابلة إلى أن المعاشرة بالمعروف واحدة على كل واحد من الزوجين، معلوم على كل واحد من الزوجين معاشرة الآخر المعروف من الصحة الجميلة، ركن الأولى، وأن لا يباطل بحد، مع فطرته، ولا يظهر الكفران لبيده، بل يسلط ببشر وطلاق، ولا يتعمد منه ولا أدى، لأن هذا من المعروف المأمور به، لقوله تعالى ﴿وَعَلَى الْكَافِرَاتِ كَعَلَى الْمُسْلِمَاتِ﴾<sup>(١)</sup> وقوله ﴿وَلَا يَنْبَغُ لِلْأَنْثَى عَقْدٌ إِلَّا بِعَلَمِ غَيْرِهَا﴾<sup>(٢)</sup> قال أبو عبد الله: تتقيد الله بهن كما عليهن أن يتقيد الله فيكم، وقال ابن عباس رضي الله عنهما إني لأحب أن أتزين للمرأة كما أحب أن تزني بي لأن الله تعالى يقول ﴿وَلَا يَنْبَغُ لِلْأَنْثَى عَقْدٌ إِلَّا بِعَلَمِ غَيْرِهَا﴾، وحق الزوج عليها أعظم من حقها عليه لقوله تعالى ﴿وَالرِّجَالُ كَانُوا أَكْبَرُ دَرَجَةً مِنَ النِّسَاءِ﴾<sup>(٣)</sup>.

ويسى لكل واحد منهما محسب الخلق لصاحبه، والرفق له، واحتمال له، لقوله تعالى ﴿وَأَمَّا أَنْتِ يَا فَاطِمَةُ فَاعْلَمِي أَنَّكَ كَأَنَّكَ تَعْلَمِينَ﴾

(١) سورة النساء ١٩٤.

(٢) سورة البقرة ٢٢٨.

(٣) سورة البقرة ٢٢٨.

بعد الشروط تعود إلى معنى ركني العقد لا بشرط فكه ولا يضر الجهول به مع بطلان، ولأن البكاح يصح مع الجهول بالمعنى مجاز أن يتعمد مع الشرط القامد كالعتق

وإن تزوج رجل امرأة على أنها مسلمة بلبت كندية، أو دار الولي زوجته هذه المسلمة بلبت كندية كناية منه للخيار في لبس البكاح، لأنه شرط صفة مقصودة بلبت محلها، فأنه ما لو شرطها حرة بلبت أمه، وإن شرطها كافرة بلبت مسلمة، أو أمه بلبت حرة، أو ذات سب فلبت أشرف، أو على صفة دنية فلبت أعلى منها فلا حياء له لأن ذلك زيادة طهر فيها

وإن شرطها يكرها بلبت نكحاً، أو جميلة نسبه أو بيضاء أو طويلاً، أو شرط بمعي الميوس التي لا يتسخ بها البكاح كالعمى والخرس والصمم والشلل وسوءه - بلبت بخلاف ما شرط فله الخيار بها، لأنه شرط وصفاً مقصوداً بلبت محلها، ولا يصح نسخ في خيار للشرط إلا بحكم حاكم لأنه مختلف به<sup>(٤)</sup>.

أما البكاح الصحيح:

الأكثر التي فيها الشارع الحكيم على عقد البكاح الصحيح (م أن يكون مشتركة بين الزوجين، أو خاصة بكل منهما

(٤) كشاف الفاع ٩٠ - ٩١.

من الضالعة والمخلطة على أنه يحل لكل من الزوجين الاستمتاع بالآخر كما يحل له الضرر إلى جميع بدن صاحبه وكذا عصبه<sup>(١)</sup> لحديث «احفظ عورتك إلا من زوجتك أو ما ملك يمينك»<sup>(٢)</sup>

وقال الحنفية إن من أحكام النكاح الأصلي حل ولاء الزوج لزوجته، لا في حالة الحيض والنفاس والإحرام وفي الظاهر قبل التكملة حل عائلي «زَيْنٌ مِمَّنْ يُزَوِّجُهُمْ حُكْمُ اللَّهِ»<sup>(٣)</sup> إلا عَنِ الزَّوْجَيْنِ قَرَأَ مَا مَلَكَتْ يَمِينُهُ فَإِنَّهُنَّ حُرٌّ مُتَّحِبَتَانِ<sup>(٤)</sup> وقال رحمه الله «اتفقوا أنه في النساء، عليكم أخذكم من أماكنهن، واستحلتم لزوجهن بكلية الله»<sup>(٥)</sup> وكلية الله هي الإنكاح صريحاً وللزوج، ولأن الإنكاح صريح وتزوج لله يقتضي الانضمام والأندراج، ولا يتحقق

وَالْأَيْمَانُ بِحَسَبِ زَيْدٍ أُنْشِئَ وَالْقِسْمُ وَالْقِسْمُ وَتُكْرَى بِي الْقُرْبَى وَالْأَكْرَى الْجَنَابُ وَالْجَنَابُ بِالْجَنَابِ<sup>(٦)</sup> فليس المحاب بالجنب هو كل واحد من الزوجين، لأن من الجوزي معاشرة المرأة باستطاعتها فلا يقع النكاح بين الزوجين مع إقامة عيه الزوج لئلا سقط حرمة عهدها<sup>(٧)</sup>

وقال الحنفية: هي أمر مدبوبة إليه ومستحبة، قال الله تعالى «وَمَا يُؤْمِنُ إِلَّا الْمُؤْمِنُونَ»<sup>(٨)</sup> قيل، المعاشرة بالفصل والإحصار قولاً وعملاً وحلماً، قال النبي ﷺ أحرمكم حريمكم لأهلها، وأنا حريمكم لأهلي<sup>(٩)</sup>

بـ - استمتاع كل من الزوجين بالآخر

١٣٨ - ذهب النصف إلى أنه يحل لكل من الزوجين الاستمتاع بالآخر، ولهم في ذلك تفصيل

(١) سورة النساء ٢١

(٢) الخراساني ٩٧/٥، والمصنف ١٦٦/٢، ٦٧، ويدائم التصانيع ٣٢٩/٧، وكشاف ١٠٤٤/٥، ١٨٤/٥

(٣) سورة النساء ١٩

(٤) حديث أحرمكم حريمكم لأهلها، وأنا حريمكم لأهلي

أخرجه الترمذي (٧٠٩/٥) في المعجم من حديث عائشة رضي الله عنها، وقال حري حريم صحيح

(١) معني الصحاح ١٢٤٢، ١٣٤، والمعجم ٥٥٧٨

(٢) حديث «احفظ عورتك»

تخرجه أبو داود (٢٠٤/٤ ط حصص)، والترمذي (١١٠/٥ ط العلوي)، من حديث معاوية بن جندب القشيري رضي الله عنه وقال ثم بقي، حديث حسن

(٣) سورة المؤمنون ٩، ٥١

(٤) حديث «اتفقوا أنه في النساء»

أخرجه مسند (٨٨٩/٧ ط جيس الحصري) من حديث جابر رضي الله عنه





وقال ابن العربي: «أي موث على  
«وَلَمْ يَكُنْ لَكَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ» من شيء أن  
الزوج مفضل عليها، وهم في النكاح  
موتها»

ومن حقوق الزوج على زوجته

أ - طاعة المرأة لزوجها

١٤٢ - يعني الامتثال على أن طاعة الزوج  
واجبة على الزوجة، لقوله تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ  
وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَاعْلَمُوا أَنَّهُ يَكُونُ لَكُمْ عَلَى  
أَنفُسِكُمْ ذَرْبٌ وَأَمَّا أَنْتُمْ فَيَكُونُ لَكُمْ ذَرْبٌ  
وَلَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّهُ  
يَكُونُ لَكُمْ ذَرْبٌ وَأَمَّا أَنْتُمْ فَيَكُونُ لَكُمْ ذَرْبٌ  
لأن وجوب طاعة الزوجة لزوجها متبعية بأن  
لا يكون في معصية الله تعالى، لأنه لا  
طاعة لمخلوق في معصية الخالق،  
لقوله ﷺ: «طاعة لمخلوق في  
معصية الله عز وجل»<sup>(١)</sup>

(١) أحكام القرآن لأبي القاسم ابن العربي (٤٨٠) ط ١، إحياء  
مكتبة حصرية بمسجد أبي علي - القاهرة.

(٢) سنن أبي داود (٣١)

(٣) سنن أبي داود (٢٢٨)

(٤) حديث: «لا طاعة للمخلوق في معصية الله  
عز وجل»

آخره أحمد (١٣٩/١) - المصنف (٢)

حديث حمي بن أبي طالب رضي الله عنه

ورأى أحمد شافعي المصنف (٢٤٨/٢)

ط ١، مستطرد، إسناده صحيح

والجدة، خلا من المعصيات أو من ذوي  
الأوصاف، وكذلك زجره الجرح وإن  
سل

ويظهر التمسك في مصطلح (معصيات  
النكاح في ٩، ١٢، ٢٣)

خ - ثبوت سبب الولد

١٤١ - ثبت سبب الولد من صاحب فرش  
في الزوجية الصحيحة بعدد النكاح متى  
توافرت سائر شروط ثبوت النسب لقوله تعالى:  
«الْوَلَدُ لِلْفَرْسِ»<sup>(١)</sup>

والتمثيل في مصطلح (سبب له ١٩)

ثانياً - حقوق الزوج

١٤٢ - حقوق الزوج على زوجته أعظم من  
حقوقها عليه، بقوله الله تعالى: ﴿وَرِثَ مَنَ  
أَبَوَيْهِمَا وَالَّذِينَ وَرَثُوا مِنْهُمَا»<sup>(٢)</sup>  
قال المصنف: أخبر الله تعالى في هذه الآية  
أن لكل واحد من الزوجين على الآخر حقاً،  
وأن الزوج مختص بحق له عليها ليس لها  
عليه شيء<sup>(٣)</sup>

(١) حديث: «الولد للفارس»

أخرجه البخاري في الشرح المبني ٢٩٢/٢ -  
ط السلفية من حديث عائشة رضي الله  
عنها

(٢) سورة نساء (٢٢٨)

(٣) أحكام الفروع لمصنف (٣٧٤/٢) ط ١  
الكتاب لمحيي البرز



ومحمد، «ول تعالى ﴿لَا تُكْرَهُنَّ مِنْ حَيْثُ  
تُكْرَهُنَّ وَرُجُلُهُنَّ﴾»<sup>(١)</sup>  
وقيل لا يخرجها إلى بلد غير بلدها لأن  
العرب يزدى، وحناء الغلب ليو النسب،  
قال شهير الدين المرحوم في الأحكام بكتابات الله  
عالي أركى من الأحكام يقول القلب يعني لونه  
معاني «لَا تُكْرَهُنَّ مِنْ حَيْثُ تَكْرَهُنَّ»، وأما  
كثير من المشايخ يقولون لفقهاء لأن النص مفيد  
بعدم المصاهرة معونه معاني «وَلَا تُنْكَرُوهُنَّ»  
بعد «لَا تُكْرَهُنَّ» والله تعالى على بصيرة  
مصارف، فيكون قوله تعالى «لَا تُكْرَهُنَّ مِنْ  
حَيْثُ تَكْرَهُنَّ» مما لا مضادة فيها، وهو ما  
يكون من حوتب مصرها وأطرافه وأما  
التقريب التي لا يصلح منه سفر، فيجوز فيها  
من المصاهرة إلى القرية، ومن القرية إلى  
المسور

وقال بعض المشايخ إذا فوجها  
المعجل بالمؤجل ركدت وحلاً مأموراً  
بها<sup>(٢)</sup>

واختلف أصحابنا في تعيين حكم  
المسألة

قال الدردير إن سم مسلم الزوج والزوجة  
المعبر أو حلف المصداق المصوب فلا منع

وقال الشيخية يجب على المرأة السفر  
مع زوجها، ولا أن لها حبس نفسها لنفسها  
مهر الثمين والحناء، لا بالمؤجل أرضها  
بالأجيب<sup>(٣)</sup>

وقال العلامة نذروا السفر بزوجته حيث

(١) الشرح الصغير ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، وجوه  
الأكبر ٣٠٧، والشرح الكبير والدوسمي

٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠

(٢) حاشية للعلامة ٣٧٢، ٣٧٣

(١) سورة الطلاق ٦

(٢) وهاب وفتح الصغير ٤١٠، ٤١١، وظفر رد

المستدر ٣٦٠، ٣٦١

### د - تأدیب الزوج امرأه

- ۱۵۹ - اتعن المصنف عن أن الزوج قد ادب زوجته لشرفه وما ينصر بالحقوق الزوجية لمرء لله عز وجل ﴿وَالَّذِي تَخْتَفُونَ شَأْنَكُمْ فُتُورُهُمْ وَتَعَفُّهُمْ فِي الشَّكَاكِيزِ﴾ (أمرؤهن) ۱  
والتعصیل فی مصطلح (دب) ف ۴.  
۱۶۰ - عشرة ف ۱۰، زوج ف ۷، بشره ف ۱۲ وما بعدها

### ح - الطلاق

- ۱۶۰ - إتمام النكاح بالطلاق حتى نفوج، وهو مشروع بالكتاب والسنة والإجماع، والأصل فيه عند جمهور الفقهاء الإباحة ودعم الأصول إلى أن الأصل فيه الحظر، لكنهم يتفقون على أنه تعثر به الأحكام الخاصة بحسب ما يراقبه من قرآن وأحوال

وفي ذلك وجوب تعصیل نظر فی مصطلح (طلاق) ف ۹ وما بعدها

### ثالث - حقوق الزوجة.

يرتب عقد النكاح صحیح حقوقاً للزوجة على زوجها في

#### أ - المهر

۱ - يجب على الزوج بالنكاح الصحيح

شاه، لا أن شرط شهما، لأنه يخلو وأصحابه  
رحموا الله عليهم كانوا بالزوج بمساكنهم،  
فإن اشترطت عدداً فلا، شرطها لتحديث ۱۵  
أحد الشرط أن يوفي به ما استعملكم به  
النفوج<sup>(۱)</sup>، ولا أن تكون لمدة عيس للزوج  
مهر بها بلا بد من سيلع، لما قد من تعويت  
صحتها بهراً عن سيدها، وليس لسيد سفر  
لمدته المروجة بلا بد للزوج لأن يعرف حقه  
مها<sup>(۲)</sup>

#### ب - خدمة المرأة لزوجها

۱۶۸ - اختلف الفقهاء في وجوب خدمت  
الزوجة لزوجها، فيذهب جمهور الفقهاء -  
الشافعية والحنابلة وبعض المالكية - إلى أنه  
لا يجب على الزوجة خدمة زوجها، والآخرى  
فها عمل ما جرت به العادة

وذهب الحنفية إلى وجوب خدمة الزوجة  
لزوجها بانه لا نص

وذهب جمهور المالكية إلى أن على المرأة  
خدمة زوجها في الأعمال الباطنة التي حرم  
العادة بقيام الزوجة بها

والتعصیل فی مصطلح (عشرة) ف ۱۸،  
خدمته ف ۱۸

(۱) حديث: إن أحد الشرط في بولي به  
المرجعه صبي (۱۰۳۶۶) ط هجره الحنفية،  
من حديث ثقة بن عامر رضي الله عنه،

(۲) مطلب أدبي الفهم ۲۵۸/۵

(۱) سورة النساء، ۲

وفي شروط وجوب هذه النكحة،  
ومقدارها، وما تنوب به، وما تنقط به،  
وتغير ذلك بمعدل، انظر في مصطلح  
(نكحة)

### ج - إبطال الزوجة.

١٥٢ - من حق الزوجة على زوجها  
إشتماء، لأن ذلك من المباشرة بالمعروف  
التي أمر الله تعالى بها، ولأن هذا من  
كفاتها وما محتاج إليه طهر الدوم، فإنه  
النفقة

والمتضمن في مصطلح (خدمة قد ٧ وما  
جدها)

### د - القسم بين الزوجات

١٥٤ - اتفق الفقهاء على أنه يجب على  
الرجل أن يملك في القسم بين زوجاته،  
وأن يسوي بينهما، لأن ذلك من المباشرة  
بالمعروف التي أمر الله تعالى بها، وما  
روى أبو هريرة رضي الله تعالى عنه أن  
رسول الله ﷺ قال: إذا كان عند الرجل  
امرأتان فلم يعقل بينهما جاء يوم القيامة  
وشعه ساقطاً<sup>(١)</sup>

(١) حديث أبي هريرة: إذا كان عند الرجل  
مرأتان لم يعقل بينهما

أخرجه الترمذي (٢٨٤٣) ط الحلي،  
وأخذه (١٨٩/٢) ط دائرة المعارف الشامية،  
صحة الحديث ورواه القاضي

المهر للزوجة، وقد ثبت هذا الوجوب  
بالكتاب والسنة والإجماع.

فمن الكتاب قول الله عز وجل ﴿وَيَتَوَقَّ

ومن السنة قول النبي ﷺ سهره النكاح  
الشمس ولو خافا من بعده<sup>(٢)</sup>، ولما ثبت  
الإجماع على وجوب المهر على الزوج  
لزوجته

والعلمين في مصطلح (مهر في ٢)

### هـ - النفقة

١٥٢ - يجب للزوجة النفقة على زوجها،  
بقول الله تعالى ﴿وَقُلْ أَتُؤَدُّونَ لَهُ بِالْمَالِ

(١) سورة النساء ١١

(٢) صحيح - الشمس ولو خافا من بعده

أخرجه البخاري (فتح الباري ١٧٥/٩)  
ط المسألة من حديث سهل بن سعد  
رضي الله عنه

(٣) سورة البقرة ٢٣٣

(٤) حديث: «انظروا الله في النساء لولاكم  
أخسرهن»

تقدم بحريجه مرة (١٢٨).

### كُلُّ بَنكِاحٍ خَيْرٌ أَوْصَحِ

١٥٧ - عَدُّ الْبَنكِاحِ خَيْرٌ أَوْصَحِ هُوَ الَّذِي يَمُرُّ بِشَرُوفِ رِكَائِهِ وَشُرُوطِ أَعْقَادِهِ وَصَحْتِهِ

وَأَعْمَدِهِ بِمَسْمُورٍ عَقْدُ الْبَنكِاحِ - تَعْيِيرُهُ مِنْ أَعْمُودٍ إِلَى صَدْحٍ وَغَيْرِ صَحِيحٍ - وَالْقِسْمُ تَتَابُعِي سَمَلٍ - عَدَمُهُ - الْفَاضِلُ وَالْمُسَدَّدُ

رَعْدُ الْبَنكِاحِ غَيْرُ الصَّحِيحِ لَا يَثْبُتُ عَلَيْهِ  
مَدَانُ أَثَرُهُ فِي الْإِذَا أَعْمَدُهُ حَيَوَانٌ فَإِنْ  
أَعْمَدُهُ حَيَوَانٌ يَرْتَبِ عَلَيْهِ بِحَسَبِ الْأَثَرِ وَيُظْهِرُ  
ذَلِكَ مَا يَأْتِي

### ١ - رَجُوبُ الْمَهْرِ

١٥٨ - يَجِبُ الْمَهْرُ بِالْعَدَمِ فِي الْبَنكِاحِ  
الصَّحِيحِ أَوْ بِالْإِذَا كَانَ فِي الْبَنكِاحِ الْفَاضِلُ أَوْ  
الْمُسَدَّدُ الْمَهْرُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْمَهْرُ  
وَحَيْثُ مَعْنَى نَحْوِ لَشَبْهَةِ مَعْنَى الْكَوْنِ  
تُرْجَحُ الْمَهْرُ

وَرَدُّ الْمَهْرِ فِي الْمَطْلُوعِ (مَهْرٌ ١٣، ١٤)

ص - رَجُوبُ الْمَهْرِ

١٥٩ - دَهَبُ الْمَهْرِ إِلَى وَجْهِ الْمَهْرِ عَلَى

(١٥) الْأَسَدُ وَالْقَانِطَارُ يُسَوِّجُونَ فِي ٢٨٦ ط ١  
الْأَسَدُ - الْعَلَمَةُ - بَيْرُوتُ، وَالسُّورُ فِي نَقْرِ عَدَمٍ  
مَدْرُكِي ٧٣، هُوَ دَوْرَةُ الْأَرْهَاقِ وَالسُّورُ  
الْمَسْلُوبَةُ الْمَكْرُوبَةُ، وَرَدُّ الْمَهْرِ وَجْهَ  
الْمَطْلُوعِ كَمَا دَعَاهُ فِي ٣١ ط ١ مُسَمَّيَةً  
بِالْمَهْرَةِ (١٣٨٥ هـ)

وَمِنْ الْمَهْرِ، وَد - حَقَّقَ بِهِ الْحَدَّ قِيَمَهُ،  
إِعْدَادُهُ مَدَانَهُ، وَالرُّجُوعُ يُقْتَضَى بِسَمَلٍ عَلَيْهِ،  
وَشُرُوطُهُ الَّذِي تَمَّ حَقُّهُ، وَفَضْلُهُ فَائِدَةٌ،  
فِي ذَلِكَ كُنْهُ وَغَيْرُهُ مِنْ مَسَائِلِ الْقِسْمِ مَعْصُومٍ  
يُنْظَرُ فِي مَعْصُومِي الْقِسْمِ مِنْ أَلْزَمَاتِهِ ه  
وَمَا يَهْدَاهُ

ه - الْبَيَاتُ عَدُّ الزَّوْجَةِ

١٥٩ - خِلَافُ الْمَعْمُولِ فِي رَجُوبِهِ يَرْتَبِ  
رُجُوعُ عَدُّ رُجُوعِهِ أَوْ عَدَمُ رَجُوبِهِ

فَلَا يَحْتَاجُ الْمَحْصِيَّةُ وَالْحَنَابِلَةُ إِلَى أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى  
الرُّجُوعِ أَنْ يَبَيِّنَ عَدَمَ رُجُوعِهِ، وَالْكَافَّةُ اخْتَلَعُوا  
فِي تَعْيِيرِهِ أَوْ عَدَمِ تَعْيِيرِهِ

وَدَهَبُ الْمَالِكِيَّةِ وَالْمَذْهَبُ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجِبُ  
عَلَى الرُّجُوعِ الْبَيَاتُ عَدَمَ رُجُوعِهِ يَرْتَبِ بِسَمَلٍ  
ذَلِكَ

وَالْمَعْصُومِي فِي الْمَطْلُوعِ (عَشْرَةٌ ٢٣)

و - إِعْصَافُ الزَّوْجَةِ

١٥٦ - مَرَّ حَتَّى رُجُوعِهِ عَلَى رَجَائِهِ أَنْ يَشْرُفَ  
بِزَعْمَانِهِ، وَذَلِكَ بِأَنَّهُ يَنْتَظِرُ حَتَّى يَكُونَ الْمَطْلُوعُ  
الْمَحْصِيَّةُ مِنَ الْأَحْرَامِ

كُلُّ الْمَعْمُولِ اخْتَلَعُوا فِي رَجُوبِهِ وَط  
الرُّجُوعُ أَمْرُهُ أَوْ عَدَمُ رَجُوبِهِ كَمَا اخْتَلَعُوا فِي  
الْمَحْصِيَّةُ مِنَ الْأَحْرَامِ

وَالْمَعْصُومِي فِي الْمَطْلُوعِ (عَشْرَةٌ ٢٥، ٢٦،  
وَط ٢٧، عَشْرَةٌ ٢٨)

وقضوا الله عمر رجل **﴿إِنْ أَمْرًاكُمْ حَقًّا﴾**<sup>(١)</sup> معدي لله تعالى مرنه، ولو كانت استجبتهم فاسدة به سكر امرئته حقيقة، ولأن البكاح مبدأ آدم عليه الصلاة والسلام بهم على شريعته في ذلك، وفاء المسيحي **﴿كَلَّا﴾** فخرجت من بكاح عبور مباح<sup>(٢)</sup> ولأن الدين بعدد بكنهم يؤذي في ثم يسبح، وهو المظهر في نسب كثير من الآبياء عليهم الصلاة والسلام، لأن كثيراً منهم ولد من أبوين كافرين وما أصروا في قبيل نسب لسانه

قال بحقيقة يجوز بكاح أهل الأمة معهم بعضي وإن اختلفت شرائعهم، لأن كبر كل ملة واحدة، إذ هو تكليف قريب سبحانه وتعالى عما يقولون علواً كبيراً - فيما أنزل على سله صوته الله وسلامه عليهم، ولأن الله عز وجل **﴿لَكُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجٌ﴾**<sup>(٣)</sup> واختلافهم في شرائعهم بعمره اختلاف كل فرد، منهم فيما بينهم في بعض شرائعهم، وما لا يمنع جواز بكاح

(١) سورة البقرة ١

(٢) حديث أخرجه من بكاح غير مباح

أمره الطبري في تفسيره (١٦٦: ١٦٧) ما دار المحرر، وأنه في التفسير (١٩٠٧) ط وإليه المصداق من حديث محمد بن علي بن الحسين رضي الله عنه رسالة

(٣) سورة النكاح ٩

المرأة المصحول بها في النكاح انعاسد والتعصب في مصطلح (عدا ف ٢٧،

ج - ثبوت النسب

١٦٠ - ثبت من الولد بالطء في النكاح انعاسد في الجملة، احتياطاً بحق الولد في الماء، وحيه به، وعدم نظيمه

والفصل في مصطلح (نسب ١٦ - ١٧)

د - ثبوت حرمة المصاهرة

١٦١ - فمن المصاهرة على أن حرمة المصاهرة ثبتت بالمحلول في عقد الزواج انعاسد

والفصل في مصطلح - (محرمات النكاح ف ١٦)

نكاح الكفار

١٦٢ - اختلف المتأخر في حكم نكاح كافر غير العربيين

ذهب جمهور العلماء بحقه والشافعية على الصحيح والحنابلة ونحو عند المالكية - إلى أن نكاح الكفار غير العربيين بقصدهم شخص صحيح، يقول الله عز وجل **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يَأْمَنُوا بِمَا أُيْمِنُوا﴾**<sup>(١)</sup> معاني الله تعالى امرأته ولو كان نكاحهم فاسداً سم سكر امرأته حقيقة

(١) سورة الممتحن ٩

بمحلل، لأن إنا من حكم الإسلام، أما إذا تعطلت في الكفر فيكني في الجبل<sup>(١)</sup>.

وقال الحنابلة: حكم نكاح الكفار كحكم المسلمين فيما يجد به ويرثب عيبه، من نحو عقدة، وقسم، ومهر، وصحة إيلان، ورموع طلاق وحليم، وإياعة لروجة لول إذا كان الأول طلقها ثلاثاً وكاد الثاني رطنها، وإحصاء يد وطنها، لأن الكفار مخاطبون بمروق الشريعة، فيحرم عليهم من المحلوم ما يحرم على المسلمين، ولو طلق كافر زوجته ثلاثاً ثم تزوجها قبل وطء وطء زوج آخر لها لم يقرأ عيبه لو أسما أو برعاً إليها، ود طلقها أقل من ثلاث ثم أسماها فهي صده على ما بقى من علاقتها، لكن يفر الكفار على أنكحة محرمة ما اعتقدوا صلاحها ولم يترافروا إليها لأد ما لا يصفون حده ليس من فيهم، فلا يرون عيب كالزنا والسرقة

لأن ثانيا الكفار قبل عقد النكاح بينهم عقدته على حكمنا كأنكحه المسلمين، وإن أنونا بعده مسلمين أو غير مسلمين، أو أسما الررجان على نكاح لم يترعى لكيفية العقد، فإن كانت المرأة تباح مروج صده لإيمان إلى أنرا على نكاحهما، وإن كانت لا تباح عندنا

(١) مفتي المحتاج ١٩٣/٢، ١٩٥، وتحفة المحتاج ٢٣٣/٧، روضة المحتاج ٢٩٢/١

بعضهم لبعض كذا عقداً<sup>(٢)</sup>.

وكل نكاح جاز بين المسلمين - وهو الذي استجمع شرائط الجواز - مهر جاز بين أهل الذمة، وأما ما عدا بين المسلمين من الأركحة فإنها منسمة في حكمهم، صها ما يصح ومنها ما يصد

قال الكاشاني: وهذا قول أصحابنا الثلاثة، وقال زاهر: كل نكاح صد في حق المسلمين لصد في حق أهل الذمة حتى لو أظهروا النكاح بغير شهود يعرض عليهم، ويحصلوه على أحكامنا، وإن لم يرضوا إليها، وكذا إذا أسلموا يفرق بينهما عنده، وعقدنا لا يفرق بينهما وإن تحاكما إليها أو لئسا، بل يفرق عليه.

وجه قول الأنفة الثلاثة أننا امرنا بتركهم وما يذبون إلا ما انتهى من عقودهم كالزنا، وهذا غير مستحق فيصح في حكمهم

وجه قول زاهر أنهم لما لموا عقد الذمة فقد التزموا أحكامنا، ورضوا بها<sup>(٣)</sup>

وقال الشافعية: لو طلق الكافر زوجته ثلاثاً ثم أسلمها من غير محلل لم تحلل به إلا

(١) بدائع الصنائع ٢٧٢/٢، ورماع الجليل ١٧٨/٢، والدموي ٢٦٧/٢، مفتي المحتاج ١٩٣/٢، ومطالب أولي النهى ١٥٥/٥

(٢) بدائع الصنائع ٢٩١/٢، ٢١١



دس يورجنه ولا يعرف بينهما، لأن تكاحهن  
الشرك ليس تكاح أهل الإسلام<sup>(١)</sup>.

وهي قوت عند الشاعية أن تكاح الكفار  
موقوف، إن أسلموا وقروا عبداً ثيباً صالحة،  
وإن لم يقرروا مينا سادة<sup>(٢)</sup>.

### انتهاء التكاح

يسهي التكاح وتذهب عنه عدة أمور منها  
ما يكون فصلاً لقطر الكاح بربعه من أصله أو  
بمنع بقائه وسمراؤه، ومنها ما يكون طلاقاً  
أو من حكمه، ومن ذلك

#### أ - الموت

١٦٢ - محل رافعة الزوجية إذا مات أحد  
الزوجين

ونكحه مع ذلك يترب على التكاح الذي  
انتهى بالموت أحكاماً منها أن من بقي من  
الزوجين يرث من ماله منها، وإن الزوجة  
تعد وتعتد إن توفي الزوج، ويحل ما أجل  
من صداقتها، كان الفرضي أحدهما

والنكاح في مصطلح (احمد ف ٩ وما  
بمدها، يؤث ف ٣٥ - ٢٨، عنه ف ٨، ١٧  
- ٢٠، ٥٨، ٦١، مهر ف ٣١، موت)

(١) القموني ٢٦٧، رموض الجليل ١٧١/٣.

ومشي المحتاج ١٩٣٣

(٢) مبني المحتاج ١٩٣/٢

- كذا محرم أو في عذو أو حبس، أو كذا  
التكاح شرط فيه الخيار مطلقاً أو مدة لم  
يخص أو استخدام تكاح مطلقته ثلاثاً ولو  
معتقة حلها، فون بينهما، لأنه حال يمنع من  
انتهاء العقد، فصاح استدامته، كتكاح ذوات  
المحارم<sup>(١)</sup>.

ودعب السائكية في المشهور عنهم إلى  
أن أنكحه الكفار فاسد، ولو استوف شروط  
الصحة في ظهوره، لأنكاح كون خروج مسلماً،  
ويحل صحبة، وفصل بينهما للثبوت إلى  
استوف شروط الصحة كانت صحبة ولا  
كأن فاسد، وبعد المهر يحول عن الفساد  
لأنه الغالب، و سقظهر هذا القول، وكون  
سلام الزوج شرطاً في صحة التكاح محله إن  
كانت الزوجة مسلماً.

والقول بأن أنكحهم فاسد مطلق، أو ما  
لم تستوف الشروط - مع أننا لا نتمر عن  
لهم، ويعرون عيباً إن أسلم الزوج، أو  
أسلمت وأسلم في علقته، أو أسما صفاً -  
بأنه أنه على القول بفساد أنكحهم مطلقاً  
لا يجوز لنا توليها، وعلى القول بانغصيل  
يجوز لنا توليها إن كانت مستوفية لشروط  
الصحة

وكل تكاح يكون في الشرك جائزاً بينهم  
فهو جائز إذا أسلموا عليه وكان الزوج قد

(١) مطالب تولي انتهى ١٥٦/٥ - ١٥٦

ب - الطلاق

١٦٤ - الطلاق هو رفع قيد النكاح في الحال  
والحال منعط محصن من لور - تقوم مقامه ،  
والنكاح الذي يرد به ، الطلاق هو النكاح  
الصحيح

وقد انتهى الفقهاء على أصل مشروعيه  
الطلاق ، واستدلوا بالنكاح وبأنه  
وبالإجماع ، تكسبه م اختلص ، في الحكم  
الأصلي بطلاق من هو الإباحة أو المحظور ؟  
كما ينو مسائله بيان رتب

والتمصيل في مصطلح (طلاق) ٩ وما  
بعدها

ج - الخلع

١٦٥ - الخلع هو بغير المهر  
معرض مقصود بجهه الزوج ، منعط خلع أو  
طلاق

والخلع جائز في الجملة ، واستدلوا  
على حوازه بقول الله تعالى ﴿فَإِنْ بَغَضَ أَوْ  
بَغِضَ إِلَيْهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِي أَنْفُسِهِمَا﴾<sup>(١)</sup>  
ويقول رسول الله ﷺ فليس بين  
نفس - في أول صحيح وقع في الإسلام -  
أقبل الحديث وطبقها تطليقة<sup>(٢)</sup> ، وجماع

الصحة والأمة على مشروعيه وعوازه

وقد بين الفقهاء أحكامه الطلوع وبأنه بيان  
شأنه

والتمصيل في مصطلح (خلع) ٩ وما  
بعدها

د - الإيلاء

١٦٦ - الإيلاء هو إقرار الزوج المولي على عدم فريد  
رجته بعد المدة التي حددها الله تعالى بقوله  
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا بَعَثْتُمْ إِلَيْكُمْ الرِّجَالَ فَزَوْجَهُمْ مَا هُمْ بِمُسْرِئِينَ وَلَا إِلَيْكُمْ عَلَيْهِمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ۖ وَقَدْ خَلَعْتُمْ مِنْهُمْ فَاحْزَنُوا ۚ وَاللَّهُ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ۝﴾<sup>(١)</sup>  
قال الطلاق يقع بمضي مدة  
المدة عند الحصة ، أما عند غيره من  
طلاق لا يقع بمضي المدة ، بل بالروحة أن  
يرفع الأمر إلى القاضي بغير الزوج بائني ،  
لأن أي أمره بطلاقها ، فإن لم يجعل طلقها  
عنه القاضي

والتمصيل في مصطلح (إيلاء) ٩ وما  
بعدها

هـ - اللعان

١٦٧ - الإلزام بأنه يفرض بين الزوجين  
بموجب التمسك<sup>(٢)</sup> ، الاستلزام أن يعرف لا  
يجتمع أمه<sup>(٣)</sup> .

(١) سورة البقرة / ٢٢٩

(٢) حديث «على الحديث وطبقها تطليقة»

أخرجه البيهقي (فتح الباري) ٢٩٥٨  
ط (الشيخ)

(١) سورة البقرة / ٢٢٩ ، ٢٣٠

(٢) حديث «على الحديث وطبقها تطليقة»

أخرجه الشيخ (فتح الباري) ٢٩٦٨ ، ط (الشيخ)

وذلك فعلة و حادثة وجوه وأقوال

أما إذا أعسر الروح بغير روحه ، كنت  
أعسر ، وطلعت الروح في التصريح بذلك فرق  
بينهم عند جمهور الفقهاء خلافاً للحنفية .

والتمثيل في مصطلح (عسر) ١٤

١٩ ، سلاق ف ٧٩ - ٨٦ ، مرقه ف ٨

ر - الرقة

١٦٩ - اسو الفقهاء على أنه إذا رقد أحد  
الزوجين قبل سها ، فلا يقرر انقراض  
الزوجه ، لا يخفى بها ، ثم أحسموا في بيوتها  
من : من يكرر بني ثمر ، أو على اثرائي ؟  
« هل يكرر خلاف » و « صحا »

واللهذين في مصطلح (رقة) ١٤ قرره

ف ١٩٠

ح - عسر الزوج

١٧٠ - احتلف الفقهاء في اشتراط سسر  
الزوجين سب عسر الزوج

فذهب الحنفية والشافعية إلى عدم جواز  
التصريح سها حتى يحنس عسر الزوج لو  
يضمن من طرف س لا يعيش ، بل مثله خلافها

وعسم المالكية والحنابلة خلافات انعية ،  
ويروا تنكح كل لم منها

والتصريح في مصطلح عسر ف ٣ ، طلاق

ف ٨٧ وما عاها ، مرقه ف ٧ ، مرقو

ف ٤

وعد أحسن الفقهاء في المعرفة التي يقع  
الطلاق ، هل يقع بمجرد الطلاق من غير توقف  
على حكم القاضي ، ثم : هل لو وقع من  
حكم القاضي ، وهو توقف على حادثة كل  
من الطرفين أو على أحد الزوجين وحده ؟ وهل  
في طلاق له مسخ ؟ وهل حرمة سسرته  
على الدعاء مودة بحيث لا يحل امره لمن  
لأعيا ، وإن أكذب به ، أو في حرمة مؤقته  
سهي ، و كذب الزوج المتلاعنة سسه ؟  
والتمثيل في مصطلح (مرقه) ف ١٢ ، حان  
ف ٢٣ ، ٢٤ .

ر - إحصار الزوج

١٦٨ - إحصار الزوج قد يكون بصديق زوجته  
و قد يكون سفتها

وإذا عسر بالصديق فلا يها ، في التصريح  
بها ويبر زوجته بعد الإحصار أقوال

فذهب الحنفية إلى عدم جواز التصريح  
بذلك ، والرواية من الفحرة مع طليم  
سها مدوح حتى يستوفي محل سهاها .

وأجاز المالكية التصريح بعسر الزوج عن  
محل الصديق عساراً لا يرضى روه ما لم  
يحق الزوج بزه حنة

١ - كذا في حاشية ابن حجر رضي الله عنهما ،  
ومن المصنفين في سها - روية ٢٥١٣٦  
ط المحقق العمري عن عبد الهادي له  
جود سها

### ط - قوت الكفارة

المسحوب التي شئت النكاح في النكاح، ولم  
يسأل عليه بهذا العيب قبل العقد، ولم يرض  
بالعيب بعد إطلاعه عليه، واكتسبت الشروط  
للأزمة لتعريق بالعيب، فلو به يجوز بهد  
الزوج - في الجملة - فسخ العقد ورد النكاح  
بهذا العيب

وقد أحصى المذهب المسحوب التي يفرق بها  
وبينها، كما فعلوا في وط التعريق بها كنه  
أو بعضها، ومن يكون به هذا العيب هل هو  
الزوج وحده أو كل من الزوجين؟ ونوح فقره  
بالعيب، وما يقع به هذه الفرق

والتعصيل في مصطلح (طلاي) هـ ٩٢ -  
(١٧)

١٧١ - إذ يخالف الكفاءة عند من يشترطونها  
لصحة النكاح فإنه يكون عديم بطلاناً،  
بإسداء، أن من لا يعتبرون الكفاءة واحدة  
النكاح، ويعرون أن الكفاءة حتى للمرأة  
والأوليا، فإن تعلقت الكفاءة لا بطلان النكاح  
عندهم في الجملة، بل يجعله عرفة للفسخ

والتعصيل في مصطلح (كفاءة) ب ٩١

### ي - التحريم الظاهري بالرضاع

١٧٢ - الرضاع المحرم اندي بطراً محرم  
النكاح بقطر، كما يسع الرضاع المحرم قبل  
النكاح اتفاقه وابتدائه، لأن أدلة التحريم لم  
تفرق بين رضاع مفارق وبين طاري عليه.

ومنى نسب الرضاع المحرم بين طر وحسين  
رجب عبيهما من بشرهما من بلدتهما،  
ولا فرق بينهما، حيث تبين أن عقد النكاح  
ناسد

وهذا الرضاع المحرم الظاهري، على النكاح  
قد يقتضي مع منعه حرمة مؤسسه، وقد  
لا يقتضي ذلك.

والتعصيل في مصطلح (رضاع) هـ ٢٧،  
محرمات النكاح (١٥).

ث - العيب الذي يشك الخيار

١٧٣ - إذا وجد أحد الزوجين - وقد استولى  
عقد النكاح أركانه وشروطه - نصاحه عيب من

## نكاح الشغار

نظر مبر، نكاح مبي عن



تأثيره<sup>(١)</sup> قال السدي رحمه الله تعالى عن ابن  
العرابي: "قد مررت بأحد حلف الربيات من  
الروائي، وقال الفرطبي في تفسيره لأية ليل  
معنى منهي الإكراه هو ما كان عليه أحد هاتين  
أجزاء الظاهر<sup>(٢)</sup>

## نكاح منهي عنه

### التعريف

١ - هو تعريف نكاح له واصطلاح

أد أنكاح منهي عنه هو النكاح الذي  
يؤد من شارع منهي عنه<sup>(٣)</sup>

أنواع الأكلحة المنهي عنها وحكم كل  
نوع

### الأول نكاح الربيات

٢ - نكاح الربيات هو أن العاقبات والبعليات  
في الجاهلية كن تنص على أنهن ذوات  
وعلامات لبعدهن المأز بها عهرهن، من  
أزواجهن دخلن عبيدهن لا يسمعن من بغيره  
إيهن، وقد تبدل لحرية وإبطال هذا النوع  
من النكاح لما نزل الله تعالى: "ورزأوا ما

ويحدث السيد عائشة في الآية من  
وضياعها فإن النكاح في الجاهلية كان  
عنى أربعة أمور، فنكاح منها نكاح الداس  
ليؤد، يخصص ثم جعل الر نكاح وليته أو  
بنته، فحدث ثم نكحها ونكاح حر كان  
فجعل يقول لأمر به إذا ظهرت من عمتها  
أرسلني إلى قلائد فسيبني -ه-، ونكحها  
زوجها ولا يسميها: لما حوسب حملها من  
ذلك الرجل الذي تصفح منه فإذا سبي  
حمله أمها زوجها لا حبيباً، وإنما جعل  
فقد ربه في حيازة لولده، فكان هذا نكاح  
نكاح الاستبضاع ونكاح امر يجمع أرفقه  
والأول العشرة بمسلوك عنى المرأة كلهم  
بفسها، وقد حملت ووضعت ولم يزل -ه-  
أن تصفح حملها أرشئت إليها، ولم يقطع  
رجل منهم أي يمتنع حتى يجمعوا عمتها  
تقول لهم قد عرفت الذي كان من أركه وقد

(١) سورة الأنعام ٧٢-٧١

(٢) تفسير الثعلبي ٧٤٧/٧ وأما في القرنين لاس  
المريني ٢٧/٢، وفتح الباري شرح صحيح  
السنن ١٨٧/٩، ١٨٨، والحدادي الكبير  
٧٦١

(٣) تصحيح الترمذي، والشمس في ٢٠٠  
المراد: وال -ه-، والشمس في ٢٠٠  
الأمير الحسني ٩٧/١، والبحر المحیط  
بدرقاني ٤٤٦، ٤٤٧، شرح ٢١٦/٢



أجلها. وفي الضرر التي يشتملها كإح  
الشغل

ويعتد جمهور الفقهاء من المالكية  
والشافعية والحنابلة على أن يكون الشغل  
٦ صبح

وصوره ليعتبر عليه سهم أن يقول  
الرجل لا خير روحك بسبي، أو أن  
سروحي منك ويصبح كل واحد منهما  
صديق الأخرى، ويطلبه الآخر بشوق  
ترويت سمك وروحك ستي على ما  
ذكرت. لأحاديث شتى وردت في النهي  
عن ترك الشغل

وتنكيرهم ليعتبر في عته، كما اختلفوا في  
بعض أنواعه وصوره

٦ - فقال المالكية في عته السبي: هي حلو  
١ كإح من الصداق وهو هو من الشافعية  
قدنك

١) حاشية الدوسري ٣٠٧٩، والشرح الصغير  
وبهاشية حاشية صدر ٣٨٨٢، ٤٤٦،  
وإحارن فكيف لمعارف ٤٤٣/١١ = ٤٤٨،  
وسبح سوري ١٦٢/٩ = ١٦٤، رماني  
المحتاج ١٩٢/٣ = ١٤٣، وكشاف شاع  
٩٢ - ٩٢/٥

٢) حواصير الإكليل ٢٨٤/٥ = ٢١٦، والشرح  
الصغير ٣٨٨/٢ = ٣٨٩، رماني ١٤٠ حتاح  
١٤٢/٣

ولحديث أنس رضي الله عنه قال قال  
رسول الله ﷺ لا تسفلوا في الإجملاء،  
والشغل أو يندك الرحن للرحل أخته يعي  
صداق

ولحديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه  
عن رسول الله ﷺ أنه قال لا جلب  
ولا جنب ولا شغل في الإسلام

وبحديث جابر رضي الله عنه قال قال  
رسول الله ﷺ من اشغل، والشغل أن يترك  
عنه بهمة يغير صداق، يدفع هذه صداق  
ويصح هذه صداق عنه

إلا أن ليعتقدوا في حكم عدا  
الشغل، وهي العلة التي ورد النهي من

(١) حديثه. لا سغري الإسلام

أمره الله - وفيه في الأوسط ١٩/٤،  
في المعارف ١١١، ما جاء في تفسير الشغل  
(٢٠٦/٩ ط الحلي)، ومجموع البوصري في  
مصابيح روضة (٢٢٢/٦ ط دار المعارف)

(٢) حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه  
جنب ولا شغل في الإسلام

أمره - أحمد (٢١٣/١ ط المحيطة)  
والترمذي (٢٢٢/٣ ط حسبي)، وقال  
الرمزي: حد، حيث حسن صحيح.

(٣) حديث جابر رضي الله عنه قال  
الشغل

أمره الله في (٢) ط دائرة المعارف  
المطبعة (١٠٣٥/٩، وسلم، ط حسبي)  
هو يفسر الشغل إلى أمره

بينهما ولو دعى بها لو كانت العدة باقية، لأن  
طلاق يبيح<sup>١١</sup>

الزوج الثاني: وصورة أن يدعى الرجل  
لآخر "زوجتي بنتك أو أختك بمطالبة من  
الديانة، على أن تزوجت بني أو أختي بعتاة  
من الديانة، ويسمى هذا النكاح عند  
المالكية "وجه النكاح" وهو فاسد ويصح  
بين المدحول وشبهه بالأكثر من القسم  
ومثل المثل، سواء نسألي "مهر أم لم  
يسأليها".

وعند إحصاء فيه على توقعه تزويج  
إحداهما عن تزويج الأخرى، ولو لم يقع  
ذلك على وجه الشرط، بل دعى وجه  
انكحائه من غير موقف نكاح إحداهما على  
نكاح الأخرى، أو وقع على سبيل الاتفاق من  
غير موقف نكاح إحداهما على نكاح الأخرى  
١٢

وقد سمي هذا وجه التشفير، لأنه  
شعار من وجه دون وجه، فمن حيث إنه  
سمى "كل منهما عيباً فليس بشيء"،  
لعدم خلق عقد من العبدان ومن حيث  
موقف إحداهما على الأخرى حيث شرم  
تزوج إحداهما بالأخرى فهو شعار.

(١١) جواهر الإكليل ٢/٢٨١، ٣١١، والشرح  
المصبر ٢/٢٨٨ - ٣٨٩، ٤٤٦، وحاشية  
المصنف ٢/٢٢٩، ٣٤١، ٣٠٧، ٣٠٨.

وأشبه التشفير وصورة عند عدم ثلاثة.

الفرق الأول: صريح الشعار، وصورت  
أن يقول: "آخر: زوجتي بسك على أن  
أزوجه بنتي، بشرط أن لا يسعي لو حلف  
منها صاماً وإن يكره تزويج إحداهما  
تزوج الأخرى، وإن يجسر تزويج كل  
منهما مهرًا للأخرى، لهذا النكاح "سد  
ويصح أيضاً، أي قبل المدحول وبعد،  
وفسحه يكون بطلان باقي، للاختلاف في  
صحته، فإنه قبل بصحة بعد الزمعة، ساء  
على المدعدة الكنية وهي كل نكاح  
يختلف في صحته ففسحه بطلان بائن.  
ولهذا "فانحريم بهذا النكاح كالتحريم  
بالنكاح الصحيح فالمرأة تحرم على أصر  
الرجل ومصلو، ويحرم عليه أصولها، لأن  
العقد على البسات يحرم الأمهات، لا  
مصولها، لأن العقد على الأمهات لا يحرم  
البسات، فإذا دحل بالأم حرمت البسات  
ونحوها من المصنوع

ويحصل بهذا انكاح كحدث الأثر بين  
الزوجين، فامت أحدهما قبل الفسخ ساء  
على قائمه أخرى عند المماكنة كل نكاح  
يختلف فيه، ولو كان هذا الخلاف خارج  
المنصب، ولو في بيت اقترض إذا كان منياً  
فهو كاتكح الصحيح في التحريم والإرث،  
ومسحه بطلان

أما إذا مات أحدهما بعد الفسخ فلا أثر



فكتاب التسمية بهذا كلا سمة

النوع الثالث وهو صورة التي من المصنف  
بآخر روحاني استفت أو أعتقت حانة من  
تدبير، على أن روحك استفي أو لغتي بد  
مهور، وسعى حد فانركب من صريح لشعار  
ومر وجه الشعار

فالمسمى لها تعطي حكم وجه الشعار  
فيصح بنكاحها قبل أن، ولا شيء بها وثبت  
بنكاحها بعد الباء، الأكثر من المسمى  
رعدادا امثل، وغير المسمى بها تعطي  
حكم صريح الشعار فيصح بنكاحها أيضا  
هل الباء وبعد الباء ولها بعد الباء صدان  
تمثل ولا شيء، بها قبله، ويلحق به قوله إن  
دعي به في جميع الأنواع الثلاثة كما يده  
عها الحد<sup>(١٦)</sup>

٧ - واختلف أقوال التسمية في مملوك النهي  
في شعور، فذهب فخره إلى أن على النهي  
الاشراك في المصنع، لأن مصع كل مصعب  
يصير مودة المصعب وحمل المصعب صدان مختلف

فإنه إذا عقد نكاح ومعه، فاسهو موجه  
إلى النكاح دون غيره، لأن صدان الضائق  
لا يوجب صدان النكاح، لأن نكاح صريح  
بدون تسمية الضائق، وكذا لو تزوجها على  
خير أو حرير أو غيرها

وقيل انعله في سطلان نكاح اشعار  
الضيق والضيق، وكذا يقول لا ينعقد ذلك  
نكاح بيني حتى ينعقد بي نكاح بلك، لأن فيه  
صريح كل من أوليس بينه الآخر بشرط أن  
يرده به

رضعت ماء الحرس ثم داني ثلها يغزل  
عن الباء، قال الشيخ الشرسى وهو  
أصله

ومسود نكاح لشد المسمى على سطلانها  
بعد انشائه، أي مومن أتولى لآخر روحك  
سم، ملاء غير أن روحتي امسك وبهضم كل  
ه حده مصعب صدان الآخره يبعث الآخر  
مودة روحها وروحك في عسى م  
دعوت<sup>(١٧)</sup>

لأن ليس ححر لأن شهبأ في نوح

(١٦) تحاوي لمناوردي ١٣٣/١ - ١٤٨، ومناج  
شادي شرح صحيح البخاري ١٦٢٩ -  
١٦٤، ورسالة المصنف ٢٢٥٧ - ٢٢٦،  
ومعني المصنف ١١٢٣

(١٧) رسالة المحتج ٢٢٥٧، ومعني المصنف  
٤٢٢

(١٨) جواهر الإكليل ٢٨٤/٢، ٢٩١، والشرح  
للمصنف ٢٨٨/٢ - ٢٨٩، ٤٤٦ وجانب  
للمنفق ٤٢٩/٢ - ٢١٠، ٣٠٧ - ٤٠٨  
(١٩) حاشية تدمري ٢٢٩/٧ - ٢١٠، ٣٠٧ -  
٢٠٨، والشرح للمصنف ملوك العرب المصنفات  
بهاضه حاشية المصنف ٢٨٨/٢ - ٤٤٦ -  
٤٤٧، وجواهر الإكليل ٢٨٤/١، ٣١٠

النكاح، لعدم التشريك في البيع وليس به  
٧ شرط عقد في عقد وذلك لا يفرضه النكاح  
ويكفي قصد المسمى ورجعه لكل واحدة مهر  
العقل.

وحقابل لأصبح، لا يصح النكاح، لو جرد  
التمنيق من الأعراس وهو المذهب وقيل  
البلقيسي ما صححه النووي مخالف  
لأحاديث المصنفين وللمصنفين الإمام  
الشافعي رحمه الله تعالى<sup>(١)</sup>

ب- وصفا ما لم يسم مالا مع جعل البيع  
صدقا لهما كان يقول زوجتك سني على أن  
تزوجني سنك وتضع كرا واحدة منهما وألف  
دينار صدق لا يلزم بطلان عقد كل منهما في  
أصبح لو جرد التشريك في البيع، وهي من  
مسائل الشعار التي يحسد فيها النكاحان ما عدا  
المسمى فيها

وهي حجاب الأصح يصح النكاحان اعتبار  
بالاسم ولأنه ليس على تفسير عبارة الشعار،  
ولا يسمى مع المهر المذكور شذرا حليا عن  
المهر، ويكون لكل واحدة منهما مهر مثله،  
نفس المصنف<sup>(٢)</sup>

ج- ومنها أن يقول دوختك سني على أن

(١) مضي لاحتجاج ١٤٢/٣ = ١١٣، ونصنف  
الاحتجاج ٢٥٥/٧، والتماري الكبير للماوردي  
٤٤٢/١٦، ٤٤٨، ٤٤٩، ج ٢، ر. ١٩٢/٧ =  
١٩٤

(٢) المراجع السابق

التشريك في بيعي أن يراد ولا يكون مع  
البيع شيء آخر، بهكون مفعلا على تحريمه  
في المذهب.

قال الماوردي بعد أن استدل على بطلان  
نكاح الشعار بالأحاديث والتمنياس وحده، أنه  
ملك الروح يضع يمينه بالنكاح ثم يرجعه به  
ما يجعله منكأ ليس الزوج بالصدق، وهذا  
موجب بطلان النكاح كما لم يلك زوجتك  
بتي على أن يكون بضمها ذلك لعلل ولا به  
جعل المصنف ما بعد غير المصنف له وجعل  
المصنف عنه مفعلا به فوجب أن يكون  
باطلا، ولأن العين الواحدة لا جعلت حرميا  
ومعوصا مطلقا لأن تكون عودا بطل أن تكون  
معوصا كاشتمن والتمني في البيع، كان بطول  
صحتك نوبتي مثلا بألف درهم على أن يكون  
نمنا ليح دونك<sup>(١)</sup>

وهناك صور احتج فيها علماء الشافعية  
على هي من صور الشعار فيبطل النكاح أو  
ليست كذلك فيصح فيها النكاح منها

أ- أن يقول زوجتك سني مثلا على أن  
تزوجني سنك ولم يجعل البيع صدقا لهما  
أو لإحدهما بأن سكنت عنه قبله الآخر،  
فلأصحح - كما قد التزمه النووي - صحة هذا

(١) فتح الباري ١١١/٩ = ١٩٣، ومضي لاحتجاج  
١١٢/٣ = ١٤٣، ونصنف لاحتجاج ٢٥٥/٧،  
والتماري الكبير للماوردي ٤٤٣/١١ = ١٤٨

وسہا۔ اُن يقول روجتک ہنہی مثلاً علی  
اُن روجہی ہنک ویشہ کل رحدہ مہما  
ومہہ دینار مہر الا دی، قال النہومی ولم  
تعتد الفرویۃ عن أحمد أن نکاح الشفہ  
مأسد وروی عن عسر ورید بن ثابت  
رضی اللہ عنہما قہقہ قردا فی الشفہ بیں  
المساکنین، لما رآی ابن عمر رضی اللہ  
عنہما، اُن رسول اللہ ﷺ قہی عن الضم  
والشمار اُن بروج الریحۃ، فی اُن بروجہ  
الاحر فہتہ ونس سہما صدقاً، ولأنہ  
جم کل رحد من العتدین سہما فی الآخر  
فلم یصح کذا لو قال یحیی نوبتک مہی اُن  
أیعتہ نوبی، وليس سہما ہما النکاح من قس  
اشمویہ من من جہا قہ ودلہ علی شرط  
فاعدہ، ولأنہ شرط سہبک شصع غیر الروح،  
فان جہن ترہجہ لیمہ مہر الاخری، فکلمہ  
ملکہ یلہ بشرط مکر مہما مہ

وسہا اُن يقول روجتک ہنہی علی اُن  
تروجہی ہنک ومہر کل وصدہ مہما مائتہ  
دینار مثلاً او دل، ومہر ہنہی مہہ ومہر  
نہہ ہنک حسوسو او اقل او کثیر فیصح  
النکاح بالمہر الضمعی کذا فی ہنہ لامہ  
أحمد وهو المذهب عن الصحیح، لأنہ لم  
لم یحصل فی هذا المذہب تشریت ویسما حصل

تروجہی ہنک وضع ہنک سہاق ہنہی فیصح  
النکاح لأول وهو نکاح ہنک فی الاصح  
ویساق النکاح النہی وهو نکاح لہب  
ساحہ، لأن الاشتراک حصص فی بضعہا، لا  
فی بضع ہنہ، ولی مقہل الاصح لا یصح  
نکاح ہنک لہما، لوجود التمسق

د- وسہا اُن يقول روجتک ہنہی علی اُن  
، روجہ ہنک، یصح سہی صدقاً لأنہ  
معل نکاح ہنہ، لأنہ معل بضعہ مشترک  
یصح نکاحہ علی ہنک ساحہ فی الاصح،  
لأنہ لم یجمل بضعہا مشترک

وجہ مہاق لاصح لا یصح نکاحہ علی  
ہنک ساحہ لوجو التملق

۸- وان احصیۃ نذکرہ ان من صور نکاح  
الشفہ الباطلہ ان صور تلاحر روجتک  
وہی علی اُن شراہی وہنک وسکتہ علی  
الہمہ، ہ علہ الآخر بمثل کلامہ

ومہہ اُن يقول روجتک وہی علی اُن  
، روجہ وہنک ولا مہر لہما  
وضہہ اُن يقول روجتک وہی علی اُن  
روجہی وہنک ویشہ کل وحدہ مہما مہر  
لاخری

(۱) مہی المحتاج ۱۴۲۴، رجمہ محتاج مع  
الحافضین ۲۵۵۷، رالحاوی الماوردی  
۴۴۶، ۴۴۷، وضع الباری شرح صحیح  
البخاری ۱۶۲۹ وما بعدها

(۱) خلافت ابن عمر الد رسول اللہ ﷺ مہر  
عن شہار  
سن مہرہ فہ ہ

فيه شرط بطل الشرط وضح النكاح ولكن بشرط أنه يكون المهر المسمى، لكن واحدة منهما مستغلا من بضع لأخرى، فإن جعل المسمى فيهم وبضع الأخرى لم يصح كما تقدم وقيل يبطل الشرط وحده، ومحل الصحة أن يكون المسمى غير فاسد حبه سواء كان مهر أمثل أو أقل، فإن كان فاسدا حمله لم يصح، لبطلان الحيل عند تحليل محرم قال ابنهوتي وظاهره أن كل كثير صح ولو حياء، وعادة المنتهى ثمة للتصحيح تقتضي صحته، ومحنة هذه الصورة بشرطه هو استعجاب وقال الحرعي ببطلانها، النكاح

ومنها أن يسمى لأحدهما مهراً دون الأخرى فيصح نكاح من سمي بها المهر ويقصد نكاح من لم يسم لهائه لأن من نكاح المسمى به سمية وشرفاً فأنبه ما لو سمي لكل واحد منهما مهراً وقال أبو بكر من السمية، يصدق بكاهما<sup>١</sup>

٩ - وذهب الحنفية إلى صحة نكاح الشغار وصورته عتقهم أن يتزوج الرجل بنته أو فخته أو غيرها على أن يزوج الآخر بنته أو أخته أو حرمتها من غير ما علم أن يكون بضع كل

(١) كشى الفاع ٩٣/٥ - ٩٤ - ونرج منتبه الإرسال ٦٦٦، ٦٦٧ - والإحصاء ١٥٩/٥

منهما صفات الأخرى ولا مهر بينهما ولا هذا، فصح النكاح ويجب مهر المثل، لأنه من فيه لا يصح صفاتاً، وهو مهر من لحيته عن مهره لأن متعلقاً بشيء من الصفات مسمى الشغار، فأصل الشغار المهر، والمهر هو رد عية إن كان من جن إخلائه عن تسمية المهر واكتفاه بذلك من غير أن يجب حبه شيء، آخر من اتصال على ما كانت عليه عادتهم في الجارية فوجب مهر المثل لكن واحدة منهما كما إذا تزوجها بما ليس بمثل أو لا يصلح أن يكون مهره كالنهر والجينة والدم ومعهود، وإذا رجع مهر لم يبق شعور، أو لا يس محسوب عن الكوافة والكوافة لا توجب الفداء

أما إذا لم يحن نكاح من الصديق، أو سمى به من بضع كل واحدة منهما حدان الأخرى فإن ذلك مثلاً، وروى عن علي أن تزوجني بنتك فقبل الآخر أو قال زوجتني بنتي على أن تزوجني بنتك على أن يكون بضع بنتي صدقاً لك ولم يقبل الآخر ذلك بل روجه بنته ولم يجرع لها صداقاً، أو سميا لكل منهما صداق لم يكن هذا النكاح سفاراً، بل نكاحاً صحيحاً اتفاقاً، دل في حاشية الشارح بقلاً عن العادة، وانضمام بكسر الفاء جمعاً وبمعنى المعصمة هو من أنكحه الجارية من غير أن يجب صدق من الجارية ولا في أنثى، وهو من الشعور وهو التحلل،





وَمِنْ آيَاتِهِ أَن يُمْسِكَ السَّمَاءَ أَن تَفْرَقَ بِنَارٍ  
وَيُمْسِكُ الْبَحْرَ أَن تَوَدَّأَ تَفْرَقَ بِنَارٍ

ولان انتكاح مد شرع لانتفاء الشهوة على  
شخص لا غرض من وراءه - و مد شرع به النساء  
رفعت الشهوة عنه لا على وجه انتفاء من  
الحقائب فلا يباح له من وراءه انتفاء من  
وغيره على وجه انتفاء من الشهوة التي  
وغيره من انتفاء من رعيه عن غير الانتفاء  
الانتفاء الصالح

وَأَبِ يَتْلُو آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴿١٠٠﴾  
فَتَقَرَّبَ قَرَّبًا ﴿١٠١﴾ إِلَى الْمَذْبُوحِ الْأَمْرِ مُدْكَوْرٍ  
فِي لَوْنِ الْأَمْرِ وَخَرَفِ عِلْمِ الْخَلْقِ، فَإِنَّهُ

(١٩) *تَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ* ۚ إِنَّكَ عِندَ اللَّهِ عِندَ الْحَقِّ ۚ

من جهة المراسيم ١٦٩٣ هـ (١٢٩٤ م).  
١ - يوم ٢٧ ٢ - من ذرأ شعاع  
(العمانية)، وفاة الصراط من حجر من صنع  
(١٧٢٩) ط لصبب ليلته (١٨٤٤) وهو  
شهر من الله، أما بقية من عام ١٢٩٤

[illegible]

وَأَمَّا رَدُّ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَلَا، ثُمَّ  
 يُسْأَلُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ، أَوْ يُعَذِّبُ، أَوْ يُنْفِخُ  
 فِي الْخَافِ، الطَّلَاقُ وَالْعَدَّةُ، الْخُرَابُ<sup>١</sup> سَمِي  
 إِذَا تَصَدَّقَ بِمَرْغَبٍ مِنْ غَيْرِ طَلْقٍ وَلَا فَرْقٍ وَلَا  
 مَجْرِي، التَّوَلُّوتُ بِهِمْ، مَا قَدْ عَمِيَ أَبُو هُرَيْرَةَ  
 لَمَسَتْ سَكَاخَ، ثُمَّ تَكُنُ السَّرَّاءُ فِيهِ رَدَّةٌ  
 لِلرَّجُلِ

وَأَنفُثْنَا مِنْ قَبْلِهِ مِائِدًا فَجَاءَهُ مَائِدُهُ وَطَعَهُ مِنْهَا فَأَخَذَتْ الطَّاغُوتُ آلَ مُوسَىٰ بِأَفْئِدَتِهِمْ وَأَقْبَضَتْهُمُ إِلَىٰ هَاتِهِ ثُمَّ مَتَّعْتُمُوهُمُ إِذْ هُمْ يُقْسِمُونَ بِحَبْلِ مُوسَىٰ أَنْ لَا يُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ فَيُوشِكُوا بِالْحَبْلِ الَّهِيمِ وَإِذَا هُم بِذِكْرِ آيَاتِنَا فَهُمْ مُنْكَرُونَ ۚ

پیدا رویی من این دانش و رضی الله عنهما  
قال: ما ندرت اجتماعي في ولا لاسلام، كلا  
لرحلي بعدة السند ليس في موه معرفه فينرج  
المرء بغير ما يرون انه يفسد فالحق له ما

المعاني العنصرية) والحرية، وهو لا يحل  
 من 1895، في ذلك، المعثور متطرفة، بل  
 الذي هي قد تطورت بمرور هذا بوجه  
 (و) حديثه قد مر في عدة مناسبات

مرچہ : ۱ - خدای تعالیٰ صلی اللہ علیہ وسلم  
سیرت صحیحہ فی علم ۱۹۷۸ء - الیومین  
۲۰۷۶ء در دفتر المدنیہ : + + +  
مدنہ : (آری ہرگز) و ذکر الحافظ ابراہیم  
فی فصح المدنی ۱۹۷۰ء کہ ہے اسناد  
میں : "بیت" سے مراد یہ ہے کہ

$$h = \frac{1}{2} \left( \frac{1}{\rho_1} + \frac{1}{\rho_2} \right) \quad (9)$$

أجورهم إذا استمتعتم به منهم) أي إذا أردتم الاستمتاع بهم، فكقوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَزَوَّجْتُمْ فَاذْكُرُوا أَنْفُسَكُمْ بِكَلِمَاتٍ عَدْلٍ﴾ أي إذا أردتم نكاحاً فاذكروا أنفسكم على أنه إن كان النكاح من الآية الإجماع والجمعة فقد عادت مسروحة بما ذكر من الآيات والأحاديث. وهو ابن عباس رضي الله عنهما لا يولد له تعالى ﴿قُلْنَا اسْتَشْفَعُوا بِهِ﴾ بسفه قوله عز وجل ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَزَوَّجْتُمْ فَاذْكُرُوا أَنْفُسَكُمْ بِكَلِمَاتٍ عَدْلٍ﴾ وهو ابن مسعود رضي الله عنه قال «الجمعة بكسـ» مسوغة منجهاً في الطلاق والفساد والعنف والمساومة»<sup>(١)</sup> والفتكاح الذي يثبت به هذه الجموع هو النكاح الصحيح ولا يثبت شيء منه بالجمعة<sup>(٢)</sup>

لقوله الثاني حكمي من ابن عباس رضي الله عنهما أنها جائزة، وعليه أكثر أصحابنا، ومالوسر، وبه قال ابن جرير،

(١) سورة الطلاق ١.

(٢) ابن مسعود «الجمعة بكسـ» مسوغة منجهاً في الطلاق

أخرجه عبد الرزاق المصنف في المصنف (٥٠٥/٧) والبرهان في التفسير الكبير (٤١٩/١) وأحكام القرآن (٢٠٧/٧) المعرف

٧ المبلغ ٢٧٢/٢ - ٢٧٣ وجع البري ١٧٤/١ - ١٧٤، وتحلي الكبير (٤١٩/١)، وأحكام القرآن (٢٠٧/٢) وبه جماعة، والمصنف (٢٠٧/١) قاله ٢٤١/١

بما ذكر لجناساً من الصلوات في أول الآية في النكاح، وأما ما رواه بالنكاح بوجه عز وجل ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَزَوَّجْتُمْ فَاذْكُرُوا أَنْفُسَكُمْ بِكَلِمَاتٍ عَدْلٍ﴾ أي بالنكاح وموله تعالى. ﴿تَحْصِينَ عَرِّ مَكِينٍ﴾<sup>(٣)</sup> أي غير مستحسن غير ذاتي وقال تعالى في ميثاق لأمة الكريمة. ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ يَنْكُحْ فَلَا فَرْجَ لَهُ﴾ ذكر النكاح لا الإجماع والجمعة، بصرف دله على «فَمَا لَمْ تَسْتَطِعْ» أي الاستمتاع بالنكاح

وأما سمية الواجب أجراً منهم، المهر في النكاح يسمى أجراً قال الله عز وجل ﴿تَزَوَّجُوا بَيْنَهُمْ وَأَتُوا إِلَيْهِمْ حَقَّهُمْ﴾ أي مهرهم وقال سبحانه وتعالى ﴿يَتَذَكَّرُونَ﴾ أي استذكروا ذلك الزوجية التي تليها

والأمر بإنهاء الآخر بعد الاستمتاع في قوله تعالى ﴿قُلْنَا اسْتَشْفَعُوا بِهِ﴾ أي استشفعوا به في قوله عز وجل ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَزَوَّجْتُمْ فَاذْكُرُوا أَنْفُسَكُمْ بِكَلِمَاتٍ عَدْلٍ﴾ أي بالنكاح وهو الجمعة لأن في الآية الكريمة بتقديم وتأخير كأنه تعالى قال (فأتواهم

(٥) سورة الفاتحة ٢٤١

(٦) سورة الفاتحة ٢٤١

(٧) سورة الفاتحة ٢٥١

(٨) سورة الفاتحة ٢٥١

(٩) سورة الفاتحة ٢٥١





روى عن أبي هريرة مرفوعاً **محرم** أو **حرم** - **استمتع** **النكاح** **والطلاق** **وقعدا** **والبرث** <sup>(١)</sup>

وروى عن حبان بن عبد الله قال **استمتع** **معها** **اللاتي** **استمتع** **بهن** . . فقال **رمسوق** **الله** <sup>(٢)</sup> **من** **حرام** **إلى** **حرم** **القبالة** <sup>(٣)</sup>

وأما ما ورد عن ابن مسعود **فك** **نفزو** **مع** **رسول** **الله** **ليس** **له** **مساء** - **فلننا** **ألا** **استخصي**؟ **فهذا** **من** **ذلك**، ثم **يقضي** **أن** **تتبع** **المراة** **بالتوب** **إلى** **اجل** <sup>(٤)</sup>، بأن مؤدى **هذا** **الحديث** **هو** **لإحالة** **المثقة** **التي** **حرمها** **رسول** **الله** **في** **سائر** **الأخبار** **ومن** **المعروف** **أن** **المثقة** **قد** **أباحت** **في** **وقت** **نم**

(١) حديث أبي هريرة **محرم** أو **حرم** - **استمتع** **النكاح** **والطلاق** **وقعدا** **والبرث**

تقدم تفريجه ج (١١)

(٢) حديث جابر: **استخرجنا** **ومعنا** **السك** **اللاتي** **استمتع** **بهن** . . ٥

**استخرج** **الطبراني** **في** **الأوسط** (١٠/١١) - ٥١١ ط **المعارف**، وقال **البيهقي** **في** **الصحیح** (٢٦٨/١) **من** **مكتبة** **القدس**، **وراء** **الطبراني** **في** **الأوسط**، **وقوله** **عند** **ابن** **عبد** **الله** **وقوله** **أبو** **حاتم** **والزهري**، **وقوله** **أحمد** **وجماعة**، **وبقية** **رجال** **الصحیح**

(٣) حديث **من** **مسعود** **قلت** **سفر** - **ع** **رسول** **الله** <sup>(٤)</sup>

تقدم تفريجه ج (١١)

**بالاجتماع** **ثم** **يستقل** **عنه** **إلى** **التحريم** **إلا** **بإجماع** **آخر** <sup>(١)</sup>

١٢ - قال **جمهور** **المحققين**، **وقد** **صح** **التحريم** **المؤيد** **للمثقة** **في** **النبي** **ﷺ**، **يحدث** **سرا** **الجهي** **فإن** **سرا** **مع** **رسول** **الله** **ﷺ** **فمنع** **مكة** **قال** **مأثراً** **بها** **سبع** **عشر**، **مأثراً** **أن** **رسول** **الله** **ﷺ** **في** **متمتع** **النساء**، **وذكر** **الحدث** **إلى** **أن** **قال** **فمنع** **أخرج** **حتى** **حرمها** **رسول** **الله** **ﷺ** <sup>(٢)</sup>

**ومعناه** **بعض** **من** **المثقة** **غير** **فادحة** **في** **حبيد** **ولا** **قائمة** **لما** **يالمسورة** **عن** **العمل** **به**، **والجمهور** **من** **المثقة** **قد** **حفظوا** **التحريم** **وعلموا** **به** **حتى** **قال** **عمر** **رضي** **الله** **عنه**، **إن** **رسول** **الله** **ﷺ** **أذن** **لنا** **في** **استمتع** **ثلاثاً** **ثم** **حرمها**، **والله** **لا** **أعلم** **أحد** **نمنع** **وهو** **محس** **إلا** **رجسته** **المحجزة** <sup>(٣)</sup>

(١) البدائع (٢٧٤/٢) - ٢٧٣، **فتح** **الباري** (١٧٢/١) - ١٧١، **والحاوي** **الكبير** (٤٩٩/١)، **وأحكام**

**الفرق** **للجيساني** (٤٤٦/١) **وما** **يتمها** **والصفي** **لبن** **لثامة** (٦١٤/١)

(٢) حديث **مسيرة** **الجيساني**، **أنه** **سرا** **مع** **رسول** **الله** **ﷺ** **فمنع** **مكة** ١

**أخرج** **مسند** (١٠٢٤/٢) ط **الطبراني**

(٣) حديث **عمر**، **فإن** **رسول** **الله** **ﷺ** **أذن** **لنا** **في** **المثقة** **ثلاثاً** ١٠

**أخرج** **إلى** **ماجه** (١٣٩/١) ط **البيهقي**، **وعلى** **البرصيري** **في** **مصباح** **الرجاجية** (٣٤٢/١) ط **دار** **الكتاب**، **هذا** **بإسناد** **فيه** **حد**

حرمه وليس في حديث ابن مسعود ذكر التاريخ فأخبار الحظر فاصية عليها لأن فيها ذكر الحظر من الإباحة وأيضاً لم يساويها لكان الحظر أولى

وفد روي عن عبيد الله ابن مسعود أن المعتة بسوقة بالطلاق والمدة والميراث<sup>(١)</sup>

قال الخصاص، قد علم أن المعتة قد كانت مباحة في وقت قلنا كانت الإباحة باقية بورد النفل بها مستفيضاً متواتراً لمعوم الحاجة إليه ولعمرتها الكفاية ولو لمجتمع الصحة على تحريمها لو كانت الإباحة باقية، فلما وجدنا الصحة منكروين لإباحتها موجبين لحظرها مع علمهم بدية إباحتها دل ذلك على حظرها بعد الإباحة ولا يعلم أحداً من الصحابة روي عنه تجريده فنقول في إباحة المعتة غير عن عيسى وقد رجع عنه حين استقر عنده تحريمها فتواتر الأخبار من جهة الصحابة ومما نقول في الصرف وإباحة التدرج بالندم من يد بيد فلما استقر عنده تحريم النبي ﷺ بإياه وتواترت عنه الأخبار فيه من كل ناحية رجع عن قوله ومما إلى قول الجماعة فكذلك كان سبيله في الصحة

وبدل على أن الصحابة قد عرفت نسخ

(١) أحكام الفرق للخصاص ١٥١/٢ ط راسطة الأوقاف الإسلامية.

إباحة المسعة ما روي عن عمر أنه فعل في خطبته «تمتلك كان على عهد رسول الله ﷺ أنا انتهى عنهما وأعائب عليهما» وقال في خبر آخر «لو تقمتم وبها فرجستم فلم يذكر هذا القول على منكر لا سيما في شيء قد علموا بإباحته وأخباره بأنهما كانتا على عهد رسول الله ﷺ، فلا يخفى ذلك من أحد وجهين إما أن يكونوا قد علموا ببدء إباحه فاتفقوا معه على حظرها وسدواهم من ذلك، لأن ذلك موجب أن يكونوا محتاجين لأمر النبي ﷺ شيئاً وقد وضعهم الله تعالى بأنهم خير أن أخرجه من الناس بأمرهم بالمحروف ويخرجون عن المنكر، فخير جائز منهم التواطؤ على مخالفة أمر النبي ﷺ، ولأن ذلك يؤدي إلى الكفر وإلى الاستلزام من الإسلام، لأن من علم أن الله النبي ﷺ لمصلحة ثم قال هي محظورة من غير نسخ لها فهو خارج من الملك، فإذا لم يجر ذلك عسا أنهم قد علموا حظرها بعد الإباحة ولعلنا لم يذكره ولو كان ما قال عمر منكراً ولم يكن النسخ عنهم ثابتاً لما حار أن يردوه على ترك التكبير عليه، وفي ذلك دليل على إجماعهم على نسخ المعتة، إذ غير جائز سطر ما أباحه النبي ﷺ إلا من طريق النسخ<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن العربي: وقد كان ابن عباس

(٢) أحكام الفرق للخصاص ١٥١/٢ ١٥٢

عدم اشتراط الشهود في المنة وتعيين المدة، وفي المذهب الشهود ومبنيها، ولا شك أنه لا دليل لقولنا على محيين كون نكاح الصمد الذي يباحه  $\text{بشيء}$  ثم حرره هو ما يجمع فيه صاده لم تـع، لقطع من الأكثر أن المصلحة ليس إلا أنه إذن لهم في المنة، وليس معنى هذا أن من أشهر هذا المأذون فيه ينبغي عليه أن يحاضرها بلطف ألتج وحرره، ثم عرف من أن المنة إنما بطنق ويراد معاده لبقا قال

سنعرف من هذه النسوة فليس مذهبهم هؤلاء، ألتج بك، بل لو جردوا معنى هذا اللفظ، ومعه المنة المشهور أن يؤخذ عقداً على إقرار لا يرد به مصادم عند النكاح من التردد للولد وريبه بل إلى منة معينة ينتهي العقد بانتهائها أو غير معينة بمعنى قضاء العقد ما دمت معك إلى أن تنصرف عنها فلا عقد، والله أصل أن معنى المنة عند مؤقت، انتهى مذهبهم، لو تمت فبدخل فيه بامانة المنة والنكاح المؤقت أيضاً فيكون النكاح المؤقت من أفراد المنة وإن عقد بلطف الترويج وأحصى الشهود وما يعيد ذلك من الالفاظ التي تعيد التواطؤ مع المرأة على هذا المعنى.

ولم يعرف لهم شيء من الآثار لفت واحد من مشركها من الصالحين وهي الله عليهم لفظاً تضمنت بك وسعداء، والله أعلم<sup>(١)</sup>

يقول مجبور المنة ثم نسب رجوعه عنها واعتقد لإجماع على محبتها<sup>(٢)</sup>

وقال العنبري ثبت أن نكاح المنة كان حائراً في أول الإسلام ثم نسب بالأحاديث الصحيح أن نسح، واعتقد الإجماع على محبتها، ومن يحالعه فيه إلا طائفة من المبتدعة<sup>(٣)</sup>

### صحة نكاح المنة

١٣ - يرى المالكية والشافعية عدم التفرقة في إعلان نكاح المنة بين استعمال لفظ الصمد وعطف الزوج والنكاح المؤقت، لأنه قال مثلاً تزوجك عشرة أيام مثلاً فالتلفظ باطل ويصحبه النكاح لأجر أو المؤقت<sup>(٤)</sup>

وقال الحنفية نكاح المنة باطل، وهو أن يقول لامرأة حالية من الواقع أنت بك كذا مدة عشرة أيام مثلاً، أو يقول للمهر أو محبي بعثت ألبناً أو عشرة نساء أو لم يذكر ألبناً بكه من المهر قال شيخ الإسلام في الترويح بينه وبين النكاح المؤقت أن يذكر المؤقت بعطف النكاح والترويج، وفي المنة أنت بك أو أنت بك، يعني ما تشمل على مدة مدة قلل ابن الصمام والتقي يظهر مع ذلك

(١) تفسير القرطبي ١٣٢/٥ - ١٣٣

(٢) صحيح مسلم شرح النووي ١٧٩/٩

(٣) حاشية المدركي ٢٣٨/٧، ٢٣٩، ومعه

المفتي ١٤٢/٣

(٤) مع القدر ٢٤٦/٣ - ٢٤٧

ولأن الحادثة - إن سكاك الصفة صورا  
هي

١ - أن يتزوج المرأة إلى صفة معلومة أو  
مجهولة

ب - أن يشرط طلاق المرأة في النكاح بوقت  
كثيرة الزمنية . ورجعت أمشي شهراً أو سنة إلى  
انقضاء الموسم أو إلى مدوم الحاج وشبهه

ج - أن يزوج الزوج طلاق المرأة بوقت بنية

د - أن يقول الزوج "معيي صعب" فتتولد  
أصعب صعب لا ولي ولا شهود<sup>(١)</sup>

الأكثر المتروكة على نكاح للمنفعة

١٤ - يترتب على طلاق عقد المنفعة آثار بينها  
صبي

١ - لا يقع على المرأة في نكاح المنفعة طلاق  
ولا بلاء ولا طهر ولا يجري التوارث بينهما  
ولا لعان ولا يثبت به إحصان للرجل ولا  
للرأة ولا تحصل به فدية للزوج الأول لس  
طالعها ثلاثاً بعد ما انفقت العقد العائليين  
يطلقان ويفرق بينهما<sup>(٢)</sup>.

(١) كشاف الفاع ٩٩/٢ ومطلب الولي ١٠ هي  
٩٢٨/٥، وانظر الإيضاح ١٦٣/١ - ١٦٤

(٢) المنطق ٢٤٣/٢، والمأوى المصنوع ٢٨٤/١،  
والشرح الميسر ٣٨٧/٢، والحارثي لماردي  
٤٥٥/١١، وكشاف الفاع ٩٧/٥، والعمري  
٦٤٥/٦

ب - لمن الفقهاء على أنه لا شيء على  
الرجل في نكاح السعة من المهر والمنفعة  
وثيقة ما لم يدخل بالمرأة، فإذا دخل بها  
منها مهر القمل وإن كان فيه عيب عند  
الشائعه ورواية عن أحمد وقول عند  
المالكية، لأن ذكر الأجل أثر حسلاً في  
المصدق

وقد ذهب الحنفية إلى أنه إن دخل بها فلها  
الأقل مما سعى لها ومن مهر مطلق إن كان  
ثمة عيب، فإن لم يكن ثمة عيب سعى فلها مهر  
المطل بالثمة ما بلغ

وذهب المالكية والمطالبة في المذهب إلى  
أنه يجب لها بالحقول المسمى لأن فسخه  
بمعهده وهو اختيار القلوبي من المالكية<sup>(٣)</sup>.

ج - قصر الفقهاء أيضاً على أنه إن جاءت  
المرأة بولد في نكاح السعة لمحق تسبه  
ماليها مولا عقد نكاحاً صحيحاً لو لم  
يتمتقه، لأن له شبهة العمد والمرأة نصير به  
فرشاً وتعتبر هذا النسب من وقت الفحوق

(١) فتاوى الهندية ٣٣٠/١، والشرح الصغير مع  
حاشية قصادي ٢٨٧/٢، والحارثي الكبير  
٤٥٥/١١، وكشاف القناع ٩٧/٥، رجاليه  
المستوفى مع شرح ٢٣٨/٧ - ٢٣٩،  
والإيضاح ٣٠٥/٨، ومطالب أوس السهر  
١٢٨/٥

ومصرح الشافعية - كما جاء في فتح القميين - بأن أحد يسمط في نكاح شتمعة إذ عقد برس وشاهدتين فإن عقد بينه وبين المرأة وحسب الحد، وعليه<sup>١</sup>

### السابع: النكاح المؤقت

٦ - صرح الحنفية بأن النكاح المؤقت هو أن يخرج امرأة بشهادة شاهدين عشرة أيام أو شهر أو سنة وحو ذلك.

والعرف بين نكاح (سنة) والنكاح المؤقت مذكر لقب الزوج في المؤقت دون المنة، وكذا بالشهادة فيه دون السنة، وفي المصطلح كل نكاح مؤقت منة، وعمل زفر لا يكون لسنه إلا بلفظه

ومرو في الحكم بين أن يكون مؤجلاً يفي أصل لا بلفظه، أو يكون إلى أجل يسانه

بأن كان مؤجلاً يفي أصل لا يسمته فقد اعتكف في حكمه

فقد ذهب الحنفية والحنابلة وأبو الحار من مالكية والشافعية وبعض المالكية من المالكية والشافعية إلى أنه لو أصل نكاح باجبي لا

٥ - محمد من الحنفية وعليه المصوى عند الحنفية<sup>٢</sup>

د - وتغليرا كذلك على أنه يحصل بالتحول في نكاح المنعة حرمة المصاهرة بين كل من الزوجين والمرأة وبين أصولهما وبمروهما<sup>٣</sup>

### عقوبة المنع

١٥ - ذهب جمهور الفقهاء الحنفية والحنابلة، المالكية على المذهب والشافعية على الصحيح إلى أنه لا حد على من يعاظم نكاح المنعة مؤد كذا ذلك بالنسبة لزوج أو المرأة لأن المحدود نكاح بالشهادتين والسنة هنا هي شبهة الخلخال، بل يجوز إن كان حالاً بالنكاح لا يركبه معصية لا حد فيها ولا كفارة

ومتلين الصحيح عند الشافعية وقول ضعيف عند المالكية أنه يجب أحد من الوالدين والموطوء في نكاح السنة، لأن ثبت صحة

(١) الفتاوى الهندية ٣٣٠/١، والشرح الكبير مع حاشية المدوني ٢٣٨/٢، ٢٣٩، ومرووي الكبير ١١٠٠/١، والشرح الصغير ٢٨٧/٢، وكتاب القناع ٩٧/٥

(٢) الحاوي الكبير ١٠٠/١، والمدوني الهندية ٢٧٤/٢، والمدوني ٢٤١/٢، ٢٥٢، والإتصاف ١١٦/٨

(١) الفتاوى الهندية ١١٩٢/٢، والشرح الكبير مع حاشية المدوني ٢٣٩/٢، والشرح الصغير ٢٨٧/٢، رمعي المحتاج ١١٥/٢، وشعاع المحتاج مع حاشية الشرواني ١٢٢١/٢، والمدوني ١١٠/١، وكتاب القناع ٩٧/٥

عني في دعوى إليه بعد أن جاء هذا العهد لكنا  
لا نعلم إلا أن يجوز فوقه بأشده مذكورة  
وإن لم يكن. ومما في ٦ ميل إلى الأول  
لأن هذا معنى المنفعة إلا أنه غير سهل  
التيح والتمسح، والتمسح في العهد محتاجا  
لا لأدوات كالكفالة بشرط تراه لأصعب إياها  
بأنه ليس لوجود الحق، وإن لم يوجد  
لفظ والمنفعة مسوغة ولا وجه ديني لأ؛  
فبمستحبات الصبح عنها هي غير راضيا  
وهو لا يجوز

وكانوا يرون في هذه الآية الكريمة كمالاً جليلاً  
وهو موافق لشرط ما قبله من أن لا يكون  
الشرط فيه شرطاً فاصداً، والتمسك لا يسلطه  
الشرط نفسه، فيلزم الشرط من غير التمسك  
صحيحاً، كما قالوا، سر جنت الذي  
أضحت بني عمر، ألهم<sup>٢٢</sup>

### الثامن: التذرع بمبدأ الطلاق

١٧ - مختلف معهود قبح النكاح بينه ونسائه  
وعند الشيخية والجلابية والشافعية والحاجلية  
في دولة حرمه في شعبي وانشرح عرسه  
إذا تزوج المرأة بمئة قطاي بعد شهر أو أكثر  
من ذلك النكاح صحيح وإن عمت المرأة  
وليها جهته أم لا وذلك لحق هذا العقد

سأخبركم صريح الكناج كلمة ذكر لأبيد. لأن  
 كناج انهم لا يريد على ذلك والنص يح  
 يعقني لإعلاي لا نصر عاد اثنياني وفي  
 نص. 'لأن بلاغ' التناهي من يشهد به. 'بمع  
 حق خلت به الم. ح. ب. و. في الم. و.  
 الهندة خلا من شمس لأخيه الم. و. وكثير  
 من مثب. ح. ب. 'و. سمعوا من يعلو يعلو  
 انه لا يعلو. 'ب. ب. كانه مع. ح. ب.  
 الكناج. 'و. ب. ط. الش. و. كما لو نروحا إلى  
 و م. ب. و. أو خروج الم. و. أو يروا ح. ب.  
 على سب. و. ح. ب. سلام. و. ح. ب.  
 الش. و. ح. ب. من كناج. 'و. ب. و. ح. ب.  
 و. ح. ب. ح. ب. أو ح. ب. أو ح. ب.  
 (الم. و. ب. ب. ح. ب. ح. ب. ح. ب.)

رذهب المائكة في المذهب والساعة عد  
السفهي في الفلك مؤتمت إلى أجل لا  
يعدده مطلق

این اصل، یعنی اصل پستفایه که اگر ما  
آنرا بجهت «سیرة پیام و نحو» باین شکل  
و شد عند فقهاء اقدم علیه (مولانا) و شد  
المانکفة، و انشاعه، و انشاعه به عیاره  
نعمه که من صیرد بکتاب حکمه، و جمیع المصنوعه

(١) الفدين ٢٧٧-٢، والمذكور في الفدين ٢٨٢،  
وخطب المذوي مع الشرح ٣٨٧،  
ومعنى الصالح ١٤٧، ومعه المصحح مع  
حرفه ٢٤٧، والمذكور ٢٤٨

١) سبيل العفاسي ٥/١ ص ٢٠٧، جامع المقاصد  
٢٧٣٩ = ٢٧٤٠، وأما ما عرفت في ٢٧٣٩،  
رجعه المحقق ٢٧٤٧ والإدراك ١٧٤٨





د. أن يصفها الروح الآخر

هـ. أن يصفى عنها ص<sup>(١)</sup>

وقد قسم الغضب، صور نكاح المحلل إلى أقسامها

الأولى أن يتزوجها على شرط، د. حلها بإصاها بلزوج الأول فلا نكاح بينهما وهذا النكاح باطل عند المالكية والشافعية والحنابلة وهو قوياً عامة أهل العلم منهم الحسن البصري والحنفي وفنائه والليث والثوري وإبراهيم السديك، الحديث: **المرء رسول الله** المحلل والمحلل به<sup>(٢)</sup> والحديث غفيرة بن عمار قال قال رسول الله ﷺ: **ألا أحرمكم بالثيس المستمار**<sup>(٣)</sup> قالوا: **يأيها رسول الله**، قال: **هو المحلل، ليس الله المحلل والمحلل** له<sup>(٤)</sup>

ولما رواه فيه من حابر قال: أصبحت عرس وهو يختطف الناس وهو يقول: والله لا أولى محل ولا محلل فيه إلا رحمتهم<sup>(٥)</sup> ولأنه إلى مدة أو به شرط يصح بعده فأشبهه نكاح المتعة، ن. أفلح من نكاح المتعة من وجهين كما قال الماوردي أحدهما جهالة مدته والثاني، أن الإصاها به مفروقة لغيره فكان باطلاً لنقص

ولأنه نكاح شرط فيه انقضاه من عليه فوجب أن يكون باطلاً<sup>(٦)</sup>

ومع ذلك فيه إلى أنه يصح نكاح المحلل بكل صورة إلا أنه يكره عليهم دعوى إذا كان بشرط التحلل كأن يقول: **تزوجتك على أن أحلت للأول**، فيصح النكاح ويصح الشرط

وحالهم في هذه الصورة أبو يوسف قيرى

(١) الر عرس والله لا أولى

عنه بعد العقد بين ثمانية في المعنى (٤٠٩) هـ مجرى إلى الأثرم وطرحه مستند من مذهب (الاسم الثاني من مجلد الثالث) (٥٦) هـ عرس (برس) يتو هذا القسط

(٢) المعاري الكبير للماوردي ٤٥٦/١١، ومغني المحتاج ١٨٢/٣، والمصنف لأبي حنيفة ١٤٩/١، بلوغ المرأة ونسخته سهل السلام ٢٤٩/٣، وتكملة الأحكام ١٠٩/٢، ركشاد المتاح ٩٨/٥

(١) كناية الأحياء ١٠٩/٢، والمعاري الكبير للماوردي ٤٥٥/١١، والمصنف لأبي حنيفة ١٤٩/١، والمشرح الصغير ٤١٠/٢، وما بعده

(٢) حديث **المرء رسول الله** المحلل والمحلل له أخرجه الترمذي (٤١٩/٢) في المعالي وقال: هذا حديث حسن صحيح وصحة بن القطان وابن دقيق العيد كما في التلخيص الحبير (٧٧٠/٣) ط ندوة القضاة (١٤١)

(٣) حديث **ألا أحرمكم بالثيس المستمار** أخرجه ابن ماجه (١٢٢/٢) - ١٢٢/٢ ط المعالي، ومحاكم (١٩٩/٢) ط دائرة المصادر النظامية، ومجدي

بعض على نفسه ولا يؤم على النكاح حال  
الكهنة. وهذا - رحمه الله - معنى إحدى  
النسخة بالمعنى في الحديث، وإنما يلحق  
للمعنى بالمتصل به فيحصل أنه يكون بوجهين  
أحدهما أنه سبب لعبارة الزوج الثاني هذه  
نكاح، لتعريف العرفي، بخلاف دور الزوج،  
وتحقيقه من وضع له، والثاني شريطة  
الاستمرار في الإثبات والشواهد هي السبب  
سببه والصحة

ثانيهما أنه بشرطه بطريق آخر غير  
منه الصانع التام، ونكرهه من بعده، أي  
أنه من متباعدة عنه، أي ما هو منه، أي به  
هو المطلق، ثلاث، أي لا لا، أي رجع فيه  
ذلك لإخراجه من أجل الطهارة،

و لا يحسنه البعض قوله في شأن  
المتصل بتأويل آخر من غير ما هو  
من شرط الآخر على التحليل، وقال ابن  
عائدين، معنى على هذا، لحمل الظاهر، لأنه  
مأخذ الأجر، معنى عصب النكاح وهو حرم،  
ويده أنه عند الصلاة والسلام من أجل  
نكاح نصيب

رهنه من علفين عن الجرد، ثم هو  
يجب التحليله معها من ثنائي شرط أو

١٦ نسخة ١٨٧٢ - ٨٥ - ١٠٠ - ١٠٠ - ١٠٠  
المعروف ١٨٧٦ - ١٠٠ - ١٠٠ - ١٠٠ - ١٠٠  
١٨٧٢

مسألة النكاح، أنه في هذه ولا نكاح  
المعروف ولا محل لرد بها الآخر

أفتي أن يزوجها بشرط في العقد،  
إذا كان، أي الزوج الأول طلقها بهذا النكاح  
بأنه عند الطلاق، ويؤيده على التصحيح من  
سببه، والثاني في الأصح، وفي يوسف  
أنه شرط بجمع دور نكاح، فلهذا في  
والمعنى، أن النكاح هو شرط التحليل  
والصحة

و قد - ١٠٠ - ١٠٠ - ١٠٠ - ١٠٠ - ١٠٠  
استقصه والحدود، من صحة هذا النكاح  
ويصلان الشرط، لأنه من بوجهه، أي أن لا  
يطلقها، لأن النكاح جائز، وله أن يطلقها  
وكذلك إذا تزوجها من أن يطلقها، ويجب أن  
يصح النكاح ولا يبرمه أن يطلقها، كما قال  
الشافعية، وأن صحاح النكاح مقصور  
الحول من غير قبض من هذا، شرط فيه  
إصلاح، لا، هذا، هذا النكاح، صحتها،  
يبدل كل شيء، أي هو سببه، حيث يؤيده على  
الشرط، ويؤيده، لا، لأنه قدوة النكاح  
بهذا الشرط، لأنه يعني استقصاء من النكاح  
هو الممكن والتأويل، والتحقق، لأن ذلك،

١ - الثانية بن محمد ١٨٠٧ - ١٠٠ - ١٠٠  
٢ - البنية ١٨٧٢، والشرح للمصنف ١٨٧٢،  
٣ - نسخة ١٨٧٢ - ١٠٠ - ١٠٠ - ١٠٠ - ١٠٠  
وكتاب النكاح ١١  
٤ - نسخة ١٨٧٢ - ١٠٠ - ١٠٠ - ١٠٠ - ١٠٠

بجملتها وبطلانها لتحل للأول قال الإمام  
النكاح والشرط جواز أن حتى إذا لم يثنى  
طلاقها أحبره القاضي على ذلك وحلت  
بلاول<sup>(١)</sup>

**الفتاوى** أو يتواطأ العاقدان قبل العقد على  
أن يرد أحدهما للمزوج لأول طلاقها ثم عقد  
بتلك القصة في غير ذكر الشرط في صلب  
العقد.

فتحب الحصة والنفقة والحايقة في وجه  
ذكره القاضي إلى صحة هذا النكاح، دخلوه  
في شرط بعده فأنشأ ما لم يرد طلاقها لغير  
الإحلال أو ما لو دوت المرأة ذلك، ولأن  
العقد إن بطل بما شرط لا يفسد<sup>(٢)</sup>

قال محمد بن سيرين إن امرأة طلقها  
زوجها ثلاثاً وكان مسكناً لمهرليي بعدد  
سنة المسجد، فحلته امرأة فقال له  
هل لك نهي امرأة تنكحها فتبنت معها  
البيعة، فتبنت فتعاقبها؟ فقال نعم، وكان  
ذلك، فقال له امرأته إنك إذا أصبحت

لأنهم سيقولون لك فلو طلقها، فلا نصل طلق  
صحيحة لك ما يرى، ولما ذهب إلى عمر،  
فلما أصبحت أقول وأتوها، فقلت كلموه  
فأتيت جئتم به، فكنموه عابى وانحس إلى  
عمر، فقال اليوم امرأتك لأن وبارك بربيب  
فأتيتي، وأرسل إلى المرأة التي كنت فتكل  
بهاء ثم كانت بغدو إلى عمر فعروج في  
حالة جهلوك الحمد لله الذي كسلك يا ذا  
الرحمة حين حلته بعدد فيها وتزوج<sup>(٣)</sup> فقد  
أمضى عمر رضي الله عنه هذا النكاح ولم  
ير فيه بأساً حتى تقدم به الشرط على  
العقد<sup>(٤)</sup>

إلا أن هذا النكاح يكره عند الشافعية  
خروجاً من خلاف من أبيه، ولأن سيدها  
عمر رضي الله عنه نكح بالمرأة التي سقرت  
بين الرجل والمرأة في القصة السابقة فدل  
على كراهته

أما الحصة فيرون أن هذا النكاح منجبه،  
وأن الرجل المحلل مأجور به إذا صحت القصة  
لإصلاح، لا مجرد قضاء الشهوة ونحوها إلا

(١) أثر ابن سيرين قال امرأة طلقها  
زوجها ٥

أمرجه الشافعي في الأم ٢٧٤/٩٥ - ط دار  
فتية

(٢) المعنى لأن ذلك ٦٤٧/٦ - ٦٤٨، والطوي  
الكبير للمسعودي ١٥٧/١١، وكشك القناع  
٩٤٥

(١) البدائع ١٨٧/٣، وروى المحار جلي النور  
المختار ٥٤٠/٢ - ٥٤١

(٢) البدائع ١٨٧/٣، وسأله من عبيد بن  
٥٤٠/٢، والحدادي الكبير للمصنف  
٤٥٧/٦، ومغني المحتاج ١٨٣/٣،  
والمعنى لأن طاعة ٦٤٦/٦، وكشك القناع  
١٥٥

فهرم التحليل وسنة التحليل كما لو لم يذكر ذات  
فذلك الحائض. وعلى هذا يحصل حيث دي  
المرغبي لا يبيح به قصد التحليل ولا التبرؤ.

وحصر التحليل بأن التحليل إن موى  
التحليل مع نية إيسانها عند الإعجاب بها  
موى معارفها إن لم تصحبه رخصة كنه  
أصبحت قن لا يخلط وهو نكاح فاسد لا ينع  
به الإيسان على إيدوا المعمدة من النكاح  
ومضى بينهما قبل ثبوت وطقة مطلقه<sup>(١)</sup>

الأكثر المبررة على نكاح المحض

أولاً: حل المرأة للزواج الأول

٢٠ - يرى من هنا صحة نكاح المحض  
حسب الصور المتقدمة أن هذا النكاح يمنع  
به أحكام النكاح الصحيح من حل الأمعاء  
ووجوب المهر والسقة وثبوت الإحصان  
والنسب، وغير ذلك من الآثار

وأما من اعتبر نكاح المحض عسفاً في  
الصور التي سبق ذكرها فثبت به عنهم سائر  
أحكام المفردة فاسداً ولا يحصل به الإحصان  
ولا الإباحة للزواج لأول

وحصر الشبهة في القليم بأن المرأة محل  
للزواج لأول في نكاح المحض فاسداً،

(١) نتائج المستخرج ٨٧/٨ ٨٨، ومضى المحتاج  
١٨٢/٩، وشجندل طائر شرح المصباح  
١٨٧/٩، وحاشية المدسومي ٢٥٨/٢، والشرح  
لمصنوع ٢١٣/٩، وقامعي لأبي فنامه  
١٦٨/٩، وكشف النفاق ١٥/٩

أن السروحي أورد أنه مكره، لأن الزنا  
عادة كالنكاح، أي فيصير شرط التحليل  
كأنه منصوص عليه في النكاح

ودعت المالكة والحائض إلى أن هذا النكاح  
غير صحيح، الحديث. فلم يرد رسول الله ﷺ  
المحض والتحليل به<sup>(٢)</sup> ولأنه قصد به التحليل  
فلم يصح كما لو شرط في صلح العقد إلا أن  
المحله يرون أن ذلك، كما المالكة فيرون أنه  
يصح أبداً بطلانه بانه لا اختلاف فيه<sup>(٣)</sup> قال  
المدسومي وحمل سائر النكاح إذا قصد المحض  
تحليلها ما لم يحكم بفساده من يرى صحته  
كتدعيه وإلا كان صحيحاً، لأن حكمه انعدام  
في المسائل الاجتهادية يرفع الخلاف ويضيق  
المسألة كالصحيح عليها<sup>(٤)</sup>

الرابعة أن بشرط عيب قبل العقد أن  
يحدث له قنوى التحليل في العقد غير ما  
شرط عليه كقوله بفحص نكاح رقية أو موى  
إيسانها وعدم موافقته إن أعجب

فلم يجهز عقوده المصحف والمصنفين  
والحدثة إلى صحة هذا النكاح، لأنه خلا عن

(١) حديث الترمذي في صحيحه التحليل.

مزل متروكة ب ١٩.

(٢) الشرح الكبير مع حاشية المدسومي ٢٥٨/٢ -  
٢٥٩، والشرح لمصنوع ٢١٣/٩، وسميني  
لأبي فنامه ١٦٨/٩، وكشف النفاق ٩١/٩ -  
والمدسومي في الكبير ٢٥٧/٩

(٣) حاشية المدسومي ٢٥٨/٢

دانت عبدة المحلل رفاق عيبتها<sup>(١)</sup>.

ثانياً - علم الطلقات

٢١ - اتفق الفقهاء على أن نكاح المحلل يهدم طبعاً بزوج الأول الثلاث، والتفصيل في (الحلل ف ١٢)

خادي عشر: نكاح المحرم

٢٢ - اختلف الفقهاء في صحة نكاح المحرم بدهيب الجمهور وهم المالكية والشافعية والحنابلة هي المذهب. إلى أن نكاح المحرم لا يصح سواء كان زوجاً أو زوجة أو ولياً عند النكاح لمن يليه أو كلاً فقد النكاح لمؤكده ربه قال عمر بن الخطاب وبه عهد الله وريد بن ثابت رضي الله عنهم وسعيد بن المسيب وسليمان بن يسار والزهري، ولا زرع<sup>(٢)</sup> يقول السبي ٣٥ "لا ينكح محرمة ولا ينكح ولا ينكح"<sup>(٣)</sup>

وهي رواية "لا يزوج المحرم ولا

(١) الطبري سمرقدي ٤٥٨/١، والشيخ ١٩٩/٦

(٢) حاشية السوسي ٢٢٩/٦، والذبيح للمصنف ١٣٥، والحراري الكبير ٤٥٩/١٦ وما بعدها، ومبهي المحتاج ٤٥٦/٢ = ١٥٧، والشمسي لأبن

عدانة ٦٤٩/٦، ٢٣٢/٢، ٣٢٢، وكشاف المصنف ٤٤١/٢ = ٤٤٢، (الاعتدال ٤٩٢/٢)

(٣) حاشية "لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا ينكح"

أخرج مسلم (٦٠٣٠/٦ ط الحاشية) من حديث عنده رضي الله عنه

بزوج<sup>(١)</sup>، ولما روي عن علي رضي الله عنه قال نكح وهو محرم فرغت منه امرأته<sup>(٢)</sup>، وعن عمر رضي الله عنه أنه فرق بين محرمين بزوج<sup>(٣)</sup>، ولما روي عن شبيب بن زيد بن ثابت رضي الله عنهما أنه نكح وهو محرم فعرض زيد بن ثابت ببسطة<sup>(٤)</sup>، ولأنه لم يثبت به تحريم المعاهرة فوجب أن يصح منه الاحرام كإوط<sup>(٥)</sup>

(١) حديث، لا يزوج المحرم ولا يزوج، أخرجه الموطأ ٢٦٩/٢ ط دار الحديث، من حديث أنس رضي الله عنه

(٢) أخرجه الشيخان في حديثه، أخرجه الموطأ ٢٦٩/٢ ط دار الحديث، من حديث أنس رضي الله عنه

(٣) أخرجه الشيخان في حديثه، أخرجه الموطأ ٢٦٩/٢ ط دار الحديث، من حديث أنس رضي الله عنه

(٤) أخرجه الموطأ ٢٦٩/٢ ط دار الحديث، من حديث أنس رضي الله عنه

(٥) أخرجه الموطأ ٢٦٩/٢ ط دار الحديث، من حديث أنس رضي الله عنه، وأما قوله "لا ينكح ولا ينكح ولا ينكح" فمذهب المالكية

(١) أخرجه الموطأ ٢٦٩/٢ ط دار الحديث، من حديث أنس رضي الله عنه، وأما قوله "لا ينكح ولا ينكح ولا ينكح" فمذهب المالكية

(٢) أخرجه الموطأ ٢٦٩/٢ ط دار الحديث، من حديث أنس رضي الله عنه، وأما قوله "لا ينكح ولا ينكح ولا ينكح" فمذهب المالكية

الحائض، لأنه نكاح مختلف فيه<sup>(١)</sup>

ونعت ابن عباس رضي الله عنهما والنسابة إلى صفة نكاح المحرم بنحو أن عمرة من وإن كان للزوجان محرماً، بما رواه ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ تزوج جيرة وهو محرم<sup>(٢)</sup> ولأنه عقد يحتاج به إلى طهر فلم يقع منه إلا حرام كالزوجه إلا أن الحصة صغر على أن هذا النكاح مكروه تحريماً وقيل مبرهاً لأن المحرم في شعب من مباشرة عقود الأنكحة، لأن ذلك يوجب شعراً قلبه عن إحسان عيادته بما في ذلك من خطئه ومروءاته وعرضه واجتماعات، وينظم في الشعر لطلب الجميع<sup>(٣)</sup>

## ثاني عشر نكاح المريض والمريضة

٢٢ - احتلف الفقهاء في نكاح المريض والمريضة

(١) القاموس ٢٢٩٩، والقول ليس الفقهاء من ١٢٥، والعماري الكبير للملوكي ١٥٩٩١ وما بعدهما، ونسب الصحاح ٩٤٩٣، ركضه قسح ٤٤١٤ - ٤٤٢٠، والإصاح ٤٩٢٣

(٢) حديث ابن عباس أن النبي ﷺ تزوج صبيوه وهو محرم

أخرجه مسلم (١٠٢١/٢) ط الحلي

(٣) رد المحتار على الدر المنثور ٢٩٠٣ - ٢٩١١، وبحاوي الكبير للملوكي ٤٤٩٩١

والمنهي لأن قلعه ٢٢٢٢

وبناء المحاسب غير جدهم عدلهم الاغتراف بمقالة العقد لا بحالة الزوجات، ولو وكل محرم حلالاً بعد النكاح بعد حله من الإحرام صح النكاح على الصحيح كقوله في حال حل الوكيل والموكِّل، ولو وكل حلال حلالاً حلالاً بعد وكيل النكاح بعد أن أحرم هو لم يركله لم يصح النكاح، لأن الاغتراف بحالة العقد وحيل يصح

ولو وكله في عقد النكاح ثم أحرم الموكِّل لم يفسد ونكسه ما حرام، فإذا حل الموكِّل كان لوكيله بعد النكاح نه روال المانع، ومن شعر

وفي رواية عن أحمد إن زوج المحرم غيره صح سوء كالأب أو دكلاً، وهي أحسن أبي بكر، لأن النكاح منوع على المحرم، لمواعي الوجود المتعبد للصحة ولا يحصل ذلك في هذا النكاح لكونه ربا مبره<sup>(١)</sup>

ونكاح المحرم بصورة المتخلفه يظل عند شافعه والحديث في المذهب

أما عند المالكية فهو لسانه ويصح قبل الباء وبعد الباء، ونقله، وأبو هذا ذهب القاضى من

(١) اشعاع الملح ٤٤٩٩، والإصاح ٤٩٢٣،

والمنهي لأن غلبة ٣٣٢٣ - ٣٣٣



صحح كان لها المسمى واحد من شئ مبداً إلى  
فلهذا ومن دس ماله في مبيع<sup>١٤</sup>

أما نه صحح من يقر ماله أو حكه حكم  
بصفة النكاح ، بهذا عريان على نكاحه ولا  
يحق ميسها دس بها أو سم ميسها ، ويكون  
له عليه الضد الذي سم

وغيره من قديمة عن الوهري ويحيى من  
سعد أنه إن كان في الدوس موبهاً مرقصاً  
محمول حال عند النكاح فالنكاح فاسد لا  
يتوارى به إلا أن يصيبها منها شيء من  
ثلاث ماله مثله، على التحصية

وقال القاسم بن محمد والحسين أن هذا  
الإصرار بوثقته فالنكاح ياصل ولا هو  
صحيح<sup>١٥</sup>  
ونظر هذا طبع (مرض البدن ٢٦)

### ثالث عشر . نكاح السر

#### ١ - حقيقة نكاح السر

٢٤ - كتبت فأنظروا في حقيقة نكاح السر  
بذهب جمهور الفقهاء المحتجب والشافعية

(١٤) التشرح نصير ١٦٧/٢ وحاشية الدسوقي مع  
شرح تكميل ٢٧٦/٣

(٢٢) ٤٤٨ - البصري ٤٤٦/٢ - ٢٤٧ - ومثله

نصير عن الم - المصالح ٢٨٧/٢ - ٤٢٦

٤٢٧ - ومواهب المتجسس للخطاب ١٥٠/٢

٤٨ - ٤٨٢ - والبدعي (٢) ٢١ - ٢٧٦

١ - محيي الدين ٣٢٠/٦

والألمانية فلهذا صرح الدسوقي أنه ينقض  
فقهاء المالكية على من نكح زوجين ، كلنا  
مريضين من ماله مخرجه يرفع منه الموت حكمة

والصحيح فيما ذكره أحمد الزوجين مريضاً  
هذا المرض والآخر صحيح

فإنه يهور الرابع أنه عمر جلتز وان قد  
أورد ، راجع المريض له سبهي عن  
بذلك وإثبات

أمر قول منكر النكاح إن صحح إليه  
المريض أو أفتى الداروت وهذه أفتى شهره من  
شأن في الجواهر

ومن الأول ، هو المشهور في المذهب -  
أو وقع النكاح في حالة مرضي المصروف  
بأحد الزوجين ، بعد ما تمع قبل دخوله  
وبعد ما لم يصح المرض ، فإن ثبت انقضاء  
في الأول ، حول به بلاحه في لها ولا ميراث  
له ، وإن مات بعد الدخول فله المسمى  
المسمى ولا ميراث له بها

إذا مات المريض المصروف في مرضه  
لمعروف قبل صحح النكاح - سواء دحر بها أو  
م يسكن - عليه من ثلث ماله لأقل من  
المسمى من حله في الحمل

وأما إذا صحح النكاح لمن موبه وحمل  
الدخول فلا شيء له

وأما إذا صحح بعد الدخول من مات أو



ولأن إعلال النكاح والمضروب فيه باللفظ  
كما يكون في الغائب من عقد النكاح، ولو  
كان شرعاً لا اعتبر حالة انعقد كسائر  
الشروط

ولما بهي النبي ﷺ من نكاح السر فالمراد  
به النكاح الذي لم يشهد به الشهود بديل ذلك  
سيفاً حر رضى الله عنه أي نكاح لم يشهد  
عليه إلا رجل وامراً وقال هذا نكاح السر  
ولا أجبره ولو نكحت نعلت فيه  
لرجعت<sup>(١)</sup>

وإن الصلابة بهم في حصة نكاح السر  
طريقته

الأولى طريقته الباجي وهي منكرتكم  
غير الشهود كما لو نكح امرأته بالرجوع  
والولي على كتمه سواء أوصى الشهود  
بذلك أم لا

الثانية طريقته من حرفة وهي ما أوصى  
الشهود على كتمه سواء أوصى غيره على  
كتمه أم لا

ولا بد منى صريفة بين حرفة أو يكون  
الموعود هو الزوج سواء انضم له غيره  
كالزوجه أم لا.

(١) ثم عمر الله أن نكاح من يشهد عليه، إلا  
دين وإمرأته  
أخرج مالك في الموطأ (٣٠٠/٣ ط الحنفية)

والصنابة إلى أن نكاح السر هو ما لم يحضره  
الشهود، أما ما حضره شاهدان فهو نكاح  
علانية لا نكاح سر، إذ السر إذا جاور الشهود  
خرج من أن يكون سرّاً، واستدلوا على  
صحته بقول النبي ﷺ «لا نكاح إلا بولي  
وشاهدي عدل»<sup>(١)</sup>، مهوره انعقد النكاح  
سدلك وإن لم يوجد الإظهار، ولأنه عند  
مخاطبة فم يشترط إظهاره كالبيع

وأحسار الإعلال عنه في حديث مثل  
أعزوا هذا النكاح وأمرؤا عليه باللفظ<sup>(٢)</sup>،  
يراد به الاستحباب، دليل أمره بها بالمضرب  
باللفظ والصوت وليس ذلك بوجبه وكذلك  
ما عطف به وهو الإعلال

أو يحصل الأمر بالإعلان في النكاح على  
أن يكون إعلانه باستشهاده، وكيف يكون  
مكتوماً ما شهد به شهود، أم كيف يكون  
مكناً ما خلا من يبه وشهود؟

(١) حديث «لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل»  
أخرجه السيوطي ١٥٥٧ ط مطبعة المدونة  
العثمانية من حديث عائشة وقتل حناري  
في حبس الظاهر (٤٣٨/١) قال الذهبي في  
المعجم إسناده صحيح

(٢) حديث طاعنوا هذا النكاح والمضرب عليه  
باللفظ

أخرج القرطبي (٢٨٩/٣ - ٣٩٠ ط الحنفية)،  
ثم كان القرطبي من أحد رواة وهو جيس بن  
سوء جيس في الحديث

وقت نكاح السر يعود إلى العرب،  
لا بولادة الأولاد وهو ما يحصل به  
الظهور والاشتهار عادة.

والشيخ فيه بطلاق لأنه من الأشككة  
المختلف فيها، ويماف الزوجان في نكاح  
السر إن دخلا ولم يخلوا بمجهل ولم يكونا  
مجبورين، فإن لم يخلوا ولو دخلا وتكن عد  
بالمجهل فلا عقاب عليهما، ولا عقاب عليهما  
كذلك إذا كانا مجبورين وحبست العقاب على  
وليهما.

ويعاقب كل من الشهود إن حصل دخو،  
ولم يخلوا بمجهل ولم يكونوا مجبورين على  
النكاح<sup>(١)</sup>.

وحاء في المندوبة عن يوسي أنه سأل  
ابن شهاب عن رجل نكح سراً وأشهد  
رجلين فقال: "إن منها قرى بينهما واعتدت  
حتى تنقضي عدتها ووقت الشاهدان بها  
كنة من ذلك، وللمرأة مهرها، ثم إن بدا  
له أن ينكحها حين تنقضي عدتها نكحها  
علاية .. وإن لم يكن معها فرق بينهما  
ولا صدق لها ويرى أن يكلهما الإمام

وهذا بما إذا لم يكن النكاح بسبب خوف  
من ظالم أو معوه، وإن كان ذلك بسبب  
خوف من ظالم أو معوه كان يأخذ الظالم مثلاً  
ملاً أو غيره فالوجبة على كتمه خوفاً من  
ذلك لا بصر، كما أنه لا يحتر نكاح سر أيضاً  
إذا كان لإيهام بكتمه بعد العقد<sup>(٢)</sup>.  
ب - حكم نكاح السر.

٢٥ - يرى جمهور الفقهاء الحنفية والشافعية  
والحنابلة بناء على صفة نكاح السر صدم  
أنه نكاح باطل لعدم الإتيان عليه بحر عائشة  
رضي الله تعالى عنها إلا نكاح إلا يولي  
وشاهدي عدل<sup>(٣)</sup>.

ويظهر التفصيل لمصطلح (نكاح  
عد ١٦)

ولما نكح السر حسب حقيقته عند  
المالكة وبكتمه عن الطرفين أنه يصح  
هل الدخول كما مسح أيضاً إذا دخل ولم  
يطل، فإن دخل وطال لم يفسح على  
المشهور خلافاً لابن القمام حيث قال:  
يصح بعد الدخول والاطول، الطول في

(١) بدائع الصلتح ٢٥٢/٢، والحراري ٨٩/١١،  
وكشاف الفتاوى ١٦١/٥، وحاشية الشافعية  
٢٢٦/٢، ٢٢٧، والشرح المصمير ٢٨٢/٢،  
والصبي ٣٨/٦

(٢) حنبل، إلا نكاح إلا يولي، ١٠٠  
تقدم ترجمته في ٢٤

(١) المدبوني ٢٢٩/٢ - ٢٣٧، والشرح المصمير  
٢٨٢/٢، ٢٨٤، والمدبوني الكبير ١٤١/٢،  
والحراري الكبير ٨٢/١١ - ٨٦، والشمسي  
لاير فقهه ١٥٢٨/٦، وكشاف الفتاوى ١٦١/٥،  
بدائع الصلتح ٢٥٢/٢

رسها ما هو محرم حرمه مؤقتة، كالجمع بين  
الأختية وبين المرأة وعمتها، وبينها وبين  
خالها.

وينظر تفصيل ذلك في مصطلح (محرمات  
النكاح)



بمقوبه والشاعلين بمقوبه، فله لا يصح  
نكاح السر<sup>(١)</sup>.

ونكاح السر الذي ذهب إليه المالكية  
مكروه عند الحنابلة مع صحة قال ابن عديم:  
«إن عقد النكاح يولي وشاهدتين فأسره أو  
تواصوا بكتفاته كره ذلك وصح النكاح».

ومس كره نكاح السر الموصى فيه  
بالكتمان عمر رضي الله عنه وعروة رضي الله  
عنهما وعبد الله بن عبد الله بن عتبة  
والشمسي رثاق مولى بن عمر رحمهم الله  
أجمعين

ويصح هذا النكاح قال الحنفية والشافعية  
وحض المالكية<sup>(٢)</sup>

والى عدم صحته نكاح السر الذي أوصى  
به اليهود يكفانه ذهب أبو بكر عبد العزيز  
من الحنابلة<sup>(٣)</sup>

### رابع عشر: نكاح المحارم

٢٩ محرمات النكاح منها ما هو محرم حرمه  
مؤقتة، بسبب قرابة أو رضاع أو مصاهرة،

(١) المدونة الكبرى ١٩٤/٢

(٢) بدائع الصالح ٢٥٤/٢، والحاوي ١١/١٩٩،  
وكشاف الفتاوى ٢٩/٥، وحاشية القسري  
٢٣١/٢، ٢٣٧، والشرح للمصير ٢٨٢/٢.

والشمسي ٤٧٨/٢

(٣) القسري ٥٢٨/٢

أبطلته، والنقض إفساد ما أبرمت من عقد أو  
بناء أو غيرها<sup>(١)</sup>

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى  
العامي

والعلاقة بين النكث والنقض أن النكث  
أعم، لأنه يطلق على إبطال المبرم من عقد أو  
بناء أو غيرها، أما النكث فإنه يطلق على  
الفسخ فقط، ولذا كان كل نكث نقضاً وليس  
كل نقض نكثاً.

ب - النيد

٢ - النيد لغة مصدر نيد، يقال: نيداً من  
باب ضرب، ألقته فهو نيدود، وصبي شيرة  
مطروح، ومنه سعي النيد، لأنه يبدد في يترك  
حتى يشدد، ويشتت العهد؛ نقضه<sup>(٢)</sup>

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى  
العامي

والعلاقة بين النكث والنيد أن النيد أعم  
من النكث، فكل نكث نيد وليس كل نيد  
نكثاً.

ج - الفدر

٤ - الفدر لغة مصدر عثر، يقال: عثره عثراً

(١) انظر لسان العرب، والمصباح المنير،  
والقاموس المحيط.

(٢) المصباح المنير، والناظر بهال العرب،  
والقاموس المحيط، ومعجم مفاتيح اللغة  
ط هـ الطي

## نكث

التعريف:

١ - النكث لغة مصدر نكث يقال: نكث العهد  
والحبل نكثاً نكته نكته خصه، ونكث الرجل العهد  
نكثاً من باب فذل - نقضه وبغضه، قال لعل  
﴿لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ هُمْ عَنْ عَهْدِهِمْ يَقُولُونَ  
رَبِّهِمْ فَذَلِيلُوا﴾ لِهَيْئَةِ الْعَهْدِ وَهُمْ لَا يَتَّقُونَ  
لِهَيْئَةِ عَاهِدِهِمْ يَنْهَوْنَ<sup>(١)</sup>

والنكث نقض ما عهده وتصلحه من شيء  
وغيرها

والنكث في الاصطلاح هو نقض العهد  
والعهد<sup>(٢)</sup>

الألفاظ ذات الصلة

١. النقض

٢ - النقض لغة من مضى الحبل مضاً  
حللت بزمه، ومنه يقال: نقض ما أبرمه إذا

(١) سورة البقرة / ١٧٢.

(٢) لسان العرب، والقاموس المحيط، والمصباح  
المنير، والنهاية لأبي الأثير، وتفسير القرطبي  
٨٦/٨.

من يدب ضرب فطس بمعهه لاسعد ضد الوفاء بالمعهد<sup>(١)</sup>

ولا يخرج المسمى الاصطلاحي من المعنى اللغوي.

والعلاقة بين النكث والذلل أن كلا منهما به تقصير للمعهد وعنه اللفظ<sup>(٢)</sup>.

٥- العهد

٥- العهد لغة: الوصية، والذمة، والامانة، المؤتمن، واليمين يحلف بها لترحيل<sup>(٣)</sup>.

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي من المعنى اللغوي

والعلاقة بين النكث والعهد أن النكث يسحق إلا إذا سبق به عهد؛ لأن محل النكث هو المعهود عنه

## الأحكام المتعلقة بالنكث

النكث حكم تكليفي وآخر دعي

١- الحكم التكليفي للنكث

٦- نكثت محرماً شرعاً لقوله تعالى ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ هُمْ يَجْعَلُونَ عَهْدَهُمْ فُرْقَاناً بَيْنَهُمْ وَبَيْنَهُمْ فَهُمْ لَا يَتَذَكَّرُونَ﴾

(١) انظر قاموس المحيط، ولسان العرب، والمصباح

(٢) انظر لسان العرب، والمصباح، والمصباح، وقاموس المحيط

﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ هُمْ يَجْعَلُونَ عَهْدَهُمْ فُرْقَاناً بَيْنَهُمْ وَبَيْنَهُمْ فَهُمْ لَا يَتَذَكَّرُونَ﴾<sup>(١)</sup> ونعوله نكثاً<sup>(٢)</sup> ونعوله نكثاً<sup>(٣)</sup> ونعوله نكثاً<sup>(٤)</sup> ونعوله نكثاً<sup>(٥)</sup> ونعوله نكثاً<sup>(٦)</sup> ونعوله نكثاً<sup>(٧)</sup> ونعوله نكثاً<sup>(٨)</sup> ونعوله نكثاً<sup>(٩)</sup> ونعوله نكثاً<sup>(١٠)</sup> ونعوله نكثاً<sup>(١١)</sup> ونعوله نكثاً<sup>(١٢)</sup> ونعوله نكثاً<sup>(١٣)</sup> ونعوله نكثاً<sup>(١٤)</sup> ونعوله نكثاً<sup>(١٥)</sup> ونعوله نكثاً<sup>(١٦)</sup> ونعوله نكثاً<sup>(١٧)</sup> ونعوله نكثاً<sup>(١٨)</sup> ونعوله نكثاً<sup>(١٩)</sup> ونعوله نكثاً<sup>(٢٠)</sup> ونعوله نكثاً<sup>(٢١)</sup> ونعوله نكثاً<sup>(٢٢)</sup> ونعوله نكثاً<sup>(٢٣)</sup> ونعوله نكثاً<sup>(٢٤)</sup> ونعوله نكثاً<sup>(٢٥)</sup> ونعوله نكثاً<sup>(٢٦)</sup> ونعوله نكثاً<sup>(٢٧)</sup> ونعوله نكثاً<sup>(٢٨)</sup> ونعوله نكثاً<sup>(٢٩)</sup> ونعوله نكثاً<sup>(٣٠)</sup> ونعوله نكثاً<sup>(٣١)</sup> ونعوله نكثاً<sup>(٣٢)</sup> ونعوله نكثاً<sup>(٣٣)</sup> ونعوله نكثاً<sup>(٣٤)</sup> ونعوله نكثاً<sup>(٣٥)</sup> ونعوله نكثاً<sup>(٣٦)</sup> ونعوله نكثاً<sup>(٣٧)</sup> ونعوله نكثاً<sup>(٣٨)</sup> ونعوله نكثاً<sup>(٣٩)</sup> ونعوله نكثاً<sup>(٤٠)</sup> ونعوله نكثاً<sup>(٤١)</sup> ونعوله نكثاً<sup>(٤٢)</sup> ونعوله نكثاً<sup>(٤٣)</sup> ونعوله نكثاً<sup>(٤٤)</sup> ونعوله نكثاً<sup>(٤٥)</sup> ونعوله نكثاً<sup>(٤٦)</sup> ونعوله نكثاً<sup>(٤٧)</sup> ونعوله نكثاً<sup>(٤٨)</sup> ونعوله نكثاً<sup>(٤٩)</sup> ونعوله نكثاً<sup>(٥٠)</sup> ونعوله نكثاً<sup>(٥١)</sup> ونعوله نكثاً<sup>(٥٢)</sup> ونعوله نكثاً<sup>(٥٣)</sup> ونعوله نكثاً<sup>(٥٤)</sup> ونعوله نكثاً<sup>(٥٥)</sup> ونعوله نكثاً<sup>(٥٦)</sup> ونعوله نكثاً<sup>(٥٧)</sup> ونعوله نكثاً<sup>(٥٨)</sup> ونعوله نكثاً<sup>(٥٩)</sup> ونعوله نكثاً<sup>(٦٠)</sup> ونعوله نكثاً<sup>(٦١)</sup> ونعوله نكثاً<sup>(٦٢)</sup> ونعوله نكثاً<sup>(٦٣)</sup> ونعوله نكثاً<sup>(٦٤)</sup> ونعوله نكثاً<sup>(٦٥)</sup> ونعوله نكثاً<sup>(٦٦)</sup> ونعوله نكثاً<sup>(٦٧)</sup> ونعوله نكثاً<sup>(٦٨)</sup> ونعوله نكثاً<sup>(٦٩)</sup> ونعوله نكثاً<sup>(٧٠)</sup> ونعوله نكثاً<sup>(٧١)</sup> ونعوله نكثاً<sup>(٧٢)</sup> ونعوله نكثاً<sup>(٧٣)</sup> ونعوله نكثاً<sup>(٧٤)</sup> ونعوله نكثاً<sup>(٧٥)</sup> ونعوله نكثاً<sup>(٧٦)</sup> ونعوله نكثاً<sup>(٧٧)</sup> ونعوله نكثاً<sup>(٧٨)</sup> ونعوله نكثاً<sup>(٧٩)</sup> ونعوله نكثاً<sup>(٨٠)</sup> ونعوله نكثاً<sup>(٨١)</sup> ونعوله نكثاً<sup>(٨٢)</sup> ونعوله نكثاً<sup>(٨٣)</sup> ونعوله نكثاً<sup>(٨٤)</sup> ونعوله نكثاً<sup>(٨٥)</sup> ونعوله نكثاً<sup>(٨٦)</sup> ونعوله نكثاً<sup>(٨٧)</sup> ونعوله نكثاً<sup>(٨٨)</sup> ونعوله نكثاً<sup>(٨٩)</sup> ونعوله نكثاً<sup>(٩٠)</sup> ونعوله نكثاً<sup>(٩١)</sup> ونعوله نكثاً<sup>(٩٢)</sup> ونعوله نكثاً<sup>(٩٣)</sup> ونعوله نكثاً<sup>(٩٤)</sup> ونعوله نكثاً<sup>(٩٥)</sup> ونعوله نكثاً<sup>(٩٦)</sup> ونعوله نكثاً<sup>(٩٧)</sup> ونعوله نكثاً<sup>(٩٨)</sup> ونعوله نكثاً<sup>(٩٩)</sup> ونعوله نكثاً<sup>(١٠٠)</sup>

(١) سورة التوبة ٧٤

(٢) سورة التوبة ٧٧

(٣) سورة النج ١

(٤) حديث: لايمان لمن لا أمان له

أخرجه أحمد من المسند (١٣٥/٣، ١٥٤، ١٦٠، ٢٥١ ط المصنف) وابن حبان

والإمام (١٢٢/١) ط مؤسسة المصنف وقال

الهيتمي في مجمع الرواة (٩٦/١) رواه

أحمد وأبو يعلى وأبو داود (الطبراني في

الأوسط وفيه خلاف وفقه ابن معين وغيره

وهذه السلسلة وغيره

(٥) حديث من ألقى به

أخرجه الطبراني في الأوسط (٥١/١) ط مكتبة

المعرفة - الرياض وذكره يحيى في مجمع

الرواة (٢٢٥/٥) ط دار الفقه وقال

في موسى بن سعد صحيح، وذكره ابن

حجر في المصنف (٩٠٠/٢) ط السيرة) وقال

إلى الطبراني بسند جيد



وفي الاصطلاح، تعرّف أحد طرفي البحر  
بذكر الله تعالى، أو تعليق الجراء بالشرط<sup>(١)</sup>

والصلة بين اليمين والنكول أن يمين مفيد  
قطع الموضوع في الحال بخلاف النكول

ب = الإقرار

٣ - الإقرار لغة ' الاعتراف، وفي الاصطلاح  
الإقرار غير ثبوت حق لغيره على المحرر<sup>(٢)</sup>

والصلة بين النكول والإقرار أن النكول  
يبدل من الإقرار عند بعض الفقهاء

### حقيقة النكول

٤ - خلصت النتيجة هي حقيقة النكول على  
أنوار أربعة

القول الأول أن النكول مثل<sup>(٣)</sup>، ومه قال  
نيل حقيقة لها يختلف بها، أما ما  
لا يتصل به، وهو لا يباح والفرقة والتي  
في الإقرار والقرن والامتداد والطلب والولاء

(١) المصنفات بحر حاني، القواعد نسكي،  
و لاخيار ٤٦٤

(٢) حسين الحقلشي ٢/٥ وشرح مصموم  
١٢٥٩، وفي الصحاح ٢٢٨٢

(٣) مثل يفيد به قطع الموضوع بتقديم ما  
يذهب اليه كذا في بعض الحقيقة أو  
رأى المبررة والإقرار بها، لأن بعض  
منهم انتاج الأتذكر والمباة على  
هنا ١٦٥٦

## نكول

### التعريف

١ - النكول في اللغة مصدر كحل - يفتح  
الكاف وحرفها - كضرب ويصر وعنه - تكسر  
وجبي، وبذلك شكل الوجدل عن الأمر وفي  
العرف وهو اليمين كحل نكولاً، إذ جبي عنه،  
يكفه عن الشيء - مثله يد الكاف - إذا جبهه  
عنه، والذكر الجبين الضمير، وانكسر  
- فتح الكاف - من التكبل وهو الجمع والتكبي  
عما يريد لانسنة، ومنه النكول في اليمين  
وهو الامتناع منها، وترك الإقدام عليها<sup>(١)</sup>

واصطلاحاً عرف ابن عرفة النكول بأنه  
امتناع من وجوب اليمين عليه قوله بها<sup>(٢)</sup>

### الأنواع ذات الصلة

#### ١ - اليمين

٢ - اليمين في اللغة العهد وال<sup>(٣)</sup>

(١) لسلك العرب، ج - ل - جوس المصنف  
المجهد، مختار الصحاح ٢٢٨٢

(٢) شرح مع شليل ٢٣٥٩

واستدلوا على أن نكوت إقرار بأنه بدل  
من كون المالك كاذباً في نكته، مستطوع به  
بأن ذلك لأندم على السمين إقامة التواضع،  
ودعاً للمقرر عن نفسه، فكان نكوت إقرار  
دلالة، إلا أنه دالة حاصرة فيها شبهة عدم،  
لأنه من نفسه نكوت وهذه الأمية ثبتت  
بدليل قاصر به شبهة العدم<sup>(١)</sup>

القول الثالث من الشافعية إن النكوت  
جس كالإقرار ولا يضر به بل يرد اليقين على  
المدهي، وهذا هو لقب قول المالكية في خبر  
دعوى التهمة، أما دعوى التهمة والنكوت فيها  
عندهم فتعتبر كالإقرار في المشهور<sup>(٢)</sup>

القول الرابع إن النكوت كإقراره البينة وليس  
كالإقرار بالحق أو بدل الحق، وبه حال  
الحنابلة، واستدلوا على ذلك بأنه لا يماس  
جسد النكوت مثراً بالحق مع إنكاره له، وليس  
النكوت كبديل الحق، لأن البينة قد تكون  
سريعاً ولا سريعاً هنا<sup>(٣)</sup>

والحدود والمعاد فلا يحتمل النكوت فلا يحتمل  
النكوت، وسنن على ذلك بأن البين لا يفي  
واسمه مع النكوت، وما كان كذلك فهو محتمل  
أن يكون بمرأى، لأنه دليل على كون المالك  
كاذباً في إنكاره، إذ لو كان صادقاً قبله لما  
انسح من بين الصادقة، فكان نكوت إقراراً،  
ويحتمل كذلك أن يكون بدلاً، لأن معامل  
الدين كما يخرج من اليقين الكاذب، يخرج  
من التهمير والطعن باليمين بدل المدهي به،  
إلا أن جملة على البين أولى من جملة على  
الإقرار؛ لأنه يبرهن من صفته إقراراً تكذيب  
الناقل في إنكاره السابق، ولو جعل بدلاً  
ينرم منه دونه، بل تقطع المحصورة بلا  
تكذيب، فكان النكوت حال للمدهي ليس مع  
لك ولكيه لا أفسد عته ولا تزلزل فيه،  
فيحصل المقصود من غير حاجة إلى تكذيب،  
فكان هذا أولى صيانة للمسلم عن أن يفسد به  
الكاذب<sup>(٤)</sup>

القول الثاني يرى أبو يوسف ومحمد بن  
أحمد من الحنفية أن النكوت قيم محتمل  
الإقرار به شرعاً لإقرار فيه شبهة سواء احتمل  
البطل أو لا<sup>(٥)</sup>

- (١) الهدية وشيخ الألفار والعباد ١٦٢/١، ١٦٣  
وبدائع الصانع ٣٩٢٨/٨، ٣٩٢٩.
- (٢) الهدية، وشيخ الألفار (تكملة منج العبد)  
١٦٣/١ - ١٦٥، وشافعية ١٦٢/١، وبدائع  
الصانع ٣٩٢٨/٨

- (١) الهدية وشيخ الألفار والعباد ١٦٣/١، ١٦٤  
وبدائع الصانع ٣٩٢٨/٨، ٣٩٢٩
- (٢) مفتي المحتاج ٥٧٧:١، وشيخ المحتاج  
٣٢٠، والدمومير ٢٢٧:١، ومروند  
الجبلي ٢٤٠:١، والسقلى لدي ٢١٨:١،  
والمراد بدعوى التهمة عند المالكية، دعوى  
الشي يكون فيها المدهي عليه محل التهم  
وشك كالعصا والسرقي
- (٣) كشف منج ٢٢٩/١، والمروغ ٤٧٨:١



## القضاء بالكل

استدل الفقهاء في القضاء بالكل على أن قول ثلاثة

٥ - لقول الأول أنه يقضى على المدعى عليه بمجرد كونه من اثنين (على تفصيل بين بعضهم في الدعاء التي يقضى به فيها)

روى هذا عن ابن عباس، وعثمان بن عفان، وعبيد بن ربيعة، وأبي موسى لأشعري رضي الله عنهم، وشريح وهو أحد قولين لإسحاق بن راهويه

والى هذا ذهب النخعي في الدعوى المالية، وأما في دعوى السرقة دون شارق يستحلف على المال، فلا تكفل نصي عليه ضمان ائمان الموقوف ولا يقطع

وأما في دعوى الخصام في النفس أو لأطراف فلا يقضى بالكل فيها عند أبي يوسف ومحمد ولكن يقضى بالأثر والدية منهما جميعاً وعند أبي حنيفة لا يقضى بالكل في دعوى انحصار في اسم لا بالخصام ولا بالدية وما يخص الأكل حتى يبرأ أو يستحلف

وإن كانت الدعوى في الخصام فيما دون النفس عليه يقضى فيه بالكل لا لأطراف يسلط بها ماله الأموال تجري فيها القيل بخلاف الأسمى يقضى بالخصام في الدماء والدية في الحطأ

ولم الحدود كالمرفق والشرب، فلا يقضى فيها بالكل عنهم حديث، وأما حد الخلف دماء، يقضى لحنيفة هو ممره سائر الحدود لا يقضى فيه بشيء ولا يستحلف القاض، وتلحق الزانية من أبي حنيفة أنه يستحلف فلا تكفل نصي عليه بالحد، وقيل إن كل من استحلف نصي عليه دعمير دون الحد

ولم التعازير فيبقى فيها بالكل عنهم حديث

ولا يقضى بالكل في اللعان عنهم

فإن كانت الدعوى تتعلق بالكناح، أو الرجعة أو العي، في الإيلاء، أو الفرق، أو الاستيلاء، أو نسب، أو إرث، فلا يقضى بالكل فيها عند أبي حنيفة ولا يستحلف المذكر، ويستحلف فيها عند الأصحاب ويقضى فيها بالكل إن تكفل من استحلف

ومشهور ملحق الملكية أنه يقضى على المدعى عليه بمجرد كونه في دعوى التهمة كإن يهيم شخص برده مال غيره، فلا يستحلف المطالب برده توجه تيمم إلى المدعى عليه.

(١) ١٦٦٠ م سنة وسقح الأمكة والمهبة ١٦٦٠ م

١٦٦٠ م - ١٦٦٠ م - ١٦٦٠ م - ١٦٦٠ م

٢٩٢٦ م - ٢٩٢٦ م - ٢٩٢٦ م - ٢٩٢٦ م

المطلوب حينئذ يبرىء فإن بكل أحد الحق  
فيه<sup>(١)</sup>

والأصلي المحذور في السدع عند الشاهد  
أنه ترد اليقين على المدعي ولا يعرض على  
المدعي عنه بالمكول. لكن قد شغل رد  
اليقين، وحينئذ من الأصح من يلزم  
بالعصاة بالتيكول فمن طلب موكة عاصو  
نفعها إلى مباح آخر، أو منط حارص، أو  
مستقل آخر من مكنه، فإن يكن به  
بطلب بشيء، وأما إذا أرمته اليقين عن  
رأي فكني ومقرر رد اليقين لعدم تقصير  
الصنوع، فالأصح على هذا الرأي الصعب  
أنها تؤخذ منه لا للحكم بالمكول بل لأن  
ذلك هو مدعى من مكنه انصاف والمحقق عند  
جمهور الشافعية، وقال ابن القاص: ورواه  
عن ابن حريج: هو حكم بالمكول وبسببه  
الضرورة<sup>(٢)</sup>

وروى الحنابلة على: والعصاة على  
المدعي عنه بمجرد مكنه روى عن

فإن يكن قصير عليه بمجرد مكول وعمره المال  
العمود

وقال ابن حري: إذا أتى المدعي شاهد  
واحد عقد فلا يثبت أن يكون في الأموال  
لو في الضلوق والمناف أو في غير ذلك، فإن  
كن في الأموال أو فيما يؤل إليها خلف مع  
شاهده بشرط أن يكون يترى العدالة ونفي  
به، وإن شهد له امرئان خلف بمعهما فإن  
يكر أنماضي عن اليقين مع الشاهد أو  
المرأسي اطلعت اليقين على المدعي عليه،  
فإن خفي برئ، وإن يكن قصير عليه، وإن  
كان من نطلا، أو في له، أو لم خلف  
المدعي مع شاهد، ووجبت اليقين على  
المدعي شبه، فإن خلف مري، وإن كل  
فصل أنشهد بمصر عليه، وقال ابن  
الدامم يخلص من ليقر أو يحلف، فإن  
صادق على الامتناع منها خلف سنه وقال  
سبحون يحبس إذا ختر بقر أو يحلف  
وإن كان في المكاح أو الرجعة أو غير ذلك  
به يحلف المدعي عليه وكان الشاهد  
كأنه

وقال ابن شهاب شاهد واحد ليس لا يصح  
منه اليقين كالتسليم ووجب اليقين على  
المتهود عليه فإن بكل قصير شبه وإن خلف  
مري وقيل يوضع المحلوف عنه حتى يبلغ  
النفس ويملك ثم ينفه ويستجف حيثه فإن  
مري وجب له الحق وإن بكل حلف

(١) شرح منيع لتجليل ٢٢٥:٢، وشمسية الطالب  
الرباني مع حاشيته حدود ٣٩٢/٢، والموبر  
الغنية لأبي جزي من ٢٩٨ ط ٢٥٠ كذا  
المرعي بيروت: والشافعية ٢٩٩، ٢٩٩  
والدمشقي ٣٨٧

(٢) بحثي المحتاج ٧٩:٢، وبحثي القموبس  
٣١٣/٢، وروضة المسبب ٤٧/٢، ٤٩  
وهذه المحتاج ٣٦:٢

يصدق عليه على المدعي والقبيل على المدعي عنه<sup>(١)</sup>

وروجه الدلالة صحت أن نفسه اعلى في الحلفتين هذه الرجوع، فقلنا وحسب جميع من عرف المدعي عنه، ومقصود يجب أن يصير عليه ولحقها في جانيه أنه ان حلف برى، فإنه يكتفي عنه بالكون

وما روي عن سالم بن عبد الله، أنه عبد الله بن عمر باع ملاماً له ثمانمائة درهم وراعه سالم، فقال الذي ابتاعه لعبد الله من عمر، يثلام، فإنه لم يسمه لي، فالتفت إلى عثمان بن عفان فقال مرحل، فاعني هذا، فإنه لم يسمه، فقال عبد الله، نعمه بالبراءة، فعني عثمان بن عفان عن عبد الله بن عمر أن يحلف به لقد باعه ثلام، وما به داه يعلمه، فبني عبد الله أن يحلف، ولم يجمع الحيد، فبني عبد الله أنه يحلف به، فإنه يثبت وحملته درهم<sup>(٢)</sup>

- أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٢٥٢/١٠ ط دونه المعارف المشددة، وحسن إسناده في حبر في الصحيح ٢٨٢/٥ ط السبعة، ١٠ حديث أبي عبد الله المدعي البير على المدعي عنه

أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٢٥٢/١٠ ط دونه المعارف المشددة

(٢) أخرجه عبد الله بن عمر باع ملاماً له ثمانمائة درهم، فثلام، فإنه لم يسمه لي، فالتفت إلى عثمان بن عفان فقال مرحل، فاعني هذا، فإنه لم يسمه، فقال عبد الله، نعمه بالبراءة، فعني عثمان بن عفان عن عبد الله بن عمر أن يحلف به لقد باعه ثلام، وما به داه يعلمه، فبني عبد الله أن يحلف، ولم يجمع الحيد، فبني عبد الله أنه يحلف به، فإنه يثبت وحملته درهم

حمد بن حنبل وأبو جهمود، أصحهما بما إذا كان المدعي مالا، أو كان المقصود منه الثمن، وأما الدعاوى غير الثماني، والتي لا يصدق بها حال فلا يقضي فيها بالكون، هذا هو ما عيب المدعي عنده، ولهذا فلا يقضي بالكون في دعاوى المقصود من في المسمى لو لم يسمه، ودعاوى الحدود المدعية لا تعاقب. كذا الرما والشرب والسرقة

روى عن أحمد أنه يعنى بالكون في القصص فيما دون النقص، وقيل عنه لقول يده يقضي بالكون في الخلف، فإذا دعى رجل على آخر أنه دفعه، واشتدعت الدافع يمكن فإنه يدم عليه المدعي، وقيل أبو بكر من قصص أبي أحمد، عينا قول قديم له، والمدعي أن لا يقضي من شيء من هذا القول<sup>(٣)</sup>

والمستدل بالدلائل على المدعي عليه يكونه رادية من المقصود، والمفعول، أما المقول منه، روي عن أبي عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «اليمين على المدعي بالخبر، واليمين على المدعى من التكرار»<sup>(٤)</sup>، وهي رواية أخرى

(١) قسني ٢٣٥/٩، ٢٢٧، و ٢٢٥/٩، وكذا في المصنف ١٤٣/٩، الطر الحبيب ١١٥ - ١١٦، والمصنف ١١٥، ١٥١، ٢٥٥

(٢) حديث أبي عبد الله المدعي، وأبو جهمود عن أبي جهمود

لا تحصى حتى أصحاب رسول الله ﷺ، وروى  
 سنن أبي بكر عليه السلام، فيكون إجماعاً عليه  
 على جوار القضاء، يعني المدعى عليه بمجرد  
 يَكُولُ

وَأَمَّا الْمُتَعَدِّدُ فَيَسْتَلِمْ بِلَا حَقِّ اسْتِغْنَاءٍ  
 قِطْلَ الْمُدْعَى عَلَيْهِ هُوَ لُجُوبٌ، وَهُوَ حَوَالِ  
 بِرُوحَتِهِ فِي حَقِّهِ عَرِ الْفَرَا، وَرَأَى مَوْلَى عَلَيْهِ  
 ذَلِكَ يَكُونُ، وَهُوَ مَشْرُوعٌ فِي الْأَمْرِ حَلْفُهُ  
 أَصْلُ عَلَيْهِ، فَإِذَا كَانَ لِمُدْعَى بِعَرَفَتِهِ هُوَ  
 حَقُّهُ، لَمْ يَلْزَمْ لَمْ يَلْزَمْ مَعَ الْخَلْفِ شَرَفٌ لَا  
 يَزِيدُ مَا هُوَ أَصْلُ الْحَقِّ<sup>(١)</sup>

وَأَمَّا الْمَطْهُرُ فَهَذَا إِنْ كَانَ فِي يَدَيْهِ هَدْيٌ  
 يَكُونُ الْمُدْعَى عَلَيْهِ يَقْضَى لَهُ بِمَا دَعَى •  
 كَمَا • أَمَّا مَنْ قَبِلَهُ، وَذَلِكَ الْيُوهَبُ  
 الْمُسْتَلَمُ هُوَ ظَهَرَ لِمُدْعَى عَلَيْهِ حَبْرَهُ بِكَارِ  
 الْمُدْعَى عَلَيْهِ وَقَدْ عَارَضَهُ الْكَوَلُ، لِأَنَّهُ كَانَ  
 حَادِثًا، عَنِ الْبَكَارِ، يُلْغَا بَكْرٍ فِي التَّبَسُّعِ  
 لِلتَّعَارُفِ، فَظَهَرَ حُدُوثُ دَعْوَى

وَمَا يَكُونُ الْمُدْعَى عَلَيْهِ ذَلِكَ عَنِ لُبِّهِ  
 مَدْعَاً، إِنْ كَانَ يَكُونُ بِذَلِكَ أَوْ لَمْ يَكُنْ بِأَمْرٍ  
 قَدْ اسْتَكْبَرَ بِرَأْيِهِ، أَوْ لَوْلَا ذَلِكَ لَأَقَامَ عَنِ  
 تَبْيِيحِ إِقَامَةِ الْمُوَاجِبَةِ لَهَا وَاجِبَةٍ • وَنَعَى  
 غَيْرُ الدَّعْوَى عَنِ حَقِّهِ فَيُتْرَكُ جَانِبَ كَوْنِهِ

وَمَا يَكُونُ عَرِ فِي يَدَيْهِ هَدْيٌ وَلَا  
 كَيْفَ دَعَا بِالْمَقْبُولِ وَحُكْمُ الْبَرِّ الْإِذْنَ  
 نَبِي سَوْرَ مَقْلَعَةٍ الْإِذْنَ مِنْ مَدْعَى ظَهَرَ  
 الْحَدَثُ وَرَأَى • حَتَّى عَلَى الْأَحْرَى  
 كَمَا • الْكَاتِبُ، إِنْ لَمْ يَكُنْ مَوْضِعِي، فَيُورَدُ  
 كَمَا أَوْ حَبْرَهُ وَقَدْ مَسَّبَهُ حَقُّهُ  
 مَدْعَاً لَمْ يَكُنْ مَقْبُولاً سَوْرَ حَقِّهِ أَنْ تَبْشُرَ  
 نَبِي جِهْلًا أَوْ لَيْسَ لَا يَكُنْ أَهْلًا لِي الْكَوَلِ  
 وَلَا يُعْجَلُ عَلَيْهِ أَنْ يَنْظُرَ فِيهِ نَبِي أَهْلَهُ  
 وَلَا يُرَدُّ عَلَيْهِ وَلَهُمْ نَدَاءُ الْبَرِّ كَمَا نَبِي  
 أَعْرَضَ الْبَرِّ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهَا لَمْ  
 يَكُنْ مَوْضِعِي

وَمَا يَكُونُ عَرِ فِي يَدَيْهِ هَدْيٌ وَلَا  
 كَيْفَ دَعَا بِالْمَقْبُولِ وَحُكْمُ الْبَرِّ الْإِذْنَ  
 نَبِي سَوْرَ مَقْلَعَةٍ الْإِذْنَ مِنْ مَدْعَى ظَهَرَ  
 الْحَدَثُ وَرَأَى • حَتَّى عَلَى الْأَحْرَى  
 كَمَا • الْكَاتِبُ، إِنْ لَمْ يَكُنْ مَوْضِعِي، فَيُورَدُ  
 كَمَا أَوْ حَبْرَهُ وَقَدْ مَسَّبَهُ حَقُّهُ  
 مَدْعَاً لَمْ يَكُنْ مَقْبُولاً سَوْرَ حَقِّهِ أَنْ تَبْشُرَ  
 نَبِي جِهْلًا أَوْ لَيْسَ لَا يَكُنْ أَهْلًا لِي الْكَوَلِ  
 وَلَا يُعْجَلُ عَلَيْهِ أَنْ يَنْظُرَ فِيهِ نَبِي أَهْلَهُ  
 وَلَا يُرَدُّ عَلَيْهِ وَلَهُمْ نَدَاءُ الْبَرِّ كَمَا نَبِي  
 أَعْرَضَ الْبَرِّ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهَا لَمْ  
 يَكُنْ مَوْضِعِي

وَمَا يَكُونُ عَرِ فِي يَدَيْهِ هَدْيٌ وَلَا  
 كَيْفَ دَعَا بِالْمَقْبُولِ وَحُكْمُ الْبَرِّ الْإِذْنَ  
 نَبِي سَوْرَ مَقْلَعَةٍ الْإِذْنَ مِنْ مَدْعَى ظَهَرَ  
 الْحَدَثُ وَرَأَى • حَتَّى عَلَى الْأَحْرَى  
 كَمَا • الْكَاتِبُ، إِنْ لَمْ يَكُنْ مَوْضِعِي، فَيُورَدُ  
 كَمَا أَوْ حَبْرَهُ وَقَدْ مَسَّبَهُ حَقُّهُ  
 مَدْعَاً لَمْ يَكُنْ مَقْبُولاً سَوْرَ حَقِّهِ أَنْ تَبْشُرَ  
 نَبِي جِهْلًا أَوْ لَيْسَ لَا يَكُنْ أَهْلًا لِي الْكَوَلِ  
 وَلَا يُعْجَلُ عَلَيْهِ أَنْ يَنْظُرَ فِيهِ نَبِي أَهْلَهُ  
 وَلَا يُرَدُّ عَلَيْهِ وَلَهُمْ نَدَاءُ الْبَرِّ كَمَا نَبِي  
 أَعْرَضَ الْبَرِّ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهَا لَمْ  
 يَكُنْ مَوْضِعِي

(١) سورة آل عمران ٧٧

(٢) قوله المدعى عليه في حقه شرح

مخرجه من غير شبهة في المصنف (٢: ٢٠٢) •

• • •

(١) المصنف ٢٤١٧، ويقال المصنف ٢٤٣٥

(٢) المصنف ٢٤١٧ •

(٣) المصنف ٢٤٣٥

روي هذا من بني بني كعبه، و... بين  
الأسرة، راجعة إلى الأسر، وهو رواية  
أخرى عن علي، وهو رضي الله عنه، وهو  
قول الأول، وهو غير هيم المحقق، وليس  
بشيء، وسمي راجعاً إليه، لأنه قد  
روي عن أبي بكر بن أبي... ولا في ذلك،  
فدعوا رد اليقين مطلقاً عن المدعي عند  
كقول المدعي عليه، والثاني أنه كان  
المدعي منهما، لا سبب في رد اليقين، بل سبب  
منهم لم يرد عليه

والقول مرد اليقين على المدعي عند  
كقول المدعي عليه، فلا بد من إيجاب المدعي  
دعوى، لا يثبت، وهي التي يذهب إليها  
المدعي، عنه دعوى، لا المدعي،  
وغيره، بأن يذهب بالمدعي عليه المدعي، لا  
لي حذرك، كما لو نواضحة، فلا بد من كقول  
المدعي عنه عن الحلف في الدعوى  
المخالفة، أو ثبوت التي تتعارض بحق حال  
كالحلف، والأصل، إذا لم يجر بالحق المدعي  
به، وتم كقول المدعي عليه، وهو قول  
في المدعي في كقول المدعي عليه في  
دعوى اليقين

ومذهب الشافعية أن المدعي يرد على  
المدعي عند كقول المدعي عليه في جميع  
الاعتراضات

وختار أبو الخطاب البكراوي من الاعتراضات  
في اليقين على المدعي عند كقول المدعي

بالدلالة المدعية، مع أن المدعي، لأن المدعي أو  
السورج، إنما يحل، ثم يخص إلى المدعي  
بالمدعي<sup>(١)</sup>

ويشأن المدعي لما أصحت في المدعي، فإذ  
المدعي عليه بخبر يبين مدال المدعي ليس  
اليقين، عند امتنع منهما، وأحد هما مدعي، في  
اليقين دور، الآخر، باب المدعي عليه، في  
مدعي، فيه اليقين، وهذا لأن تصكيه في  
المدعي شرعاً مشروط بأن يثبت، فإذا لم  
يثبت، هذا مدارك المدعي، فثبت شرعية.  
فكأنه قال، لا يثبت في هذا المدعي، فيمكن  
المدعي من أخذ، لأنه يذهب ولا مدعي له  
فيه<sup>(٢)</sup>

ويشأن اليقين بين في المدعي، فيحكم فيها  
بالحقول، كما لو صاحب من لا يثبت به المدعي  
الإمام في ثبوته، ذهب له على المدعي معالمة  
به، فثبت، وطلب من اليقين، فثبت، فلا  
مخالفة في اليقين لا ترد<sup>(٣)</sup>

في القول الثاني، أنه لا يقبل على المدعي  
عنه بمجرد كقول المدعي، أو المدعي على  
المدعي، لأن حلف المدعي له بالحق المدعي  
به، وإذا نكل، فطلب المدعي على المدعي  
من بعضهم في الدعوى التي يذهب به فيها

(١) صحاح ١٥٨٦، ١٥٩

(٢) مسند ٢٥٧

(٣) فقه ٣٦٩

عليه من اليمين قد يكون جهله بالحال وتورعه عن الخلف على ما لا يتحققه، أو مخوف من حاقية اليمين - أو ترمعاً عنها مع عدم بصدقه في إنكاره، فلا يكون المكول حجة في القضية مع الشك والاحتمال، ولا يتعين مكول المدعى عليه صدق المدعي، ولا يجوز الحكم له من غير دليل وإذا حلف كانت يمينه دليلاً عند علم ما هو أقوى منه<sup>(١)</sup>

٧ - القول الثالث أن لا يفتى على المدعي عليه بمجرد تكوله عن اليمين، ولا يرد اليمين على المدعي، وإنما يحبس السكك حتى يحلف أو يقر باليمين المدعي به وهذا عند الحنفية

وقال ابن أبي ليلى لا أدعه حتى يحلف أو يقر، ويأخذ هذا الحكم بعض أئمة عند المتأخرين الأربعة.

قلل الحنفية إذا ادعى ولي الدم النفس بعد أن حلفاً على جميع أهل المحبة أو بعضهم لا بأيمانهم، منكرو عن أيمان بقسامة، إذ يحبس هؤلاء حتى يعلموا أو يبرأوا، ولا يفتى عليهم بمجرد تكولهم ولا ترد الأيمان على كوابلهم

وأمندلم بأنه لو طوب من عليه القسامة

(١) بدائع الصناعات ٤/٣٩٢، والممسي ٢/٣٥٦، ٧٣٦، ومعنى المحتاج ١٧٧/٤

عليه، قال: وقد صوبه أحمد وأسنده ابن القتيبي<sup>(٢)</sup>

واستدلوا على أنه لا يفتى على المدعي عليه بمجرد تكوله وإنما يرد اليمين على المدعي بأدلة من المنقول والمعتقون، أما المنقول منه قوله تعالى ﴿لَوْ جَاءَكَ أَنْ تُدَّعَىٰ لِكُلِّ ذَنْبٍ لِّقَاتِلِهِمْ﴾<sup>(٣)</sup> أي بعد الاستماع من الأيمان الواقعية، فذلك على نفل الأيمان من جهة إلى جهة<sup>(٤)</sup>

وما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما: قال النبي ﷺ رد اليمين على حاسب الحق<sup>(٥)</sup>

واستدلوا من المقول بأن مكول المدعي

(١) حاشية الفتاوى على الشرح الكبير لمدرسي ٣٣٢/٤، وكلمة الطيب الشريفي وحاشية قه-وي عليه ٤/٣٩٢، ومواهب الجاهل ١٦٠/٦، وشهد ٣/٣٩٢، وروضة الطالبين ١٦/٨٣، ومهابة المحتاج ٨/٣٥٧، والمعنى ١٩/٣٥٨، والكافي لابن عقدة ١١/٥١١، والإحصاء ١١/٤٥١، ومطرق الحكمية ص ١١٥، ١١٦

(٢) نزهة المجالد ١٠٨/١

(٣) معني المحتاج ١٧٧/٤

(٤) حديث ابن عمر: قال النبي ﷺ رد اليمين على حاسب الحق

أخرجه أحكام ١٠٠/٤ - ما ذكره في المناسبات المشابهة



سقط حقه منها، وليس له ردها على المدعى عليه، لأن اليمين المردودة لا ترد<sup>(١)</sup>



الأيمان التي لا ترد بالكلية.

٨ - ثمة أيمان لا ترد بالكلية عند بعض الفقهاء وتمثل هذه الأيمان بما يلي

أ - يمين التهمة - لأنها يجب تلمسها إذا كثر اتهام المدعى عنه صبي على الشك، إذ الشك لا يحلف

ب - اليمين المؤكدة وهي التي يطلب من المدعى مع تولد اليقظة إذ شك القاضي في حقائق الشهود، أو إذا كان المدعى عند عاقب وسبب عدم صحة الرد له ولو لم يحج رد اليمين لأدى ذلك إلى بطلان اليمين باليمين، واليمين أقوى من

ج - يمين القذف، لعدم جواز ردها بحد المدعى

د - يمين المصمة، وهي يمين المدعى مع وجود شك واحد، وسبب عدم صحة ردها أنها سبب من الشهادات فصارت بصرته الشاهد

هـ - يمين المعلن لأنها بمنزلة شهادة على امرئ، ولا ردها المرأ إذ وضعت لرد حد امرئ عنها

و - اليمين المردودة على المدعى عند تكون المدعى عنه عنها، فإذا بكل المدعى عن اليمين المردودة عليه في هذه الحالة، ولم يمثل بشيء، رسم يطلب مهلة لأداء اليمين

(١) الهداية وفتح القدير ٢٥١/٣، ونبات المصنوع ٢٦٤٣، ٢٦٤٤، كتابه المصنف الرياني وحاشية العنوي عليه ١٠١٦، والراجح والإكليل ١٣٨/٤، وروضة الطالبين ٢٥٦٩، ونسب المصنف ١٧٨:٤، ونسب المصنف ١٢١٧، والمغني ٥١١/٧، ١٤٦، والكافي ٢٩١/٣.



والربيع عند المعهود هو الربيع في السنة  
والجمل من يحصل من الشجر والنبات  
كذلك<sup>١</sup>

والملانة بين الشتاء والربيع من المعلوم  
والمتصور فكل ربيع بعدة زمان وحين كل  
زمان ربيعاً

٢ - الكسب

٣ - الكسب لغة ' اخرج من كسب مالا'<sup>(١)</sup>  
ربحته

وفي الاصطلاح هو العمل لطلبه في الزمان  
المستطاع مع أو دفع عبء<sup>(٢)</sup>

والفعل بين السماء والكسب أن الكسب  
سبب من أسباب الماء

## انقسام الماء

ينقسم الماء إلى تسعة عشر عندها عدها  
مختلفة ذكرها فيما يلي

التقسيم الأول باعتبار المنة وحرارة وعلوها

١ - السماء باعتبار الحرارة وعدمها ينقسم  
إلى قسمين

الأول ' ماء مشروب وهو ما كان مقتصر

(١) حاشية ابن خلدون (٢١٣)، ١٤٤ هـ  
والشرح الصغير ٢٠٢ هـ ٣ ط الحنفية

(٢) القصص المشرقة للموسى الحنفية  
٢٠٠ شرح ابن خلدون

## نماء

التعريف

١ - النماء لغة الزيادة من شيء يسمى شيئاً  
وإنما وسموا ' راء وكثر ' ونسبوا ' ربيع ' و  
يسمى الإنسان من ' النماء من الإقليم  
الذي ينشأ منه ' ثم ' راء ' من ' راء ' و  
ولا يخرج من النماء عند النماء من  
الشيء المتحرك<sup>(١)</sup>

## للماء ثلاث الصفة

١ - الرية

٢ - الرية من راء ' الرية ' وسموا ' راء ' و  
وإنما وسموا ' راء ' وسموا ' راء ' و  
رأى ورأه وروى ' الرية ' وسموا ' راء ' و

- -

(١) لغة العرب

٢ - الماء ' الرية ' والفرق بين المنة والمدة  
بين

(٣) شرح الصغير مع الهذلي ١١٣، ١١٤ ط دار  
حيات ' نصاب الحرمين ' وسموا ' راء ' و  
هو ذلك المنة

(٤) نصاب الحرمين ' وسموا ' راء ' و  
سموا

التقسيم الرابع حقيقي وتقليدي

٧ - ينقسم الماء إلى حقيقي وتقليدي

الأول: الماء الحقيقي هو الزباد بالحو  
والثاني: الماء التقليدي

الثاني: الماء التقليدي هو المصنوع من  
الزباد يكون الماء في هذه أو يدها<sup>١</sup>

الأحكام المنسقة بالتقاء

بعض الماء: أحكامها

أحكامها في الركة

أولا: شرط التقاء في وجوب الركة

٨ - صرح الحنفية بأنه يشترط في وجوب  
الركة في الماء أو يكون الماء ثابتا حقيقيا و  
مستويا<sup>٢</sup>

ويشترط حصول ذلك في الركة (٢٧).

ثانيا: وكذا الماء المتكافئ للحو

٩ - خالف بعضه في وجوبه. ركة الزباد  
التي يحصل الماء المتركب منه شحوب.  
واللهب به هههم إلى أنه يركب بتركبه  
الأصلي وذهب آخرون إلى أنه يركب  
له<sup>٣</sup>

(١) - نسخة ابن كثير ٧/٢

(٢) - لاخير ١٠٠١ ويشرح الصنع (١٩٠).

١١٣٢، والمجموع ٢٩٠٥، والراعي المربع

١٠٧١

على أنه سئل له سؤالا عن شحوبه والزاوية  
مع استثناء شروطها الشرعية

ثالثا: الماء غير مشروط وهو ما كان  
موجودا في محله ما كبره وانقار وانجارد  
بالماء

وبعضه: هذا تنبيه أحكامه ينظر في  
مصطلح (١٩٦)

التقسيم الثاني باعتبار كون التقاء طبيعيا أو  
غير طبيعي

١٠ - جاء بهذا الاعتبار ينقسم إلى قسمين

الأول: ماء طبيعي كاللبن والحو

الثاني: ماء ناتج بعمل نحو التمسك  
والله

وبعضه: هذا القسم أحكامه ينظر في  
مصطلح (١٩٧، زيادة ٨)

التقسيم الثالث باعتبار الاتصال والانفصال

١١ - تنقسم من حيث الاتصال والانفصال  
ينقسم إلى قسمين

الأول: ماء متصل كاللبن والبن

الثاني: ماء منفصل كاللبن والبن

وهو على هذا التقسيم أحكامه ينظر في  
مصطلح (١٩٨)

وتد سبب مصلحه في مصطلح (ركعة  
ف ٣٠)

ب - نماء في الصداق.

١٠ - احتلت العقهاء في حكم نماء  
الصداق بعد الطلاق قبل الفحول. ويشبه  
الحنابلة والمالكية إلى أن الزينة تأخذ حكم  
الأصل

ودعب الشافعية والحنابلة إلى أنها تكون  
للزوجة

ومصل ذلك في (ريادة ب ٢٤)

ج - النماء في البيع

أولاً. نماء البيع واكثره في خيار الشرط

١١ - يرى الحنفية أن نماء الأصل بمنع رد  
المبيع في زمن الخيار ويسري هذا المنع على  
جميع أنواع الريادة (النماء) سوى الريادة  
المحصنة غير المولدة انفاداً والزينة المتصلة  
المولدة على خلاف.

انظر ' مصطلح (خيار الشرط ف ٣٥ -  
٣٧)

ثانياً. نماء البيع في المراجعة

١٢ - خلاف الفقهاء فيه إذا ناء المبيع في  
بيع المراجعة، فذهب بعضهم إلى أنه يمنع  
الأصل ليكون مراجعة. وذهب الآخرون إلى أنه  
لا يمنع

ومصل ذلك في مصطلح (مراجعة ف ٩)

ثالثاً. نفاء نماء المبيع.

١٣ - إذا نفاء نداء المبيع أو ملك وهو في  
يد البائع قبل بدء التمتع ضماناً لنفاذ أو عللاً  
هذا النماء أم لا؟ خلاف بين الفقهاء.

انظر تفصيله في مصطلح (نفاذ ف ١٩،  
وقضان ف ٣٣)

د - نماء الموهون

١٤ - إذا ناء الموهون فإن كانت الريادة متصلة  
ولا خلاف في أنها تتبع الأصل وإن كانت  
محصنة فقد اختلف الفقهاء في دخول النماء  
في الرهن، وإلى هنا ذهب بعضهم وقال  
آخرون لا يدخل في الرهن كالأصل  
(الموهون)

وتفصيله في مصطلح (ريادة ب ٢٢،  
ومصطلح (رهن ب ١٥)

هـ - نفاء المشعوع فيه

١٥ - إذا ناء المشعوع فيه عند المشتري قبل  
الأخذ بالتمتع فقد اختلف الفقهاء في حكمه  
فذهب بعضهم إلى أنه إن كانت الريادة متصلة  
فإنه يكون للمبيع وإن كانت متعقلة تكون  
للمشتري المأخوذة منه بالتمتع.

ومصل ذلك في مصطلح (ريادة ب ٢١)  
و - نفاء المضبوط

١٦ - اختلف الفقهاء في ضمان نداء  
المضبوط هل يضمن ضماناً القريب فيضمنها

الخاصية بالثقل الأصلي أم لها، أملة في يد  
العاصب فلا يفسر إلا بالنسبة؟ خلاف في  
ذات نفسه في مصطلح «صمان» ١٢٢،  
وعصب ١٢، ١٨

ر - نماء انتركة

١٦ - نماء انتركة رباجها، حصل بين ارجاء  
وأداء العين هل ينسب إلى انتركة بمصطلحه  
الذي هو له رنة؟

خلاف بين المعنى، سي على أن انتركة قبل  
وأي، العين المنطوق به هل تنقل إلى الورقة أم  
٢٧

وتفصيل ذلك في مصطلح انتركة ١١٤  
وربما ٢٥

ج - نماء الصرهب

١٨ - إذا نما الصرهب فإما أن يكون نماء  
منفصلاً وإما أن يكون نماء متصلاً، فإذا كان  
نماء متصلاً كثيراً فإنه لا يؤثر في الرجوع  
في الهم

وإن كان نماء منفصلاً كان منبهاً عن الرجوع  
فيها عند بعض المعن

ونفصلي ذلك في مصطلح انتركة ١٢٤  
مه

## نَمِيمة

التمريف

١ - من معاني النجمة لغة - سمي بين الناس  
بالفتنة يقال: من رجل الحديث ما من باب  
نيل وغرب، سعى ليدفع نمة أو وحشة  
فخرجت منه، سمية بالمصدر ومعها بيانها،  
ولاسم النجمة، والقيم أيضاً<sup>(١)</sup>

واصطلاحاً هي مثل الكلام من المنكسر  
به إلى غير ما وجه الإسناد

وعرفها العراقي " بأنها شئ مما يكره كشيء  
سواء كرهه المنقول عنه و المنقول إليه أو  
نالت، وسواء كان الكشف بالمرء أو الكتابة  
أو الرسم أو الإساءة أو محوها، وسواء كان  
المنقول من لأفواه أو الأعمال، وسواء كان  
حسناً أو قبيحاً، حقيقةً أو كنايةً، إلشاد المبر  
وهناك المتكرر عما يكره كشيء<sup>(٢)</sup>

(١) الصحاح السبع

(٢) من حديث ٣٧٨/١ وكذا في المطالب العراني  
٣٢٩، ٣ والنسوي وعبد ٣٦٩/٤. ورجب  
صوم الدين ١٥٦/٣



الأنفاط فكت الصلاة.

غنية

٢ = العبة لغة. من الاقتباب، واغنايه اغنياءاً  
إذا ذكره بما يكره من العيوب وهو حق،  
والاسم للعبء، فإن كان باطلاً فهو انعبه في  
بها<sup>(١)</sup>

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي من المعنى  
الظرفي<sup>(٢)</sup>.

والعلة بين تنجية وانعيبه، أن تنجية  
أعم من التنية، لأنها لا تكرب إلا لئلا يكره  
المفتات، يختلف معيه فإنها نقل الكلام من  
شخص إلى آخر، سواء بهما يكرهه أو لا  
يكرهه

الحكم التكليفي.

٣ = التهمة كبيرة من الكبائر وصحة الكتاب  
والصحة والإجتماع: أما الكتاب فملوك الله  
نعمائس «ولا تنج كل ملوكي»<sup>(١)</sup> «وكل  
شأنهم»<sup>(٢)</sup> «والولد جل شأ»<sup>(٣)</sup> «وكل  
يحتوي فتنة لشر»<sup>(٤)</sup>

وأم اتهمه فقال رسول الله ﷺ: «لا

(١) المصباح ص ١٠

(٢) سورة النور ١٤/٣

(٣) سورة النور ١١، ١٢

(٤) سورة النور ١

يفعل لجنة ماء»<sup>(١)</sup> وقال ﷺ: «لا يدخل  
الجنة امرأة»<sup>(٢)</sup> ولقنات السماء، وعن ابن  
عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ  
سمع صوت إنسانين يحديان في قبرهما،  
فقال يحديان، وما يحديان في كبره، وأنه  
كثير، كان أحدهما لا يستتر من البر، وكان  
الآخر يهشي بالنجمه<sup>(٣)</sup>

وأم الإجماع فقد أجمع المفسرون من  
عهد رسول الله ﷺ إلى يومنا هذا على أن  
التهمة محرمه ولم يقل أحد بحلها أو  
جوازها

وعندما القهوه من الكبائر مطلقاً وإن لم  
يحدد الإفراط بين الناس<sup>(٤)</sup>

(١) حديث: «لا يدخل لجنة ماء»

أخرجه مسلم ١٠١/١ من عيسى الحنفي من  
حديث حذيفة رضي الله عنه.

(٢) حديث: «لا يدخل الجنة امرأة»

المخرجه البخاري (المنهج ١٧٢/١)  
من الطيبة

(٣) حديث ابن عباس أن رسول الله ﷺ سمع  
صوت إنسانين يحديان

المخرجه البخاري (المنهج ١٧٢/١)  
من الطيبة ومسلم ٢٤١/١ - ٢٤١/٢ من  
الحنفي، والمصباح للبخاري

(٤) من حديث ٢٧٨/١ وكشاف المصباح ١٢/١  
والعاليين وصيه ٣٩٩/١ وحديث الظرفي  
٢٧/١ وفي المحتاج ٤٣٧/٤.

قال النووي: وحمل انشرازي هذه الآثار على الوضوء الشرعي الذي هو غسل الأعفء المعروفة، وكذلك حملها ابن المنبر وجماعة من أصحابنا

وقال ابن الصباغ الأشبه أنهم لم يروا غسل نعم، وكذا حملها المتولي على غسل نعم، وحكى الشافعي في المصنف كلام ابن الصباغ ثم قال: وهذا بعيد بل ظاهر كلام الشافعي أنه أراد الوضوء الشرعي، قال: والتمعتي يند عليه لأد غسل نعم لا يؤثر فيما جرى من الكلام وإنما يؤثر فيه الوضوء الشرعي، والمرص منه كغير المحطايا كما ثبت في الأحاديث، فحصل أن الصحيح أو الصواب لسحاب الوضوء الشرعي من الكلام القبيح كالكعبة والنبية والكذب والفدب وعون الرد والفتن وأنها

ما يجب على المسلم:

١ - يجب على المسلم أن يرب إلى الله تعالى بالدم وتطلم على فعله ليمخرج بذلك من حق الله سبحانه وتعالى.

ونظر المصنف في مصنف (نوة ١)

وقال القدير: يستحب الوضوء من الضحك في الصلاة ومن الكلام القبيح، لم يروي عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه قال: «لأن أنوصاً من الكعبة الحينة أحب إلي من أن أنوصاً من الطعام الطيب»<sup>(١)</sup> وقالت عائشة رضي الله عنها: «بترضاً أحذكم من الطعام الصيب ولا ينوصاً من الكعبة العروء يقولوا»<sup>(٢)</sup> وقال ابن عباس رضي الله عنهما: «حدثت حدثاً حدثت ألسان وحدث الفرج وأحدثها حدثت ألسان»<sup>(٣)</sup>

(١) المجموع للنووي ٢٢/٢

(٢) أثر ابن مسعود لأن أنوصاً من الكعبة أخرجه الطبري في الكبير (٢٥١/٩) ط وروا الأوقاف العراقية وقال البيهقي في جميع الزوائد (٢٥١/١) ط الطنسي: رجال مؤثرون.

(٣) أثر عتقة بترضاً أحذكم من الطعام أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٢٧٧/١) ط المجلس الأعلى.

(٤) ألين حياس: «حدثت حدثت حدثت»

للك النووي في المجموع (٢٢/٩) ط النيرة: روى البخاري في كتاب الصفاء وأشار إلى نية

ما يجب على من سمع النبوة:

٥ - يجب على من سمع النبوة أمور

الأول: أن لا يصفق، لأن السلام غاس وهو مرفوع الشهادة قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرُوا مِنَ الْبَشَرِ إِنَّمَا جَاءَهُمْ بِبَيِّنَاتٍ مِنْ رَبِّهِمْ فَمَنْ يَسْتَسْخِرْ مِنْهُمْ فَقَدْ صَدَّى بَيْنَهُمْ وَمَا يَكُونُ عَلَيْهِمْ حَافِظًا﴾<sup>(١)</sup>

(١) "مجموع النووي ٢٢/٢"

(٢) سورة الحشر ٩/



السام عنه ولا يحكم، سمته سمون فلا  
حكى في كذا وكذا فمكون معلماً ومعتلاً،  
وتكون قد أنبت ما سم نهيب<sup>(١)</sup>

## نهاريات



### التعريف

١ - نهاريات مع جميع نهية، ونهارية  
مسوية إلى النهار

ومن معاني النهية في الاصطلاح<sup>(٢)</sup>  
المرأة التي يسروها الرجل على أن يكون  
عندها مهارة دون التليل<sup>(٣)</sup>

### الحكم الإجمالي

٢ - قال الحنفية إنه لا بأس بسروج  
النهاريات، ويصح العقد مع هذا الشرط، ولو  
- لزوم شرط

ومسودة هذا الزواج أن يشترط في  
صفت المصدا أن يكون عندها في النهار  
دون التليل

٣ - قال أصحاب المهر يعني ألا يكون هذا  
الشرط لأمر عنها، ولها أن تطلب التبيحة  
في التليل، لما عرف في باب ثقبه من أن  
التليل هو لأخص في القسم، والنهار سبع له

(١) نقل القدير في شرح الجمع للمفسر ١٣٢/٣  
لأبي عبد بلوغ الفهم ١٥٢/٣ - ١٥٣، والآثار  
الشريفة ص ٥٢٩ وما بعدها

(٢) قاله في دس ٢٩٤/٣



هذا إن كانت لها صفة وشروط أن يكون عندها  
بهاراً، ربحي الليل عند الضرورة، بما إذا لم تكن  
صفة عالماً أنه ليس لها طلب التمسك في  
الليل خصوصاً إذا كانت وظروفه في الليل  
كالتحسس<sup>(١)</sup>

٣ - هذا وإن كانت هذه التسمية «بهاراً»  
تسمية حنيفة ولم يقف عندها شيء سرك  
في مروج لمخالف الأحرار ولا أن المص  
مفرد في الجدم، وهو أثر الشروط  
التي تفسد في عقد الزواج ولو روج أو عدم  
لزومه



وقد ساء إن، فإن الشرط مقتضى عقد  
التكاح كشروط النكحة والتسمية، أو لم يوافق  
مقتضى التكاح ولكنه لم يتعمق به عرض  
صحيح كشروط أن لا يذكر إلا كذا بما هذا  
الشرط وصح العقد، وكذلك إن خالف  
مقتضى العقد لم يحل بمقصوده الأصغر  
كشروط أن لا يزوج ما بها، أو لا عقدة لها  
صح العقد ومقتضى الشرط سواء كان لها أو  
عليها

لم شرط أن يكون عنده بهاراً دون الليل  
صح عقد ومقتضى الشرط وقالوا إن هذه  
الشروط تعود إلى معنى «أن» هي العقد

(١) علي المصنف ١٧٦٦، وكشاف القناع

(١) حاشية ابن عاتق مع البر السكتار ١٧٩٤/٢

ومع القصر ١٨٦٦/٢ وتبيين الحقائق

١١٦٦، والمحرر تراتي ١١٦٦

واسمعى الفلها، النهب بمعنى

الأول النهب بمعنى الأحد ما تقهر والشمع  
على وجه العلانية

قال المحنفة: الانتهاب: أن يأخذ الشيء  
على وجه العلانية فهرا من ظاهر يله، أو  
حره

وعرف الشاذية المنتهبة بأنه الذي يأخذ  
الشيء ما تقهر واحدة مع العلم به

وعرف العبدية المنتهبة بأنه من يصعد  
على القوة والعصب يأخذ الجال على وجه  
الشمه<sup>(١)</sup>

والنهي النهب الأخذ من شيء الذي  
أباحه صاحبه كالأنشاء الشيء سطر عي  
الولام<sup>(٢)</sup>

الألفاظ ذات الصلة -

١ - الاختلاس

٢ - خريف - الاختلاس مأخوذ من خلص  
الشيء حلقة: أحطقه بسرعة على عمله،  
و خبسه كذلك

(١) الحنفة بولاش نوع تقير ١٣٩/٥، وحالب  
بر غلبى ١٩٩/٣، والنظم المستعدي من  
عاش النهب ٢٧٧/٢، ومطالب لربي النهي  
٢٢٨/٢، والمص ١٤٥/٩.

(٢) الخطاب ١/٤

## نهب

التعريف

١ - النهب لغة مأخوذ من نهبت مهياً - من  
باب نفع - ونهبت مهياً فهو مهوب - والنهب  
مثال خروقة، والنهبى - بزيادة ألف التأنيث -  
اسم لشهوس، ويقصد بالهبة إلى ن،  
بمثال نهبت مهياً، وشان أيضاً  
أهبت مهياً مهياً - إن جعلته مهياً يعار عبه،  
وهذا زمان النهب في الانتهاب، وهو معدة  
على الماء والذهب

والانتهاب أن يأخذ من شاة والانتهاب  
يراد به لس شاة، والنهب الغارة والسلب<sup>(١)</sup>،  
وهي الحظية أنه نثر شيء من أملاكه من  
يأخذوه، فقال ابن لكرم لا تنتهرو<sup>(٢)</sup>

(١) نحل العرب والفرانس المحيط ونسحب  
صور والسلك المستعدي شرح غريب  
محدث ٢٧٧/٢

(٢) حديث قالكم لا تنتهروا ١ -  
نثره لظري من التكرار (٩٨/٢ ط العراق)  
وصعد إسناده من حير من المصح ١٢٢/٩  
ط السلب





رسول الله ﷺ في سائر المسلمين على  
المسلمين

ب - عقوبة النهب

٨ - لنهب جريمة ومعصية لا حد فيها ، قال  
النبي ﷺ : ليس على حاله ولا منسوب ولا  
مختلص قطع<sup>(١)</sup> ولا يصدق عليها أنها سرقة  
أو غرابة ، وإنما يجب فيها التعمير وهو  
العقوبة التي تجب لي المعاصي التي لا حد  
بها ولا كفارة<sup>(٢)</sup>

ج - مقاومة النهب

٩ - مقاومة النهب مشروعة ، وأصل هي  
ذلك قول النبي ﷺ : من مثل دون ماله  
فهو شهيد<sup>(٣)</sup> وذلك لأن حفظ المال

(١) حديث : لا يحل لرجل أن يلقه عما آتاه  
بغير طلب منه<sup>(٤)</sup>

أخرجه أحمد ٤٢٥٨٥ ط الصبيعي وفي  
حيات من الصحيح (الاحمدى ٣١٦/١٣  
ط مرسه مرسلة) - وثالثه لأحمد

(٢) حديث : ليس على قاتل ولا سلب ولا  
مختلص قطع أخرجه الترمذي عن حديث  
جابر بن عبد الله ٥٢/٨١ ط البخاري وثالثه  
حسن صحيح

(٣) ليبره ١٠٥/٢ ، ٩٠

(٤) حديث : من خان دون ماله فهو شهيد

أخرجه السجدي (فتح الباري ١٢٢/٥  
ط الصافي) ومسلم ١٢٤/١ ط عيسى  
(الحلي) من حديث عبد الله بن عمرو

يسرق وهو مؤمن ، ولا ينتهب بهبه يرمع  
الناس إليه فيها أبصارهم حين ينتهب وهو  
مؤمن<sup>(٥)</sup>

قال الطبراني : أئتمن أهل السنة على  
أن من أحد ما وقع عليه اسم مالك قل : و  
كثر أنه يئتمن بذلك ، وأن محرم عليه  
أحده<sup>(٦)</sup>

٧ - وقد اشتهر ابن حجر العسقي الأسبلا  
عن أموال الخير حسماً من الكفاية<sup>(٧)</sup> واستدل  
بقول النبي ﷺ : من أخذ من لأرض نيراً  
يجره حتى خسف به إلى يوم يلداه إلى سبع  
أرضين<sup>(٨)</sup>

وهو أبي حميد الساعدي أن رسول الله ﷺ  
قال : لا يحل للرجل أن يأخذ مما آتاه  
بغير طلب منه ، وذلك بشدة ما حرم

(١) حديث : لا يؤمن القرني حتى يترقي وهو  
مؤمن

أخرجه المحمدي (فتح الباري ١١١/٥  
ط الصليبية) ومسلم ٧٦/١ ط عيسى  
الحلي والقطب البخاري

(٢) فتح الباري ٤٨/١٢ ، ٥٩ ، والطبراني ٣٣٧/٢  
- ٣٤١ ، والمراية الفتاوى ٣٢٥/٢ ، ٣٢٦ ،  
والرد المحتار ٣٦١/٢

(٣) الفرواني ٢٦١/١

(٤) حديث : من أخذ من لأرض شوة -  
أخرجه المحمدي (فتح الباري ٣٢/٥ -  
ط الصليبية) من حديث عبد الله بن عمرو

## ثانياً أثر النهب في الإنتاج

## ١ - موالد الوديعة ومن النهب

١١ - لإمداع هنروخ لحاجة الناس إليه، وقبول الوديعة جائز، ويسحب قبلها من ينشأ بأمانة نفسه لأنه من تعاون المأمور به وجب بحسب القيود والإلتزام، قال القسومي ٥٤ - يقع في ركن السب من (إمداع عند بري القيود للمعصية)

## ب - إمداع المودع غيره من النهب

١٢ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه إذا أودع المودع الوديعة في غيره سحر عذرهم لأن كان تعديراً كما إذا كان الثمن من نهب، فقد اختلف الفقهاء،

فذهب الحنفية وتلك الشكبة إلى أن نأب يودعها عند ثقة مطمئن، ولا ضمان عليه في ذلك

وقال الشافعية والحاشية يبقى أن يردّها إلى صاحبها أو وكيله، فإن تعذر وصوله إليهما، دفعها إلى القاضي الحاكم لأحد، أو يوصي بها إليه، وإن لم يجد ماضياً (أحداً) دفعها إلى من يوصي به إليه، فإن سم يفعل ذلك مما ذكره ضمن للمعصية، قال

مفتي من مقاصد الشريعة، من تعرض لغيره لانهاب ماله فحاول صاحب اليد صعه من يستع منه يجوز له قتاله، قال قتل صاحب المال فهو شهيد وإن قتل المستع فهو عذر ١ - فقد ورد أن رجلاً سأل النبي ﷺ (أرأيت إذا جاء رجل يريد أخذ حبة؟) قال، فلا تعطه، قالوا، قال أرأيت إن فتلني؟ قال، فمسلته، قال أرأيت إن فتلني؟ قال، فأتيت شهيداً، قال أرأيت إن فتلني؟ قال، حر في النار ٢٢

وقد اختلف الفقهاء في دفع الصائل على المال وهم في ذلك معضيل، انظر مصطفى (ص ٦٢)

## د - أثر النهب في التصرفات

النهب أثر في بعض التصرفات ومن ذلك أولاً الانقضاء من النهب

١٠ - إذا كثر التزم من نهب وقصد فقد اختلف الفقهاء في جوار التزامه المبيحون والمملوكة الصالحة التي تقوى على الاصباح من سطر السباح والتسليم في اصطلاح (ص ٢٠٣ - ٢٠٤)

(١) فتح بازي، ١٢٢/١٠ - ١٢٢/١١

(٢) حاشية الطبراني، إن شاء الله تعالى، ١٢٢/١١ - ١٢٢/١٢

أخرجه مسلم (١٢١/١) - حاشية الطبراني، من حديث أبي هريرة

(١) حاشية الطبراني، ١٢٢/١٣ - ومعه (١٢٢/١٤) - ١٢٢/١٥ - ١٢٢/١٦ - ١٢٢/١٧ - ١٢٢/١٨ - ١٢٢/١٩ - ١٢٢/٢٠ - ١٢٢/٢١ - ١٢٢/٢٢ - ١٢٢/٢٣ - ١٢٢/٢٤ - ١٢٢/٢٥ - ١٢٢/٢٦ - ١٢٢/٢٧ - ١٢٢/٢٨ - ١٢٢/٢٩ - ١٢٢/٣٠ - ١٢٢/٣١ - ١٢٢/٣٢ - ١٢٢/٣٣ - ١٢٢/٣٤ - ١٢٢/٣٥ - ١٢٢/٣٦ - ١٢٢/٣٧ - ١٢٢/٣٨ - ١٢٢/٣٩ - ١٢٢/٤٠ - ١٢٢/٤١ - ١٢٢/٤٢ - ١٢٢/٤٣ - ١٢٢/٤٤ - ١٢٢/٤٥ - ١٢٢/٤٦ - ١٢٢/٤٧ - ١٢٢/٤٨ - ١٢٢/٤٩ - ١٢٢/٥٠ - ١٢٢/٥١ - ١٢٢/٥٢ - ١٢٢/٥٣ - ١٢٢/٥٤ - ١٢٢/٥٥ - ١٢٢/٥٦ - ١٢٢/٥٧ - ١٢٢/٥٨ - ١٢٢/٥٩ - ١٢٢/٦٠ - ١٢٢/٦١ - ١٢٢/٦٢ - ١٢٢/٦٣ - ١٢٢/٦٤ - ١٢٢/٦٥ - ١٢٢/٦٦ - ١٢٢/٦٧ - ١٢٢/٦٨ - ١٢٢/٦٩ - ١٢٢/٧٠ - ١٢٢/٧١ - ١٢٢/٧٢ - ١٢٢/٧٣ - ١٢٢/٧٤ - ١٢٢/٧٥ - ١٢٢/٧٦ - ١٢٢/٧٧ - ١٢٢/٧٨ - ١٢٢/٧٩ - ١٢٢/٨٠ - ١٢٢/٨١ - ١٢٢/٨٢ - ١٢٢/٨٣ - ١٢٢/٨٤ - ١٢٢/٨٥ - ١٢٢/٨٦ - ١٢٢/٨٧ - ١٢٢/٨٨ - ١٢٢/٨٩ - ١٢٢/٩٠ - ١٢٢/٩١ - ١٢٢/٩٢ - ١٢٢/٩٣ - ١٢٢/٩٤ - ١٢٢/٩٥ - ١٢٢/٩٦ - ١٢٢/٩٧ - ١٢٢/٩٨ - ١٢٢/٩٩ - ١٢٢/١٠٠ - ١٢٢/١٠١ - ١٢٢/١٠٢ - ١٢٢/١٠٣ - ١٢٢/١٠٤ - ١٢٢/١٠٥ - ١٢٢/١٠٦ - ١٢٢/١٠٧ - ١٢٢/١٠٨ - ١٢٢/١٠٩ - ١٢٢/١١٠ - ١٢٢/١١١ - ١٢٢/١١٢ - ١٢٢/١١٣ - ١٢٢/١١٤ - ١٢٢/١١٥ - ١٢٢/١١٦ - ١٢٢/١١٧ - ١٢٢/١١٨ - ١٢٢/١١٩ - ١٢٢/١٢٠ - ١٢٢/١٢١ - ١٢٢/١٢٢ - ١٢٢/١٢٣ - ١٢٢/١٢٤ - ١٢٢/١٢٥ - ١٢٢/١٢٦ - ١٢٢/١٢٧ - ١٢٢/١٢٨ - ١٢٢/١٢٩ - ١٢٢/١٣٠ - ١٢٢/١٣١ - ١٢٢/١٣٢ - ١٢٢/١٣٣ - ١٢٢/١٣٤ - ١٢٢/١٣٥ - ١٢٢/١٣٦ - ١٢٢/١٣٧ - ١٢٢/١٣٨ - ١٢٢/١٣٩ - ١٢٢/١٤٠ - ١٢٢/١٤١ - ١٢٢/١٤٢ - ١٢٢/١٤٣ - ١٢٢/١٤٤ - ١٢٢/١٤٥ - ١٢٢/١٤٦ - ١٢٢/١٤٧ - ١٢٢/١٤٨ - ١٢٢/١٤٩ - ١٢٢/١٥٠ - ١٢٢/١٥١ - ١٢٢/١٥٢ - ١٢٢/١٥٣ - ١٢٢/١٥٤ - ١٢٢/١٥٥ - ١٢٢/١٥٦ - ١٢٢/١٥٧ - ١٢٢/١٥٨ - ١٢٢/١٥٩ - ١٢٢/١٦٠ - ١٢٢/١٦١ - ١٢٢/١٦٢ - ١٢٢/١٦٣ - ١٢٢/١٦٤ - ١٢٢/١٦٥ - ١٢٢/١٦٦ - ١٢٢/١٦٧ - ١٢٢/١٦٨ - ١٢٢/١٦٩ - ١٢٢/١٧٠ - ١٢٢/١٧١ - ١٢٢/١٧٢ - ١٢٢/١٧٣ - ١٢٢/١٧٤ - ١٢٢/١٧٥ - ١٢٢/١٧٦ - ١٢٢/١٧٧ - ١٢٢/١٧٨ - ١٢٢/١٧٩ - ١٢٢/١٨٠ - ١٢٢/١٨١ - ١٢٢/١٨٢ - ١٢٢/١٨٣ - ١٢٢/١٨٤ - ١٢٢/١٨٥ - ١٢٢/١٨٦ - ١٢٢/١٨٧ - ١٢٢/١٨٨ - ١٢٢/١٨٩ - ١٢٢/١٩٠ - ١٢٢/١٩١ - ١٢٢/١٩٢ - ١٢٢/١٩٣ - ١٢٢/١٩٤ - ١٢٢/١٩٥ - ١٢٢/١٩٦ - ١٢٢/١٩٧ - ١٢٢/١٩٨ - ١٢٢/١٩٩ - ١٢٢/٢٠٠ - ١٢٢/٢٠١ - ١٢٢/٢٠٢ - ١٢٢/٢٠٣ - ١٢٢/٢٠٤ - ١٢٢/٢٠٥ - ١٢٢/٢٠٦ - ١٢٢/٢٠٧ - ١٢٢/٢٠٨ - ١٢٢/٢٠٩ - ١٢٢/٢١٠ - ١٢٢/٢١١ - ١٢٢/٢١٢ - ١٢٢/٢١٣ - ١٢٢/٢١٤ - ١٢٢/٢١٥ - ١٢٢/٢١٦ - ١٢٢/٢١٧ - ١٢٢/٢١٨ - ١٢٢/٢١٩ - ١٢٢/٢٢٠ - ١٢٢/٢٢١ - ١٢٢/٢٢٢ - ١٢٢/٢٢٣ - ١٢٢/٢٢٤ - ١٢٢/٢٢٥ - ١٢٢/٢٢٦ - ١٢٢/٢٢٧ - ١٢٢/٢٢٨ - ١٢٢/٢٢٩ - ١٢٢/٢٣٠ - ١٢٢/٢٣١ - ١٢٢/٢٣٢ - ١٢٢/٢٣٣ - ١٢٢/٢٣٤ - ١٢٢/٢٣٥ - ١٢٢/٢٣٦ - ١٢٢/٢٣٧ - ١٢٢/٢٣٨ - ١٢٢/٢٣٩ - ١٢٢/٢٤٠ - ١٢٢/٢٤١ - ١٢٢/٢٤٢ - ١٢٢/٢٤٣ - ١٢٢/٢٤٤ - ١٢٢/٢٤٥ - ١٢٢/٢٤٦ - ١٢٢/٢٤٧ - ١٢٢/٢٤٨ - ١٢٢/٢٤٩ - ١٢٢/٢٥٠ - ١٢٢/٢٥١ - ١٢٢/٢٥٢ - ١٢٢/٢٥٣ - ١٢٢/٢٥٤ - ١٢٢/٢٥٥ - ١٢٢/٢٥٦ - ١٢٢/٢٥٧ - ١٢٢/٢٥٨ - ١٢٢/٢٥٩ - ١٢٢/٢٦٠ - ١٢٢/٢٦١ - ١٢٢/٢٦٢ - ١٢٢/٢٦٣ - ١٢٢/٢٦٤ - ١٢٢/٢٦٥ - ١٢٢/٢٦٦ - ١٢٢/٢٦٧ - ١٢٢/٢٦٨ - ١٢٢/٢٦٩ - ١٢٢/٢٧٠ - ١٢٢/٢٧١ - ١٢٢/٢٧٢ - ١٢٢/٢٧٣ - ١٢٢/٢٧٤ - ١٢٢/٢٧٥ - ١٢٢/٢٧٦ - ١٢٢/٢٧٧ - ١٢٢/٢٧٨ - ١٢٢/٢٧٩ - ١٢٢/٢٨٠ - ١٢٢/٢٨١ - ١٢٢/٢٨٢ - ١٢٢/٢٨٣ - ١٢٢/٢٨٤ - ١٢٢/٢٨٥ - ١٢٢/٢٨٦ - ١٢٢/٢٨٧ - ١٢٢/٢٨٨ - ١٢٢/٢٨٩ - ١٢٢/٢٩٠ - ١٢٢/٢٩١ - ١٢٢/٢٩٢ - ١٢٢/٢٩٣ - ١٢٢/٢٩٤ - ١٢٢/٢٩٥ - ١٢٢/٢٩٦ - ١٢٢/٢٩٧ - ١٢٢/٢٩٨ - ١٢٢/٢٩٩ - ١٢٢/٣٠٠ - ١٢٢/٣٠١ - ١٢٢/٣٠٢ - ١٢٢/٣٠٣ - ١٢٢/٣٠٤ - ١٢٢/٣٠٥ - ١٢٢/٣٠٦ - ١٢٢/٣٠٧ - ١٢٢/٣٠٨ - ١٢٢/٣٠٩ - ١٢٢/٣١٠ - ١٢٢/٣١١ - ١٢٢/٣١٢ - ١٢٢/٣١٣ - ١٢٢/٣١٤ - ١٢٢/٣١٥ - ١٢٢/٣١٦ - ١٢٢/٣١٧ - ١٢٢/٣١٨ - ١٢٢/٣١٩ - ١٢٢/٣٢٠ - ١٢٢/٣٢١ - ١٢٢/٣٢٢ - ١٢٢/٣٢٣ - ١٢٢/٣٢٤ - ١٢٢/٣٢٥ - ١٢٢/٣٢٦ - ١٢٢/٣٢٧ - ١٢٢/٣٢٨ - ١٢٢/٣٢٩ - ١٢٢/٣٣٠ - ١٢٢/٣٣١ - ١٢٢/٣٣٢ - ١٢٢/٣٣٣ - ١٢٢/٣٣٤ - ١٢٢/٣٣٥ - ١٢٢/٣٣٦ - ١٢٢/٣٣٧ - ١٢٢/٣٣٨ - ١٢٢/٣٣٩ - ١٢٢/٣٤٠ - ١٢٢/٣٤١ - ١٢٢/٣٤٢ - ١٢٢/٣٤٣ - ١٢٢/٣٤٤ - ١٢٢/٣٤٥ - ١٢٢/٣٤٦ - ١٢٢/٣٤٧ - ١٢٢/٣٤٨ - ١٢٢/٣٤٩ - ١٢٢/٣٥٠ - ١٢٢/٣٥١ - ١٢٢/٣٥٢ - ١٢٢/٣٥٣ - ١٢٢/٣٥٤ - ١٢٢/٣٥٥ - ١٢٢/٣٥٦ - ١٢٢/٣٥٧ - ١٢٢/٣٥٨ - ١٢٢/٣٥٩ - ١٢٢/٣٦٠ - ١٢٢/٣٦١ - ١٢٢/٣٦٢ - ١٢٢/٣٦٣ - ١٢٢/٣٦٤ - ١٢٢/٣٦٥ - ١٢٢/٣٦٦ - ١٢٢/٣٦٧ - ١٢٢/٣٦٨ - ١٢٢/٣٦٩ - ١٢٢/٣٧٠ - ١٢٢/٣٧١ - ١٢٢/٣٧٢ - ١٢٢/٣٧٣ - ١٢٢/٣٧٤ - ١٢٢/٣٧٥ - ١٢٢/٣٧٦ - ١٢٢/٣٧٧ - ١٢٢/٣٧٨ - ١٢٢/٣٧٩ - ١٢٢/٣٨٠ - ١٢٢/٣٨١ - ١٢٢/٣٨٢ - ١٢٢/٣٨٣ - ١٢٢/٣٨٤ - ١٢٢/٣٨٥ - ١٢٢/٣٨٦ - ١٢٢/٣٨٧ - ١٢٢/٣٨٨ - ١٢٢/٣٨٩ - ١٢٢/٣٩٠ - ١٢٢/٣٩١ - ١٢٢/٣٩٢ - ١٢٢/٣٩٣ - ١٢٢/٣٩٤ - ١٢٢/٣٩٥ - ١٢٢/٣٩٦ - ١٢٢/٣٩٧ - ١٢٢/٣٩٨ - ١٢٢/٣٩٩ - ١٢٢/٤٠٠ - ١٢٢/٤٠١ - ١٢٢/٤٠٢ - ١٢٢/٤٠٣ - ١٢٢/٤٠٤ - ١٢٢/٤٠٥ - ١٢٢/٤٠٦ - ١٢٢/٤٠٧ - ١٢٢/٤٠٨ - ١٢٢/٤٠٩ - ١٢٢/٤١٠ - ١٢٢/٤١١ - ١٢٢/٤١٢ - ١٢٢/٤١٣ - ١٢٢/٤١٤ - ١٢٢/٤١٥ - ١٢٢/٤١٦ - ١٢٢/٤١٧ - ١٢٢/٤١٨ - ١٢٢/٤١٩ - ١٢٢/٤٢٠ - ١٢٢/٤٢١ - ١٢٢/٤٢٢ - ١٢٢/٤٢٣ - ١٢٢/٤٢٤ - ١٢٢/٤٢٥ - ١٢٢/٤٢٦ - ١٢٢/٤٢٧ - ١٢٢/٤٢٨ - ١٢٢/٤٢٩ - ١٢٢/٤٣٠ - ١٢٢/٤٣١ - ١٢٢/٤٣٢ - ١٢٢/٤٣٣ - ١٢٢/٤٣٤ - ١٢٢/٤٣٥ - ١٢٢/٤٣٦ - ١٢٢/٤٣٧ - ١٢٢/٤٣٨ - ١٢٢/٤٣٩ - ١٢٢/٤٤٠ - ١٢٢/٤٤١ - ١٢٢/٤٤٢ - ١٢٢/٤٤٣ - ١٢٢/٤٤٤ - ١٢٢/٤٤٥ - ١٢٢/٤٤٦ - ١٢٢/٤٤٧ - ١٢٢/٤٤٨ - ١٢٢/٤٤٩ - ١٢٢/٤٥٠ - ١٢٢/٤٥١ - ١٢٢/٤٥٢ - ١٢٢/٤٥٣ - ١٢٢/٤٥٤ - ١٢٢/٤٥٥ - ١٢٢/٤٥٦ - ١٢٢/٤٥٧ - ١٢٢/٤٥٨ - ١٢٢/٤٥٩ - ١٢٢/٤٦٠ - ١٢٢/٤٦١ - ١٢٢/٤٦٢ - ١٢٢/٤٦٣ - ١٢٢/٤٦٤ - ١٢٢/٤٦٥ - ١٢٢/٤٦٦ - ١٢٢/٤٦٧ - ١٢٢/٤٦٨ - ١٢٢/٤٦٩ - ١٢٢/٤٧٠ - ١٢٢/٤٧١ - ١٢٢/٤٧٢ - ١٢٢/٤٧٣ - ١٢٢/٤٧٤ - ١٢٢/٤٧٥ - ١٢٢/٤٧٦ - ١٢٢/٤٧٧ - ١٢٢/٤٧٨ - ١٢٢/٤٧٩ - ١٢٢/٤٨٠ - ١٢٢/٤٨١ - ١٢٢/٤٨٢ - ١٢٢/٤٨٣ - ١٢٢/٤٨٤ - ١٢٢/٤٨٥ - ١٢٢/٤٨٦ - ١٢٢/٤٨٧ - ١٢٢/٤٨٨ - ١٢٢/٤٨٩ - ١٢٢/٤٩٠ - ١٢٢/٤٩١ - ١٢٢/٤٩٢ - ١٢٢/٤٩٣ - ١٢٢/٤٩٤ - ١٢٢/٤٩٥ - ١٢٢/٤٩٦ - ١٢٢/٤٩٧ - ١٢٢/٤٩٨ - ١٢٢/٤٩٩ - ١٢٢/٥٠٠ - ١٢٢/٥٠١ - ١٢٢/٥٠٢ - ١٢٢/٥٠٣ - ١٢٢/٥٠٤ - ١٢٢/٥٠٥ - ١٢٢/٥٠٦ - ١٢٢/٥٠٧ - ١٢٢/٥٠٨ - ١٢٢/٥٠٩ - ١٢٢/٥١٠ - ١٢٢/٥١١ - ١٢٢/٥١٢ - ١٢٢/٥١٣ - ١٢٢/٥١٤ - ١٢٢/٥١٥ - ١٢٢/٥١٦ - ١٢٢/٥١٧ - ١٢٢/٥١٨ - ١٢٢/٥١٩ - ١٢٢/٥٢٠ - ١٢٢/٥٢١ - ١٢٢/٥٢٢ - ١٢٢/٥٢٣ - ١٢٢/٥٢٤ - ١٢٢/٥٢٥ - ١٢٢/٥٢٦ - ١٢٢/٥٢٧ - ١٢٢/٥٢٨ - ١٢٢/٥٢٩ - ١٢٢/٥٣٠ - ١٢٢/٥٣١ - ١٢٢/٥٣٢ - ١٢٢/٥٣٣ - ١٢٢/٥٣٤ - ١٢٢/٥٣٥ - ١٢٢/٥٣٦ - ١٢٢/٥٣٧ - ١٢٢/٥٣٨ - ١٢٢/٥٣٩ - ١٢٢/٥٤٠ - ١٢٢/٥٤١ - ١٢٢/٥٤٢ - ١٢٢/٥٤٣ - ١٢٢/٥٤٤ - ١٢٢/٥٤٥ - ١٢٢/٥٤٦ - ١٢٢/٥٤٧ - ١٢٢/٥٤٨ - ١٢٢/٥٤٩ - ١٢٢/٥٥٠ - ١٢٢/٥٥١ - ١٢٢/٥٥٢ - ١٢٢/٥٥٣ - ١٢٢/٥٥٤ - ١٢٢/٥٥٥ - ١٢٢/٥٥٦ - ١٢٢/٥٥٧ - ١٢٢/٥٥٨ - ١٢٢/٥٥٩ - ١٢٢/٥٦٠ - ١٢٢/٥٦١ - ١٢٢/٥٦٢ - ١٢٢/٥٦٣ - ١٢٢/٥٦٤ - ١٢٢/٥٦٥ - ١٢٢/٥٦٦ - ١٢٢/٥٦٧ - ١٢٢/٥٦٨ - ١٢٢/٥٦٩ - ١٢٢/٥٧٠ - ١٢٢/٥٧١ - ١٢٢/٥٧٢ - ١٢٢/٥٧٣ - ١٢٢/٥٧٤ - ١٢٢/٥٧٥ - ١٢٢/٥٧٦ - ١٢٢/٥٧٧ - ١٢٢/٥٧٨ - ١٢٢/٥٧٩ - ١٢٢/٥٨٠ - ١٢٢/٥٨١ - ١٢٢/٥٨٢ - ١٢٢/٥٨٣ - ١٢٢/٥٨٤ - ١٢٢/٥٨٥ - ١٢٢/٥٨٦ - ١٢٢/٥٨٧ - ١٢٢/٥٨٨ - ١٢٢/٥٨٩ - ١٢٢/٥٩٠ - ١٢٢/٥٩١ - ١٢٢/٥٩٢ - ١٢٢/٥٩٣ - ١٢٢/٥٩٤ - ١٢٢/٥٩٥ - ١٢٢/٥٩٦ - ١٢٢/٥٩٧ - ١٢٢/٥٩٨ - ١٢٢/٥٩٩ - ١٢٢/٦٠٠ - ١٢٢/٦٠١ - ١٢٢/٦٠٢ - ١٢٢/٦٠٣ - ١٢٢/٦٠٤ - ١٢٢/٦٠٥ - ١٢٢/٦٠٦ - ١٢٢/٦٠٧ - ١٢٢/٦٠٨ - ١٢٢/٦٠٩ - ١٢٢/٦١٠ - ١٢٢/٦١١ - ١٢٢/٦١٢ - ١٢٢/٦١٣ - ١٢٢/٦١٤ - ١٢٢/٦١٥ - ١٢٢/٦١٦ - ١٢٢/٦١٧ - ١٢٢/٦١٨ - ١٢٢/٦١٩ - ١٢٢/٦٢٠ - ١٢٢/٦٢١ - ١٢٢/٦٢٢ - ١٢٢/٦٢٣ - ١٢٢/٦٢٤ - ١٢٢/٦٢٥ - ١٢٢/٦٢٦ - ١٢٢/٦٢٧ - ١٢٢/٦٢٨ - ١٢٢/٦٢٩ - ١٢٢/٦٣٠ - ١٢٢/٦٣١ - ١٢٢/٦٣٢ - ١٢٢/٦٣٣ - ١٢٢/٦٣٤ - ١٢٢/٦٣٥ - ١٢٢/٦٣٦ - ١٢٢/٦٣٧ - ١٢٢/٦٣٨ - ١٢٢/٦٣٩ - ١٢٢/٦٤٠ - ١٢٢/٦٤١ - ١٢٢/٦٤٢ - ١٢٢/٦٤٣ - ١٢٢/٦٤٤ - ١٢٢/٦٤٥ - ١٢٢/٦٤٦ - ١٢٢/٦٤٧ - ١٢٢/٦٤٨ - ١٢٢/٦٤٩ - ١٢٢/٦٥٠ - ١٢٢/٦٥١ - ١٢٢/٦٥٢ - ١٢٢/٦٥٣ - ١٢٢/٦٥٤ - ١٢٢/٦٥٥ - ١٢٢/٦٥٦ - ١٢٢/٦٥٧ - ١٢٢/٦٥٨ - ١٢٢/٦٥٩ - ١٢٢/٦٦٠ - ١٢٢/٦٦١ - ١٢٢/٦٦٢ - ١٢٢/٦٦٣ - ١٢٢/٦٦٤ - ١٢٢/٦٦٥ - ١٢٢/٦٦٦ - ١٢٢/٦٦٧ - ١٢٢/٦٦٨ - ١٢٢/٦٦٩ - ١٢٢/٦٧٠ - ١٢٢/٦٧١ - ١٢٢/٦٧٢ - ١٢٢/٦٧٣ - ١٢٢/٦٧٤ - ١٢٢/٦٧٥ - ١٢٢/٦٧٦ - ١٢٢/٦٧٧ - ١٢٢/٦٧٨ - ١٢٢/٦٧٩ - ١٢٢/٦٨٠ - ١٢٢/٦٨١ - ١٢٢/٦٨٢ - ١٢٢/٦٨٣ - ١٢٢/٦٨٤ - ١٢٢/٦٨٥ - ١٢٢/٦٨٦ - ١٢٢/٦٨٧ - ١٢٢/٦٨٨ - ١٢٢/٦٨٩ - ١٢٢/٦٩٠ - ١٢٢/٦٩١ - ١٢٢/٦٩٢ - ١٢٢/٦٩٣ - ١٢٢/٦٩٤ - ١٢٢/٦٩٥ - ١٢٢/٦٩٦ - ١٢٢/٦٩٧ - ١٢٢/٦٩٨ - ١٢٢/٦٩٩ - ١٢٢/٧٠٠ - ١٢٢/٧٠١ - ١٢٢/٧٠٢ - ١٢٢/٧٠٣ - ١٢٢/٧٠٤ - ١٢٢/٧٠٥ - ١٢٢/٧٠٦ - ١٢٢/٧٠٧ - ١٢٢/٧٠٨ - ١٢٢/٧٠٩ - ١٢٢/٧١٠ - ١٢٢/٧١١ - ١٢٢/٧١٢ - ١٢٢/٧١٣ - ١٢٢/٧١٤ - ١٢٢/٧١٥ - ١٢٢/٧١٦ - ١٢٢/٧١٧ - ١٢٢/٧١٨ - ١٢٢/٧١٩ - ١٢٢/٧٢٠ - ١٢٢/٧٢١ - ١٢٢/٧٢٢ - ١٢٢/٧٢٣ - ١٢٢/٧٢٤ - ١٢٢/٧٢٥ - ١٢٢/٧٢٦ - ١٢٢/٧٢٧ - ١٢٢/٧٢٨ - ١٢٢/٧٢٩ - ١٢٢/٧٣٠ - ١٢٢/٧٣١ - ١٢٢/٧٣٢ - ١٢٢/٧٣٣ - ١٢٢/٧٣٤ - ١٢٢/٧٣٥ - ١٢٢/٧٣٦ - ١٢٢/٧٣٧ - ١٢٢/٧٣٨ - ١٢٢/٧٣٩ - ١٢٢/٧٤٠ - ١٢٢/٧٤١ - ١٢٢/٧٤٢ - ١٢٢/٧٤٣ - ١٢٢/٧٤٤ - ١٢٢/٧٤٥ - ١٢٢/٧٤٦ - ١٢٢/٧٤٧ - ١٢٢/٧٤٨ - ١٢٢/٧٤٩ - ١٢٢/٧٥٠ - ١٢٢/٧٥١ - ١٢٢/٧٥٢ - ١٢٢/٧٥٣ - ١٢٢/٧٥٤ - ١٢٢/٧٥٥ - ١٢٢/٧٥٦ - ١٢٢/٧٥٧ - ١٢٢/٧٥٨ - ١٢٢/٧٥٩ - ١٢٢/٧٦٠ - ١٢٢/٧٦١ - ١٢٢/٧٦٢ - ١٢٢/٧٦٣ - ١٢٢/٧٦٤ - ١٢٢/٧٦٥ - ١٢٢/٧٦٦ - ١٢٢/٧٦٧ - ١٢٢/

اليمين حذف المثلث على معنى اعظم بالنفس  
راستحق

وقال المذاهب لا على ما دعوى شفع  
لذلك لا سنة شهد بوجود ذلك حسب في  
نكاح المأخوذة، فمن عجز عن إقامتها  
بأنسب الظاهر حسبها لأنه لا يتم إقامته  
النية

ويكفي في ثبوت ذلك ما هو  
المعتمد

ثالثاً أثر النكاح في القرض

١٤ - يرى الشافعية والحنفية أنه إذا ورد  
القرض العرضي فإن كان زمنه من بعد  
فلا يجب عليه فوكه، وإن أعصره ومضى  
رجعي فيلزم

وراد الحنفية لا يلزمه ثبوته حتى ولو  
مضى المفسوم، لأن مفسوم لا يبرأ  
بالصور

وقال الشافعية أن شرط القرض أجل أو  
المرحى لقرض صفة له كقرض يهدى -  
والمستقرض متى لمفسد العقد في الأصح  
فيه من جزئ المعينة، ومعدس الأصح أنه  
يصح العقد ويلزم شرط<sup>(١)</sup>

أين عدله وحاصل أن يجوز له إعادتها لأنه  
قد يكون اعطى بها ولحق إلى صاحبه<sup>(٢)</sup>

والظاهر أن المذاهب في مقتضى (وديعه،  
وحضانة ٤٩، ٦٧)

ج - إهداء ثلث الوديعة بالنكاح

١٣ - قال الشافعية والحنفية إذا طلق  
الطلاق يرد الوديعة فلهذا المفسود المثلث،  
فإن كان الثلث بسبب خطي من مولاة أو صديق  
ومعه ثبوته يصدر بيمينه لشهد له أنه أئيم  
على ذلك

وإن ادعى بمستودع ثلث بسبب قمار  
أو خمر أو شرب أو حارة وحواها كتهب جهنم،  
قال المذاهب أن لم يعرف إهداء منه  
الشفعة لم يقبل قوله أي التهلكة به ومن  
عرف المصلحة أو الاستعانة غيره،  
عرف بموجبه ولم يضمن سلامة الوديعة  
صلى بلا يمين، لأن ظاهر النكاح يجب  
على التمسك، وإن لم يعرف بموجبه،  
واحتتم أنه لم يصب الوديعة صدق  
باليمين

وإن لم يكد بسبب المفسد صلى باليمين  
ولا يكتف بها من ماله وإن نكل مودع من

(١) الورقة ٣٤٦، ركض الصالح ١٧٩،

(٢) حاشية العدل ٢٩٠، وحاشية الشريعة  
عني بهية المحتاج ٢٢٤، وفي المحتاج  
٢٩، وكشاف المحتاج ٩٣، ٢٢٠

(١) كونه مدر على ٢٢٩، والقاسوس

١٢٤، وكشاف المحتاج ١٩٩، ٧٤،  
والورقة ٣٢٧، ومضى المفسد ٨١٣





والساعة، وقد عرفت على التامع حتى في  
المدى<sup>(١)</sup>

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن استعمال  
المدى<sup>(٢)</sup>

والعلاقة بين البحر والنهر أن كليهما مكان  
واسع جامع للماء الكثير، إلا أن الفرق في  
البحر أنه للماء المتناهي، أما النهر فهو بماء  
الحد

١ - البحر في اللغة مجرى الماء المتدفق  
٢ - البحر في اللغة الفسيح وهو من باز  
أي عر

والنهر مجرى الماء المتدفق وهو من باز  
أي عر

اصطلاحاً نقل بن عابد بن عبد الله  
عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال  
قال بن عابد بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
قال بن عابد بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم

والعلاقة بين النهر والبحر أن كليهما مجمع  
للماء، إلا أن النهر مجرى واسع، والبحر  
مجمع

## نهر

### التعريف

١ - النهر في اللغة مجرى الماء المتدفق  
والنهر الجاري المتدفق، والجمع نهر مجرى  
ونهر، ونهر - بفتح ن - لغة، والجمع  
أنهار ثم أطلقوا النهر على الأحدهم مجرى  
للماء المتدفق يقال جرت نهر، وجرى النهر،  
والأصل جري ماء النهر<sup>(١)</sup>

وفي اصطلاح الفقهاء النهر هو المجرى  
الواسع بماء قوي الساقية<sup>(٢)</sup>، وهو مجرى كبير  
لا يحتاج إلى الذكر في كل حين<sup>(٣)</sup>

### الألفاظ ذات الصلة

#### أما البحر

٢ - البحر في اللغة الماء الكثير، متناهي  
أو عر، وهو خلاف النهر، سمي بذلك لعمدة

(١) اصطلاح النهر، ولسان العرب، والدموس

المتنوع، ودموس، إل...

(٢) المجمع الموسط، وهو الماء القوي المتدفق،  
ولغة القرآن بالاصطلاح

(٣) حاشية بن عابد بن عبد الله ٢٨٥٥

(١) لسان العرب - وجمعه الواسع

(٢) حاشية المصنف على ما في، اصطلاح بن عابد بن عبد الله ٢٨٥٥

(٣) حاشية العرب - وجمعه الواسع، وجمعه الواسع،  
والمتنوع الموسط

(٤) حاشية بن عابد بن عبد الله ٢٨٥٥



ممن في أول الشهر (أي أغلاء) أن يضي  
أرضه ويحسب الماء إلى الكعب، ثم يرس  
أعمده إلى الذي يبيعه، ثم من الثاني إلى  
الثالث، وهكذا إلى أن ينتهي سقي  
الأرض كلها<sup>(١)</sup>.

والأصل في هذا ما روى عبد الله بن الزبير  
أن رجلاً من الأنصار حاصم ثوبير عبد  
المسيب رضي الله عنه في شراج الحوزة التي يسمونها بها  
البحر، فقال الأنصاري سرح أعمده بمر،  
دنى عليه، فاحصم عبد النبي رضي الله عنه، فقال  
رسول الله ﷺ للزبير اسق ٧ ويوه ثم أومل  
الماء إلى جارك، معص الأنصاري عدل أن  
كان ابن عتيك؟ فسبح وجه رسول الله ﷺ ثم  
قال: اسق يا زبير ثم ليس أعمده حتى يرجع  
من الجبل، فقال ثوبير: والله إني لأحب  
هذه الآية سرك في ذلك ﴿فَكَأَنَّكَ لَا  
تُؤْمِنُونَ سَوَىٰ بِحِكْمَتِكُمْ مِمَّا سَكَّرُوا  
بَيْنَهُمْ﴾<sup>(٢)</sup>.

وإنما أمر النبي ﷺ لثوبير رضي الله عنه أن

ينقطع الماء عن الشهر الأعظم لم يسمع  
جريان السقي لتكثر واحد مستمراً كان أو  
فجياً أو مكانياً منه، لأنه متى لعمه  
المستمر، وبإحاطة انصرف في حقهم  
مشروطاً بقصد الضرر كالصرف في الطريق  
الأعظم<sup>(٣)</sup>.

وقد سئل أبو يوسف عن مهر مزو وهو  
مهر عظيم أحيا وجعل أرضاً كانت موزة  
فحفر بها نهراً فوق مزو من موضع ليس  
بملك أحد فسد الماء بها من ذلك الشهر  
فقال أبو يوسف: إن كان يدخل على من  
مرو ضرر في ماله من نبي أنه ذلك، وإن  
كان لا يضرهم فله دمه وليس لهم أن  
يستموا، ومن أيضاً إذا كان رجل من  
هذه الشهر تروى ممرقه على أنه أن يروى  
فيها؟ فقال: إن راد في ملكه وفلك لا  
يضر أهل الشهر فله ذلك<sup>(٤)</sup>.

ب - المهر الصغير وحق الانتفاع به

٧ - ذهب المالكية وإسحاقية والحنابلة إلى  
أنه إن كان الشهر مهر المملوك صغيراً  
يترحم المالك عليه ويتشاجرون في ماله

(١) البدائع ١٩٢/١، والدر المختار وحاشيته في  
عائدين ٢٨٢/٥، وكشاف القناع ١٩٩/١،  
وروضة الطالبين ٣٠٩/٥، والمغني ٧١/٢

(٢) البدائع ١٩٢/١

(١) جواهر الإكمال ٢٠٤/٢، ومعجم الجليل  
٣٠٩، وروضة الطالبين ٣٠٥/٥، ومغني  
المصنف ٣٧٧/٢، والمصنف ٤٣٥/١،  
والمغني ٥٨٣/٥، وكشاف القناع ١٩٨/١

(٢) حديث عبد الله بن ثوبير أن رجلاً من  
الأنصار حاصم

أخرجه البحاري (المصنف ٣٤٤/٥ ط سلفيه)  
وسمى (١٨٢٩/١) = ١٨٣٠

فهو كالمصبة مع أصحاب العلم ومن هي  
تعبيرات<sup>١</sup>

وإن كان في التوسيع 'معددا' استعاض  
والمضاعف، أي كان بعضها مرتفع وبعضها  
مختصا فإنه ينبغي كل فرد على حدة لأجل  
تواليا معا براء الله في الأرض المستحصه  
عن القدر المستحق، وطريقه ذلك أن يدعي  
المستحص من يبيع الكعبيس ثم يسهه ثم  
ينفي المربط<sup>٢</sup>

وإذا سقى لأهلي، ثم احتج إلى سبي  
أرضه مرة أخرى فيمن استأجر سبي الأرضين  
كذب فقد قال لنفسه 'يتمكن من ذلك على  
الصحيح

وإنما الحدياية ثم يكون له ذلك إلى أن  
سبي سقي الأرضين لحصل اشهاد<sup>٣</sup>

هذا هو الأصل في هذا وهو أن يشأ من  
في 'علا' الشهر يلقى سبي أرضه ويذهب  
لله حتى يصل إلى كعب ثم يرسه إلى من

(١) كشاف المعاني ١٩٨/٢، والمصنف ٥٨٣/٥،  
ومصح الحنبل ٢/٢، ومصري ١٨٨/٢، والمصنف ٢٤٤/٢

(٢) مصنف شيخنا ٣٧٤/٢، وشروحه ٢٠٥/٥،  
وكشاف المعاني ١٨٨/٢، والمصنف ٥٨٤/٥،  
وحواشي (كس) ٢٠٢/٢

(٣) ربه الطالبين ٢٠٠/٢، وكشاف مقدم  
١٩٩/٢

ينفي ثم يرسه لعهه سهيلا على غيره، كما  
قال الأصمعي 'هذا استوعى سبي' مريب  
سبه<sup>٤</sup>

وقد روى عبادة بن ربيعة عن أبيه أن النبي ﷺ  
فرض في شرب أحد من شرب من الأعلى  
والأعلى بشره قبل لأهل، وبكره الله، إلى  
أنكسر، ثم يرسه سبه إلى لأهل أبي  
سبه من سبي سبي سبي سبي سبي  
العبادة<sup>٥</sup>

وقد روى أن رسول الله ﷺ فرض في  
سب مهورر ومصب، أن لأهل يرس من  
الأهل ويحسن قدر كعبي<sup>٦</sup>

ولقد سقى الأول وتم يحصل شيء من  
لعهه، أو سقى الثاني وتم يحصل شيء، فلا  
شيء ليس بعده لأن ليس له إلا ما فطن،

١٦ الفتن ٥٨٤/٥

(٢) حديث مريب قال النبي ﷺ سبي في شرب  
العمل من السب

أحمد بن أبي ملاحه ٨٣٠/٦، ط الأصبغي،  
أحمد بن أبي حجر في التلخيص ١٥٥/٥،  
ط مقدمه، لاكتفاء في سبه

(٣) حديث الفتن في سب مهورر ومصب،  
أحمد بن محمد بن ٢٣٢/٢، ط سبه الفتن،  
الفتن: من حديث عائشة، رواه ابن حجر  
في التلخيص ١٥٥/٥، ط الفتن، كتب  
شأنه ياتوه

الأصل ، والذي حلقه مصطلح الرماني أن  
الأصل يقدم إذ يقدم في الأصل ، ولو لم  
يقف عن دونه بتفهم الأعلى<sup>(١)</sup>

### قصر ما يحس من الماء

٩ - حسب العهد ، في القدر الذي يحس من  
تقاء من يرسله إلى الآخر

قال عبد الله بن الرسر مظهر في قول  
فني يبيد ثم احبس الماء حتى يبلغ المخرج  
فكان ذلك إلى الكمين<sup>(٢)</sup>

وقد ذكر المؤرخ فيما يحس من الماء  
وجوه فان الذي عليه الجمهور أنه يحس  
حتى يبلغ الكمين ، والقوة الثاني أنه يرجع  
في قدر السعي إلى الحاجة والحاجة وقد قال  
المؤرخي ليس التفسير بالكمين في كل  
الأمرات والمسلات ، لأنه معبر بالماء ،  
والحاجة تختلف باختلاف الأرض وبخلاف  
ما فيها من دبر وشجر ، وموجب رواه  
وموجب السعي

وفي حاشية الرماني عن أسس المطالب  
ذكر أن كلام الجمهور الذي ذكره المؤرخ  
(وهو أن يحس الماء حتى يبلغ الكمين)  
معصوم على لرس بكيف ذلك ، أن الأرض

بها ، وهكذا كما ذكر في الحديث السابق  
إذا كان أحياهم معاً ، أو حيا الأعلى قبل  
غيره ، أو أجل الحال<sup>(٣)</sup>

٨ - ما كان من في أصل شهر من نلي  
سبق بالأحيا ، فهو اسبق في السعي ، ثم من  
أحيا بعده ، وهكذا ، لأن السعي في السعي هو  
السعي إلى الإحيا ، لا إلى أو السعي<sup>(٤)</sup>

مل قال الشافعية ، إذ كان الأصل تسبق  
إحيا شهر السبق ، مل به مع من أراد إحيا  
أقرب ما إلى شهر وسبقه به عند السبق  
كما نصه كلاء التوضيح وصرح به جمع ،  
ثلا سئل يقره بعد عن أنه مقدم عنه ثم  
من وليه في الإحيا ، وهكذا ، ولا غير ، حيث  
يقرب من شهر ، وتعلم من ذلك أن مراتب  
بالأعلى ، لسعي مل السعي وهكذا ، لا  
الأقرب إلى الشهر<sup>(٥)</sup>

وفيما سخون من المائكة ، عذر بقايم  
الأصل السابق في الإحيا ، مل على الأعلى  
المسأخر في الإحيا ، إذا حيف على دوع  
الأصل الهلاك بتفهم غير عليه في السعي ،  
وإذا قدم الأعلى المسأخر في الإحيا ، على

(١) ١٧٣٩ دوع والإكليل ١٧٣٩ دوع والإكليل

١٥ ١٣٥٠ ومسي السحاب ١٣٧٤ ، تصانف

لصاع ١٩٩/٢

(٢) كتاب ترمذ ١٩٩/١

(٣) بهبه السحاب ٢٥٠٠

(١) حاشية تدوير ٧٤٤

(٢) المني ٥٨٤:٥

(٣) دوع أنطالير ٣

أو شجر أو ربح منه لا يلقته، لأن الحق له  
معرفة على أنه<sup>(١)</sup>

نقد قال الحمينة إذ من سقى أرضه أو  
زرعه من نهر غيره من غير إحد - سواء اضطر  
إلى ذلك أو لا - لا ضمان عليه، وإن أحد  
مره بعد مرة بإذنه السلطان بالضرب والحبس  
إن رأى ذلك<sup>(٢)</sup>

ولكن للمعبر حق الشرب لنفسه ودوابه إلا  
إذا حيف تعربت النهر بكثرة القنات

قال ابن عابدين قال الرلمي والمثقة إذا  
كانت تأتي على الماء كله يأن كان جمرلاً  
صغيراً وقبلاً يرد عليه من المواتي كثر قطع  
الماء، قال بعضهم لا يسمع، وقال أكثرهم  
يسمع للضرورة وجزم يكتفي في التمسك<sup>(٣)</sup>

وقال الشافعية ليس مالك الشجر أن يجمع  
من للشرب ولا استعمال رسمي الموضع ولو لم  
يدنو، وسهم من أطلق أنه لا بدلي أحد فيه  
دواء<sup>(٤)</sup>

التي لا تكفيها إلا زيادة على ذلك كماليه  
مزراع اليمس فتضي إلى حد كفايته عدة مكاناً  
ورسناً، وقد اختاره السجني، قال الأدرعي  
وهو حري، ومن جرم به المتولي

٦٠ - ومن المراء بالخمس الدين يحبس الماء  
إليهما الأسفل من الكعبين أو الأعلى كما  
قاسموا في لية الترسوس؟ الظاهر الأور،  
والمرجع إلى القدر المعتدل أو العلف، لأن  
من الناس من يرتفع كمية وسهم من ينخفض  
ويبدو من أسفل الرصن والأقرب الأوت<sup>(٥)</sup>

وقال مطروق ومن استأجرون ومن وهم  
من العائكة يحبس الأعلى من الماء ما يلع  
الكعب ويرسل ما راد عليه لمدى يمه، قال  
ليس وشهد وهو لا يظهر وقال بن الشافعية  
يرسل جميع الماء ولا يحبس شيئاً منه (أي  
بعد سقي أرضه)<sup>(٦)</sup>

ثانياً. النهر الخاص (المملوك) وحق الانعاج  
به<sup>(٧)</sup>

٦١ - إذ كان النهر مملوكة شخص، كان حق  
شخص نفسه نهر من الأنهار غير المملوكة  
فخرج مالكاً له وكان الحق به تسقي أرضه  
ودوابه، وليس لأحد مزاحمة أو سقي أرض

(١) حاشية الرلمي على نسي المطالب ١٥١/٢

محمد المحتج مع الحوتني ٣٣٠/٦

(٢) فتح البهي ٢٩/٥، ٣٠

(١) نقد المختار وحاشية ابن عابدين ٢٨٢/٥

والأم ٢٩/٦، ومنح الجليل ٢٥/٦، ٢٦

٢٩، وردة الطالبي ٣٠٧/٥، ونسخي

٥٨٩/٥، ٥٩٠، وكشاف ختاج ١٩٩/٦

(٢) حاشية بن عابدين ٢٨٢/٥

(٣) حاشية بن عابدين ٢٨٢/٥

(٤) شروطه ٣٠٧/٥، ونسي المطالب شرح

روعي الضبط ٢٥٥/٥

معه؟ قال: إن فضل الحجر خير لك<sup>(١)</sup>

فأما ما يؤثر في الجاء كحصى الحاشية  
الكبيرة وهو ذلك - فإن فعل الجاء من حاجة  
صاحبه لزمه بسلك لفلان وإن لم يحصل من  
حاشيته لم يلزم بقله<sup>(٢)</sup>.

### ثالثاً: الفهر داخل الملك:

١٦ - إذا كان الفهر داخل ملك رجل نهر آخر  
به وله ثم يسح غيره من التحول في أرضه  
وهذا بالتقال في القبط<sup>(٣)</sup>

والحقه يحصل في ذلك يلقه كالنهر

قال الحنفية: الجاء الذي يكون في  
الحياض والأسر والعمود ليس بملك  
لصاحبه بل هو مباح في نفسه، وإن كان في

(١) حدثت بمسألة عن بهاء بن أبي الفوارس  
الشري الذي لا جمل معه<sup>(٤)</sup>

أخرجه أبو ذؤود (٧٥٠/٣) - م. حنبل،  
وربما من حجر في التلخيص (٦٥٤/٣) -  
م. العميد) عن عبد الحى بن الربيع القطاني أنه  
أخذه بغيره بيده

٣، المعنى ٥٥٩/٢، وشرح مسند  
الترمذي ٤٦٧/٢

(٢) الفهر المحاور: وحاشية ابن عابد بن ٢٨٧/٢،  
٢٨٢، والبدائع ٩٨٩/٢، والأحدث ٧١٣/٢،  
وسمع الجبل ٢٤٦/٢، وأسس المطالب  
٥٥٥/٢، ومعنى المحتج ٧٧٥/٢، وشرح  
مقتضى الإرادات ٤٦١/٢

وقال ابن عبد السلام: الشرب وسعي  
الدواب من الجداول والأنهار المملوكة يد  
فان السعي لا يضر بملكها جازاً، وإنما  
بلاذ الحرفي مقام لفظي، ثم قال: لو  
كان النهر ليس لا يضر به كالأيتهم  
والأوتان لعدة معدي فيه وأمة، والظاهر  
الجواز<sup>(٥)</sup>

وقال الحنفية: لكن أحد أن يستقي من  
أثناء البحري لشربه وحمله وحمل ثوب  
ويضع به في أنيابه ذلك مما لا يؤثر به من  
غيره إذا لم يدخل إليه في مكان محرم  
عليه، ولا يحل لصاحبه البيع، لما روى  
أبو هريرة رضي الله عنه قال: قال  
رسول الله ﷺ: ثلاثة لا يضر الله إثمهم  
يوم القيامة ولا يزكهم ولهم عذاب أليم  
رجل كان له غصن ماء بالطريق فمعه من  
أمر لسبل<sup>(٦)</sup>، وهو بمسألة عن بهاء  
أنه قال: يا بني الله ما الشيء الذي لا  
يحل حقه؟ قال: الماء، قال: يا بني الله  
ما الشيء الذي لا يحل حقه؟ قال: الملح،  
قال: يا بني الله ما الشيء الذي لا يحل

(١) حتى المحتج ٢٧٥/٢

(٢) حديث أبي هريرة ثلاثة لا يضر الله إثمهم  
يوم القيامة<sup>(٧)</sup>

أخرجه البخاري (المص ٣٤٥) ط. المطبعة  
ومسنن (١٣٦/١) ط. المعنى، والبدائع  
للبحري

وقال الشاذلي ما كان من الماء في زمن  
ملكه، مائة كان مستطو قن من بحر  
او عين يسبح بها، أو غير مستطو قن  
غير ذلك فهو حق به ويحق به بيعه ومنع  
الناس منه لا ينص، إلا أن يرد عليه مائة  
نفس معهم ويحذف عنهم بذلك أن معهم  
نفس عليه أو ٧ يسفهم

لأن معهم نفعهم مجاهدته، وهذا قول  
مالك في القدر

وما ليس يورس وأحب على كل من  
حذف على مسلم الميراث أو بغيره ما يقدر  
عليه فيجب على أصحاب العياد بيعها من  
السافرين وما يورس ولا يشتقوا عليهم في  
بيعها، وإن كان السافرون لا نفس معهم  
وجبت مؤسبهم بالخوف عنهم ولا يسموا  
بالنفس وإن كانت لهم أموال بينهم، لأنهم  
الجور ليس، فمن يجور بهم أحد الزكاة  
بوجوب مؤسبهم<sup>(١)</sup>

وقال الشاذلي المية المختصة ببعض  
سائر وهي مية آثار والفسوت، كمن  
حفر بئر في ملكه أو تفقد فيه عين منكمها  
ومالك ما بها في الأصح، إذ الماء يذهب،  
وهو ماء ملكه كفتورة والمين، لكن يجب  
عليه يملك المائدي منه عن شوية لشرب.

ومن مباح أو مملوك، أكثر له حق مباح  
فيه، لأن الماء في الأصل حق مباحاً  
حقيق، فالمسلمون شركاء في ثلاث<sup>(٢)</sup>  
الشركة العينة، تنضي لإباحته، ولو كان الدهر  
في ملك رجل فله أن يمنع من يريه من  
السرب شربه أو شائبه من القمحون في  
ملكه، لأن الدهر إلى أرضه إضر به من  
غير ضروره، فله أن يمنع الضرر عن نفسه.  
وهذا إذا كان من يرد الدهر بحد ماء يريه  
في أرض مباحة فإن لم يجد ماء غيره وانضم  
لدهول وحذف على حده بدست أهله لا يملك  
أصحاب الدهر إلا أن تاد بالدهول بأحد  
أهله، مشرط أن لا يكرهه لغيره، وإن كان  
يخرج لئلا به وتطه سبت، فإن لم يخطه  
وسب من الدهول فله أن يملكه بصلاح  
بأحد قدر ما يدفع به الهلاك، والأصل فيه  
ما روي فإن موما ورد ماء مائو أهله أو  
سومهم عسى الشراء أو وسومهم أو  
يعطاهم دماً فأداء مائة بهم يا أبا عبد  
وأعطاء مائتان كانت تفتح فليؤا، فذكروا  
ذلك لتبطل خبر من الخطأ وصي الله فيه  
فقال: خلا وصحتهم بهم سلاح<sup>(٣)</sup>

(١) حفت المسلمون شركاء في ثلاث

نظم مخرجها ٦

(٢) أثر المختار، وحقيقه من عشرين ٢٨٧.

٢٨٧. والباقي ١٨٩٦، ولا أكثر لأبي يوسف

١٩٩٥

(١) من الحب ٢٤١، ٢٥



لحديث أبي هريرة مرفوعاً: «لا سمعوا قسلاً  
التياء انتموا في قسلاً انكلاً»

وہی یہ کہ بعد رم انموا او القسلاً  
ماہ عات فیسمعی بہ ولا سمعہ من لہم  
لا سمعہ فیہ۔ وکفا إذا کان القسلاً سمعہ  
سمعہ فلا لہم انموا قسلاً دعاً لنمورہ  
وکنہ لو کان صاحبہ یؤذنی صاحبہ  
بذکرہ فی آصہ فلا یسئ ک یسئہ دعاً  
للأنی

والعاً السور المشترك بین جماعة وحق  
الانفتاح به

۱۳۔ ذکار لا ہر مسو کہ لا کثر من واحد  
فلس لأحد من سركاء في سركاء من  
جراً أو بقصد عليه رضى و ذلک تو جبراً تو  
تضره أو بوسع من السركاء بسوق نصيبه انی  
أرضی به أنتوی إلا برفضاً سركائه لأنهم قد  
یتضررون بذلك<sup>(۱)</sup>

ولا يجوز لعبر السركاء في التفرق من سركاء  
أرضه إلا بإذنه، فقد نص ابن عباس عن

جمعه من الأميين وهو مسميه ورعه  
نماثيه عبره<sup>(۲)</sup>

وهي بذلك لأصح أنه لا يملك العاه  
بحسب السلكون سركاء في ثلاثاً وهو  
ذلك السلك على التامير أو لا لا يترجمه  
ما قص من حاجته أربع و جبر و جبر  
لأص من عر سركاء سركاء عبره من  
لأص من عر سركاء سركاء عبره من  
جبره و جبر و جبر بقده ذلک سركاء جبر  
سركاء أربع و جبر سركاء سركاء  
كثافته و جبر لا يعب سركاء كالثاء  
المحور و جبر سركاء سركاء إن كان  
بذلك كلاً سركاء سركاء سركاء و جبر  
سركاء سركاء و جبر و جبر سركاء

و جبر و جبر سركاء سركاء سركاء  
عليه وإن صح به الظاهر لمصطر، نصحة  
الهي من سركاء سركاء

و بشرط في سركاء سركاء سركاء أو وزن  
لا يبري المائيه الخ<sup>(۳)</sup>

وقد الحباله به لا يملك السركاء سركاء  
السلكون سركاء في ثلاثاً، وفي فصل من  
ماه أندي لم يجره من حاجته و حاجه سركاء  
و مائيه و جبر يعب ذلک بيهام عبره و جبره

(۱) ما لا سمعوا قسلاً انكلاً  
سركاء سركاء في (الصح ۳۶/۵ - ط المطبعية)  
سركاء ۹۸۳، و جبر سركاء سركاء  
(۲) سركاء سركاء (الصح ۹۱۲)

(۳) سركاء سركاء سركاء سركاء  
سركاء سركاء سركاء سركاء سركاء  
سركاء سركاء سركاء سركاء سركاء سركاء

(۱) سركاء سركاء سركاء سركاء  
(۲) سركاء سركاء سركاء سركاء سركاء سركاء  
(۳) سركاء سركاء سركاء سركاء سركاء سركاء

وتعد الشاذلية والحنابلة يجوز أن يقسموا  
 الشريك ماء للنهر بالهبات، إذا مرصوا على  
 ذلك وكان حق كل واحد منهم مائة مثلاً  
 أن يجمعوا لكل واحد من الشركاء حصته يوماً  
 وليلة، أو أن يجمعوا لواحد من طوع أو شمس  
 إلى الروال، وللآخر من الروال إلى المغرب  
 ونحو ذلك، أو يمتصوا بالصاعبات أو يمسحوا  
 صبط ذلك بشي، معلوم جاز إذا ترصوا به،  
 لأن الذي لهم لا يتجاوزهم، أو أن ينقي كل  
 منهم مائة، أو بعضهم بشي يوماً وبعضهم  
 بشي أكثر بحسب حصته<sup>(١)</sup>، ويستأنس لذلك  
 بما رواه تميم بن حذاد<sup>(٢)</sup>، ولما رواه  
 أبو حنيفة<sup>(٣)</sup>

الحنابلة أنه الشهر، ذلك حصصاً معلومة فليس  
 لهم أن ينقي مائة أو أضعافها إلا بهم،  
 وإذا دسوا إلا واحد، أو كل اثنين أو  
 ثلث لا يمنع الرخص أن ينقي مائة أو  
 زرع<sup>(٤)</sup>

وفي الأم لو أن جماعة كان لهم مياه  
 ببلدية تصفوا منها، واستقروا بفضل منها شيء،  
 فجدوا من الماء بطلب أن يشربوا ينقي  
 في واحد منهم ذوق واحد ثم يجوز لمن  
 مضى من الماء ذوق من - معه إياه - كان  
 في غير أو يشرب منه، لأنه فضل ماء يريد  
 يستحق<sup>(٥)</sup>

### كيفية قسمة ماء النهر المشترك:

١٤ - ينقسم القسماء على كل لكل واحد من  
 الشركاء، في شهر أشهر أن ينتفع بماء هذا النهر  
 في شرب، وسقي، أو غيره مرصوا فيه بينهم  
 على كيفية خاصة في الانتفاع جاز ذلك لأن  
 الحق فيه<sup>(٦)</sup>

قال شافعية وإذا اتفقوا بالهبات جاز،  
 ولكل منهم أن يرجع من شاء على الصحيح،  
 لأن رجوعه قد جاز بغيره قبل أن يبعد الآخر  
 بغيره فعليه أخذه بغيره من الشهر ليعلمه أن  
 أخذ بغيره فيه<sup>(٧)</sup>

وممن نكروا الهبات نيتي كل واحد  
 بالانتفاع، وقبل لا يصح القسمة بالهبات،

(١) مسمى الصحيح (٢٧٥)، ٢٢٦، وروى  
 ابن أبي شيبة (٢٧٥)، (٢٦٦)، وأبو حنيفة  
 (٢٧٥)، والشافعية (٢٣٥)، وكشاف القناع  
 (٢٠١)، وبنو قيس (٢٨٥)

(٢) سورة البقرة ٢٥٠

(٣) مسمى الصحيح (٢٧٦)، وأبو حنيفة  
 (٢٥٠)

(٤) حاشية ابن حنبل (٢٨٢)

(٥) الأم (٢٨٢)

(٦) نكروا المنتظر وحاشية ابن حنبل (٢٨٥)،  
 والشافعية (٢٨٢)، ومسمى الصحيح (٢٨٢)،  
 وحاشية النووي (٢٨٢)، وجواهر الإكليل  
 (٢٠١)، وروى الطائفة (٢٠٧)،  
 (٢٠١)، وأبو حنيفة (٢٨٢)، وأبو حنيفة  
 (٢٨٢)، وكشاف القناع (٢٨٢)

وإن كان النهر يمشى، فحسب منهم أراضي  
قريبة من أول النهر، ولحسب أراضي بعيدة  
تجس لأصحاب لأرض القربة خمسة لغرب  
لكل واحد ثقب، وجعل النهر خمسة يجري  
في النهر حتى يصل إلى أراضيهم، ثم يحسم  
بينهم خمسة أخرى<sup>(١)</sup>

وما حصل لأحدهم في ساقية تعبره من  
بما أحب، فكل واحد يصح بهبه ما  
شاه<sup>(٢)</sup>

وقال الحصبه إذا كان نهر مجس قوم  
والخضمر في الشرب كان الشرب بينهم على  
صير أراضيهم، لأن المقصود لا يمتنع سقي  
الأراضي مشدود بعده، وإن كان لأرض منهم  
لا يشرب حتى يسكن النهر ثم يكن له ذلك  
لما فيه من إبطال حق إبنائهم ولكنه يشرب  
حصته<sup>(٣)</sup>

وإن نواضوا على أن يسكن<sup>(٤)</sup> الأرض النهر  
حين يشرب به بهبه أو اصطلاحوا على أن  
يسكن كل منهم في موته جاز لأن الحق لهم،  
ولا أنه إذا تمكن من ذلك يدرج فلا يسكن بها

(١) المعنى ٥٨٦/٥

(٢) كشافة القناع ٢٠٠/٢، ومعنى المحتاج  
٣٧٥/٤

(٣) الهدى ١٠٦/٤

(٤) يسكنه النهر يسكنوا من بهبه قتل سقته،  
وليسكن بكسر السين ما بعد ٤ (المصباح)

لأن نواضوا بعل ويكثر وسختلف فائدة السقي  
ولا يام<sup>(٥)</sup>

١٥ - وإن مشاخ الشركاء في سقته الماء لم  
صاق عنهم قسمة الحاكم بينهم

وطريقه ذلك - كما يقول الشافعية والحائفة  
- منصب نحو حشبة أو حجر في هرض النهر  
مستوية الطرفين والوسط موزونة مستقر من  
لأرض، وفيها ثقب موزونة أو متعاقبه على  
نحو الحصص من النهر، لأنه طريق في  
استيفاء كل واحد حصته

وإن كانت أملاكهم مستوية فراضوا.

وإن كانت أملاكهم مختلفة قسم الماء على  
نحو ذلك، فلو كان لواحد النصف والآخر  
الثالث والآخر النقص فإنه يجس في الحشبة  
ثلاث ثقب، لأصحاب النصف ثلاثة لغرب  
نصف في ساقيته، ولأصحاب الثلث ثمان  
بصيد في ساقيته، ولأصحاب النقص واحد  
نصف في ساقية<sup>(٦)</sup>

وإن كان لواحد الحاصل، والباقي لآخرين  
بساويان به، جعل في الحشبة عشرة لغرب،  
لأصحاب النقص أربعة نصاب في ساقيته،  
وكل واحد من الآخرين ثلاثة نصاب في  
ساقية

(١) روضة الطالبين ٣٩١/٥

(٢) مبني المحتاج ٣٧٥/٧، وكشاف القناع  
١٩٩/٤، ٢٠٠/٥ والمعنى ٥٨٦/٥

وَنُو كَانَتْ قَصَمَهُ الْمَاءُ وَقَعِبَ بِالْكُرَى  
بِكُورِ الْكَافِ جَمْعُ كَوْفٍ يَتَّخِذُهَا النَّشَبُ  
وَأَرَادَ أَحَدُ الْمُشْرَكَاءِ أَنْ يَسْمِيَ بِالْأَدَمِ فَلَيْسَ بِهِ  
دَيْنٌ لِأَنَّ الْقَدَمَ يَتْرُكُ عَلَى قَدْعِهِ يَتَهَوَّرُ الْحَقُّ  
عَلَيْهِ

وَقَالَ الْمَالِكِيَّةُ: إِنْ أَجْمَعَ جَمْعُهُ جَمْرٍ  
أَهْلَهُ الْمَاءُ بِأَرْضٍ مِائَةً أَوْ أَرْضَهُ الْمُشْرَكَةَ  
بِهِمْ أَوْ عَلَى حِفْرِ بئرٍ أَوْ عَيْنٍ قَسَمَ الْمَاءَ  
بِهِمْ عَلَى حَسَبِ أَعْمَالِهِمْ فَتَنَ<sup>(۱)</sup> وَنَحْوَهُ  
بِرُحْلِهَا أَيْ يُعْطَى كُلُّ قَدْحٍ حَقَّهُ

فَالْمُشْرُوقِيُّ وَدَّ قَسَمَ الْمَاءَ بِالْعَدْلِ  
بِرَأْيِ أَحْلَافِ كَثَرَةِ الْجَرَى وَقُلَّةِ، فَإِنْ جَرَى  
عِنْدَ كَثْرَةِ نَوَى مِنْ جَرِيهِ عِنْدَ لَمَسِهِ فَيَرْجِعُ  
مِنْ ذَلِكَ لِأَهْلِ الصَّغَرَةِ، وَإِنْ تَنَاحَوْا مِنْ  
الْبَيْتَةِ لَفَرَّ بِهِمْ، فَسَ حَرَجَ سَهْمَهُ بِالتَّقْدِيرِ  
عَلَيْهِ

(۱) الْقَدْحُ الْمُشْرُوقِيُّ مَعَ حَاشِيَةِ إِبْرَاهِيمَ عَسَاكِرِي ۲۸۵،  
وَالْهَذَاهُ ۲۷۱

(۲) الْقَدْحُ حَرُّ الْقَدْحِ الْفَقُّ بِشَعْبٍ وَقَوْلًا بِهِ  
(الْعَسَاكِرِي ۲۷۱، ۲۷۲)، ذَلِكَ أَنَّ فَرِيدَ عَيْنِ  
الْحِفْظِ مِنَ الْمَاءِ، وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ فِيهِ هُوَ سَائِي  
الرَّوْعِ دُونَ حَاجَتِهِ، وَقَالَ عَمِيصٌ هُوَ مِنَ  
الْإِسْعَاقِ الْمُتَقَدِّمِ، خَبَرَهُ عَنْ أَلَانَةِ الَّتِي يَتَوَصَّلُ  
بِهَا لِإِعْطَاءِ كُلِّ ذِي حَقٍّ مِنَ الْمَاءِ حَقَّهُ مِنْ  
غَيْرِ عَمَلٍ وَلَا دَسِيسَةٍ

(۳) تَفْشِيرُ الرَّكْبِيِّ مَعَ حَاشِيَةِ الْعَسَاكِرِي ۲۷۱،  
۲۷۲

يَكُونُ بِهِ قَهْرٌ كَالْعَيْنِ وَغَيْرِهَا لِكُونِهِ إِفْرَاقًا  
بِهِمْ بِمَنْعِ مَا فَضَّلَ مِنَ الْمُسْكِرِ عَنْهُمْ، لَا إِفْرَاقًا  
وَحْدًا مَذْهَبًا.

لَئِنْ لَمْ يَمْسُكِرْ لِوَاحِدٍ مِنْهُمْ شَرِبَ إِلَّا  
بِالْمُسْكِرِ وَلَمْ يَصْطَلِحُوا عَلَى سِيَرِهِ فَتَنَ بَدَأَ  
بِأَهْلِ الْأَسْتِثْنَاءِ حَتَّى يَرَوْهُ، ثُمَّ يَعْلَمُ لِأَهْلِ  
الْأَهْلِ بِمُسْكِرٍ

وَهَذَا مَحْنَى حَرْفِ إِبْرَاهِيمَ مَسْعُودٍ وَخَصِي  
عَنْهُ، ذَلِكَ أَنَّ سَائِلَ النَّهْرِ أَمْرًا عَلَى أَهْلِ الْأَهْلِ  
حَتَّى يَرَوْهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَسْمَعُوا مِنْ الْأَهْلِ  
مِنَ الْمُشْكِرَةِ وَعَلَيْهِمْ طَاعَتُهُمْ فِي ذَلِكَ، هِيَ  
أَرْسَلُ طَاعَتِهِ فَيُجَرِّدُ

وَفِيهِ الْقَدْرُ الْحَقِيقِيُّ ذَلِكَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ  
وَالْمُسْتَحْسَنُ مُتَابِعٌ لِأَنَّهُ قَسَمَ الْإِمَامُ بِالْإِمَامِ،  
أَيِ إِذَا لَمْ يَصْطَلِحُوا وَمِنْهُمْ يَسْمَعُونَ مِنَ الْمُسْكِرِ  
يَقْسِمُ الْإِمَامُ بِهِمْ بِالْإِمَامِ فَسُكِرَ كُلُّ مِي  
بُوتَةٍ

وَالْمَاءُ مِنْ حَقِّهِ قَبْلَهُ دَنِيَ الضَّرُورَةُ الْعَامَّةُ  
وَقَطَعَ السُّبُوحَ وَالْحَمَامَ، بِذَلِكَ أَنَّ كُلَّ  
شَرِيكَ فِي هَذَا الْقَدْرِ حَقًّا لِحَقِّهِمْ أَهْلُ  
الْأَسْفَلِ بِهِ حَقٌّ قَبْلَهُ الْعَلَا بِهِ ضَرُورَةُ أَهْلِ  
الْأَعْلَى، وَكَذَلِكَ نَحْنُ مِنَ الْأَهْلِ، أَيْ  
ذَلِكَ مَعَ الْعَامِّ بَيْنَهُ وَشَرِيكَ بَيْنَ الْكُلِّ، وَذَلِكَ  
الْمُسْكِرُ مَا ذَكَرُوا وَارْتَضَوْهُ

(۱) حَاشِيَةُ إِبْرَاهِيمَ عَسَاكِرِي ۲۸۶، ۲۸۷

يكون كريمة على الناس، فإن اسمعوا، أحبر الإمام الناس على كريمة إحياء مصالحة العامة، إلا هم لا يقبلوها لأنفسهم، قال عمر رضي الله تعالى عنه «لو تركتم ليستم ولا ذكرا»<sup>(١)</sup>

لا أن الإمام يخرج للكريم من كان يفر مني بمحل وظيف، ويحصل مؤنة عمر الميسر الذين لا يصفونهم بأنفسهم، كما يفعل في تجهيز الجيوش، لأنه يخرج من كان يفر المال، ويحصل مؤنة على 'أعيانه' كما هو.

ولو خفف من هذه الأنهار الفرق قبل السبلح إصلاح منها من ست أمال<sup>(٢)</sup>

ثانياً: لأنهار الممددة.

١٨ - ذهب الفقهاء إلى أن الأنهار الممددة تكون كريمة وإصلاحها وعمارتها على من

(١) أثر عمر رضي الله تعالى عنه لو تركتم ليستم ولا ذكرا.

قال السيوطي في النهاية (١٧٢٨) سم ألف عليه في الكتب المشهورة في كتاب الحديث، وإما ذكره 'مجلداتي' كتبهم ولم أجد من 'مكتوبه'

(٢) الهندية وتكتب مع القدر ١٤٨ - ١٥٠ ط دار إحياء التراث العربي، والمد المحتار وحاشية ابن عسايس ٢٨١٥، والبيان ١٩٢٩، وروضة ٣٠٦٥، وأسس المظالم

١٥٥، ١٥٤٦

مؤنة كرى الأنهار (عسلاقتها وإصلاحها)

١٦ - لأنهار بم عامة غير ممددة لأحد أو خاصة ممددة شخص أو أكثر

ويستلزم من يتحمل كرى الأنهار وإصلاحها بإحلاف مروج النهر، وبين ذلك دعا باني

أولاً: الأنهار العامة

١٧ - كرى<sup>(١)</sup> الأنهار العامة كاسبل ودجلة والفرات يكون على السلطان من بيت مال المسلمين، لأن مصلحة الكرى عامة للمسلمين، فتكون مؤنة من بيت المال، معون النبي ﷺ الخراج بالحصان<sup>(٢)</sup>

ويكون المؤنة من مال الخراج والجبرية دون العشور، والصفقات، لأن العشور والمصنفات للمعمر، والخراج والتجربة للثواب، فإن لم يكن في بيت المال شيء

(١) كرى النهر حصره وإخراج طينه للحداد الحريرة، والكري معبر الحفيرة، وعمر المصلحة بالمادة، وعبر الحفيرة بالإكراه والإصلاح.

(٢) حديث الخراج بالحصان أخرجه أبو داود (٧٨٠٨)، ط محسن من حديث عائشة، وصححه بن القطان كما في التلخيص لأبي حنيفة (٥١٨٣) - ط الطيف

شيء لأنه لا منك فيما وراء موصعه.

فإن كان بعض من جميعهم به ما يحتاج  
من مصرف موزنة على جميعهم لا تشتركتهم  
في الحاجة به فلا تنفع به، فكانت موزنتهم  
عليه كآوله<sup>(١)</sup>

فإن أبو حنيفة موزة كرى النهر المسرك  
عندهم من أعلاه، فإذا جاوروا دمي رجل منهم  
بريء من موزة الكرى، ويوضح ابن عابد  
دلت يقول: بأنه أنه لو كان الشراك في النهر  
مشرقة فعلى كل فخر العوزة فذلك جاوروا  
أرض وحل سهم فهي على سبعة جاهي  
تساعاً لحد، يحد الأقرب لساكن أرضه،  
وهكذا فسر في الآخر أكثرهم عرفه لأن لا  
يخرج ولا إذا ومن الكرى إلى راحة ودونها في  
المراسم من يده إلى الأول، الموقوف عمر من  
أبي حنيفة<sup>(٢)</sup>

ووجه كون أبي حنيفة قد كرى من  
حقوق الملك، والملك في الأعلى مشترك  
بين لكل من فرقة النهر إلى مترب أولهم،  
فكانت موزة على الكل، مما بعده فلا منك  
به، حسب الأعلى فيه إنما به حق، وهو حق  
في كل الماء به، فكانت موزة على صاحب

الكرى، لأن انحرز بهم والمصلحة تعود  
عليهم على خصوص الحال<sup>(٣)</sup>

## كيفية الكرى والإصلاح

١٩ - يحدب الفقهاء في كرم كرى النهر  
المشرك وإصلاحه على أربعة، ألا هي

عبد الحابل، وهي حكمة وهو وجه عند  
الشافعية يكون كرى النهر المشترك لإصلاحه  
على شركاء بحسب حكمة فيه

ويوضح الحنابلة الخبيثة التي يتم بها  
الإصلاح بمثل ذلك، إذ كان بعض الشركاء في  
النهر أقرب إلى أوله من بعض الشراك، لكل  
من كرمه وإصلاحه حتى يصلوا إلى الأرض، ثم  
به، وصلوا فلا شيء على الأقرب منه، ذلك  
لأنه لم يستحقه، لأنه لا حق له به، ووجه  
ذلك ويشترك بالاقرب حتى يصلوا إلى الثاني  
ثم لا شيء عليه لما تقدم، ثم يشترط من بعد  
الانتهى حتى ينهي إلى الثالث، ثم لا شيء  
عليه بعد ذلك، وهكذا حتى انتهى العمل إلى  
موضع واحد منهم لم يكن عليه قيمة بعده

(١) قدر المحبر، حنابلة ابن عابد، ٧٨٤/٥،  
والإمام، ١٩٧٦، والهداية، وشروحه، ٩٥٩،  
١٦، والمصنف، ٣٦٥٣، والمصنف،  
١٤٤٥، روضة الخطيب، ٣٠٨٥، راسي  
المصنف، ٤٥٥٢، كشف القناع، ٤١٤٧،  
٤١٥، ٤٢٠٠، ومصابي أولي شمس،  
٢٠٥، ٢٠٤٨

١. مصاب أولي الله، ٣٦٤٨، ٢٠٤٨، ٢٠٥٠،  
والشمس، ٥٩١/٥، وكشف القناع، ٤١٥٣

(٢) قدر المحبر، حنابلة ابن عابد، ٧٨٤/٥،  
٢٨٤/٥

المالك لا على صاحب الحق، ولهذا كانت  
قوله الكري عن أصحاب الشهر<sup>(١)</sup>

وقال أبو يوسف ومحمد من المداخلة  
والضاحية في الأصح شكري على جميع  
الشركاء من أول الشهر إلى آخره لاقتراكهم  
وتساعده به، وقال صاحبان بمحض  
الشرب والأرض كما يسترون في سحابة  
الشعة، لأن لصاحب الأعلى حق في الأسفل  
لا حاجة إلى سبيل من فصل من أحد به<sup>(٢)</sup>

٢٠ - من الحقبة وليس على من الشدة من  
الكري شيء، لأن لكري من حموى المالك  
ولا منك لأهل الشدة في رقة الشهر بل نعم  
حق سرب الماء والسبي للدراب فقط  
والأشهر لا يحصرون، لأنهم أهل الدنيا  
جميعاً<sup>(٣)</sup>

امتناع أحد الشركاء عن الكري  
والإصلاح.

٢١ - تنق المعاهد على ما احتج به الشهر  
المشرك بين جماعة من كري وإصلاح

(١) المدح ٩٢/٩

(٢) مدار أصحابه، حاشيته في صديري ٢٨١/٥  
والهذه ١٠٥٤، المدح ٩٢/٩، ورضه  
الطائفي ٣٨٥، وأمس المطالب ١٥٥/٢

(٣) المبدائع ٩٩٦، ٩٩٧، ورس علسير

وعادة يكون على جميع الشركاء به

لكهم يحسمون في حكم ما إذا امسح  
أخذ الشركاء عن المشاركة في الكري  
والإصلاح

وعلى الجملة فإن الحكم عند حمويه  
والجدة أن الأبى يجبر على المشاركة

وعند المالكية والشافعية في الجديد لا  
يجبر لأبي ركل مدب تفصيل خاص  
يختلف عن غيره ويان ذلك فيما يلي

٢٢ - نسم التحقية شهر المملوك، إلى  
قسمي عام، وخاص

والخاص بينهما أن ما يستحق به الشعة  
خاص، وما لا يستحق به الشعة عام

وحلف في تحديد ذلك، فكل  
الحاصر ما كان ثغره، فما دونها، أو كان  
على حربة واحدة، وليس إلا أن الشهر لها  
دون أربعين قهر خاص، وإن كان  
أربعين فهو عام، وجعل بعضهم الحد  
الخاص هو أسلته، وبعضهم في ألف  
وعبر ذلك عام، وأصح ما بين يدي أنه  
يعرض إلى رأي المصنفين<sup>(١)</sup> ما كان من  
الأطوار أي من شه، وعلى الخاص ما  
لا تجري فيه السن، وما تجري فيه فهو  
عام

وهذا الإجماع ولكن أحسن ما قيل فيه<sup>(٢)</sup> إن

عن عمارة أراضهم، وذلك بعض الماخزين  
يجرمهم الإمام على ذلك حتى أصحاب الشعة  
في الشهر<sup>(١)</sup>.

٢٥ - وعلى القول بعدم جبر الآبي إذا أبي  
بعض الشركاء من الكري وقام الباقيون  
بالكري، فهل يرجعون على آبي بما يخصه  
من مؤنة ما لمدر<sup>٢</sup>.

فأمر - إذ كان بأمر القاضي رجحوا على  
الآبي

فمن بين عبيدين عن الدخيرة أن ثقاض  
يقا أمر الفيلس بكري متبب الآبي على أن  
يستوفوا مؤنة الكري من نصيبه من الشرب  
مقتدر ما يصلح قسمة ما أنفقوا عليه مؤنهم  
يرجعوا على آبي بذلك

وبن لم يرجعوا الأمر إلى القاضي، هل  
يرجعون على الآبي بقطعة من انفعه ويضع  
الآبي من شربه حتى يؤدي ما عليه قيل  
نعم، ومن لا

ردكر في عبود لمسائل أن الأول قول أبي  
حليمه وأبي يوسف، وثله في التارخانية  
والسرارية، قل ابن عابدس، وحده أنه لا  
يرجح لأحد عوتين لكن مفهوم كلامه القدر

(١) الدر شمس وحلبه ابن عابدس ٢٨٤/٤

الهلية وشروها ١٥/٩، والبناء، في شرح  
الهدية ٢٧٨/٩

كان الشهر ثمن مائة فالشركة حصة ولا  
صنف

٢٢ - وعلى ذلك فإن كان الشهر عاماً وأبي  
بعض الشركاء من الكري، فإنه يجبر على  
الكري دعماً لمصروفه، وهو ضرر بعينه  
الشركاء، وضرر الآبي خاص ومعام، عوض  
فلا يجازى به

فإذا أورد الشركاء في الشهر علم أن  
يحصونه حصة لا يثنى وجه ضرر دم كبرى  
الأراضي وفقد طرق سحر الآبي، وإذا لم  
يكن له ضرر عام فلا يجبر الآبي لأنه  
موجوم، بخلاف الكري فإنه معلوم

٢٤ - إذا الشهر الخاص وقد خدمه فقهاء  
لخفية في إجازة المصع عن الكري

فإن كان المصع بعض شركاء، فقد جاء  
في الكفاية حين يجبر الآبي وهو قول أبي  
سكر لا سكف، فإن ابن عابدس أحمر على  
الصحيح كما في الشوك، وقول لا يجبر  
وهو قول أبي بكر بن أبي سيدة البجلي، قال  
ابن عابدس وهو ظاهر الرواية.

وإن كان المصع كل الشركاء في الشهر  
ونفقوا على ترك الكري في ظاهر مدقق  
لا يجبرهم الإمام على ذلك كما لو احتسوا

(٢) الكفاية على تهذيب ١٥/٩، وحاشية ابن  
عابدس ٢٨٤/٥



لعمه ماثها قاراد احدهم الخس واور لأحرون  
 - وفي برثه الخس صرر على الماء ويضاف  
 والماء يكمي أو لا يكمي إلا الدبر أو لعل  
 الخس حياضه - فلندس أوراها بغير أن  
 يكسوا ثم يكونوا أولى بالماء الذي راد في الماء  
 حنصهم دون من لم يكمي حتى يؤد  
 حصصهم من البعث فيم جمر إلى أحد حصصهم  
 من جميع الماء<sup>١</sup>

٢٧ - وقيل الشاعية إذا أصبح أحد الشركاء  
 من العشرة في الشهر والغناء وانشر في الحديد  
 لا ١٠ أو حذبه ١٠ لا يجوز على ربح الأرواح  
 شركاء، ولأن الممتنع يظهر فيه شكيفه  
 بمصاره والفقير لا يزال بالهوى

وفي القديم بغير دليلا لمصر ومبراه  
 بالملأه المشتركة من العطيل

وقال لسوي والأصغر عند جمهور  
 لأصحابه هو الجهد

وصحح صاحب تيسر القديم وأتى به  
 شافعي

وقال الثوري في الماء أو لا من أن  
 بغير الممدح، وقال والأحبار في ظهور  
 خصصي أن امتعه بمصاره أجده، وإن كان  
 لأصغر أو عرض صحيح أو شك فيه لم  
 يهر

بالهوية، ليسر - غيره ما رجع عدم الموضع  
 في كان بهر من العاصي<sup>٢</sup>

٢٩ - والأصل عند المالكية أنه يفتى على  
 سريته فيما لا يفسد به بغير مع شريكه أو  
 يبيع منه جميع حصته إن أبي التعمير

لكن المالكية شتوا من ذلك الشركاء في  
 الشرا أو التبر أو النهر فإن من أبي التملوه من  
 الشركاء لا يبيع على البيع سواء كان على  
 الشرا أو التبر أو النهر أو شجر فيه شريك أو  
 لا، ويقال بشريك عنه إذا شئت ولك ما  
 جعل من الماء بعمارتك، وقال الشافعي  
 هو إذا كان الماء إن كان لشريك أو غير  
 الماء وحصل الماء بالتعمير - أو ما زاد به  
 من الماء، وقال من أن يعمد في قدر من  
 أنفذه أو يبي في بيت صاحب الأبي بما  
 يصبه من الماء، وقد قول ابن خلدون

وقال من يبيع بغير التبريد عمر التبريد  
 إن أبي التبريد إن كان على الشرا أو العين ربح  
 أو شجر فيه شريك مؤبر وقد شهد من راد  
 ورجح قول من نقضه<sup>٣</sup>

وحاء في مواهب الحليين إذا أعتبت به  
 أو عتبه بين أو لا يبي أو يبيع لهم إلى أن يكمرو

(١) قال المالكي رحمه الله في حديثه ٢٨٤:٥  
 والهدية وشروطه ١٥٩

(٢) الترمذي ٢٩٥٨، ٥٠٩، والخطار ١١٤:٥

(٣) الخطيب ١٤٤:٥

ولو لمع الشريك على شمع البهر فليس له مع الشريك الممسح من الاستماع بماء لمشي الشرى وجبره، يكر له أن يمسح من الاستماع بالماء والأت و بكثرة والآلات انسي استنها<sup>(١)</sup>

قال الموردي: وإنما غلبت بالقياس، وهو إجماع المجتمع - فأمر على الامتناع فإن الحاكم يفتقر عنه من ماله، فإن لم يكن له مال، ففرض عليه، أو لو كان للشريك في الإقتاد عليه يرجع على المجتمع، فمر سئل به الشريك فلا جوع به على المذهب، وقبل مولانا غلام نعم، والجدة لا، وقبل يرجع في القيد، وهي الجديد مولانا<sup>(٢)</sup>

٧٨ - وعند المصنفه يجر المجتمع من الشركة عن المعازة نحو شريك<sup>(٣)</sup> أي جبر، الحاكم يأخذ من مال المجتمع انقاذ ويمن بقدر حصته، وإن لم يكن للمجتمع نقد مع الحاكم عرضه وانفق من ثمنه مع شريكه باستحاضة بمصلحة معام المجتمع، فإن تضرر دنت على الحاكم نحو تعيب ماله انقضت عليه أحكام البردي ما عداه كنفقه نحو زوجته، وإن عمر

(١) روضة القسيس ٢١٨/٢، وصحيف المجتمع ١٩٠/٢

(٢) روضة العائنين ٧٠٤

(٣) كتاب المنافع ٤١٥/٢، ومطالب الرعي ٢٧٢/٢، وشرح حاشي الإزهار ٢٧٢/٢

الشريك يأن شريك أو يأن الشريك، مع رجوع على شريك زوجته على شريكه<sup>(٤)</sup>

ويد، أراد أحد الشركاء أن يمسح عليهم بلشري، معه والجد بههم على الشركة، ولا يخص به المصنف لأن الماء يسح من ملكهم وإنما لم يخصص في مثل أطير من رئيس له عبي مال، وشرح المصنف بعد معنى على ما سبق

### حكم ما انتصر عنه الماء

٢٩ - احتلف الفقهاء في حكم الأرض التي يكتشف فيها ماء النهر هل تكون حصة للمسلمين أو تكون من بين هذه الأرض<sup>(٥)</sup>

فبعد جمهور الفقهاء يكون حصة للمسلمين، وعند غيرهم يكون لمن بين الأرض التي اكتشف فيها النهر، وهذا في الجملة، ولكل مدونة تفصيل خاص ويبدأ ذلك بعد يلي.

فبعد الحنفية، لو حرق ماء لأهواز الخطاء كسيحون ودجلة والفرات من أرض فارس لمن يبيع أن يفسده إلى أرض يفسده، لأنه يحصل أن يفسد ما إذا إلى مكانه ولا يجد إليه

(٤) كتاب القصاص ٤١٨/٢، ومطالب الرعي ٢٧٢/٢

(٥) كتاب القصاص ١٥٨/٢، ومطالب الرعي ٢٧٢/٢، وشرح حاشي الإزهار ٢٧٢/٢

ومثله ما يحصر به الماء من تجرأ في البحر، ويجوز دونه ويغوص فيه لم يقصد إحياءه، ولا يجوز فيه السباح ولا الغرغرة ولا ما يغير المصير<sup>(١)</sup>

وعرق الحبيطة بين أرض مملوكة قلب عبيد الماء ثم يغسل فيها ويبي أرض يغيب عبيد الماء ولم تكن مملوكة لأحد

جاء في كشف الصانع لا يملك بإحياء ما يغيب في غار عت الماء، وما كان مملوكاً وغيب الماء عنه ثم يغيب الماء عنه، بل هو بالي عني مثل ملاك لب غلبة الماء عليه، فله أحد، لأنها لا تزال ملككم عنه

أما ما يغيب عنه الماء من الجزائر والرفاق<sup>(٢)</sup> بما لم يكن مملوكاً بشكل أحد إحياءه يحد أو غرسه كسواك، قال الحارثي: مع عدم الضرر وبني عليه، وقال في التفتيح لا يملك بإحياء، وبه في المستوفي، قال أحمد في رواية أبي حنيفة من

سبلاً فيجوز على جانب آخر بهصر، حتى لو اس النود، أو كان يزارها من الجانب الآخر لأرض موات لا يستقر أحد بجمع الماء عليه فيه ذلك، ويملك إذا أحياه بهذا الإجماع أو بقدر إنته على الاختلاف في اشتراط إد الإمام في الإحياء أو عدم اشتراط<sup>(٣)</sup>

واختلف فقهاء المالكية في الحكم، فقد ذكر الشيخ عليش، وقد سئل عن أرض اكتشف بها البحر هل تكون مينا للمسلمين أو نسي تب أو لمس دخل البحر أرضه؟ أنه يكون لمن عليه ثم قال، وذلك هو قول عيسى بن دينار وعليه حمدي، وبه الفتوى والمفتاء، وقال سحنون وأصبح ومطرف تكون مينا للمسلمين كما كان البحر<sup>(٤)</sup>

وعند الشافعية لو حصر به انتهر من جانب منه لم يحرج عن كونه من حقوق المسلمين العامة، ونسب للمسلمين إقطاعه لأحد كالتنهر وحرمه

ولو دمه أحد لزمه أجره لمصالح المسلمين، ويخط عنه قدر حصته إن كان له حصة في ماء المصالح

مع للإمام دفعه لمن يرتفع به بما لا يضر المسلمين

(١) بنسخ المصنف ١٩١/١

(٢) فتح المن المال ٢٣٧/٤

(١) حاشية النوي ٨٩/٣

(٢) قال في الكشف الرقاق - بفتح الراء - أرض لب أو مال ينقل بحسبها بعض، وقال بعضهم أرض مستوية بينه القرب تحتها مزارع، وهي سلك الحروب الرقاق - بالفتح - الأرض المملوكة للمسلمة المشوية للينة الثراب تحت حلا، وقال الأصمعي الوقف الأرض تالية من غير رمل

موسى إذا مضى الماء من جوفه في هذه رجل لم يس فيها لان فيها صرر، وهو ليل الماء يرجع إلى فلك المكان، فإذا وحده صياً يرجع إلى الجانب الآخر فأضرب بامنه، ولأن الحرقه صبت الكلال والمطلب وجرب مجرى المهادن المدهر<sup>(١)</sup>

## نهى

### التعريف

١ - اسهر في اللغة ضد الأمر، يقال نهى عن شيء ونهيه عنه، ونهى الله عن كذا حرمه<sup>(٢)</sup>

٢ - أما في الاصطلاح فقد عرف الأصوليون بنهجات منها، أنه التصية كلف عن فعل على وجه استعلاء<sup>(٣)</sup>

### الآلفاظ ذات الصلة

#### الأمر

٣ - من معاني الأمر في اللغة طلب الفعل، ويستعمل القهوه بهد حمى<sup>(٤)</sup>

والعلاوة بين الأمر والنهي: التفضاء

(١) معجم الصحاح، ومقاموس المحيط،

المعجم المبرك، والمصباح المبر

(٢) فسر المحيط ٤٢٦، ٤٢٧، وكلمة

١١١، ومعجم الشيوخ ٣٩٤، وكشف

الامرار ٥٧٤

(٣) فسر المحيط ٣٨٤، وبيان العرب،

والقاموس المحمد، والمصباح المبر

وقال أحمد في رواية حرب يروى عن عمر رضي الله تعالى عنه أنه أباح المجترى يعني أباح ما يثبت في الجوف من النبات، قال إذا صحت الفوت من شيء، ثم من فيه صحت صحت، رجل يصح الناس به فليس له ذلك، وإن كان ما نصب عنه أثناء ٢ يمنع به أحد فعمره، رجل عظمه لا ترد أثناء، مثل أن يجمعه حرمة فهو أحق به من غيره لأنه منحجر له من لسله فيه هو<sup>(٥)</sup>

والتعصيل انظر (إحياء ١١)





حيث الوصف، كالمبج عند شرح التذاه  
لصلاه الجمعة<sup>(١)</sup>

ويزج يرجع لمنه انصلي للمبهي عنه  
وصفاً ويحرم به ينتهي عن انشيء لوصفه  
اللازم، وهذا النوع هو محل الخلاف بين  
المسبب والمفسر<sup>(٢)</sup>

وتمصيل سلكه كلها في حلحل  
لأصولي

ج - ما تستعمل فيه صيغة النهي من مطلق

٨ - يستعمل صيغة النهي في معاني أخرى غير  
ما سبق كالكره كقولہ نذالی ﴿وَلَا تَسْأَلُ  
لَقَدْ كُنْتُمْ يَوْمَ تُنْفَخُونَ﴾<sup>(٣)</sup>، والدعاء كقولہ  
تسألني، ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ  
بِإِذْنِنَا إِلَيْكَ وَمَا نَكُفِّرُ عَنْ أَثَمَةٍ  
عَنْكَ كَقَوْلِهِ نَعَالِي ﴿وَلَا تَقْعُدُوا عَنْ صَلَاتِكُمْ  
عَنْ دَارِكَةٍ﴾<sup>(٤)</sup>، والمضمر لسان المسبب  
وإنه كقولہ نَعَالِي ﴿وَلَا تَقْعُدُوا عَنْ صَلَاتِكُمْ  
عَنْ دَارِكَةٍ﴾<sup>(٥)</sup>، ولأنه كقولہ نَعَالِي ﴿وَلَا تَقْعُدُوا  
عَنْ صَلَاتِكُمْ﴾<sup>(٦)</sup>

(١) اصول السرطاني ٨٠/١، والبحر المحيط  
٤٢٩/٢، وعائنه الدرر ٤٤/٣

(٢) مدحه المسحاج ١٩١/١، وروض الطالب  
٢٠١/١، ومعنى المحتاج ٣/١

(٣) سورة نهم، ٢٩٧

(٤) سورة نهم، ٢٩٧

(٥) سورة نهم، ٢٩٧

(٦) سورة نهم، ٢٩٧

﴿تَنْتَهَوْنَ﴾<sup>(٧)</sup>، ولأن الصحابة رضي الله عنهم  
وجموا في التحريم إلى مجرد النهي

والتفصيل في سنن الأصولي

وأما اقتضاء النهي الفساد

٧ - أحسن الأصوليون وانتهاه في اقتضاء  
نهي المطلق الفساد

فدعت جمهور العلماء إلى أن النهي  
يتضمن الفساد في الجملة<sup>(٨)</sup>

ثم حنفوا، فقال المالكية والشافعية، إنه  
يقضي الفساد مطلقاً إلا بفريق يدل على  
خلاف ذلك، وهم في ذلك تفصيل

وسمى الحنفية والشافعية النهي إلى  
السمين اسم يرجع إلى غير النهي عنه كبيع  
النعم والمنة، والتحذير، أو يرجع لركن من  
أركان العقد أو شرط من شروطه كبيع  
الملك، فهذا نوع لا يعمد بالاختار

وسمى يرجع لسمي مجازاً لنهي عنه  
ولا يرجع إليه لا من حيث الأصل ولا من

(١) سورة نهم، ٢٩٧

(٢) الشرح الكبير على حاشية الدرر ٥٤٢/٣،  
والمصنف في الأصول ١٦٨/٢، ركصول  
السرطاني ٧٨، والذخيرة ٨٦/١، والسنن  
٣١٣/٣، وشرح المنكرات السمر ٨٤/٣ وما  
بعدها، وشرح مختصر الفروانية لمطوفي  
٤٤٢/١

وبإذن العاقبة<sup>١</sup> كلوله تعالى ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا

لَهُ غِيلاً عَلَيْنَا يَتَّبِعُ الْكَافِرُونَ﴾<sup>(٢)</sup>

والتعصيل في الملحق لأصولي

## نهي عن المنكر

و - النهي عن المنكر :

٤ - النهي عن المنكر هو طلب الكف عن

فعل ما ليس فيه رضا الله تعالى ، وهو من

مروء الكفاية التي يجب على المسلمين أن

يقوموا بها ، ويأثمون إذا تركوها جميعاً ،

ويستند المرجع من الباقي إذا قام به بعضهم ،

قال تعالى : ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا أَهْلَ الْقُرُونِ إِلَى الْفُتُورِ

وَيُتْرَكُونَ بِالَّذِينَ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ وَتُحْكَمُ بِهِ

أُمُورُهُمْ﴾<sup>(٣)</sup>

والتعصيل في مصطلح الأمر بالمعروف

ونهي عن المنكر ١ وما بعدها

اسطر لأمر بالمعروف والنهي عن  
المنكر



(١) شرح فلكوكب الصبر ٧٧/٣ وما بعدها ،

وللمر المسند ١٧٨/٢

(٢) سورة الزمر ١٢١

(٣) سورة آل عمران ١٠٤





# تراجم الفقهاء

الواردة أسماؤهم في الجزء الحادي والأربعين

ابن الجوزي هو عبد الرحمن بن علي  
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٩٨

ابن الطاحب هو عثمان بن عمر تقدمت  
ترجمته في ج ١ ص ٢٢٧

ابن حامد هو الحسن بن حامد تقدمت  
ترجمته في ج ٢ ص ٣٩٨

ابن حبيب هو عبد الملك بن حبيب  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٢٧

ابن حجر المصلاي هو أحمد بن علي  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٩٩

ابن حجر الهيتمي هو أحمد بن حجر  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٢٧

ابن خلدون هو عبد الرحمن بن محمد  
تقدمت ترجمته في ج ٦ ص ٢٣٩

ابن رجب هو عبد الرحمن بن أحمد  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٨

ابن رزيق هو عبد الرحمن بن رزيق بن أبي  
الجبلي تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٨٦

ابن رشد هو محمد بن أحمد (الحفيد)  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٢٨

ابن الرقة هو أحمد بن محمد بن علي  
تقدمت ترجمته في ج ٩ ص ٢٨٤

الأماني هو علي بن أبي عمرو بن محمد  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٢٥

إبراهيم الحلبي هو إبراهيم بن محمد  
الشمسي تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٤٦

إبراهيم السخمي هو إبراهيم بن يزيد  
الشمسي تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٥

ابن أبي بليق هو محمد بن عبد الرحمن  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٢٥

ابن أبي مريوة هو الحسن بن الحسن  
تقدمت ترجمته في ج ١١ ص ٢٦٥

ابن بشير هو إبراهيم بن عبد الصمد  
تقدمت ترجمته في ج ٧ ص ٢٢٩

ابن كحية هو أحمد بن عبد الحليم  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٦

أمن جسر هو سعيد بن حبيب تقدمت  
ترجمته في ج ١ ص ٢٥٤

أبي نجرني هو محمد بن أحمد تقدمت  
ترجمته في ج ١ ص ٢٢٧

ابن الرافضی هو علی بن عبید اللہ،  
تقدّم ترجمته فی ج ۳۸ ص ۳۸۴

ابن سلجکی هو عبد الوہاب بن علی  
تقدّم ترجمته فی ج ۱ ص ۳۵۳.

ابن سریح هو أحمد بن عمرو تقدّم  
ترجمته فی ج ۱ ص ۲۸۰

ابن سپهری هو محمد بن سپهری تقدّم  
ترجمته فی ج ۱ ص ۲۶۹

ابن شامی هو عبد اللہ بن محمد تقدّم  
ترجمته فی ج ۱ ص ۲۶۹

ابن شیمون، هو عبد اللہ بن شیمون، تقدّم  
ترجمته فی ج ۲ ص ۵۰۰

ابن شجاع هو محمد بن شجاع الشجعی  
تقدّم ترجمته فی ج ۳۹ ص ۴۴۹

ابن شهاب الزہری

ابن الصباغ، هو عبد اللہ بن محمد  
تقدّم ترجمته فی ج ۳ ص ۳۴۲

ابن عابدین محمد بن عمر تقدّم  
ترجمته فی ج ۱ ص ۲۳۰

ابن عباس، هو عبد اللہ بن عباس للہب  
ترجمته فی ج ۱ ص ۲۳۰

ابن عبد الحکم هو عبد اللہ بن عبد الحکم،  
تقدّم ترجمته فی ج ۱ ص ۳۲۰

ابن عبد السلام هو محمد بن  
عبد اسلام بن یوسف تقدّم ترجمته  
فی ج ۱ ص ۳۲۱

ابن العربی، هو محمد بن عبد اللہ تقدّم  
ترجمته فی ج ۱ ص ۳۳۱

ابن عوف، هو محمد بن محمد بن عوف  
تقدّم ترجمته فی ج ۱ ص ۳۳۱

ابن عوف، هو عبد اللہ بن عمرو تقدّم  
ترجمته فی ج ۱ ص ۳۳۱

ابن فحون، هو ابراهیم بن علی، تقدّم  
ترجمته فی ج ۱ ص ۳۳۲

ابن القاسم هو عبد الرحمن بن القاسم  
الشمالکی تقدّم ترجمته فی ج ۱  
ص ۳۳۲

ابن القاسم هو أحمد بن أبي أحمد  
تقدّم ترجمته فی ج ۲ ص ۳۴۹

ابن قدامة هو عبد اللہ بن محمد بن  
أحمد تقدّم ترجمته فی ج ۱ ص ۳۳۲.

ابن قدامة صاحب المفتح، تقدّم  
ترجمته فی ج ۱ ص ۳۳۲

ابن القصار هو علی بن أحمد تقدّم  
ترجمته فی ج ۸ ص ۲۷۸

ابن القيم، هو محمد بن أبی بکر تقدّم  
ترجمته فی ج ۱ ص ۳۳۲

ابن الكاتيب هو عبد الرحمن بن علي  
تقدم ترجمته في ج ٢٤ ص ٢٥٩

ابن كج هو يوسف بن احمد بن  
رحمته في ج ١١ ص ٢١٤

ابن كنانة هو عثمان بن عيسى تقدمت  
ترجمته في ج ١٦ ص ٢٦٩

ابن لبيد هو محمد بن عمر بن لبيد  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٣

ابن المعاشون هو عبد الملك بن عبد  
العزيز تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٣

ابن المبروك هو عبد الله بن المبارك  
تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٤٠٢

ابن مسعود هو عبد الله بن مسعود

ابن مفلح هو محمد بن مفلح تقدمت  
ترجمته في ج ٤ ص ٢٢١

ابن المقري هو سامعير بن أبي بكر  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٢٤

ابن المنصور هو محمد بن ابراهيم تقدمت  
ترجمته في ج ١ ص ٢٢٤

ابن مودود الموصلي هو عبد الله بن  
محمد بن مودود تقدمت ترجمته في ج ٤  
ص ١٢٣

ابن ناجي هو قاسم بن عيسى تقدمت  
ترجمته في ج ١ ص ٣٤١

ابن نافع هو عبد الله بن نافع تقدمت  
ترجمته في ج ٣ ص ٢٤٥

ابن نجيم هو زين الدين بن ابراهيم  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٤

ابن الهيثم (٢٥٣ - ٨١٥ هـ) هو حمد بن  
محمد بن عباد بن عيسى الحمصاني ثم  
المطهرسي، شهاب الدين، أبو عيسى،  
المعروف بابن الهيثم، فقيه شافعي موهب  
المرطق والتجريب مع حسن مشاركة في  
جميع العلوم

هو بعباسه تبارك الله في م  
تأليفاته: ١- كتاب في المناهج أو شرح  
المعارج و ٢- رسالة المصور في بيان حكم  
تقابل المصورين

أخبار ابن الهيثم في كتابه ١٧٤٤ شرح  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ١٢٠

ابن الهيثم هو محمد بن عبد الواحد  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٣٥

ابن وهب هو عبد الله بن وهب تقدمت  
ترجمته في ج ١ ص ٢٢٥

ابن يونس هو أحمد بن يونس تقدمت  
ترجمته في ج ١ ص ٣١٥

أبو إسحاق الجوزجاني (٩ - ٤٥٩هـ)، هو إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق الحنابلي الجوزجاني، أبو إسحاق، أحد فقه المرحم والتفصيل، ومن أصحاب الإمام أحمد ذكره أبو بكر التحلل فقال: جليل جداً، كان أحمد بن حنبل يكتابه ويكرمه إكراماً شديداً. تلمذ على الإمام أحمد وسأله مسائل مشهورة، وسمع من الحسين الجمحي، وعبد الصمد بن عبد الوارث، ويونس بن مازون، وغيرهم. روى أبو زرعة، وأبو حاتم وغيرهم.

وقيل إنه توفي سنة ست وستين ومائتين من تصايحه له جريدان مسائل عن الإمام أحمد، وكتاب «أحوال أقرحالة في الجرح والتعديل».

[طبقات أحمد بن ٩٨/١، تهذيب الكمال ٢/٢٤٤، المسجع لأحمد ٢/٧٢].

أبو بكر هو أحمد بن محمد التحلان تلمذت ترجمته في ج ١ ص ٢٤٩.

أبو بكر: هو عبد الله بن أبي كحافة تلمذت ترجمته في ج ١ ص ٢٣٦.

أبو بكر الإسكافي هو محمد بن أحمد الإسكافي التلمذ تلمذت ترجمته في ج ٤ ص ٢٢١

أبو بكر الأعمش هو محمد بن سعيد بن محمد تلمذت ترجمته في ج ٣٩ ص ٤٣١

أبو بكر بن أبي سعيد البجلي و أبو بكر الأعمش

أبو بكر محمد بن الفضل البخاري تلمذت ترجمته في ج ٢٠ ص ٢٤٩

أبو ثور هو إبراهيم بن خالد تلمذت ترجمته في ج ١ ص ٢٢٦

أبو الحسن لأشعري، هو علي بن إسماعيل، تلمذت ترجمته في ج ١ ص ٢٤٠.

أبو الحسن الحنابلي (٤١٥ - ٤٩٥هـ) هو علي بن أبي عامر محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن غياث الحنابلي، الهروي، أبو الحسن، فقيه شافعي، كان من كبار الخراسانيين، وهو ولد لأب لمحمد بن أبي عامر البجلي

من تصايحه، كتاب «الرد» في الفقه [تهذيب الأسماء والسمات ٢/٢٩٦، طبقات الشافعية الكبرى ٥/٣٩٤، هبذات ابن قاضي شهاب ١/٢٧٦، ٢٩٢، هبة المازن ١/٦٩٤]

أبو حنيفة، هو النعمان بن ثابت تلمذت ترجمته في ج ١ ص ٢٣٦

أبو الخطاب هو محفوظ بن أحمد الكوثاني: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٢٧  
أبو هر هو جندب بن حنيفة: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ١٠٢

أبو زيد (١١٩ - ٢١٤ هـ) هو سعيد بن أسد بن ثابت بن بشر بن ثابت الحررجي، الأنصاري، البصري، أبو زيد، عالم في النحو واللغة، صاحب الشافعي، حدث عن شعبة، وسليمان التيمي، وهشام الأحملي، ورواية بن العجاج، وأبي عمرو بن العلاء. وروى عنه أبو عبيد القاسم بن سلام، وأبو حاتم السجستاني، وأبو عثمان المازني، وغيرهم.

روى به أبو عمرو وغفرلهم

من مصنفاته: لغات القرآن، اللامات، التجميع والتنبية، فريدة أبي عمرو، تخفيف الهمز الواحد، هريب القرآن، تهذيب الأسماء واللغات ٢/٢٣٥، تهذيب الكمال ١٠/٤٢٠، حاشية الرعاة ١/٥٨٢.

أبو المسعود هو محمد بن محمد بن مصطفى العمادي: تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٢٤٧  
أبو عبيد: هو القاسم بن سلام: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٣٧

أبو الفرج (٥ - ٢٢١ هـ) هو عمر بن محمد اللبني، الحنطادي، حنبلي مالكي، مقفه يلقب بمي إسماعيل وعمره من المالكيين، وعنه روى أبو بكر الأبهري، وأبو علي بن قسطن، وأبو القاسم الشافعي، وعلي بن الحسين بن بشار، وعمر بن المؤمل انطرسومي وغيرهم.  
ولي قطب طرسومي، وأسطاكية، والمصنفه وغيره

من مصنفاته: «الحاري» في ملحق مالك، و«المصنف» في أصول الفقه  
[ترتيب المذاكر ٢/٢٢٥]، المباح المذهب ١٢٧/٢، شجرة النور الزكية ص ٧٩.

أبو الفرج الرازي هو عبد الرحمن بن أحمد بن زاهر السرخسي النوري: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢١٦

أبو الهيثم هو نصر بن محمد السمرقندي: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٢٨

أبو موسى الأشعري هو عبد الله بن قيس: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٢٨.

أبو هريرة عبد الرحمن بن صخر الدوسي: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩

أبو الوفاء هو علي بن عقيل: تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ١٠١

أبو يعلى الصنير (٤٩٤ هـ = ١١٠٠ م) هو  
 محمد بن محمد بن محمد بن الحسين بن  
 محمد بن حنظل بن أحمد النخعي، عماد  
 الدين، أبو يعلى صاحب سنن القاسم أبي  
 حنظل بن القاسم أبي يعلى، الحداثي،  
 فقيه حنظلي، شيخ المذهب في رعيه،  
 سمع الحديث من أبيه وعنه القاسم أبي  
 حسين وطفتهم، ثقة عن أبيه، وعنه  
 القاسم أبي الحسين، ويرى في المذهب،  
 وشيخه والمناظر، وأثنى ودرس رولي  
 القضاة.

قرأ عليه المذهب والحنافل جماعة كثيرة  
 منهم أبو إسحاق الصفار، وأبو الحسن  
 الفضلي، وأبو الحسين بن ورطه، وأبو  
 البقاء الحنكيري.

من تصانيفه: «التمهيد» في مسائل  
 الخلاف، و«المعبر» في شرح  
 المذهب، و«المكت» لأشواق في  
 مسائل المذهب.

[الذين على حيل في الحيل] ٢٢٤،  
 المقصد لأرشيد ١٠٠٠، المصنف لأحمد  
 [١٧٣/٣].

أبو يوسف هو يعقوب بن إبراهيم، تلمذ  
 ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩

أبي بن كعب، تلمذ له في ج ٣  
 ص ٢٤٩

الإشعاشي هو أمير كاتب بر أمير عمر  
 تلمذ له ترجمته في ج ٢ ص ١٠٤

أحمد هو أحمد بن محمد بن حنظل  
 تلمذ له ترجمته في ج ١ ص ٢٢٩.

الأدري هو أحمد بن حمدان، تلمذ  
 ترجمته في ج ١ ص ٣١٠

إسحاق بن ربيعة بن ربيعة

إسحاق بن ربيعة هو إسحاق بن  
 إبراهيم بن محمد تلمذ له ترجمته في ج ١  
 ص ٢٤٠

أشهب هو أشهب بن عبد العزيز، تلمذ  
 ترجمته في ج ١ ص ٢٤١

أصغر هو أصغر بن الفرج تلمذ له ترجمته  
 في ج ١ ص ٣٤٦

الإمام هو إمام الحرمين، عبد الملك بن  
 عبد الله الجوسي، تلمذ له ترجمته في ج ٢  
 ص ٢٥٠

إمام الحرمين هو عثمان بن عثمان  
 تلمذ له ترجمته في ج ٢ ص ٢٥٠

أم سلمة هي أم سلمة بن عبد الله، تلمذ  
 ترجمته في ج ١ ص ٣٤٦

انس بن مالک هو انس بن مالک  
الأنصاري تقدمت ترجمته في ج ٢  
ص ١٠٦

الأوداهي هو عبد الرحمن بن عمرو  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٩.

تقي الدين د. بن تيمية  
الشمري هو محمد بن صالح تقدمت  
ترجمته في ج ٣ ص ٢٥٢  
الشوري هو سليمان بن سعيد تقدمت  
ترجمته في ج ١ ص ٣٤٥

## ب

## ج

الجليري هو محمد بن محمد تقدمت  
ترجمته في ج ١ ص ٣٤٢

الجابي هو مبرهان بن حلف تقدمت  
ترجمته في ج ١ ص ٣٤٢

اليعوي هو الحسين بن مسعود تقدمت  
ترجمته في ج ١ ص ٣٤٣.

اللقيني هو عمر بن رسلان تقدمت  
ترجمته في ج ١ ص ٣٤٤

اللوئي هو مسعود بن يوسف تقدمت  
ترجمته في ج ١ ص ٣٤٤

اللبهفي هو أحمد بن الحسين تقدمت  
ترجمته في ج ٢ ص ١٠٧

القومدي هو محمد بن عيسى تقدمت  
ترجمته في ج ١ ص ٣٤٤

الجرجاني هو علي بن محمد تقدمت  
ترجمته في ج ٤ ص ٢٢٦

الحصاني هو أحمد بن علي تقدمت  
ترجمته في ج ١ ص ٢٤٥

جلال الدين المحلي محمد بن أحمد بن  
محمد تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٤٢٠

## ح

الحارثي هو مسعود بن حمد بن مسعود  
تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٩٠/١.

حجاج بن اوطاة (؟ - ١٤٥هـ) هو  
حجاج بن اوطاة بن نور بن هبيرة بن



سراجين بر كتب الحمص، الكومي، أبو  
لوطة الإمام، القاضي، الفقيه، مفسر  
الكوفي مع الإمام أبي حنيفة، والقاضي أبو  
علي يلى

ولد في حياة أبي بن مالك وغيره من  
صغار الصحابة.

روى عن عكرمة، ومطاه، والحكمه،  
ونافع، ومكحول، والحرابي، وقنادة وخلق  
سواهم.

حدث عنه سحاذان، والنبوي،  
وشريك وخلق كثير.

في النسخ كلف من بحور العبد،  
يُكْتَم فيه ليالي فيه، وتدلبيه، وبعض  
قليل في حفظه، ولم يترك  
أسير أعلام البلاء ١٦٨٧هـ.

الحسن هو الحسن بن يشار النعمري  
تقدم ترجمته في ج ١ ص ٢٤٦.

حسن الشربلاني د الشربلاني  
الحصيني هو محمد بن علي تقدمت  
ترجمته في ج ١ ص ٢٤٧

الحطاب هو محمد بن محمد بن  
عبد الرحمن. تقدمت ترجمته في ج ١  
ص ٢٤٧

الحطي ر. إبراهيم الحلي

الحلواني. هو عبد العزيز بن أحمد بن  
نصر. تقدمت ترجمته في ج ١  
ص ٢٤٧

حماد. ر. حماد بن أبي سليمان

حماد بن أبي سليمان تقدمت ترجمته في  
ج ١ ص ٢٤٨

حمد بن (٢٣٠ - ٢٧٨هـ) هو أحمد بن  
محمد الأشعري، أبو جعفر، المعروف  
بمحمد بن الطائ، بذلك إنه من ذرية أبي  
موسى الأشعري، فقيه مالكي، من  
أصحاب سحنون، كان عالماً في الفقه  
ونظراً في الحديث مع صلاح شديدة في  
مداخيه أهل السنة، وكان ورعاً كاملاً ثقة  
مأموراً مجتنباً لأهل الأهواء والسلطان،  
وحدث علي بن الحسين أنا مصعب وغيره،  
وهو صاحب بن القاسم، وابن وهب  
ورشيد وأحمد عنه جماعة منهم ابن  
اللداء والأباني.

[تفقه لمرطه وعلماؤه بإريقة ص ١٩٧،  
مبيد المدرك ٢/٢٤٤، الديباج المذهب  
٤٨/١، شجرة النور الزكية ص ١٧٠]

الحناطية هو الحسن بن محمد الطبري  
تقدمت ترجمته في ج ٢٧ ص ٣٧٩.

الشرقي، هو عبد الكريم بن محمد، تقدمت  
ترجمته في ج ١ ص ٢٥١.

ربيعة، هو ربيعة بن مروح تقدمت ترجمته  
في ج ١ ص ٣٥١.

الرجراجي، هو عمر بن محمد، تقدمت  
ترجمته في ج ٤٠ ص ٣٩٥.

الرحبي (١١٧١ - ١٢٤٠هـ) هو محمد بن  
مصطفى بن محمد بن وحمة الله، الأيوبي،  
الأنصاري، القدمشقي، أبو البركات،  
المعروف بالرحماني، فقيه حنفي، كان مفتاً  
في العلوم، فقيح النظر ما بين المأثور  
والمعهور، دخل إس الفقيه وأخذ عن  
مضائيه منهم العلامة أحمد أندي مضي  
المدينة، وأحد أيضاً عن محمد أندي  
ميرخي حنفي مكة المكرمة، ذكر في كتاب  
النفا للقاضي عياض في المسند النبوي  
الشريف بأمر من السلطان.

من تصانيفه: فحاشة على مختصر شرح  
النسيرة لعملاتي، ودعائية على المسح،  
وشرح الطريق السالك على ردة، بمشكاة  
[حلية البشر ١٣١٠/٥، هده المطبعين  
١٥٤٤/٢، الأعلام ٢٤١/٥]

الرملي، هو طبر الدين الرملي، تقدمت  
ترجمته في ج ١ ص ٣٤٩.

## خ

الشرقي، هو عمر بن الحسين، تقدمت  
ترجمته في ج ١ ص ٣٤٨.

الخصاف، هو أحمد بن عمرو، تقدمت  
ترجمته في ج ١ ص ٣٤٨.

الخيز الرملي، هو طبر الدين بن أحمد  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٩.

## د

الفرعير، هو أحمد بن محمد، تقدمت  
ترجمته في ج ١ ص ٣٥١.

القصوفي، هو محمد بن أحمد، تقدمت  
ترجمته في ج ١ ص ٣٥٠.

## ز

واشد بن محمد، هو راشد بن سعد الطراني  
تقدمت ترجمته في ج ٢٤ ص ٣٦٢.

الروای هو عبد الواحد بن یسار  
تقدم ترجمه فی ج ۱ ص ۳۵۲

## ص

## ز

السیکی هو عبد الوهاب بن علی بن عبد  
الکاشی تقدم ترجمه فی ج ۱ ص ۳۵۳.

سحون هو عبد السلام بن سید تقدم  
ترجمه فی ج ۲ ص ۱۱۲

السرحی د ابو ظفر ج راو.

المرععی هو محمد بن أحمد بن ابي  
سهل تقدم ترجمه فی ج ۱ ص ۳۵۴

السورجی هو احمد بن یونس تقدم  
ترجمه فی ج ۳۸ ص ۳۹۵

سعيد بن السید تقدم ترجمه فی ج ۱  
ص ۳۵۴

سليمان بن یسار تقدم ترجمه فی ج ۱  
ص ۲۸۸

## ش

الشاشی هو محمد بن أحمد بن الحسين  
تقدم ترجمه فی ج ۱ ص ۳۹۵

الزوقانی هو عبد الباقي بن يوسف تقدم  
ترجمه فی ج ۱ ص ۳۵۲

الزوکشی هو محمد بن عبد الله بن بهادر  
تقدم ترجمه فی ج ۲ ص ۱۱۲.

الزوکشی هو محمد بن عبد الله بن  
الدین، انصاری تقدم ترجمه فی ج ۱۶  
ص ۳۷۷

زفر، هو زفر بن الهذیل تقدم ترجمه  
فی ج ۱ ص ۳۵۳

الزهري هو محمد بن مسلم تقدم  
ترجمه فی ج ۱ ص ۳۵۳

زيد بن ثابت تقدم ترجمه فی ج ۱  
ص ۳۵۳

الزیمعی هو عثمان بن صفی تقدم  
ترجمه فی ج ۱ ص ۳۵۳

الشافعي، هو محمد بن إدريس تقدمت  
ترجمته في ج ١ ص ٣٥٥

الشيرازي، هو علي بن أبي محمد  
ترجمته في ج ١ ص ٣٥٥

الشيرازي الخطيب، هو محمد بن أحمد،  
شمس الدين تقدمت ترجمته في ج ١  
ص ٣٥٦

الشيرازي هو الحسن بن عماد تقدمت  
ترجمته في ج ١ ص ٣٥٦

الشيرازي، هو الشيخ عبد الحميد، تقدمت  
ترجمته في ج ١ ص ٣٥٦

شريح هو شريح بن الحارث تقدمت  
ترجمته في ج ١ ص ٣٥٦

الشعبي هو عفر بن شراحيل تقدمت  
ترجمته في ج ١ ص ٣٥٦

شمس الأئمة الأربعة (٢)؛ هو  
محمود بن عبد العزيز الأورجاني  
الغاضي، فقيه حنفي يلقب بشمس الأئمة  
وشيخ الإسلام، وهو أحد فاضلي هذا العصر  
عن شمس الأئمة السرخسي المتوفى سنة  
٤٨٣هـ

[الجواهر المضية ٤٤٦/٣، نقلاً عنه]  
ص ٢٠٩]

شمس الأئمة العلواني ر الشافعي

شمس الدين الرافعي هو محمد بن أحمد  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٦

شمس الرافعي ر شمس الدين الرافعي

الشهاب الرافعي هو أحمد بن حمزة  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٦

الشيخ ر ابن يمين

الشيخ عيسى هو محمد بن أحمد تقدمت  
ترجمته في ج ٢ ص ٤١٤

الشيخان: المراد بهما عبد الشافعية هـ

أبو القاسم هـ الكريم بن محمد  
الرافعي تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٣

محيي الدين أبو بكر بن يحيى بن شرف  
السوي؛ تقدمت ترجمته في ج ١  
ص ٣٧٣

الشيرازي هو إبراهيم بن علي تقدمت  
ترجمته في ج ٢ ص ٤١٤

## ص

صاحب الأجناس هو أحمد بن محمد  
الشافعي تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٥٦

صاحب الإنصاف: هو علي بن سليمان  
العمودي، تقدمت ترجمته في ج ١  
ص ٣٧٠

صاحب البحر: هو ربي القدير بن إبراهيم  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٤.

صاحب البهجة: هو علي بن أبي بكر  
المرغيباني، تقدمت ترجمته في ج ١  
ص ٣٧١

صاحب البزامة: هو محمد بن محمد  
الكردي الحولاني، تقدمت ترجمته في ج ٥  
ص ٣٣٩

صاحب الشامل: هو عبد السيد محمد بن  
عبد الواحد، تقدمت ترجمته في ج ٣  
ص ٢٤٩

صاحب الفرج الكبير: هو أحمد بن محمد  
الكردي، تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٠  
صاحب العلية: ر. بايزي.

صاحب الفتح: هو محمد بن عبد الواحد  
ابن الهمام، تقدمت ترجمته في ج ١  
ص ٣٣٥

صاحب الفروع: هو محمد بن مفلح  
تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٣٢١.

صاحب كشاف القناع: هو منصور بن  
يونس، تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٤

صاحب الكفاية: هو جلال الدين الكراني  
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٩

صاحب المحيط (٥٥١ - ٥٦٦ هـ) هو  
محمود بن أحمد بن عبد العزيز بن عمر بن  
مارة، المرحوماني، البحاري، برهاد اللبي،  
فقه حنفي، من أكابر أئمة المذهب، عنه  
بن كمال باق من المصنفين في المسائل،  
وهو من يرب علم عظيم في بلاده، ولد في  
مرغينان، ولوفي بيخروي، أخذ عن أبيه  
النضر السعيد، وعن عمه المصنف الشهيد  
عمر، وهو الذي صدر الإسلام طاهر من  
محمود.

من تصانيفه: المجموع الشريفي في الفقه  
الحنفي، و «الدخيرة»، و «النجدة»،  
و «نقطة الفتاوى»، و «شرح أصب القضاة»،  
لمصنف، و «شرح الجامع الصغير»،  
و «الطريقة البرهانية».

أكتشف الطوس ٨٣٣/١، ١٦٩٩/٢،  
مدينة المارديس ٤٠٤/٢، العوائد البهية  
ص ١٨٩، ٢٠٥، ٢٤٦، الأعلام ١٦٦/٧.

صاحب النهر: هو عمر بن إبراهيم بن  
مبهم، تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٥

صاحب الهداية: هو علي بن أبي بكر  
المرغيباني، تقدمت ترجمته في ج ١  
ص ٣٧١

الصاحبان نعمة بيان وسموا بهذا اللفظ في  
ج ١ ص ٣٥٧

الضحاوي هو أحمد بن محمد تقدمت  
ترجمته في ج ١ ص ٣٥٧

الضحاوي الشهيد هو عبد بن عبد العزيز بن  
مارة تقدمت ترجمته في ج ١٢ ص ٣٣٧

## ض

ضمرة بن حبيب هو ضمرة بن حبيب بن  
صهـ الزبيدي الحمصي تقدمت ترجمته  
في ج ٣٦١/٢٤

## ط

الضحاوي هو أحمد بن محمد تقدمت  
ترجمته في ج ١ ص ٣٥٨

## ع

عقلان هو شمس بن عبد البر الكوفي الضاحي  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٠

عشقان بن ابي العاص تقدمت ترجمته في  
ج ٢ ص ٤١٦

العقوي هو علي بن أحمد الحائلي  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٥

العراقي هو أحمد بن محمد بن الحسين بن  
عبد الرحمن تقدمت ترجمته في ج ٢  
ص ٤١٧

عروة هو عروة بن أنس بن عمرو  
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٧

عطاه هو عطاه بن أبي رباح تقدمت  
ترجمته في ج ١ ص ٣٦١

عطاه العباسي هو عطاه بن جبره  
تقدمت ترجمته في ج ٢٧ ص ٣٧٧

علي هو علي بن أبي طالب تقدمت  
ترجمته في ج ١ ص ٣٦١

هو هو عمر بن الخطاب تقدمت ترجمته  
في ج ١ ص ٣٦٢

عمر بن عبد العزيز تقدمت ترجمته في ج ١  
ص ٣٦٢

عميرة هو أحمد بن عبد الله بن ابراهيم  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٢

عيسى بن أبيان تقدمت ترجمته في ج ٢  
ص ٣٩٧

طبعیاتی میں دیوار : ایک تیر جلدیہ و غیرہ ۵  
۳ [۵] ۳

القاضي أبو حامد هو أحمد بن محمد  
الاسم يعني قدوة ترحمه في ج ١  
ص ٣٤٠

غ

المجلد الثاني - الجزء الثاني - ١٩٩٤

العاصمي فهو بطلان شو وحمدان من اهل البيت  
 من و... تر جسد في م ١ ص ٢٩٥

القاضي إسماعيل بن محمد بن عبد الله بن  
محمد بن قدامة ترجمته في ج ٢ ص ١٩٩  
القاضي عبد الوهاب بن محمد بن عبد الله بن  
عبد بن قدامة ترجمته في ج ٣ ص ٤٦٥  
قائمة من صلاة من جامعة الشريعة  
ترجمته في ج ١ ص ٣٦٥

ف

صحیح الإسلام، لیزدوی، هو علی بن محمد۔  
مجلدات ترجمت فی - ۱ ص ۲۴۳

مقر اسی میں سمٹ کر انویسٹمنٹ  
پر بحث کی جائے گی۔

المطبعة في دار محمد بن أحمد  
بمدينة تونس سنة ١٢٩٠

ق

الفاسم بن دحط <sup>٧</sup> مرعيه في ٦  
١٦٨

تبصری (۶م) فقہ شافعی نقلیہ  
من اصلاح النہ من کار الخلفیہ

تفاسی: شمارہ ۲

٢٦٩١ حديث الشفيعه ذكره قاضي شهاب  
[٢٦٩١]

الطائفة الأولى : العامة أو الأولى

## ك

مالك' هو مالك بن أنس الأصبحي  
تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩  
الملاوي، هو علي بن محمد' تقدمت  
ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩

السنوسي هو عبد الرحمن بن شاذان  
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ١٢٠.  
المشيطي هو علي بن عبد الله تقدمت  
ترجمته في ج ١٨ ص ٣٥٦  
مجاهد هو مجاهد بن جبر' تقدمت  
ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩.

المجدد هو عبد السلام بن بيهق تقدمت  
ترجمته في ج ١ ص ٣٦٦.

محمد هو محمد بن الحسن الشيباني  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٠.  
محمد صاحب أبي حنيفة هو محمد بن  
الحسن الشيباني تقدمت ترجمته في ج ١  
ص ٣٧٠.

المزدي هو علي بن سليمان تقدمت  
ترجمته في ج ١ ص ٣٧٠.  
المزديالي هو علي بن أبي بكر تقدمت  
ترجمته في ج ١ ص ٣٧١.

المقداد بن الأسود هو المقداد بن عمرو  
الكلاي تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٢٢

الكاشاني هو أبو بكر بن مسعود تقدمت  
ترجمته في ج ١ ص ٣٦٦.  
الكرخي هو عبد الله بن الحسين تقدمت  
ترجمته في ج ١ ص ٣٦٦.  
الكمالي هو محمد بن عبد الواحد ابن  
الهمام تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٣٥

## ل

اللفظي هو علي بن محمد الترمذي  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٧  
اللفظي هو الليث بن سعد القهبي تقدمت  
ترجمته في ج ١ ص ٣٦٨.

## م

الملاوي هو محمد بن علي تقدمت  
ترجمته في ج ١ ص ٣٦٨



## ي

يحيى بن سعيد هو يحيى - ٥٠٠ هـ  
 زاد في - تلمذ له - تلمذ له - ج ١  
 ص ٣٧٤

يونس (٤ - ٥٩ هـ) هو يونس بن يزيد بن  
 ثي محمد الأيلر نقوشي، أبو يونس، مولد  
 معونه من أبي سفيان، شافعية، المحدث  
 روى في تجميعه، حدث عن أبي شهر  
 الرهوي، وإمام موسى بن حمزة، والقاسم،  
 «عكرمة»، وعمره «عنه الخليل بن حمزة»،  
 ويحسب من سلف، والأوزاعي، ونسب  
 الجليل، ونسب «عنه»، وغيره  
 «تلمذ له» «تلمذ له» ٥٥١/٣٢٢ - اعلام  
 النبلاء، ٢٩٧/٩



المقريزي هو محمد بن علي بن محمد،  
 تلمذ له - تلمذ له - ج ١٥ ص ٣١٩  
 مصطلح الرضاوي - مصطلح من علم الله بن  
 موسى - تلمذ له - ج ٣٤ ص ٣٥٠  
 مظرف هو ممدوح بن عبد الرحمن بن  
 إبراهيم - تلمذ له - ج ١ ص ٤٧٢  
 الموصلي هو عبد الله بن محمود بن  
 مودود - تلمذ له - ج ٢ ص ٤٢٣

## ن

الناصر النفاقي هو ناصر الدين محمد بن  
 حسن - تلمذ له - ج ١ ص ٣٦٨  
 النفاقي هو إبراهيم النفاقي  
 ناصر - هو ناصر بن إبراهيم الحمدسي  
 تلمذ له - ج ٤ ص ٤٠٥  
 النوراني هو يحيى بن يوسف - تلمذ له  
 ترجمته في ج ١ ص ٣٧٣

## و

الولي النفاقي هو أحمد بن عبد الرحيم بن  
 يحيى - تلمذ له - ج ٢ ص ٤٠١

# فهرس تفصیلي

المصححة	السؤال	الفتاوى
١٧-٤	نفاس	٢١ - ١
٥	التحريم	١
٦	الانقطاع ذات الصلة الحيض، الاستحاضة	٣ - ٢
٦	مدة النفاس	٥
٦	أقل مدة النفاس	٥
٧	أقصى مدة النفاس	٦
٨	إهداء النفاس	٧
٨	انقطاع الدم في مدة النفاس	٨
٨	الحالة الأولى: انقطاع الدم انقطاعاً تاماً بغير عودة	٨
٩	الحالة الثانية: انقطاع الدم ثم عودته في مدة نفاس	٩
١٠	مجاورة الدم أكثر مدة النفاس	١٠
١٢	النفاس في ولادة التوائم	١١
١٤	حكم السجدة في النفاس	١٥
١٥	وجوب الغسل عند انقطاع دم النفاس	١٦
١٦	الولادة بجرع في البطن	١٨
١٦	خروج بعض الولد ثم رجوعه	١٩
١٦	ما يهل وما يحرم على النساء	٢٠
١٧٢ - ١٧	نفاق	١٦ - ١
١٧	التحريم	١

الصفحة	المواضع	الفترة
١٨	الأحكام ذات الصلة الكهنة انفسه الربا	٢ - ٤
١٨	مواضع لدى	٥
١٩	جتماع النفاق والإيهاب	٦
١٩	عقوبة النفاق	٧
٢٠	ما يوقف عنه عقوبة النفاق	٨
٢٠	نوع النفاق	٩
٢٠	المنفعة لا تدل على النفاق	١٠
٢٠	مجرد أحكام الإسلام الظاهرة على المنعير	١١
٢٠	أ - الصلاة حسب المنطق	١٢
٢١	ب - صلاة الجمعة على منافقين	١٣
٢١	ج - نهجها	١٤
٢١	د - الحديث من دعوى أهل النفاق في سبب السياسة والحرب	١٥
٢١	الإدلة	١٥
٢٢	هـ - المحرمات	١٦
٢٣ - ٢٥	بمع	١ - ٨
٢٣	اقتصر	١
٢٤	الأنكاح ذات الصلة بالنسب، المنعوق	٢
٢٣	الأحكام المنعقة بالمع	٤
٢٣	' - المنع في الإباء	٤

الصفحة	المعول	الفترة
٢٤	ب - التمتع في الصلاة	٥
٢٥	ج - هج الروح	٦
٢٥	د - التمتع في الصوم	٧
٢٥	ه - التمتع في آيات الله	٨
٢٦ - ٢٧	نفس	٩ - ٥
٢٦	التعريف	١
٢٦	الأحكام المتعلقة بالنفس	٢
٢٦	نفس النجس	٣
٢٦	النفس الأولى	٤
٢٦	النفس الثانية	٥
٢٧	النفس لطيف العلم والجهل	٥
٢٨ - ٣١	نفس	٧ - ٦
٢٨	التعريف	١
٢٨	الأحكام المتعلقة بالنفس	٢
٢٨	أ - النفس بمعنى الدم	٣
٢٩	ب - النفس بمعنى الروح	٤
٢٩	أولاً - مثل النفس معروضة	٥
٢٩	ثانياً - لدفع حر النفس	٦
٢٩	ثالثاً - لمثل نفسه	٧

الصفحة	العنوان	الفقرة
٢٩	رأى بركة قلبي خير من خير من	٦
٣٢ - ٣٣	نقط	١ - ٣
٣٢	الغزو	١
٣٢	الأحكام المنعقدة بالنقط	٢
٣٢	١ - مكان النقط	٢
٣٣	٢ - عند مفرد عطف بالواو والإعطاء	٣
٣٤ -	وقف	١ - ٧٩
٣٤	الجموع	١
٣٤	الاشتراط وقت فعله - أمها	٢
٣٤	الحكم التكليفي	٣
٣٤	أصوات النقط	٤
٣٤	١ - التكميل	٤
٣٤	حكم معه الوجود	٥
٣٥	سبب وجوب معه الوجود	٥
٣٧	شروط صدق الوجود المنعقد	٦
٣٨	من لا معه نها من برودات	٧
٣٩	تفسير قوله	٨
٤١	١ - معنى في النقط	٩
٤٣	أربع النقط	١٠

الصفحة	المصنف	الفقرة
٤٣	أبو حنيفة ملاح الزوج	١٢
٤٣	نائب آيات الشجعان وهدايا الزينة والمطبخ	١٣
٤٤	ثالث آخر حادج ومعه	١٤
٤٥	في شرح في حاتم الزوج	١٥
٤٥	في شرح في الزوج حده الزوج	١٦
٤٥	في شرح الزوج بتأديتها معها	١٧
٤٦	في شرح الزوج في الصعوبة	١٨
٤٨	في شرح الزوج في الصعوبة	٢٠
٤٩	في شرح الزوج في الصعوبة	٢٢
٤٩	في شرح الزوج في الصعوبة	٢٣
٤٩	في شرح الزوج في الصعوبة	٢٤
٥٠	في شرح الزوج في الصعوبة	٢٥
٥٣	في شرح الزوج في الصعوبة	٢٨
٥٤	في شرح الزوج في الصعوبة	٢٩
٥٥	في شرح الزوج في الصعوبة	٣٠
٥٦	في شرح الزوج في الصعوبة	٣١
٥٦	في شرح الزوج في الصعوبة	٣٢
٥٧	في شرح الزوج في الصعوبة	٣٣
٥٧	في شرح الزوج في الصعوبة	٣٤

المادة	الموضوع	الفقرة
٥٧	ب - استثناء من طلاق بال	٢٤
٥٨	ج - المصلحة من وفاة	٢٥
٥٩	د - المصلحة من نكاح فاسد أو وطء شبهه	٢٦
٦٠	هـ - المصلحة من عدل	٢٧
٦١	و - نفقة المصلحة	٢٨
٦٢	مستحق الزوجة الفتيحة على مهر	٢٩
٦٣	مهر الزوجة لمصحح	٣٠
٦٤	أ - المهر لأداء حج المصلحة	٣١
٦٥	ب - المهر لمصحح المصلحة	٣٢
٦٦	امتناع الزوجة من المهر مع الزوج	٣٣
٦٧	نفقة زوجة الصغير	٣٤
٦٨	نفقة الزوجة ملة حبس الزوج في دين فظن	٣٥
٦٩	طلب المهر في سبب عدم الإنفاق	٣٦
٧٠	أ - إذا كان الزوج حاضراً	٣٧
٧١	ب - إذا كان الزوج غائباً	٣٨
٧٢	المهر بالنفقة	٣٩
٧٣	المهر بالنفقة ذنباً على الزوج	٤٠
٧٤	تانياً المهرية	٤١
٧٥	المهرية الموصوفة ويصل درجاتها	٤٢



الصفحة	المسألة	الفقرة
٧٤	إتفاق الفروع على الأصول	١١
٧٥	شروط وجوب الإشغال على الأصول	١٢
٧٦	من يجب عليه نفقة الأصول	١٣
٧٨	إتفاق الأصول على الفروع	١٤
٧٩	شروط وجوب نفقة الأولاد	١٥
٨٠	تعدد الأصول	١٦
٨٦	مقدار نفقة الأقارب	١٧
٨٢	اجتماع الأصول والفروع	١٨
٨٣	نفقة الحواشي	١٩
٨٤	شروط وجوب نفقة الحواشي عند انفاليتي بها	٢٠
٨٥	اجتماع الأصول والحواشي	٢١
٨٨	اجتماع الفروع والحواشي	٢٤
٨٩	اجتماع الأصول والفروع والحواشي	٢٥
٨٩	النفقة عند إحصار بعض الأقارب	٢٦
٩١	بين عمه الأقارب	٢٨
٩٣	فرض النفقة للزوجه على المالك	٢٩
٩٤	نفقة المولى	٣٠
٩٤	نفقة المولى	٣٠
٩٤	نفقة الحيوان	٣١

الصفحة	المصون	الفقرة
٩١	استماع مائت طحيرف من الإتيان عب	٧٢
٩٤	نقطة العارفة	٧٣
٩٦	نقطة الملقبة	٧٤
٩٨	نقطة الفريضة	٧٥
٩٨	نقطة التمرهون	٧٦
٩٩	نقطة أخرى	٧٧
٩٩	١ - نقطة اللقيط	٧٧
٩٩	ب - بقية التميم	٧٨
٩٩	ج - بقية العائز الذي لا عائل له	٧٩

١١٠ - ١١٧	نفل	١٦ - ١
١٠٠	الحريف	١
١٠١	الألف ذات الصلة الف	٢
١٠١	مصل النفل	٣
١٠٣	الامتداد بين الفرض والفعل	٤
١٠٥	لزوم النفل ما تشروع	٦
١٠٧	منع من غيره فرض من جهة من أدان	٧
١٠٨	منع الصلاة	٨
١٠٩	أ - التوصل الممينة	٩
١٠٩	ب - الأركان المعلقة	١٠

الصفحة	العنوان	التقريب
١١٩	عبد ركنات التزل المطمعة	١١
١٢٢	تمتاضه بين طول غيام وهي كلمة تركمات أي التناطه	١٢
١١٣	تلفظ بر التناطه والسه	١٣
١١٤	تلفظ مع الحركات	١٤
١١٥	صبر التناطه	١٥
١١٦	جمع التزل	١٦
١١٧	تزل	
	نم. اقل	
١١٨ - ١٢٢	نهي	١ - ٢٥
١١٨	تعريف	١
١١٩	لألفاظ من الفصله تحرير	٢
١١٩	مترادفة انهي	٣
١٢٠	حكمة شخاوي	٤
١٢١	حكمة انهي	٥
١٢٢	نوع انهي	٦
١٢٢	موجبات انهي	٧
١٢٣	أ. انهي في حد الر	٧
١٢٣	ب. انهي في حد الحراره	٨
١٢٣	ج. انهي تعبير	٩

الصفحة	العنوان	الفقره
١٢٣	م - النبي	١٠
١٢٣	د - مدد النبي في حد الزنا	١٠
١٢٥	س - مدد النبي في الحداثة	١١
١٢٥	ج - مدد النبي في التميز	١٢
١٢٥	مسند عقوبة النبي	١٣
١٢٥	أولاً مكان النبي	١٣
١٢٩	أ - مكان النبي في الزنا	١٣
١٢٧	س - مكان النبي في الحداثة	١٤
١٢٧	ج - مكان النبي في التميز	١٥
١٢٨	سياً معاصيه الشخص النبي	١٦
١٢٨	نتائج النبي امرأة	١٧
١٣٠	ولمعة في النبي	١٨
١٣٠	أ - انتهاء المدة	١٨
١٣	س - الموت	١٩
١٣	ج - النجس	٢٠
١٣١	د - النجس	٢١
١٣١	هـ - النجس	٢٢
١٣١	و - النجس	٢٣
١٤١	ز - النجس	٢٤



الصفحة	المسود	الفقرة
١١٣	مدلم التاجر النقد	٧
١١٤	'جره الغداد	٨
١١٤ - ١٤٥	نقرة	١ - ١
١٤٤	التعريف	١
١٤٤	الألفاظ ذات الصلة بالنقرة	٢
١٤٤	الأحكام المتعلقة بالنقرة	٣
١٤٤	١ - وجوب الركة في النقرة	٣
١٤٤	ب - بيع النقرة بجسدها صحاحاً وبيع تصحيح بجسدها فادار	٤
١٤٥	ج - قطع الدراهم وتكسيرها	٥
١٤٥	د - عقد الشراء برأس مال من النقود	٦
١٤٦ - ١٤٩	نقش	١ - ١
١٤٦	التعريف	١
١٤٦	الألفاظ ذات الصلة بالنقش، الحرف، الحتم	٢
١٤٧	الأحكام المتعلقة بالنقش	٣
١٤٧	١ - نقش الحاتم	٥
١٤٨	ب - نقش المسجد	٦
١٤٨	ج - نقش الدار وتزيينها ودرجتها	٧
١٤٩	د - نقش يد المرأة المحجوبة بالحند	٨

الصفحة	الموضوع	الفترة
١٤٩	هـ - النضر على النضر	٩
١٧٢ - ١٤٩	نقض	١٠ - ١
١٤٩	التعريف	١
١٤٩	الانفاذات الفصل الأبرام، العقد	٢
١٥٠	الأحكام المتعلقة بالنقض	٣
١٥٠	أولاً: نقض الطهارة	٤
١٥٠	أ - نوائض الوضوء	٥
١٥٠	ب - نوائض التيمم	٦
١٥١	ج - نوائض المسح على الخشب	٧
١٥١	ثانياً نقض العهد	٨
١٥١	أ - نقض الهدنة	٨
١٥١	ب - نقض الأمان	٩
١٥٢	ج - نقض عقد الهمم	١٠
١٥٢	ثالثاً: نقض الأجهاد	١١
١٥٢	رابعاً: نقض القضاء	١٢
١٥٢	الحكم التكبيعي لنقض القضاء	١٢
١٥٣	د - ينقض من الأحكام وما لا ينقض	١٣
١٥٣	القسم الأول: ما ينقض من الأحكام	١٤
١٥٦	القسم الثاني: ما لا ينقض من الأحكام	١٥

الصفحة	الموضوع	الرقم
١٥٨	الضم الثالث ما خلف في نفسه من الاحتكام	١٦
١٥٨	أ - الحكم المجتهد به	١٦
١٦٠	ب - عدم علم القاضي باختلاف العقلاء	١٧
١٦١	ج - الحما في الحكم	١٨
١٦١	د - إذا خالف ما يفعله أو خالف ما عليه	١٩
١٦٢	هـ - صدور الحكم من قاض لا يصلح لتقصه	٢٠
١٦٢	و - صدور الحكم من قاض حائز	٢١
١٦٤	ز - الحكم المنسوب بالطلاق	٢٢
١٦٥	ح - الحكم بينه وبين حليل	٢٣
١٦٥	كون الشاهد كافرين أو صابرين	٢٤
١٦٥	على الأعداء	٢٥
١٦٦	تقصير القاضي في الكشف عن الشهود	٢٦
١٦٦	شهادة الزور	٢٧
١٦٦	فرجوع عن الشهادة	٢٨
١٦٧	شهادة الأصل له وحده وحكمه وأحد الزوجين للأخر	٢٩
١٦٧	شهادة المدعى على غيره	٣٠
١٦٨	ط - الدفع من المحكوم عليه بأن له بینه لم يسمها	٣١
١٦٩	ي - إذا لم يسم القاضي من غير رأي الأمر	٣٢
١٦٩	الجهة التي تقدر المحكم	٣٣



الصفحة	الموضوع	الفاصلة
١٩٩	أ - نفي القاضي أحكام نفسه	٢٤
١٩٩	ب - نفي القاضي أحكام غيره	٢٥
١٧٠	ج - نفي الأمير والمجاهدين حكم القاضي	٢٦
١٧١	طلب المحكوم عليه نفي الحكم	٢٧
١٧٢	صحة النافذ	٢٨
١٧٢	سبب حكم النقص	٢٩
١٧٢	سبب حكم النقص	٤٠
١٧٢-١٩٨	نقود	٤٩ ١
١٧٢	التعريف	١
١٧٣	الألفاظ ذات الصلة: الفلوس، الثيرة، السكة	٢
١٧٤	مشروعية التعامل بالنقود	٥
١٧٥	أنواع النقود	٦
١٧٥	أولاً: النقود الحلقية	٦
١٧٥	أ - الدينار	٦
١٧٦	ب - الدرهم	٧
١٧٦	ثانياً: النقود الاصطناعية	٨
١٧٧	الأحكام الصادرة بالنقود	٩
١٧٧	أولاً: الأحكام الشرعية الصادرة بالنقود	٩
١٧٧	أ - نصب الزكاة	٩

الصفحة	المصنف	الفقرة
١٧٧	ب - أنل المهر	١٠
١٧٧	ج - كماره من أنل لمرأته لي حصها	١١
١٧٨	د - نصاب القسط في السركة	١٢
١٧٨	هـ - الديات	١٣
١٧٨	و - المبره	١٤
١٧٨	ثانياً ضرب النمود وإصدارها	١٥
١٧٨	أ - حتى إصدار النمود	١٦
١٧٩	ب - أجل الأجرة على ملك النمود	١٨
١٨٠	ج - نفس شيء من شعائر الإسلام على النمود	١٩
١٨١	د - من المحدث النمود المشروب عليها شيء من القرآن	٢١
١٨١	هـ - ضرب النمود المعاملة للصورة واستعمالها	٢١
١٨٢	و - ضرب النمود المعشوشة والتعاصر بها	٢٢
١٨٢	كيفية التصرف بالنمود سمشوشة	٢٣
١٨٢	التعامل بالنمود الفردي	٢٤
١٨٢	ثالثاً كسر النمود	٢٥
١٨٢	رابعاً كسر النمود	٢٦
١٨٣	خامساً النمود في النمود	٢٧
١٨٣	ما يوجب فيه النمود ولا يجوز المهر	٢٨
١٨٣	رأس ملك شركة العقد	٢٨

٢٦	ما يصرف إليه النقد عند الإغلاق في المود والإد راس وسجوها	١٨١
٢٧	تعيين النقود دائمين في المدايريات	١٨٦
٢٨	قام بمصر النقود مقام بعض في الركا والمعاملات	١٨٧
٢٩	استقاء أحد جتسي النقد من الآخر	١٨٩
٣٥	انصافه في القديون انصافه	١٨٩
٣٦	انسلم في النقود	١٩٠
٣٨	انسلم في النقود	١٩١
٣٩	التجارة في النقود (الصرافة)	١٩١
٤٠	إقرامس الفرد	١٩٢
٤١	رحن النقود	١٩٧
٤٢	إعارة المود	١٩٣
٤٣	إعارة النقود	١٩٣
٤٤	وقفه النقود	١٩٣
٤٥	السحب	١٩٥
٤٦	ساحناً التعميمات التي تعترف النقود من حيث قيمها	١٩٥
٤٧	تحول الفرد إلى سبعة بعد يطلان انعامل بها	١٩٦
٤٨	محافظة الإمام على سلفاؤ أسعار النقود	١٩٦
٤٩	أو نصير قيمة النقد على الشيوخ	١٩٨
٢ - ١	نقيع	١٩٩

الصفحة	المحتوى	الصفحة
١٩٩	السرير	١
١٩٩	الحكم التكنيقي	٢
٢٠٠	الحرف	١ - ١١
٢٠٠ - ٢٠٦	الألفاظ ذات الصلة بالصفة، المضافة، الوكيدة، الحداق،	
٢٠٢	الحكم التكنيقي	٢
٢٠٢	حكم إجابة الدعوة للقبلة	٩
٢٠٤ - ٢٢٥	الحج	١٠ - ١٧٣
٢٠٥	الحرف	١
٢٠٥	حقيقة الحج	٢
٢٠٧	ما يترتب على الاختلاف في حقيقة الحج	٣
٢٠٨	الألفاظ ذات الصلة بحج، المصحح، الغلاف	٤
٢٠٩	مسروقة الحج وحكمه	٥
٢١٠	الحكم الحديدي	٨
٢١٠	أولاً الوضوء	٨
٢١٢	ثانياً السب	٩
٢١٤	ثالثاً الكراة	١٠
٢١٥	رابعاً الحرمة	١١

الصفحة	المسألة	الفتوة
٢١٦	حاشاً الإباحة	١٢
٢١٧	النكاح والمصاهرة	١٣
٢١٧	أ - كونه النكاح عبثاً	١٣
٢١٨	ب - المصاهرة بين النكاح والنزول	١٤
٢١٩	خصائص عقد النكاح	١٥
٢١٩	ج - التأييد	١٥
٢١٩	د - التلويح	١٧
٢٢٠	هـ - حسن في النكاح	١٨
٢٢٠	أ - أن لا يريد من امرأة واحدة	١٨
٢٢٠	ب - أن يتزوج في ثوبه ويحسن فيه	١٩
٢٢١	ج - أن ينفق النكاح في المسكن	٢٠
٢٢١	د - أن يكون في يوم الجمعة	٢١
٢٢٢	هـ - أن يكون بماء رشق وشهود عدول	٢٢
٢٢٢	و - أن ينتظر إلى من يريد نكاحه	٢٣
٢٢٣	ز - ذكر الصداق وحلوله	٢٤
٢٢٣	ح - الاستدانة للنكاح	٢٥
٢٢٣	ط - الخطبة قبل الخطبة والمعد	٢٦
٢٢٥	ي - إبطال النكاح	٢٧
٢٢٥	ك - التولية للنكاح	٢٨

المصحة	الصول	الفقرة
٢٦٦	ل - ائذاعه لمزوجيه وانتهت	٢٩
٢٦٦	م - دعاه من ديت إليه امرأته	٣٠
٢٦٧	ما يجب في الزوجه من أوصاف	٣١
٢٦٧	أ - أن تكون ذكرا	٣١
٢٦٨	ب - أن تكون بكرا	٣٢
٢٦٨	ج - أن تكون حسيه	٣٣
٢٦٩	د - أن تكون ودودا ولودا	٣٤
٢٦٩	هـ - أن تكون جميله	٣٥
٢٧٠	و - أن تكون عالمة بحسب الدين	٣٦
٢٧٠	ز - أن تكون أحيه	٣٧
٢٧٠	ح - أن تكون حسيه بهر والده	٣٨
٢٧٠	ط - أن لا تكون ذكرا ولد	٣٩
٢٧١	ي - أن لا تكون مضطه ولا في حياها خلاف	٤٠
٢٧١	تربيت هذه الفصاف و... يسأل عنه أولا	٤١
٢٧١	ما يجب في الزوج من أوصاف	٤٢
٢٧٢	المرأه التي يكره نكاحها	٤٣
٢٧٢	حكم الرفاف	٤٤
٢٧٣	لرؤس الخلع	٤٥
٢٧٣	أزلا - لمصحة في نكاح	٤٦

المادة	الموضوع	الصفحة
١٧	الألفاظ التي يحق لها استكاح	٢٢١
١٨	دلالة النكاح على الرضا والرضا في العقد	٢٢٨
١٩	انقضاء النكاح بغير العيب	٢٣٩
٢٠	ما يقوم مدبر العقد في انقضاء النكاح	٢٤١
٢١	أ - الإشارة من الأعراس	٢٤٤
٢٢	ب - الكفاءة	٢٤٤
٢٣	ج - المهر	٢٤٤
٢٤	د - الصداقة	٢٤٣
٢٥	حظر التمسك بالشروط في النكاح	٢٤٢
٢٦	أ - حذر المعلن	٢٤٢
٢٧	ب - حذر النشر	٢٤٢
٢٨	على المصنف	٢٤٣
٢٩	إضافة المصنف	٢٤٤
٣٠	نقلت النكاح	٢٤٤
٣١	نولي شخص طرفي عقد النكاح	٢٤٤
٣٢	انقضاء النكاح بغيره	٢٤٦
٣٣	نائب الوقت	٢٤٧
٣٤	شروط الوصي	٢٤٨
٣٥	شروط الأول العمل والقبول	٢٥١

الصفحة	المصطلح	الفقرة
٢٥١	الشرط الثاني: الحرية	٦٨
٢٥١	الشرط الثالث: الإسلام	٦٩
٢٥٣	الشرط الرابع: العداقة	٧٠
٢٥٤	الشرط الخامس: الذكورة	٧١
٢٥٥	الشرط السادس: الرشيد	٧٢
٢٥٦	الشرط السابع: ألا يكون محرمًا بهجع أو عمرة	٧٣
٢٥٧	الشرط الثامن: ألا يكون أهولي مكرمًا	٧٤
٢٥٧	أسباب الولاية في التكاح	٧٥
٢٥٧	أ - الحرية	٧٥
٢٥٨	ب - العتق	٧٦
٢٥٨	ج - إولاء	٧٧
٢٥٨	د - الإمامة	٧٨
٢٥٨	هـ - بوصاية	٧٩
٢٥٩	أنواع الولاية في التكاح	٨٠
٢٥٩	النوع الأول: ولاية لإسار	٨١
٢٦٧	النوع الثاني: ولاية المشتركة أو ولاية النصف والامسحاب	٨٩
٢٧٥	ترتيب الأولياء	٩١
٢٨٠	انتقال الولاية بالمقتل	٩٦
٢٨٠	غيبة الولي	٩٧



المقبرة	المحتوى	الصفحة
١٠٤	مروحة ربيع امرأة لأكثر من رجل	٢٨٣
١٠٥	الوكالة في النكاح	٢٨٦
١٠٦	أ - وكيل الزوج غيره في النكاح	٢٨٦
١٠٧	ب - وكيل المرأة من زوجها	٢٨٨
١١	ج - وكيل الولي غيره في النكاح	٢٨٩
١١١	الوصي في النكاح	٢٩١
١١٢	نكاح المم	٢٩٢
١١٣	نكاح الرقيق	٢٩٤
١١٤	نكاح المصري	٢٩٦
١١٥	نكاح المم	٢٩٦
١١٦	ثالثا الإلهام في النكاح	٢٩٦
١١٧	الشروط الواجب توافرها في المتعدي	٢٩٦
١١٨	أ - الإسلام	٢٩٦
١١٩	ب - التكليف	٢٩٦
١٢٠	ج - العداوة	٢٩٧
١٢١	د - العبد	٢٩٨
١٢٢	هـ - الحرية	٢٩٨
١٢٣	و - الذكورة	٢٩٨
١٢٤	ز - الصمم	٢٩٨

الصفحة	العنوان	الفترة
٢٩٩	ح - المهر	١٢٥
٢٩٩	ط - الطلق	١٢٦
٣٠٠	ي - النكاح	١٢٧
٣٠٠	ك - مهر - لسان العاقدين	١٢٨
٣٠٠	ل - أن لا يكون الشاهدان أبوي الزوجين	١٢٩
٣٠٠	مكاح السر	١٣٠
٣٠٢	وإيضاً محل عقد النكاح	١٣١
٣٠٢	شروط النكاح	١٣٢
٣٠٥	الشروط في عقد النكاح	١٣٣
٣١٠	آثار النكاح الصحيح	١٣٧
٣١٠	أولاً: الحقوق المشتركة بين الزوجين	١٣٧
٣١٠	أ - المعاشرة بالمعروف	١٣٧
٣١١	ب - استئثار كل من الزوجين بالآخر	١٣٨
٣١٢	ج - الإرث	١٣٩
٣١٢	د - حرية المصاهرة	١٤٠
٣١٣	هـ - ثبوت نسب الولد	١٤١
٣١٣	ثانياً: حقوق الزوج	١٤٢
٣١٤	أ - طاعة المرأة لزوجها	١٤٣
٣١٤	ب - تسليم الزوجة نفسها إلى الزوج	١٤٤

الصفحة	المسود	التفسير
٢١٤	ج - عدم إبداء الزوج في بيت الزوج لمن يكره دخوله	١٤٥
٢١٤	د - عدم خروج الزوج من البيت لا يبدى للزوج	١٤٦
٢١٤	هـ - سفر الزوج بأمراته	١٤٧
٢١٦	و - حمله المرأة لزوجها	١٤٨
٢١٦	ز - تأديب الزوج لمراته	١٤٩
٢١٦	ح - الطلاق	١٥٠
٢١٦	ثالثاً - حقوق الزوجة	١٥١
٢١٦	أ - المهر	١٥١
٢١٧	ب - النفقة	١٥٢
٢١٧	ج - إعدام الزوجة	١٥٣
٢١٧	د - القسم بين الزوجات	١٥٤
٢١٨	هـ - البت عند الزوج	١٥٥
٢١٨	و - إعفاء الزوجة	١٥٦
٢١٨	آثار الكناح غير المصحح	١٥٧
٢١٨	أ - وجوب المهر	١٥٨
٢١٨	ب - وجوب العدة	١٥٩
٢١٩	ج - ثبوت السب	١٦٠
٢١٩	د - ثبوت حرمة المصاهرة	١٦١
٢١٩	نكاح الكفار	١٦٢

الصفحة	المسور	القطر
٣٢١	شهداء الكايم	١٦٢
٣٢١	أ. - ثموت	١٦٣
٣٢٢	ب. - الطلاق	١٦٤
٣٢٢	ج. - الخلع	١٦٥
٣٢٢	د. - الإيلا	١٦٦
٣٢٢	هـ. - النعان	١٦٧
٣٢٣	و. - إحصاء الزوج	١٦٨
٣٢٣	ح. - عبه الزوج	١٦٩
٣٢٤	ط. - قوت الكفاية	١٧١
٣٢٤	ي. - التحريم الطارىء - تلوماع	١٧٧
٣٢٤	ك. - العبد الذي يشتد الحيا	١٧٣

## نكاح الشغار ٣٢٤

انظر مهر، نكاح مهبي عنه

٣٢٥ - ٣٥٥	نكاح مهبي عنه	١ - ٢٦
٣٢٥	التعريف	١
٣٢٥	أنواع النكحة المهبي عنها وحكم كل نوع	٢
٣٢٥	الأول نكاح الرابث	٢
٣٢٦	الثاني نكاح الرقط	٣
٣٢٦	الثالث نكاح الاستضع	٤

الصفحة	الموضوع	التفصيل
٢٢٦	الرابع نكاح القمطر	٨
٢٢٧	الخامس نكاح الحداد	٩
٢٢٨	السادس نكاح المنه	١٠
٢٢٩	سابع نكاح الممعة	١١
٢٣٠	الأثار المترتبة على نكاح المنه	١٢
٢٣١	عمومه المتمتع	١٣
٢٣٢	السايع النكاح المؤقت	١٤
٢٣٣	الثامن النكاح بنية العلق	١٥
٢٣٤	التاسع النكاح بشرط اطلاق	١٦
٢٣٥	العاشر نكاح المحلل	١٧
٢٣٦	الأثار المترتبة على نكاح المحلل	١٨
٢٣٧	أولاً: حل المرأة للزوج الأول	١٩
٢٣٨	ثانياً: حلهم العلقات	٢٠
٢٣٩	حادي عشر نكاح المحرم	٢١
٢٤٠	ثاني عشر نكاح المريض والمريضة	٢٢
٢٤١	ثالث عشر نكاح السر	٢٣
٢٤٢	أ - حقيقة نكاح السر	٢٤
٢٤٣	ب - حكم نكاح السر	٢٥
٢٤٤	رابع عشر نكاح المحارم	٢٦

الصفحة	الموضوع	الفقرة
٣٥٨-٣٥٩	نكث	١ - ٩
٣٥٩	التعريف	١
٣٥٩	الأحكام ذات الصلة بالنكث، النكاح المبرء العهد	٢
٣٥٧	الأحكام المتعلقة بالنكث	٣
٣٥٧	الحكم الشرعي للنكث	٤
٣٥٧	أ - الحكم التكميلي للنكث	٥
٣٥٨	ب - الحكم الوصي للنكث	٦
٣٥٨	النكث في اليس	٧
٣٦٨-٣٦٩	نكول	١ - ٨
٣٦٩	التعريف	١
٣٥٩	الأحكام ذات الصلة باليس، الأفراد	٢
٣٥٩	حقيقة النكول	٣
٣٦١	الغناء بالنكول	٤
٣٦٨	الأيمان التي لا ترد بالنكول	٥
٣٧٢-٣٧٣	لواء	١ - ١٨
٣٧٢	التعريف	١
٣٧٢	الأحكام ذات الصلة بالربيع والكسب	٢
٣٧٢	أقسام اللواء	٣
٣٧٢	النسب الأول، باعتبار المشروعية وعدمها	٤

الصفحة	الموضوع	الفتوى
٣٧٠	التقسيم الثاني، باعتبار كون النماء طبيعياً أو غير طبيعي	٥
٣٧٠	التقسيم الثالث، باعتبار الاتصال والانفصال	٦
٣٧٠	التقسيم الرابع: حقيقي واقضيي	٧
٣٧٠	الأسكاج المتعلقة بالنماء	٨
٣٧٠	أ - النماء في الزكاة	٨
٣٧٠	أولاً: اشتراط النماء في وجوب الزكاة	٨
٣٧١	ثانياً: زكاة نماء المال أثناء الحول	٩
٣٧١	ب - النماء في الصدقات	١٠
٣٧١	ج - نماء المبيع	١١
٣٧١	أولاً: نماء المبيع وأثره في حيار الشرط	١١
٣٧١	ثانياً: نماء المبيع في المراجعة	١٢
٣٧١	ثالثاً: نماء المبيع	١٣
٣٧١	د - نماء الموهوب	١٤
٣٧١	هـ - نماء المستخرج به	١٥
٣٧١	و - نماء المنصوب	١٦
٣٧٢	ز - نماء الشركة	١٧
٣٧٢	ح - نماء الموهوب	١٨
٣٧٢ - ٣٧٦	نعمية	١٩ - ٢٠
٣٧٢	الغرض	٢١

الصفحة	الموضوع	الترقيم
٣٧٣	الألماع ذات الصلة الحسنة	٢
٣٧٤	الحكم التكميلي	٣
٣٧٥	ما يجب على المصم	٤
٣٧٦	ما يجب على من سمع المصمة	٥
٣٧٧ - ٣٧٨	نهاريات	١ - ٢
٣٧٦	التعريف	١
٣٧٦	الحكم الإجمالي	٢
٣٧٨ - ٣٨٤	نهب	١ - ١٦
٣٧٨	التعريف	١
٣٧٨	الألماع ذات الصلة لاحتلام، العصب، السرق، حرقه	٢
٣٨٠	ما يتعلق بالنهب من أحكام	٦
٣٨٠	المسمى الأول النهب بمعنى أحد الشيء، نهباً على وجه	
	الملاحة	٦
٣٨٠	أ - حكم النهب	٦
٣٨١	ب - عقوبة النهب	٨
٣٨١	ج - مقاومة النصب	٩
٣٨٢	د - أثر النهب في التصرفات	١٠
٣٨٢	وَأ - الانتفاذ ومن النصب	١٠
٣٨٢	نابياً - أثر النصب في الإبداع	١١

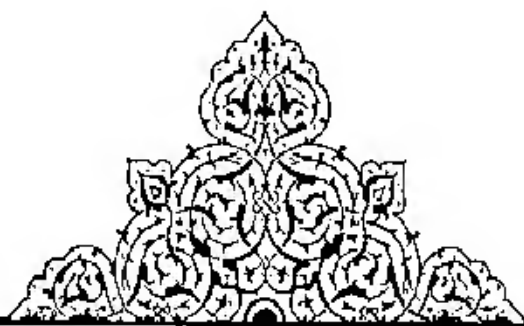


الصفحة	المشون	المقبرة
٢٨٢	أ- قبول التوبة زمن النهب	١١
٢٨٢	ب - إيداع المودع غيره زمن النهب	١٢
٢٨٣	ج - إعاد تلف التوبة بالنهب	١٣
٢٨٣	ثالثاً: أثر النهب في الفرض	١٤
٢٨٤	رابعاً: دعوى الانتهاب	١٥
٢٨٤	المعنى الثاني: النهب بمعنى الأخذ من شيء المباح	١٦
٣٨٥-٤-٤	نهر	١ - ٢٩
٢٨٥	التعريف	١
٢٨٥	الألفاظ ذات الصلة: البحر، النهر	٢
٢٨٦	أقسام النهر	٤
٢٨٦	أولاً: النهر العام (غير المملوك)	٥
٢٨٦	أ - النهر العظيم وحق الانتفاع به	٦
٢٨٧	ب - النهر الصغير وحق الانتفاع به	٧
٢٨٩	قدر ما يحبس من الماء	٩
٢٩٠	ثانياً: النهر الخاص (المملوك) وحق الانتفاع به	١١
٢٩١	ثالثاً: النهر داخل الملك	١٢
٢٩٣	رابعاً: النهر المشترك بين جماعة وحق الانتفاع به	١٣
٣٩٤	كيفية قسمة ماء النهر المشترك	١٤
٣٩٧	مؤنة كرق الأنهار (عمارتها وإصلاحها)	١٦

١٧	أولاً: الأتجار العامة	٣٩٧
١٨	ثانياً: الأتجار المملوكة	٣٩٧
١٩	كيفية الكري والإصلاح	٣٩٨
٢١	احتياج أحد الشريكة عن الكري والإصلاح	٣٩٩
٢٩	حكم ما انحصر عنه الماء	٤٠٢
٩ - ١	نهى	٤٠٤ - ٤٠٧
١	التعريف	٤٠٤
٢	الألفاظ ذات الصلة: الأمر	٤٠٤
٣	الأحكام المتعلقة بالنهي	٤٠٥
٣	أ - صيغة النهي	٤٠٥
٤	ب - ما يقتضيه النهي	٤٠٥
٤	أولاً: إقالة النهي المعلوم والتكرار	٤٠٥
٥	ثانياً: انقضاء النهي التقدير أو عدمه	٤٠٥
٦	ثالثاً: انقضاء النهي لتحريم	٤٠٥
٧	رابعاً: انقضاء النهي لفصل	٤٠٦
٨	ج - ما تستعمل به صيغة النهي من معان	٤٠٦
٩	د - النهي عن المنكر	٤٠٧
	نهى عن المنكر	٤٠٧
	انظر: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر	

الصفحة	العنوان	الفقرة
٤٠٩	تراجع الفقهاء	
٤٢٦	لهرس تفصيلي	





تم بحمد الله الجزء الحادي والأربعون من الموسوعة الفقهية  
ويليه الجزء الثاني والأربعون وأوله مصطلح «نائب»

